المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا

إعداد وإشراف

د. صيد أحمد سفيان

تنسيق

د. زهير النامي

آفاق استدامة وتخطيط المدن

مقاربات وتجارب

كتاب جماعي دولي محكّم

رقم التسجيل: VR.3383.6422.B

المركز الديمقراطي العربي

آفاق استدامة وتخطيط المدن — مقاربات وتجارب

CITY PLANNING AND SUSTAINABILITY PROSPECTS
APPROACHES AND EXPERIENCES

Collective book

Dr. SID Ahmed Soufiane

Professor Engineer in Urban *Planning, Department, Faculty of Earth Sciences, Annaba University, Annaba, Algeria*

This collective work is entitled "Horizons of Sustainability and Urban Planning - approaches and Experiences -" to highlight the role of urban planning in achieving sustainable development in the countries of the world in general and Arab cities in particular.
Especially in the light of the outbreak of the pandemic - Covid 19 - which calls for a sustainable and participatory strategy for the sake of human stability.

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030- 89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717

Bendjakhdel

مؤلف جماعي

آفاق استدامة و تخطيط المدن

مقاربات وتجارب

Sustainability and urban planning perspectives, approaches and experiences
Perspectives de durabilité et d'urbanisme, approches et expériences

اعداد واشراف

د صيد احمد سفيان

تنسيق:

د. زهير النامي

طبعة 2020

رئيس التحرير: د. صيد أحمد سفيان

تنسيق: د. زهير النامي

الناشر: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا

رئيس المركز: د. عمار شرعان

المؤلف: مجموعة مؤلفين

رقم تسجيل الكتاب: VR.3383.6422.B

عدد الصفحات: 392

الطبعة: الأولى 2020

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر

جميع الحقوق محفوظة: المركز الديموقراطي العربي ببرلين – ألمانيا

2020

All rights reserved to the Arab Democratic Center Berlin – Germany: No part of this book may be reproducted, stored in a retrieval System or transmitted in any form without prior Permission of the publisher.

Germany

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

JUTP

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

اللجنة العلمية للكتاب

رئيس اللجنة العلمية: أ. د ناجم ظاهر – جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد	**جامعة وهران 2 الجزائر**
أ. د الصادق قرفية	**جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر.**
أ.د ناتلي كاركود	**جامعة انجر- فرنسا.**
د. محمد محمد المغير	**الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين**
د بوشتى الخزان	**جامعة فاس – المغرب**
د زكري نادية	**جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان الجزائر.**
د. أسماء قواسمية	**جامعة سوق أهراس، الجزائر**
د. احمد بوسماحة	**جامعة أم البواقي الجزائر**
د .اورورا لوباز اكونا	**جامعة زاراقوزا– اسبانيا**
د مصطفى كمال شان	**جامعة سكاريا تركيا**
د صيد احمد سفيان	**جامعة عنابة الجزائر**
د عثماني وديع	**جامعة انجر فرنسا**
د صيد صالح	**جامعة بسكرة الجزائر**

فهرس الكتاب

- **ادريس بنعبدالمالك**: السيرورة التاريخية للتخطيط الحضري بالمغرب: بين تطور الترسانة القانونية وتداخل الهياكل المؤسساتية..... **06**
- **صباح حصيد**: علامة المدينة نهج جديد لتخطيط وحوكمة المدن في ظل العولمة وتحديات التنمية المستدامة دراسة تجربة مدينة دبي العربية..... **24**
- **عماد الدين عاشير**: المدن التراثية بالمغرب بين تنوع المآثر العمرانية وتعدد الفاعلين المتدخلين: حالة المدينة القديمة تازة..... **43**
- **هاني تورغي، أمال كيحل**: الحوكمة الحضرية البيئية ودورها في تعزيز استدامة المدينة – حالة مدينة جيجل– **62**
- **الحسين جناح، محمد جداوي**: تدبير النفايات الصلبة وآثارها على البيئة الحضرية: حالة انتشار النقط السوداء في أكادير..... **74**
- **شهاب اليحياوي**: الحكم المحلّي وخصوصية الفاعل التنموي المحلّي قراءة سوسيو تنموية في قانون الجماعات المحلية 2018 تونس..... **87**
- **عبد الوهاب صديق**: الفاعلون في مشاريع إعادة الإسكان بالمغرب: حالة الدار البيضاء..... **108**
- **يونس معدل**: دور الفاعل الترابي في تدبير المجالات الضاحوية بين تحديات التمدين العشوائي ورهان تحقيق التنمية الترابية حالة الضاحية الجنوبية والجنوبية الشرقية للدار البيضاء..... **121**
- **حمرة يسرى، شهرزاد زغيب**: بناء مدن الغد المستدامة: المدينة الإماراتية مصدر نموذجا..... **141**
- **يونس عاميري، حسن مزين، الحسين مغراني**: التمدين الضاحوي بمدينة الجديدة بين أزمة التخطيط الحضري وتحديات التنمية المستدامة حالة المركز الحضري الناشىء مولاي عبد الله..... **155**
- **إلياس أردة، بلال الزروالي**: وثائق التعمير بعمالة المضيق الفنيدق: الإكراهات المجالية ورهان التخطيط المستدام (المغرب) **171**

- **منصور الهبوز:** التوسع العمراني بالمجال الحضري لبني انصار بين إكراهات التخطيط والانعكاسات البيئية "إقليم الناظور".....**189**
- **نورالدين ساليمي:** التعمير المستدام بالواحات المغربية، بين ضرورات تثمين التراث المعماري وآفاق توظيف مبادئ استدامته في التخطيط الحضري الحديث.....**204**
- **عزيز الصبري، مليكة المعقيلي:** المدينة المغربية: تحديات واستراتيجيات الاستدامة الحضرية حالة مدينة سطات (المغرب) **224**
- **عبد الحق دادا، بوشتى الخزان:** تقييم عمليات التهيئة ورد الاعتبار بالأنسجة الحضرية العتيقة: حالة المحلات التجارية بمكناس.....**236**
- **علي البوزايني:** التخطيط العمراني للمدينة المغربية بين النظرة الأصيلة والتعايش مع المستجدات الصحية الجديدة: جائحة كورونا نموذجا.....**249**
- **دنيا نيوف، محمد جداوي:** المساحات الخضراء: التخطيط العمراني وواقع الحال بمدينة أكادير.....**262**
- **شاوي صالح:** الإدارة المستدامة للمخلفات الحضرية في الجزائر: وصفة بيئية وفرصة اقتصادية حالة عنابة (شمال شرق الجزائر) **282**
- **صيد احمد سفيان، أسماء قواسميه، صيد صالح:** استدامة التخطيط الحضري بالجزائر.....**301**
- **BOUSMAHA Ahmed, BOULKAIBET Aissa et CHOUAI Said :** Croissance et hiérarchie urbaines dans la wilaya de Skikda (Algérie)……..…...**314**
- **ZEKRI Nadia, Sid Ahmed Soufiane:** Analyse des projets de développement rural durable dans la région steppique de la wilaya de Tlemcen – Algérie ……..…**351**
- **MESSAOUDI Abir :** Les politiques arabes de planification urbaine des waterfronts……**324**
- **El-Gayar ATTIA**: Environmental Architecture and Economic Development…….**335**

السيرورة التاريخية للتخطيط الحضري بالمغرب:
بين تطور الترسانة القانونية وتداخل الهياكل المؤسساتية

The historical process of urban planning in Morocco: Between the development of the legal arsenal and the overlapping of institutional structures

ادريس بنعبدالمالك: أستاذ التعليم العالي مساعد، شعبة الجغرافيا

جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير-المغرب

benabdelmalek.uiz.flsha@gmail.com

ملخص

تعتبر مسألة التمدين والحكامة من المواضيع الشائكة المتعددة الأبعاد، التي أضحت تستأثر أكثر من أي وقت مضى باهتمام مختلف الفاعلين والمتدخلين. وقد تشكل نظام التعمير بالمغرب بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، من خلال تطور تاريخي متتالي الحلقات، غير أن واقع وتجليات التمدين وما أفرزه من أشكال واختلالات، من قبيل التوسع العمراني غير المتحكم فيه، نتيجة الضغط الذي أصبحت تعرفه هذه المجالات بسبب النمو الديمغرافي والهجرة القروية، وازدياد الطلب على السكن وقلة العرضكما ونوعا، وبروز تعمير عشوائي غير منظم وما يشكله من تداعيات على المجتمع والسلطة.

في ظل هذه الأوضاع، أضحت مسألة تنظيم المجال مطلبا ملحا من خلال إيجاد ضوابط قانونية، وهياكل مؤسساتية تسند لها مهمة التأطير المجالي مركزيا ومحليا، وما يقتضيه ذلك من توزيع واضح للاختصاصات، سواء على مستوى إعداد أدوات التخطيط الحضري أو وبرامج العمل الجماعية.

أما بخصوص موضوع الحكامة الترابية، فقد أضحت مطلبا يفرض نفسه على جميع الفاعلين، لتحقيق التدبير الفعال والناجع للشأن العام الترابي، كما تشكل في نفس الوقت تحديا يصعب تحقيقه في ظل واقع الممارسة الحالية للجماعات الترابية، والذي يشمل مجموعة من الإكراهات والصعوبات، المتمثلة أساسا في ثقل جهاز الوصاية في علاقته بالجماعات الترابية التي تتخبط في صعوبات على مستوى هيكلتها وتسييرها.

ونتوخى من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على السيرورة التاريخية لتطور منظومة التعمير بالمغرب، انطلاقا من الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مدى مواكبة الترسانة القانونية المنظمة للتعمير لسرعة التحولات المجالية؟
- إلى أي حد يتم استحضار مبدأ التوازن في توزيع الاختصاصات بين الهياكل المؤسساتية المشرفة على قطاع التعمير بمختلف مستوياتها الترابية؟

الكلمات المفاتيح: التمدين؛ التعمير؛ التخطيط الحضري؛ الحكامة الترابية؛ الفاعل الترابي

Abstract

The issue of urbanization and governance is a thorny and multidimensional process. It has become, more than ever before, a matter of great interest for various actors in this field.

The historical process of political, economic, social, and administrative reconstruction has gone through different and subsequent episodes. However, breathing a new soul in the urbanization system has witnessed many drawbacks. For instance, the uncontrolled urban expansion, mainly due to the demographic growth, rural migration, the increase in housing demand, and the emergence of disorganized reconstruction and its negative social impact.

In the light of these circumstances, the issue of organizing the territorial space has become an urgent demand. To meet this challenge, it was very necessary to impose legal control and institutional structures.

As for the territorial governance, it was very important to achieve an effective public territory management. On the other hand, it was considered as a challenge that could not be met easily due to the current practices of the territorial groups. For example, the set of constraint and difficulties exercised by the guardianship system.

The purpose behind this research is to shed light on the historical process of reconstruction system in Morocco. I tried to answer the following questions:

- How does the legal reconstruction framework made to speed up the territorial space management?
- How do the specialized institutions supervise the construction sector at the level of local communities?

Key words: Urbanization-Urbanism-Urban planning-Local governance- Local actors.

مقدمة

إذا كان للتعمير في الدول المتقدمة "مفهوم وقائي ومستقبلي مبني على وجود نظرية منظمة ومهيكلة للمجال، فإنه في الدول النامية لا يعدو أن يكون مجرد عملية علاجية للأوضاع القائمة المتميزة بالعشوائية" (الحيواني نصيرة، 2016، ص 7)، غير أن ذلك لا ينفي أن التنظيم والتخطيط واقع وممارسة، كان يطبع المدن المغربية العتيقة التي كانت خاضعة لضوابط وأبعاد عديدة:

- **أمنية**: حيث أحيطت بالأسوار وأبراج المراقبة؛
- **دينية**: إذ عادة ما كان المسجد الكبير يقع في قلب المدينة وعلى إيقاعه تنتظم الحياة والمعاملات؛
- **اقتصادية**: من خلال وجود سوق مركزي بالإضافة لبعض المحاور والأحياء الوظيفية (النجارين، الحدادين، العطارين ودار الدباغة...الخ)؛
- **اجتماعية**: المتمثلة في الأحياء السكنية التي تقوم على التمازج الاجتماعي بين مختلف الفئات.

إلا أن التعمير بمفهومه الحديث، لم يتبلور إلا في فترة الحمايةّ، بعدما عملت السلطات الاستعمارية على إدخال لبناته الأولى، انطلاقا من مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية، المتمثلة في إصدار التشريعات والهياكل الإدارية المكلفة بتطبيقها، وإصدار مجموعة من التصاميم والمخططات الخاصة بالمدن الكبرى.

وبعد حصول المغرب على استقلاله، وجد نفسه أمام تركة استعمارية ثقيلة، إن على مستوى الترسانة القانونية والهياكل المؤسساتية أو على مستوى واقع النسيج الحضري، القائم على ثنائية حضرية أساسها المدن العتيقة المتأزمة اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا والمدن الجديدة الأوربية التي تمارس فرزا اجتماعيا ووظيفيا، لينطلق مسلسل التمدين السريع الذي عادة ما كان يتم في ظل غياب أي تصور استشرافي أو تدبير محكم، في علاقته بباقي أجزاء المنظومة الحضرية بتساهل من السلطة تارة وتواطؤ المنتخبين تارة أخرى، لتترتب عن ذلك عدة اختلالات أهمها النقص في التجهيزات والاختلالات الوظيفية.

مما يفرض بذل جهود كبيرة والبحث عن الوسائل الكفيلة للحد من التناقضات المجالية، وهنا يتجلى دور الحكامة الترابية باعتبارها آلية لتحقيق الانسجام والتناغم بين تدخلات مؤسسات الدولة والمجالس المنتخبة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ووضع مشروع حضري يدمج مختلف العتبات المجالية المكونة له ويسعى لتحقيق النجاعة والتكامل الوظيفي بين المركز والضاحية.

1- سيرورة التخطيط الحضري بالمغرب: من تعمير عرفي أصيل إلى تخطيط قانوني وتمدين هجين

يقتضي فهم ظاهرة التمدين بشكل موضوعي وشمولي، وضعها في بعدها وسياقها التاريخي مع تحديد الظروف السياسية والهياكل الإدارية التي واكبتها، والتي كانت توجه سياسة التعمير والتخطيط العمراني، حيث نجد أن المجال المغربي مر من مراحل متعددة انعكست على تنظيم المجال والبنيات العقارية والوظائف الحضرية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية.

1-1 مرحلة ما قبل الحماية: ثنائية مجالية غير ثابتة بين حدود بلاد "السيبة" ونفوذ بلاد المخزن

تميز المجال المغربي خلال هذه المرحلة بوجود ثنائية مجالية، إذ إلى جانب مجال ترابي خاضع للسلطة المركزية يعرف ببلاد المخزن، والذي كان يشكل موردا ماليا لتمويل الخزينة العامة من خلال أداء الجبايات والمكوس، وقواعد عسكرية خلفية لتدعيم الجيش النظامي في حالة مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، كما كانت تعترف بالسلطة الدينية والدنيوية للمخزن عبر عقد البيعة التي يقدمها شيوخها وأعيانها، والزوايا –إن وجدت– والتي كانت تشكل سندا قويا للسلطة المركزية.

في المقابل، نجد مجالات شبه خارجة عن سلطة المخزن وتدبيره وتسمى ببلاد السيبة، وهي مجالات غير ثابتة الحدود، إذ كانت تتمدد وتتقلص تبعا لقوة أو ضعف سلطة المخزن، كما أنها شكلت مجالا لا يعترف إلا بالسلطة الدينية للمخزن باعتباره أميرا للمؤمنين، ويرفض الخضوع للسلطة الدنيوية للسلطان ومن يمثله من الإدارة المركزية، ومن تم لم تكن تؤدي الضرائب والجبايات، وتعمل على تسيير وتنظيم مجالها الترابي بنفسها، من خلال الأعراف والتقاليد المحلية التي كانت تنهل من قواعد الشرع الإسلامي، "وقد جعلت هذه القبائل من السيبة حسب "ميشو بيلر" "Bellaire Michaux" أسلوبا تحاول من خلاله التعبير عن استقلالها الذاتي"(أسرموح عبد الله، 2004، ص 21).

ورغم الثنائية التي طبعت تنظيم المجال المغربي خلال هاته الفترة، حيث احتفظ كل حيز ترابي بخصوصياته الإثنية من أعراف وتقاليد، طبعت وبشكل واضح طريقة ممارسة السلطة وكيفية إدارتها، الشيء الذي أفرز من الناحية القانونية والإدارية، صعوبة في توحيد المجال وتأطير المجموعات البشرية، غير أن ذلك لم يؤثر على التوازن الذي كان يميز توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية، الذي كان

ينتظم وفق محور داخلي متوازن يمتد وسط البلاد (فاس- مكناس في الوسط، مراكش في الجنوب، طنجة-تطوان في الشمال، وجدة-تازة في الشرق، أسفي-الصويرة في الغرب وأكادير في الجنوب الغربي) (سكال عبد الصمد، 1993، ص 16).

وفيما يخص الجانب العقاري، تميز بوجود مؤسسات دينية وقبلية تعمل على تنظيم البنيات العقارية التي كانت سائدة والتي تستمد تنظيمها من الشرع الإسلامي والأعراف القبلية، مما انعكس على التنظيم العمراني للحواضر المغربية، التي تميزت بخصوصياتها المحلية وطابعها العربي الإسلامي، وتوازنها الداخلي فيما يخص توزيع الأحياء السكنية والأنشطة الحرفية والتجارية، إذ استطاعت بعض المدن الانفراد بوظيفة محددة (الوظيفة السياسية، الدينية، العلمية، الاقتصادية...الخ)، وعلى سبيل المثال نجد أن كل من مدن فاس ومكناس ومراكش تميزت بالوظيفة السياسية، باعتبارها عواصم سياسية ومراكز علمية وثقافية ومقر النخب الثرية والمثقفة، التي كانت قريبة من مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي، في حين تميزت مدن أخرى بالوظيفة الدينية والروحية مثل وزان، شفشاون، أبي الجعد...الخ. بينما كانت الوظيفة التجارية تضطلع بها بعض المدن الساحلية مثل الجديدة وأسفي والصويرة.

والجدير بالذكر في هذا المقام، أنه لم يكن للسلطة المركزية تدخل رئيسي في مجال السكنى والتعمير، إذ كان هذا الأمر متروكا للمبادرة الخاصة، التي كانت مؤطرة بضوابط عرفية وأخلاقية مستوحاة من الدين الإسلامي، أساسها ضمان حرمة البيت والحشمة والوقار، غير أن فرض نظام الحماية أشر على بداية التحول في ميدان التعمير بخلفياته وضوابطه.

1-2- مرحلة الحماية: تعمير دخيل يخدم أجندة المعمر

بادرت سلطات الاستعمارية مباشرة بعد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912، باتخاذ عدة تدابير شملت مختلف المجالات بما فيها ميدان التعمير والعقار، والتي كان لها وقع على تطور الظاهرة الحضرية بالمغرب، حيث أدت إلى زحزحة موقع المحور الحضري الداخلي، من خلال مجموعة من التدابير المتخذة (نقل العاصمة من فاس إلى الرباط، وبناء ميناء الدار البيضاء، تشييد مدينة القنيطرة، تقسيم المجال المغربي إلى مناطق المراقبة المدنية ومناطق الحكم العسكري...الخ) (أسرموح عبد الله، 2004، ص 26).كما تم وضع إطار قانوني ومؤسساتي، يضمن المراقبة والتحكم في قطاع التعمير ومن خلاله التراب المغربي عامة والمدن خاصة. وفي هذا السياق، تم إصدار عدة قوانين من جملتها:

- إصدار قانون 26 مارس 1914، الذي يفرض ارتفاق عدم التصرف بالبيع أو التشييد على الأراضي التي ستمر منها السكة الحديدية؛
- ظهير 16 أبريل 1914 المتعلق بتصاميم التهيئة وتوسيع المدن على الضواحي؛
- ظهير 31 غشت 1914 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت للملك العمومي؛
- ظهير 12 نونبر 1917 المتعلق بالتعاونيات النقابية للملاكين الحضريين، الذي كان الهدف منه تسهيل عملية ضم الأراضي التابعة لمختلف الملاكين في مدار بعض القطاعات المخصصة لعمليات الإعداد والتهيئة؛
- ظهير 13 أبريل 1951 الذي نسخ ظهير 21 غشت 1941 لنزع الملكية[1]؛

[1] - من أهم البنود الجديدة التي جاء بها ظهير 3 أبريل 1951 المتعلق بنزع الملكية نذكر: تحديد مدة نزع الملكية في سنتين بدل تركها مفتوحة كما كان في الظهير السابق 21 غشت 1914، بالإضافة إلى تحديد قيمة التعويض.

- قانون التعمير لسنة 1952 الذي جاء بظهير 30 يوليوز 1952، ليحل محل ظهير 16 أبريل 1914 المتعلق بالتعمير، وتضمن مجموعة من المقتضيات الجديدة من بينها (إعطاء الإدارة الحرية لتوسيع مجال المناطق الحضرية، وسمح لها بالامتناع عن منح رخص البناء والتجزيء في انتظار صدور القوانين، توسيع نطاق تصميم التهيئة حول المدن من 5 إلى 10 كلم، خلق ما يسمى بتصميم التنطيق الوظيفي للمجال مدته سنتين (السكن، الأنشطة، التجهيزات...الخ)؛
- ظهير 1953/09/30 الذي جاء لينسخ قانون 1914، المتعلق بالتجزئات وتقسيم العقارات المعدة للسكن، ومن جملة المستجدات التي جاء بها (تعريف دقيق للتجزئة، وجوب إعداد تصميم للتجزئة طبقا للضوابط التي تحددها الإدارة، تحديد مدة خمس سنوات أقصى آجال للانتهاء من التجهيز...الخ) (أسرموح عبد الله، 2004، ص 34).

شكلت هذه القرارات اللبنة الأولى لسياسة التعمير والتخطيط الحضري بالمغرب، والتي كانت كافية لإعادة تشكيل التراب المغربي، وتدشين مسلسل الفوارق المجالية والاجتماعية بين مختلف الجهات، بل داخل نفس المدينة والتي لا زالت آثارها حاضرة إلى اليوم، وقد نصت هاته القرارات إجمالا على ما يلي:

- عدم إدخال أي تغيير أو تجديد على المدن المغربية العتيقة، وذلك بمبرر الحفاظ على أصالتها وخصوصياتها العمرانية؛
- تشييد أحياء ومنازل للأوربيين وفق معايير مشجعة على الاستقرار؛
- عزل الأحياء الأوروبية عن باقي أحياء المدينة القديمة عن طريق البناء خارج الأسوار.

أدت هذه السياسية الاستعمارية، إلى ظهور نسيج حضري مفكك ومزدوج، قوامه مدينة قديمة تفتقر لأبسط المرافق والتجهيزات وذات كثافة سكانية مرتفعة، ومدينة أوروبية تحظى بالاهتمام وتحتضن ساكنة أوروبية تستفيد من التجهيزات والخدمات العمومية، هاته الثنائية الحضرية والتباينات السوسيو-مجالية، ستلقي بظلالها على السياسة والتخطيط الحضريين في مرحلة الاستقلال.

1-3- مرحلة الاستقلال: محاولة تدبير الإرث القانوني والمؤسساتي ومعالجة الاختلالات المجالية الموروثة والطارئة

غداة الاستقلال، وجد المغرب نفسه أمام تحدي تدبير الإرث السلبي لسياسة التعمير وتدبير المجال التي نهجتها سلطات الحماية، وكان من الضروري وضع سياسة للضبط والتحكم في التوسع الحضري الذي عرفته جل المدن وتدارك المشاكل المتراكمة، وسن قوانين تعمير جديدة وإدخال تعديلات على القواعد التنظيمية القديمة، حتى تصير قادرة على مواكبة سرعة التحولات الديموغرافية والمجالية ومن جملة القوانين الموضوعة في فترة الاستقلال نذكر:

1-3-1- ظهير 25 يونيو 1960 المتعلق بتنمية التكتلات العمرانية القروية

شكل إصدار هذا الظهير تحولا مهما من الناحية القانونية والسياسية، إذ أشر على بداية الوعي بأن حل أزمة المدن يجب أن تنطلق من جذورها ومنابعها، وأن أي مشروع إصلاحي وتنموي يجب أن يتصالح مع الأرياف التي عانت ولعقود طويلة من التهميش على مستوى التخطيط والمشاريع التنموية، مما أدى إلى تفاقم الهجرة القروية وما نتج عنها من انعكاسات (التمدين السريع، السكن العشوائي، الباعة المتجولون، البطالة، ترييف المدن...الخ). ومن بين الإجراءات التي جاء بها ظهير 1960[1]، نذكر:

[1] – الظهير الشريف رقم 1.60.063 الصادر في 30 من ذي الحجة الموافق ل 25 يونيو 1960 بشأن توسيع العمارات القروية.

- مراقبة الإدارة لعمليات التعمير بالمجال القروي، من خلال فرض الرخصة الإدارية؛
- جعل القواعد القانونية للتعمير بالمجال القروي أكثر مرونة مقارنة بالمناطق الحضرية؛
- وضع مخطط للتنمية[1] "Plan de development"، وهو بمثابة مخطط لتعمير التكتلات العمرانية بالمجال القروي.

1-3-2- القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء

سعى هذا القانون إلى تمكين المغرب من نص قانوني يتجاوز من خلاله القصور الذي كان يعرفه نظام الرقابة والزجر المعمول به قبل 2016، عبر تعزيز الحكامة في هذا المجال، بتجميع مختلف المقتضيات الزجرية المتناثرة بين القوانين العامة والنصوص الثلاث المنظمة لقطاع التعمير بالمغرب[2]:

ويمكن إجمال المستجدات التي جاء بها قانون رقم 66.12[3]، المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء في النقاط التالية:

- توحيد وتبسيط مساطر مراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء؛
- التنصيص على تكليف مراقبين للتعمير سواء التابعين للوالي أو العامل أو للإدارة، تمنح لهم الصفة الضبطية، قصد مزاولة مهامهم تحت إشراف النيابة العامة؛
- التأكيد على ممارسة مراقبي التعمير لمهامهم تلقائيا أو بناء على طلب السلطة الإدارية المحلية، أو رئيس المجلس الجماعي أو مدير الوكالة الحضرية، بعد إبلاغهم من طرف الأعوان التابعين لهم بها، أو بناء على طلب كل شخص تقدم بشكاية؛
- توسيع صلاحيات المراقبين وتمكينهم من الوسائل القانونية والمادية للقيام بمهام اليقظة والرصد، والقيام بكل التدابير لإنهاء المخالفات في مهدها عن طريق المساطر الإدارية " الإنذار والأمر بالإيقاف الفوري للأشغال "، وحجز المعدات المستعملة في البناء موضوع المخالفة وتعيين المخالف حارسا عليها ووضع الأختام، أو عبر المسطرة القضائية بتخويلهم مهمة تحريك الدعوى العمومية؛
- التنصيص على تحرير محاضر معاينة المخالفات طبقا للشروط المنصوص عليها والمحددة في قانون المسطرة الجنائية؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة فيما يخص تحديد صلاحيات مختلف المتدخلين من منتخبين وسلطة محلية ومهنيين؛
- توسيع نطاق التجريم ليشمل جميع المتدخلين والمهنيين عندما تصدر عنهم أوامر أو توجيهات تنتج عنها المخالفة أو تسهل ارتكابها، أو عدم تبليغها للجهات المعنية داخل أجل 48 ساعة من علمهم بها، وكذا بائعي مواد البناء بدون رخصة؛
- الرفع من مهنية القطاع بتعزيز صلاحيات مختلف أصناف المهنيين في المراقبة التقنية وكذا مراقبة معايير الجودة، بغرض حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم؛

[1] – تمت مثلا تغطية بعض الجماعات الضاحوية للرباط كجماعة عين العودة منذ سنة 1967، بتصميم للتنمية الذي كان هدفه الرئيسي، التحكم في عمليات البناء والتحولات المجالية التي تعرفها الجماعة، و من بين المقتضيات التي جاء بها تصميم التنمية نذكر: تحديد مناطق خاصة لسكن الفلاحين والمرافق المرتبطة به، مناطق مخصصة للأنشطة غير الفلاحية، مناطق الارتفاق، تخطيط الطرق الرئيسية، مناطق المخصصة للمرافق العمومية والاجتماعية...الخ.

[2] – يشتمل هذا القانون على ثلاثة أبواب تتمثل في أحكام تغيير وتتميم القانون 12.90 المتعلق بالتعمير، وأحكام تغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، وأحكام تغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.60.063 بتاريخ 30 من ذي الحجة 1379 (25 يونيو 1960) بشأن توسيع نطاق العمارات القروية.

[3] – ظهير شريف رقم 1.16.124 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 الموافق ل 25 غشت 2016 بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، صدر بالجريدة الرسمية عدد 6501، بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 الموافق ل 19 شتنبر 2016.

- اعتماد دفتر للورش وتعزيز عملية تتبع الأوراش المرخصة بإلزام رئيس المجلس الجماعي بتوجيه نسخ من الرخص والأذون والشواهد الممنوحة إلى السلطة الإدارية المحلية؛
- تنظيم تدابير افتتاح وإغلاق الأوراش وفرض إلزامية فتح ومسك دفتر للورش، بتضمين جميع المعلومات والبيانات التي من شأنها تمكين المهنيين على الخصوص من ضمان التتبع والمراقبة؛
- تعزيز المشروع للجانب الردعي للعقوبات من خلال إقرار عقوبات سالبة للحرية في الحالات التالية (إحداث تجزئات عقارية أو مجموعات سكنية في منطقة غير مسموح بها بموجب الأنظمة والقوانين الجاري بها العمل، في حالة البيع أو الإيجار أو قسمة أو غرض ذلك للبيع أو الإيجار لبقع من تجزئة أو مسكن من مجموعة سكنية، إذا كانت التجزئة أو المجموعة السكنية لم يرخص في إحداثهما أو لم تكن محل تسلم مؤقت للأشغال، وهو ما يعرف بالتجزيء السري، في حالة العودة من جديد)؛
- الرفع من قيمة الغرامات المعمول بها في القوانين الجاري بها العمل؛
- اعتماد عقوبة الهدم كعقوبة ردعية وسيطة بين العقوبات المالية والعقوبات السالبة للحرية؛
- تقنيين عملية هدم البناء القانوني بإحداث لجنة إدارية مكلفة بالهدم وتنظيم مسطرة خاصة بذلك.

أعد مشرع قوانين التعمير المغربي، ترسانة قانونية مهمة قائمة على ضبط وتنظيم المجال الحضري والقروي، وذلك بتخصيص حزمة من الجزاءات على مخالفة أحكام هذه القوانين، والتي تقوم على تنفيذها كل من السلطتين الإدارية والقضائية. وعليه، يأتي قانون مراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير، استجابة لاهتمام ذو بعدين:

البعد الأول: محاولة بلورة إطار لتدخل قوانين التعمير في مواجهة الخروقات والاختلالات التي يعرفها هذا الميدان، وذلك ببيان مختلف أنواع المخالفات كل في المجال الخاص به، ومساطر ضبطها وتحديد مجال تدخل الأجهزة الإدارية لما لها من آليات في فرض احترام قانون التعمير، وضمان تطبيقه تطبيقا سليما على أرض الواقع؛

البعد الثاني: تدعيم الجهاز القضائي باعتباره سلطة فاعلة في ميدان التعمير، وركيزة أساسية لحماية المجال من العشوائية.

ولابد من الإشارة إلى أن عدد مخالفات التعمير المسجلة في الغالب، لا يعكس في الواقع إلا جزء ضئيلا من حجم المخالفات الملاحظة ميدانيا، ويمكن أن نفسر هذا الوضع بتساهل السلطة المحلية والمجالس الجماعية مع المخلفات لدواعي وأسباب متعددة من بينها، عدم كفاية الأطر البشرية كما ونوعا، والقادرة على رصد التجاوزات وتحرير المخالفات، إضافة إلى العوامل السياسية المتمثلة في تراخي المجالس الجماعية خدمة لأهداف انتخابية، ولا أدل على ذلك ارتفاع وتيرة التجاوزات عند اقتراب الاستحقاقات الانتخابية[1]، وكذا تجنب السلطة التدخل بذريعة الهاجس الاجتماعي والأمني، الشيء الذي يحول دون تحريك المسطرة القانونية، إما عن طريق الهدم أو المتابعة القضائية، كما لا يمكن أن نغفل دور الفراغ القانوني الناجم عن التأخر في المصادقة على وثائق التعمير في تفاقم التجاوزات.

1- من بين الوعود الانتخابية التي تقدم للكتلة الناخبة بصفة ضمنية خاصة في التجمعات الصفيحية، التساهل مع البناء العشوائي والتجاوزات في ميدان التعمير.

لوحة رقم 1: أمثلة للمخالفات المتعلقة بميدان التعمير بمجال الدراسة

1

2

3

تبين الصور اللوحة بعض الخروقات المسجلة على مستوى بعض الجماعات الترابية القريبة من العاصمة الرباط، فالصورة رقم 1، التي التقطت بحي النصر بجماعة عين العودة، توضح جانبا من المخالفات التي تطال ميدان التعمير والبناء، حيث تقوم الأسر المستفيدة من مشاريع السكن الاجتماعي بفتح محلات تجارية دون ترخيص وكذا الترامي على الملك العمومي الممثل في الرصيف.

نفس الأمر ينطبق على الصورة رقم 2، التي التقطت بالقرب من السوق الأسبوعي القديم بجماعة عين عتيق، وبالتحديد بالقرب من صيدلية الفتحوني على الطريق الوطنية رقم 1، حيث تم الترامي على ممر وتحويله إلى محل تجاري، في ظل الصمت المطبق للسلطات المحلية، وتصاعد أصوات بعض الفعاليات المحلية التي نددت بالواقعة على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي. أما الصورة رقم 3، فتبين انتشار المخازن والوحدات الحرفية الصغيرة وسط المجالات الفلاحية، كما هو الشأن بالنسبة لمستودع الأنابيب الحديدية الواردة في الصورة بأولاد سلامة الغربية بجماعة عين عتيق. (الصورة بالعدسة الشخصية، شتنبر 2018).

وبناء عليه، نقول أنه إذا كانت جل المخالفات تسجل في الأحياء التي تحتضن فئات اجتماعية محدودة الدخل، فإن الفئات الاجتماعية الميسورة قد تعمل على تجاوز حالة الفراغ القانوني، وتقنين التجاوزات من خلال مسطرة الاستثناء.

1-3-3- مسطرة الاستثناء: آلية قانونية في يد جماعات الضغط العقارية لتوجيه التعمير

يعد التعمير منظومة متكاملة من شـــأن الإخلال ببعض مكوناتها أن يفرغها من محتواها، إذ يلاحظ على مســـتوى الواقع والممارسة الإدارية وجود عراقيل، تتمثل أساسا في عدم احترام القواعد القانونية للتعمير من قبل المتدخلين العموميين عبر آلية الاستثناء، إضافة إلى ما يعرفه مجال المراقبة من تقصير وانتقائية على مستوى التدخل.

ويشكل التعمير الاستثنائي "L'urbanisme dérogatoire"، إجراء يتوخى تجاوز حالة الجمود وطابع الصرامة التي قد تشوب بعض قواعد ووثائق التعمير، وكذا ضمان المرونة التي تتطلبها التنمية الاقتصادية، كما يعد التدبير العمراني ميدانا لإعمال مفاهيم التعمير الاستثنائي من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير[1]، والقانون رقم 25.90 المنظم للتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العمارات[2].

إذا كان هذا الصنف من الاستثناءات، لا يثير أية مشاكل على المستوى العملي والقانوني، نظرا لاستناده على اعتراف قانوني صريح يضفي عليه صفة المشروعية، فإن التساؤلات المطروحة تبقى مرتبطة ببعض الحالات التي تتم خارج القانون المؤطر، والتي "تعد الدورية المشتركة رقم 27\3020 بخصوص شروط استفادة المشاريع الاستثمارية من استثناءات في مجال التعمير بهدف تجاوز" (أهاروش سميرة، 2012، ص324):

- جمود محتوى وثائق التعمير بالنظر للظرف الاقتصادي الاجتماعي المتحول باستمرار؛
- الظروف السيئة التي تنجز فيها وثيقة التعمير، وثقل وتيرة مساطر دراستها والمصادقة عليها؛
- التظلمات والتعرضات التي تنجم عن هذه الوثائق على مستوى العقار؛
- عدم قدرتها على استيعاب حاجيات غير متوقعة، وفرص الاستثمار التي تكون أحيانا مهمة ولا يجوز تجاهلها؛
- الرفض القطعي لكل المشاريع المتواجدة بمجالات غير مغطاة بوثائق التعمير.

وفي ظل غياب تام للوثيقة المرجعية، توسعت المدن من خلال الموافقة على المشاريع بتفعيل مسطرة الاستثناء، التي شكلت من جهة آلية لتجاوز حالة الفراغ القانوني والتنظيمي، ومن جهة ثانية" أداة في يد المنعشين العقاريين والأعيان المحليين الذين يتوفرون على شبكة علاقات نافذة داخل دواليب الإدارة تمكنها من تجاوز القوانين" (El Belghiti Alaoui Aicha et Rharbi Larbi,1988, p17)،وتوجيه جبهات التعمير في اتجاه أراضيهم الفلاحية وتخصيصها لنطاقات ذات مردودية مالية مرتفعة كالسكن العمودي، مما يؤدى لتكريس وضعية التشتت المجالي والفوضى التعميرية.

إن التطبيق الأمثل لهذا القانون، يتعلق أساسا بإيجاد وعي مشترك ومتكامل بين كل الفرقاء المتدخلين في العملية التعميرية، وتجاوز الأمر إلى إيجاد سياسة متكاملة تستهدف الحفاظ على النظام التعميري، ومن أجل ذلك وجب على كل الفاعلين في عملية

[1] – نص المشرع من خلال المادة 46 من قانون التعمير، على إمكانية العمل بالاستثناءات في موضوع الترخيص الإداري بالبناء في العالم القروي، ويتجلى ذلك في جواز التخلي عن شروط الهكتار الوارد في المادة 34 من المرسوم، ومنح رخصة البناء مهما بلغت مساحة القطعة الأرضية، في الحالة التي يتعذر فيها توفر هذا الشرط، بسبب حالة تقسيم المنطقة المعينة، وذلك بعد الحصول على موافقة لجنة مختصة تتولى التحقق من أن البناء المزمع إقامته، لا تترتب عليه عمليات عمرانية متفرقة تهدد بوجه عام مميزات المنطقة المذكورة. كما يسمح بالترخيص على وجه الاستثناء، إذا كان الطابع التقني للمبنى المراد إقامته يستلزم مساحة تزيد على نسبة 1\50 من مجموع مساحة الأرض، وعلو يزيد على الحد الأقصى المحدد في 8.50 متر باعتبار كل تجهيز فوقي، وذلك استنادا إلى المادة 36 من المرسوم السالف الذكر.

[2] – تنص المادة 21 التي تقضي بجواز تسليم الإذن بإحداث التجزئة، دون القيام بجميع الأشغال المقررة في البند الأول من المادة 18 إذا كان ثمة ما يبرر ذلك، وكذلك الشأن بالنسبة للمادة 44 التي تسمح بإمكانية تسليم رخصة البناء بالتجزئة قبل انتهاء أشغال التجهيز، إذا كان صاحب التجزئة هو الذي سيتولى بنفسه تشييد مبان في تجزئته.

المراقبة والزجر توفير الشروط الموضوعية لنجاح القانون في أفق التطبيق السليم لبنوده، مع ضرورة التفكير في تكوين قضاء متخصص في مجال التعمير والبناء في وإحداث إطار مؤسساتي باختصاصات واضحة ودقيقة، تسهر على تنفيذ الترسانة القانون للتعمير.

2- الهياكل الإدارية للتعمير: بين هيمنة الإدارات المركزية ومحدودية دور الفاعلين الترابيين المحليين

يكتسي التعمير أهمية قصوى في حاضرنا ومستقبلنا باعتباره مجالا خصبا لتنظيم مجالاتنا الترابية واستشراف مستقبلها، "وقد قام المغرب بخطوات مهمة في اتجاه وضع منظومة قانونية لضبط وتوجيه السياسة الحضرية وطنيا، يحتاج تنزيلها هياكل إدارية متعددة المستويات ومتوازنة الاختصاصات" (المصطفاوي بناصر، 2006، ص 14)، ما هي إذن أبرز الهياكل الإدارية المركزية والمحلية المشرفة على قطاع التعمير؟

2-1- المؤسسات المركزية: مديرية التعمير الموجه الرئيسي لسياسة التخطيط الحضري

تكتسي هذه الإدارة أهمية خاصة في ميدان التعمير، باعتبارها تمثل الإدارة المركزية خصوصا في ظل التطورات التي عرفتها منذ سنة 1914 إبان الحماية، حيث انصب الاهتمام حول التعمير والسكن من خلال إحداث مديرية مستقلة "مديرية التعمير والسكن "التي تحولت إلى وزارة قائمة الذات بمقتضى ظهير 07 دجنبر 1955، ليتم إلحاقها فيما بعد بوزارة الأشغال العمومية بتاريخ 28 أكتوبر 1956، ثم وزارة الداخلية بتاريخ 28 غشت 1967.

في سنة 1972 تم إحداث وزارة السكنى والتعمير والمحافظة على البيئة، التي تم تغيير اسمها سنة 1977 ليصبح وزارة السكنى وإعداد التراب الوطني، ليتم بعد ذلك إحداث مديرية التعمير بوزارة الداخلية سنة 1985، والتي احتفظت بنفس الأهداف التي كانت لإدارة التعمير والهندسة المعمارية في إطاروزارة الإسكان. وفي وقت لاحق ستنفصل عن الإدارة المركزية المكلفة بالتعمير التابعة لوزارة الداخلية، وتدمج في وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان مع حكومة التناوب، ونشير هنا للدور المهم الذي أصبح الجغرافي يلعبه سواء على المستوى المركز أو على مستوى المديريات الجهوية، من خلال تقلد المسؤولية التدبيرية.وستصبح بعد حكومة 2002 تحت تصرف الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالتعمير والإسكان، ليستقر بها المطاف مع حكومة 2007 في وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية (الشيكر سيدي أحمد، 2013، ص 36).

وتضطلع مديرية التعمير بمجموعة من المهام نذكر منها:

- متابعة الدراسات بصفة عامة ووثائق التعمير والتخطيط الحضري بصفة خاصة؛
- تأمين عمليات التواصل، التنشيط، نشر وتوزيع عدة وثائق متعلقة بالتعمير وإعداد التراب؛
- الإشراف على إعداد سياسات الحكومة في مجال التعمير؛
- إنجاز الأبحاث والدراسات التقنية والقانونية، مع الاهتمام بتحسين المنتوج المعماري؛
- تنسيق ومتابعة الملفات مع أقسام التعمير بمختلف العمالات والاقاليم، فيما يخص قضايا التعمير والتخطيط الحضري.

وحرصا على الرفع من وتيرة عمل هذه المديرية، تم إحداث مصالح خارجية تابعة لها بهدف المساعدة طبقا لمقتضيات قرار وزير الداخلية سنة 1993[1]، خصوصا في مجال إعداد الدراسات الخاصة بالتخطيط الحضري المحلي والجهوي، وإعداد الدراسات التقييمية لوضعية التعمير وإعداد التراب الوطني.

2-1-1- مهام التنسيق المخولة للوالي والعامل في ميدان التعمير والتخطيط الحضري

يتجلى دور الإدارة الترابية في تأمين تمثيل الدولة على مستويات مجالية متعددة، في إطار التقسيم الإداري الذي يهدف إلى تعزيز وجودها على الصعيد المحلي. ومن هذا المنطلق، يعتبر العامل ممثل الدولة على صعيد الوحدة الترابية الإقليمية، إذ يعتبر موظفا تابعا للإدارة المركزية، كما يعد الموظف الأسمى على صعيد العمالة أو الإقليم، ويتمتع باختصاصات جد هامة تجعله يحتل مكانة مركزية (السعيدي مزروع فاطمة، 2003، ص 190).

ومن هذا المنطلق، يتكلف العامل في ميدان التعمير لاسيما في ما يتعلق بالتخطيط الحضري، بمهمة التنسيق بين المصالح الخارجية التابعة لإدارة الدولة في ما يخص مشروع تصميم التهيئة، وذلك بمقتضى المرسوم التنظيمي رقم 832\92\2 الذي نظم المسطرة كما يلي: "تتم عملية التنسيق على المستوى المحلي طبقا للمادة 5 من المرسوم السالف الذكر، بواسطة اللجنة المحلية للتعمير التي يترأسها الوالي أو العامل بمعية أعضاء اللجنة التقنية للعمالة أو الإقليم ورؤساء المجالس الجماعية المعنية ورئيس المجموعة الحضرية، بالإضافة إلى رؤساء الغرف المهنية وحضور أي شخص تستفيد اللجنة من معارفه، وتتكلف بتدارس مشروع تصميم التهيئة وتسهر على تنسيق مواقف وآراء أعضائها الذين يمثلون المصالح الخارجية على مستوى الإدارة الإقليمية والإدارة الجماعية (الشيكر سيدي أحمد، 2013، ص 58). كما تم فتح المجال أمام مشاركة الغرف المهنية (غرفة الفلاحة، الصناعة التقليدية، الصناعة والتجارة والخدمات)، في اجتماع اللجنة المحلية مما يعطي بعدا اقتصاديا لتصميم التهيئة.

وبهدف تجاوز التعثر الذي قد يشوب مسطرة المصادقة على مراسيم التحديد، خاصة في المجالات القروية والضاحوية التي تستقطب مشاريع استثمارية ضخمة نموذج الجماعات الضاحوية للرباط "مشروع لبينالوالسيوز وكذلك المدن الجديدة والمشاريع السكنية الكبرى كمدينتي الفردوس وتامسنا"، تم التوقيع على مشروع مرسوم اقترحته الوزارة المكلفة بالإسكان والتعمير والتنمية المجالية، يقضي بتبسيط وتسريع مسطرة المصادقة على المشاريع المحددة للمحيطات الحضرية للمراكز القروية وتمكين الجماعات المعنية من استخلاص موارد مالية جديدة لفائدة ميزانيتها، وأسند مشروع المرسوم ذاته مهمة التحديد للعامل بواسطة قرار عوض مرسوم بمبادرة منه، أو باقتراح من المجلس الجماعي أو الوكالة الحضرية المعنية، بعد استطلاع رأي لجنة إقليمية يرأسها مدير الوكالة الحضرية المعنية (الشيكر سيدي أحمد، 2013، ص 60).

في هذا الإطار، يتوجب على العامل بصفته رئيسا للجنة المحلية للتعمير، أن يوجه داخل أجل 15 يوما من تاريخ انتهاء اجتماع اللجنة المذكورة، محضر الاجتماع وملخصا لأشغاله للوكالة الحضرية قصد اتخاذ القرار المناسب، إذ يوقع التصميم الأصلي عند وضعه بصفة نهائية من طرف مدير الوكالة الحضرية، ليوجهه بعد ذلك إلى المجلس الجماعي تحت إشراف العامل، حتى يتسنى الشروع في

[1]- قرار رقم 93-491 الصادر في 16 فبراير 1993، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4222 بتاريخ 29 شتنبر 1993، ص. 1866.

المســـاطر القانونية المتعلقة بمداولات البحث العلني ومداولات المجلس (ZIADI Mohammed Ayoub, 2007, p 128).

والحقيقة أن اختصـاصـات العامل في ميدان التعمير عامة والتخطيط الحضـري خاصـة، لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى جوانب أخرى حسب ما ينص عليه القانون رقم 12.90 الخاص بالتعمير[1]، والتي تتناول الجوانب التالية:

- حسب الفصل 18 من قانون التعمير، يحق للعامل طلب وضع تصميم للتهيئة لبعض أراضي جماعة حضرية أو قروية تكتسي صبغة خاصة (سياحية، صناعية أو منجمية)؛
- يعتبر العامل عضوا باللجنة المركزية لمتابعة إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، ورئيسا للجنة المحلية لمتابعة إعداد وإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية (BARROU Brahim, 2005, p 258).

وعليه، يمكن القول إنه على الرغم من انتقال مصـــالح التعمير وإعداد التراب من وزارة الداخلية إلى وزارة جديدة وصـــية على القطاع، وإحداث وكالات حضرية ومفتشيات جهوية للتعمير، يظل دور العامل مهما باعتباره يمثل سلطة الدولة في مجال تنزيل السياسة الحضرية محليا[2].

2-1-2- الوكالة الحضرية: فاعل رئيسي في التخطيط الحضري

تعتبر الوكالة الحضرية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما تعد جهازا إداريا وتقنيا مختصا في دراسة وإعداد الوثائق التعميرية، وتنسيق تدخلات مختلف رؤساء الجماعات الترابية داخل المدينة الواحدة، وانتهاء بالمراقبة والتتبع على صعيد ولاية أو إقليم أو مجموعة من الأقاليم.

يوجد على رأس كل وكالة مسؤول معين بصفة مدير، يتولى تصريف شؤونها الإدارية، التقنية والمالية، باستثناء الوكالة الحضرية للدار البيضاء، حيث يحمل مسؤولها الأول صفة عامل يعين بظهير شريف، بناء على اقتراح وزير الداخلية كما نصت على ذلك المادة الثامنة من ظهير 9 أكتوبر 1984 المتعلق بإحداث وتنظيم الوكالة الحضرية للدار البيضاء (أسرموح عبد الله، 2004، مرجع سابق، ص 51).

وقد عمد المشـــرع المغربي إلى إحداث الوكالة الحضـــرية، في محاولة لإعادة التوازن في ميدان توزيع الاختصـــاصـــات بين الدولة والجماعات الترابية، إذ يرى البعض أن إحداثها يأتي من كون إعداد التراب لا يمكن فهمه إلا على المســـتوى الإقليمي، الذي يشـــكل الإطار المفصل والدعامة المجالية الشمولية لكل تدخل عمومي (الحيواني نصيرة، 2016، ص 150).

[1] – القانون رقم 12.90 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31، بتاريخ 15 ذي الحجة 1412هـ موافق 17 يونيو 1992، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 4159، بتاريخ 14 محرم 1413هـ موافق 15 يوليوز 1992، ص. 287.

[2]– هذا الدور يزداد أهمية خاصة إذا كان العامل أو الوالي المسؤول على صعيد الوحدة الترابية المحلية، له تكوين ومعرفة بميدان التعمير كحالة بعض الأطر التقنوقراطية المتخرجة من المدارس العليا الوطنية أو الأجنبية، ونشير هنا إلى نموذج السيد مهيدية والي جهة الرباط–سلا–القنيطرة منذ سنة 2015، والذي سبق له أن عين عاملا على الصخيرات مابين 2002 و2007، حاصل على دبلوم مهندس دولة من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بفرنسا، ودبلوم المعهد العالي للإسمنت المسلح، انطلق مساره المهني بوزارة التجهيز كمدير للأشغال العمومية، ثم مديرا لشركة تهيئة سلا الجديدة.

إذ أبان تشخيص واقع المجال الحضري بالمغرب، بما لا يدع مجالا للشك، أن الهياكل الإدارية، التي أسندت إليها مهمة التعمير منذ الفترة الاستعمارية قد فشلت في تدبير الملف، مما أفرز عدة اختلالات اجتماعية واقتصادية ومجالية وأمنية وبيئية...الخ، أكدتها أحداث الدار البيضاء مطلع ثمانينيات القرن العشرين.

وبالرجوع إلى الظهير المنظم للوكالات الحضرية، خاصة المادة 3، نجد أن التخطيط العمراني يشغل حيزا مهما ضمن مسؤولياتها، مثل إنجاز الدراسات اللازمة لإعداد المخططات التوجيهية المتعلقة بالتهيئة الحضرية، ومتابعة تنفيذ التوجهات المحددة لها.

بالموازاة مع الدراسات التي تقوم بها الوكالة الحضرية، تلعب هذه الأخيرة دورا أساسيا على مستوى تتبع وإنجاز وثائق التعمير، سواء تعلق الأمر بالتعمير التقديري أو التنظيمي.

- ✓ **على مستوى التعمير التقديري**: الذي يمثله المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، إن دورها يقوم على تتبع وإنجاز المخطط، وإعداد الدراسات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى السهر على التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا الشأن، كما تعمل كذلك على تتبع تنفيذه، كما تشير إلى ذلك المادة 9 من المرسوم التطبيقي للقانون 12-90 والتي تنص صراحة على ضرورة إحداث لجنة لمتابعة إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، يعهد إليها بتتبع تنفيذ التوجهات المحددة في المخطط والسهر بوجه خاص على إنجاز مراحله والقيام بتنشيط أعمال التهيئة المقررة فيه والبحث عليها وتنسيقها، وذلك خارج مناطق اختصاص الوكالات الحضرية(مالكي أحمد، 2008، ص 91)؛
- ✓ **على مستوى وثائق التعمير التنظيمي**: سواء تلك المطبقة بالمجال الحضري أو تلك التي تشمل المجال القروي، الوكالة الحضرية تعد بحكم القانون الآلية المحركة لها، حيث تتولى تحضير مشاريعها كما تنص على ذلك المادة الثالثة من الظهير المنظم للوكالات الحضرية[1].

إن أهمية الوكالات الحضرية تكمن في كونها إطارا لالتقاء مجموعة من المصالح المتضاربة والمتشعبة، من جهة هناك الملاكون العقاريون الذين يسعون إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، ومن جهة ثانية المواطن الباحث عن العيش في إطار حضري ملائم، ومن جهة أخرى نجد السلطات العمومية الضامن الأساسي للتوازنات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وبالتالي يظهر أن موقع الوكالة الحضرية يظل حساسا ومحوريا بالنسبة للميكانيزمات المتحكمة في التعمير.

2-2- تدخل المجالس الجماعية في ميدان التعمير: مدخل لتحقيق الحكامة الترابية

تعد مساهمة المجالس الجماعية في التخطيط الحضري ضرورية وذلك عن طريق المشاركة في إعداد، دراسة وتنفيذ مقتضيات وثائق التعمير التقديرية والتنظيمية، ونستحضر هنا دور رئيس المجلس الجماعي باعتباره عنصرا أساسيا في مجال التدبير الحضري، ويمكن تقسيم دور المجالس الجماعية في ميدان التعمير والتخطيط الحضري إلى عدة مستويات هي:

2-2-1- دور المجالس في إعداد ودراسة وثائق التعمير: أجهزة استشارية وقوة اقتراحية

تساهم الجماعات الترابية في مختلف مراحل إعداد وثائق التعمير التقديري والتنظيمي ونخص بالذكر:

[1] - تنص المادة الثالثة في بندها الثالث على ما يلي: تتولى الوكالة الحضرية في نطاق اختصاصاتها، تحضير مشاريع وثائق التعمير المقررة بنصوص تنظيمية، خصوصا تصاميم التنطيق، مخططات التهيئة ومخططات التنمية.

✓ **المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية:** "هاته الوثيقة التي تحتكر السلطة المركزية ومصالحها الإقليمية تهيئتها وإنجازها، ولا يتم إشراك المجالس الترابية إلا بعد أن تكون مشاريع المخططات التوجيهية قد تم إقرارها وقطعت مراحل مهمة، على أن إشراك المجالس الجماعية يأتي متأخرا، وذلك عن طريق لجان مخصصة لهذا الغرض بهدف إبداء الرأي والمشورة، مع العلم أن الإدارة المركزية لها كامل الصلاحية في الأخذ برأي هاته اللجان من عدمه، حتى وإن كان المشرع قد أعطى لهذه الأخيرة حق المشاركة وإبداء الرأي في المرافق والتجهيزات التي تعنيها، وكذا معرفة مدى قدرتها المالية على إنجاز مشاريعها المحلية"(لمراني مولاي أحمد، 2004،ص 18).

وعليه، يمكن القول إن تغييب المجالس الجماعية في مرحلة دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، يشكل نقطة ضعف ولا يساهم في إخراج دراسة مجدية وواقعية تعبر عن الرغبات الحقيقية للسكان، وتوافق الإمكانيات البشرية والمالية التي يمكن للجماعات الالتزام بها في مرحلة التنفيذ.

✓ **تصميم التنطيق:** تندرج هذه الوثيقة ضمن وثائق التعمير التنظيمي ويشكل هذا التصميم "حجر عثرة أمام تلاعبات المضاربين العقاريين وملاكي الأراضي لتشويه المجال"(البكريوي عبد الرحمان، 2005، ص 310). ومن خلال مقتضيات المادة 15 من قانون 90.12 والمادة 12 من قانونه التطبيقي (لمراني مولاي أحمد، 2004، ص 24)، تبقى مساهمة المجالس الجماعية في إعداد مشروع تصميم التنطيق متسمة بطابع الغموض والمشاركة بالرأي لا غير.

✓ **تصميم التهيئة:** يكتسي تصميم التهيئة أهمية بالغة في ضبط التوسع الحضري، ومعالجة الاختلالات التنموية التي تعاني منها جل الجماعات الترابية، وتعتبر هذه الأخيرة المعني الأول بإعدادها محتواها، لكون دائرة تطبيقه تشمل جزء من نفوذها الترابي، طبقا لمقتضيات المادة 21 من قانون 90.12[1].

وبالتالي يمكن القول، إن المشرع منح لرئيس المجلس الجماعي صلاحية قرار إعلان دراسة مشروع تصميم التهيئة، لكن تبقى هيمنة الإدارة المركزية حاضرة في باقي المراحل خاصة مرحلة إعداد المشروع[2]، وإحالته على المجلس الجماعي والبحث العمومي قبل المصادقة عليه قصد إبداء الرأي داخل آجال شهرين من تاريخ إحالة المشروع عليها، وهو ما يعكس تكريس أسلوب الوصاية وتهميش دور المجالس الجماعية.

2-2-2- رئيس المجلس الجماعي فاعل أساسي في مجال التدبير الحضري

يحتل رئيس المجلس الجماعة مكانة أساسية ضمن خانة الفاعلين في ميدان التعمير داخل النفوذ الترابي للجماعة، باعتباره المسؤول الأول عن تنفيذ مقررات المجلس، ومن جملة الصلاحيات المخولة لرؤساء المجالس الجماعية نذكر:

✓ **منح رخص البناء:** من بين الصلاحيات المخولة للمجالس الجماعية القيام بعمليات عمرانية انطلاقا من إنجاز برامج سكنية وتهيئة الأراضي بغرض البناء وإحداث التجهيزات الأساسية، وكذا الإشراف على عمليات البناء ومراقبة القوانين الخاصة بالتعمير، إذ

[1] – تنص المادة 21 من قانون التعمير رقم 12.90 على أنه "قبل وضع تصميم التهيئة، يجوز اتخاذ قرار يقضي بالقيام بدراسته ويعين حدود الرقعة الأرضية التي يشملها تصميم التهيئة المزمع دراسته. ويصدر رئيس مجلس الجماعة بطلب من الإدارة أو بمبادرة منه قرار القيام بدراسة التهيئة، بعد أن يتداول المجلس في ذلك، ويسري مفعول القرار المشار إليه أعلاه مدة ستة أشهر".

[2] – تنص المادة 23 من قانون التعمير 12.90 على أنه " يتم وضع مشروع تصميم التهيئة بمبادرة من الإدارة وبمساهمة الجماعات المحلية".

تنص المادتان 49 و50 من الميثاق الجماعي المعدل والمتمم بالقانون 17.08[1]، على نقل اختصاصات الشرطة الإدارية من رجال السلطة المحلية (الباشا والقائد) إلى رؤساء المجالس الجماعية(الشيكر سيدي أحمد، 2013، ص 116)، الذين يراقبون مدى احترام وتطبيق التوجهات والبرامج الواردة في المخططات التعميرية، وبالتالي مراقبة تنفيذ قوانين التعمير وأنظمة البناء؛

- ✓ **رخصة استغلال الملك العام الجماعي مؤقتا من أجل البناء:** يسلم رئيس المجلس الجماعي هذه الرخصة المرتبطة برخصة البناء طبقا للمادة 47 من الميثاق الجماعي، كما تعد موردا ماليا يعزز جبايات الجماعات المحلية؛
- ✓ **رخصة السكن وشهادة المطابقة:** حسب المادة 44 من قانون التعمير 90.12، تخص شهادة السكن البنيات المخصصة للسكن، وشهادة المطابقة للعقار المخصص للتجارة، ويسلم رئيس المجلس الجماعي الوثيقتين بعد الاطلاع على تقرير المعاينة المنجز من طرف لجنة البناء، المكونة من تقني الجماعة وممثل عن الوكالة لحضرية، وآخر عن قسم التعمير بالعمالة والوقاية المدنية.

2-2-3- الاحتياط العقاري والأملاك الجماعية: أدوات ضرورية لنجاعة التدخل الجماعي في مجال التعمير

يتطلب الإسهام الفعال للمجالس الجماعية في التخطيط الحضري امتلاك مجموعة من الأدوات العقارية الأساسية في مقدمتها:

- ✓ **تكوين احتياط عقاري:** يشكل العقار عائقا حقيقيا أمام التنمية المحلية، وهذا راجع لعدم قدرة الجماعات على توفير رصيد عقاري كاف لتلبية حاجيات الساكنة المحلية، وكذا بسبب سوء تدبير الأملاك الجماعية، وهو ما يستدعى اعتماد سياسة عقارية تروم تكوين احتياطات عقارية، يمكن استعمالها على المدى المتوسط والبعيد:
  - **أولا:** لمواجهة متطلبات التوسع المجالي بعيدا عن تقلبات السوق العقارية؛
  - **ثانيا:** التحكم في توازن واستقرار السوق العقارية، عبر طرح جزء من رصيدها للتداول كلما رأت ضرورة لذلك؛
  - **ثالثا:** الانتقال من الدور التقليدي للجماعات القائم على التسيير إلى دور يجعل من المؤسسة الجماعة مقاولة بأهداف ربحية معقولة تستثمر عائداتها في تمويل المشاريع والبرامج المحلية.

وهو ما يتطلب "إعادة النظر في القوانين المنظمة لتكوين وتسيير الملك الجماعي، خاصة قانون التحفيظ العقاري من أجل تشجيع الجماعات الترابية على القيام بتحفيظ ممتلكاتها وحفظها من الترامي، وذلك عن طريق إعفائها من أداء رسوم التحفيظ أسوة بإدارة الدولة، وكذا إعطاء حق الأسبقية أو الشفعة للجماعات الترابية فيما يتعلق بعقارات الخواص المعروضة للبيع"(الشيخي نور الدين، 1993، ص 266).

- ✓ **ترشيد وتدبير الأملاك الجماعية:** تمثل الأملاك الجماعية اليوم "عائقا أمام استثمار القطاع الخاص، ذلك أن تراخيص استغلال الملك العمومي تمنح بصفة مؤقتة، ويمكن للإدارة سحبها في أي وقت وبدون سابق إشعار تحت طائلة المصلحة العامة، دون أن يحق لصاحب الترخيص المطالبة بأي تعويض، الشيء الذي يجعل المستثمرين يعزفون عن الاستثمار في قطاع يمكن أن تجعل منه الجماعات الترابية قطاعا حيويا ومنتجا"(الشيكر سيدي أحمد، 2013، ص 246)، يمكن أن يدعم الموارد المالية الذاتية، وكذا توفير

1 – تنص المادة 50 من قانون التعمير 12.90 كما عدلت وتممت بالقانون رقم 17.08 على أن "يمارس رئيس مجلس الجماعة اختصاصات الشرطة الإدارية في ميادين الوقاية الصحية، والنظافة والسكينة العمومية وسلامة المرور، وذلك عن طريق اتخاذ قرارات تنظيمية وبواسطة تدابير شرطة فردية هي الإذن، أو الأمر، أو المنع...الخ".

رصيد عقاري يمكن توظيفه في الاستثمارات وإنشاء المرافق الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إعطاء نفس جديد للتدخل الجماعي في مجال التنمية.

خلاصة القول، إن الحضور القوي للدولة في مجال التخطيط والتدبير الحضري، يقابله دور محدود للمجالس الجماعية، الشيء الذي يطرح ضرورة تعزيز مكانة هاته الأخيرة من خلال الترسانة القانونية والموارد البشرية القادرة على تدبير وتحمل مسؤولية التخطيط والتدبير الجماعي وإشراك المجتمع المدني والساكنة المحلية.

2-3- وثائق التعمير ضعف مشاركة المجتمع المدني والسكان في التخطيط المستقبلي لمجالهم

على الرغم من أهمية وثائق التعمير في التخطيط لمستقبل المجال، والدور المحوري للمجتمع المدني باعتباره قوة اقتراحية أولا، وقوة مناهضة ورافضة ثانيا، لأي توجه من شأنه الإضرار بمصالح الجماعة وعموم المواطنين، نسجل غياب هيئات المجتمع في كلتا الجماعتين عن المشاركة الفعلية والحضور الناجع والترافع الجاد حول مشاريع تصميم التهيئة، مما يجعلنا نتساءل عن أسباب وخلفيات هذا الغياب التام؟

"كما تكتسي مشاركة السكان في مرحلة إعداد وثائق التعمير أهمية بالغة، أولا نظرا لكون سياسة التعمير أصبحت معطى أساسيا منذ تبني القوانين المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، وثانيا بسبب تعقد عملية التهيئة الحضرية، ولا يمكن للدولة أن تستعمل الطرق التقليدية في عملها ومن بينها الإملاءات والقرارات الانفرادية"(الأحمادي أحمد رضا، 2004، ص 206).

وعلى هذا الأساس، يستلزم التعمير بطبيعته اللجوء للتقنيات التحكيمية، والأخذ بعين الاعتبار قوة العلاقات والترابطات والرهانات القائمة بين مختلف الأطراف، إلا أن النصوص المنظمة لمساطر إعداد وإنجاز مشاريع التعمير، لا تراعي بالضرورة مواقف ورغبات المواطنين، ناهيك عن الضبابية التي تشوب المفاهيم والتقنيات المستعملة من طرف المشرع بالنسبة لعموم الساكنة.

بناء على ما سلف، تطرح مسألة إشراك ممثلي السكان في إعداد وثائق التعمير من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التصديق نفسها بقوة، بالنظر للمستويات الثقافية والعلمية التي يتوفر عليها المستشار الجماعي، والتي لا تمكنه من استيعاب الجوانب التقنية والمقتضيات القانونية، بالإضافة إلى تحكم المصالح الشخصية والحسابات "السياسوية" الضيقة في الآراء التي تبديها المجالس المنتخبة.

كما أوجب القانون استشارة السكان بصفة مباشرة عن طريق تقنية البحث العلني، لإبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم على الأقل من الناحية النظرية، لكن في واقع الأمر لا يهتم ويتفاعل بالمشروع المعروض على السكان، إلا كبار الفلاحين والمنعشين والمضاربين العقارين، الذين يعارضون كل ما يمس مصالحهم، بل وتكوين جماعات ضغط على المجلس الجماعي والوكالة الحضرية للاستجابة والتفاعل الايجابي مع تعرضاتهم، في حين يبقى عامة الناس من صغار الفلاحين والمواطنين غير ملمين بمحتوى المشروع والغاية من البحث العلني ولا يشاركون في إبداء ملاحظاتهم.

إن فهم السكان لفحوى ومضامين المخططات والتصاميم، يتوقف على مدى تسخير الإدارة للوسائل الإعلامية والتواصلية الضرورية، بل يتعين على المستشار الجماعي –باعتباره الأقرب إلى المواطن– التواصل مع الساكنة المحلية وشرح وتبسيط مضامين وأبعاد هذه المخططات، بل التعبئة من أجل التصدي لكل محاولة للإضرار بمصالحهم. لكن، في واقع الأمر نجد بعض المستشارين الجماعيين هم بدورهم في حاجة إلى من يشرح لهم مضمون وأبعاد هذه الوثائق.

خاتمة:

يظهر من خلال هذه الورقة البحثية التي خصصناها لدراسة مدى قدرة الترسانة القانونية المنظمة للتعمير على مواكبة التحولات الراهنة، أنه رغم المجهود التشريعي إلا أنه يظل قاصرا عن الإحاطة بسياق وحيثيات قطاع التعمير والتخطيط الذي يشكل مرتعا خصبا لتضارب المصالح الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بالهياكل الإدارية والمؤسساتية المشرفة على التخطيط وتدبير التمدين الضاحوي، ما تزال خاضعة لسلطة الوصاية في حين يتم اختصار دور المجالس المنتخبة في الدور الاستشاري، سواء في مرحلة تصور وثائق التعمير التي تغطي المجال أو في مرحلة تطبيق مضامينها.

وعليه، يمكن أن نخلص إلى أن تحقيق الحكامة الترابية على مستوى قطاع التعمير والتدبير الحضري، يقتضي التنسيق بين مختلف الفاعلين وفهم رهاناتهم واستيعاب استراتيجياتهم في التدخل، من خلال اعتماد المقاربة التشاركية وفق قواعد واضحة، مبنية على توزيع الأدوار وتوازن المصالح وتحديد الاختصاصات بشكل واضح ومحدد، حتى يتحمل الطرف المعني المسؤولية الكاملة تجنبا لأي تنصل أو اتكالية، وحتى لا تفرغ وثائق التعمير من غايتها ومحتواها.

قائمة المراجع:

1- الحيواني نصيرة، 2016، "تدخل الجماعات الترابية في ميدان التعمير"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراز- فاس، المغرب.

2- أسرموح عبد الله، 2004، " الصعوبات التي تواجه التخطيط العمراني بالمغرب"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال-الرباط، المغرب.

3- سكال عبد الصمد، 1993، "دور الإطار القانوني والتنظيمي في التوسع العمراني: نموذج أكادير"، بحث لنيل دبلوم مهندس معماري، المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، الرباط، المغرب.

4- أهاروش سميرة، 2012، "الدراسة المنجزة في ميدان التعمير ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية العمرانية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، المغرب.

5- المصطفاوي بناصر، 2006، "التعمير بين التخطيط والعشوائية—حالة مدينة الناظور-"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال-الرباط، المغرب.

6- الشيكر سيدي أحمد، 2013، "التعمير بين الدولة والجماعات المحلية —المجالس الجماعية نموذجا-"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، المغرب.

7- السعيدي مزروع فاطمة، 2003، "الإدارة المحلية اللامركزية بالمغرب"، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

8-مالكي أحمد، 2008، "التدخل العمومي في ميدان التعمير بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد الأول، وجدة، المغرب.

9- لمراني مولاي أحمد، 2004، "دور الجماعات المحلية في ميدان التعمير"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال —الرباط-، المغرب.

9- البكريوي عبد الرحمان، 2005، "تعدد المتدخلين في ميدان التعمير وانعكاساته على التخطيط الحضري والتدبير العمراني بالمغرب"، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب.

10- الشيخي نور الدين، 1993، "معيقات التدبير الجماعي في مدينة تطوان"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، العدد 12، المغرب.
11- الأحمادي أحمد رضا، 2004، "الرقابة على العمليات العقارية والتنمية العمرانية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، المغرب.
12- الظهير الشريف رقم 1.60.063 الصادر في 30 من ذي الحجة الموافق ل 25 يونيو 1960 بشأن توسيع العمارات القروية.
13- ظهير شريف رقم 1.16.124 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 الموافق ل 25 غشت 2016 بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، صدر بالجريدة الرسمية عدد 6501، بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 الموافق ل 19 شتنبر 2016.
14- قرار رقم 93-491 الصادر في 16 فبراير 1993، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4222 بتاريخ 29 شتنبر 1993، ص. 1866.

15- القانون رقم 12.90 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31، بتاريخ 15 ذي الحجة 1412هـ موافق 17 يونيو 1992، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 4159، بتاريخ 14 محرم 1413هـ موافق 15 يوليوز 1992، ص. 287.
16-El Belghiti Alaoui Aicha et Rharbi Larbi, 1988, «Urbanisation périphérique, délimitation et enjeux» in «L'évolution des rapports villes-compagnes au Maghreb», publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Rabat-, série: colloques et séminaires, n° 10, p. 173.
17-ZIADI Mohammed Ayoub, 2007, « Acteurs institutionnels et périphéries urbaines d'une métropole –cas de Casablanca -», Mémoire de 3ème cycle pour l'obtention du diplôme des études supérieures en aménagement et urbanisme, Institut National d'Aménagement et d'urbanisme, Rabat, Maroc.
18-BARROU Brahim, 2005, « Fès : de la gestion urbaine normative à la gouvernance », Mémoire de 3ème cycle pour l'obtention du diplôme des études supérieures en aménagement et urbanisme, Institut National d'Aménagement et d'urbanisme, Rabat, Maroc.

علامة المدينة نهج جديد لتخطيط وحوكمة المدن في ظل العولمة وتحديات التنمية المستدامة دراسة تجربة مدينة دبي العربية

The city brand as a new approach to city planning and governance in the context of globalization and the challenges of sustainable development Study the experience of Dubai Arab City

د.صباح حصيد

أستاذة محاضرة أ جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سطيف، الجزائر.

sabehhacid@yahoo.com

الملخص:

برزت مؤخرا ظاهرة جديدة في إدارة وتخطيط المدن تحت مسمى علامة المدينة، وهي ظاهرة حديثة تجسد مفهوم غامض ومعقد نظرا لتداخل التخصصات العلمية والخلفيات الفكرية التي حاولت تفسيره،حيث أن أول من اهتم بعلامة المدينة هم باحثي التخطيط الحضري والعمران والجغرافيا، وقد يرجع هذا إلى أن علامة المدينة جسدت ظاهرة حضرية بالأساس،كما نجد فيما بعد أيضا وعلى سبيل المثال وليس الحصر باحثين من : التسويق، إدارة الأعمال، الاقتصاد، التجارة، السياحة علم الاجتماع كلهم حاولوا التدخل لتفسير هذه الظاهرة والتي كان السبب الأساسي في ظهورها زيادة حدة المنافسة بين المدن ، وأيضا تنامي حاجة المدن الاتصالية وزيادة الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يفرضها عليها التحضر المستمر.

الانتشار السريع لهذه الظاهرة بين عدة مدن عبر العالم أفرز عن ظهور نمط حوكماتي وتسويقي جديد للمدن والذي حسب الدراسة التي قمنا بها يرجع إلى تأثير علامة المدينة بمختلف خططها الحضرية وبرامجها التسويقية على التنمية المستدامة للمدن، وبذلك جسدت نهج جديد يناسب وضعيتها الراهنة.

سندرس في هذه الورقة هذا النهج بمختلف مضامينه كما سنعرض تجربة تطبيقه من طرف مدينة عربية هي مدينة دبي والتي اعتمدت في بنائها لعلامة مدينتها على خطط عمرانية وحضرية كبيرة أثرت كثيرا على هوية ووجهة المدينة كمدينة عالمية.

الكلمات المفتاحية: علامة المدينة، التنمية المستدامة، الحوكمة، تسويق المدن، المدينة.

Abstract:

Recently, a new phenomenon has emerged in city management and planning under the name of the city brand. It is a modern phenomenon that embodies an ambiguous and complex concept due to the overlap of scientific disciplines and intellectual backgrounds that tried to explain it, the first to be interested in the city brand are the researchers of urbanism and geography, and this may be due to the fact that the city brand essentially embodied an urban phenomenon, we also find later, for example, but not limited to, researchers from: marketing, business administration, economics, commerce, tourism and sociology All of them tried to explain this phenomenon, the main reason for its emergence was the increase in competition between cities, and also the growing

need for communication cities and the increase in the economic, social and environmental stakes imposed on them by continuous urbanization.

The rapid spread of this phenomenon among several cities across the world has resulted in the emergence of a new governance and marketing mode for cities, which according to the study we conducted is due to the impact of the city brand with its various urban plans and marketing programs on the sustainable development of cities, thus embodying a new approach appropriate to its current situation.

In this paper, we will study this approach with its various contents, as we will present the experience of its application by the city of Dubai, which in its construction of the city brand relied on large urban plans that greatly affected the identity and destination of the city as a global city.

Key words: city brand, sustainable development, governance, city marketing, city.

مقدمة:

علامة المدينة هي ظاهرة حديثة انتشرت مؤخرا بين المدن في محيط أصبح في غاية العولمة حيث ومع تنامي مفهومي الحوكمة والتنمية المستدامة، بات ازدياد الاهتمام الدولي والحكومي واضحا في البحث عن موارد ومناهج إستراتيجية جديدة للتنمية المحلية تراعي فيها الحوكمة التشاركية للأقاليم وتواجه بها الرهانات البيئية والاجتماعية المفروضة عليا، هذا وقد ساهم ارتفاع المنافسة العالمية بين المدن في تنامي حاجة المدن الاتصالية وزيادة الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يفرضها عليها أيضا التحضر المستمر.

كل هذه الظروف دفعت المدن إلى اللجوء أكثر إلى أساليب وأدوات التسويق الإقليمي –سعيا منها إلى إيجاد نمط تسييري جديد يناسب وضعيتها الراهنة– وهذا ما يدل عليه الانتشار السريع لظاهرة علامة المدينة، وفي الأصل التسويق الإقليمي لا يعنى فقط بالمدن بل بمختلف المستويات والوحدات الإقليمية الأُخرى كالدول والمقاطعات، التكتلات، أقطاب الإمتياز بالإضافة إلى مختلف التقسيمات الإدارية الإقليمية الأخرى، إهتمام الباحثين بتسويق المدن قد يرجع إلى اعتبار المدينة أهم وحدة إقليمية نظراً كونها تجسد تمركز كبير حول حيز اقليمي صغير للسكان وللعديد من القضايا والوظائف اللإقتصادية، الحضرية، المالية، البيئية، الإنسانية، الإجتماعية والثقافية، وتشهد تطور وإزدهار كبير كانا أيضاً محل بحث لباحثين من تخصصات مختلفة؛ جزء من هذا البحث وجهه الإنتشار السريع لظاهرة علامة المدينة بين المدن من مختلف أنحاء العالم حيث أفرز عن ظهور وهيمنة مصطلح جديد على كتابات الباحثين هو" **علامة المدينة "(city brand)**، فقد لوحظ أن مدن كثيرة عبر العالم خاصة في الدول المتقدمة قامت بخلق علامة مدينة لمواجهة الرهانات المفروضة عليها، أول علامة مدينة كانت علامة I love NY لمدينة نيويورك ثم تبعتها علامات لعدة مدن أخرى مثل: I» amsterdam»، لمدينة أمستردام، «Lond-on» لمدينة لندن، «Madrid about you» لمدينة مدريد، « ONLYLYON »لمدينة ليون ...الخ.

إن اتخاذ هذه المدن لنهج علامة المدينة كنمط حوكماتي تسييري وتسويقي جديد لها ساهم وبشكل كبير في تقدمها وتطورها سواء محليا أو دوليا وبفضله باتت تتميز بادراك دولي كبير لها، ما رفع من مرئيتها وجاذبيتها، كما ساعدها عل مواجهة عديد الرهانات الحضرية المفروضة عليها.

وعليه فإن إشكالية هذه الورقة البحثية تمحورت حول ماهية علامة المدينة وما هي أهم عوامل بروز هذه الظاهرة كنمط حوكماتي وتسييري جديد للمدن؟ كما حاولت هذه الورقة التطرق إلى استراتيجيات بناء علامة مدينة مع عرض ومناقشة مثال بارز لعلامة مدينة دبي العربية.

عموما تم تقسيم هذا البحث إلى النقاط التالية:

- علامة المدينة ونشأتها؛
- أهم العوامل المساعدة على ظهور علامة المدينة كنمط تسييري وحوكماتي جديد للمدن؛
- استراتيجيات بناء علامة مدينة؛
- دراسة حالة مدينة دبي.

I. علامة المدينة ونشأتها:

علامة المدينة كظاهرة جديدة وبهذا المصطلح ليست لديها تعريف محدد والسبب يعود من جهة إلى حداثة الظاهرة وعدم نضجها كمفهوم أو كممارسة ومن جهة أخرى إلى تعدد الميادين التي تمس سواء علامة المدينة كظاهرة أو المدينة في حد ذاتها فكلاهما مفهومان يدخل في بنائهما عديد الميادين والحقول البحثية، وعليه سنحاول مناقشة تعريف علامة المدينة من خلال التطرق إلى موجز مختصر لبداية إنتشار ممارسات علامة المدينة عبر مدن مختلفة كانت سباقة في تبني هذا النهج وأيضا من خلال مساهمات مختلفة لعدة باحثين وإطارت حاولوا تقديم تفسير وتحليل لهذه الظاهرة.

من خلال تقصينا لتاريخ وقصة نشأة علامة المدينة لبعض المدن عبر العالم وجدنا أن علامة المدينة كانت عبارة عن ظاهرة ترويجية للمدن ووسيلة لتحريك عجلة النمو الإقتصادي والسياحي خاصة، لذا تسابقت المدن مع حدة المنافسة العالمية على تصميم علامات لها، و اعتبر الشعار « **I Love NY** » أول علامة مدينة حيث وفي سنة 1976 عرفت مدينة نيويورك عجزا ماليا كبيرا إلى درجة أنها إقتربت من الإفلاس، مسؤولي المدينة فكروا في النهوض بالقطاع السياحي في محاولة لإنعاش الإقتصاد، بميزانية قدرت بـ 400.000 دولار أنفقت كلها على دراسات سوقية مختلفة لتقرر الحكومة أن تكل ترويج المدينة إلى الوكالة الإشهارية«Well, Rich andGreene» ، وإلى مصمم الرسوم البيانية Milton Glaser،وفي النهاية وفي سنة 1977 تم إطلاق حملة إشهارية كبيرة للمدينة تحت شعار **«I Love New York»** وقد أعتبر هذا الشعار علامة المدينة الأولى رغم أنه كان مستوحى من الشعار "**Virginia is for lovers**" والذي هو الأخير أستعمل أيضا منذ سنة 1969 للترويج لمدينة فرجينيا، ولكن وحتى الآن علامة المدينة " **I Love NY**" هي العلامة الأكثر شهرة في العالم، تجربتها باتت المثال الأكثر ذكرا وإدراجا في دراسات وكتابات الباحثين، النتائج المذهلة لعلامة المدينة **«I Love NY»** حفزت مسيري الأقاليم والمدن الكبرى عبر العالم على اتباع نفس نهجها، حيث إختارت أمستردام علامة المدينة « **I amsterdam**»سنة 2000، وصممت لندن الشعار «**Lond–on**»، في حين روجت مدريد مدينتها عن طريق «**Madridaboutyou**»، أما عاصمة الإغريق ليون فدخلت في هذه اللعبة عن طريق الشعار «**ONLYLYON**» سنة 2007، في حين أطلقت مولبرن «**It'sMe!bourne**» و يوتردام تحولت إلى علامة مسجلة«**You®otterdam**» . وإختارت برلين 2008«**Be Berlin**».

هنا وإن بدت علامة المدينة كلعبة بحروف انجلو سكسونية إلا أنها كانت تلبي حاجة المدن في الإتصال بأسواقها المستهدفة، وعلامة المدينة في السنوات الأخيرة – بداية الألفية الثالثة – عبر ممارسات المدن تطورت من مجرد شعارات ترويجية إلى إستراتيجيات علامة فعلية ثم إلى نهج حوكماتي وتسويقي إستراتيجي للمدن، الشكل رقم01يعرض أمثلة لتصاميم علامة المدينة لبعض المدن:

الشكل رقم01: أمثلة مختلفة لعلامات بعض المدن.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواقع المختلفة لمدن هذه العلامات.

II. علامة المدينة؛ أهم العوامل المساعدة على ظهورها كنمط تسييري وحوكماتي جديد للمدن:

هناك عدة عوامل وتغيرات على المستوى العالمي أثرت في بعضها البعض ودفعت إلى تطور ممارسات التسويق الإقليمي وظهور علامة المدينة كنمط تسييري جديد: العولمة، أهمية القطاع السياحي، الحوكمة، التطور التكنولوجي، تطور مفهوم وطبيعة المدن، وتسويق المدن الذي بدوره كان أحد مخرجات تطور المدن.

1- العولمة: عولمة العالم الآن هي: " سوق إقليمي أين تتنافس دولة مع دولة ومنطقة مع منطقة ومدينة مع مدينة حول حصصها من الإهتمام ولفت الإنتباه العالمي، السمعة، الإنفاق، السير الحسن the goodwill والثقة، لذلك فمن المنطقي جدا أن تنظر الأقاليم في كيفية إزدهارها في شتى مجالات السوق الإقليمية"، فالعولمة ساهمت في زيادة حركية مختلف الأسواق عبر العالم بفضل التطور التكنولوجي الكبير لتكنولوجيا الإعلام والإتصال، مما زاد حدة المنافسة بين الدول على هذه الأسواق، هذه المنافسة لم تبقى فقط بين الدول بل إنتقلت إلى المدن فيما بينها وحتى في ما بين المدن والدول بفضل تأثيرات العولمة على أنماط حركية العلاقات المحلية والعالمية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم02: أنماط حركية العلاقات المحلية والعالمية في ظل العولمة.

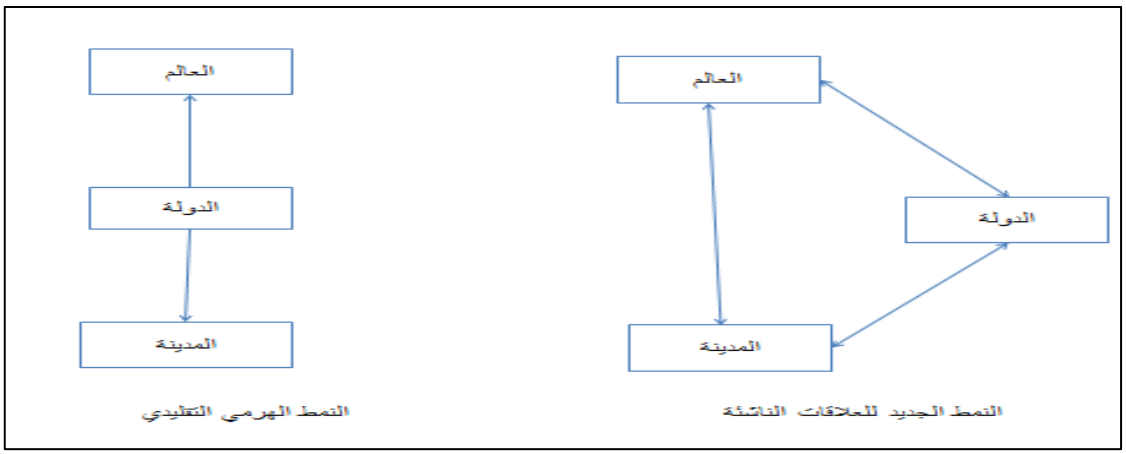

Source: Helmut K Anheier,Yudhishthir Raj Isar:**Cultures And Globalization Cities, Cultural Policy And Governance**, © 2012, Version HTML.P2.

من الشكل يتضح لنا أن المدن أيضا باتت تتمتع باستقلاليتها في التعامل، فهي لم تعد مرتبطة بدولها بشكل كبير، وهذا ما يتيح لها فرصة التعامل مع العالم الخارجي بشكل مباشر، وعليه فالمدينة أيضا بات من الواجب عليها خلق مزايا تنافسية تجعلها محل اختيار مختلف الأسواق العالمية في إطار النمط الجديد للعلاقات الناشئة التي فرضت تنظيم اقتصادي جديد وجعلت قضية تدويل المدن أمر ضروري لضمان تنمية وتطوير أقاليمها، وقد بدأت قضية تدويل المدينة تطرح كتحدي بشكل بارز مع بداية السبعينات والثمانينات وصحبتها تحولات مؤسساتية، هيكلية، واقتصادية كبيرة على المستوى العالمي.

العولمة جعلت من المدينة محل اختيار كل من السكان، الشركات، رجال الأعمال، السياح، منظمي الفعاليات وغيرهم من الأسواق المتحركة المحتملة، وحتى تكون المدينة جيدة ومختارة يجب أن تكون مؤشرات جاذبية المدن وعلى جميع المستويات مرتفعة وهذا حسب التموقع الذي ترغب المدينة في بنائه، وبطريقة بسيطة على المدينة أن تتوفر فيها عدة شروط نذكر من بينها مثلا:

- ✓ الأمن والاستقرار؛
- ✓ توفر فرص عمل جذابة؛
- ✓ عدم غلاء تكلفة المعيشة مقارنة بالأجور؛
- ✓ الحرية وغياب التمييز العنصري؛
- ✓ مناخ جوي ملائم؛
- ✓ توفر وسائل النقل العام ومستوى معين من التطور التكنولوجي للاتصال؛
- ✓ مؤشرات الصحة العامة جيدة؛
- ✓ توفر السكن وبأسعار معقولة؛
- ✓ توفر المدارس والمعاهد ودور الثقافة وأماكن الترفيه.

هذه الشروط هي ذاتها تقريبا عند كل الأنواع السوقية المحتملة الأخرى مع بعض الاختلافات التي ترجع إلى طبيعة السوق والهدف من اختيار المدينة، فبالنسبة للشركات ورجال الأعمال مثلا نجد من بين شروطهم أيضاً:

- ✓ توفر المواد الأولية والعمالة المنخفضة التكلفة؛
- ✓ توفر أسواق التوزيع وارتفاع القدرة الشرائية؛
- ✓ حداثة البنى التحتية ومناخ استثمار مواتي؛
- ✓ مكانة بارزة للمدينة في السوق الدولي.

أما عن منظمي الفعاليات العالمية فهم يراعون أيضاً توفر البنى التحتية الملائمة من دور العرض ومراكز المؤتمرات والملاعب مثلا.

كل هذه الشروط وأخبار أحوال المدن تتناقل لدى الجمهور المستهدف عن طريق الكلمة المنقولة، العلاقات العامة، ومختلف الأساليب التسويقية، وعليه أن تصنع المدينة علامة لها أمر جد إيجابي لتسوق من خلالها وترفع من نسبة وعي وإدراك الجمهور المستهدف عبر العالم لمزاياها التنافسية، وببساطة يمكننا القول أن العولمة هي من تقود وتوجه النهج الجديد لتسيير المدن والمتمثل في علامة المدينة في ظل تحول سلسلة الأسواق الإقليمية إلى سوق ومجتمع عالمي واحد أصبحت فيه هذه الأسواق لا تعنى فقط بتسويق المنتجات والأموال بل أيضا بتسويق الأفكار والثقافة والسمعة والعمل على زيادة التأثير ولفت الإنتباه مع غرس الثقة بين مختلف الفاعلين لأن هذه الأخيرة باتت أساس التعاملات ومنه فعلامة المدينة أو علامة الإقليم بشكل عام جاءت لترسخ مبدأ الثقة وأثر البلد المنشأ.

2- **أهمية قطاع السياحة**:عرف الطلب السياحي مع العولمة تحولات كبيرة مع إنخفاض تكاليف السفر الدولي وزيادة القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة عبر العالم فالسياح الأن بات لديهم إستعداد أكبر للتنقل وإكتشاف أصالة الوجهات السياحة كما صار لديهم خيارات أوسع من الوجهات، وبغض النظر عن العوائق السياحية المختلفة – بعد المسافة، مشاكل التأشيرة، المشاكل الصحية، المشاكل الجيوسياسية كالإرهاب والأزمات السياسية- فآفاق التنمية السياحية لا حدود لها والمنافسة بين المدن ستترفع حدتها أكثر فأكثر، ومنه على المدن أن تبذل جهود أكثر للرفع من مرئيتها ووضوح مقاصدها السياحية لدى الجمهور العام، وحتى لا تقع المدن أيضا في خطر تكافؤ الوجهات السياحية عليها تبني نهج إستراتيجي واضح ومميز لها، وهنا تبرز علامة المدينة كحل تسويقي إستراتيجي للرفع من وضوح ومرئية المدن وبناء مكانة ذهنية مميزة للمدينة لدى جمهورها المستهدف.

3- **تطور المدن**:علامة المدينة وتسويق المدن بصفة عامة يعبران عن جانب من جوانب تطور المدن، العولمة، التطور التكنولوجي، أهمية السياحة، زيادة حدة المنافسة بين المدن كلهم فرضوا على المدن تبني عدة برامج إقتصادية للتنمية لمواجهة التطور الإقتصادي في المناطق الحضرية، فهيئات التنمية المحلية للمدن لم يعد لها خيار في خلق محيط ذو جودة عالية للسكان والسكان المحتملين، فهي الآن تهتم ببناء مدارس جيدة ومراكز صحة مؤهلة، كما تهتم بخدمات الرعاية النهارية من أجل تحسين جودة الحياة، في حين تهتم هيئات التنمية العمرانية والحضرية بتحسين جودة المناطق الحضرية والعمران من حيث التصميم، المساحات الخضراء، تحسين العوامل الإيكولوجية، تخطيط الشوارع، التخلص من التلوث البيئي وتلوث الهواء، كل هذا من أجل أن ترفع المدن من جاذبيتها أكثر فأكثر وتضع لنفسها مكانة بين أهم الوجهات العالمية سواءً للعيش أو العمل أو الاستثمار أو الدراسة أو السياحة، وإثر هذا أيضا فقد عرفت المدن عدة تطورات وعلى مختلف الجوانب نذكرها بإيجاز في ما يلي:

- **الجانب الحضري**: عرفت المدن تجديد وتحضر سريع مكثف وحديث، " **نحن في الواقع نشهد عملية التحضر الأسرع والأوسع في التاريخ** " كل المدن الآن تعمل بإبداع لتجديد بيئتها الحضرية لبناء وجه جديد وعصري لها، ليس هذا فقط فالمدن الناجحة تعمل أيضا على تشكيل طبقة مجتمعية عالية التأهيل فحسب Jensen 2005 لقد تغيرت المجتمعات في العقود الثلاث الأخيرة على نحو لم يسبق قبل ومنه فالتطور والتجديد الحضري رافقه أيضا تطور على المستوي الاجتماعي.
- **الجانب الثقافي**:مع تطور المجتمعات الحضرية زاد الاهتمام بالقيم غير المادية، حيث باتت الثقافة والفنون مؤشرا هاما على نجاح المدن التي هي مطالبة الآن بإعادة بناء تصور لبيئتها بشكل تصبح فيه الثقافة واحدا من أكثر العوامل ذات القيمة المضافة العالية، هذا ويعد استعمال الثقافة والفنون أحد أدوات التجديد الحضري في المدن، فالمتاحف، المسرح، الفرق الرياضية العريقة والفنون الراقية، الموسيقى وغيرها باتت من أكثر السبل لترويج المدينة العصرية وبناء هويتها، لتصبح الثقافة إستراتيجية هامة من استراتيجيات المدن وتصبح المدن تفكر أيضا في تخطيط الثقافة كما في التخطيط الحضري وتهتم بتطوير الإنتاج الثقافي المحلي لدوره الكبير في الرفع من تنافسيتها.

وقد ساهمت العولمة في تثمين الثقافات المتعددة وتشكيل مجتمعات عصرية لمرحلة ما بعد الحداثة تعتمد على التنوع والاختلاف المبنيان على الحوكمة الليبرالية الحديثة والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، لتصبح الثقافة سلاحاً أساسياً لعصرنة المدن، وتصبح المدن أحد أهم الفاعلين في بناء الثقافة العالمية.

هذا ولا يكون تناقل الثقافة من الاتجاهين من العالم الداخلي وإلى العالم الخارجي إلا عن طريق بناء هوية ثقافية، تنظيم الفعاليات، والترويج للثقافة وكلها أحد مظاهر علامة المدينة.

- **الجانب الفضائي**: من مدخل كلاسيكي للدراسات الحضرية فضاء المدينة عبارة عن تمركز محوري والمدينة عبارة عن حاوية ينظر إليها كوحدة أساسية متكاملة و وحدوية تحوي مجموعة من الأشياء المادية التي يمكن إدارتها باستعمال متغيرات مادية ومكانية محلية، هذا المفهوم يعود إلى بداية القرن العشرين مع ظهور" مدرسة شيكاغو القديمة للعمران "، ومن هذا المنطلق كانت النزعة المركزية تسيطر على مفهوم فضاء المدينة ليعبر عن حيز محدود ومعزول يمتاز باقتصاد وحدوي، إلا أن إستمرار تحضر المدن وظهور المدن العالمية دفع الباحثين لإنشاء معرفة جديدة حول المدن ووصف نموذج آخر للمدينة من أجل فهم وتعداد وظائف المدن ومختلف الفضاءات التي تشهد تغيرات هيكلية كبيرة في ظل العولمة، وكردة فعل لكل هذا أُنشأت مدرسة شيكاغو الجديدة سنة 2001 وتم إستبدال النهج العقلاني المركزي للمدينة بالنهج العلاقاتي، لتصبح المدن عبارة عن وحدات إجتماعية وشبكات ديناميكية بدلا من وحدات مركزية جغرافية، ويتطور مفهوم فضاء المدينة ويخرج عن فكرة الحيز المحدود لتتطور معه المدن بفضل شبكة العلاقات التي أفرزتها العولمة والتي باتت ترسم حدود جديدة لفضاءات المدن.

وحسب باحثي الجغرافيا الحضرية فنحن نشهد الآن عهد القيادة القطبية (Metropolitanage) لننتقل من التنافس بين المدن إلى التنافس بين القيادات القطبية أو إن صح التعبير بين المدن المتروبول والتي عددها في تزايد ملحوظ، فقد أفرزت التغيرات الإقتصادية وتأثيرات العولمة ظهور تكتلات إقليمية جديدة، فالمناطق الآن تتجه نحو التكتل أكثر فأكثر، كما تبلورت المدن ليزداد عدد المدن العالمية الكبرى Mega City، فبعد لندن ونيويورك ظهرت مدن أخرى لتصبح مدن عالمية أيضا كشنقهاي، سنغفورة وسيدني والتي بات لها أدوار عالمية مهمة لتحذوا حذوها مدن أخرى كالقاهرة، مكسيكو، مومباي، ممن إستفادت من تأثير كبير من الناحية

الثقافية من مختلف الفرص التي تمنحها العولمة لتصبح فاعلية هذه المدن أحسن من فاعلية الدول التي هي فيها والأكثر أنها باتت تبدوا أكثر كفاءة تسييرية من حكوماتها الوطنية والتي تشهد عجز حقيقي، كما أصبحوا فاعلين أساسيين في الثقافة العالمية ولربما لهذا السبب كان الإهتمام الحالي بالمدن أكثر منه بالدول، وليس فقط في الثقافة العالمية بل في مختلف المجالات، فالمدن الآن تتجه نحو تقديم خدمات أكثر خارج إقليمها فهي مثلا تعرض خدمات التعليم العالي والتكوين لمختلف الطلبة عبر العالم كما تعرض خدمات مالية وإستشارية لمختلف المؤسسات أيضا عبر العالم لتزداد حركة الأسواق والأفراد من وإلى المدينة، وفوق هذا المدينة كنمط حياة وكشكل حضري إنتقلت خارج إقليمها، ليون الآن تعمل على بناء شارع ليون بدبي في إتفاق شراكة " العمران الجديد " بينهما، مدينة سطيف إستقبلت وفد من ليون للإستفادة من التجربة الحضرية لمدينة ليون سنة 2014 في إيطار مشروع توأمة بين مدينتي سطيف وليون، وهنا تخرج فكرة المدينة من حدودها الإقليمية لنواجه مفهوم جديد هو "**فك الإرتباط مع الإقليم بالنسبة للمدن**"(Deterritorialization of) cities لنرجع إلى مفهوم المدينة لDeleuze وGuattariوحسبهما أيضا فإن المدينة تعتبر قطبية في شبكة أفقية من المدن تسمح بوضع مقارنات للمدن بين بعضها البعض، وهي تحدد بمدخلاتها ومخرجاتها، والحركة والتبادلات داخل هذه الشبكة، فالمدينة لا يمكن أن تتواجد دون وجود حركة من داخلها وإلى خارجها والعكس.

التحركات والتحولات الأولية التي صاحبت ظاهرة "فك الارتباط مع الإقليم بالنسبة للمدن" تجسدت في: نشوء قوى تتجاوز الحدود الوطنية كالإتحاد الأوربي مثلا، زيادة التدفقات العابرة للحدود الوطنية والبحث عن نظام دولي وإطار عالمي جديد، في نفس الوقت تبدأ حركة لإعادة أقلمة فضاء التدخل العمومي للإيجاد مستويات جديدة لتدخل السياسة العمومية وإعادة تعريف وتحديد إقليم العمل العمومي، هذه المستويات الجديدة لا تتوافق إطلاقا مع التقسيمات الإدارية للإقليم من طرف الهيئات المنتخبة بل تندرج ضمن أشكال فضائية جديدة أو صيغ جديدة للتنظيم الإقليمي كتلك المشكلة حول أحواض الحياة، فمثلا وفي ظل التحولات الإقليمية على المستوى الأوربي "حاول المشرع الفرنسي من خلال قانون 1992/02/06 إنشاء ووضع هيكلة جديدة ومتكاملة للإقليم (تجمعات، مدن تجمعات البلديات)، لكن هذه الهيكلة لم تلقى نجاحا كبيرا ليحاول المشرع الفرنسي من جديد دعم التفاعل بين الجماعات المحلية لإدارة المشاريع من خلال قانون 1999/07/12من خلال تقسيم هيكلي جديد يعتمد على الكثافة السكانية للتجمعات الحضرية في محاولة لخلق مستويات إدارية محلية تتجاوب مع التطورات الحضرية للمجتمعات الفرنسية في السياق الواسع للتحول الأوربي".

العولمة و زيادة حدة المنافسة على جميع المستويات فرضتا تشكل فضاءات وتكتلات إقليمية جديدة كانت أبرزها ظهور القيادات القطبية the metropolises، مما ألزم الحكومات على صياغة تنظيم إقليمي جديد للتدخل العمومي، لتحاول بعد ذلك بعض الدول مواجهة هذه التغيرات ودعم التحول الإقليمي في حيزها من خلال وضع تشريعات وتقسيمات هيكلية جديدة، ويبقى أن أكثر العوامل المؤثرة في صياغة الفضاءات الإقليمية الجديدة هي التطورات الإقتصادية والإجتماعية وزيادة حركة التدفقات العالمية، فالمدن تسعى إلى التكتل أكثر فأكثر وإلى زيادة التفاعل بين ضواحيها من أجل رفع جاذبيتها وتنافسيتها وهذا ما أدى إلى تشكل المدن الكبرى والقيادات القطبية.

وهنا نجد مفهوم علامة المدينة يعرض عدة فرص وإحتمالات للتسيير الإستراتيجي للمدن، فحسب ملاحظتنا المدن المركزية الآن تتكتل مع ضواحيها والمناطق الجغرافية القريبة منها وحتى تلك البعيدة لتشكل أقطاب قيادية تسير تحت منهج واحد لعلامة المدينة مثل حالة المتروبول ليون، وفوق هذا مدينة ليون مثلا في إسترتيجية علامتها "**ONLYLYON**" قامت بإعتماد سياسة إتصال ممثلة

في هيئة من سفراء العلامة "**ONLYLYON**"، هذه الهيئة مهمتها التأثير في الجمهور المستهدف للعلامة "**ONLYLYON**" من خارج المدينة ومحاولة جذبه، هذه الهيئة تتمتع بخاصية عدم إرتباطها الجغرافي بالمدينة فهي تنشط في الغالب خارج المدينة وهي بذلك تتيح فكرة خروج المدينة عن حدودها الإقليمية –"فك الإرتباط مع الإقليم بالنسبة للمدن" – وبقاءها في نفس الوقت عبارة عن حيز جغرافي وهذا ليس بالتناقض لأن علامة المدينة تجعل المدينة عبارة عن: فكرة، مجموعة من القيم، مشروع، نمط حياة، بالإمكان تناقلها جميعا خارج المدينة كما بالإمكان تجسيدها أيضا في أماكن أخرى كمشروع خلق شارع ليون بدبي مثلا.

وهنا علامة المدينة في ظل "فك الإرتباط مع الإقليم بالنسبة للمدن" تسمح بتصدير فكرة المدينة حتى يمكنها الإنخراط في شبكة التدفقات العالمية ما يسمح بنشوء المدن المتشابهة أو المدن التوأم، وحسب وجهة نظرنا فإن هذا قد لا يتحقق إلا في إطار العصرنة المفرطة لأن تصدير فكرة المدينة إلى خارج إقليمها قد يسمح بتحقيق مكانة كبيرة للمدن في الأسواق العالمية وتحقيق موارد مالية أيضا وتشكيل شبكة واسعة من العلاقات الخارجية للمدينة، وهذا لا يكون في مدة وجيزة بل يتطلب أيضا حقبة زمنية لا بأس بها، لأن مشروع علامة المدينة وبناء المدينة في حد ذاتها يتطلب مدة زمنية طويلة، إلا أنه بعدها ربما في آجال أطول أو ربما أقل قد نواجه مشاكل تتعلق بالهوية والخصوصية واللتان تعتبران من تفكير مستدام أهم العناصر الأساسية التي على علامة المدينة المحافظة عليهما في ظل استمرار فكرة تصدير المدن التي قد تأدي إلى تشابه المدن في المستقبل.

لتواجه المدن كل هذه التغيرات عليها بناء ورفع الوعي والإدراك العالمي لها مع مراعاة ما يجري محليا والإهتمام بأولويات التنمية المحلية بما يتناسب وخصوصية وموارد المدينة، ومنه فتسيير المدن في هذه الحالة عليه أن يراعي في نفس الوقت الإتجاهين المحلي والعالمي معاً، والأكثر من ذلك أن يشارك في التسيير وفي تحريك كل الفاعلين في المدينة من أصحاب المصلحة.

من ناحية الإقليمية، الإقتصاد العالمي اليوم عبارة عن نظام شبكي، هذا النظام الشبكي تشكله المدن، لذا فأهمية المدينة تترتبط بأهمية موقعها في شبكة الإقتصاد العالمي، وجاذبيتها مربوطة أيضا بمدى انخراطها في دوائر التبادل والحركة العالمية، وكي تضمن المدينة رفاهيتها المحلية عليها الإهتمام بالتوجه العالمي بدرجة كبيرة وهذا يتطلب قدر كبير من المرئية والوضوح، فالمشهد العالمي للمدينة يجب يكون واضحة المعالم وحتى على المستوى المحلي يجب على كل الأطراف الفاعلين في المدينة التمتع بقدر عال من المرئية والوضوح من أجل ضمان التنمية والإبتكار، وهذا لا يكون إلا بإعتماد إستراتيجية تسويقية وإتصالية ناجعة بين كل الأطراف الفاعلين، فتنافسية المدن في الإقتصاد العالمي الحالي وغير الرسمي حسب Borjaو Castells لم تعد تقترن بإنخفاض التكاليف بل بالإنتاجية والتي هي الأخيرة ترتبط بالتواصل والإبتكار ومرونة المدينة.

4- تطور الحوكمة: شهدت الحوكمة تطورا كبيرا نلخصه فيما يلي:

1.4- **من حوكمة المؤسسات إلى حوكمة الأقاليم:** باتت إشكالية الحوكمة تطرح اليوم بشكل قوي في الأقاليم نظرا للتحولات الكبرى التي تمر بها الأقاليم الأمر الذي يستدعى إعادة النظر في شكل حكوماتها، وحسب André Torreفإن هذا الطرح راجع إلى ثلاثة تحولات أساسية كبرى تجسدت في:

- ✓ التعقد المتزايد وغير المتجانس لمختلف الفاعلين في التنمية المحلية وتنوع أصحاب المصلحة (السلطات العمومية، السكان، السياح، مقدمي السلع والخدمات...)؛
- ✓ زيادة رغبة السكان القوية في المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع الإقليم؛

✓ تعدد مستويات الحوكمة الإقليمة وتشابكها.

ويبقى أن مفهوم الحوكمة ليس بالحديث وببساطة الحوكمة تعني " **عملية اتخاذ القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرار أو عدم تنفيذه، ويمكن أن تستعمل الحوكمة في سياقات مختلفة كحوكمة الشركات، الحوكمة الدولية، الحوكمة الوطنية والحوكمة المحلية** "، ومع تطور مفهوم وآليات الحوكمة ظهر مفهوم الحكم الراشد والذي يرتكز على عدة مبادئ أساسية هي: (المشاركة، العدل، اللامركزية، الرؤية الإستراتيجية وإستقلالية الجهاز القضائي، الإستجابة الفعالة والكفاءة، سيادة القانون، المساءلة والمحاسبة، المساواة، والشفافية).

الحوكمة في نسختها اللإقليمية أو كما يطلق عليها أيضا الحوكمة المحلية عرفت في برنامج المرصد لشبكات تهيئة الإقليمي الأوربي «**ESPON**» بـ: " **عملية التنظيم والتنسيق بين الجهات الفاعلة لتطوير رأس مال الإقليم وتحسين التماسك اللإقليمي بين مختلف المستويات**"، ومن نفس وجهة النظر تؤكد الحوكمة الإقليمة على أهمية التنسيق الجيد بين كل المستويات اللإقليمية – تنسيق عمودي – وبين كل القطاعات – تنسيق أفقي–، من أجل تثمين موارد الإقليم وضمان حسن تسييرها.

بدايات التفكير في حوكمة الأقاليم مثلت تاريخا من البحث عن أنماط جديدة لتنظيم الإدارة الإقليمية، وقد كان الهدف أن تتناسب هذه الأنماط التسييرية الجديدة مع تحركات التنمية المحلية وتحولات الهيكلة السياسية والإدارية الجديدة في الدول المتقدمة والتي شهدت فيها المناطق الحضرية كالمدن تطورا كبيرا وعلى جميع المستويات خاصة الفضائية منها –كما سبق الشرح– الأمر الذي جعل من الحوكمة الإقليمة حوكمة منسقة بين كل الفاعلين في نطاق إقليمي ما وليس مجرد حوكمة لوحدات ادارية محلية، وحسب LELOUPو Al" **تواجدت الحوكمة الإقليمية في خضم سياق تاريخي للمشاركة المتزايدة للفاعلين المحلين سواء من القطاع الخاص أو العام أو حتى الجمعيات والمنظمات في ديناميكيات التنمية، كلٌ حسب إمكانياته الخاصة**". ومنه جاءت الحوكمة الحضرية لتأكد على مشاركة شبكة واسعة من الفاعلين وأصحاب المصلحة من المواطنين وسلطات الدولة والحكومات الإقليمة وحتى المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التعليم والتكوين ووسائط الإعلام وغيرهم من أصحاب المصلحة في تسيير الإقليم مع ضمان التنسيق الجيد بينهم جميعا.

2.4- **الحوكمة في ظل الرقمية والإنتقال إلى الإقتصاد التعاوني أو التشاركي**: في الوقت الذي شهد ويشهد فيه الإقتصاد العالمي عدة أزمات مالية كبرى، ظهر الإقتصاد التعاوني كحل واعد بفضل الأدوات الرقمية التي سهلت عمليات التبادل وحفزت خلق المبادرات الإبتكارية وأعادت تقسيم سوق السلع والخدمات، حيث أن الصفة الأساسية التي ميزت الإقتصاد الرقمي هو أن نمط الإستهلاك والإنتاج الذي يفضل فيه **الإستعمال** أكثر من **الملكية**، الأدوات الرقمية ومن خلال شبكات التواصل الإجتماعي (فيس بوك، تويتر، يوتيوب ...الخ) تسمح بتقاسم وتوزيع وفرات الطلب والعرض في الأسواق مما يشجع على تشكيل مقاولة إجتماعية وعلى التعامل الند للند، ففي ظل محدودية الميزانيات صار المستهلك يفكر ويبحث كثيرا في مختلف البدائل قبل فعل الشراء، وكأمثلة بسيطة لمظاهر الإقتصاد التعاوني نجد: مشاركة السيارة في السفر، تقاسم العمل، التمويل المشترك، الإيواء المشترك...إلخ) ، هذه المظاهر تسمح بتحقيق حياة جماعية حسنة، ليشمل التقاسم والتشارك مستويات أخرى فالجماعات الإقليمية هي الأخرى كانت مدعوة أيضا في ظل الإقتصاد الرقمي إلى إتباع حوكمة مشتركة عبر شبكة الأنترنات من أجل أن تدعم المبادرات الإبتكارية في إقليمها وترافقها لتنتقل من دور الداعم الساكن

للمبادرات إلى دور المرافق والمحرك الرئيسي للمبادرات عبر الأدوات الرقمية وهذا حسب **Aude Raux** يتحقق من خلال أربع مراحل هي:

– **المرحلة الأولى (العمل مع)**: يتم في هذه المرحلة خلق نقاط ولوج إلى المدينة عبر مواقع إلكترونية في الشبكة العنكبوتية، هذه المواقع يجب أن توفر تغطية واسعة للمدينة بمختلف إمكاناتها ومواردها ووظائفها وهيئاتها.

– **المرحلة ثانية (الرغبة في العمل)**: هنا يتم طرح صفقات ومشاريع للإنجاز عبر النقاط التي تم خلقها من أجل تشجيع كل الفاعلين على المشاركة ودعم الإبتكار.

– **المرحلة الثالثة (إظهار المشاريع بالصفحة للمعاينة)**: كل مشروع يجب أن ينشر بمجلة تشاركية بالموقع وحتى الخبرات والتجارب تكون موزعة ومشتركة بين الجميع من أجل تقييمها وتثمينها.

– **المرحلة الرابعة (التعلم الذاتي والممارسات التعاونية)**: هنا يتم توفير فضاء تعاوني لإنشاء المعرفة والتعلم ودعم الإبتكار، هذا الفضاء يسمح للفاعلين بوضع تجاربهم ومعارفهم وتقاسمها كما يسمح لهم بالبحث عن معارف مختلفة وتطوير تكوينهم من خلال مختلف الملفات المدرجة بالموقع.

ويظهر أن الهدف الرئيسي من كل هذا هو **رقمنة المدينة** ورقمنة التعامل بين مختلف الفاعلين وجمعم في فضاء رقمي تفاعلي واحد من أجل دعم الحوكمة التشاركية للمدينة، فالرقمنة تسمح بمشاركة كل الفاعلين في التسيير، وتسمح بتوفير شفافية كبيرة وتحد من عدم المساواة وتعزز كل من الإندماج والإجتماع، كما تطور إستخدامات عديدة من خلال وضع سياسة عامة رقمية.

تطور الحوكمة الإقليمية ورقمنة المدن مع ضرورة الإتصال والتواصل بين كل الفاعلين هو من ساعد على ظهور علامة المدينة كنمط تسييري جديد للمدن، فالنهج التسويقي لعلامة المدينة يعتمد أيضا على شبكة واسعة من الإتصالات الرقمية والتي تطورت بفضل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإنتشار أفكار الإقتصاد التعاوني التي شجعت الجمهور العام على إستعمال الأنترنات والشبكات الرقمية لإقتناص الفرص السوقية وغيرها.

5– تسويق المدن: زيادة حدة المنافسة بين المدن أدت إلى تطور ممارسات تسويق المدن بينها، باحثو الجغرافيا والتخطيط الحضري للمدن هم أول من إهتم بتسويق المدن،لذلك فقد إحتل تسويق المدن مكانة بارزة في أدبيات التنمية الحضريةفحسب Michail Kavaratzisيرجع السياق الذي تبنى فيه مسيروا المدن التسويق إلى تطور مفهوم " **المدينة المقاولة** / Entrepreneurial City" أو "مقاولاتية المدينة"، حيث جعلت المقاولاتية المدن تسير بطريقة أكثر جدية وفعالية وتوجهت الممارسات التسييرية لحكومتها المحلية أكثر فأكثر نحو المخاطرة التجارية، الإبتكار، الترويج، التحفيز وتحقيق الربح،فكان تسويق المدن نتيجة منطقية للحوكمة المقاولاتية لبعض المدن وبدوره أصبح وسيلة مساعدة جدا على حوكمة المدن وتطورها ليصبح عبارة عن مهنة جديدة ووظيفة إستشارية جديدة لعديد من الوكالات ومكاتب الدراسات التي تخصصت فيه وباتت تعرض خدماتها للعديد من المدن عبر العالم .

ومن كل هذا إنبثقت أكثر التعاريف تداول التسويق المدن فكان يمثل: " **الترويج لمدينة ما أو لمنطقة ما داخلها لتشجيع بعض النشاطات للتموطن فيها، يتم إستخدامه لتغيير التصورات الخارجية للمدينة بغية تشجيع السياحة وجذب الهجرة إلى الداخل**

للمقيمين، أو تمكين نقل الأعمال التجارية... سمة بارزة لتسويق المدينة تكمن في تطوير المباني والمعالم التاريخية الرمزية، أو المراكز الرئيسية والهياكل الجديدة".

هنا تسويق المدن يعمل على إبراز ورفع جاذبية المدن للجماهير المستهدفة من خلال الترويج لتحقيق أهداف معينة كبناء صورة ذهنية جيدة للمدينة، دعم السياحة والإستثمار وجذب رؤوس الأموال والأفراد، فتسويق المدن يهدف إلى تحويل المدينة إلى علامة وإدارتها من خلال مجموعة من القيم التي تحاول رسمها في ذهن الجمهور المستهدف لتمييز المدينة عن غيرها من المدن.

وقد عرفته الجمعية الأمريكية للتسويق أيضا بـ:" **الإستخدام المنسق لأدوات التسويق والذي يعتمد على فلسفة التوجه نحو مشاركة العميل من أجل خلق التواصل بينهم وتقديم وتبادل العروض الحضرية التي لها قيمة مضافة لعملاء المدينة والتجمع المحلي للمدينة ككل**"هذا التعريف ركز على مشاركة العملاء للجهاز التسييري العمومي في العرض الإقليمي وإستخدام التسويق كأسلوب إتصالي بينهم يضمن عملية التبادل والمشاركة، بتعبير آخر يمكننا أن ندرج هذا التعريف لتسويق المدينة ضمن التعاريف التي تنص على إدماج أصحاب المصلحة في تسويق المدينة والتي إستمدت أفكارها من: نظرية أصحاب المصلحة كمدخل مفاهيمي لتفسير ظاهرة المدينة كمنظمة معقدة تشكل المدينة من خلال شبكة من العلاقات بين مختلف الفاعلين والهياكل.

يتم التركيز في تسويق المدن على الوظائف الإقتصادية والإجتماعية في الفضاء المعني مقارنة بمختلف الأهداف المسطرة، وتبرز فيه أهمية إستراتيجية علامة المدينة في ترويج صورة الإقليم من خلال إدارة معاني ورموز المدينة، ويهدف تسويق المدن إلى تحويل المدينة إلى علامة وإدارتها من خلال مجموعة من القيم التي تحاول رسمها في ذهن الجمهور المستهدف.

في الأخير؛ تسويق المدن كمفهوم حتى وإن إستمد آلياته وبعض أدواته من التسويق كميدان بحث يختلف عن مفهوم التسويق فطبيعته لاتستمد فقط من التسويق بل من خلفيات علمية وفكرية مختلفة (التنمية والتخطيط الحضري،العمران، الجغرافيا، الجغرافيا السياسية،السياحة، السيمولوجيا، اللإقتصاد، الثقافة، الإجتماع، التاريخ ...الخ) وبذلك فهو يعبر عن فلسفة جديدة في تنمية المدن، ويتمثل أحد أهم العناصر الأساسية لهذا النوع الجديد من التسويق في تحديد مجالات العمل الرئيسية في الفضاء من خلال تبني مخطط تسويقي إستراتيجي شامل يضمن مشاركة كل الفاعلين، ويعتمد على الترويج والإتصال بشكل كبير لتأتي علامة المدينة كأحد أهم مخرجات تسويق المدن.

III. استراتيجيات بناء علامة المدينة:

أسفرت دراسة حالة مشتركة لمجموعة من الباحثين حول إستراتيجيات علامة المدينة عن وجود ثلاثة مجالات إستراتيجية رئيسية يعمل من خلالها الفاعلون على خلق علامات جديدة لمدنهم، وهي إما تعتمد على الجانب المادي للمدينة كالبنى التحتية والمحيط أو الجانب اللامادي كالهوية وشعار المدينة مثلا، عموما هذه المجالات تتلخص في:

1. بناء علامة مدينة من خلال البناء الأيقوني، الفعاليات، المشاريع الرائدة...الخ؛
2. بناء علامة مدينة من خلال التخطيط الإستراتيجي الحضري: التطور والتنمية الحضرية، الدعائم المؤسساتية والبنى التحتية؛
3. بناء علامة مدينة من خلال إستخدام الوسائل الترويجية: الإعلان، الدعاية، الشعارات، الرموز...الخ.

ويمكننا شرح هذه المجالات كالتالي: الطريقة الأولى مفادها تسويق المدينة من خلال الأبنية الملفتة للإنتباه بتصاميمها الإبتكارية والمميزة كالأبراج العالية، الملاعب الكبرى والمسارح أو من خلال الفعاليات والمهرجانات والتي قد تكون محلية، وطنية أو دولية، فهناك مثلا العديد من الأبنية الشهيرة التي موضعت بعض المدن ضمن الخريطة الذهنية للجمهور العام بأي شكل من الأشكال، هذه الأبنية قد تكون عصرية حديثة **كبرج العرب** مثلا في دبي، أو عريقة تاريخية **كبرج إيفل** بفرنسا، أو **كأهرامات الجيزة** بمصر، نفس الشيء بالنسبة للفعاليات والمهرجانات والتي قد تكون دورية منتظمة كمهرجان التسوق بدبي، الموضة بباريس أو إستثنائية، وحتى الفعاليات المحلية لا تقل أهمية عن تلك الدولية كمهرجان التراشق بالطماطم مثلا بقرية بيونول Bunol بفالنسيا بإسبانيا.

أما الفئة الثانية فيقصد بها التغيرات الهيكلية التي تكون على مستوى التخطيط الحضري للمدينة والتي من شأنها أن تغير ليس فقط الوجه العام للمدينة بل حتى طبيعة المدينة، من مدينة صناعية مثلا إلى مدينة ثقافية علمية من خلال إنجاز مشاريع حضرية معينة تهتم بالطابع الثقافي والعلمي كالأقطاب الجامعية والمدارس الفنية وغيرها.

بالنسبة للفئة الثالثة فهي تقترح الأسلوب الإتصالي من خلال العناصر الترويجية المختلفة (الشعارات، الدعاية، الإعلان...) لإدارة صورة وسمعة المدينة، وهذا من أجل دعم، تغير أو توجيه رأي الجمهور العام حول مدينة ما، ونقل صورة معينة عنها، وهي ذات الأسلوب الذي طبق لأول مرة لبناء علامة «**I love NY**».

هذه الفئات الثلاث قد تستعمل هكذا فرادى، كما يمكن الجمع فيما بينها لبناء علامة مدينة حسب حاجة المدينة وأهدافها وامكاناتها.

IV. تجربة علامة دبي، نحو بناء هوية جديدة دون شعار (من صحراء إلى مدينة عالمية)

تم إختيار هذه الحالة نظرا لفعاليتها في تحول صحراء إمارة دبي إلى مدينة عالمية بفترة وصفها الملاحظون والباحثون بالقصيرة، هذا النهج ميزه عدم تصميم علامة موحدة وميزته أيضا المشاريع الحضرية الكبرى والأيقونية.

1) **لمحة عن إمارة دبي**: مدينة أو بالأحرى إمارة دبي هي إحدي إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة وثاني أكبر إمارة في الإتحاد بعد إمارة أبو ظبي حيث تبلغ مساحتها 4,114كم^{2}وهو ما يعادل 5% تقريبا من مساحة الإمارات، يبلغ عدد سكانها2,262,000 كأكبر إمارة تعداداً للسكان في الإتحاد الإماراتي، وتعتبر العاصمة الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة.

نالت تجربة علامة دبي إهتماما كبيرا من قبل الباحثين في تسويق المدن حيث صنفهاكل من روبرت قوفر Robert Govers و فرانك جو Frank Go في كتاب لهما حول علامة الأقاليم 2008 بالحالة السيناتور« Signature Case Dubai » وهذا حسب رأيهما ليس فقط لأجل امكانية إعتبارها نموذج ناجح لمدينة ضمنت تموقع هام عالميا بل أيضا لأنها تعتبر مثال حي لمدينة شهدت تطورا سريعا في أقل من 50 سنة وواكبت موجات العولمة كما باتت مركز Nodeمهم في شبكة التدفقات العالمية ونجحت في رسم تموقع لها كمدينة سياحية ومركز مال وأعمال بامتياز دون أن تلجأ إلى إستخدام أو تصميم علامة مدينة في شكل شعار أو رموز كما فعلت باقي المدن ومع ذلك فالخطة التسويقية لدبي **والتي إعتمدت على عرض منتجات أكثر من إعتماد خطابات إتصالية إشهارية** جعلت منها علامة دولية قوية.

2) **إستراتيجية علامة دبي**: تميزت بما يلي:

2.1- تنمية وتطور دبي: يمكننا القول أن نهضة دبي بدأت سنة 1966 حين عمدت قيادة الإمارة إلى إستثمار وإرداتها المالية لدعم التنمية المحلية وركزت على تطوير بنية تحتية متكاملة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وجذب المستثمرين وهذا من خلال إرساء دعائم شبكة إتصالات ومواصلات حديثة، عن طريق تطوير مطار دبي الدولي ليستوعب أنواع الطائرات كافة وتوسيع أسطول الخطوط الجوية الإماراتية لربط دبي بكل دول وأهم مدن العالم حتى يتيسر على المستثمرين والسياح السفر بسهولة.بالإضافة إلى بناء أكبر ميناء صناعي ليسهل عمليات نقل البضائع بين الدول وتم إفتتاح مصانع للألمانيوم والمشتقات النفطية.كما إعتمدت إستراتيجية تنمية دبي على إقتصاد المعرفة من خلال الإرتقاء بجميع قطاعات المعرفة والتنمية البشرية في الإمارة، وفق أرقى المعايير العالمية، وبما يتناسب مع إحتياجات سوق العمل، و تم تبني نهج الحوكمة الإلكترونية والذي هو يقوم على الإستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، من أجل توفير الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين والزوار، وقطاع الأعمال والدوائر الحكومية وموظفيها، عبر قنوات إلكترونية متعددة، بغرض تيسير معاملاتهم وتسهيل حياتهم، وتتجلى الأهمية الإستراتيجية لتجسيد هذا المفهوم، في كونه يرمي إلى ترسيخ مكانة دبي كمركز ريادي في إقتصاد المعرفة. ودعم هذا بانشاء سنة 2009 دائرة تسمى حكومة دبي الإلكترونية، لتدمج ما بين إدارة الخدمات الإلكترونية سابقاً، وإدارة تخطيط الموارد الحكومية، ليعملا معاً على بناء مجتمع المعرفة وقيادة التحول الإلكتروني، هذا وتعتبر النهضة العمرانية والحضرية التي قامت بها دبي والتي جعلت منها مركز عالمي للعصرنة والتطور الحضري أكثر شيء لفت الإنتباه في إستراتيجية تنميتها الاقتصادية.

2.2- نهج علامة دبي: يعتبر حاكم دبي الشيخ محمد آل مكتوم هو الذي حدد وجهة دبي برؤية إستراتيجية مفادها نقل دبي إلى العالمية بجعل دبي وجهة سياحية عالمية بالدرجة الأولى ومركز للمال والأعمال والعصرنة، ومنه فقد تم التركيز في البداية على تسويق دبي من جانب القطاع السياحي سواء السياحة الاستكشافية أو سياحة الأعمال، وقد عرفت دبي بمدينة المشاريع الكبرى لأنها ومن أجل تجسيد هذه الرؤية قامت ولاتزال بعدة مشاريع ضخمة سواءا من ناحية الحجم أو من ناحية التكاليف المالية، إعتمدت كلها على مبادرات وسياسات محلية إبتكارية لضمان تنافسية دبي على المستوى الدولي (هذه المشاريع الضخمة هي من خلقت علامة دبي القوية بجذبها ولفتها للإنتباه والإهتمام الدولي بشكل كبير). وهنا موجز عن أهم السياسات والأدوات التي إعتمدتها دبي لتحقيق رؤتها الاستراتيجية:

2.2.1- مشاريع حضرية كبرى: لتحقيق الرؤية المنشودة كان لابد من تغيير وجه دبي وإعطاء هوية جديدة لدبي تتناسب ورغبتها في التموقع كمدينة عالمية عصرية، تمثل وجهة سياحية متميزة ومركز مال وأعمال يضاهي نيويورك وطوكيو، وقد إختارت دبي سياسة بناء مشاريع حضرية إبتكارية ضخمة لضمان تموقع سهل وسريع ضمن خارطة المدن العالمية عن طريق إنشاء معالم حضريةأيقونية متميزة كبرج خليفة مثلا، والذي بات إسمه مقترنا بهذه المدينة وغيره من المشاريع الحضرية التي بالإضافة إلى مساهمتها في إبراز صورة دبي كمنطقة عصرية متميزة جسدت بنية تحتية متكاملة ساهمت في تطوير النشاط الإقتصادي ونشاط الأعمال في دبي، من بين هذه المشاريع نذكر:دبي مارينا، ابراج بحيرة الجميرة، خليج الأعمال، دبي لاند[1]، مطار المكتوم الدولي. والتي أدت إلى ارتفاع عدد السياح ليصبحوا بالملايين كل عام، وتمتلك دبي اليوم الكثير، ما يشكل نقاط جذب للسياح والمستثمرين من حول العالم، فهنالك مجموعة لا تضاهى من المشاريع الفندقية والأبراج والمجمعات السكنية، تتميز هذه المشروعات بتصاميم فريدة تعمل على تنفيذها شركات عقارية متطورة.

الشكل رقم03: صور للمشاريع الحضرية بدبي

المصدر: Google image

2.2.1-**إستضافة مهرجانات عالمية وتنظيم فعاليات دولية**: الأداة الثانية التي لعبت عليها دبي لتحقيق رأيتها هي إستقطاب البطولات الرياضية العالمية والمهرجانات وتنظيم وخلق فعاليات كمهرجان دبي للتسوق مثلا وقد فازت دبي كأفضل مدينة للمهرجانات والفعاليات العالمية لعام 2012 للعام الثاني على التوالي، والتي يمنحها الإتحاد الدولي للمهرجانات والفعاليات. وعلى الصعيد الرياضي، تستضيف دبي اليوم أبرز الفعاليات الرياضية والفنية العالمية، كبطولة دبي ديزرت كلاسيك للجولف، بطولة دبي للتنس، للمحترفين، وكأس دبي العالمي للخيول وتشارك في أهم المسابقات الدولية لتنظيم الفعاليات الرياضية العالمية.

بهذه السياسات إستطاعت دبي جذب ملايين السياح سنويا ورجال الأعمال وأيضا اليد العاملة المميزة والمبتكرة لتكون رأس مال بشري ثري كما شكلت مجتمعا متعدد الثقافات وأصبحت المدينة العالمية التي يتعايش وعمل فيها الجميع رغم اختلاف ثقافاتهم.
هذه السياسات والإنجازات كلها وفرت مستويات عالية من الراحة والجودة وجسدت خطة متكاملة (كل مشروع لديه البينية التجتية الخاصة به والاستثمارات المرافقة له) اعتمدت على تثمين رأس المال البشري والابتكار، وتجدر الإشارة إلا أن كل هذه الاستثمارات كلفت مبالغ مالية ضخمة.

3) **حوكمة علامة مدينة دبي**: علامة دبي كمدينة عالمية هي نتيجة لرؤية فريق صغير من العائلة المالكة يشكلون مجلس الشيوخ أو ما يسمى أيضا بالمكتب التنفيذي بقيادة الشيخ محمد آل مكتوم الذي خطط وأشرف على استراتيجية تنمية دبي وأخذها للعامية.

هناك العديد من الأقسام والمصالح الحكومية التي تشكل الإطار المؤسساتي لتنويع الاقتصاد وهي جميعا تعمل تجسيد رؤية دبي وتوفير الإطار المناسب للعمل من خلال توفير الإمكانات وتقديم التوجيهات للمستثمرين الخواص ما شجعهم للمشاركة في مشاريع دبي، وقد أنشات دبي العديد من الإدارات والمصالح المتخصصة لتسير هذه الخطة التنموية التي تعمل وتشجع الشراكة مع المستثمرين الخواص.
يتولى الشيخ محمد أل مكتوم صاحب رؤية دبي مدينة عالمية الإشراف على هذه المصالح الحكومية والتي تتمثل مسؤولياتها فيما يلي:

- **المصلحة الاقتصادية**: مسؤولة على التخطيط الاقتصادي والتقارير العامة، وأيضا عن تراخيص الأعمال التجارية، حماية حقوق الملكية الصناعية والتجارية، التسجيل ولتنظيم التجاري، تحديد الفرص للمستثمرين، تقديم المساعدات اللازمة لتنفيذ المشاريع، والتخطيط الاستراتيجي للأعمال في دبي.

- **الغرفة الصناعية والتجارية:** مسؤولة عن حماية المصالح الاقتصادية بشكل عام وأيضا تهدف إلى دعم وتشجيع وتطوير فرص الأعمال في دبي، بالإضافة إلى دعم التفاعل والتعاون المحلي والإقليمي والدولي فيما بينهم من أجل خلق إطار عمل شبكي واسع.
- **مصلحة السياحة التجارة والتسويق:** مسؤولة عن صياغة البرنامج الترويجي للسياحة والأعمال بدبي وأيضا تتكلف تقرير وتخطيط تطور القطاع السياحي بالإمارة.هذه المصلحة لها دور كبير في نجاح علامة دبي من خلال عروض وخدمات الأعمال والسياحة التي تقدمها وأيضا من خلال الحملات الإشهارية التي تقوم بها على المستوى الدولي.
- **دبي للتسوق والمهرجانات:** مسؤولة عن خلق وتنظيم المهرجانات بمعايير دولية،
- **مصلحة الطيران المدني:** إدارة مطار دبي الدولي وتوفير كل التسهيلات ووسائل الراحة لزيادة جاذبيته.
- **بلدية دبي:** مسؤولة عن تصميم وبناء بعض البنى التحتية لبلدية دبي وأيضا صيانة المرافق العامة والحظائر العمومية وضمان السير الحسن لوسائل النقل العام وغيرها من الخدمات العمومية للحفاظ على الوجه العام لعلامة دبي.

هذه السياسات وهذا التنظيم الذي يتميز بقصر قناة سلسلة القرارات هما من ساعدا على نجاح دبي كعلامة عالمية لكن السؤال الذي طرحه الملاحظون والباحثون هو: إلى أي مدى يمكن لهذه الصورة الأيقونية أن تواصل في النجاح وتستمر في جذب السياح خاصة مع إرتفاع المنافسة الخارجية من مدن مختلفة فتجربة دبي يمكن محاكاتها بسرعة ان توفرت الإمكانات المالية وبذلك يبرز خطر عرض نفس التجربة في أماكن مختلفة وهنا يطرح سؤال حول مدى استدامة علامة دبي.

خاتمة:

علامة المدينة مضمون متعدد الأبعاد والميادين وهو يعكس ظاهرة حديثة وغامضة نوعا ما حيث لم ينضج مفهومها بعد سواء عبر المساهمات النظرية أو الممارسات العملية، ورغم هذا فقد جسدت آلية جديدة لحوكمة تخطيط وتسويق المدن وهي تهدف إلى تطوير المدن وضمان تموقع مفيد لها في السوق الدولي.

ساهمت عديد العوامل في ظهور علامة المدينة كنمط تسيير جديد للمدن كالعولمة، تنامي مفاهيم الحوكمة الإقليمية وزيادة أهمية قطاع السياحة، تطور المدن وتطور ممارسات تسويق المدن.

أهمية علامة المدينة التي لا يمكن حصرها في المدن العصرية فقط تتمثل باختصار في تثمين الأقاليم بطريقة متعددة الأبعاد زيادة على أثرها الواضح في رفع جاذبية المدن من خلال تأثيرها في جمهور المدن وأيضا في السياسات الحضرية والتنموية للمدن التي من شأنها أن تساعد المدن على مواجهة الرهانات الحضرية والاقتصادية والبيئية المفروضة عليها.

نجاح استراتيجية علامة المدينة يعتمد كثيرا على ضرورة إدراج كل الفاعلين في إقليم المدينة لتحقيق نفس الأهداف والغايات التنموية المرجوة وبذلك تجسد علامة المدينة خطة حوكماتية تشاركية جديدة تدعم شفافية الأهداف والبرامج التخطيطية للمدينة.

المراجع:

1 Belkaid Esma & Benhabib Abderrezak : la marque-ville comme moteur de developpementde la ville en tant qu'unite territoriale mecas, faculté des sciences economiques, gestion et sciences commerciales ; université de tlemcen ; algérie p 1.

2 وكالة إشهارية كبيرة أسست سنة 1960، لمزيد من المعلومات أنظر: http://adage.com/article/adage-encyclopedia/wells-rich-greene/98934/.

3 أحد أهم مصممي الرسوم البيانية والغرافيك في الولايات المتحدة الأمريكية، لمزيد من المعلومات أنظر:http://www.miltonglaser.com

4 Brand Guidelines 2008, cited in:http://fr.slideshare.net/betolima/i-love-ny-guidelines-2008, seen: 12/03/2013.

5 لمزيد من العلومات في الموضوع أنظر الموقع التالي: http://www.virginia.org/virginiaisforlovers

6 BéatriceHeraud :**I Love My City** ; marketing-magazine/article ; n°129 - 01/03/2009, cited in:

7 http://www.e-marketing.fr/marketing-magazine/article/i-love-my-city-30732-1.htm, seen: 03/10/2012.

8 Simon Aholt Managing Editor: Editorial, Some **important distinctions in place branding**, Place Branding Vol. 1, 2, 116–121 ©Henry Stewart Publications 1744–0696 (2005), p119.

9 Nathalie Fabry : **clusters de tourisme, competitivite des acteurs et attractivite des territoires**, revue internationale d'intelligence economique 1 (2009), p56.

10 Clark (2002): World Bank urban forum, urban economic development.

11 Seppo K Rainisto: **success factors of place marketing: a study of place marketing practices innorthern Europe and the United States,** opcit, PP26-27.

12 Sarah Tayebi, opcit, from Borja& Castells, 1997, p4.

13 Sarah Tayebi, opcit ; p4.

14 Ahmed Boubakr : **Diversité culturelle et globalisation au miroire de la ville et de l'ethencité ; 2008** ; p1.

15 Graham, Stephen & Patsy Healey (1999): "**Relational concepts of space and place: issues for planning theory and practice"**, European planning studies, 7:5, 623–647.

16 Helmut K Anheier, Yudhishthir Raj Isar**: Cultures and Globalization Cities, Cultural Policy and Governance**, opcit; p6.

17 Fabienne Leloup, Laurence Moyart, Bernard Pecqueur **: La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale ?p 321 – 332**/http://www.cairn.info/article.php?id_article=ges_074_0321, vu le 14/11/2013.

18 Jean-PAULPASTOREL : **Cités et Reterritorialisation : la france á l'heure des grandes métropoles**, P39/ http://www.upf.pf/img/pdf/04-pastorel.pdf, vu le 09/09/2014.

19 Sarah Tayebi: **How to design the brand of the contemporary city, opcit**, p 5, from Borja and Castells 1997.

20 Andre Torre : **les processus de gouvernance territoriale. L'apport des proximites** juin2011, n° 209-210, p1,http://www.andre-torre.com/pdf/pdfpub228n1.pdf, seen : 01/03/2013.

21 اقتصادي مختص بالاقتصاد الفضائي والاقتصاد الصناعي، مهتم بالتخطيط الاقليمي والتنمية المستدامة، مدير بحث ب المعهد الوطني الفرنسي للبحوث الزراعية L'INRA.

22 Article of United Nations economic and social commission for Asia and the pacific: **what is a good governance?** /http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf, seen: 18/01/2014.

23 *European spatial programme observatory network* (espon).

24 رأس المال الإقليمي يتشكل بجمع ستة أشكال من رأس المال هي: الرأس المال الفكري (الموارد المعرفية داخل الإقليم)، الرأس مال الإحتماعي (طبيعة العلاقات بين الجهات الفاعلى في الإقليم)، الرأس مال السياسي (القدرة على توظيف العلاقات بين الفاعلين والقدرى على تحريك الموارد لانجاز المشاريع)، الرأس مال المادي، الرأس مال الثقافي، والرأس مال الجغرافي. Espon, 2007, p.18

25 **Emmanuelle Bonerandi, frédéricsantamaria: governance in the field of European spatial planning europeanization at stake. Proposals for an analysis in the framework of the european spatial observatory network (espon),2011/http://cybergeo.revues.org/23530**,seen :12/02/2013.

26 Fabienne Leloup, Laurence Moyart, Bernard Pecqueur **: la gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale** ?opcit.

27 Leloup F.Et Al. (2005), l**a gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale** ? **Géographie, économie, société**, avril, vol. 7, p.321-332.

28 Une lecture d'un article de "**aude raux** ; chercheur en économie sociale et solidaire» : **Les collectivités territoriales doivent « passer à une gouvernance contributive**, publié le 21/01/2014 dans : a la une, france

29 http://www.lagazettedescommunes.com/217067/les-collectivites-territoriales-doivent-passer-a-une-gouvernance-contributive, vu le 14/10/2014.

30 Michail Kavaratzis**:from city marketing to city branding an interdisciplinary analysis with reference to amsterdam, budapest and athens**,Rijks universiteit groningen**,** 2008, p31.

31 Smyth, H. (1994): **Marketing the city:The role of flagship developments in urbanregeneration. Taylor & francis**. london, pp2-3.

32 Braun, E. (2008). **City Marketing: Towards and integrated approach**.Rotterdam: Erasmus Research Institute of Management (ERIM), p 43.

33 Andersen E., Nielsen S (2009), the city at stake: **Stakeholder mapping the city, culture unbound**, volume 1, pp 305–329, cited in:http://www.cultureunbound.ep.liu.se/v1/a19/cu09v1a19.seen:25/03/2013.

34 Hankinson, G.: **Location Branding: A Study of the Branding Practicesof 12 English**, opcit, pp 129-130.

35 Johan Jansson, Dominic Power And Other: **The image of the city – urban branding as constructed capabilities in nordic city regions, distributed by**:nordic innovation centre stensberggata 25no-0170 oslo norway, sweden, october 2006, p16.

36 https://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%a5%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%a9_%d8%af%d8%a8%d9%8a, seen : 12/08/2015.

37 Robert Govers and Frank Go: **Place branding glocal, virtual and physical identities, constructed, imagined and experienced**, opcit, p 73.

38 جريدة الإتحاد: **دبي.. من قرية صغيرة مركزها الشندغة إلى مدينة عالمية**، تاريخ النشر: السبت 01 ديسمبر 2012، عرض عبر موقع:

39 http://www.alittihad.ae/details.php?id=115030&y=2012&article=full, 22/11/2015.

40 Robert Govers And Frank Go: Opcit, p 95.

41 Robert Govers And Frank Go: Opcit, pp 96-98.

المدن التراثية بالمغرب بين تنوع المآثر العمرانية وتعدد الفاعلين المتدخلين: حالة المدينة القديمة تازة

Morocco: between the diversity of the urban The heritage cities of monument and the multiplicity of interventionist actors: Old cityTaza status

عماد الدين عاشير: أستاذ التعليم الثانوي، طالب باحث في سلك الدكتوراه.

جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب.

imadeddine.achir@usmba.ac.ma

الملخص:

يعد المغرب من بين الدول العربية والإسلامية بل والعالمية التي تتوفر على تراث عمراني غني ومتنوع، يتجلى أساسا في مدنه التاريخية وقصوره وقصباته ذات الطابع المعماري التراثي الصرف، وتعكس هذه العناصر المعمارية المتنوعة أثر الحقب التاريخية التي تعاقبت على المغرب والتي كان لها دور كبير في نحت ذاكرة مجتمعه، وتشكيل موروث ثقافي وحضاري متنوع قل نظيره.

وشأنها شأن باقي المدن القديمة، تعد مدينة تازة من المدن العريقة بالمغرب، إلا أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي سواء على مستوى التدخلات أو على مستوى الدراسات والبحوث الأكاديمية، على عكس باقي المدن القديمة كمراكش، والرباط، وفاس ومكناس...التي أحيطت بكم هائل من الدراسات متعددة التخصصات، جغرافيا وتاريخيا وسوسيولوجيا وحتى مجاليا، وهذا راجع أساسا إلى التأثير الحالي الذي تمارسه هذه المدن، إضافة إلى أهميتها التاريخية والمتمثلة في كونها اعتبرت خلال فترات متباينة عواصم للدولة المغربية، مما انعكس على قيمة مآثرها وطبيعية نسيجها العتيق ووظائفه، وسرعان ما تحول هذا الاهتمام النظري خلال مطلع القرن الحالي إلى عمل مؤسساتي الغاية منه إنقاذ هذه المدن ورد الاعتبار لتراثها المادي واللامادي.

الكلمات المفتاحية: المدينة القديمة، التراث، الفاعلون، التراث العمراني، التنمية...

Abstract:

Morocco is among the Arab, Islamic and even international countries that have a rich and diverse architectural heritage, mainly reflected in its historic cities, palaces and monuments of earthy architectural character, and these diverse architectural elements reflect the impact of the historic eras that have taken place in Morocco and which have played a major role in the memory of its society. The formation of a diverse cultural and cultural heritage is less than the same.

Like other ancient cities, Taza is a city of Morocco's ancient times, but it has not received sufficient attention either in terms of interventions or in the level of academic studies and research unlike the rest of the ancient cities of Marrakech, Rabat, Fez and Meknes etcwhich have been surrounded by a vast number of interdisciplinary studies, geography, history, sociology and even space. This is due mainly to the current influence of these cities, in addition to their historical importance, which is represented in the fact that they were considered during different periods of the capitals of the Moroccan state,

reflecting the value of their monuments and the nature of their ancient fabric and functions. This theoretical interest quickly became the work of my institutions in the early *twentieth century*to save these cities and to take account of their physical and cultural heritage

Key words: Old city, Heritage, Actors, Urban heritage, Development.

مقدمة:

تأتي المدن القديمة في مقدمة هذه المؤهلات التراثية بالمغرب والتي تعتبر خزانا مليئا بالمعالم التاريخية متنوعة الهندسة ومتعددة الوظائف (أبواب، أسوار، مساجد، مباني سكنية...)، والتي رغم التدهور الخطير التي تعاني منه فإنها ما زالت تعد بمثابة موارد ترابية ذات مرجعية تاريخية وثقافية حاسمة في إرساء دعائم ومقومات الشخصية المغربية المحلية من جهة، وإبراز السمات الخاصة بالحياة الاجتماعية التقليدية ونمط العيش المرتبط بها من جهة أخرى.

على هذا الأساس، يمكن اعتبار المدن التراثية القديمة إحدى أهم مفاتيح التنمية الترابية، وإحدى المجالات المميزة لبناء المشاريع وإنجازها خاصة ما يتعلق بصيانتها، والمحافظة عليها، ورد الاعتبار لها عبر إعادة إحيائها بما يتماشى مع مؤهلاتها التراثية، إضافة إلى المراهنة على القطاع السياحي في هذا الجانب. كل هذا كفيل بخلق دينامية جيدة بهذه المجالات التقليدية ومحيطها، والدفع بعجلة التنمية المحلية، كما سيساهم في التخفيف من حدة الفقر الحضري والتهميش الاجتماعي الذي تعرفه مختلف الأنسجة العمرانية التقليدية بالمغرب.

المحور الأول: واقع حال النسيج الحضري العتيق بالمدينة القديمة تازة:

تختزن مدينة تازة العديد من المعالم التراثية التي تشكل إرثا حضاريا بامتياز، كما أنها تحمل مرجعية تاريخية مهمة، فمدينة تازة "تتوفر إلى صفات العواصم الإسلامية وتصطبغ بصبغة المدن المهمة ذات الأسوار التاريخية المنيفة، والجامع الأثري العتيق، والقصور الشامخة والحدائق الغناء، وما يتبع ذلك من نقش وزليج وزخرفة وفسيفساء، الشيء الذي ما زالت تزخر به جل الأمكنة إلى الآن، وخصوصا في تازا العليا ذات الطابع الإسلامي الصرف"[1]، وعموما فالنسيج التقليدي بالمدينة القديمة يشكل مزيجا بين مرافق دينية وثقافية وأخرى خدماتية وترفيهية، إضافة إلى ما يضمه من منشآت عسكرية ذات الوظيفة الدفاعية، وهذا ما يميز المدينة القديمة عن باقي المدن الحديثة.

1. المرافق والمؤسسات الدينية والثقافية بالمدينة القديمة: منشآت عمرانية عريقة:

1.1. المساجد: قلب المدينة النابض:

كان المسجد في الماضي عبارة عن مؤسسة متعددة الوظائف، يتداخل فيها ما هو ديني بما هو اجتماعي واقتصادي وسياسي، وكان مركزا لاتخاذ القرارات الحاسمة والمصيرية التي تهم الساكنة. أما اليوم فقد أصبح دوره بالمغرب محدد بمبادئ سطرتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وفق العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، ومقتضيات البيعة لإمارة المؤمنين [2].

1_ أبو بكر البوخصيبي: أضواء على ابن يجبش التازي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1976، ص 22.

2_ الموقع الإلكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: http://www.habous.gov.ma

تعتبر المساجد من أبرز المعالم التي تميز المدن الإسلامية بشكل عام والمدن الإسلامية القديمة على وجه الخصوص، والتي غالبا ما تشكل نواة ومركز كل مدينة عتيقة، ومدينة تازة كغيرها من باقي المدن القديمة بالمغرب تضم العديد من المساجد التاريخية، على رأسها المسجد الأعظم:

جدول رقم (1): أهم المساجد بالمدينة القديمة تازة.

اسم المسجد	*العنوان*	*الرمز المعلوماتي*
المسجد الأعظم	زنقة الجامع الكبير تازة العليا	561079972
مسجد السوق	شارع قبة السوق تازة العليا	561080004
مسجد الأندلس	حي الأندلس تازة العليا	561080003
مسجد لالة عذراء	ساحة أحراش تازة العليا	561079981
مسجد سيدي بن عطية	قرب ساحة أحراش تازة العليا	561079982
مسجد سيدي بلفتوح	زنقة سيدي بلفتوح تازة العليا	561080005

المصدر: مندوبية الأوقاف والشؤون الإسلامية، تازة، 2019.

المسجد الأعظم (الجامع الكبير): يعتبر المسجد الأعظم أو الجامع الكبير، كما يعرف في الأوساط الشعبية، المعلمة الأكثر إثارة للاهتمام بمدينة تازة، ويقع هذا المسجد في الطرف الشمالي للمدينة العتيقة، وتبلغ مساحته 4720 متر مربع، وله تسعة أبواب تفتح على أهم أزقة ودروب الحيز الشمالي للمدينة، ويتم الدخول إليه عبر بابين أثريين يفضيان عبر الممر المبلط بالزليج إلى ساحة كبرى مغروسة ببعض أشجار الزيتون، والتي تم تبليطها، وقد دفن بجانب المسجد عدة شخصيات مهمة أبرزهم السلطان المريني أبو الربيع سليمان المتوفى سنة 1310م[1].

لقد تم بناء الشطر الأول من المسجد الأعظم في عهد عبد المومن الكومي الموحدي سنة 542هـ/1147م[2]، وكان يشتمل على تسعة بلاطات عمودية على مدار القبلة، أكثرها اتساعا هو البلاط الأوسط، وكان يخترق هذه البلاطات خمسة أساكيب، الأسكوب الأول المحاذي للقبلة أكثر اتساعا من باقي الأساكيب الأخرى، وفيما يتعلق بالقباب فكانت تعلوه ثلاث قباب واحدة أمام المحراب واثنتان في نهاية طرفي الأسكوب، أما صحن الجامع فكان يشتمل على رواقين يشكلان امتدادا لبلاطات بيت الصلاة، في حين كانت المئذنة تقع في الركن الشمالي الشرقي للمسجد، وحاليا يمكننا تمييز تخطيط المسجد الذي أسسه الموحدون من مجموع بناء المسجد الحالي[3].

وتمت توسعته خلال العهد المريني عبر إضافة أربعة بلاطات في قبلته وبلاطين أحدهما شرقي والآخر غربي، كما تم إصلاح صحنه الشرقي، وذلك في عهد السلطان أبي يعقوب يوسف المريني، وتميز المرينيون بالإبداع في النقوش والأقواس والمحراب والمنابر، وبعد الانتهاء

[1]_VOINOT Louis: Taza et les Riata، Extrait du Bulletin de la Société de Géographie d'Oran, 1920, p 47.

[2]_عليابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور، الرباط، 1972، ص 408.

[3]_ TERRASSE Henri: La Grande Mosquée de Taza, Ed d'art et d'Histoire, Paris, 1943, p 17.

من توسعة المسجد علقت به ثريا نحاسية كبرى، زنتها 32 قنطارا وعدد كؤوسها 514 كأسا[1]، وقد تم تعويض الكؤوس في الوقت الحالي بمصابيح كهربائية، وتعتبر هذه الثريا من أشهر الثريات بالعالم الإسلامي، حيث قال عنها الوزير الإسحاقي: "ورأيت... الثريا العجيبة التي يضرب بها المثل في قلة النظير، ويذكر الناس أنها لا شبيه لها في الثريا... يتعجب الناظر من هيئتها وتماسكها، بها مكتوب:

يا ناظرا في جمالي حقق النظرا ومتع الطرف في حسني الذي بهرا

أنا الثريا التي تازا بها افتخرت على البلاد فما مثلي الزمان يرى"[2]

لعب المسجد الأعظم ولا يزال دورا هاما في الحياة الثقافية بالمدينة، ويتجلى ذلك أساسا في خزانة المسجد الأعظم التي تقع داخله، ويرجع تاريخها إلى العهد المريني حيث أنشأت بغرض حفظ كتب القاضي عياض خاصة كتاب الشفا، "وتضم حاليا ما عدده 703 عنوانا من بينها 498 مخطوطا بعضها في حالة جيدة أما البعض الأخر فتعرض لتلف جزئي"[3]، وهذه العناوين تتسم بالتنوع فهي مصنفة ما بين فقه وتصوف وكتب تاريخ وجغرافيا... "وهذا ما جعلها قبلة للعديد من الباحثين وطلبة العلم من مختلف المدن المغربية"[4]، كل هذه العناصر والمميزات جعلت من المسجد الأعظم أجمل معلمة أثرية وتاريخية بمدينة تازة.

مسجد الأندلس: يعرف هذا المسجد أيضا باسم مسجد المخزن إذ يقع أقصى جنوب المدينة العتيقة قرب دار المخزن في زقاق ضيق ومظلم يفضي مباشرة إلى قاعة الصلاة، وهو قليل الإضائة، وانطلاقا من مدخله يتضح تكاثف السواري الضخمة، ومنارة هذا المسجد مملطة بالجير ومجردة من الزينة. وللمسجد ثلاثة أبواب للدخول والخروج، وباب صغير في الجهة الشمالية يؤدي إلى مسجد خاص بالنساء، ويرجح أن هذا المسجد أسس أيضا في العهد الموحدي.

مسجد سيدي عزوز: يقع هذا المسجد برنقة القطانين مقابل الزقاق المؤدي إلى حي الملاح (الحي اليهودي)، كما أنه ملتصق بضريح سيدي عزوز ويحمل اسم المكان الذي يتموضع فيه، بنيت منارته بالآجور وفق تصميم مربع، والزينة الوحيدة التي تحملها هذه المنارة تتمثل في نافذتين صغيرتين تطلان على وسط الواجهتين الشرقية والجنوبية للمسجد.

مسجد السوق: يُفتح هذا المسجد على زنقة قبة السوق، ومن هنا اكتسب اسمه، ويتميز بمدخله الضيق جدا نظرا لوجوده وسط المنازل والمحلات التجارية، وللوصول إلى الساحة المنخفضة يجب المرور برواق ذو أقواس، أما قاعة الصلاة فلا تؤدي للساحة، ويمتد هذا الممر من المسجد الأعظم إلى مسجد الأندلس، ويتميز بمجموعة من البنايات التجارية التي كانت ولازالت تساهم في حركية المؤسسات الدينية الواقعة بهذا المحور التجاري. هذا الموقع جعل من هذا المسجد قبلة تجذب العديد من المصلين أغلبهم من التجار والمارة.

2.1. الزوايا والأضرحة:

أ. الزوايا:

[1]_ عليابن أبي زرع: الانيس المطرب...، م.س، ص 409.

[2]_ عبد الهادي التازي: في تاريخ تازة، مجلة دعوة الحق، العدد 241، مطبعة فضالة، المحمدية، 1984، ص 54.

[3]_ إحصاء شخصي أثناء زيارتي لخزانة المسجد الأعظم بتاريخ 10 أبريل 2019.

[4]_ مقابلة شفوية مع السيد لمفضل بناني القيم على خزانة المسجد الأعظم بتازة، بتاريخ 10 أبريل 2019.

الزاوية لغة هي الركن أو المكان، واصطلاحا هي المسجد الصغير تمييزا لها عن المسجد الجامع، وتعتبر الزوايا بمثابة مؤسسات دينية واجتماعية ذات بعد روحي بالدرجة الأولى، وغالبا ما كانت ترتبط بشيخ متصوف أو عالم جليل، والمدن المغربية القديمة تضم العديد منها، إذ لا يخفى على أحد الأدوار الحاسمة التي قامت بها هذه المؤسسات الدينية والاجتماعية في تشكيل تاريخ المغرب، فقد كان رجالات التصوف دائما في قلب المجتمع والسياسة"[1]، فدور هذه المؤسسات لم يقتصر على الجانبين الديني الأخلاقي والإنساني (التعلم، التعبد، إيواء المحتاجين)، وإنما تجاوزته إلى الدور السياسي، مما زاد من أهميتها "فانتقال الزوايا إلى ممارسة العمل السياسي جعل من الحاجة إلى الانخراط في زاوية معينة ضرورة اجتماعية وخيارا ملحا"[2]، وهكذا تكاثرت هذه المؤسسات وكثر أتباعها وانتشرت في جل مدن المغرب بما في ذلك المدينة القديمة تازة، ولعل من أبرزها في هذه المدينة:

الزاوية القادرية البودشيشية: تقع بحي الجامع الكبير وهي عبارة عن بناية ذات طابق واحد، تبلغ مساحتها حوالي 120 متر مربع، وهي مفروشة بالكامل بالزرابي، لكنها الآن فارغة بالكامل حيث انتقل مركز الزاوية إلى المدينة الحديثة قرب مقر الدرك الملكي.

الزاوية التوزانية: أسس هذه الزاوية أبو عبد الله محمد بن علي المقري المشهور بالتوزاني، كانت تسمى هذه الزاوية بالزاوية العظمى نظرا لقيمتها وأهميتها آنذاك، وتحوي في وقتنا هذا على مسجد لأداء الصلوات الخمس وثلاثة أضرحة، إضافة إلى ثلاث غرف تستغل في تعليم القرآن ومحو الأمية.

ب. الأضرحة:

الضريح لغة هو الشق بوسط القبر واللحد، وهو القبر بأكمله[3]، أما اصطلاحا فهو البناية المقببة التي تقام على شخصيات مشهورة، ويطلق عليه أسماء متعددة كالمشهد، أو المرقد ، أو المقام أو الروضة[4].

تمثل الأضرحة جزءا لا يتجزء من مكونات وعناصر المدينة القديمة، وشأنها شأن الزوايا ترتبط إما بعالم جليل أو متصوف زاهد أو ولي صالح، حيث يتم ترسيخ الاعتقاد أن بركة هذا الشخص تستمر معه حتى في قبره، ويمكن الاستفادة منها بمجرد زيارة الضريح أو الاعتكاف فيه لمدة معينة، والسائد في الأعراف أن يتم الدخول بالرجل اليمنى مع إلقاء التحية وتقبيل الضريح، ثم استحضار الخدمة المطلوبة من وراء تلك الزيارة، هذا مع إرفاق ذلك بإشعال الشموع، وقد ترفق الزيارة بإحضار بعض الهدايا[5].

مدينة تازة جذبت العديد من الفقهاء والأئمة والعلماء والمفكرين على مر التاريخ، والذين كان لهم دور كبير في ازدهارها الثقافي، من أبرزهم الوزير لسان الدين بن الخطيب السلماني، الوزير الإسحاقي، عبد الرحمن بن خلدون، المختار السوسي وغيرهم من الذين جعلوا

[1]_ قاسم حادك: الزوايا والطرق الصوفية في المغرب العلاقة مع المخزن والمستعمر، دورية كان التاريخية، العدد 26، 2014، ص 82.

[2]_ عبد المجيد الصغير: من أجل إعادة تقويم الحدث الصوفي بالمغرب، مجلة البادية المغربية عبر التاريخ، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 77، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1999، ص 274.

[3]_ محمد ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء 2،1968، ص 526.

[4]_DERMENGHEM Emile: Le Culte des Saints dans l'Islam Maghrébin, Editions Gallimard, Paris, 1954, p 113.

[5]_ هشام بوردي: التجهيزات العمومية بالأنسجة الحضرية التقليدية، حالة مدينة مكناس القديمة، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2017، ص48.

المدينة ممرا لرحلاتهم ومحطة من محطات حياتهم، إضافة إلى الذين أنجبتهم هذه المدينة ونذكر منهم على وجه الخصوص علي بن بري، وابن يجبش التازي[1]؛

ضريح علي بن بري: يقع هذا الضريح بالمدينة العتيقة، في ظهر العمالة بمكان يطل على الطريق الرابطة بين تازة السفلى وتازة العليا وهو مستطيل الشكل مدعوم بسور قديم البناء يتكون من طابقين، طابق سفلي يتكون من غرفتين؛ غرفة صغيرة على شكل مربع، وغرفة كبيرة توجد بها قبة خضراء لضريح سيدي علي بن بري دائم ما يعلوها مصحف وشموع، أما السقف فهو من خشب شجر الأرز، ويحتوي هذا الضريح على نافذة صغيرة تنير المكان كما توجد به عدة مقابر لعلماء ومتصوفين تأثروا بعلم علي بن بري.

أما الطابق العلوي فيصعد إليه بالسلالم وهو عبارة عن مسجد صغير للصلاة يسمى مسجد بني صنهاج ولازال هذا الاسم يطلق عليه لحد الآن وهو المكان الذي كان يصلي فيه الحاج علي بن بري ويتعبد فيه مع رفقته، ويتوفر هذا المسجد على محراب صغير وقديم يعتبر قبلة للمصلين، ويعتبر هذا الضريح الوحيد من نوعه في تازة المصنف كمعلمة تراثية وطنية بمقتضى ظهير 3 فبراير 1922م، وهو الأكثر شهرة في الأوساط الشعبية بالمدينة إلى جانب ضريح بن يجبش التازي وضريح سيدي عزوز.

ضريح سيدي عزوز: يقع هذا الضريح بدرب القطانين بقلب تازة العليا، وهو عبارة عن بناية قديمة بطابق واحد، ذو باب خشبية كبيرة مفتوحة على درب القطانين، وبداخله بهو صغير يوجد به قبة خضراء لضريح سيدي عزوز، كما تتوسطه قبة عالية مزخرفة وفي غاية الإبداع والإتقان، وقد بنيت هذه القبة العظيمة بعناية فائقة مما يؤكد على مكانة هذا الولي في نفوس وقلوب التازيين، وتوجد على جداره الأمامي سقاية يرتوي منها عامة الناس، كما يوجد بداخله كذلك مسجد لأداء الصلوات الخمس بابه مفتوح على سوق الغزل، كما كانت تقام فيه برامج محاربة الأمية بالنسبة للنساء، إلا أنه وبعد احتراقه تم تحويل هذا النشاط إلى الزاوية التوزانية.

3.1. المدارس العتيقة:

إذا كان المسجد يكتسي أهمية كبرى في النسيج العتيق بصفته مؤسسة دينية تربوية، حيث يشكل قلب ومركز المدينة القديمة بالمغرب، فإن المدارس العتيقة لا تقل أهمية هي الأخرى باعتبارها مؤسسات ثقافية للتربية والتعليم، تقدم عدة خدمات متنوعة إلى جانب تحفيظ القرآن تدريس علومه والعلوم الشرعية وعلوم الفقه واللغة.

توفر هذه المؤسسات الإيواء والمأكل والمشرب لطلبتها، وغالبا ما كانت تخرج هذه المدارس في دفعاتها الأطر المؤهلة والكفاءات العلمية، التي تولت مهمات التدريس، والإمامة والإفتاء، والخطابة، والتوثيق، والقضاء والحسبة، إضافة إلى شؤون الإدارة والاستشارة

1_ أبو بكر البوخصيبي: أضواء...، م.س، صص14_26.

السلطانية[1]، وتضم المدينة القديمة تازة بعضا من هذه المؤسسات التعليمية العتيقة التي لعبت عبر التاريخ أدوارا بارزة في تنشيط الحياة الثقافية وتربية الأجيال وتهذيب الأخلاق، ومن أبرزها:

المدرسة الحسنية أو مدرسة المشور: تعرف حاليا باسم دار القرآن أو مدرسة العلامة ابن بري للتعليم العتيق وتقع بساحة المشور، كانت تسمى سابقا بالمدرسة الحسنية لكون السلطان الذي بناها هو أبو الحسن علي سابع ملوك بن مرين، ومنه أخذت اسمها. تبلغ مساحتها 73 متر مربع، ويرجح أنها كانت تابعة للقرويين في زمن ما حيث كانت تمدها بالعلماء، وتتكون حاليا من طابق واحد يحتوي على ثلاث حجرات للدراسة ومراقد للطلبة الداخليين ومراحيض وحمامات ومطبخ ومطعم وخزانة.

يشرف على تدبيرها المجلس العلمي المحلي، وظيفتها تحفيظ القرآن، وتدريس علومه من فقه وتفسير، وتجويد، إضافة إلى علوم اللغة والنحو إذ تعتبر رمزا تاريخيا للعلم والمعرفة بالمدينة، وكان باب هذه المدرسة يحمل البيتان التاليان:

لعمرى ما مثلي بشرف ومغرب يفوق المباني حسن منظري الحسن

بناني لدرس العلم مبتغيا به شـوب مـن الله الأمير أبو الحسـن

مدرسة الجامع الكبير: تقع قبالة الجامع الأعظم من الجهة الجنوبية، يحدها غربا درب القطانين، وشرقا درب مولاي عبد السلام، كانت عبارة عن دار للضيافة وملحقة للمسجد، أما تاريخها فيعود إلى فترة حكم السلطان مولاي الحسن، وكانت مخصصة للطلبة الذين يتممون دراستهم بالمسجد الأعظم.

1_ المهدي بن محمد السعيدي: المدارس العتيقة وإشعاعها العلمي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2006، ص 175.

خريطة رقم (1): خريطة المعالم والمنشآت الدينية والثقافية بالمدينة القديمة تازة

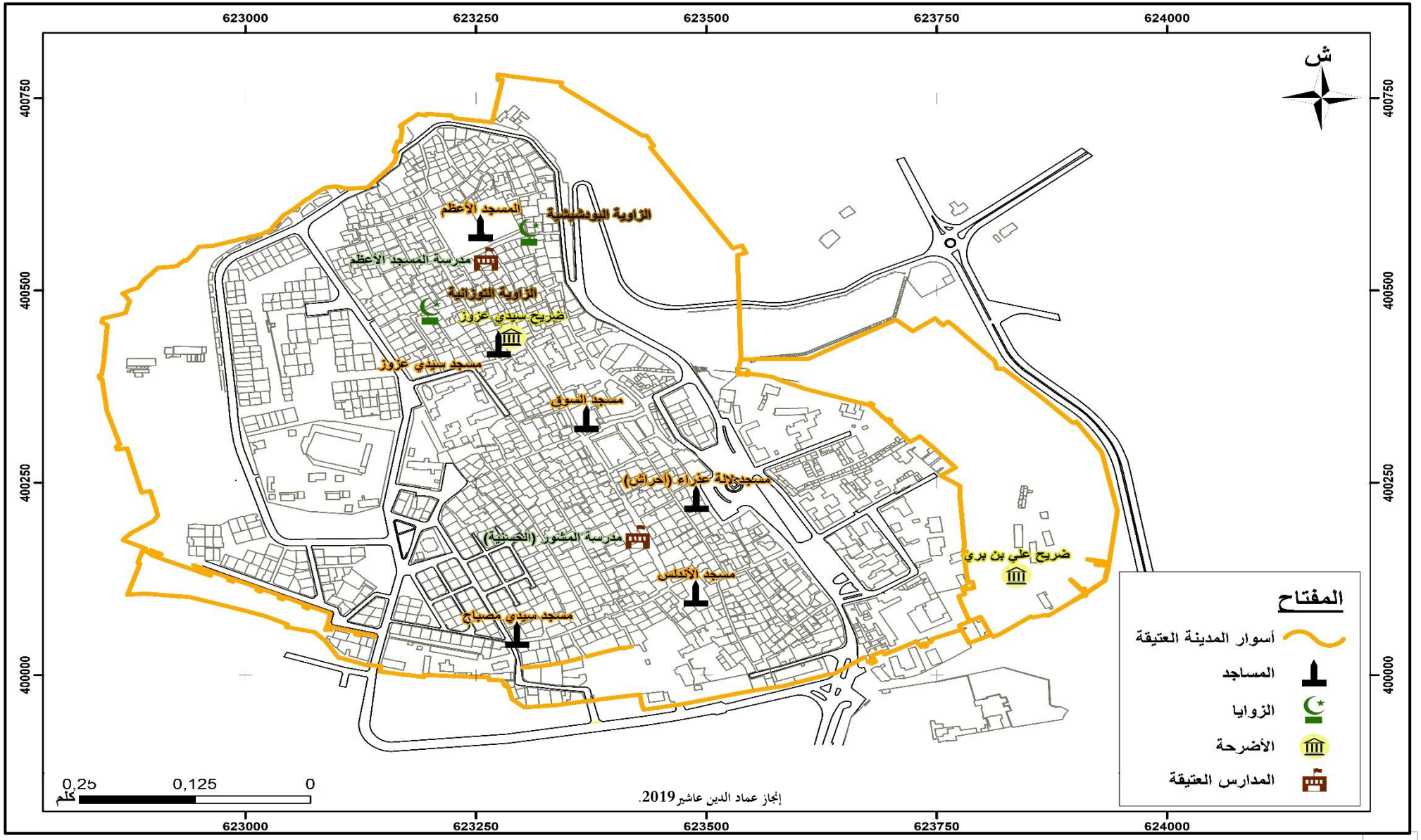

إنجاز عماد الدين عاشير 2019.

2. التحصينات العسكرية: حاجز دفاعي بامتياز:

يرتبط الدور الدفاعي لمختلف المدن القديمة بالمغرب بتوفرها على عدة منشآت عسكرية، والتي سُخرت من أجل حماية كل تجمع بشري حضري وضمان أمنه واستقراره، وقد اعتبر الإسلام أن بناء الأسوار والأبواب والأبراج والقصبات من الوسائل التي تساعد على حفظ النفس والمال والعرض، وهي من مقاصد الإسلام، إضافة إلى الأزقة والأقواس والأحياء والمنازل والساحات العمومية[1].وبحكم الوظيفة الدفاعية التي غالبا ما طبعت تاريخ مدينة تازة القديمة، ليس من الغريب أن نجدها تزخر بالكثير من المعالم والمنشآت المتنوعة ذات البعد العسكري الدفاعي، والقيمة التراثية والتاريخية، والتي تبرز بشكل أساسي من خلال الأسوار والأبواب والأبراج...

1.2. الأسوار التاريخية: حصن المدينة ودرعها الحامي:

يحيط بالمدينة القديمة تازة سور أثري يعود أصله إلى العهد الموحدي، وقد شكل إحدى الدعامات الدفاعية الأساسية التي قام عليها توفير الأمن والاستقرار لسكان المدينة وحمايتهم من التهديدات الخارجية، يبلغ طوله حوالي 3,5 كيلومتر، بينما يتراوح علوه ما بين 8 و10 أمتار، أما عرضه فيقارب 1,5متر[2].

تشكل الأسوار واجهة المدينة، فهي أول منظر يقابل الزائر قبل ولوج المدينة، فإضافة إلى وظيفتها الدفاعية التي أقيمت من أجلها، حيث أحيطت المدينة بها تماشيا مع دورها العسكري الدفاعي الذي لعبته منذ نشأتها وحتى عبر مراحل تطورها التاريخي، فهي أصبحت تضفي قيمة جمالية على المدينة وكأنها خط يفصل بين مجالين حضريين مختلفين، إضافة إلى كون وجودها يعطي صفة المدينة على التجمع السكني الذي تحيط به وتميزه عن المداشر والبوادي، كما تضمن الحماية للسكان من كل الأخطار الخارجية التي تهدد سلامتهم وأمنهم[3]. مر بناء أسوار المدينة بثلاث مراحل أساسية تتوزع ما بين الموحدين، والمرينيين والسعديين[4]، فقد عمل الموحدون على وضع اللبنات الأولى لسور ضخم بالحجر، ويضم السور الأولي دفاعات تكميلية مثل باب الريح وباب الجمعة الفوقية، وقد تمت تقوية هذه الأسوار في العهد المريني والسعدي ببناء أسوار أخرى مزدوجة من التراب المدكوك، خاصة بالواجهتين الشرقية والجنوبية نظرا لكونها أضعف واجهات التحصين بالمدينة.

حاليا وباستثناء السور الذي يربط باب الجمعة الفوقية والتحتية والسور المحادي للطريق المؤدية إلى العمالة، فإن باقي الأسوار في وضعية هشة، فالجهة الشمالية والشمالية الشرقية والسور الخارجي للجهة الشرقية وكل أجزاء السور الغربي تقريبا اختفت ولم يبق منها إلا بعض الجذور، وبعض الآثار التي تشهد على السور الأصلي وأماكن مروره[5]، ويرجع هذا التدهور بشكل كبير للعوامل الطبيعية خاصة

[1]_ عبد الإله بسكمار: أسوار مدينة تازة، جريدة الحدث التازي، العدد 113، 2010، ص 5.

[2]_ عبد الواحد بوبرية ومحمد البوشيخي: السياحة التاريخية بالمدن القديمة، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 2، مطبعة أنفوبرانت، فاس، ص 42.

[3]_ منير اقصبي: النظام الدفاعي العتيق لمدينة فاس: دراسة تاريخية وأثرية للمباني العسكرية، بحث لنيل الدكتوراه في التاريخ والحضارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2011_2012، ص 3.

[4]_ VOINOT Louis: Taza…, op. cit, p 21.

[5]_ إبراهيم الصراج: التحصينات والنشآت العسكرية الأثرية بمدينة تازة القديمة، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2014، ص 26.

انجراف وهشاشة التربة، إضافة على عوامل مناخية وأخرى بشرية، وخير مثال على ذلك هو تعرض جزء مهم من سور الجهة الجنوبية الغربية لهدم كلي بفعل العوامل الطبيعية والتدخلات البشرية[1].

2.2. الأبراج والحصون: الدعامات الأولى لأسوار المدينة:

تنتصب الأبراج على أسوار المدينة مشكلة بذلك مركزا رئيسيا لحراسة الأبواب ومراقبة الطرق ومخارج ومداخل المدينة، كما تعتبر دعامة السور وسنده، والمدينة العتيقة تازة تتوفر على برجين رئيسين لا تزال آثارهما صامدة لحد الآن:

برج البستيون: يعتبر أهم معلمة عسكرية تاريخية بالمدينة، ويحتل هذا البرج الزاوية الجنوبية الشرقية للمدينة العتيقة فهو يشرف على المسبح البلدي، ويعود تاريخ بنائه إلى العهد السعدي، حيث قام أحمد المنصور الذهبي بتشييد هذا الحصن خلال القرن 16م بالتزامن مع الفترة التي أسس فيها برجي مدينة فاس الشمالي والجنوبي، وكانت الغاية منه زيادة تحصين المدينة من الجهة الشرقية خاصة الخطر القادم من الأتراك بالجزائر، ويتخذ البستيون شكل مربع بقياس 26 متر لكل ضلع، بينما يبلغ علوه 20 متر إلا أن الانحدار الطبيعي للأرض في المنطقة جعل من طول البستيون لا يظهر كاملا، وما زال البرج لحد الآن يحافظ على حجمه وشكله الأصلي، ويقاوم مختلف الإكراهات سواء الطبيعية أو البشرية والمتمثلة أساسا في التهديدات التي تعرض لها خلال القرن الماضي في فترة الحماية.

يتوفر البرج على قاعة كبيرة محصنة بقاعدتين للقذائف في حالة جد متدهورة، "ويشتمل على عدة مستودعات للزاد والماء والعتاد الحربي، وبه ممر يبلغ خمسة أمتار، وبداخله سارية عظيمة يطلق عليه سارية السبع"[2]، ويؤدي هذا الممر إلى ساحة الصحن ذات الأبعاد 13,25 متر طولا و13,30 متر عرضا، ويتصل به من الأسفل مستودع مخصص لتخزين مياه الامطار، كما يضم البستيون13 غرفة مخصصة للرماية وإطلاق نيران المدافع، وعلى مستوى الواجهات فتتكون الواجهة الشرقية من فتحتين على مستوى الزوايا، أما الواجهة الغربية فيفتح بابها داخل الأسوار.وما يزال الحصن لحد الآن صامدا في وجه مختلف التهديدات ويواجه مصيره لوحده، رغم أنه تم تفويت تدبيره للثكنة المغربية للتاريخ العسكري، وذلك من أجل تحويله إلى متحف حربي بعد ترميمه، الشيء الذي لم يتم لحد الآن.

البرج الملولب: يعرف أيضا باسم برج السراجين، يوجد بالواجهة الجنوبية الغربية للمدينة، وهو برج أسطواني الشكل شامخ البناء مبني من التراب والحجر، ويبدو من شكله الهندسي ونسقه العام أنه ضارب في القدم، حيث يتزامن تاريخ بنائه مع تاريخ بناء الأسوار الأولى في العهد الموحدي.

يصل علو البرج الملولب إلى ستة أمتار من الواجهة الداخلية بينما يرتفع بحوالي عشرة أمتار في الواجهة الخارجية، وتفيد الدراسات أنه كان يتكون من طابقين، وهذا ما سمح باستعماله للمراقبة الدائمة ورصد التحركات في محيط المدينة.

[1]_EL IRAKI Ahmed: Etude Architecturel Plan d'Aménagement (Medina de Taza), edition Rabat, Rabat, 2014, pp 22_23.

[2]_ عبد الواحد بوبرية ومحمد البوشيخي: السياحة التاريخية بالمدن القديمة، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 2، مطبعة أنفوبرانت، فاس، ص 42.

يطل هذا البرجعلى هوة منحدرة تمتد من بوحجار إلى المذابح، وقد بني بغية تعزيز دفاعات المدينة من الجهة الجنوبية الغربية، إلا أنه وللأسف الشديد يعرف حاليا تدهورا مستمرا[1].

3.2. الأبواب التاريخية: منفذ المدينة على الخارج:

تعتبر الأبواب صلة الوصل الوحيدة بين داخل المدينة ومحيطها الخارجي، وتفتح في أجزاء متعددة من الأسوار وقد تفتح أيضا داخل المدينة، وهي محكومة بنظام مضبوط يحدد أوقات فتحها وإغلاقها، حيث تضمن وأمن وسلامة السكان والمدينة وتحمي خصوصياتها الثقافية، إضافة إلى دورها في إحداث توازن اقتصادي وسياسي بالمدينة عبر السماح بمرور القوافل التجارية والبعثات السياسية والجيوش أيضا.

يرتبط اسم الأبواب في الغالب بدلالة معينة (شخصية بارزة، الموقع، المناخ...)، وغالبا ما كانت تغلق الأبواب في المدن المغربية القديمة مساءا والأرجح أن الإغلاق كان يتم مع دخول وقت صلاة المغرب، وذلك لحماية المدينة من دخول الغرباء، لكنها في بعض الأحيان كانت تستغل أيضا في الاحتفال والسهر بالنسبة للأهالي.بناء على ما ذكرنا فأبواب المدن كانت تتميز بتعدد وظائفها وأدوارها، فإضافة إلى الدور العسكري الدفاعي، كانت لها أدوار سياسية وترفيهية وهذا ما زاد من قيمتها الثقافية والتاريخية.

ضمت المدينة القديمة تازة 11 بابا كلها ذات شكل مقوس، ونميز فيها بين أبواب داخلية توجد داخل الأسوار (باب الشريعة، باب كناوة، باب سيدي مصباح، باب الزيتونة)، وأبواب خارجية مفتوحة على أسوار المدينة (باب الجمعة التحتية، باب الجمعة الفوقية، باب القبور، باب طيطي، باب الريح، باب الميرة...)، وتتميز هذه الأبواب بكونها كانت تربط الطرق خارج الأسوار بمختلف المصالح الاقتصادية والاجتماعية داخل المدينة، لكن حاليا لم يتبقى إلا القليل منها والتي حافظت على شكلها الأصلي، أما الأخرى فقد اختفت إما بسبب الإهمال أو الأنشطة السكانية المعمارية.

3.3. الخندق والقصبة: منشآت عسكرية مهمة طالها الإهمال:

تجدر الإشارة إلى أن تازة عرفت اندثارا لبعض معالمها التاريخية خاصة العسكرية، ومن أبرز هذه المعالم نذكر القصبة التي كانت تقع في الجهة الشرقية من داخل مدينة تازة، وكانت تتخذ شكل مستطيل يحده البستيون جنوبا وباب الجمعة شمالا، لكن الآن لم يتبقى من هذه القصبة شيء يذكر، بل تجاوز الأمر ذلك إلى احتلال موضع القصبة القديم من طرف سوق الحبوب أو ما يعرف برحبة الزرع.

كما أن بعضها الآخر تعرض لإهمال كبير مما جعله غير معروف أحيانا حتى لدى الساكنة المحلية، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد الخندق الذي يقع بالجهة الجنوبية للمدينة خارج الأسوار حيث حفر خلال الفترة المرينية لتدعيم الأسوار من الجهة الجنوبية، والتي كانت أكثر عرضة للخطر، غير أنه تم طمر جزء كبير منه ويعاني من إهمال شديد حاليا إذ أصبح بمثابة شبه مكب للنفايات المنزلية.

[1]_ EL AZZOUZI Mohammed: La Médina de Taza degré de dégradation et projet de habilitation, mémoire de troisième cycle, déplome de cycle supérieur de l'institut national d'aménagement et d'urbanismes Rabat, 2006, pp 71_72.

خريطة رقم (2): خريطة أهم المنشآت والتحصينات العسكرية بالمدينة القديمة تازة.

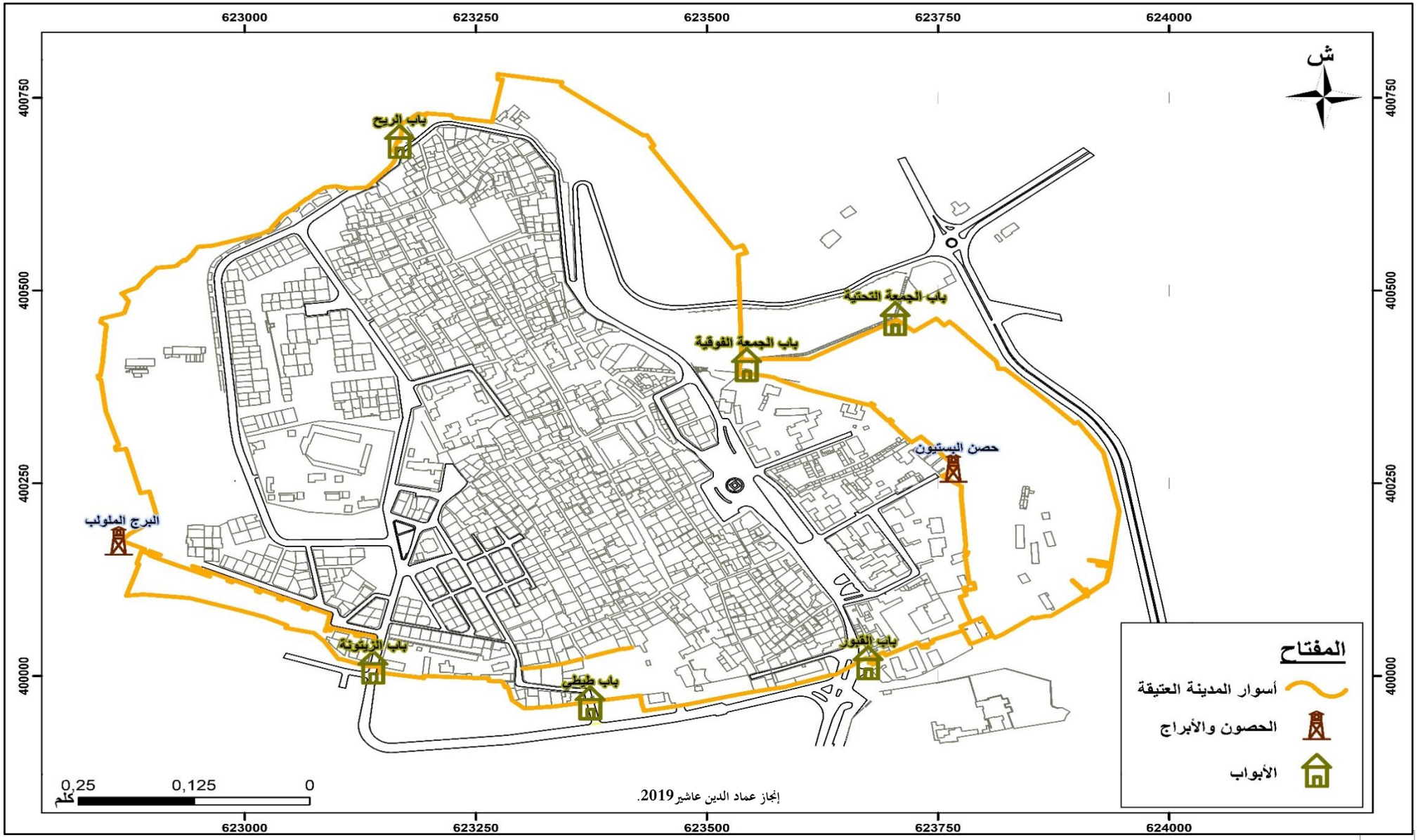

إنجاز عماد الدين عاشير2019.

المحور الثاني: الفاعلون المتدخلون في المدينة العتيقة تازة: بين التعدد والتباعد:

"يعد التراث الثقافي على اختلاف أنواعه وأشكاله مبعث فخر للأمم واعتزازها؛ فهو بما يحمله من قيم ومعان دليل على العراقة والأصالة، والمعبر عن الهوية الوطنية، بوصفها صلة بين ماضي الأمم وحاضرها[1]. والمدينة القديمة جزء لا يتجزأ من هذا التراث، لذلك تستدعي تظافر جهود مختلف الفاعلين رغم تباين تخصصاتهم وأدوارهم في هذا المجال، لأن الرغبة في النهوض بهذا الإرث الحضاري تستوجب العمل في إطار تشاركي وتعاقدي بين القطاعين العمومي والخاص وبمساهمة من مختلف مكونات وهيئات المجتمع المدني.

1. دور المؤسسات الوزارية في النهوض بالمدينة القديمة:

1.1. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

تعتبر المدن العتيقة جزء لا يتجزأ من المنظومة الحضرية للمدن المغربية، فهي مجالات ذات حمولة تاريخية وفي تفاعل دائم مع محيطها الحضري، لذلك تسعى الوزارة الوصية على قطاع التعمير إلى تغطيتها بمختلف وثائق التعمير، قصد تنظيمها وضبط التدخلات العمرانية والمعمارية فيها.

لقد شكلت المدن القديمة سابقا مجالا متجانسا لسكن مختلف الشرائح الاجتماعية، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة أصبحت مجالا يقتصر على سكن الفئات الفقيرة والمتوسطة، أما الفئات الميسورة فقد غادرتها في اتجاه الأحياء الحديثة، وفي نفس السياق ما زالت تلعب المدينة العتيقة دورا محوريا في تخفيف الضغط السكاني الحاصل على السكن في المدينة الحديثة، فالمدينة القديمة تعتبر الوجهة المفضلة للمهاجرين القرويين، إما بشكل مؤقت كمحطة عبور نحو المدينة الحديثة أو بشكل دائم، وهذا راجع بالأساس لما يوفره النسيج العتيق لهذه الفئة من ظروف عيش تتناسب مع إمكانياتها ومتطلباتها، سواء تعلق الأمر بسومة الكراء المناسبة، أو على مستوى فرص الشغل خصوصا في قطاع الصناعة التقليدية أو الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة، وقد انعكست هذه الوضعية التي تعيشها المدن القديمة بالمغرب "بشكل سلبي على وضع إطارها المبني الذي أصبح يعاني من التدهور والتلاشي، خصوصا البنايات التي تعرف نسبة عالية من التساكن بين أسر كثيرة داخل البناية الواحدة[2].

على المستوى المحلي تشكل المديرية الإقليمية للسكنى والتعمير وسياسة المدينة بتازة يد الوزارة فيما يتعلق بتدخلاتها في النسيج العتيق، حيث تعمل على تنزيل استراتيجياتها، خاصة فيما يتعلق بإشكالية المباني الآيلة للسقوط والتي استفحلت بشكل كبير في المدينة القديمة تازة، مما دفع الوزارة إلى الاهتمام بهذه المشكلة وجعلها من أولويات سياستها الحضرية بمدينة تازة، خاصة بعد توالي حوادث انهيار هذه البنايات في عدة مدن مغربية، وحسب آخر إحصاء للمديرية الإقليمية للسكنى والتعمير وسياسة المدينة بتازة

[1]_ ياسر هاشم عماد الهياجي: دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، مجلة أدوماتو، العدد 34، منشورات مركز عبد الرحمن السديري الثقافي، المملكة العربية السعودية، يوليوز 2016، ص 87.

[2]_ عبد الواحد المهداوي: حماية التراث بالمغرب –مقاربة تاريخية وقانونية–، مطبعة شالة، الرباط، 2013، ص178.

حول المباني الآيلة للسقوط، فقد تم جرد حوالي 180 بناية مهددة بالانهيار في المدينة القديمة وتستدعي التدخل العاجل والآني، لذلك تمت المصادقة على مشروع خاص بهاته البنايات سنتطرق له بالتفصيل لاحقا.

2.1. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

احتلت الأحباس أهمية كبرى عبر تاريخ المغرب، وهو ما يفسر حجم الممتلكات المنضوية تحت لواء وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الوقت الراهن، والتي تتميز بتنوعها وثرائها الديني (المساجد، والزوايا، والأضرحة...) والسوسيو – اقتصادي (الحمامات، والفنادق، والمساكن...)[1].

هذا ما يفسر الحضور القوي لهذه المؤسسة داخل النسيج التقليدي للمدن العتيقة بالمغرب اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وهو ما دفع الوزارة الوصية إلى إعادة هيكلة تنظيمها الإداري مركزيا ومحليا أيضا، حيث تم إحداث مديريات للأوقاف ومندوبيات للشؤون الإسلامية، تختص بتدبير الشؤون الدينية محليا، عبر إحصاء ممتلكاتها وصيانتها واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بضمان مصالح الوزارة، إضافة إلى الحفاظ على ديمومة ممتلكات الأوقاف والرفع من مردوديتها، وذلك لن يتم إلا عبر إعداد دراسات وخطط من شأنها أن تقدم اقتراحات وتجلب استثمارات مهمة، والقيام بإنجاز مشاريع مدرة لمداخيل هامة يمكن استثمارها في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المنجزة من طرف الدولة[2].

وعلى مستوى مدينة تازة تسعى مصالح وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى المحافظة على مكونات التراث الإسلامي بالمدينة القديمة، خاصة ترميم وصيانة بعض المساجد، والزوايا، والأضرحة، والمدارس، كما هو الشأن بالنسبة للمسجد الأعظم، كما تنظم وتحفظ المخطوطات الموجودة بخزانة المسجد الأعظم، وقد تقوم بنشر بعض منها وذلك بعد تحقيقها والإشراف على طبعها.

إلا أن الوضعية المتدهورة التي توجد عليها خزانة المسجد الأعظم بتازة، "تدفعنا إلى الاستنتاج بأن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه لا زالت محتشمة. فترميم الإطار المبني المادي لا يكفي وحده لإعادة الاعتبار للمسجد الذي اكتسب قوته وإشعاعه من مضمونه العلمي والثقافي"[3] كما تشرف هذه المصالح بالمدينة القديمة تازة على حوالي 85 محل سكني و470 محل تجاري يتم كراؤها لفترات زمنية متفاوتة، وبأثمنة زهيدة أحيانا[4]، الأمر الذي لا يشجع على الاستثمار فيها، وبالتالي تتعرض لإهمال شديد يهدد حالتها الفيزيائية وقيمتها التاريخية.

3.1. كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

تعتبر الصناعة التقليدية جزء لا تجزأ من المدينة القديمة، حيث تشكل مرآة الشعوب ومقياسا حقيقيا لرقيها الحضاري وحجم تفننها الإبداعي، كما تلعب دورا كبيرا في تحديد هوية المدينة وإبراز خصوصياتها المحلية، وعلى صعيد المدينة القديمة تازة شكل قطاع

[1]_ عبد الواحد المهداوي: حماية التراث...، م.ن، ص 184.

[2]_ الموقع الإلكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: http://www.habous.gov.ma.

[3]_ عبد الواحد المهداوي: حماية التراث...، م.س، ص 187.

[4]_ وثائق المندوبية الإقليمية للأوقاف بتازة، 2019.

الصناعة التقليدية وعلى مدى فترة زمنية بعيدة عنصرا مهما في الدفع بمسار التنمية على الواجهتين الاجتماعية والاقتصادية، حيث لعب هذا القطاع ولا يزال دورا فعالا في تحريك دواليب التشغيل وفي تعبئة نسبة هامة من الطاقات البشرية وإعدادها بشكل ناجع يستجيب لركب التطور.

تختزن المدينة القديمة تازة حرفا مختلفة ومتنوعة تمثل مصدر عيش وزرق لا ينضب أعطى أجيالا تلو أخرى من الصناع المبدعين والمتعلمين، كما تساهم في التخفيف من حدة البطالة والبحث عن العمل ولعل هذا خير دليل وتعبير صادق عن بعدها الاجتماعي والاقتصادي.

كل هذا يفرض على الجهاز الوصي على هذا القطاع أن يكون فاعلا أساسيا في الاهتمام بالمدينة القديمة، وشريكا مهما في مختلف الدراسات والمشاريع التي لها علاقة بالصناعة التقليدية داخل المدينة القديمة.

2. الفاعلون المحليون: تدخلات تحركها الحنينية والغيرة على النسيج العتيق:

1.2. الوكالة الحضرية:

الوكالة الحضرية لتازة–تاونات مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يشمل نطاق اختصاصها عمالتي تازة وتاونات، وتخضع لوصاية وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ويديرها مجلس إداري ويسهر على تدبير شؤونها مدير في إطار تنظيم هيكلي يضم 4 مديريات و8 أقسام و17 مصلحة وملحقة.

أحدثت الوكالة الحضرية لتازة بموجب المرسوم رقم 2-97361 بتاريخ 27 جمادى الثانية 1418 (30 أكتوبر 1997) تنفيذا للظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-93-51 بتاريخ 22 ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المحدث للوكالات الحضرية[1].

وتعد مشاركة هذه الوكالة في العمليات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالمدينة القديمة ضرورية، لما تتوفر عليه من الإمكانيات المادية والبشرية المتمثلة في أطرها التقنية والإدارية، وبالتالي فهي تقوم بالدعم التقني والتأطير والتتبع إضافة إلى التعاون مع باقي الفاعلين، هذا فضلا عن المساهمة في إنجاز عدة دراسات تشخيصية تدخل ضمن برنامج رد الاعتبار للمدينة القديمة.

تتعدد مهام الوكالة الحضرية لتازة تاونات، لكن تبقى أبرز هاته المهام والمتعلقة بشكل مباشر وأساسي بالمدينة القديمة تازة هي الآتية:

- القيام بالدراسات اللازمة لإعداد المخططات التوجيهية المتعلقة بالتهيئة الحضرية ومتابعة تنفيذ التوجيهات المحددة فيها؛
- برمجة مشاريع التهيئة المرتبطة بتحقيق الأهداف التي ترمي إليها المخططات التوجيهية؛
- تحضير مشاريع وثائق التعمير المقررة بنصوص تنظيمية خصوصا خرائط التنطيق ومخططات التهيئة ورد الاعتبار ومخططات التنمية؛
- تشجيع وإنجاز عمليات إصلاح القطاعات الحضرية وتجديد المباني وإعادة هيكلة الأحياء المفتقرة للتجهيزات الأساسية والقيام بإنجاز الدراسات اللازمة لذلك؛

[1]_ الموقع الإلكتروني للوكالة الحضرية لتازة–تاونات: http://www.autaza.ma/ar/creation-ar.

- جمع وتعميم جميع المعلومات المتعلقة بالتنمية المعمارية للعمالات والأقاليم الواقعة داخل نطاق اختصاص الوكالة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمدينة القديمة تازة ونسيجها العتيق.[1]

2.2. مؤسسة العمران:

تأسست مجموعة العمران سنة 2007 بعد اندماج عدد من المؤسسات العمومية (الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق، الشركة الوطنية للتجهيز والبناء، شركة التشارك للتهيئة والبناء والإنعاش العقاري). كما تم في نفس السنة تحويل المؤسسات السبع الجهوية للتهيئة والبناء إلى شركات مساهمة وإدماجها في المؤسسة الجديدة[2].

خلال نفس تلك الفترة بالضبط، اتضح جليا أن الدولة ترغب في جعل مجموعة العمران أداة لتنفيذ السياسات العمومية في مجال السكنى الذي يُعد مصيريا بالنسبة للمغرب، لتصبح بذلك مؤسسة شبه عمومية.

وفيما يتعلق بدورها وتدخلاتها في المدينة القديمة تازة فهي تقوم بتنفيذ مشاريع الإنقاذ ورد الاعتبار التي سبق وأن تمت دراستها من طرف باقي الفاعلين أو بشراكة معهم، وبالتالي يمكن القول أن دورها ينحصر في تطبيق هذه المشاريع على أرض الواقع أو المساعدة على تنزيلها، وذلك نظرا لكونها تتوفر على الإمكانيات البشرية والمالية الكافية للقيام بهذا النوع من التدخلات.

3.2. الجماعة الحضرية:

يمكن اعتبار الجماعة الحضرية المسؤول المباشر عن المجال الحضري التقليدي ويجب أن تكون هي المتدخل الأول فيما يعرفه هذا المجال من مشاكل، مما يفرض عليها اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تهدف إلى حماية الخصائص المعمارية للنسيج الحضري التقليدي، والحفاظ عليه من عمليات التدهور التي تهدده.

غير أن عكس ذلك هو ما يلاحظ، حيث تبدو الجماعة الحضرية لتازة غائبة تقريبا عن الدراسات والعمليات والتدخلات المباشرة التي تجري داخل المدينة القديمة تازة، وإنما تكتفي في أغلب الأحيان بكونها فاعل مساهم في تمويل مشاريع الإنقاذ ورد الاعتبار، وذلك يرجع بشكل أساسي إلى رهانات سياسية من جهة وإلى غياب الموارد البشرية ذات الكفاءة والمتخصصة في المدينة القديمة من جهة أخرى، لكن كل هذا لا يمنع الجماعة الحضرية لتازة من أن تكون فاعلا مؤثرا وبشكل كبير في المدينة القديمة، يكفي فقط أن تكون هناك إرادة سياسية قوية، وغيرة على تاريخ وحضارة المدينة القديمة وحمولتها الثقافية.

4.2. عمالة تازة:

تمثل العمالة مقرا لمعظم الاجتماعات واللجان التي تقوم بتتبع المشاريع وتسهر على حسن إنجازها، حيث تجمع مختلف الفاعلين في المجال الحضري تحت رئاسة السيد العامل، ومن بين أهم الأدوار التي تقوم بها مصالح العمالة نجد التنسيق بين مختلف المصالح التي تتدخل في عمليات إنقاذ ورد الاعتبار للمدينة القديمة.

وتتوفر العمالة على العديد من الأقسام تختلف حسب طبيعة عملها، ومن بينها قسم خاص بالتعمير وهو المكلف بالنسيج الحضري للمدينة بما في ذلك النسيج العتيق، كما أنه يضم مختلف الملفات الخاصة بمشاريع وعمليات إنقاذ المدينة القديمة، وانطلاقا

[1]_ الموقع الإلكتروني للوكالة الحضرية لتازة-تاونات: http://www.autaza.ma/ar/missions-ar.

[2]_ الموقع الإلكتروني لمؤسسة العمران: http://www.alomrane.gov.ma.

من ذلك تقوم بتقديم الدعم التقني والمالي لمختلف العمليات بالمدينة القديمة، إضافة إلى كونها المسؤول الأول عن منح التراخيص الخاصة بعمليات البناء والإصلاح والتجديد والترميم بالمدينة.

5.2. الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتازة:

تساهم الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء في القيام بتشخيص دقيق للحالة التي توجد عليها شبكة الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب بالمدينة القديمة، وهي بذلك تشارك في عملية تتبع وتنفيذ المشاريع، من خلال تجديد قنوات الصرف الصحي وتدعيم شبكة الماء الصالح للشرب إضافة إلى الربط بالكهرباء، حيث أصحبت بعض الأحياء في وضعية جد متدهورة وتعاني بشكل ملحوظ فيما يتعلق بالاستفادة من هذه الخدمات الأساسية، كما أن قنوات الصرف الصحي والياه المتدهورة تعتبر من بين العوامل الأساسية المسببة للرطوبة التي تصيب جدران العديد من المنازل داخل المدينة القديمة.

6.2. المجتمع المدني:

يرتكز عمل المجتمع المدني بشكل أساسي على الحنينية للمدينة القديمة وتراثها، لذلك يعمل الفاعلون في المجتمع المدني من أجل الحفاظ على معالم المدينة العتيقة ويسهرون على حماية مواردها التراثية والعمرانية، كما يتشبتون بثقافاتهم وهويتهم ، ويتجلى دور المجتمع المدني بمختلف فعالياته بما فيها الساكنة المحلية في إنقاذ المدينة ورد الاعتبار لها من خلال مختلف المهام والأنشطة التي يقومون بها من أجل تحسيس السكان بأهمية المدينة العتيقة لتازة تاريخيا وثقافيا، خاصة كونها أصبحت مصنفة ضمن لائحة التراث الوطني، لذلك من الضروري مشاركة الكل في عمليات رد الاعتبار لهذه المدينة القديمة.

أ. الجمعيات:

تلعب الجمعيات بمختلف تخصصاتها دورا فعالا في المحافظة على الطبيعة الأصلية للمدينة العتيقة، وذلك من خلال قيامها بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى رفع التهميش عن هذه المدينة، ولم لا محاولة خلق مشاريع تنموية تعود بالنفع على الساكنة المحلية، ومن أبرز هذه الجمعيات التي تهتم بالمدينة القديمة تازة نجد 'جمعية تومزيت للسياحة العادلة والتضامنية'.

تعمل هذه الجمعية على التحسيس بأهمية المدينة العتيقة باعتبارها قطبا جذابا للسياحة الثقافية عن طريق حملات تحسيسية وتنظيم أوراش تطوعية تسعى من خلالها إلى ترميم المآثر التاريخية والحفاظ على الخصوصية العمرانية المحلية. كما تتخذ من الموائد المستديرة والندوات أدوات لفتح نقاش عمومي يهدف إلى إشراك ساكنة المدينة العتيقة في الحفاظ على الموروث الثقافي للمدينة.

ويعتبر أسبوع المدينة الجميلة تقليدا سنويا كرسته الجمعية لتنظيم ورش دولي تطوعي يتم من خلاله تزين الأزقة والدروب، وتتخذ من دار الشباب الجيارين مقرا لها، كما قامت هذه الجمعية بزيارة لورشات الصناعة التقليدية بغية تسويق الصناعة التقليدية المحلية.

كما تتخذ الواجهة الإعلامية من خلال موقعها لإلكتروني أداة لترويج المنتوج السياحي المحلي لما فيه من خدمة للتنمية المحلية، وقد قامت هذه الجمعية بمجموعة من الأوراش بمشاركة شباب من المدينة ومن بعض الدول الأجنبية كسويسرا و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية وكندا...[1]

ب. الساكنة المحلية:

يساهم السكان المحليون في بلورة سياسة رد الاعتبار للمدينة العتيقة، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي يقومون بها خاصة في مجال المحافظة على البيئة الحضرية وحمايتها من التلوث، وتستهدف بالأساس القيام بحملات تحسيسية داخل الأحياء العريقة لمدينتهم، ونخص بالذكر هنا الدور الكبير الذي تلعبه الوداديات السكنية في هيكلة مجالات الأحياء بصفة خاصة والمساهمة في إنقاذ معالم المدينة العتيقة ككل بصفة عامة.

خاتمة:

تعتبر مدينة تازة من المدن المغربية القليلة التي كان لها دور تاريخي على امتداد تاريخ الدولة المغربية، فقد ظلت حاضرة وفي صلب اهتمام مخلف الدول التي تعاقبت على حكم المغرب، وهذا ما جعل منها مجالا تراثيا خصبا بحمولة تاريخية وثقافية وحضارية غنية ومتنوعة.

بإمكان هذا المخزون التراثي والنسيج العتيق أن يشكل قاعدة للنهوض بالمدينة القديمة تازة وساكنتها، وذلك، أولا، عبر رد الاعتبار لمعالم المدينة ومآثرها بالترميم والصيانة والاهتمام الكبير، ثم إدماجها في مشروع تنموي مستدام قد تكون السياحة التراثية إحدى أهم فروعه.

لكن هذا المشروع التنموي لن يتحقق إلا بتظافر جهود مختلف الفاعلين المتدخلين بالمدينة القديمة، سواء على المستوى المركزي أو على المستوي المحلي، وذلك وفق مقاربة تشاركية تعطي الحق للجميع في المشاركة الفعالة وإبداء الرأي حول كيفية النهوض بهذا المجال التقليدي الخصب، وإعادة إحيائه بشكل يعود بالنفع على المدينة ككل ساكنتها، وانطلاقا من ذلك تتم بلورة مشاريع واستراتيجيات كبرى لرد الاعتبار للمدينة القديمة تازة.

لائحة المصادر والمراجع:

- أبو بكر البوخصيبي: أضواء على ابن يجبش التازي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1976.
- إبراهيم الصراج: التحصينات والمنشآت العسكرية الأثرية بمدينة تازة القديمة، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2014.
- المهدي بن محمد السعيدي: المدارس العتيقة وإشعاعها العلمي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2006.
- عبد الإله بسكمار: أسوار مدينة تازة، جريدة الحدث التازي، العدد 113، 2010.

[1]_الموقع الإلكتروني لجمعية تومزيت: www.tomzit.jimdo.com

- عبد المجيد الصغير: من أجل إعادة تقويم الحدث الصوفي بالمغرب، مجلة البادية المغربية عبر التاريخ، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 77، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1999.
- عبد الهادي التازي: في تاريخ تازة، مجلة دعوة الحق، العدد 241، مطبعة فضالة، المحمدية، 1984.
- عبد الواحد المهداوي: حماية التراث بالمغرب –مقاربة تاريخية وقانونية–، مطبعة شالة، الرباط، 2013.
- عبد الواحد مهداوي: استراتيجية حماية المدن العتيقة بالمغرب خلال القرن العشرين، حالة مدينة تازة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، 1998.
- عبد الواحد بوبرية ومحمد البوشيخي: السياحة التاريخية بالمدن القديمة، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 2، مطبعة أنفوبرانت، فاس.
- قاسم حادك: الزوايا والطرق الصوفية في المغرب العلاقة مع المخزن والمستعمر، دورية كان التاريخية، العدد 26، 2014.
- محمد ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء 2،1968.
- منير اقصبي: النظام الدفاعي العتيق لمدينة فاس: دراسة تاريخية وأثرية للمباني العسكرية، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ والحضارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2012/2011.
- هشام بوردي: التجهيزات العمومية بالأنسجة الحضرية التقليدية، حالة مدينة مكناس القديمة، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2017.
- ياسر هاشم عماد الهياجي: دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، مجلة أدوماتو، العدد 34، منشورات مركز عبد الرحمن السديري الثقافي، المملكة العربية السعودية، يوليوز 2016.
- DERMENGHEM Emile: Le Culte des Saints dans l'Islam Maghrébin, Editions Gallimard, Paris, 1954.
- EL AZZOUZI Mohammed : La Médina de Taza degré de dégradation et projet d'habilitation, mémoire de troisième cycle, diplôme de cycle supérieur de l'institut national d'aménagement et d'urbanismes Rabat, 2006.
- EL IRAKI Ahmed : Etude Architecturel Plan d'Aménagement (Medina de Taza), édition Rabat, Rabat, 2014.
- TERRASSE Henri : La Grande Mosquée de Taza, Ed d'art et d'Histoire, Paris, 1943.
- VOINOT Louis : Taza et les Riata, Extrait du Bulletin de la Société de Géographie d'Oran, 1920.
- الموقع الإلكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: http://www.habous.gov.ma
- الموقع الإلكتروني للوكالة الحضرية لتازة–تاونات: http://www.autaza.ma
- الموقع الإلكتروني لمؤسسة العمران: http://www.alomrane.gov.ma

الحوكمة الحضرية البيئية ودورها في تعزيز استدامة المدينة – حالة مدينة جيجل–

Urban environmental governance and its role in promoting the sustainability of the city - the case of the city of Jijel–

- **هاني تورغي**: قسم التهيئة الحضرية، جامعة باجي مختار–عنابة، tourghi91@gmail.com
- **أمال كيحل**: قسم التهيئة الحضرية، جامعة باجي مختار– عنابة، amkihal@gmail.com

الملخص

من أهم التحديات المطروحة اليوم على الساحة المحلية والدولية الحكامة الحضرية وحماية البيئة، وهذا في أعقاب مخاطر العولمة على بيئة المدينة الحضرية. مدينة جيجل مثال للمدينة الجزائرية السائرة نحو المتروبولية تعاني من ضرر بيئي نتيجة لعديد المشاكل الحضرية ممثلة في الفقر، البطالة، الظاهرة الحضرية، تركز سكاني... أثرت هذه المشاكل على بيئة المدينة مما يستوجب توجها نحو حكامة بيئية لتحقيق استدامة وتنمية وهذا عن طريق استغلال عقلاني للموارد والحفاظ على حق الأجيال في الثروة من خلال العمل بتوصيات المدينة الايكولوجية والاقتصاد البيئي الأخضر

الكلمات المفتاحية: مدينة جيجل، الحوكمة البيئية، الاستدامة الحضرية، الإيكولوجية الحضرية، جودة الحياة.

Abstract

Of the most important challenges today on the locale and international scene it is in urban disease and environmental protection this is the risk of globalization environmental urban

The city of Jijel is an example of the predominant metropolis of Algeria is suffers from many urban problems ,Unemployment,population concentration and the urban phenomenon, Ecological problems,which affected the city s structure ,this requires an orientation towards governance to achieve sustainability and developement throug rational exploitation and preservation of wealth for generations by working with the recommendations of the Eco-City and the green environmental economy

Key words : the city of jijel-Ecological –ecology-Environmental governance –urban sustainability

المقدمة:

عرفت الجزائر مع بداية التسعينات تحولات جذرية في الهرم الاقتصادي الوطني بالتخلي عن الاقتصاد الاشتراكي والتوجه نحو نظام اقتصاد السوق ، وبالتالي الإقبال على الخصخصة والاستثمار ومحاولة الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني باستقطاب رؤوس الأموال لبعث مختلف عمليات التنمية ، نتج عن هذا التحول تنامي ظاهرة الثورة الحضرية في المدينة الجزائرية وهذا بحثا على تحسين نوعية المستوى المعيشي والرفع من جودة الحياة الحضرية ، وهو ما أدى إلى تعميق أزمة المدينة الجزائرية بين تحقيق عوامل التنمية وتلبية مختلف

تطلعات الساكنة الحضرية ، ومن جهة حماية البيئة الحضرية للمدينة، فظهرت عديد المشاكل الحضرية في المدينة من أزمة سكن ، بطالة حضرية،فقر.. والتي ساهمت في تعطيل التنمية وتدهور البيئة الحضرية بشكل كبير نظير هذه المشاكل الحضرية المدينة الجزائرية أصبح لزاما عليها مع العولمة الحضرية التي يشهدها العالم، اخذ تدابير استشرافية وتخطيطية والعمل على حماية البيئة الحضرية للساكنة ،والتي هي الفاعل الأساسي في كل عملية تنموية أو كل تقدم تكنولوجي، تزامنا مع خلق أفاق لتنمية بيئية تعزز استدامة المدينة ، والعمل على خلق بديل لاقتصاد حديث عصري كاقتصاد البيئة، الاقتصاد البنفسجي ، اقتصاد الاستثمار...،مما يستلزم التوجه بالمدن نحو حكامة حضرية بيئية تشاركية فعالة وراشدة بين جميع الفاعلين وهذا عن طريق توفير بيئة قانونية تشريعية حضرية لازمة تساعد على تسيير أزمة البيئة في المدينة ، ومعالجة مختلف المشاكل والإختلالات الحضرية البيئية بمجالها، وكذا القيام بإدارة راشدة لرهانات وتحديات المدينة على الساحة الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية، وهذا لأجل خلق تنمية تكون البيئة الحضرية أحد أقطابها، وبالتالي المساهمة في استدامة وإشعاع المدينة

- **الإشكالية**

إن دراسة موضوع الحكامة الحضرية البيئية ودورها في تعزيز استدامة ورقي المدينة الجزائرية يهدف ويسعى إلى التركيز على النظرة الاستشرافية التشاركية بين جميع القطاعات الحضرية الفاعلة في تسيير المدينة ومعالجة مشاكلها الحضرية البيئية ، وهذا لأجل خلق تنمية بيئية بأفاق مستديمة ، ولقد وقع اختيارنا على مدينة جيجل هذه المدينة التي تمتاز بتنوع بيئي وسياحي كبير ، تسعى كغيرها من المدن الجزائرية لتحقيق الاستدامة الحضرية والمحافظة على بيئة المدينة الحضرية ، وهذا باعتبارها مثال لمدينة سائرة نحو الميتروبولية وبيتها معرضة لعديد الأخطار والمشاكل الحضرية وعلية نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

على ضوء رهانات التنمية البيئية المستقبلية المستديمة وتطلعات الساكنة الحضرية، وكذا تحديات العولمة الرأسمالية، كيف يمكن للحوكمة الحضرية البيئية أن تكون فاعل لتحقيق الاستدامة الحضرية بمدينة جيجل كمثال عن المدينة الجزائرية؟

واستنادا على إلاإشكالية الرئيسية يمكن لنا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

هل الحوكمة الحضرية البيئية تحقق تطلعات الساكنة الحضرية في المدينة؟

هل الحوكمة الحضرية البيئية تساهم في معالجة مشاكل المظهر الجمالي للمدينة الحضرية؟

هل الحوكمة البيئية تؤدي لخلق تنمية واقتصاد بيئي بديل في المدينة؟

- **أهداف الدراسة:**

تتجلى أهداف هذا الموضوع في الاهتمام الكبير بالحوكمة الحضرية البيئية باعتبارها آلية من الآليات التي تساعد في النهوض والرقي بالبيئة الحضرية للمدينة من خلال تعزيز الاستدامة وتحقيق التنمية الحضرية المستديمة، خاصة في ظل رهانات وتحديات المدينة في عصر العولمة والابتكار الذي نعيشه في عالمنا اليوم وأثره على البيئة الإيكولوجية، ويمكن إبراز أهداف الدراسة فيما يلي:

- إقحام الحوكمة الحضرية كسياسة جديدة لرقي المدينة الجزائرية وعصرنتها
- تبيان أن الحوكمة البيئية أداة فاعلة لتحقيق تنمية بيئية مستديمة في المدينة
- إيجاد الحلول لبعض المشاكل الحضرية في المدينة والتي تأثر على البيئة الحضرية للمدينة
- تفعيل دور المشاركة بين جميع فاعلي المدينة باعتبار ان البيئة مسؤولية وحق مشترك للجميع

2-الحوكمة الحضرية واستدامة المدن

2-1- تعريف الحوكمة الحضرية

هناك العديد من الاجتهادات في تحديد وحصر مفهوم عام وواضح لموضوع الحوكمة الحضرية ويرجع ذلك إلى اختلاف وتداخل المفاهيم والرؤى وتتجلى أهم التعاريف فيما يلي

تعريف الحملة العالمية للحوكمة الحضرية 2002: الحوكمة الحضرية هي مجموعة الطرق العديدة لتخطيط وإدارة الشؤون المشتركة للمدينة من طرف الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة ، وهي عملية مستمرة من خلالها يمكن إستعاب المصالح المتضاربة أو المتنوعة، بحيث تمكن من اتخاذ إجراءات تعاونية تشمل المؤسسات الرسمية فضلا عن ترتيبات غير رسمية ورأس المال المجتمعي للمواطنين **يعرفها الباحث كلارنس ستون** على أنها: العملية التي يتم من خلالها حكم المدينة دون اتخاذ أحكام مسبقة حول مركزية السلطة و الأهمية الالنسبية للجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في تلك العملية

-الحوكمة الحضرية كحكم راشد: (مصطفى كامل السيد، 2006، ص7)

والذي عبر عنه البنك العالمي بممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة، بحيث ينطوي على ثلاثة مسارات كما حددها لافتويتش النسق والسياسة والإدارة

2-2- آليات الحوكمة الحضرية(قالقيل نور الدين،2017،ص324)

-الإجماع: أي يجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام للوطن وأفراد المجتمع.

-الشفافية: وهي من أهم خصائص الحوكمة الحضرية، وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها _**المشاركة**: مشاركة أفراد المجتمع المشاركة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة

-**حكم القانون**: يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع.

-المساءلة: أي جميع المسئولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء. وتعد آلية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة وتأخذ ثلاثة أشكال مسائلة تشريعية، ومسائلة تنفيذية وقضائية

-الإجماع: أي تغلب رأي الجماعة للوصول إلى القرار السديد الخادم للصالح العام

-المساواة: وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للقانون وعدم التمييز بينهم في الحقوق والحريات والكرامة.

- **الكفاءة**: أي الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

-**العدل**: أي يكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

- **الرؤية الإستراتيجية**: أي وضع خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي والعمل على التنمية البشرية،

-اللامركزية: جعل الفرد يشعر بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات.

مما سبق نستنتج ونستخلص أن الحوكمة الحضرية بمختلف توجهاتها وتداخل مفاهيمها هي : الإدارة الفعالة للمدينة والتحكم فيها بين صناع القرار من مخططين ،سياسيين، مهندسين ...، والساكنة الحضرية وهذا في إطار بيئة تقوم على تشريعات والقوانين وأعراف تنظم عملية إدارة وتسيير المدينة بواسطة عديد من مبادئ التشارك والمرونة والعدل ... ، وهذا لرسم معالم لتنمية واضحة تقوم على تلبية احتياجات السكان من خدمات أساسية وتحسين لجودة الحياة الحضرية والمحافظة على بيئة المدينة التي هي عنصر المشترك في أي عملية تنموية وبالتالي الحوكمة الحضرية هي أداة فاعلة لحماية البيئة الحضرية للمدينة

3-المدينة والاستدامة:

3-1- المدينة

لغة: اشتق لفظ المدينة من فعل التمدن وتمدن الشخص أي تحضر وتقدم، والمدينة عكس الريف ويقصد بالمدينة المكان المتحضر المتوفر على جميع شروط الحضارة من صناعة وتجارة وخدمات وتمثل مراكز بشرية تقيم على مكان جغرافي محدد وتسودها علاقات ثانوية

التعريف الاصطلاحي للمدينة

إن المدينة تتمثل في تجمعات سكانية مستقرة تنتشر بها أنماط الحياة الحضرية وهي تتميز بمظهرها العمراني ووظائفها الأساسية التي تؤديها، وتبرز هذه الوظائف من خلال تعدد أنشطتها المتمثلة في النشاط التجاري المعبر عنه بالأسواق والمحلات التجارية ونشاط الخدمات المعبر عنه بالمناطق الصناعية ونشاط النقل والتنقل المعبر عنه شبكة الطرقات، السكة الحديدية، الموانئ، المطارات، مترو الإنفاق، المحطات البرية وغيرها " (تومي فهمي،2017، ص17)

3-2- تعريف الاستدامة :

هي دراسة كيفية عمل الأنظمة الطبيعية والتنوع وإنتاج كل ما تحتاجه البيئة الطبيعية لكي تبقى متوازنة ، كما تقر الاستدامة بأن الحضارة البشرية توفر مصادر لاستدامة طريقة عيشنا المعاصرة,,, وتركز الاستدامة والتنمية المستدامة على التوازن بين احتساب الاحتياجات وحاجاتنا لاستخدام التكنولوجيا بشكل اقتصادي، والحاجة إلى حماية البيئات التي نعيش فيها، ولا ترتبط الاستدامة بالبيئة فقط ،بل أنها تتعلق بصحة المجتمعات وضمان عدم تعرض الناس إلى المعاناة بسبب التشريعات البيئية ، مع ضرورة اختبار التأثيرات بعيدة الأمد للأفعال التي تقوم بها البشرية (مضر خليل،2018، ص15)

3-3- المدينة المستدامة :(احمد محمد نصر مراد، 2016، ص5)

يصف Haughton and Hunterالمدينة المستدامة بأنها "المدينة التي يسعى الأفراد والمؤسسات باستمرار إلى تحسين بيئاتها الطبيعية و المبنية والثقافية على المستويين المحلي والإقليمي" (Haughton and Hunter, p166 1994)

وقد عرف (Nijikamp and Opschoor1998) المدينة المستدامة "بالمنطقة التي تحتفظ بالآثار السلبية الناجمة عن التفاعل بين البيئات الثلاث المختلفة (المادية والاجتماعية والاقتصادية) ضمن شروط مرتبطة بالقدرة الاستيعابية الحضرية للمدينة

وقد عرف (Nijikamp and Opschoor1998) الاستدامة الحضرية بأنها " تطور يضمن للسكان المحليين أن يحافظوا على مستوى مقبول وغير متدن من الرفاه دون المساس بفرص السكان في المناطق المتاخمة"ويتضح أن هناك ثلاث بيئات مختلفة

تتعايش في المدينة البيئة الاقتصادية تبرر وجود المدينة من خلال مفهوم التكتلات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية، تقدم للمدينة العديد من وسائل الراحة الاجتماعية وتضمن فرص التنشئة الاقتصادية والوصول إلى الخدمات العامة ، والبيئة المادية وتتمثل في المنافع العامة كالمساحات الخضراء والمرافق الحضرية والبيئية والهواء النقي والمكون الجيد للمدينة الذي يفضي إلى التفاعل الاجتماعي والمعيشة السلمية

لذا يمكن القول أن المدينة المستدامة هي المدينة التي يتم فيها تحقيق إنجازات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والجسدية، وللمدينة المستدامة إمدادات دائمة من الموارد الطبيعية التي يعتمد على تنميتها، وتحتفظ المدينة المستدامة بالأمان الدائم من المخاطر البيئية التي قد تهدد إنجازات التنمية

الاستدامة الحضرية :3-4

هي تخطيط استشرافي يدرس جميع الجوانب التي لها علاقة بالتجمعات السكانية، والتي من شأنها أن تسمح بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة، وجعل كافة عمليات التطور تهتم بالبيئة وتراعي جودة الحياة الحضرية للساكنة

أهداف الاستدامة الحضرية :(عارف عطية،2018، ص17) 3-5

تراعي الاستدامة الحضرية تكامل بين أبعاد تنمية مستدامة والتي تعني بالضبط حماية البيئة والطبيعة الحضرية وتهدف إلى:

-تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية

-احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقات بين الأنشطة البشرية وعناصر الطبيعة

-تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية

-ضمان إدراج التخطيط البيئي المستدام في كافة مراحل التخطيط الإنمائي

-ربط التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في كافة مجالات الحياة خاصة النقل بما يخدم أهداف المجتمع دون ضرر بالبيئة المحيطة

-الوصول إلى الازدهار المنشود سواء على مستوى البيئة أو على مستوى العدالة الاجتماعية أو جودة الحياة داخل التجمعات الحضرية

4- الحوكمة الحضرية المستديمة للمدينة الجزائرية :

لماذا المدينة الجزائرية بحاجة لحكامة حضرية لتحقيق الاستدامة:

المدينة الجزائرية في سبيل تحقيقها لحاجيات ومتطلبات السكان ، وكذا لتحقيق رهانات التنمية المستقبلية كان لزاما عليها مواكبة نسق العولمة في جميع الجوانب الحضرية والعملية،فإصدمت بمشاكل حضرية تحول دون الوصول لاستدامة حضرية بيئية ، هذه المشاكل ناجمة عن من جهة عن تراكمات الظاهرة الحضرية وأثرها على بيئة المدينة من خلال برزة ل فقر حضري،بطالة ، تركز سكاني كبير ،عدم استقرار اجتماعي ، كشاد اقتصادي ، تنامي للأنشطة الحضرية غير نظامية ، بنية تحتية مهترئة يقابلها تلوث كبير واختلالات على مورفولوجية بيئة المدينة ومن جهة أخرى غياب لأدوات ووسال التخطيط الحضري المستدام مع عدم مشاركة جميع فاعلي المجال للوصول إلى حلول تلبي طموحات وتحديات المدينة الجزائرية للوصول إلى استدامة حضرية فعالة وهذا بسبب غياب لحكامة تشاركية

تؤدي إلى تنمية بيئية فعالة تكون دعامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن توضيح هذه المشاكل والتحديات المنتظرة في الشكل البياني المرفق :

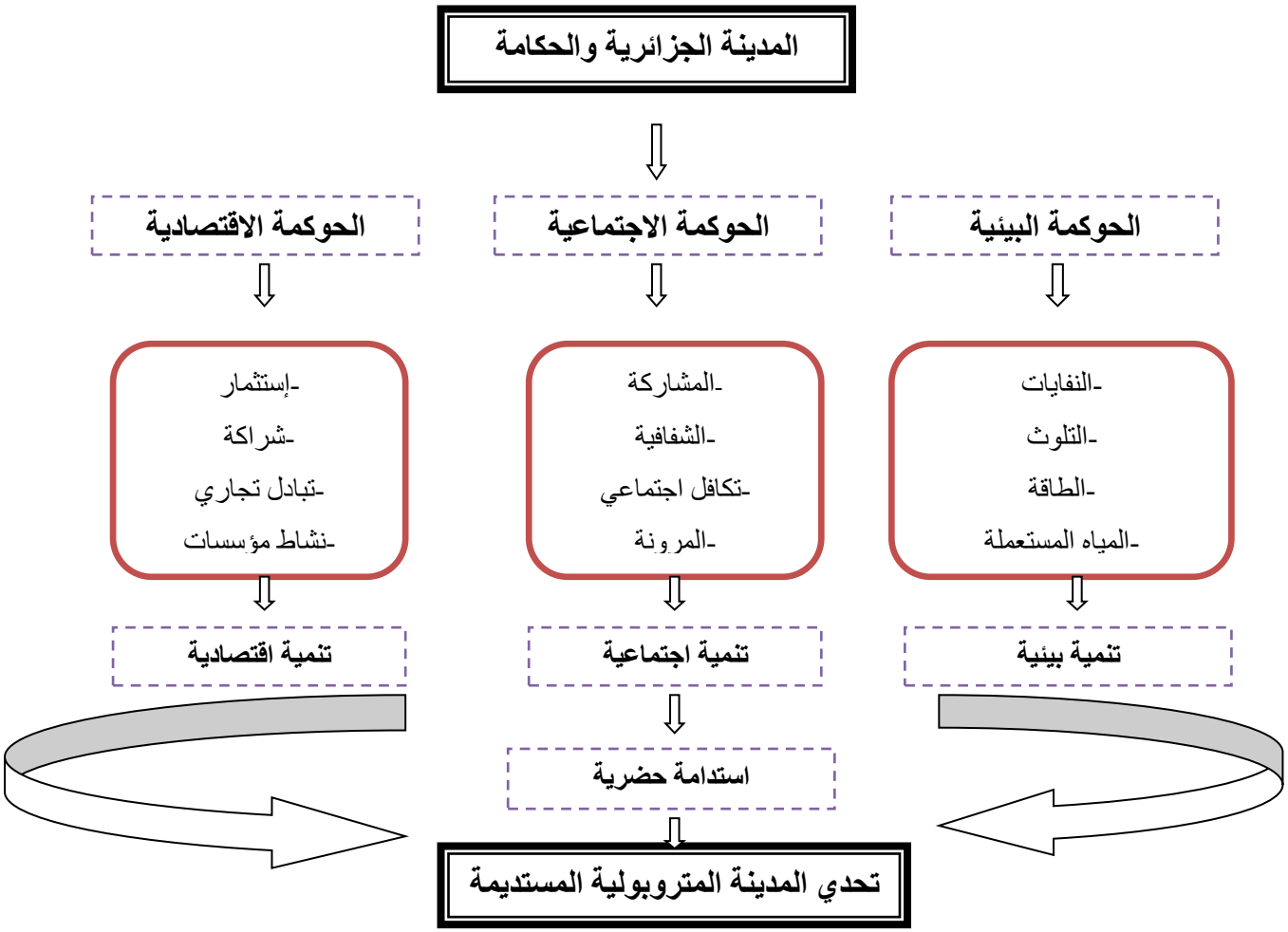

المصدر: معالجة شخصية للباحثين

5- المشاكل الحضرية البيئية للمدينة الجزائرية حالة مدينة جيجل

5-1-تقديم المنطقة :

تحتل مدينة جيجل موقعا جغرافيا هاما إذ تتميز بواجهة بحرية تقدر ب 18 كلم وتتربع على مساحة قدرها 6238 هكتار، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الناحية الغربية بلدية العوانة، في الجهة الشرقية يحدها بلدية الأمير عبد القادر، أما جنوبا فتحدها بلدية قاوس.

الخريطة رقم (01): موقع مدينة جيجل

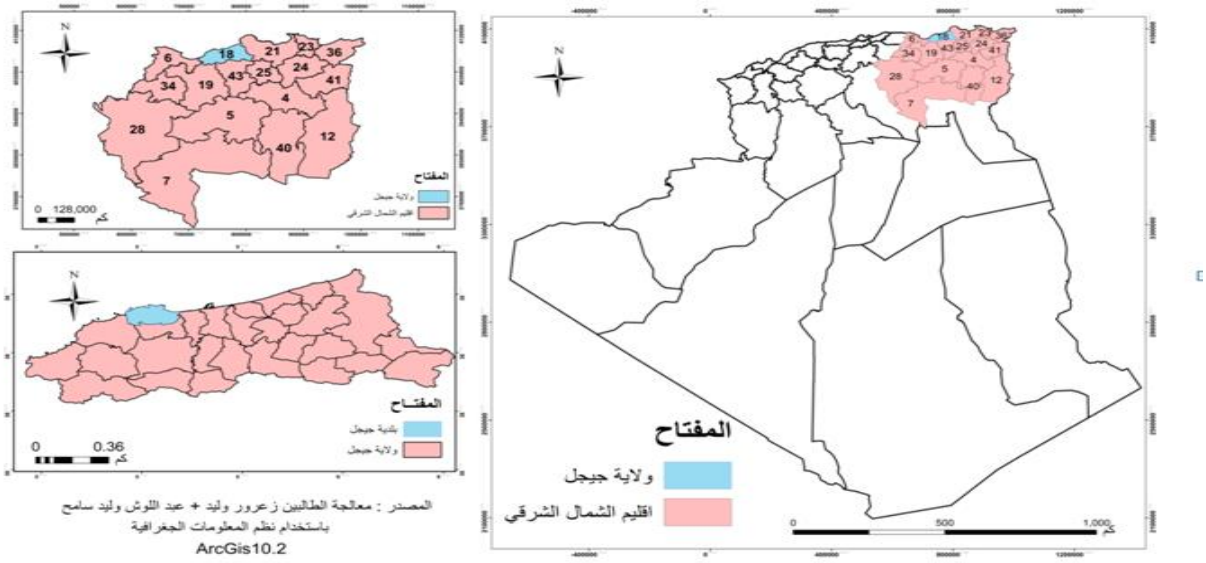

5-2-وضعية بيئة المدينة:

لقد احتلت الملوثات والنفايات الصلبة الناتجة عن مختلف النشاطات الحضرية في المدينة المرتبة الأولى ضمن العوامل المؤثرة على البيئة، إذ يتسبب وجودها في ظهور انعكاسات على الوسط الحضري بسبب طبيعتها الملوثة والمشوهة لجمال المناظر وإطار حياة السكان. ونميز في مدينة جيجل أنواع عديدة من النفايات.

أ-النفايات:

ينتج الفرد الجزائري يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كلغ في اليوم من النفايات الحضرية وتصل في المدن الجزائرية الكبرى كالعاصمة إلى 1.2 كلغ في اليوم، وقد قدر الحجم الإجمالي للنفايات المطروحة بولاية جيجل 585.59 طن/اليوم، سنة 2018، وحسب الإحصاء العام للسكان والسكن في سنة 2017 قدر عدد سكان مدينة جيجل 158940 نسمة، يطرحون في المتوسط 2.67 كغ لكل ساكن/اليوم وهي ترمى في مختلف الأماكن بطريقة غير منظمة سواء من قبل السكان أو الهيئات المعنية.

الصورة (01): النفايات المنزلية في مدينة جيجل

المصدر: تقرير مديرية البيئة 2017

الصورة (02): نوع الحاويات الموجودة بالمدينة

المصدر: التقاط الباحثين مارس 2018

يتم ضمان جمع النفايات المنزلية بشكل سيء للغاية في معظم المراكز الحضرية، ويتم طمر النفايات في ظروف محفوفة بالمخاطر وترجع هذه الوضعية بشكل رئيسي إلى:

- التحضر الفوضوي وغير المنضبط.
- انعدام المسؤولية البيئية لدى المواطنين.

الخريطة رقم (02): كمية النفايات المنتجة في قطاعات الجمع بالنسبة لعدد سكان مدينة جيجل

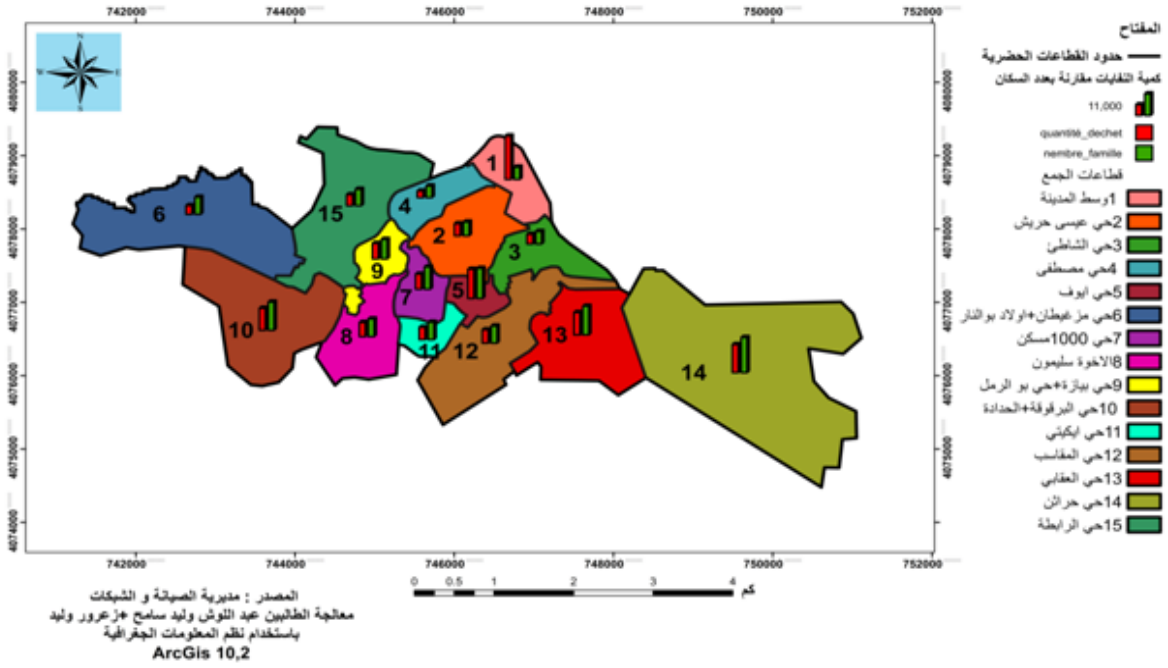

ب–التلوث الصناعي:

ابتداء من سنة 1965 تم توظيف في مدينة جيجل وحدات صناعية تتمثل في وحدة الفلين ووحدة دباغة الجلود التي جعلها نمو المدينة نندمج ضمن المجال العمراني لتنعكس سلبا على مجال البيئة الحضرية على غرار الآثار التي واكبت توطينها.

يعتمد الإنتاج داخل الوحدات الصناعية على معالجة المواد الأولية التي يتم جلبها من مناطق مختلفة ويتم ذلك على عدة مراحل، يستعمل في كل مرحلة آلة معينة ومواد خاصة للمعالجة وينتج عن هذه المراحل طرح نوعين من النفايات قد تكون قابلة للاسترجاع أو غير قابلة لذلك فهي تؤثر سلبا على البيئة والصحة العمومية.

الجدول رقم (01): المخلفات الناتجة عن مختلف الوحدات بمدينة جيجل

الوحدة الصناعية	نوع النفايات	الملاحظات
وحدة دباغة الجلود	-نفايات الجلد المدبوغ. -المياه المستعملة.	-النفايات الصلبة مخزنة داخل الوحدة.
شركة الفلين (الوحدة 521+ الوحدة الخاصة)	-غبار الفلين. - زيوت الزفت -الأبخرة الشبعة بالمواد الصمغية والدخان الناتج عن تذويب الزفت.	-التخلص من نفايات الفلين في مركز الدفن التقني، حيث يتم وضعها في أكياس واستعمالها كواقيات للغلاف الذي يغطي أرضية حفرة الردم.

المصدر: تقرير حالة البيئة، مديرية البيئة لولاية جيجل

الصورة (03):نفايات وحدة الفلين

الصورة (04) : نفايات وحدة دباغة الجلود

المصدر: مديرية البيئة 2018

ج-الطاقة والنقل:

قدر معدل استهلاك الطاقة بمدينة جيجل بالنسبة للمسكن الواحد حوالي 320 كيلو واط ساعي في اليوم، حيث أن معظم المنازل بالمدينة لا تتعرض إلى إضاءة طبيعية مما يستوجب استعمال الطاقة الكهربائية.

ارتفاع غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري الناتجة من مصادر مختلفة كثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود.

يكثر في مدينة جيجل استعمال وسائل النقل المضرة بالبيئة التي تعتبر مصدر التلوث وتشكل خطرا على البيئة

الصورة (05): مصدر GES

المصدر: التقاط البحثين مارس 2018

الصورة (06): وسيلة النقل الأكثر استعمالا في المدينة

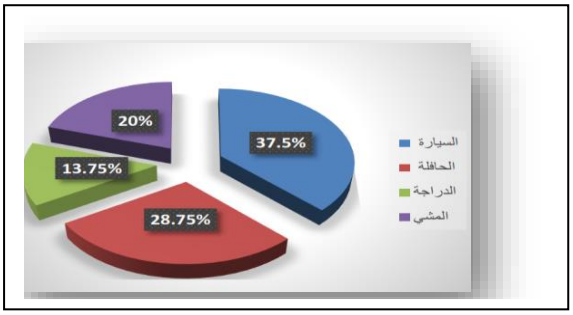

المصدر: إعداد الباحثين انطلاقا من معطيات مديرية النقل 2018

د-المياه المستعملة:

تحتوي مدينة جيجل على شبكة هيدورغرافية مهمة، لكنها حاليا تمثل مكان لصرف المياه المستعملة الخاصة بالمدينة والمناطق المجاورة لها، حيث تصرف المدينة ما يقارب 20913.4 متر مكعب في اليوم من المياه المستعملة في البحر وواد القنطرة دون معالجة إذ يتسبب ذلك في العديد من المشاكل على السكان والحياة الساحلية، وانتشار مختلف الروائح الكريهة.

سوء استغلال مياه الأمطار حيث لا توجد قنوات خاصة باستغلال مياه الأمطار من أجل استعمالها في الاستهلاك اليومي

الصورة رقم (07): صرف المياه المستعملة مباشرة في البحر دون معالجة

الصورة (08): فياضنات بمدينة جيجل بحي 40 هكتار 25 مارس 2018

المصدر: تقرير مديرية البيئة 2018

هـ-المساحات الخضراء:

لهذا النوع من الفضاءات العامة قيمة اجتماعية وبيئية هامة على الحي أو المدينة ككل، ولكن هذه الأخيرة مهملة تماما، فحسب ما لاحظناه في خرجاتنا الميدانية أن الساحات العمومية غائبة عن مجال الدراسة، حيث لا يجد المواطن مكانا يروح فيه عن نفسه أو يلتقي فيه بأناس آخرين عدا متنزه الواجهة البحرية الذي يعاني من التدهور والإهمال، أما بالنسبة للمساحات الخضراء فهناك نقص فادح في هذا العنصر.

الصورة رقم (10): منطقة سكنية خالية من المساحات الخضراء	الصورة رقم (11): مساحات خضراء غير مهيئة

التقاط الباحثين مارس 2018

4-2- تحدي الحكامة الحضرية البيئية لمدينة جيجل :

تعتبر مدينة جيجل كمثال عن المدن الجزائرية التي تعاني عدة مشاكل تشكل خطرا على البيئة و تهدد مستقبل الأجيال القادمة، فمدينة جيجل نموذج لمدينة جزائرية سائرة نحو المتروبولية لها رهانات وتحديات بيئية وإيكولوجية للوصول لحكامة بيئة مستدامة، لذا تعتبر المدينة الإيكولوجية الحل الأمثل للتغلب عن مشاكل العصر، نموذج لحوكمة المدينة الجزائرية بيئيا تماشيا مع متطلبات التنمية و وقاية لمخاطر العولمة التي تعتبر البيئة الحضرية الإيكولوجية أكبر متضرر ، لذا وجب تفعيل لحوكمة بيئية وهذا حماية للبيئة وحماية لحق الأجيال القادمة بيئيا ، و لأجل تحقيق ذلك نقترح التوصيات التالية:

حكامة اجتماعية:

- تحقيق التوازن بين كمية ونوعية التجهيزات من أجل تلبية احتياجات السكان.
- إنشاء مساحات عامة ذات نوعية عالية والملاعب ومساحات التلاقي.
- تحقيق الرفاه الاجتماعي للرقي بجودة الحياة الحضرية
- تحسين جودة الأماكن العامة الحالية.
- تنمية الحس التوعوي لدى السكان بضرورة الاستغلال العقلاني للموارد والحفاظ عل البيئة.
- تعزيز وتشجيع الدمج الاجتماعي في المدينة عن طريق الجمعيات التي تعمل على تفعيل مبدأ المشاركة في صنع القرار

حكامة اقتصادية

- العمل بمبادئ اقتصاد البيئة
- خلق ظروف جاذبية وتنافسية للمدينة.
- تنويع الأنشطة المتعددة الخدمات في الموقع.
- كفاءة استخدام الطاقة حيث يؤدي ذلك إلى تحقيق وفورات اقتصادية، كما إن الاهتمام بالبحث عن مصادر بديلة متجددة للطاقة يؤدي إلى خلق فرص اقتصادية.
- خلق توازن بين الاستهلاك والإنتاج.

حكامة إيكولوجية:

-استرداد مياه الأمطار واستخدامها.

- التخلص الآمن من المخلفات وإعادة استخدامها يحمي السكان من نقل الأمراض والتدهور الصحي، وذلك بعكس إذا تم التخلص من المخلفات من خلال دفنها أو حرقها أو إلقائها في المياه السطحية، حيث إن كل ذلك يؤدي إلى تأثيرات ضارة على البيئة والسكان.

- استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة والإنتاج الأنظف بدلا عن التكنولوجيات ذات أثار ضارة بالبيئة.

- تكثيف المساحات الخضراء والتشجير في المدينة مما يؤدي ذلك إلى تنقية الهواء وامتصاص الضوضاء.

الخاتمة:

تركز هذه الدراسة على الحوكمة الحضرية البيئية التي أضحت من بين أبرز المواضيع المطروحة على الساحة الوطنية والدولية في مساعي حماية البيئة، وحماية حق الأجيال القادمة من الثروة، وهذا باعتبار أن البيئة هي العامل المتضرر من ابتكارات العولمة والتكنولوجيا، فحماية وتعزيز بيئة المدينة الحضرية هي أولى التحديات نحو التنمية، وكذا نحو الاستدامة الحضرية

مدينة جيجل نموذج للمدينة الجزائرية السائرة نحو المتروبولية تتعرض لتشويه بيئي كبير نظير المشاكل الحضرية، لذا فهي بحاجة لحوكمة حضرية بيئية تضمن الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد لأجل تحقيق المنافع واقتناص الفرص وهذا عم طريق مشاركة جميع الفاعلين في مسار حماية البيئة الحضرية للمدينة ، وكذا بلورة بديل بيئي يتمثل في العمل بتوصيات المدينة الإيكولوجية والتوجه نحو تنمية فعلية تحفظ البيئية باعتبارها حق عام للأجيال ولا يتم هذا إلا عن طريق التوجه نحو الاقتصاد البيئي الأخضر لحماية البيئة والذي يعتبر أبرز تحديات الحوكمة البيئية التي هي دعامة أساسية نحو الحكامة الاجتماعية والاقتصادية

المصادر والمراجع:

1- شعيب غماز، الحوكمة الحضرية ودورها في تعزيز استدامة المدن ، مذكرة ماجستير ، 2015، جامعة باتنة 2، ص28

2- مصطفى كامل السيد، الحكم الراشد والتنمية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص7

3- قالقيل نور الدين، دور الحكم الراشد في إرساء المدن المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، ص324

4- زيدان عبد الباقي علم الاجتماع الحضري والمدن الحضرية مكتبة القاهرة سنة 1974 ص 12

5- تومي فهمي، إشكالية تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري –دراسة حالة مدينة الشريعة-، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2016، ص 17

6- الاستدامة الحضرية والاستدامة الاجتماعية وجهي عملة واحدة، مضر خليل عمر ،ص 4

7- الاستدامة الحضرية والاستدامة الاجتماعية وجهي عملة واحدة، مضر خليل عمر ،ص 4

8- أحمد محمد نصر مراد، التنمية الحضرية الكبرى للقاهرة كمدينة متروبوليتان، مجلة دولية للعمارة والهندسة والتكنولوجيا، ص5

9- عارف عطية، التنمية المستدامة والاستدامة الحضرية، 15مارس 2018، مجلة كايرو بريس ، ص17

تدبير النفايات الصلبة وآثارها على البيئة الحضرية:
حالة انتشار النقط السوداء في أكادير

Solid waste Management and its effects on the Urban Environment: The prevalence of black dots in Agadir.

الحسين جناح: طالب باحث في سلك الدكتوراه تخصص إعداد التراب، المجتمع والتنمية المستدامة .كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر، أكادير المغرب janah.elhossain@gmail.com

محمد جداوي: أستاذ مؤهل، جامعة ابن زهر، أكادير المغربm.jadaoui@uiz.ac.ma

ملخص:

لقد عرفت مدينة أكادير مند زلزال 1960، تحولات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية ارتبطت بالنمو الديمغرافي من قبيل تطور المؤشرات الديمغرافية، وتوسع المجال الحضري. بشكل جعل من عدد السكان يصل إلى 421844 نسمة سنة 2014، وقد انعكس ذلك على تطور مؤشرات إنتاج النفايات بالارتفاع حيث بلغت 154003 طن سنة 2019.

حيث انعكس هذا التطور في مؤشرات إنتاج النفايات المنزلية في انتشار مجموعة من النقط السوداء للتخلص من النفايات المنزلية والهامدة والخضراء (les déchets inertes)، والتي تنتشر بشكل كبير في المواقع الطبيعية الحساسة كضفتي واد سوس إلى جانب الشعاب التي تخترق المجال، ويقدر مجموع حجم النفايات المرصودة بالنقط السوداء 26380 طن على مستوى مجال أكادير الكبير موزعة بين النفايات المنزلية التي تمثل 10580 طن والنفايات الخاملة بـ 15800 طن. ويشكل ذلك ضغطا كبيرا على البيئة الحضرية، حيث يستقبل خليج أكادير في الفترات المطيرة مختلف النفايات التي تطرح في الأودية والشعاب التي تصب منه مباشرة (واد سوس، واد الحوار، واد تلضي ...).

الكمات المفاتيح: البيئة الحضرية، التنمية المستدامة، النفايات المنزلية، نظم المعلومات الجغرافية.

Abstract:

Since the 1960 earthquake, the city of Agadir has known demographic, social and economic transformations associated with demographic growth, such as the development of demographic indicators and the expansion of the urban space. The population of the city was 421844 in 2014, reflected in the development of waste production indicators, rising to 131 993,590 tons in 2019.

The mismanagement of household waste has led to the proliferation of black spots, which are spreading, on a large scale in the Agadir area, especially in wadis and rivers. The waste detected in the black spots is estimated at 26380 t at the level of Greater Agadir. Household waste represents 10580t and inert waste represents 15800 twhich is a real danger and a burden on the environment. In case of precipitation and heavy floods, rivers such as Oued Souss, Oued Lahouar and Oued Tildi dump all this waste in the beach and the coast of Agadir.

Key words: Urban Environment, Sustainable Development, Household Waste, Geographic Information Systems (GIS)

1) مقدمة:

شكلت التحولات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها الوسط الحضري بالمغرب في العقود الأخيرة، ضغطا كبير على مؤشرات حالة البيئة الحضرية من خلال ارتفاع الطلب على الخدمات الأساسية، وتفاقم إشكاليات تدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها والتخلص منها (أكثر من 7.5 مليون طن من النفايات الصلبة بالوسط الحضري). إن النفايات الصلبة تشكل ضغطا كبيرا على البيئة الحضرية بالمدن المغربية، خاصة في المجالات التي تعرف انتشارا للسكن غير القانوني وخاصة في ظل محدودية تدخل الفاعلين في تدبير قطاع النفايات بهذه المجالات. فواقع المدن المغربية يثبت محدودية خدمة تدبير النفايات الصلبة لما يتعلق الأمر بالأحياء غير القانونية التي غالبا ما تحتل هوامش المدن وتكون حديثة البناء بشكل عام.

فمختلف الجماعات الترابية بالمغرب من بينها أكادير تواجه تحديا يوميا يتجلى في مدى حسن تدبير الحجم المتزايد لإنتاج النفايات بمجالاتها الترابية، وذلك بشكل موازي لتزايد أعداد السكان وتنوع وتكاثر الأنشطة الاقتصادية. حيث ترتبط إشكالية تدبير النفايات المنزلية الصلبة داخل المجالات الحضرية أساسا ببنيات الإعداد وبنيات التدبير، وتكمن الصعوبة التي تعيشها البيئة الحضرية بالمدن في مدى مقدرة الجماعات الترابية على تدبير قطاع النفايات بشكل يحقق استدامة البيئة الحضرية.ونظرا لتطور مؤشرات إنتاج النفايات المنزلية الصلبة وما لها من ضغط كبير على حالة البيئة الحضرية وتأثيراتها السلبية على جودة الحياة بالوسط الحضري، فإن المشرع المغربي قد منح وحداته الترابية في إطار سياسة اللامركزية مهمة السهر على الحفاظ على البيئة وتتبع حالتها، ولعل الجماعات الترابية من بين هذه الوحدات التي خصها المشرع باختصاصات تدبير مجال النظافة والتطهير الصلب بالوسط الحضري من خلال قانون 28.00. فكيف تتحكم إذن الجماعة الحضرية لأكادير في تدبير قطاع النفايات المنزلية والمماثلة لها؟ خاصة وأنها لا تزال تنهج نهج التدبير المباشر للقطاع، وفي ظل ارتفاع مؤشرات إنتاج النفايات المنزلية الصلبة وما يخلفه ذلك من انتشار للنقط السوداء، وما لها من انعكاسات على جودة واستدامة البيئة الحضرية لأكادير.

لذلك تأتي أهمية الدراسة لتشخيص واقع تدبير النفايات المنزلية بأكادير من خلال تطور مؤشرات إنتاج النفايات المنزلية الصلبة، والتي نخلف تحديات بيئية من خلال انتشار النقط السوداء داخل المجال الحضري للمدينة، وآثار ذلك على جودة واستدامة البيئة الحضرية.

1.1) منهجية الدراسة:

إن تدبير النفايات المنزلية بشكل سليم وتكاملي يحتاج إلى إنشاء قاعدة بيانات خاصة بتدبير النفايات بمختلف أنواعها من خلال إجراء مسح ميداني من حيث تطور مؤشرات الإنتاج، وأنواعها، ومصادرها وأساليب التدبير من حيث الجمع ومسارات النقل، وتوزيع نقط الجمع، وذلك اعتمادا على آلية نظم المعلومات الجغرافية. بذلك قمنا بإجراء تدريب ميداني قسم البيئة وجودة الحياة "مصلحة النظافة" من خلال الخروج بشكل دوري مع مختلف شاحنات جمع النفايات بهدف:

- ✓ التعرف على التنطيق المجالي لحاويات ونقط جمع النفايات باستعمال جهاز GPS.
- ✓ تتبع مسارات الجمع داخل الأحياء السكنية المشكلة لمجال الجماعة الترابية لأكادير.
- ✓ التعرف على خصائص وأنماط الجمع والتحديات التي تواجه عمال النظافة أثناء عملية الجمع وتأثير ذلك على البيئة الحضرية لأكادير.

1.2) مجال الدراسة:

تعتبر الجماعة الترابية لأكادير أكبر تجمع حضري في الجنوب المغربي بساكنة بلغت 421844 نسمة سنة 2014، بفضل التمركز الجغرافي المفصلي الذي يجعل من مدينة أكادير في ملتقى الطرق ومسلك يجمع بين شمال وجنوب المغرب. ويمتد المجال الحضري على مساحة 103 كلم^2، في الشمال الغربي لسهل سوس قبالة المحيط الأطلسي، وبالتحديد يتموقع هذا المجال ما بين السفوح الجنوبية للأطلس الكبير الغربي وواد سوس. حيث تجمع المدينة بين أربعة تكتلات حضرية تتجلى في أنزا وبنسركاو وتكيوين تم أكادير المركز، تلعب عدة وظائف منها الوظيفة الإدارية والسياحية والخدماتية تم الصناعية.

الخريطة رقم (1): توطين مجال الدراسة

2) تطور مؤشرات إنتاج النفايات المنزلية الصلبة بمدينة أكادير:

لقد انتقلت كمية إنتاج النفايات بأكادير من 86505 طن سنة 2004 (أي ما يعادل 237 طن في اليوم)، إلى 154003طن سنة 2019 (421,92 طن في اليوم). والجدول التالي يفصل هذا التطور:

شكل رقم (1): تطور حجم إنتاج النفايات بأكادير (2004–2019)

السنوات	كمية إنتاج النفايات بالطن
2004	86 505
2010	134 114
2015	141 470
2019	154 003

المصدر: المصلحة التقنية للمطرح البلدي المراقب تملاست

يتضح من خلال الجدول أعلاه ارتفاع مؤشر إنتاج النفايات المنزلية الصلبة بأكادير ما بين سنتي 2004 و2019 بحجم إنتاج بلغ 67498 طن، حيث يرجع هذا التطور أساسا إلى كون مدينة أكادير عرفت تحولات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية ارتبطت بالنمو الديمغرافي وتوسع المدارات الحضرية مما جعل من حجم إنتاج النفايات المنزلية الصلبة يتخذ منحى الارتفاع المستمر مع مرور السنوات، والشكل التالي يبين هذا التطور:

شكل رقم (2): تطور حجم إنتاج النفايات بأكادير (2004–2019)

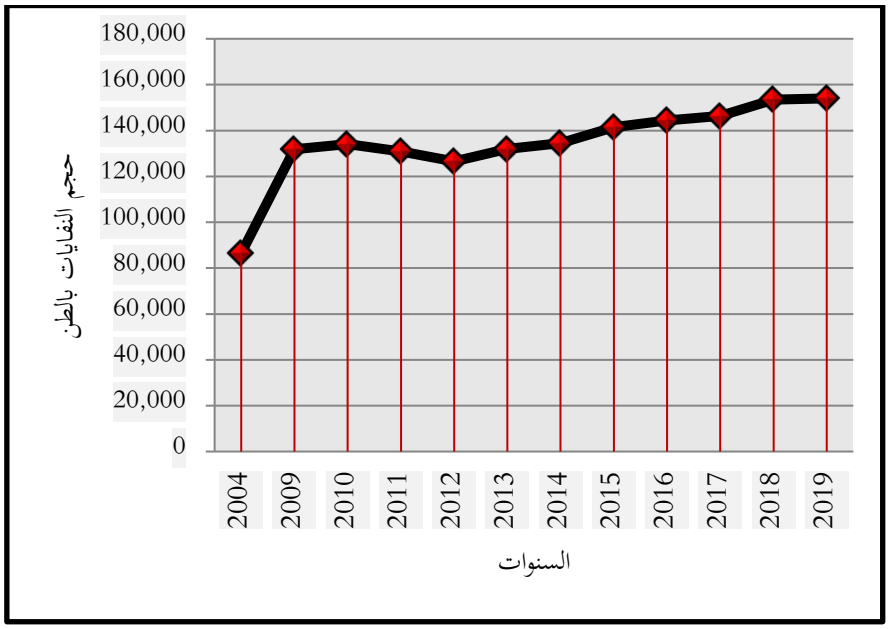

المصدر: المصلحة التقنية للمطرح البلدي المراقب تملاست

ويتفاوت المعدل الشهري لإنتاج النفايات بأكادير حسب فصول السنة حيث تسجل أدنى قيمة في فصل الشتاء بمعدل 11394 طن في شهر فبراير سنة 2019، بينما تسجل أعلى قيمة في فصل الصيف بمعدل 15396 طن في شهر غشت من نفس السنة، والشكل التالي يفصل هذا التباين الشهري من حيث إنتاج النفايات المنزلية الصلبة بأكادير:

شكل رقم (3): تطور المعدل الشهري لإنتاج النفايات بأكادير بين شهري يناير وشتنبر 2019

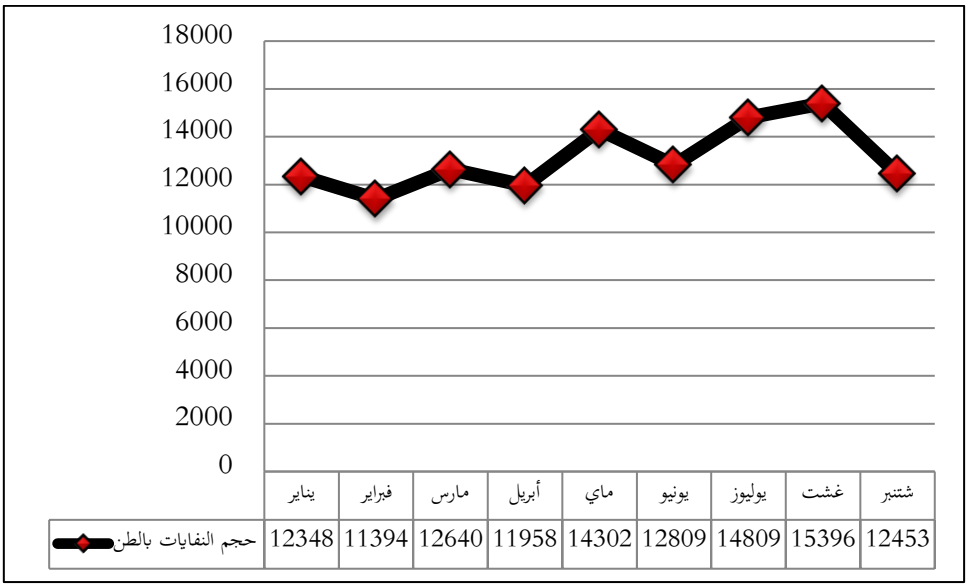

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر
حجم النفايات بالطن	12348	11394	12640	11958	14302	12809	14809	15396	12453

قسم البيئة وجودة الحياة "مصلحة النظافة" بالجماعة الترابية لأكادير

يتضح من خلال تحليل قاعدة بيانات الشكل رقم (3) أن منحى إنتاج النفايات المنزلية الصلبة بمدينة أكادير يختلف حسب شهور السنة، باعتبار أن متوسط الإنتاج اليومي يرتفع خلال فصل الصيف وتحديدا ما بين شهري يونيو وغشت. وذلك لتدخل عدة متغيرات تتحكم في حجم إنتاج النفايات من قبيل تزامن فصل مع مختلف العطل الرسمية للإدارات المغربية، باعتبار مدينة أكادير مدينة مستقطبة للسياحة الداخلية والخارجية بشكل كبير خلال الصيف مما يساهم في الرفع من الاستهلاك اليومي وبالتالي ارتفاع متوسط الإنتاج اليومي للنفايات المنزلية الصلبة الذي يصل إلى 470 طن في الصيف، مقارنة مع فصل الشتاء الذي يقل فيه متوسط الإنتاج اليومي للنفايات المنزلية الصلبة عن 390 طن.

كما أن تزامن فصل الصيف خلال السنوات الأخيرة مع تخليد الساكنة لمجموعة من المناسبات الدينية المألوفة، كشهر رمضان وعيد الفطر وعيد الأضحى ساهم في تضاعف معدلات الاستهلاك لدى الأسر. وبالتالي ارتفاع المتوسط اليومي لإنتاج النفايات المنزلية الصلبة، حيث بلغت كمية النفايات التي تم جمعها يوم عيد الأضحى المبارك لسنة 2019 والذي صادف يوم 12 غشت 951.34 طن. والشكل التالي يبين تباين كمية النفايات التي تم جمعها أيام عيد الأضحى المبارك لسنة 2019 مقارنة مع الأيام العادية خلال السنة:

شكل رقم (4): كمية النفايات التي تم جمعها أيام عيد الأضحى المبارك 1440 هـ –2019

المصدر: قسم البيئة وجودة الحياة "مصلحة النظافة" بالجماعة الترابية لأكادير

وفيما يخص الخصائص الكمية والنوعية للنفايات بأكادير الكبير فتتمثل في المواد العضوية التي تشكل نسبة 65% من مجموع كمية إنتاج النفايات، تم مواد البلاستيك والمطاط بنسبة 10% وهكذا، والجدول التالي يفسر ذلك:

شكل رقم (5): الخصائص الكمية والنوعية للنفايات بأكادير الكبير

التركيب	الكمية المحتسبة في السنة بالطن	النسبة المئوية
المواد العضوية	138 453,86	65
الورق	17 040,48	8
البلاستيك والمطاط	21 300,60	10
الفولاذ والحديد	2 130,06	1
الزجاج والسيراميك	4 260,12	2
عناصر أخرى	29 820,84	14
المجموع	**213 005,96**	**100**

Source : Elaboration de l'étude du plan directeur préfectoral de gestion des déchets Ménagers et Assimilés des préfectures d'Agadir Ida Outanane et d'Inezgane Ait Melloul, 2014

3) تعاني مدينة أكادير من إشكالية انتشار النقط السوداء:

تشكل النقط السوداء مواقع تتكدس فيها النفايات المنزلية الصلبة بشكل عشوائي لفترة مستمرة تزيد عن 48 ساعة، وقد يمتد ذلك إلى أسابيع. حيث تواجه الجهات المكلفة بتدبير قطاع النظافة صعوبات كبيرة للحد من انتشارها والتخلص منها، مما يساهم في تلويث البيئة الحضرية.

تعاني الجماعات الترابية لأكادير الكبير بشكل عام من انتشار مجموعة من النقط السوداء للتخلص من النفايات المنزلية والهامدة والخضراء (les déchets inertes)، والتي تنتشر بشكل كبير في المواقع الطبيعية الحساسة كضفتي واد سوس إلى جانب الشعاب التي تخترق المجال، ويقدر مجموع حجم النفايات المرصودة بالنقط السوداء بـ 26380 طن، على مستوى مجال أكادير الكبير موزعة بين النفايات المنزلية التي تمثل 10580 طن والنفايات الهامدة بـ 15800 طن، والمبيان التالي يبرز حجم النفايات المرصودة بالنقط السوداء بأكادير الكبير حسب الجماعات الترابية:

شكل رقم (6): حجم النفايات المرصودة بالنقط السوداء بأكادير الكبير سنة 2012

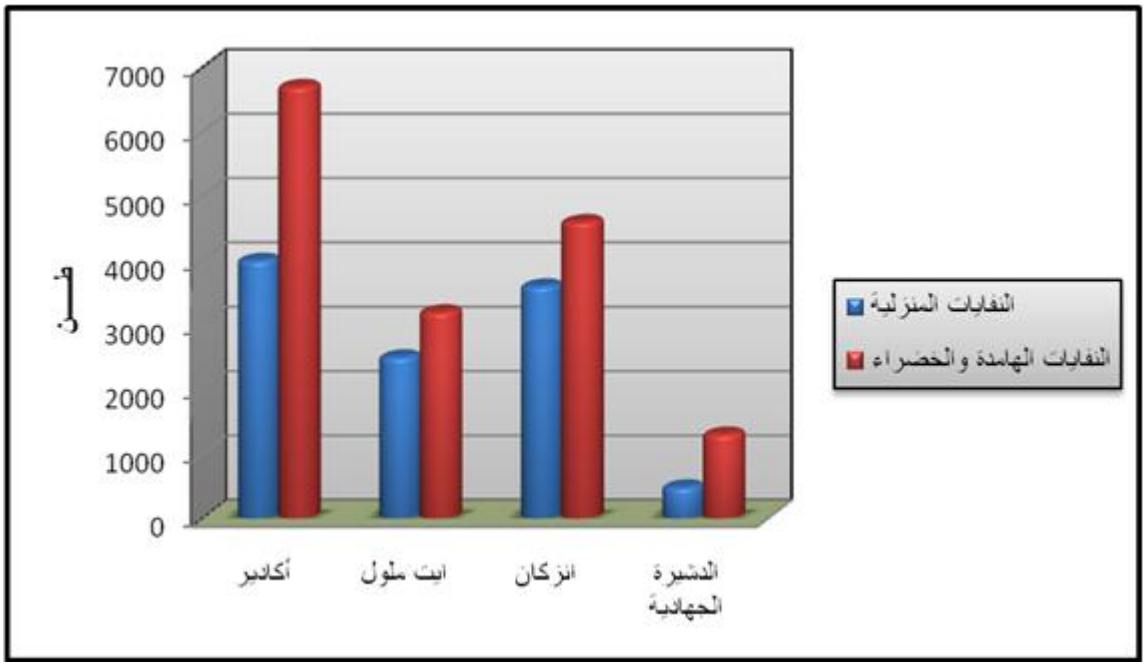

Source : Elaboration de l'étude du plan directeur préfectoral de gestion des déchets Ménagers et Assimilés des préfectures d'Agadir Ida Outanane et d'Inezgane Ait Melloul, 2014

بناء على معطيات الشكل رقم (6) نستنتج أن مدينة أكادير تسجل أعلى معدل من حيث حجم النفايات المرصودة في النقط السوداء بحجم إنتاج بلغ 11078 طن، منتشرة في مجموعة من المواقع من بينها 1125 طن في واد أساكا و5760، طن على مستوى واد الحوار، وتتشكل هذه النفايات أساسا من نفايات هامدة وخضراء (مخلفات الهدم والبناء والأشجار).

حيث تواجه مصالح الجماعة الترابية لأكادير المختصة قانونا بتدبير قطاع النفايات تحدي انتشار النقط السوداء بشكل مستمر على مستوى مختلف الأحياء السكنية المشكلة للمدينة، والمواقع الطبيعية المشكلة للمجال خاصة الأودية والشعاب التي تخترق المجال الحضري لأكادير في اتجاه ساحل المدينة مما ينعكس سلبا على جودة واستدامة البيئة الحضرية.

شكل رقم (7): حجم النفايات المرصودة بالنقط السوداء وعددها حسب الأحياء بأكادير

الحي السكني	عدد النقط السوداء	الكمية بالطن
تكيوين	15	3305,48
السلام – الهدى – الفرح	14	368,21
بنسركاو	11	133,43
الداخلة	3	31,14
المسيرة – رياض السلام سيدي يوسف	11	38,57
واد الحوار	5	5760,00
ليراك ـ الوفاء	13	62,42
الوفاق	10	201,51
الشرف	16	87,08
النجاح	6	40,05
الحي السويسري	14	141,53
تالبرجت	5	8,37
الحي المحمدي	5	52,09
أنزا ـ تدارت	15	848,48
المجموع	**143**	**11078,33**

يتضح من خلال الشكل رقم (7) انتشار النقط السوداء داخل المجال الحضري لمدينة أكادير بشكل متباين بين الأحياء السكنية المشكلة للمدينة، حيث تم تنطيق 143 نقطة سوداء لانتشار النفايات بلغ حجم النفايات المرصودة فيها 11078,33 طن. حيث تتباين الأحياء السكنية من حيث عدد النقط السوداء ومن حيث حجم النفايات المرصودة بها بذلك تسجل الأحياء السكنية القريبة من الأودية والشعاب (واد الحوار، أسكا، تلضي...)، أعلى المعدلات باعتبار السكان يستغلون تلك المواقع الطبيعية لطرح النفايات بمختلف أنواعها. كما يتميز انتشار النقط السوداء بالتباين المجالي داخل المدينة حيث تتركز في مناطق دون الأخرى حسب طبيعة ووظيفة كل حي، والخريطة التالية تبين هذا التباين من حيث توزيعها:

الخريطة رقم (2): توزيع النقط السوداء بمدينة أكادير

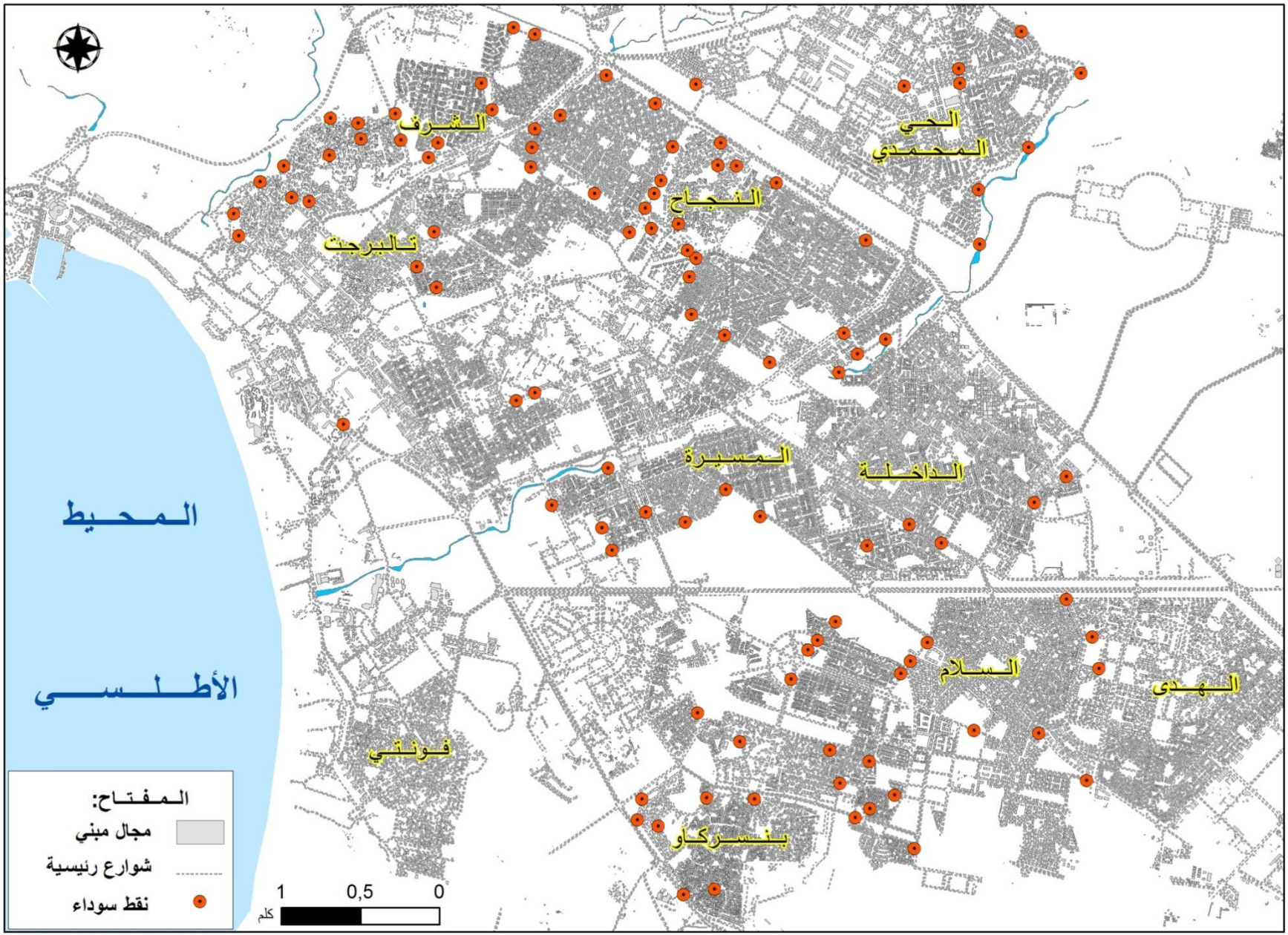

4) تأثير انتشار النقط السوداء على استدامة البيئة الحضرية لأكادير:

معلوم أن النفايات بمختلف أنواعها تتكون من مواد سامة وخطيرة تؤثر سلبا على الأوساط الطبيعية وعلى البيئة الحضرية، حيث تخلف أضرارا تؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية (تشويه المشهد الحضري، روائح كريهة، انتشار الجراثيم والحشرات ...).

بذلك يشكل انتشار النقط السوداء داخل الوسط الحضري لمدينة أكادير أحد مظاهر التلوث البصري حيث يؤدي تكدس النفايات في الشوارع والمواقع الطبيعية داخل المدينة إلى تشويه المشهد الحضري كما تعكس الصورة رقم (1). إلى جانب انتشار مجموعة من النقط السوداء لطرح النفايات المنزلية الأحياء السكنية قبل المرور اليومي لشاحنة الجمع مما يؤدي إلى تشويه جمالية ونظافة الأحياء كما يساعد ذلك على انتشار الكلاب الضالة داخل المدينة والصورة رقم (2) تعكس ذلك.

الصورة رقم (1): انتشار النفايات المنزلية والهامدة على مستوى جنبات واد الحوار حيث طرح مخلفات البناء والهدم والأشجار من قبل سكان الأحياء المجاورة لهذا الواد.

الصورة رقم (2): انتشار النقط السوداء لطرح النفايات المنزلية داخل الأحياء التي يتم فيها اعتماد نمط الجمع من باب إلى باب قبل المرور اليومي لشاحنة الجمع.

كما أن انتشار مجموعة من المواقع العشوائية والسوداء للتخلص النفايات المنزلية والمماثلة لها على مستوى الأودية التي تخترق نطاق أكادير الكبير، يشكل ضغطا كبيرا على البيئة البحرية حيث يستقبل خليج أكادير في الفترات المطيرة مختلف النفايات التي تطرح في الأودية والشعاب التي تصب منه مباشرة (واد سوس، واد الحوار، واد تلضي ...).

لائحة صور تبين تضرر خليج أكادير من نفايات النقط السوداء المنتشرة في مختلف مجاري الأودية التي تعبر المجال

تضرر شاطئ أكادير من مختلف أنواع النفايات التي تحملها الأودية، ومن خلال الصورتين يتبين غلبة النفايات المنزلية بفعل انتشار المطارح العشوائية في جنبات الأودية والشعاب التي تخترق مدينة أكادير.

تضرر شاطئ أكادير من مختلف أنواع النفايات التي تحملها الأودية (واد الحوار، تلضي ...)، ومن خلال الصورتين يتبين غلبة مخلفات الأشجار

المصدر: جمعية بييزاج بأكادير

خاتمة:

لذا نخلص من خلال هذه الدراسة البحثية أن الجماعة الترابية لأكادير تعاني من مجموعة من الإكراهات التدبيرية لقطاع النفايات المنزلية الصلبة، في ظل ارتفاع مؤشرات إنتاجها وتكلفة التدبير التي تصل 250 درهم للطن الواحد، إلى جانب الانتشار المستمر للنقط السوداء لطرح النفايات بمختلف أنواعها من طرف السكان. مما انعكس سلبا على جودة واستدامة البيئة الحضرية.

إن تدبير النفايات الحضرية بشكل عام يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين في المجال الحضري إلى جانب الساكنة، باعتبار استدامة التدبير تتطلب تحمل الجميع لمسؤولياته. بدءا من مصدر إنتاج النفايات إلى الجمع والنقل وصولا بالمعالجة وإعادة التدوير.

بذلك نتساءل كيف يمكن التوفيق بين أنماط تدبير النفايات الحضرية ومختلف سياسات التخطيط الحضري بشكل يحقق العدالة المجالية في التدبير والاستدامة البيئية؟

لائحة المراجع:

- إبراهيم كومغار: " تدبير النفايات بالمغرب بين الواقع والقانون" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 78-79، 2008.
- الحسين أزريز: "تدبير النفايات الصلبة بمدينة مكناس"، دفاتر جغرافية المغرب العدد 1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، 2005.
- عبد الحق بنونة: "التدبير الحضري للنفايات الصلبة وموقع الأحياء غير القانونية من التحدي البيئي الذي تواجهه المدن المغربية"، أعمال الملتقى الوطني السابع للباحثين حول جغرافية المدن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس، أيام 14 و16 أكتوبر 2003.
- وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة. القانون رقم 00-28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، الجريدة الرسمية عدد 5480-15، ذوالقعدة 1427 (7 دجنبر 2006).
- وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة: "البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها" الرباط، 2007.
- اليزيد حمدوني علمي، "التمدين والبيئة الحضرية بمدينة فاس"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، 2003-2004.
- Abdelouhab Lguirati. Etude des paramètres physico-chimiques des déchets urbains pour l'application a la réhabilitation par végétalisation de la décharge d'Agadir, Thèse doctorat en Biologie option Environnement, Faculté des Sciences d'Agadir, 2007.
- Agenda 21 locaux en milieu urbain – profil environnemental d'Agadir –Avril 2004.
- Chikh El khorchi. Etude de mise en place d'un tri sélectif au niveau de l'infrastructure hôtelière à Agadir, ENGEES, Master spécialisé en management et ingénierie des services d'eau, d'assainissement et de déchets(MISEAD), 2011.
- Communauté urbaine d'Agadir. Plan Communal de Développement de la ville d'Agadir, 2010-2016, monographie des quartiers, 2009.
- Commune urbaine d'Agadir. Etat des lieux et diagnostic de la gestion des déchets à Agadir, 2013.
- Commune urbaine d'Agadir. Etude d'impact sur l'environnement d'une unité de compostage de déchets ménagers, 2013.
- Giz. Rapport pays sur la gestion des déchets solides au Maroc, 2010.
- Préfectures d'Agadir Ida Outanane et d'Inezgane Ait Melloul. Elaboration de l'étude du Plan Directeur Préfectoral de Gestion des Déchets Ménagers et Assimilés, 2014.

الحكم المحلّي وخصوصية الفاعل التنموي المحلّي

قراءة سوسيو تنموية في قانون الجماعات المحلية 2018 تونس

Local governance and the specificity of the local development actor

Socio developmental approach in the Local Communities Act 2018 Tunisia

د. شهاب اليحياوي

أستاذ مساعد للتعليم العالي في علم الاجتماع

جامعة تونس المنار

Yahyaouichiheb08@gmail.com

ملخص:

لا تشكّل الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية خيارا أملته التحوّلات السياسية والاجتماعية والتنموية الداخلية نتاج حراك سياسي ومجتمعي او نتاج سيرورة تطوّر سوسيوتاريخي بقدر ما هي مناويل جديدة نشئت في المجتمعات الليبرالية كمنفذ لأزمة حكم وتدبير وفرضت من الخارج على مجتمعاتنا بعامل انفتاحها غير الاختياري على اكراهات العولمة. فمفهوم الحكم المحلّي او الحوكمة المحلية وما يدور في فلكها من مفاهيم على غرار الديمقراطية المحلية والديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية تحتمل وتكشف مجالا واسعا من الغموض والتلبّس الأيديولوجي. فليست الحوكمة مثلا نموذجا مثاليا ولا منوالا موحّدا للحكم الرشيد وحسن التصرّف في الثروات وتوزيعها العادل ودمقرطة أوسع للفعل العمومي عبر انفتاحه الأوسع على الفعل الفردي والفعل الجماعي المشترك وطنيا او محليا بقدر ما هي مفهوم متعدّد الأفهام وحقول التنفيذ تتباين تعريفاته بتغاير المداخل والمقاربات السياسية أو الاقتصادية أو التسييرية أو التنظيمية أو السوسيولوجية أو السوسيوانثروبولوجية. وقد انعكس هذه التداخل والتقاطع لحقول استعمال وتعريف المفهوم على قانون الحكم المحلّي الذي لم يحتفظ فقط بهذا الغموض والالتباس بل عمّقه عبر تعمّد عدم تدقيق تعريف ابعاده وتحديد آليات وإجراءات ممارسته. وفي ذلك احتفاظ المركز بمجال متحرّك للعب والتفاوض مع الجماعات المحلية ومع الرئاسات الجهوية والإقليمية بما يديم ويثبّت القوّة التوجيهية للمركز ونفوذه التاريخي على الهوامش وبخاصة المهمّشة منها والفاقدة للقدرة على إدارة فعلها العمومي المحلّي في قطيعة مع مساعدة ودعم وتأييد المركز الاقتصادي والتنموي بالأساس.

لا يستقيم اعتبار الفعل العمومي التشاركي عملية تنظيمية وتسيرية خاضعة لعملية الضبط القانوني والقوعدة التي تضمن نجاح مسار التشاركية وتأسيس ثوابت التنمية المحلّية في الجهة. فهذا الفعل يتأثّر الى حدّ بعيد بما يسميه غرافماير Grafmeyer[1] بأثر السياق. فالسياق المجتمعي الذي ينتج ويعاد انتاج ضمنه وعبره الفعل التنموي التشاركي المؤسّس للديمقراطية المحلية، يمارس سوسيولوجيا تأثيرا مهمّا وحاسما أحيانا كثيرة في نجاح تجربة تركيز الحكم المحلّي[2]. فالمجتمعات المحلية تتغاير بالنظر الى البنية القبلية والعشائرية والعائلية غير المصرّح بها او المعلومة مثلما بعلاقات القوّة للنسيج الاجتماعي. فالفرد لا يتصرّف بمعزل عن الروابط الجماعية التي تلوّن فعله الاجتماعي وترسم حدود انخراطه في الفعل العمومي المحلّي.

الكلمات المفاتيح: الديمقراطية التشاركية، الحوكمة المحلية، الديمقراطية المحلية، التنمية الحضرية، الفاعل التنموي المحلّي، الفعل العمومي، مركزية السلطة، لا مركزية القرار.

[1]Grafmeyer. Yves, **Sociologie Urbaine**, dir François de singly, Nathan, paris, 2000, p45.

[2]Bassand.Michel, **Cités, villes, métropoles. Le changement irréversible de la ville**, Lausanne, Presses polytechniques et universitaires romandes (PPUR), 2007, p43.

تقديم:

دخلت البلاد التونسية أخيرا في تجربة الحكم المحلّي من خلال اصدار قانون **الجماعات المحلية**[1] في سياق ثوري متحرّك يحكمه جدل غير هادئ يوجّه بعمق حقل سياسي موسوم بديناميكية متشنّجة يسودها هامش واسع من الريبة والخوف السائل بعبارة **باومان**[2]، حيث اعتبرته بعض الأطياف السياسية دفعا نحو هشاشة أوسع لدولة مترهّلة توشك ان تنقطع عن ثوابتها التاريخية وهيمنتها على المجتمع وبخاصة الجهات المهمّشة التي كانت منطلق ووقود انتفاضة 17 ديسمبر 2010 – 14 جانفي 2011.

ثمّة معادلة جديدة تطرح بقوّة على السوسيولوجيا تظهر في استقواء المجتمع بعد "الثورة" على الدولة بما أنّه أصبح يملك آليات غير تقليدية في الاحتجاج الفردي والجماعي المستند الى قوّة الرابط القرابي والهووي والطائفي منحت الأفراد مثلما جماعات الجوار او جماعات العمل او جماعات المصالح قوّة تعبئة في مواجهة سلطة الدولة التوجيهية او قوّة الاخضاع الى معقوليتها. وعلى خلاف تام من ذلك تعتبر أطياف سياسية أخرى من المجتمع المدني ومن الحساسيات السياسية أنّ قانون الحكم المحلّي او الجماعات المحلية هو انتصار للثورة ومبادئها بما هو ترجمة على الميدان لمطلب لامركزية القرار السياسي والتنموي وحق الجهات في ان يكون لمكونات مجتمعها المحلّي وفاعليها المحلّيين دور فاعل في صياغة الاستراتيجيات التنموية المتوافقة مع مخصوصية الحاجيات والخصوصيات الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلّي[3].

فالتنمية الحضرية في بعدها المحلّي تتغاير نتائجها على الميدان أي على حياة المجتمع المحلي بالنظر لا فقط الى أنماط العلاقات والتفاعل بين الفاعلين المحليين والنخب الحضرية، بل الى ما تسمح به أيضا التشريعات المقوعدة للأنشطة وللعمليات التنموية وللتخطيط الاستراتيجي للدولة أي المركز من صلاحيات وممكنات وإمكانات وقدراتلهذه الجماعات الإقليمية بعبارة Marcou[4]. من هنا اتجهت إشكالية بحثنا الى الحفر في مدى توافق التشريعات المتّصلة بالتنمية المحلية وسيرورة التحضّر[5] التي تؤسس لها مضامين القانون الجديد مع مبادئ الحوكمة المحلية [6](une gouvernance en partenariat public-privé) وشروط ممارسة الديمقراطية المحلّية التي تستدعي ان تتمتّع الإدارة المحلية باستقلالية القرار والتصرّف الإداري والمالي والمقاربة التشاركية للتنمية المحليّة[7] التي تضعنا امام مفهوم الديمقراطية التداولية أو أيضا التشاركية [8] الذي لا يصحّ اختزال مدلوله في عملية انتخاب الإدارة المحلية للشأن العمومي بل يتّسع لمعاني تشريك الفاعلين المحليين والنخب الحضرية المحلية بتخالف انتماءاتهم الطبقية والفئوية والأيديولوجية والفكرية في القرار التنموي للساكنة الحضرية. وقد انطلقنا في قراءتنا السوسيو تنموية للقانون المحلّي التونسي من جملة من التوجّهات او الفرضيات التي سينتهي لا محالة متن التحليل وتجاويفه على تأكيدها او على خلاف من ذلك تفنيدها وبيان مدى قربها او بعدها من حقيقة ما تشير اليه مضامين القانون وفصوله. ويمكن حصرها في ثلاث وهي كالآتي:

1. ثمّة فجوة بين مضامين النص القانوني المتصلة بالتنمية والتخطيط الحضري وبين الاحتياجات الفعلية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي.

---

[1] قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 يتعلّق بمجلة الجماعات المحلية، الرائد الرسمي للبلاد التونسية عدد 39 الصادر في 15 ماي 2018.

[2] زيجمونتباومان، **الخوف السائل**، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017.

[3] Benevolo, Leonardo, **la ville dans l'histoire européenne**, paris, Editions de seuil, 1993, p 115.

[4] Gérard Marcou, **« La démocratie locale en France- Aspect juridiques-»**, revue La démocratie localereprésentation, participation et espace public, Lille, France, 1999, p. 22.

[5] Castells, M., **La question Urbaine**, Paris, Édition Maspéro, 1981.

[6] John Hannigan "**Analyser les villes et le changement dans une ère de mondialisation** : deux points de vue divergents." Sociologie et sociétés 452 (2013) : 45–62.

[7] سليمان أعراج، **الديمقراطية التشاركية من أجل تفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية**، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، العدد 29، الجزائر، أفريل 2012، ص 10.

[8] CédiricPolère, **La démocratie participative- état des lieux** et premiers élément de bilan-, synthèse à l'occasion de l'élaboration du numéro « des synthèses Millénaire3 » sur le thème de la démocratie, 2007,p. 09, sur le site : [www. Millenaire3.com/content/…/Polere_democratie_participative.pdf.].

2. لا تزال التشريعات الجارية الموصولة بالتنمية المحلية والتخطيط الحضري للمدينة تدفع عبر هذا القانون نحو المركز في حضرة الحكم المحلّي.
3. تشريعات الحكم المحلّي تنتصر لمنوال دولوي يُخضع الفعل التنموي المحلّي المقترن بمعقولية المشاركة والتشريك [1]الى سلطة وهيمنة الرسمي بما يضعف حضور المعقولية او المقاربة التشاركية في التنمية المحلية.

تشي القراءة الأولية للقانون تخبّطا تكشفه حركة التذبذب والمراوحة بين مبدئي استقلالية الحكم المحلّي وتخوّف يجد تجسيده في تمرير اشكال غير معلنة وغير صريحة لإعادة انتاج المركزية وتبعية المحلّي للمركزي بشكل يعيد الى الفهم تاريخية العلاقة بين المركز والهامش في التاريخ السياسي العربي الذي يأبى أن يختفي بقدر ما يتخفّى في اشكال جديدة للتمويه بغاية الاستمرار المستتر للهيمنة ومركزة الحكم بما يتماهى وبنية علاقات القوة بين الجهات.

ولعلّ الراهن السياسي التونسي الموسوم بالتجاذب السياسي والايديولوجي الحادّ كان له التأثير البائن الذي لا يمكن نكرانه على توجّهات وفلسفة هذا القانون وبالتالي على فاعليته وفعاليته على ارض الواقع في أن يؤسّس الشروط الموضوعية لممارسة الحكم المحلّي والديمقراطية المحليّة في إطار ما يسميه **دفيدهارفي** بالحق في المدينة[2]. فهذا القانون نراه صورة وفيّة الى حدّ كبير للمرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد التونسية والتي تحمّلت فيه كثير من الحقول الاقتصادية والتنموية والثقافية والتعليمية القوّة التوجيهية لإكراهات **توافق سياسي غير منطقيّ ومشوّش** أو لنقل هشّ وغير عميق فرضته نتائج الصندوق وطبيعة المرحلة الانتقالية ومخرجاتها. ولذلك يظلّ تنفيذه متحرّكا وغير مستقرّ في علاقة بما يطرأ من **تبدّلات** في بنية التحالفات التي تحكم هرم السلطة وكذا الحقل السياسي التونسي في مسار ثوري فرض بصفة غير منتظرة الحديث عن **وحدة مجتمعية مهدّدة** بقوّة بحدّة التجاذبات السياسية والأيديولوجية[3].

أولا: في معاني الديمقراطية المحلية والتشاركية والحوكمة المحلية

1. الديمقراطية المحلية: نحو مواطنة تشاركية ومحلية فاعلة

تحيل مركزية المحلّي في مفهمة الديمقراطية المحلية الى جماعة ترابية قابلة للتعريف مجاليّا ومجتمعيا على اعتبار ارتباط المجالي بالهوية عبر ما يفرضه من ضرورة المرور بمسألة الانتماءات الجهوية والمحلية والاثنية والطبقية والفئوية وما الى ذلك[4]. فمحلية الديمقراطية تتأتّى من ارتباطها بالمجال وبالجماعة الترابية (المحلية / الجهوية والإقليمية). وهو ما يمرّ بنا الى العنصر المحوري الثان المتمثّل في **فكّمركزة Décentralisation** القرار في السياسة التنموية بما يفضي الى معنى حرية إدارة الشأن العام للجماعات المحلية بما هي **وحدات ترابية** قروية أم حضرية. فأن تكون ممارسة إدارة الشأن العام المحلّي ديمقراطية فذلك لأنّها تحتكم على **مقبولية** شعبية منبثقة عن مسار الانتخاب الحرّ لمن يعهد له إدارة وتسيير الشؤون العامة للمجتمع المحلّي[5] عبر مؤسسات وآليات ينظّمها ويأسسها القانون في تناغم مع الدستور ومع الوحدة الوطنية. فقد تلتبس **الديمقراطية المحلّية** في بعض الأفهام مع **الاستقلالية** عن الدولة المركزية او القطيعة. فالتدبير الحرّ للشأن المحلي عبر تفويض سلطة القرار الى ممثلين من المجتمع المحلّي (ديمقراطية تمثيلية) وممارسة الفرد لمواطنية محلية (ديمقراطية تشاركية) لا تعني رفض او اضعاف حضور الدولة المركزية رغم اقتران المحليّة باللامركزية التي تشكّل شرطا محوريا في الديمقراطية المحلية مفهوما وممارسة وتشريعا .لذلك نجد انّ القانون الأساسي للجماعات المحلية في تونس بادر الى تعريف السلطة المحلية ومرتكزاتها التي تحايث وتوازي بين

[1] Maris Robert,**la société urbaine (phénomène sociologique)**, paris 2002, p52.

[2] دفيدهارفي، **المدن المتمرّدة، من الحق في المدينة الى ثورة الحضر**، ترجمة لبنى صبري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2017.

[3] الحبيّب. سهيل، **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية**، مقدّمات في استئناف المشروع النقدي للأيديولوجية العربية المعاصرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص ص 136-138.

4 Geneviève Koubi, «Démocratie locale et pluralisme socio-culturel», in Sciences de la Société n° 31, Février 1994.

[5] سامية محمد جابر، **علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

اللامركزية ووحدة الدولة كتلازم ضامن ومؤسس للديمقراطية المحلية واستمرارية حضور الدولة المركزية في الوعي والممارسة حيث نصّ الفصل الأول: "**يهدف هذا القانون الأساسي إلى ضبط القواعد المتعلّقة بتنظيم هياكل السلطة المحلية وصلاحياتها وطرق تسييرها وفق الآليات الديمقراطية التشاركية بما يحقّق اللامركزية والتنمية الشاملة والعادلة والمستدامة في إطار وحدة الدولة**"[1].

ولا شكّ أنّ إقرار هذا البعد في مفهمة الديمقراطية المحلية ينتهي بالتحليل الى مفهوم التشارك **والمواطنة التشاركية Citoyenneté Participative**باعتبار ان فكّ المركزة أو اللامركزية تفسح المجال لأفراد الجماعة المحلية للتأثير في القرار السياسي وبناء استراتيجيات التنمية المحلية عبر مسارين متلازمين: التفويض **Délégation** والمراقبة **Contrôle**. فالفرد بمعنى المواطنة التشاركية يؤّسس الديمقراطية المحلية عبر ممارسة حقه وواجبه الانتخابي في عملية اختيار ممثليه في السلطة المحلية (المواطنة السياسية) الاّ أنّه يواصل الممارسة الديمقراطية عبر قوة الاقتراح التي يمنحها له قانون الحكم المحلّي[2] المقرّ للديمقراطية التمثيلية والتشاركية محليّا تماشيا مع الإقرار الدستوري باللامركزية وإلزام الدولة باحترامه على كامل تراب الجمهورية.[3]وهو ما ينتقل بالفرد **الفاعل** من المواطنة السياسية الضيقة الى المواطنة الاجتماعية الأوسع والأشمل والأقرب الى براديغمات الديمقراطية المحلية المركزية مثل التشارك **Participation**والشراكة **Partenariat** في السلطة العمومية بين مكوّنات المجتمع المحلّي المتباينة من حيث مشاريعها واستراتيجياتها الفردية والجماعية ومن جهة تصوّراتها للفعل الديمقراطي ذاته وانتظاراتها من السلطة العمومية كما ينكشف في مدخل الحركات الاجتماعية في فهم الحياة ضمن الجماعة.

ثم إنّالفرد في السياق الفهمي المتوافق مع مدخل سوسيولوجيا التنظيمات والشبكات الاجتماعية يحتفظ بصفة الفاعل المؤثّر والموجّه للفعل الجماعي التنموي ضمن الجماعات المحلية لكن في ارتباط بخاصيات هذا الفاعل وموقعه ومكانته الاجتماعية وعلاقات القوة وشبكة علاقاته ضمن المجتمع المحلّي. انّ ارتباط التنمية المحلية **بديمقراطية القرب** بموضع الفاعل المحلّي المتعدّد في محور اهتمام وهدف الديمقراطية المحلّية ببعديها التمثيلي والتشاركي. وتعيد **مركزية الفاعل المحلّي** تأكيد الترابط والتنافذ بين محليّة الديمقراطية واللا مركزة بما هي دينامية سياسية تنقل صلاحيات السلطة المركزية الى الجماعات المحلية ودينامية تنموية بما هي سيرورة تعبئة بشرية ومالية وموارد بغاية تحقيق تنمية تستند بالأساس على خصوصية الجهة ومشروعها المحلّي[4] المنبثق عن النقاش العام الذي تسمح به وتماسسه القوانين. فاللا مركزة جاءت أيضا في سياق تنامي مشاكل الدولة البيروقراطية والمركزية وعجزها عن تحقيق مطالب الجهات في تنميةمتوافقة مع خصوصية المجتمع المحلّي ومستجيبة لإنتظاراته التنموية. إذا فعملية فكّ المركزة هي سياسة تنموية واستراتيجية بديلة للخروج من ازمة تنمية[5] أصبحت معه الإدارة المركزية عائقا أمام التماسك الاجتماعي الذي تهدّده التفاوتات الجهوية وتراكم المشكلات التنموية والاجتماعية في الجهات الأقل حظا من التنمية وهيمنة الإرادة الاصطفافية على الفعل السياسي المركزي بدل الإرادة العامة[6] التي تعترف لكل فرد في أي جهة من جهات البلاد بمواطنيته وحقّه في الانخراط الحرّ والطوعي في فعل التدبير العمومي المحلّي والمركزي. من هنا انتصبت الحكومة المحلية كأحد استراتيجيات تقاسم المسؤولية وبديل من البدائل المستندة بقوة الى البراديغم التشاركي في التدبير المحلّي في سياق تحشيدي للموارد البشرية

[1] الفصل 01 من قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018

[2]فصلين 29 و30 من قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018.

[3] الفصل 14 من الدستور التونسي المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي بتاريخ 26 جانفي 2014.

[4] - ChristionBrodhay et Florent Breuil, **Dictionnaire du développement durable**, édition Afnour, Paris, 2004, p65.

[5]LizabetteJalbert, **« La décentralisation : Enjeux et perspectives »**, in Louis Maheu et Arnaud Sales, **La recomposition du politique**. Chapitre 9, pp. 251-272. Montréal : L'Harmattan et Les Presses de l'Université de Montréal, 1991, 324 pp.

[6]مينش ريتشارد، **الأمة والمواطنة في عصر العولمة (من روابط وهويات قومية الى أخرى متحوّلة)**، ترجمة عباس عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 57.

والمادية والطبيعية للمجتمع المحلّي وتشريك لمختلف مكوّناته[1]. فالديمقراطية المحلية بما هي آلية إجرائية لمبدأ اللامركزية مسار إصلاحي يستند الى مبدأ تفريع وتوزيع السلطة وتقاسمها عبر تفويض ونقل المسؤوليات المالية والسياسية والإدارية والتنموية الى الجهات والأقاليم والجماعات المحلية لتدعيم الممارسة الديمقراطية في حضور قويّ وحاسم للبعد المحلّي في الفعل العمومي. فهذا الحضور القويّ للبعد المحلّي في ممارسة السلطة يحيلنا الى تحوّلات على درجة من الأهمية التي تؤّهلها لأن تشكّل اهتماما بحثيا جدّيا لأكثر من حقل معرفي يقودنا الى علم الاجتماع السياسي وسوسيولوجيا التنمية وعلم الاجتماع الحضري باعتبار أن هذه التحوّلات تجد تفسيرها في تقاطع تأثير الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[2].

2. ديمقراطية تشاركية: فاعل محلّي شريك ومستقلّ

تنكشف الديمقراطية التشاركية المحلية كأحد تمظهرات "الديمقراطية المحلية" التي يمكن أن تكون تمثيلية **وتشاركية** في الآن ذاته. ولعلّ محلية الديمقراطية التمثيلية **La Démocratie Représentative** لا تتأكّد، بهذا المعنى، الاّ عبر شرط المشاركة الفردية أو المؤسسية للمواطن المحلّي في السلطة بشكل يجعل حضوره فاعلا في النقاش حول الشأن العام وأوضاع المجتمع المحلي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وفي التدبير المحلّي ووضع السياسات العامّة لإدارة الشأن العام والتأثير الدينامي في عملية اتخاذ القرار. فالتشاركية مدخل رئيس نحو فكّ القطيعة او الانقطاع بين المواطنين وصنع السياسات المحلية في اتّجاه توسيع وتفعيل دور الفاعلين المحليين في التخطيط والتنفيذ والتقييم والمراقبة في الخصوص واعتراف للعموم ضمن المجتمع المحلي بمواطنيتهم الفاعلة التي تمجّد دورهم في ابداء الرأي والنقد والتوجيه والمشاركة والمحاسبة عبر آليات الحكم المحلّي. فهي بذلك تعد أحد أهمّ مكوّنات وشروط الحكامة بما هي آلية للتحشيد الفردي والجماعي للمساهمة والمشاركة في الأنشطة والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن خصوصيات وحاجيات الجهة. وهو ما تنبّه اليه دستور 2014، حيث نصّ الفصل139 علىأنه" تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان انخراط أوسع للمواطنين وشراكة المجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون"[3].

وفي هذا السياق يمكن تأكيد أنّ الدستور التونسيّ يعتبر الى جانب الدستور المغربي من الدساتير القليلةالتيتكرّسفي إطار تركيز آليات الحكم المحلّي براديغم **الديمقراطية التشاركية**التي ترفض أن تُختزل في حق المواطنين المحلّيين في اختيار ممثليهم بحرية عبر الانتخاب الحرّ والنزيه. فمدلولات التشاركية تتعدّد لتحيل الى حقوق المواطنين في المعلومات [4]والتشاور والاستشارة وأن يكون لهم حضور في اتخاذ القرار والمراقبة عبر شبكة من التقنيات والإجراءات والتمشيات التي يقرّها دستور البلاد (2014) وقانون الحكم المحلّي (2018) ضمنها مثل استطلاعات الرأي العام، والاستفتاءات المحلية، وإجراءات التشاور حول الحوضرة أو الحضرنة أو أيضا عبر آليات أخرى مثل مجالس الجماعات المحلية أو مجالس الحي أو لجان الأحياء أو مجالس الجماعات ومختلف اشكال التنظّم المدني للمواطنين. ويصبّ الهدف المشترك بين هذه الآليات والفئات المحلية في خلق ديناميكيات سياسية وتنموية ومجتمعية عبر ما تسمح به من إشراك للمواطنين يتعدّد انتماءاتهم الطبقية والفئوية وجنسهم ولونهم في صنع القرار العمومي وارتقائهم تبعا لذلك الى درجة المواطنة المحليّة **Citoyenneté Locale** في بعدها الاجتماعي الذي يتجاوز ضيق السياسي (الانتخاب) وتستعيض عن التدبير **البيروقراطي** للنموذج المركزي بالتدبير **الديمقراطي** الذي يمنح الفعل التنموي بعدا جماعيا ضمن أنموذج اللامركزية. فما يعنينا في قراءتنا السوسيولوجية

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص48.

[2] Dubois.Vincent, **Ethnographier l'action publique** : **Les transformations de l'État social au prisme de l'enquête de terrain**, Dans Gouvernement et action publique 2012/1 (n° 1), pages 83 à 101

[3] الفصل 139 من دستور الجمهورية التونسية، بتاريخ 26 جانفي 2014.

[4] الفصل 32 من دستور 2014 والقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخفي 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة على الهياكل العمومية المحلية والجهوية وعلى الجماعات المحلية.

هو ما تؤول اليه اللامركزية في الفعل التنموي بالذات من تعزيز الاندماج الاجتماعي للمجتمع المحلّي بما يفرضـــه من آليات وإجراءات حوكمة محلّية مفتوحة على كلّ مكوّنات المجتمع المحلّي ومنتصـرة لمنطق التعاون بدل التنازع والصـراع[1] بما ينقل المجتمع المحلّي من مفهوم الجماعة communauté وروابطها التقليدية[2] الى المجتمع société الذي يتأسس ضمنه الاندماج الاجتماعي على الارادات الحرّة لأعضائه[3] والاندماج الطوعي والانخراط الارادي في العملية السياسية وفي المسار التنموي.

تظلّ الديمقراطية التشـاركية المحلّية بما ثقّلت به من مدلولات ومعاني أقرب الى مفهوم ديمقراطية القرب أو الجوار **Démocratie De Proximité**[4] بما هي قطع مع الحضور الظرفي والمناسباتي والاحتفالي للفاعل المحلّي أو للمواطن المحلّي ذاته وتشبيك الروابط بين السلط المحلية وهيئات الحكم المحلّي من جهة ومكوّنات المجتمع المحلّي من جهة ثانية بما يفضي الى تدييم ومأسسة الفعل التشاركي في القرار السياسي والاقتصادي والتنموي والاجتماعي والثقافيللمجتمع المحلّي وتدعيم نسيجه الاجتماعي. وفي ذلك ضمانة للتنفيذ والانجاز لتحوّز القرار على قاعدة مواطنية (عملية التعبئة **Mobilisation**) يشـــرعنه **Légitimation** ويمتّن حظّه من الإجماع **Consensus** والمقبولية **éligibilité**. الاّ أنّ المفهوم يحتفظ بنصـيب واسـع من الالتباس لا يمكن رفعه الاّ إذا تجاوزنا مدلوله الموصول وجوبا بالمعطى الترابي أو المجالي. فديمقراطية القرب تحيلنا الى مفهوم المدينة الشبكة**la ville Réseau** والى أهمية الفرد والاختيارات والمشـاريع والحريات الفردية في المسـارات التنموية للجماعة المحليّة. فالفرد قيمة ثابتة في البراديغم التشـاركي وانخراطه في الحياة العامة في بعدها المحلّي يكون فرديا ومتخطيّا للأشـــكال التقليدية للانتماء الاجتماعي والانطواء الهووي. فالمواطن المحلّي منخرط دون ارادته في مجال متشـابك يصـعب التملّص منه ومن تأثيراته متعدّدة الأوجه بعامل شـبكات التفاعل والتواصـل[5] وبفعل التحوّلات العالمية والمحليّة. ولعلّ هذا المدخل الأقرب الى دفع النسـيج الاجتماعي للمجتمع المحلّي نحو رتق ثغراته وتمتين انسـجامه بما يصـنعه للفرد من فرص وإمكانات التعبير عن الرأي والانخراط في الفعل الجماعي والاندماج الاجتماعي[6] بصـفته مواطنا فاعلا[7] لا عضـوا في جماعة اجتماعية أو اثنية أو عرق أو فئةاجتماعية.

3. الحوكمة المحلية وأزمة التدبير العمومي: تحوّلات في أشكال الفعل العمومي

أفضى تراجع نموذج دولة الرعاية[8] l'État-providence وفشل منوال التدبير البيروقراطي المركزي للشأن التنموي في حلّ مشكلات الجهات والجماعات المحلية التنموية التي تفاقمت آثارها على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، الى التفكير في أشكال ومناويل مغايرة لإدارة الفعل التنموي تحمل تنظيما جديدا للسلطة[9] وعمليات ومناهج مستحدثة في إدارة الشأن العام قادرة نظريا على التناسب مع الحاجيات الفعلية للجهات. وتتأسس هذه المناويل الجديدة للفعل العمومي وبخاصة في عمقها المحلّي على شرعيات جديدة تقطع مع الاحتكار (لا حصرية السلطة) في اتجاه إقرار أو القبول بتقاسم السلطة مع فاعلين سياسيين منتخبين

[1] نزيه.ن.الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية**: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص 382.

[2] بشارة. عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص33.

[3] Laroui, Abdallah, **les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain** (1830-1912), éd François Maspero, paris, 1977.

[4] Poquet.Guy,**Démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de la ville**,CREDOC, paris, 2001.

[5] Castells. Manuel, **L'ère de l'information. 1. La société en réseaux**, Fayard, Paris, 1998, p XVIII.

[6] Dominique. Schnapper, **Qu'est-ce que l'intégration?**, éd Gallimard, Paris, 2007, p11.

[7] Bassand.Michel**, Cités, villes, métropoles. Le changement irréversible de la ville**,Lausanne, Presses polytechniques et universitaires romandes (PPUR), 2007.

[8] ورد. عبد الملك، **الفاعل المحلي وسياسة المدينة**، دار ابي رقراق للنشر والطباعة، الرباط، 2006، ص12.

[9] ظهر مفهوم الجوكمة في البداية، في البلدان الصناعية حيث واجه النمط التقليدي للحكومة مشاكل تتعلق بالقدرة على الحكم. وهو ما فتح المجال للتفكير في إجراءات تفاوضية وقرارات تشاركية وتعاقدية وبالتالي شكل تشاركي لإدارة الشأن العام.

وفاعلين محليين متعدّدين[1] وانفتاح أوسع على القطاع الخاص وعلى منظمات المجتمع المدني والمجتمع العالمي. فلم تعد الدولة قابلة للاستمرار كإطار تمارس ضمنها ظاهرة الهيمنة بعبارة فيبر[2]. فلم تعد قادرة على القيام بكل شيء مثلما أصبح المواطنون مدعوون الى ان يكفّوا عن أن ينتظروا منها كلّ شيء. وفي هذا السياق يطرح بقوّة مفهوم الحكامة **Gouvernance**[3]أو الحوكمة المحلية كمسار تشبيك**Résautage** يخلق أشكالا متنوّعة[4] لانخراط الفاعلين العموميين وغير العموميين والمواطنين في التدبير المحلّي وصياغة استراتيجيات التنمية المحلية بما أنّه يحيلنا الى الحديث عن الفعل العمومي كفعل مشاريعي**l'action Entrepreneuriale** ويؤسّس رهان الاندماج الاجتماعي ضمن المجتمع المحلّي على قيمة المشاركة أو ما يسميه **Schnapper** بالاندماج الديمقراطي**Démocratique Intégration**[5]ولا على قيمة الادماج**L'inclusion** في معنى الاستيعاب **Assimilation** الذي يلغيسيادة الفرد ويغيّب مواطنيته. تستدعي إذا الحوكمة المحلية[6] بقوّة مفهوم التشاركية كآلية أقرب لتحقيق تناسب ما مع الخصوصيات السوسيولوجية للمجتمع المحلّي[7] وكمحرّك رئيس للحوكمة في بعدها المحلّي. فالحكامة المحلّية هي التي تتناسب مع منهاج فكّ مركزية القرار السياسي والتنموي في اتجاه يضعه موضوع رهان جماعي وفعل جماعي تفاوضي يفتح للمواطن المحلّي المجال فرديا وجماعيا وبأشكال متنوّعة للمشاركة في اتخاذ القرار والمبادرة واسهاماته في عمليات التقييم والمتابعة والرقابة وفق آليات يضعها ويضبط ممارستها قانون الحكم المحلّي. فالحكامة بذلك وفي مدلولها لدى فوكو Foucault تكشف عن انتقال حاسم في الدولة الحديثة من دولة إدارة الأقاليم الترابية État Administrateur الى دولة تسيير السلوكات État gestionnaire de Comportements.

تنكشف الحوكمة المحلية كمنفذ تحوّل المواطن المحلّي بتنوّع مواقعه الى **لاعب محلّي مؤثّر** وموجّه بصيغ ومستويات متفاوتة ومتحرّكة في **الديناميات المحلّية** الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.فمشاركة الفاعل المحلّي في انتاج المجال وتأطير الديناميات التنموية المحلية يتّخذ معاني ومدلولات متعدّدة تتوزّع أو تتداول بين معنى الاسهام الطوعيContribution أي المبادأة الحرّة للمواطن المحلي وبين أن تكون عملية تنظيمية Processus Organisationnel لتدبير جماعي للشأن العمومي أي خلق وتفعيل آليات مأسسة للتضامن الجماعي وللاندماج الاجتماعي في المجتمع المحلّي عبر تبني مناويل فعل واتخاذ قرار أكثر تشاركية وتفاعل ومرونة[8]. الاّ أنّ المشاركة قد تطرح كشكل من التمكين (l'autonomisation) الاجتماعي للمواطن المحلّي فيأن يكون له دور ما في القرارات التنموية المحلّية تجعل منه لاعبا أساسيا بصيغة وحدود مافي مسار التنمية المحلية للجهة بتنوّع أبعادها.

1Smouts .Marie-Claude, Du bon usage de la gouvernance en relations internationales, in La gouvernance. In Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998, p. 88.

2Weber. Max, Economie et société, Paris, Plon, 1971.

3Jessop .Bob, L'essor de la gouvernance et ses risques d'échec : le cas du développement économique, Revue internationale des sciences sociales, 155, mars 1998, pp31-49

[4]الحوكمة او الحكامة هي مفهوم منفتح على حقول عديدة وهو ما يمنحه بعدا تعدّديا وتقاطعيا. فللحوكمة مدلول سياسي وهو المركزي ويحيلنا الى علاقات السلطة واجراءات الحوكمة ومدلول اقتصادي يضعنا اما تأثير العولمة المالية وتعاظم تأثير وسلطة القطاع الخاص وآخر اجتماعي هو تعبير عن ازمة الديمقراطية التمثيلية ومساحة الفعل التي تمنحها للفاعل للتأثير والانخراط في اتخاذ القرار. كما ان المفهوم ينتمي الى الحقل العلمي وبخاصة السوسيولوجيا لما تطرحه مراجعات لمفاهيم ومقولات تقليدية في ضوء ما افرزته العولمة من ظاهرات جديدة.

[5]Dominique. Schnapper, **Qu'est-ce que l'intégration?**, op cit.

[6] Bordeleau. D, **Gouvernance et construction territoriale** : le cas du Faubourg des Récollets de Montréal : du Carrefour des arts et des technologies à la Cité du Multimédia. Thèse de doctorat en sociologie. Université du Québec à Montréal, Montréal, Québec, 2003.

[7]Maris .Robert, **la société urbaine**, op cit, p52.

[8] Lorrain. D,"**Après la décentralisation, l'action publique flexible**", Sociologie du travail, n°3,1993.

أصبحت أزمة التنمية واستتباعاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بعدها المحلّي اليوم أكثر دفعا نحو تبنّي الدولة المركزية لأشكال جديدة للسلطة واتخاذ القرار وتحوّل في منوال الفعل العمومي La nouvelle Gestion Publique[1] يقطع مع مبدأ الاحتكار ويقبل بشكل أوسع بمبدأ التفاوض والتشاركية والشراكة في انتاج المصير الجماعي[2] وتدبير الشأن العام للجهات كمجتمعات محلية أدرى من المركز بالتوجهات التنموية الأنسب لواقع الساكنة المحلية ومتطلّبات التنمية المحلّية. يصبح الفعل العمومي، إذا، نتاج تنوّع وتعدّد تأثير وتدخّل الفاعلين المحلّيين[3] في انتاج المجال المحلّي وتقاسم المسؤوليات بين الدولة والمجتمع المدني المحلّي وبين العام والخاص في بناء استراتيجيات التحضّر والتنمية ومأسسة الديمقراطية التشاركية في هيئات وهياكل وآليات دائمة تتمتّع بالقانونية وبالمشروعية المجتمعية وتخلق نظريا نوعا من التنافس بين الجهات في حسن تدبير شؤونها وكسب رهاناتها الاقتصادية والاجتماعية الخصوصية. وتقترن الحوكمة المفتوحة بتبنّي تصوّر جديد لدور الدولة ولعلاقتها بالمجتمع المحلّي ومكوناته يبعثر الفواصل التقليدية بين المجال العمومي والمجال الخاص[4] في اتجاه يؤسّس لبراديغمية التعاون بين الأفراد والجماعات الاجتماعية والمؤسسات على انجاز اهداف جماعية هي موضوع توافق واجماع. فإدارة الشأن العمومي ليس شأنا سياسيا او تنمويا تكنوقراطيا بقدر ما هي في معقولية الحوكمة مشتركا لا يدار الاّ جماعيا [5]وبمشروعية لا تخرج عن دائرة التشاركية وتقطع مع المواطنة الكلاسيكية[6]. انّنا أمام رهان اجتماعيّ يفكّ انحصار رهانات الحكم المحلّي داخل سياج الاقتصادي بما انه رهان الجماعة المحلية على تملّك مشروع مجتمعي[7] وهوية جماعية تلوّن لا شكّ الفعل العمومي المحلّي وبراكسيس الديمقراطية التشاركية.

وتشكّل العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة أهداف شديدة الالتصاق بالحوكمة وشروط محورية لتحقّقها ولتتحوّل الى ضمانة فعلية لإدارة رشيدة للموارد البشرية والتنموية والمالية والايكولوجية وتركيز آليات وهيئات رقابة ومساءلة بأشكالها السياسية والقانونية والمجتمعية ووضع قواعد مشتركة لضبط العلاقات بين متعدّد مكوّنات المجتمع[8].فالحوكمة الجيّدة للموارد الطبيعية والبشرية والمالية والتي تتناقض مع "الدولة الرخوة"[9] وترتبط بدولة القانون والمؤسسات، تخلق أرضية ثقة داخلية بين الفاعلين تشكّل رافعة النظام السياسي للمضي ابعد في الإصلاحات السياسية والاقتصادية الملائمة لتغيير النمط التنموي وملائمته للحاجات الفعلية والحقيقية في إطار ديمقراطية تشاركية وحدّ أدنى من الاتفاق على قيم العمل الجماعي. والحكامة أو الحوكمة **Gouvernance** بما هي توزيع عادل لحاصل النمو الاقتصادي على متعدّد فئات وطبقات المجتمع المحلّي او الجهات والأقاليم احتكاما الى منظومة قيم ديمقراطية تنبثق عنها عملية مراجعة للفوارق الاجتماعية تباعا في اتجاه التحكّم فيها وتقليص فجواتها على متعدّد الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والجهوية والطبقية والفئوياتية انتصارا أو تجسيدا لمبدئي المساواة والعدالة تبرهن على تحوّل المواطن في تعاطي الدولة معه من "مواطن الاقتصاد" و "مواطن الدولة" بعبارة هوفه**Hoffe**[10] الى الفرد المواطني **Citoyen** بما هو غاية وليس وسيلة، ذلك أن المجتمع الفاعل هو المجتمع العادل[11].

---

[1]FRIEDBERG.Erhard, **Le pouvoir et la règle**, Paris, Seuil, 1993.

[2]Merrien. François-Xavier, **De la gouvernance et des Etats-providence contemporains**, in La gouvernance. In Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998, pp. 62

[3]Raffarin.Jean- Pierre, **Pour une nouvelle gouvernance**, L'archipel, Paris, 2002, P.P. 151-152

[4] Raymond .Boudon, François. Bourricaud, **Dictionnaire critique de la sociologie**, Paris, PUF, 2000, p. 617

[5] Dorval Brunelle (dir.), **Gouvernance : Théories et Pratiques**, Éd Institut international de Montréal, 2010, p26.

[6] Dominique. Schnapper, **la Relation à L'autre : au cœurdela pensée sociologique,** éd Gallimard, Paris, 1998, p 413.

[7]Cavallier. Georges, **Gouvernement des villes et gouvrnance urbaine**, in Défis pour la gouvernance urbaine dans l'Union européenne, pp. 39

[8]العيسوي، إبراهيم، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**. القاهرة: دار الشروق، 2003. ص: 36 – 37.

[9]أمين. جلال، **الدولة الرخوة**، دار سيناء للطباعة والنشر، القاهرة، 1993.

[10]هوفه. (أوتفريد)، **مواطن الاقتصاد، مواطن الدولة، المواطن العالمي**، (الأخلاق السياسية في عصر العولمة) ترجمة عبد الحميد مرزوق، المركز العربي للترجمة، القاهرة، 2010.

[11] Généreux. Jacques, **Les vraies lois de l'économie**, Éditions du Seuil, Paris, 2005.

ليست الحوكمة مفهوما تجريديا بما انّها قابلة للقياس عبر ابعاد ومؤشرات اتّفق تقرير الأمم المتحدة[1] على حصرها في ثلاثة ابعاد تتوزّع الى ستّة مؤشرات وهي الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة والمساءلة وجودة التنظيم ومقاومة الفساد وسيادة القانون. وتقاس تبعا لذلك الدول والحكومات المحلية بالنظر الى استجابتها لهذه المؤشرات ومقاييسها وتحدّد نتيجة اختبار المؤشرات مواقعها ضمن هذا المنوال الحديث لتدبير الشأن العمومي في الدولة اللامركزية. وصفوة القول، إذا، أنّنا امام شبكة قراءة وتحليل ومنظومة معايير لمساءلة واستشكال مسلمات الإدارة التقليدية للشأن العام وللفعل العمومي تتضح على إثرها أو خلالها مسارات التغيير والتبدّل في السياسات العمومية للسلطة وسيرورات تنافذ السياسي والاجتماعي في ممارسة السلطة وتدبير الشأن العام، يبرّر انتقال الحوكمة من حقل الاقتصاديين والسياسيين (حوكمة الاقتصاد Gouvernance de l'économie) الى حقل السوسيولوجيا أي حوكمة الجماعات المحليّة Gouvernance des Territoires. غير أن الحوكمة تظلّ محلّ شك خاصة واتهام بكونها شكل مخاتل لتعميق لبرلة الاقتصاد والمجتمع ومظهر آخر لتوسّع السوق الرأسمالية وأحد صور العولمة عبر اضعاف حضور وتدخل الدولة لفائدة الفاعلين الخواص والأفراد بما يضعف السيطرة السياسية على الفعل الاقتصادي ويحرّرهPrivatisation أكثر بما يتماهى وقيم الليبرالية الجديدة.

ثانيا: آليات وهياكل الحكم المحلّي: فكّ مركزة أم إعادة تمركز

1. الآليات الإجرائية لممارسة الديمقراطية التشاركية محليا

تطرح الديمقراطية التشاركية البعد المحلي في القرار العمومي وتدبير الشأن العام بقوة كشكل من أشكال مراجعة الديمقراطية النيابية او التمثيلية التي لم تعد قادرة على مسايرة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي يشهدها المجتمع العالمي والمجتمعات المحلية على حدّ السواء. فانتخاب المواطن لمن يمثله وتفويض إدارة شأنه اليومي والعمومي للسلطة المنتخبة لم يعد قادرا على الاستجابة للمتغيرات وللمطالب الاجتماعية الجديدة. وقد دفعت الأزمات الاقتصادية وتداعياتها المجتمعية وعجز نموذج مركزة السلطة على حلّ مشكلات البطالة والتشغيل وتقليص الفوارق الاجتماعية والفوارق بين الجهات الى تغيير فلسفة تدبير الفعل العمومي ومراجعة علاقة الدولة بالجهات او المركز بالجماعات المحلية والجهات والأقاليم. وقد فرضت هذه التحوّلات والتغيرات في السياسات العمومية الانتقال من حكم مركزي تقرّر فيه الدولة وتضع السياسات العمومية إلى منوال حكم يتأسّس على تعدّد واختلاف الفاعلين ويمنح للفعل العمومي بعدا محليّا[2] يكون له تأثير في اعادة هيكلة لا فحسب الفعل والسياسات العمومية بل واساسا في تغيّر مفهوم التنمية في أبعادها الاقتصادية او الاجتماعية او الايكولوجية يترجم بدرجة أولى في الاعتراف بالفاعل المحلّي وبالخصوصية المحلية وحقّ المواطن المحلي في الانخراط الفاعل في التخطيط والبرمجة والانجاز والمتابعة. وهو ما اقتضى من القانون ان ينوّع ويعدّد الآليات المجسّدة لذلك في الممارسة الفعلية لعلّ اهمّها المجالس البلدية ومجالس البلديات ومجالس الجهات والأقاليم أو كذلك اللجان الاستشارية Les Comités Consultatifs والاجتماعات الشعبية والاستفتاءات المحلية بتنوّع أشكالها وما يطلق عليه بالموازنة التشاركية.

أ. الاجتماعات والتجمعات الشعبية المحلية: تعميم النقاش وخلق مجال عمومي للتفاوض

يلزم قانون الجماعات المحلية مجالس البلدية او أيضا مجالي الجهات بأن تدعو الى لقاء علن مع المتساكنين بغاية تعريفها بمشاريع قرارتها المتّصلة بأوجه متعدّدة من الحياة اليومية للساكنة المحلية او ما تعتزم القيام به من مشاريع أو اتفاقيات جديدة. ويتّجه القصد من هذا الاجراء الى تحقيق مبدأ الشفافية[3] من جهة والتشاركية من جهة ثانية اعتبارا لأن مثل هذه الاجتماعات تفتح المجال للمتساكن المحلّي لأن يكون له رأي وموقف من القرارات المتّخذة أو تكون له مساهمات ما في القرارات المزمع اتّخاذها عبر قوّة الاقتراح التي يمنحها له قانون

[1] Kaufmann. D; Kraay. A; Mastruzzi, M. (2010a). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). Washington, DC: The World Bank.

[2] ورد. عبد الملك، **الفاعل المحلي وسياسة المدينة**، دار ابي رقراق للنشر والطباعة، الرباط، 2006، ص 14.

[3] الفصل 75 من قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018

الحكم المحلّي. وسعيا الى تقوية حظّ المواطن المحلّي من الديمقراطية المحلية وانخراط فاعلين متعدّدين Pluralité d'acteurs في فعل التدبير العمومي المحلّي أقرّ الفصل 35 ذاته "تنظيم الجلسة عند إيداع طلب معلّل من قبل5 بالمائة من المسجلين بالسجل الانتخابي للبلدية أو الجهة على الأقل. وفي هذه الحالة تلتزم الجماعة المحلية بتنظيم الجلسة في أجل أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ إيداع الطلب"[1].

فآلية الاجتماعات الشعبية اجراء مركزي والزامي لاتخاذ القرار المحلّي يترجم التحوّل من الدولة المحتكرة الى الدولة الشريكة etat partenaire التي لا تنفرد بالقرار العمومي ولا تهيمن كليا على الحقل السياسي وبخاصة الاقتصادي. لذا نوّع القانون في فصله 35 شروط انعقادها بين الشرط التنظيمي الذي يلزم المجلس بدعوة المتساكنين لاجتماع شعبي قبل اتخاذ القرارات وبين الشرط الديمقراطي الذي يمنح للمتساكنين سلطة فرض انعقاد هذه الاجتماعات خارج إرادة المجلس ذاته شرط ان تكون الدعوة لإنعقاده تعبّر عن إرادة جماعية أدنى حدّدها بخمسة بالمائة. تحقّق آلية الاجتماع إضافة لتعدّد الفعل وتبادل متعدّد الفاعلين الأفكار والمواقف والتوجّهات، مساحة لممارسة الحق في **النفاذ الى المعلومة** الذي يؤكّده الفصل 76 من القانون حين يلزم الجماعات المحلية بنشر كلّ الوثائق المتعلقة بتسيير المرافق العامة وأن تعدّ تقارير دورية عن سير المرافق العامة تنشر بالموقع الإلكتروني للجماعة المعنية. تحدث آلية الاجتماعات الشعبية تغييرا عميقا في شكل العلاقات بين السلطة والمجتمع عبر دفعها نحو منوال جديد لاتخاذ القرار وللفعل العمومي في بعد المحلّي بالذات يضفي على المصلحة العامة تصوّرا تعدّديا أي الإقرار بأنّ للمصلحة العامة دائما تعبيرات وتمظهرات متعدّدة ومتخالفة وتنوّع في التصورات والأفهام التي قد تدخل في اختلاف او صراع لا يفضي الى توافق الا في حضور آلية **التفاوض**Négociation الجماعي التي تمنح **الشرعية**Légitimation من جهة (السلطة المحلية) **والاعتراف**Reconnaissance من جهة ثانية (تشريك المواطن المحلي في اتخاذ القرار) .

وعليه تخلق آلية الاجتماع ما يسميه هابرماس بتعميم النقاش[2]Publicisation du débat وتصنع مجالا للتفاوض وتبادل المصالح والتصوّرات والفهم بين مكوّنات البناء الاجتماعيي المحلّي قد يفضي الى صياغة إرادة جماعية او الانتهاء الى عقد تسوية أو اتفاق جماعي[3] يمنح القرارات العمومية شرعية ومقبولية مجتمعية تقطع مع تفرّد الدولة**L'unicité de L'etat**ومع فيتشية اتخاذ القرار **Fétichisme de la décision** التي يوسم بها الفعل العمومي للدولة المركزية. غير أنّ هذا الاتفاق او التوافق او الاجماع الذي هو هدف آليات الديمقراطية التشاركية في الحكم المحلّي تظلّ مفترضة او متوقعة وليست حقيقية اعتبارا لخضوعها الى حاصل التفاوض وتأثّرها بتبدّل التحالفات والتوافقات ضمن المعاملات الاجتماعية اليومية وبالسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتحوّلة. فاشتغال وتشغيل آلية الاجتماعات العامة يتحدّد بالطبيعة السوسيولوجية للعرقة بين السلطة والمواطن. وهي طبيعة تكشف عن غياب متكلّس تاريخيا في الفعل السياسي المركزي او المحلّي للفئات الضعيفة وللمعارضين سياسيا وغير المتحزبين ومؤسسات المجتمع المدني.

ب. الموازنة التشاركية Le Budget Participatif

يمنح القانون المنظم للحكم المحلي سلطة تقدير الميزانية المحلية وفق تقديرات الموراد الحقيقية والمتوقعة والحاجيات الفعلية[4] للجهة ضمن عنواني التأجير والتصرّف على ألاّ تتجاوز ميزانية التأجير 50 بالمائة من الاعتمادات[5]. وتتولى السلطة المركزية مساعدة الجماعة

[1] الفصل 35 من نفس القانون.

2 Habermas. Jürgen, L'espace public : archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Paris, Payot, 1986.

3Francq .Bernard, La Ville incertaine. Politique urbaine et sujet personnel, Louvain-la-Neuve, Academia-Bruylant, 2003.

[4] الفصل 133 من قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018

[5] الفصل 135 من نفس القانون.

المحلية على ضمان التكافؤ[1] بين الموارد الذاتية وتقدير الأعباء التي تضعها هياكلها المحلية. لذلك تخصص السلطة المركزية ضمن الميزانية العامة اعتمادات لفائدة الجماعات المحلية بالتشاور والتنسيق مع الهيئة العليا للمالية المحلية والمجلس الأعلى للجماعات المحلية[2].

توضع ميزانية الجماعة المحلية بالنظر الى أهداف المخطط الثلاثي (3 سنوات) وبالنظر الى تقديرات الأعباء السنوية. ويتولّى مجلس الجماعة بإشراف رئيس الجماعة المحلية اعداد مشروع الميزانية وعرضها على الجلسة العامة لمجلس الجماعة المحلية للمناقشة والمصادقة. ويتولّى مقرّر اللّجنة المكلّفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف تقديم مشروع الميزانية وتلاوة رأي أمين المال الجهوي حول مشروع الميزانية عند الاقتضاء[3]. ولا يكتفي القانون بتدخّل الأمين المال الجهوي بل يمنح لممثّل السلطة المركزية الذي هو الوالي الحق في الاعتراضعلى ميزانية الجماعة المحلية المصادق عليها لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا من أجل عدم توازن الميزانية أو عدم إدراج نفقات وجوبية أو رصد مبالغ غير كافية لذات النفقات[4].

انّ حضور ممثّل المركز في كل المجالس المتّصلة بالجهة أو الإقليم يروّج له القانون على انه مساعدة للجماعة المحلية على تحديد اعبائها وخلق التوازن بينها وبين مواردها الذاتية ولكن أيضا ضمانة لتطبيق القانون في احترام إجراءات وضع الميزانية والمصادقة عليها وإجراءات صرف الاعتمادات في تقيّد والتزام بالآليات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة التي اقرّها القانون. ويترك القانون لرئيس الجهة[5] ومجلسها ولرئيس الإقليم[6] ومجلسه المنتخبين مسؤولية ضمان احترام مبدأ التشريك والاستشارة والحوار الاقتصادي والاجتماعي محليا وجهويا [7]وإقليميا من اجل ان تكون هذه الميزانية تشاركية أي صادرة عن حضور فعلي وحقيقي للمواطن المحلّي وللفاعل المحلّي المتعدّد الذي تحدّثنا عنه والذي يحيلنا الى المجتمع المدني والى القطاع الخاص والحرّ. وتكتسب الميزانية خاصية التشاركية من فعل التشريك عبر آليات الاجتماعات والاعلام والاستشارة والاستعانة بمن لهم صلة او قدرة على تقديم الفكرة والمقترح في اجتماعات المجالس البلدية او الجهوية او الإقليمية اما مباشرة او عبر منظومة إلكترونية لمسك سجل مكونات المجتمع المدني وسجل آراء وتساؤلات المتساكنين ومكونات المجتمع المدني التي اقرّها الفصل 5 من الأمر الحكومي عدد 401 المتعلّق بآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية[8]. فالميزانية التشاركية هي اعتراف بفعالية وفاعلية حضور المواطن المحلّي عبر تأثيره في الخيارات والبرامج التنموية المبرمجة ضمن ميزانية الحكومة المحلية. فآليات الدمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية تقتضي وجوبا عرض المشاريع على النقاش العمومي وفسح المجال المباشر لقوّة اقتراح المواطن المحلّي التي أوجب القانون تدوينها الكترونيا وورقيا لتشكّل مرجعا لتقييم تجربة الحكم المحلّي وممارسة الرقابة على درجة التقيّد بمقتضيات الحوكمة والديمقراطية المحلّية.

ت. الاستفتاء

يلزم القانون في سياق تأسيسه لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية وأن يكون للمواطنين المحلين دور في القرار العمومي التنموي، مجلس الجماعة المحلية، اجراء استفتاء متساكني المجتمع المحلّي حول إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية بناء على مبادرة من رئيس الجماعة المحلية أو من ثلث أعضاء المجلس. ويمكن لرئيس الجماعة المحلية لوحده أن يبادر بذلك. الاّ أنّ قرار اجراء الاستفتاء يشترط موافقة أغلبية

[1]الفصل 131 من نفس القانون.

[2]الفصول 147 الى 154من نفس القانون.

[3] الفصول 172 الى 173 من نفس القانون.

[4]الفصل 174 من نفس القانون.

[5]الفصل 334 من قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018

[6]الفصل 371 من نفس القانون.

[7]الفصلين 354و 355 من نفس القانون.

[8]الفصول 5-15 من الأمر الحكومي عدد 401 لسنة 2019 المؤرخ في 6 ماي 2019 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية.

ثلثي أعضاء المجلس[1]. ثم انّ عدم مبادرة المجلس او رئيسه لا يعني استحالة استفتاء المتساكنين حيث يجيز القانون في فصله الواحد والثلاثون ان يتّخذ قرار الاستفتاء باقتراح من عشر الناخبين المحليين بالجماعة المحلّية. ولا تتخّذ نتائج الاستفتاء بعدا استشاريا يقلّل من عمق تأثيرها بل تكوننتائجه ملزمةلمجلس الجماعة شرط ألاّ تقل ّنسبةالمشاركة عن ثلث الناخبين المسجلين[2]بالسجلّ الانتخابي. وتتوزّع الاستفتاءات بين الاستفتاء الاستشاري المحلّي Le Référendum Consultatif Local والاستفتاء القراري المحلّي Le Référendum Decisionel local غير أنّها ترجمة إجرائية لمسارات الرقابة ومأسسة التشريك الاجتماعي في المسار التنموي التي اوجدها قانون الحكم المحلي عبر الزامية عرض مشاريع القرارات الإدارية أو التنظيمية أو التسيرية أو المالية والبرامج التنموية على المتساكنين مباشرة خلال الاجتماعات العامة او عبر اجراء الاستفتاء المحلّي. فالاستفتاء بأشكاله المختلفة هو آلية تشاركية تعترف بتعدّد المتدخلين في الفعل العمومي وتفسح المجال لانخراط متعدّد مكونات المجتمع المحلّي بإختلافاتهم وتناقضاتهم في صياغة القرار العمومي وبناء عليه ممارسة السلطة في بعدها التشاركي. فالاستفتاء مثل آلية الاجتماعات العامة يفضي الى انتاج نماذج قوعدة وضبط للروابط الاجتماعية تقتضي فهمها سوسيولوجيا فهم علاقات القوّة التي تخفيها هذه الروابط الاجتماعية. فالفعل العمومي او حاصله[3] المتمثّل في مجموع القرارات هو نتاج ممارسات وتمثّلات الفاعلين المحليين بمتعدّد مواقعهم وأمكنتهم الاجتماعية.

2. الديناميات المحلّية والمركزية في سياقات متذبذبة: أثر السياق السوسيوسياسي

أ. في قصدية التباس مفهوم الديمقراطية التشاركية: نحو ممارسة حذرة

لم يغفل قانون الجماعات المحلية عن تدقيق المفاهيم الرئيسة والمحورية للقانون مثل الجماعة المحلية أو المتساكن أو المجتمع المدني أو مجلس الجماعة، الاّ أن الفراغ البارز الذي يعيب القانون ويضعه موضع الريبة والشك يتّصل بغياب كلّي لتعريف وتدقيق مفهوم الديمقراطية التشاركية وتحديد آلياتها الرئيسية أو المتفق عليها على أقلّ تقدير. فقد أحال الفصل 29 بصريح العبارة ضبط الديمقراطيّة التشاركيّة إلى المجلس المحلّي المنتخب حيث ورد في نصّه "يضبط المجلس المحلّي المنتخب بالتشاور مع المجتمع المدني آليّات الديمقراطيّة التشاركيّة وصيغها"[4]. معنى ذلك أنّ وضع آليات ممارسة الديمقراطية التشاركية المحلية يلحق عملية الانتخابات البلدية ليصبح الحوار والتشاور رهين تركيبة المجلس وتموقعاته وبنية المواقع والفرص ضمنه. فيمنح هذا الفصل بذلك للحزب الفائز أو للتحالف الناتج مساحة فعل أوسع للتحكم في مآل الديمقراطية المحلية وتوجيهها على النحو الذي يخدم برامجها أو أهدافها أو تحالفاتها ولا يعكس تبعا لذلك خصوصيات وحاجيات الجهة الفعلية المنبثقة عن تركيبة المجتمع المدني والفاعلين المحليين بل متأثّرة بالتموقع الأيديولوجي للحزب او التحالف الفائز. فقد يفضي التوتّر المحتمل بين الفاعلين المحلّيين ومكوّنات المجتمع المحلّي وتركيبة المجلس المحلّي الى عدم الوصول الى اتفاق حول هذه الآليات مما يفتح المجال واسعا على انتكاسة ديمقراطية خطيرة بعامل عدم تعبير الآليات المعتمدة لممارسة الديمقراطية التشاركية الغير ديمقراطية في إجراءات وضعها او في عدم تأسسها على عنصر الاجماع او التوافق المعبّر عن التركيبة الاجتماعية (القبلية والعشائرية والعائلية والطبقية والفئوية...). فتفقد بذلك الديمقراطية التشاركية شرط مقبوليتها وشرعيتها بعامل غياب أو عدم تفعيل حقيقي لأهم شروطها وتحوّلها الى "بازار سياسي" بعبارة **توران**.[5]ولا شكّ أنّ ثمّة تبعات لهذا التوتّر الممكن ولحالة الفراغ أو الفشل في انتاج المشهد الديمقراطي المنتظر نظريا من قانون الحكم المحلي وسيرورة التنمية المحلية المستدامة اعتبارا لقوّة الرباط بين طبيعة الممارسة الديمقراطية ومسار التنمية. فالنجاح في تأسيس الديمقراطية المحلية يحوّل عملية التنمية من الحديث عن الفاعلين المحلّيين (كمستفيدين مفترضين من التنمية)

[1] الفصل 31 من قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018

[2]الفصل 33 من نفس القانون.

[3]Hassenteufel .Patrick, **Sociologie politique : l'action publique**, Paris, Armand Colin, 2008.

[4]الفصل 29 من قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018.

[5]توران. آلان، **ما الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، ط3، بيروت، 2016، ص 16.

الى "الحديث معهم (كمنخرطين وفاعلين) بعبارة منذر كيلاني **M.Kilani**[1] وموقعتهم في محور عملية التنمية بما يقطع علاقتها بالديمقراطية التمثيلية أو النيابية لصالح الانتصار الى منوالها التشاركي الذي يعترف للفاعلين كأفراد أو كجماعات بفعاليتهم وفاعليتهم في عملية التنمية كإشكالية تغيّر اجتماعي دينامي ومتبدّل"[2].هذا إضافة الى أنّ ترك تحديد آليات ممارسة الديمقراطية التشاركية للمجلس أو لأحد لجانه القارّة [3]ستنتج عنه كثير من الإشكالات التي تصبّ في تخالف وتباين أشكال ومناويل ممارسة الديمقراطية التشاركية بين الجماعات المحلية بالجمهورية التونسية ممّا قد يصنع منها تهديدا واقعيا لوحدة الدولة ذاتها بهكذا تشتّت في مناويل الحكم المحلّي بين الجهات والأقاليم. فقصدية عدم تدقيق مفهوم الديمقراطية التشاركية من جهة إجرائية الممارسة يضعنا أمام ديمقراطيات تشاركية تشي تخالف مفاهيمي ولكن أيضا مصلحي وايديولوجي وسياسي وثقافي خطير. فالممارسة الفعلية للديمقراطية التشاركية تتغاير محليا بالنظر الى تباين الرأسمال الاجتماعي capital social[4] للجماعات المحلية والبنية السوسيولوجية التي ينتجها تبادل الفعل بين أفراد الجماعات الترابية وانتماءاتهم الجماعية وتشكّل ما يسميه Putnam بالرصيد المشترك[5].

ورغم أنه بعد أكثر من سنة من اصدار قانون الجماعات المحلية أصدرت رئاسة الحكومة أمرا حكوميا توضيحيا لشروط وإجراءات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية وممارستها، فإنّ الالتباس لايزال قائما بقوّة باعتبار أنّ الأمر المذكور واصل تكليف اللجنة القارة بمجلس الجماعة المحلية بتصوّر ووضع آليات لممارسة الديمقراطية التشاركية محليا. حيث جاء في الفصل 13 ما يليّ " يمكن للجنة المكلفة بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة التابعة لمجلس الجماعة المحلية أن تطلع على سجل آراء وتساؤلات المتساكنين ومكونات المجتمع المدني المسجلة والإجابات عنها وأن تقترح على رئيس الجماعة المحلية تقديم إجابات أو توضيحات أو طلب استفسارات حول الآراء والتساؤلات المدونة بهذا السجل وذلك بتوجيه مراسلات للمعنيين على العناوين المضمنة بالسجل بما في ذلك الإلكترونية منها .كما يمكن لها دعوة المتساكنين أو مكونات المجتمع المدني المسجلة للحضور بمقر الجماعة المحلية قصد المتابعة. وفي هذه الحالة، يتم تحرير محضر جلسة"[6]. ثم إنّ باقي الفصول وخاصة الفصل 3 [7] لم تحسم هي أيضا في آليات ممارسة الديمقراطية التشاركية بقدر ما وضعت إجراءات مساعدة لعمل اللجنة المكلّفة بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة أحدث بمقتضاها مكتب لمسك سجل مكونات المجتمع المدني وسجل آراء وتساؤلات المتساكنين.

إنّ استمرار الدولة المركزية في الإبقاء على هامش الغموض ومجال اللايقين الذي يلفّ مسألة الآليات يضعف ادعائها السياسي المرجع بتبنّي اللامركزية في إدارة الشأن العام وفي اتخاذ القرار العمومي الذي يخص المجتمعات المحلية تشاركيّا وفي توافق واسع مع مكوّناته ومختلف تركيبته الاجتماعية بما يجعل منها قوى ضغط ومراقبة ولكن قبل ذلك قوى فاعلة ومؤثّرة ومنخرطة بعمق في بناء تنميتها المحلية المستدامة. قد يحمل او يخفي هذا التغافل القصدي لا محالة توجّسا حقيقيا غير معلن من تجربة الحكم المحلي التي وجدت نفسها مورّطة في الانسياق خلفها بعامل القوّة الضاغطة للمجتمع المدني المتشيّعة لمبادئ الثورة الداعية الى انهاء تهميش الجهات غير المحظوظة والمتضرّرة من نموذج التنمية المعتمد من السلطة المركزية منذ الاستقلال.

---

[1]Mondher. (Kilani), **L'invention De L'autre**, Essai Sur Le Discours Anthropologique, Payot, Lausanne, 1994.

[2]اليحياوي شهاب، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية**: بين المقاربات الكلاسيكية والطروحات الحديثة دمقرطة التنمية أم تنمية الديمقراطية، ورقة علمية مشتركة في الندوة الدولية حول التنمية ورهانات الديمقراطية، اغادير، المغرب 2018.

[3]الفصل 210 من قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018

[4] Bourdieu. Pierre, **« Le capital social »**, Actes de la Recherche en Sciences Sociales, vol. 31, 1980, p. 2-3

[5] Judge. Robert, « **Le capital social, Établir les fondements de la recherche et de l'élaboration de politiques** », Horizons, vol. 6, no 3, 2003, p. 7-12.

[6]أمر حكومي عدد 401 لسنة 2019 مؤرخ في 6 ماي 2019 يتعلق بضبط شروط وإجراءات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية.

[7] أمّا الفصول من 4 الى 15 فقد فصّلت القراءات وشروط فتح ومسك السجلات المذكورة.

فثمّة ريبة حقيقية من تحوّل مسار الاستقلالية الى الانفصال ومن الديمقراطية المحلية الى مأسسة غياب الدولة في الجهات يترجمه قانون الجماعات المحلية لسنة 2018 والأمر الحكومي الملحق لسنة 2019 في تنسيب تأثير الفاعلين المحليين ضمن مختلف المجالس واللجان عبر فرض حضور الدولة المركزية في هرمها او تركيبتها عدديا ونوعيا بشكل يعيد رسكلة المركزية عبر أشكال متخفية للحضور والسلطة المغلّفة بآليات ديمقراطية يبدو أنّها لن تتجاوز شكليتها وشكلها الدعائي السياسي المخاتل. لا نزال بحسب فهمنا لهذا القانون وتأويله سوسيولوجيا امام ذات المعقولية التي تحكم بها الحكومات العربية شعوبها، انها ديمقراطية الواجهة التي تزدهر في خطاب الدعاية وتذبل في البراكسيس السياسي عبر ما تضعه القوانين المكمّلة من معوقات وكوابح كثيرة أثناء التنفيذ. فممثلي السلطة المركزية في المجالس الجهوية مثل الوالي والأمين المالي الجهوي يفرض القانون على الجماعة المحليّة إعلامهما بكلّ أنشطتها ويملكان بمقتضى هذا القانون حقّ الاعتراض لدى المحكمة الإداريّة وإبطال أعمالها وبرامجها إن لم تتماشى وتعليمات المركز او توجّهاته التي ينقلها ممثلها بالجهة او الهامش.

وهو ما قد يفتح او يوسّع مجالات تحكّم المركز في الجماعات المحلية وإمكانية معاقبتها على خروجها عن سلطة المركز تحت مظلّة مخالفة الديمقراطية التشاركية الملتبسة والمتلبّسة قصديا بكثير من الإجراءات والتراتيب. يبدو أن معقولية الدولة المخزنية[1] لم تغادر الوجدان السياسي للحكّام ولراهن الدولة الملتحفة شكلا بالحداثة يكشفها هذا التوجّس من الهوامش وهذه الريبة المستنجدة بالأوامر التوضيحية التي غالبا ما تنساق إلى التضييق على ما يعترف به احتشاما الدستور او القانون من استقلالية وصلاحيات واعتراف بالخصوصيات المحلية للجهات وحقّها في حكم محلّي يمنحها هياكل ومؤسسات يؤثّثها الفاعل المحلّي والمواطن المحلّي بما يتناسب وموارده المخصوصة وخصوصياته المحلية وأهدافه وتركيبته في سياق تحقيق تنمية محلّية هي تحصيل ديناميات فردية وجماعية ورسمية وغير رسمية ونتاج تفاوض اجتماعي[2] ما بين متعدّد الفواعل يتأسّس أو يؤسّس لانسجام وتناسق النسيج المجتمعي المحلّي من وجهة نظر سوسيولوجيا الفعل العمومي.

فالمجال العمومي لا يقف عند اشتغاله كمكان للتفاعلات التي تتجاوز حدود الزمن والمجال لتنفتح على تجارب وخبرات وتصرفات وافعال حاضرة وماضية بل هو أساسا المكان الذي تكتسب فيه الوقائع والأحداث والفاعلين مرئيتهم**Visibilité**[3]وما يمكن تسميته بالاعتراف Reconnaissance. ولا يمكن فهم الممارسة الديمقراطية وبالتالي الفعل التنموي لمجتمع مل دون العودة الى تصوّر السلطة في التقليد السياسي للمجتمعات المغاربية والذي يتّسم أساسا بالتسلّطية والعنف واقصاء الذين يفكّرون او يفعلون خارج دائرة نفوذ السلطة الحاكمة، لذا تنتظم علاقات الافراد والجماعات بالسلطة وبالمشاركة السياسية في التاريخ السياسي المغاربي بالنظر الى هذا السياق السوسيوسياسي[4] غير الملائم لنشأة وتبلور مجتمع المواطنين الذي يطلبه مدلول الحوكمة في بعدها المحلّي.

ب. في إعادة انتاج المركزة وأشكال التبعيات الممأسسة

إنّ القصدية المؤكّدة لعدم التدقيق المفهومي للعبارات المستخدمة في التدليل على حقوق الجهات في الاحتكام الى حوكمة محلية تقودها نحو تنمية مجتمعاتها المحلّية خارج وصاية وهيمنة الساحل المهيمن تاريخيا وخارج وصاية المركز، تكثّف الغموض والضبابية حول أبرز مقولات الدمقراطية المحلّية والديمقراطية التشاركية التي أقرّها الدستور وتناسق معها ظاهريا ودعائيا قانون الجماعات المحلية المؤسس للحكم المحلّي بعد الانتخابات البلدية في تونس 2019. يمكن تأويل ذلك سوسيولوجيا بأن إرادة التغيير تبدو مكبّلة بالتاريخ السياسي للبلاد والتاريخ الاجتماعي الذي هو تاريخ اخضاع وتبعية الأطراف والهوامش شبه كليا للمركز السياسي والاقتصادي وتاريخ عدم ثقة الهوامش في المركز واحساسها الدائم بالاستغلال والهيمنة والاقصاء التنموي والسياسي.

[1] ميهوبي، فخر الدّين، **إشكالية بناء الدّولة في المغرب العربي**: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 71-75.

[2] Thuderoz. Christian, **Négociations. Essai de sociologie du lien social**, Paris, PUF, 2000, p166.

[3] Claudia BARRIL, Marion CARREL, Juan-Carlos GUERRERO, Alicia MARQUEZ, dirs, Le public en action. Usages etlimites de la notion d'espace public en sciencessociales ,Paris, Éd. Le Harmattan, coll. Logiques politiques, 2003, p286.

[4] Vermeren.Pierre, **Maghreb : la démocratie impossible** ?, Paris, Fayard, 2004, p184.

فالمركزة لم تكن فحسب تمشيآ فرضته استراتيجية بناء الدولة الوطنية أو ما بعد الاستعمارية وانّما هي تعبير عن ارتهان القرار السياسي والتنموي الى معايير غير سياسية وغير تنموية تتعلّق أساسا بمالكي قوة الفرض بعبارة بورديو[1] وقوّة التوجيه بما يعيد انتاج نظام سياسي يخدم ويثبّت بنية السلطة جهويا وبناء القوة القائم على تاريخية خدمة الهوامش للمركز. فلم يكن النظام السياسي التونسي منذ الاستقلال منحازا للجهات عدى الساحل المهيمن على السلطة وعلى القرار السياسي والتنموي. ويشي هذا الحضور المهمّ والحاسم في أحيان كثيرة لممثلي السلطة المركزية في الحكومة المحلية توجّس النظام السياسي من إمكانية احياء الحكم المحلّي للبعد القبلي والعشائري والعائلي للنسيج الاجتماعي (خاصة مع عودة ظهور الصراعات بين العائلات والقبائل والعروش في جهات الجنوب التونسي في السنوات الأولى لما بعد الثورة)[2] أو أن تؤسّس الديمقراطية التشاركية لسياقات تكون ملائمة للانفصال أو التمرّد أو تهميش المركز. فالعلاقة بين المركز والجهات لا تنضبط في الوجدان والممارسة السياسية، خلف الدعائية الطاغية في القانون، الى سلطة القانون بل الى ثقافة حكم تمتدّ جسورها الى التاريخ الطويل للصراعات بين الجهات والمخزن والى الرغبة الدائمة للمركزة في تمتين تبعية الأطراف والهوامش بأشكال متنوّعة ومتجدّدة ومتبدّلة أحيانا[3].

ولكن يبدو أنّ ما يكشفه القانون من ضبابية والتباس واسع للمفاهيم يؤكّد هذه القراءة السوسيولوجية التي تنبّه الفهم والتأويل الى الأهمية القوية للسياق المجتمعي وللبنية الاجتماعية للجهة بما هي حقل للتواصل والتفاعل الهوياتي الذي يخلق علاقات قوّة ما يصعب على الفعل العمومي للسلطة ان يتجاهل تأثيره أو أن يقفز على كل التاريخ السوسيوسياسي للعلاقة بين المركز وكل جهة على حدّة على اعتبار تنوّع هذا التاريخ وتوزّعه بين الخضوع للهيمنة ومناهضة الحكومة المركزية وقياداتها. فإذا كان دستور 2014 أسّس لمنطق جديد في العلاقة بين المركز والأطراف ويعترف للجهات وللجماعات المحلية بحقّها في **التدبير** المحلّي **والمبادأة** المحلية في تسيير شؤونها وتحقيق تنمية محلية مستدامة متأسسة على ابجديات الديمقراطية التشاركية المحلّية، فإنّ قانون الجماعات المحلّية لسنة 2018 عرّى بوضوح في اعتقادنا اللا مقال والغير قابل للاعتراف وحقيقة هيمنة التاريخ على الذهنية السياسية لقادة الانتقال الديمقراطي في غالبيتهم باعتبار ضرورة الإقرار المنطقي باختلاف البعض ومعارضته وعدم تأثّره بهكذا تمثلات سياسية هي في واقع الأمر لها أسسها الثقافية ومرجعياتها السوسيوتاريخية التي اعادت أحداث ما بعد ثورة 14 جانفي 2011 ذات الدوافع والمحرّكات القبلية والعروشية والعائلية في الجنوب التونسي طرح البعد القبلي في بنية المجتمع التونسي وطبيعة علاقة الفرد داخله بالجماعات الأولية[4].

تتضّح هذه الذهنية المشكّلة للخلفية التي أسّست للقانون في حذره من إطلاق سلطة وصلاحيات الجماعة المحلية في مواقف عديدة. فلا يكفي للجماعة المحلية أن تقرّر استفتاء شعبي محلّي حول إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية عند توفّر شرط موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس المحلي[5] بما أنّ القانون يجيز لممثّل السلطة المركزية بالجهة أي الوالي الاعتراض على هذا القرار لدى المحكمة الإدارية[6] وبالتالي إمكانية ابطاله او اجبار الجماعة المحلية ومجلسها على التشاور المسبق مع الوالي قبل اتخاذ قرار الاستفتاء أو أيضا التّفاوض المباشر أو تنظيم استشارة على معنى الفصل 92 تجنبا للتعارض او هكذا نزاعات مع المركز وتعطيل تنفيذ قراراتها رغم انبثاقها عن المقاربة التشاركية وبالتالي مقبولية مجتمعية.

[1] Bourdieu (P), Passeron (j.c), **LaReproduction**, éd Minuit, 1970, p22.

[2] بوطالب. محمد نجيب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر**: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص ص 51-52.

[3] بوطالب. محمد نجيب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص115.

[4] بوطالب. محمد نجيب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر**: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص 108.

[5] الفصل 31 من قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018

[6] الفصل 32 من نفس القانون.

وفي هذا الاجراء القانوني لا شكّ قصدية تنبع من الذهنية السياسية لواضعي القانوني ووجدانهم السياسي الذي لا يزال يحمل تجاه الهامش ريبة يعمل على تسييج نفوذه وإعادة تشكيل تبعيته في مصوغات ومسميات جديدة تمويهية. ثم إنّ سماح القانون للجماعات المحلية بعقد "اتفاقيات تعاون وإنجاز مشاريع تنموية في هذا النطاق مع جماعة محلية تابعة لدول تربطها بالجمهورية التونسية علاقات دبلوماسية أو مع منظمات حكومية أو غير حكومية مهتمة بتطوير اللامركزية والتنمية المحلية"[1] تفرمله شروط التنسيق والتشاور مع المصالحالمختصةبالوزارةالمكلّفةبالشؤون الخارجية واحالة هذه الاتفاقيات عليها قبل عرضها على مصادقة مجلس الجماعة المحلية بشهرين على الأقل. ولا يكتفي القانون بالتنسيق والتشاور بل يمنح هذه المصالح المركزية سلطة رفضها وتعطيل تنفيذها ريثما يبت القضاء الإداري في هذا النزاع الذي قد يطرأ بين السلطة المحلية والمركزية.

أما إذا عدنا الى مجلس الجماعة المحلية الذي يتولى وضع الميزانية التشاركية المحلية في إطار ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي يسانده الدستور والقانوني موضوع البحث، فإنّنا نجد أنّ محاسب المجلس المسؤول عن مسك حسابية الجماعات المحلية تقع تسميته بقرار من وزير المالية بعد إعلام مسبق لرئيس الجماعة المحلية المعنية كمحاسب عمومي تابع للدولة وله صفة محاسب رئيسيّ حسب الفصل 129 من القانون. فدور هذا المحاسب العمومي المعيّن مركزيا والضامن لحضور فاعل للمركز وللسلطة المركزية في عمل مجلس الجماعة لا يقف عند مسك الحسابات بل فيما يمنحه له القانون من صلاحية تدخّل في إعداد الميزانية والتصرّف في الأموال ومتابعة الديون وإنجاز النفقات[2] على الصعيد المحلّي، ممّا يضع التصرّف المالي اعدادا وانجازا ومتابعة تحت رقابة وأيضا تدخّل ممثّليها ضمن الحكم المحلّي.

وهو ما يمكن اعتباره مع أندري كورز Gorz A[3] **شكلا من التلاعب** الذي يتّخذ من مفاهيم الديمقراطية والتغيير والاستقلالية والعدالة وما الى ذلك خطابا دعائيا يخفي معارضة حقيقية متخفية في هكذا تراتيب وإجراءات وآليات كابحة لسيرورة التغيير في النظام السياسي وفي نموذج الاقتصاد وإدارة الشأن المحلّي وفي علاقة الهوامش بالمركز. فاذا تقفّينا تفاصيل كثيرة يتضمّنها القانون نقف بجلاء على تكرّر إجراءات الربط التي يوجدها في جلّ أقسامه بالمركز بأشكال متعدّدة تتخفّى أحيانا كثيرة بما يخالفها أي بمقولة **دعم اللامركزية** وجهود الحكومة المحلية في تنفيذ برامجها التنموية والحدّ من التفاوت بين المناطق أو **بمبدأ التضامن** الذي يشير اليه الفصل 146 والذي تتولى الدولة بمقتضاه "تحويل اعتمادات لفائدة الجماعات المحلية بعنوان التسوية والتعديل أو بعنوان المساهمة في تمويل المشاريع المحلية الحيوية وفق الاتفاقات تبرم للغرض"[4]. فثمّة مسائل كثيرة يتوقّف فيها مسار اللامركزية والحوكمة المحلية على عمل هيئات مركزية تملك قرار التدعيم او الدعم او تقييم المسار وتعديله وما الى ذلك مثل **صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية**[5] أو **الهيئة العليا للمالية المحلية**[6] أو ما **للمجلس الأعلى للجماعات المحلية**[7] من صلاحيات واسعة جدّا تتجاوز مساعدة المجالس المحلية او الجهوية او مجالس الأقاليم على التنمية المحلية وتنفيذ البرامج التشاركية ووضع ميزانية تشاركية مناسبة لهذه المشروعات التنموية الثقافية والاجتماعية الى إمكانية إيقاف رؤساء المجالس المحلية او الجهوية او الإقليمية او التدخّل في تنفيذ البرامج والمشاريع المبرمجة محليا او في اطار اتفاقيات مبرمة مع السلطة المركزية او المصالح الخارجية لها ذات الصلة. فنحن بذلك إزاء إعادة رسكلة للمركزية في اشكال مخاتلة تتخفّى بمقولة اللامركزية لتعيد ترسيخها في مناويل لا تتصادم مع التحوّلات المعولمة في فعل التدبير العمومي وانماط الحكم الجديدة.

---

[1] الفصل 40 من قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018

[2] الفصل 129 من نفس القانون.

[3] André .Gorz, La **société bloquée**, éd du seuil, paris 1970, P17.

[4] الفصل 146 من قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018

[5] الفصول 148 –151 من نفس القانون.

[6] الفصول 61 –65 من نفس القانون.

[7] الفصول 47–60 من نفس القانون.

خاتمة

لا تشكّل الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية خيارا أملته التحوّلات السياسية والاجتماعية والتنموية الداخلية نتاج حراك سياسي ومجتمعي او نتاج سيرورة تطوّر سوسيوتاريخي بقدر ما هي مناويل جديدة نشئت في المجتمعات الليبرالية كمنفذ لأزمة حكم وتدبير وفرضت من الخارج على مجتمعاتنا بعامل انفتاحها غير الاختياري على اكراهات العولمة. فمفهوم الحكم المحلّي او الحوكمة المحلية وما يدور في فلكها من مفاهيم على غرار الديمقراطية المحلية والديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية تحتمل وتكشف مجالا واسعا من الغموض والتلبّس الأيديولوجي. فليست الحوكمة مثلا نموذجا مثاليا ولا منوالا موحّدا للحكم الرشيد وحسن التصرّف في الثروات وتوزيعها العادل ودمقرطة أوسع للفعل العمومي عبر انفتاحه الأوسع على الفعل الفردي والفعل الجماعي المشترك وطنيا او محليا بقدر ما هي مفهوم متعدّد الأفهام وحقول التنفيذ تتباين تعريفاته بتغاير المداخل والمقاربات السياسية أو الاقتصادية أو التسييرية أو التنظيمية أو السوسيولوجية أو السوسيوانثروبولوجية. وقد انعكس هذه التداخل والتقاطع لحقول استعمال وتعريف المفهوم على قانون الحكم المحلّي الذي لم يحتفظ فقط بهذا الغموض والالتباس بل عمّقه عبر تعمّد عدم تدقيق تعريف ابعاده وتحديد آليات وإجراءات ممارسته. وفي ذلك احتفاظ المركز بمجال متحرّك للعب والتفاوض مع الجماعات المحلية ومع الرئاسات الجهوية والإقليمية بما يديم ويثبّت القوّة التوجيهية للمركز ونفوذه التاريخي على الهوامش وبخاصة المهمّشة منها والفاقدة للقدرة على إدارة فعلها العمومي المحلّي في قطيعة مع مساعدة ودعم وتأييد المركز الاقتصادي والتنموي بالأساس.

لا يستقيم اعتبار الفعل العمومي التشاركي عملية تنظيمية وتسيرية خاضعة لعملية الضبط القانوني والقوعدة التي تضمن نجاح مسار التشاركية وتأسيس ثوابت التنمية المحلّية في الجهة. فهذا الفعل يتأثّر الى حدّ بعيد بما يسميه غرافماير Grafmeyer[1] بأثر السياق. فالسياق المجتمعي الذي ينتج ويعاد انتاج ضمنه وعبره الفعل التنموي التشاركي المؤسّس للديمقراطية المحلية، يمارس سوسيولوجيا تأثيرا مهمّا وحاسما أحيانا كثيرة في نجاح تجربة تركيز الحكم المحلّي[2]. فالمجتمعات المحلية تتغاير بالنظر الى البنية القبلية والعشائرية والعائلية غير المصرّح بها او المعلومة مثلما بعلاقات القوّة للنسيج الاجتماعي. فالفرد لا يتصرّف بمعزل عن الروابط الجماعية التي تلوّن فعله الاجتماعي وترسم حدود انخراطه في الفعل العمومي المحلّي. ثم إنّ نجاح التجارب الجديدة الفردية والجماعية في ممارسة الضغط على السلطة وتحقيق مكاسب وفرض ارادته الفردية أو الجماعية على الدولة عبر أطر غير تقليدية في الاحتجاج الاجتماعي مثل قوّة الشارع والاعتصام وتعطيل العمل قد تضعف قدرة الخطاب الجديد للحكم المحلي والديمقراطية المحلية على استقطاب انخراط المواطن المحلّي في الفعل العمومي الذي تعاد ضمنه صياغة الحدود بين السياسي والاقتصادي في منظومة الحوكمة المحلية. فالمواطن المحلّي غير ملزم في راهن المجتمع التونسي ما بعد الثورة أن ينتظر دعوته الى اجتماع شعبي او استفتاء محلّي (لا يملك القدرة على كسب الثقة) ليعبّر عن موقفه بالرفض او القبول او تقديم مطالبه. فهو يملك اطرا جديدة أثبتت نجاعتها عمليا في كثير من حركات الاحتجاج التي حصلت في هذه الجهات والتي افضت الى خضوع السلطة الجهوية والمركزية لإرادة الجماعات المحتجة وبالشكل الذي يرضيها ويحقّق لها مكاسب أوسع بكثير من الأطر التقليدية الموصولة بالأحزاب السياسية او الآليات الديمقراطية التقليدية او مؤسسات المجتمع المدني. فكثيرا ما انتصب الشارع التونسي كبرلمان شعبيّ[3] فرض ارادته في تغيير مسار عدد من القوانين أو الإجراءات وحسمت جدلا سياسيا واقتصاديا محليا او وطنيا في غياب كلّي للفاعلين التقليديين. في هذا السياق نفهم وندعو الى مقاربة الحكم المحلي ومدى نجاحه في تحقيق التشاركية التي تشكّل محرّكه المركزي واغراء الفاعل المحلّي بالانخراط الفعلي في مسار الحوكمة المحلية وتأسيس عقد اتفاق بين السلطة والمجتمع. فالحكم المحلّي الذي يتأسس

[1]Grafmeyer. Yves, **Sociologie Urbaine**, op cit, p45.
[2]Bassand.Michel, **Cités, villes, métropoles**, op cit, p43.
[3] اليحياوي شهاب، **تقرير الحالة الدينية في تونس (2011–2015)**، المجلّد الرابع، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2018، ص ص 155-182.

على مناويل غير تقليدية (الديمقراطية التمثيلية) في الضبط الاجتماعي للمجال المحلّي العمومي يتوسّل عنصر او شرط الثقة بغاية تحفيز مشاركة وتشريك المواطن مباشرة في التدبير العمومي وإدارة الشأن العام الى أقصاه. فانخراط المواطن المحلّي لا يضمنه النص القانوني ولا الإجراءات والآليات التي يوجدها لكيلا تتجاوز البازار السياسي وديمقراطية الواجهة، ولا أيضا المواطنية في معناها السياسي (الاعتراف للمواطن بحقوقه السياسية)[1] إنّما اعتقاد المواطن في جدوى وجدارة هكذا نماذج حكم وإدارة في تحشيد طاقاته وافعاله في الإرادة الجماعية التي تشكّل الغاية المركزية للحوكمة المحلية وآلياتها القانونية والمؤسساتية.

وصفوة القول أن الحكم المحلّي في المجتمعات العربية يحتمل ضغوطا عديدة موصولة باللامركزية الحذرة التي تشيها قوانين الحكم المحلّي من جهة وريبة المجتمعات المحلية (الجهات والهوامش) من السلطة المركزية ونواياها التي تصبّ دائما من وجهة نظر الجهات وبخاصة المهمّشة في تدعيم تفوّق المركز والجهات الساحلية التي شكّلت طوال التاريخ السياسي خزّان الدولة من القيادات التاريخية او القيادات التكنوقراطية المهندسة للسياسات التنموية التي تعيد انتاج ريادتها وتفوقها ورقابتها على الجهات والهوامش حتى في أوج الترويج للديمقراطية التشاركية وانماط الفعل العمومي الجديدة المتعارضة نظريا مع مركزة القرار التنموي والمنتصرة للحكم والحوكمة المحليّة.

المراجع العربية:

1. أمين. (جلال)، **الدولة الرخوة**، دار سيناء للطباعة والنشر، القاهرة، 1993.
2. بشارة. عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
3. بوطالب. محمد نجيب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر**: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
4. بوطالب. محمد نجيب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
5. توران. آلان، **ما الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، ط3، بيروت، 2016.
6. توران، آلان، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سلمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
7. الحبيّب. سهيل، **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية**، مقدّمات في استئناف المشروع النقدي للأيديولوجية العربية المعاصرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.
8. دفيدهارفي، **المدن المتمرّدة، من الحق في المدينة الى ثورة الحضر**، ترجمة لبنى صبري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2017.
9. زيجمونتباومان، **الخوف السائل**، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017.
10. سامية محمد جابر، **علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
11. سليمان أعراج، **الديمقراطية التشاركية من أجل تفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية**، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، العدد 29، الجزائر، أفريل 2012.
12. العيسوي، إبراهيم، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**. القاهرة: دار الشروق، 2003.
13. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
14. مينش ريتشارد، **الأمة والمواطنة في عصر العولمة (من روابط وهويات قومية الى أخرى متحوّلة)**، ترجمة عباس عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

[1] توران، آلان، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سلمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص11.

15. ميهوبي، فخر الدّين، **إشكالية بناء الدّولة في المغرب العربي**: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.
16. نزيه.ن.الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.
17. هوفه. (أوتفريد)، **مواطن الاقتصاد، مواطن الدولة، المواطن العالمي**، (الأخلاق السياسية في عصر العولمة) ترجمة عبد الحميد مرزوق، المركز العربي للترجمة، القاهرة، 2010.
18. ورد. عبد الملك، **الفاعل المحلي وسياسة المدينة**، دار ابي رقراق للنشر والطباعة، الرباط، 2006.
19. اليحياوي شهاب، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية**: بين المقاربات الكلاسيكية والطروحات الحديثة دمقرطة التنمية أم تنمية الديمقراطية، ورقة علمية مشتركة في الندوة الدولية حول التنمية ورهانات الديمقراطية، اغادير، المغرب 2018.
20. اليحياوي شهاب، **تقرير الحالة الدينية في تونس** (2011-2015)، المجلّد الرابع، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2018.

المراجع القانونية:

1. الدستور التونسي المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي بتاريخ 26 جانفي 2014.
2. القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة على الهياكل العمومية المحلية والجهوية وعلى الجماعات المحلية.
3. قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 يتعلّق بمجلة الجماعات المحلية، الرائد الرسمي للبلاد التونسية عدد 39 الصادر في 15 ماي 2018.
4. الأمر الحكومي عدد 401 لسنة 2019 المؤرخ في 6 ماي 2019 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية.

Bibliographie

Ouvrage :

1. André .Gorz, La **société bloquée**, éd du seuil, paris 1970.
2. Bassand. Michel**, Cités, villes, métropoles. Le changement irréversible de la ville**, Lausanne, Presses polytechniques et universitaires romandes (PPUR), 2007.
3. Benevolo, Leonardo, **la ville dans l'histoire européenne**, paris, Editions de seuil, 1993.
4. Bordeleau. D, **Gouvernance et construction territoriale** : le cas du Faubourg des Récollets de Montréal : du Carrefour des arts et des technologies à la Cité du Multimédia. Thèse de doctorat en sociologie. Université du Québec à Montréal, Montréal, Québec, 2003.
5. Bourdieu (P), Passeron (j.c), **LaReproduction**, éd Minuit, 1970.
6. Bourdieu. Pierre, **« Le capital social** », Actes de la Recherche en Sciences Sociales, vol. 31, 1980.
7. Castells, M., **La question Urbaine**, Paris, Édition Maspéro, 1981.
8. Cavallier. Georges, **Gouvernement des villes et gouvrnance urbaine**, in Défis pour la gouvernance urbaine dans l'Union européenne.
9. ChristionBrodhay et Florent Breuil, **Dictionnaire du développement durable**, édition Afnour, Paris, 2004.
10. Claudia BARRIL, Marion CARREL, Juan-Carlos GUERRERO, Alicia MARQUEZ, dirs, Le public en action. Usages etlimites de la notion d'espace public en sciencessociales ,Paris, Éd. Le Harmattan, coll. Logiques politiques, 2003.

11. Dominique. Schnapper, **la Relation à L'autre : au cœurdela pensée sociologique,** éd Gallimard, Paris, 1998.
12. Dominique. Schnapper, **Qu'est-ce que l'intégration?**, éd Gallimard, Paris, 2007.
13. Dorval Brunelle (dir.), **Gouvernance : Théories et Pratiques**, Éd Institut international de Montréal, 2010.
14. Francq .Bernard, **La Ville incertaine. Politique urbaine et sujet personnel**, Louvain-la-Neuve, Academia-Bruylant, 2003.
15. FRIEDBERG.Erhard, **Le pouvoir et la règle**, Paris, Seuil, 1993.
16. Généreux. Jacques, **Les vraies lois de l'économie**, Éditions du Seuil, Paris, 2005.
17. Gérard Marcou, **« La démocratie locale en France- Aspect juridiques**-», revue La démocratie localereprésentation, participation et espace public, Lille, France, 1999.
18. Grafmeyer. Yves, **Sociologie Urbaine**, dir François de singly, Nathan, paris, 2000.
19. Habermas. Jürgen, L'espace public : archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Paris, Payot, 1986.
20. Hassenteufel .Patrick, Sociologie politique : l'action publique, Paris, Armand Colin, 2008.
21. John Hannigan "**Analyser les villes et le changement dans une ère de mondialisation** : deux points de vue divergents." Sociologie et sociétés 452 ,2013.
22. Judge. Robert, « **Le capital social, Établir les fondements de la recherche et de l'élaboration de politiques** », Horizons, vol. 6, no 3, 2003.
23. LizabetteJalbert, **« La décentralisation : Enjeux et perspectives »**, in Louis Maheu et Arnaud Sales, **La recomposition du politique**. Chapitre 9, pp. 251-272. Montréal : L'Harmattan et Les Presses de l'Université de Montréal, 1991.
24. Maris Robert, **la société urbaine (phénomène sociologique)**, paris 2002.
25. Mondher. (Kilani), **L'invention De L'autre**, Essai Sur Le Discours Anthropologique, Payot, Lausanne, 1994.
26. Poquet. Guy, **Démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de la ville**, CREDOC, paris, 2001.
27. Raffarin.Jean- Pierre, **Pour une nouvelle gouvernance**, L'archipel, Paris, 2002.
28. Raymond .Boudon, François. Bourricaud, **Dictionnaire critique de la sociologie**, Paris, PUF, 2000.
29. Thuderoz. Christian, **Négociations. Essai de sociologie du lien social**, Paris, PUF, 2000.
30. Vermeren. Pierre, **Maghreb : la démocratie impossible** ?, Paris, Fayard, 2004.
31. Weber. Max, **Economie et société**, Paris, Plon, 1971.

Revues

32. Dubois. Vincent, **Ethnographier l'action publique** : Les transformations de l'État social au prisme de l'enquête de terrain, Dans Gouvernement et action publique 2012/1 (n° 1), pages 83 à 101.
33. Geneviève Koubi, «**Démocratie locale et pluralisme socio-culturel**», in Sciences de la Société n° 31, Février 1994.
34. Jessop .Bob, **L'essor de la gouvernance et ses risques d'échec** : le cas du développement économique, Revue internationale des sciences sociales, 155, mars 1998, pp31-49
35. Lorrain. D,"**Après la décentralisation, l'action publique flexible**", Sociologie du travail, n°3,1993.
36. Merrien. François-Xavier, **De la gouvernance et des Etats-providence contemporains**, in La gouvernance. In Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998, pp. 62.
37. Smouts .Marie-Claude, **Du bon usage de la gouvernance en relations internationales**, in La gouvernance. In Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998, p. 88.

Références Electroniques

38. CédiricPolère, **La démocratie participative- état des lieux et premiers élément de bilan-, synthèse** à l'occasion de l'élaboration du numéro « des synthèses Millénaire3 » sur le thème

de la démocratie, 2007, p. 09, sur le site : [www. Millenaire3.com/content/…/Polere_democratie_participative.pdf.].
39. Kaufmann. D; Kraay. A; Mastruzzi, M. (2010a). **The Worldwide Governance Indicators**: Methodology and Analytical Issues (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). Washington, DC : The World Bank.

الفاعلون في مشاريع إعادة الإسكان بالمغرب: حالة الدار البيضاء

Actors of Resettlement Projects in Morocco: The Case of Casablanca

عبد الوهاب صديق، دكتور في الجغرافيا البشرية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء، المغرب

abdelouahab.sadik@gmail.com

ملخص:

عملت الدولة، منذ ظهور الأحياء الصفيحية بالمغرب، على وضع برامج ومقاربات متنوعة تستهدف محاربتها والحد منها. ونظرا لحجم المشاكل والتحديات التي يطرحها مشكل السكن الصفيحي، فإن تدخلاتها (الدولة) تظل محدودة، طيلة العقود الأخيرة وإلى حدود الآن.

نهدف من هذا المقال، التطرق إلى تدخلات مختلف الفاعلين (وزارة الإسكان والمؤسسات التابعة لوصايتها، الوكالة الحضرية، الجماعات المحلية...) للقضاء على السكن الصفيحي من جهة، وإلى إمكانية اعتبار تعدد المتدخلين، في عمليات إعادة الإسكان، عاملا ايجابيا أم سلبيا، من جهة أخرى.

وأخيرا، إلى أي مدى يمكن القول، إن اعتماد المواكبة الاجتماعية (Accompagnement Social) في المشاريع الإسكانية الحضرية، قد ساهم في نجاح وتسريع وتيرتها، من خلال حالة الدار البيضاء الكبرى. ومن أجل مقاربة الموضوع، اعتمدنا بالأساس على العمل الميداني، الذي خول لنا الحصول على معطيات كمية وكيفية هامة.

الكلمات المفاتيح: الدار البيضاء – إعادة الإسكان– أحياء الصفيح – المواكبة الاجتماعية.

Abstract:

From the time the shany towns was appeared in Morocco, the country has proposed a lot of varied programs and approaches To eradicate this type of lodging. Though considering the complicity and the challenging that assumed the unhealthy habitation, the interventions of the country stay so limited from the last décades.

This transmission aims at studying the different actions done by different partners (Ministry of Habitat, Urban Agency, Local Communes…) to eradicate shantytowns. It takes equally to see if the participation of the different partners in these operations of relodgement is a positive or a negative factor.

Finally, we will see in which measures we can argue that the social support allows the success and the acceleration of this housing operation starting from the case of greater Casablanca.

For a better approach to the object of study, we based ourselves on the fieldwork, which allows us to have important qualitative and quantitative data.

Key words: Casablanca; Re- housing; Shanty; towns; Social support.

مقدمة

شهدت المدن المغربية، حركة تمدين واسعة، انتقلت معدلاتها من **29,10** % خلال أول إحصاء (**1960**)، إلى حوالي **60,3** %خلال الإحصاء العام للسكان والسكنى الأخير (**2014**).ونظرا لكون المدن غير قادرة على استقبال كل الراغبين في الاستقرار بها، لضعف بنياتها التحتية وتفاقم مشكل البطالة والسكن والنقل الحضري...اضطرت فئات عريضة من السكان (الفقراء والمهمشين) – التي صعب عليها امتلاك مساكن بالتجزئات القانونية أو حتى كرائها– الاستقرار بأحياء السكن الصفيحي غير بعيد عن المدينة الأم، حتى يتأتى لها الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المدينة.ولمحاربة السكن غير اللائق، كحل لإعادة التأهيل، تنوعت تدخلات الدولة – من خلال قيامها بعدة برامج– منذ عهد الاستعمار إلى اليوم.

نطمح من خلال هذا المقال، الإجابة عن التساؤلات التالية:

- إلى أي حد، يمكن اعتبار السياسات الإسكانية، قد ساهمت في إيجاد حلول لظاهرة السكن الصفيحي بالمدن المغربية؟ وهل يمكن اعتبار تعدد المتدخلين الفاعلين في عمليات إعادة الإسكان عاملا ايجابيا أم سلبيا، بالنظر لتداخل الاختصاصات...؟
- إلى أي مدى، يمكن القول إن اعتماد المواكبة الاجتماعية في المشاريع الإسكانية الحضرية، قد ساهم في نجاح وتسريع وتيرتها من خلال حالة الدار البيضاء؟

1– فشل السياسة الإسكانية واستمرار السكن "غير اللائق"

أدى ارتفاع عدد سكان المدن المغربية، إلى انعكاسات مباشرة على كل المستويات[1]، إذ ساهم في تنوع طرق إنتاج واستهلاك المجال الحضري، وفي تنوع النسيج الحضري. كما أن قطاع السكن يلعب دورا مهما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث يساهم في توفير فرص الشغل لشريحة مهمة من المجتمع، ويساهم في استقرار الساكنة، رغم كونه يعاني من العجز المتراكم، وتعدد أنواع السكن غير اللائق والعشوائي الذي يعتبر أحد أبرز مظاهر الفقر والإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري. من خلال هذه الفقرة، سنحاول التطرق إلى أهم المراحل التي نهجتها الدولة في مجال التعمير والإسكان، منذ سبعينيات القرن العشرين إلى اليوم:

المرحلة الأولى: الممتدة من بداية السبعينات إلى غاية 1982:خلال بداية السبعينات، شكلت المدينة مجالا للصراع الاجتماعي من جهة، وبروز الفئة المتوسطة التي استفادت من الريع العقاري الحضري من جهة أخرى، عبر تمكينها من بقع أرضية بالتجزئات العمومية مع تسهيل في الأداء .كما أن تدخل الدولة لمواجهة السكن الصفيحي كان محتشما، إذ لم تبدأ عملية القضاء على أحياء الصفيح، إلا بعد النصف الثاني من عقد السبعينات، اعتمادا على المساعدات الخارجية. ومن زاوية أخرى، اهتمت الدولة بالشرائح الاجتماعية الهشة، المتكدسة بدور الصفيح، في كبريات المدن كالدار البيضاء والرباط... شريطة أن تكون قادرة على أداء مساهماتها في عملية إعادة الإسكان. تميزت هذه المرحلة، بطابعها الأمني، وبالمراقبة الصارمة لأحياء الصفيح، ولقد ظهرت بعض مشاريع إعادة الهيكلة، بالاعتماد على دعم مالي من طرف البنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

[1]Rapport national sur la politique de la population, Haut-commissariat au plan, 2002, p16.

المرحلة الثانية: من 1983إلى 1991:عرفت هذه المرحلة بظرفية اقتصادية صعبة، تمثلت في توالي سنوات الجفاف (1982 – 1985) وتزايد المديونية الخارجية، الشيء الذي أرغم الدولة على تطبيق سياسة التقويم الهيكلي، التي أوصت بها المؤسسات المالية الدولية. ولم تستطع السوق العقارية أن تواجه الصعوبات الاقتصادية، لكنها عرفت تطورا إيجابيا، تمثل في ارتفاع إنتاج السكن، وفي تسهيل عمليات القضاء على أحياء الصفيح. فابتداء من سنة 1981، تم التخلي عن عمليات إعادة الهيكلة والقيام بحلول جذرية كإعادة الإيواء. وقد تضاعفت منذ بداية الثمانينات، مراقبة أحياء الصفيح، في إطار ضبط المجال الحضري.

إن القضاء على أحياء الصفيح له مزايا اقتصادية واجتماعية مهمة، كما أن ملكية سكن لائق، من طرف قاطني أحياء الصفيح، تمكنهم من الارتقاء إلى وضعية المالكين لمساكنهم،[1] لكن الأوضاع لا تسمح بحل المشاكل الاقتصادية والسكنية، في آن واحد، لقاطني دور الصفيح.

المرحلة الثالثة: من1992 إلى1997[2]: تميزت هذه الفترة، بتدخل الدولة، بشكل كثيف في إطار إنتاج السكن الاجتماعي، من خلال عمليتين أساسيتين هما :البرنامج الخاص بمحاربة السكن غير اللائق، وعملية 200.000 سكن اجتماعي.

أ– البرنامج الخاص بمحاربة السكن غير اللائق: بعد إحصاء دور الصفيح سنة 1992 والأحياء العشوائية سنة 1993، تم اعتماد برنامج خاص لمحاربة السكن غير اللائق، يتضمن هذا البرنامج 87 مشروعا يستفيد منها بصفة مباشرة، حوالي 105.975 أسرة، منها 40 % تقطن دور الصفيح و 48% الأحياء العشوائية، و 12 % خصصت للسكن بالمدينة القديمة، والسكن القروي. وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج ب 6.528 مليون درهم. منذ بداية التسعينات، ظل دعم الدولة ومساهمة المستفيدين المصدر الرئيس لتمويل عمليات إعادة الإسكان، لكن بسبب ضعف هذا الدعم، وعدم ضمان مساهمة المستفيدين، ونظرا لتباين مستواهم الاقتصادي لم ينفذ البرنامج إلا جزئيا.

ب– برنامج 000. 200 سكن.[3] انطلق سنة 1995، تميز بتحول كبير على مستوى تدخل الدولة، الذي كان يعتمد على إنتاج البقع الأرضية أكثر من إنتاجه للسكن. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير مساكن اجتماعية لأسر لا يزيد دخلها الشهري عن 3.600 درهم .وتحملت الدولة جزء من نسبة الفائدة المستحقة على المستفيد.كما عملت على تسهيل الحصول على القروض، والاستفادة من أراضي الدولة، بتخفيض تتراوح نسبته بين 30% و 50 %، مقارنة مع ثمن السوق، بالنسبة للمنعشين الخواص والعموميين الذين يرغبون في إنتاج السكن في إطار هذا البرنامج. وعلى الرغم من مزاياه، فإنه لم يلب كل الاحتياجات المطلوبة، لأنه لم يهتم بإنتاج السكن الاقتصادي لفائدة أسر ضعيفة الدخل.

المرحلة الرابعة من 1998إلى 2000: تكمن الإصلاحات التي قامت بها الدولة خلال هذه الفترة، في ما يلي: تعميم الوكالات الحضرية، ومفتشيات التعمير بهدف تحسين تدبير المجال الحضري، وإدخال إصلاحات على مستوى قانون التعمير؛ خلق أدوات إدارية، وقانونية متعددة، ثم إشراك السكان والقطاع الخاص والتشاور معهم، بهدف تحسين مردودية سوق السكن، وحل قضايا السكن غير اللائق.

[1] Rapport national sur la politique de la population, op.cit, 2002 p 38.
[2]Rapport national sur la politique de la population, op.cit, 2002, p 39.
[3] Rapport national sur la politique de la population, op.cit, 2002, p 42.

المرحلة التي تبتدئ منذ 2002[1]: أصبحت مسألة السكن الاجتماعي أولوية وطنية، ولتفعيل هذا الخيار، أصبح قطاع السكن والتعمير وزارة مستقلة بذاتها، ثم التزمت الحكومة بالرفع من إنتاج وحدات السكن الاجتماعي، بهدف إنجاز مائة ألف وحدة سنويا، من طرف القطاع الخاص. كذلك تم تفويض عدد من سلط القرار، في ميدان السكن الاجتماعي، إلى الجماعات المحلية، عوض المصالح المركزية. ثم الاهتمام بتوازن العرض والطلب في مجال السكن الاجتماعي، وتخفيض كلفة إنتاج هذا النوع من السكن، بتحسين إنتاجية مقاولات البناء، وإقامة نظام لتشجيع المنعشين العقاريين الخواص.

ويرمي هذا التغيير أيضا، إلى تسهيل تداول الاحتياطي العقاري، الذي يدخل في إطار الملك الخاص للدولة والجماعات المحلية وإدارة الأحباس وغيره.ويتجلى الطموح، المراد تحقيقه، في عرض سكن اجتماعي بأثمان تتراوح بين 000 80 و 120000 درهم، وحسب التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[2]لسنة 2013، فإنه في مجال الحصول على السكن، فقد تم إحراز تقدم ملموس، وقدر العجز في المساكن ب640000 وحدة سنة 2013 مقابل 1.2 مليون خلال العشر سنوات السابقة. أما على مستوى السكن الاجتماعي، فهناك تراجع بلغ 70%، حيث تم بناء 39053 وحدة فقط سنة 2013، مقابل 131878 وحدة سنة 2012. وعلاوة على ذلك، لا تزال المشاكل المرتبطة بالأحياء الفقيرة أو المهددة بالانهيار. كما يبدو أن لبرامج السكن الاجتماعي، التي ساهمت إلى حد كبير في الحد من العجز في الوحدات السكنية في بعض المدن، بعض علامات التباطؤ، وضعف التجهيزات الأساسية ...الخ.

- **خلال 2004**: انطلق "برنامج مدن بدون صفيح"، الهادف إلى القضاء على الأحياء الصفيحية وسط 85 مدينة مغربية، والمساهمة في تحسين ظروف العيش للأسر المعنية.

من خلال ما تقدم، يتبين أن تدخلات الدولة، خلال كل هذه المراحل، محدودة، بالنظر إلى حجم المشاكل والتحديات التي يطرحها مشكل السكن الصفيحي بالمغرب.

الصورتين رقم 1 و2 : عملية هدم الدوار الصفيحي"العبدي" حيث استفاد قاطنوه من مشروع الرحمة سنة 2008

[1] Rapport national sur la politique de la population, op.cit, 2002, p49.
[2]Rapport annuel du Conseil Economique, Social et Environnemental, 2013, P17.

2- سياسة إعادة الإسكان بين تدبير الأزمات الاجتماعية والأمنية والقضاء على السكن غير اللائق:

من خلال ما سبق، تطرقنا إلى أن الدولة لجأت من خلال برامجها الإسكانية، التخفيف من حدة المشاكل والتحديات السوسيواقتصادية، التي تعاني منها الفئات الاجتماعية الهشة، القاطنة بالأحياء الصفيحية وباقي أحياء السكن غير اللائق. وفي هذه الفقرة، سنستعرض بعض النماذج أو الحالات التي تجسد تدخلات الدولة، من خلال سياسة إعادة الإسكان، وسياسة إعادة الإيواء.

أ – عملية إعادة الإسكان: حالة حي النسيم

تقوم المؤسسات التي تعمل تحت وصاية وزارة الإسكان، بتهيئة سكن مجهز ومبني، تقدر مساحته بأقل من 100 متر مربع، بقيمة عقارية منخفضة[1]، من خلال دعم الدولة ليصبح المستفيد مالكا بأقل من 120.000درهم، ويفترض أن يتراوح دخله مابين 2.000 و3.600 درهم. كما أنه يمكن أن يستفيد من قرض تفضيلي.

ومشروع "حي النسيم " نموذجا لذلك، حيث خصص بالأساس، لإعادة إسكان قاطني المحج الملكي، منفذا بذلك سياسة الدولة في مجال الإسكان. وهي سياسة "تستجيب لمشكلين الأول: هو أزمة السكن التي ستصبح على المدى المتوسط خطرا فعليا، وستكون قوة مطلبية لا يمكن أن توقفها الدولة، إذا لم تتدخل كليا، الثاني ويتعلق بمشكل الشغل "[2].

وطالما أن الساكنة ارتبطت، لمدة طويلة، بممارسة أنشطة تجارية غير مهيكلة، بباب مراكش ودرب السلطان. وبأنشطة بحرية، بالنظر لقربها من الميناء، وفي غياب التأهيل والخبرات اللازمة في مجال الصناعة التي من شأنها أن تؤهل هذه الفئات لإيجاد عمل بالمنطقة الصناعية بليساسفة، يتضح أن مشكل الشغل قد عرقل عملية اندماج الساكنة.وبالتالي نلاحظ، أن تركيبة مشروع النسيم لم تول أي اهتمام للجوانب الاجتماعية، من شغل وتطبيب وتمدرس. بقدر ما ركزت على الهاجس الأمني، وذلك من خلال، العمل على التخفيف من الكثافة السكانية المرتفعة[3]التي ميزت المدينة القديمة. وقد تميزت المساكن والشقق، التي تم توزيعها على المستفيدين، بالتباين من حيث المساحة والثمن. (جدول رقم 1)

[1]Julien,L. (2006), Les recompositions territoriales dans le Maroc du nord. Dynamiques urbaines dans la péninsule tingitane et Gouvernance des services de base a Tanger et a Tétouan (Maroc) L'inclusion des quartiers pauvres A travers l'accès aux transports et a l'eau potable thèse de doctorat, université Aix-Marseille I, p201.

[2]Benzakour, S. (1978),Essai sur la politique urbaine au Maroc 1912- 1975, les éditions Maghrébines Casablanca, p.176 .

[3]ونشير إلى أن الكثافة السكانية المرتفعة إضافة إلى ضعف البنية التحتية ادتا إلى الضغط على التجهيزات، وبالتالي المساهمة في تدهور المساكن وليس فقط تقادمها.

جدول رقم 1: توزيع أنواع المساكن على الأسر المرحلة إلى حي النسيم حسب المساحة والثمن

نوع الشقة	%	المساحة (بالمتر الربع)	ثمن البناء (بالدرهم)	ثمن البيعبالنسبة للمستفدين (بالدرهم)
F1	14	35	103000	35000
F2	25	45	126000	45000
F3	54	62-56	148500	65000
F4	7	72-65	225194	85000

المصدر[1]: الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية (SONADAC)

نستخلص من خلال الجدول أعلاه، اختلاف مساحة وثمن الشقق الموجهة للمستفيدين بحي النسيم، حيث يلاحظ أن هناك: شقق من نوع (F1) التي تتكون من غرفة واحدة، وصالون ومطبخ ومرحاض، وهي موجهة للأسر المكونة من شخصين. وشقق نوع(F2) التي تتوفر على غرفتين، وصالون ومطبخ ومرحاض وحمام، وهي موجهة للأسر التي تتكون من ثلاثة أو أربعة أشخاص. وأخرى (F3) وتتكون من ثلاثة غرف وصالون ومطبخ ومرحاض وحمام، وهي مخصصة للأسر التي تتكون من خمسة أفراد إلى سبعة. وشقق من نوع(F4) أي أربعة غرف وصالون ومطبخ ومرحاض وحمام، توجه للأسر المكونة من أكثر من سبعة أشخاص أو للأسر التي كانت تملك منزلا في المحج الملكي[2].

وجدير بالذكر، أن مشكل السكن غير اللائق والآيل للسقوط الذي يشوه صورة وجمالية مدينة الدار البيضاء، يدفع المسؤولين إلى التفكير في الحلول الكفيلة بالقضاء على هذا النوع من السكن. لذا، فإن أهم مشاريع إعادة الإسكان، التي عرفتها مدينة الدار البيضاء سابقا، وطنت بالأساس في المجالات الهامشية بعيدا عن المركز (انظر الخريطة1).

[1] الشركة الوطنية للتهيئة الجماعيةSONADAC: هي شركة تاسست1995، مباشرة بعد الانتهاء من بناء مسجد الحسن الثاني، تعمل تحت وصاية وزارة الداخلية، تتجلى أهدافها في الإشراف على عملية إعادة الإسكان بالنسيم بهدف تهيئة المحج الملكي، وهي شركة تعرف عدة مشاكل على مستوى التدبير كالفساد الإداري...

[2] اوصار ياسين، (2005): " إشكالية إعادة الإسكان بالدار البيضاء، نموذج المدينة الجديدة النسيم"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، وحدة التكوين والبحث: التعمير والتهيئة كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.ص 81.

خريطة رقم 1: توطين أهم المشاريع الإسكانية بالدار البيضاء

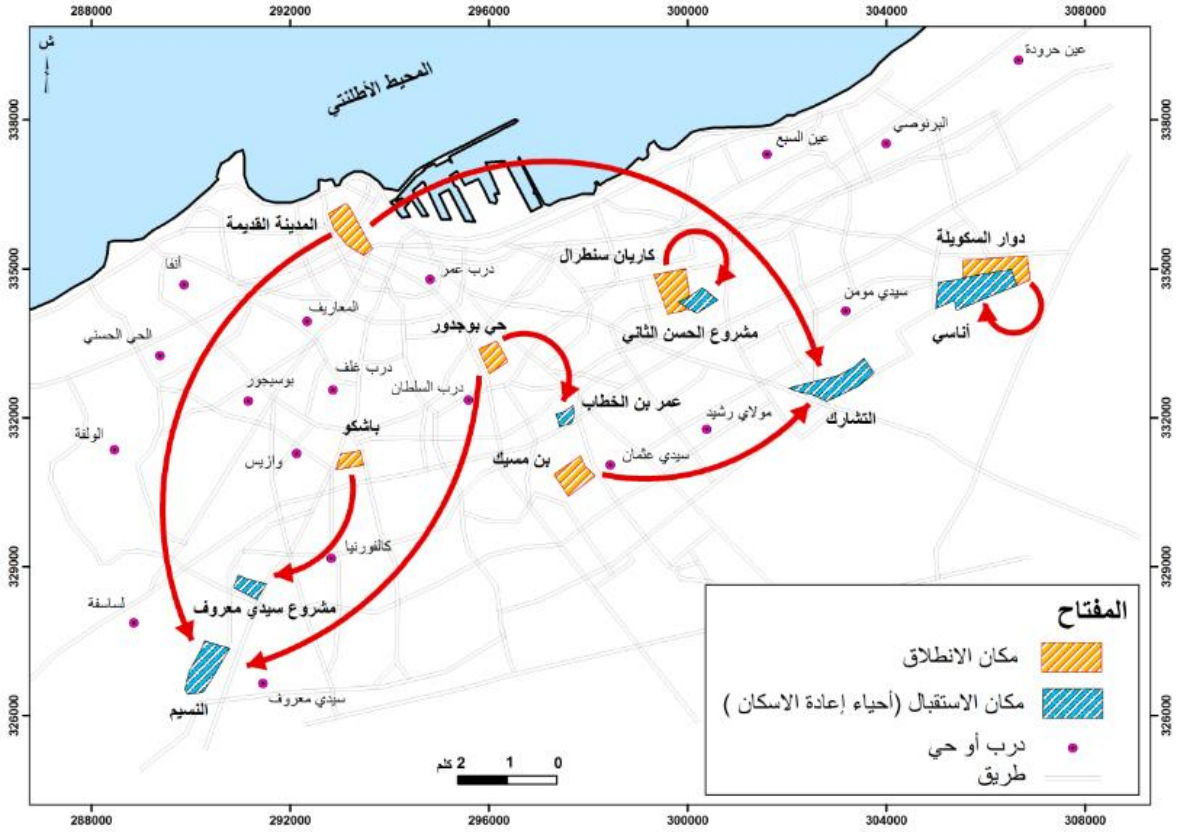

المصدر[1] HAUW. D:(بتصرف)

توطن الخريطة أعلاه، أهم المجالات التي تمت تهيئتها وإعدادها لعمليات إعادة إسكان قاطني الصفيح أو قاطني المدينة القديمة: لذلك يلاحظ أن ساكنة المدينة القديمة سابقا تم ترحيلها إلى مناطق هامشية كالنسيم والتشارك، وساكنة الحي الصفيحي "باشكو" تم ترحيلها إلى سيدي معروف، أما ساكنة "كريان[2] بنمسيك" فقد تمت عملية إعادة إسكانها بالتشارك. و "كريان سنطرال" بمشروع الحسن الثاني ...

واليوم، وفي إطار برنامج "**مدن بدون صفيح**" فإن وزير الإسكان والتعمير وسياسة المدينة، يرى، أن المغرب قد حقق ما يفوق 70 % من مجمل أهداف البرنامج، حيث تعتزم الدولة القضاء، نهائيا، على مدن الصفيح في المغرب في أفق سنة 2020. كما أن هذا البرنامج، يروم تحسين ظروف عيش أكثر من مليون و800 ألف شخص في 85 مدينة تعاني من هذه الظاهرة.

ب – مشروعا المحج الملكي والنسيم :تعدد المتدخلين وتعثر الإنجاز

إن مشروعا من حجم المحج الملكي أو النسيم، يفرض تدخل وإشراك كل الفاعلين المحليين، وجميع المؤسسات والمصالح والإدارات العمومية... بالإضافة إلى الفئات المعنية بالاستفادة من عملية إعادة الإسكان وسط حي النسيم المتواجد بهامش المدينة، من هنا يحق لنا أن نتساءل هل تعدد الفاعلين والشركاء كان فعلا مصدر قوة أم عاملا من عوامل تعثر أو انزلاق المشروع؟

[1]HAUW. D, (2004)les opérations de relogement en habitat collectif à Casablanca, de la vision des aménageurs aux pratiques des habitants, thèse pour l'obtention du grade de docteur, l'université François Rabelais de Tours, p23.

[2]تطلق كلمة "كريان" على الحي الصفيحي. وهي مأخوذة من الكلمة الفرنسية «carrière» التي تعني مقلع من الحجارة...

خطاطة رقم 1:الفاعلون الأساسيون بمشروع المحج الملكي وحي النسيم[1]

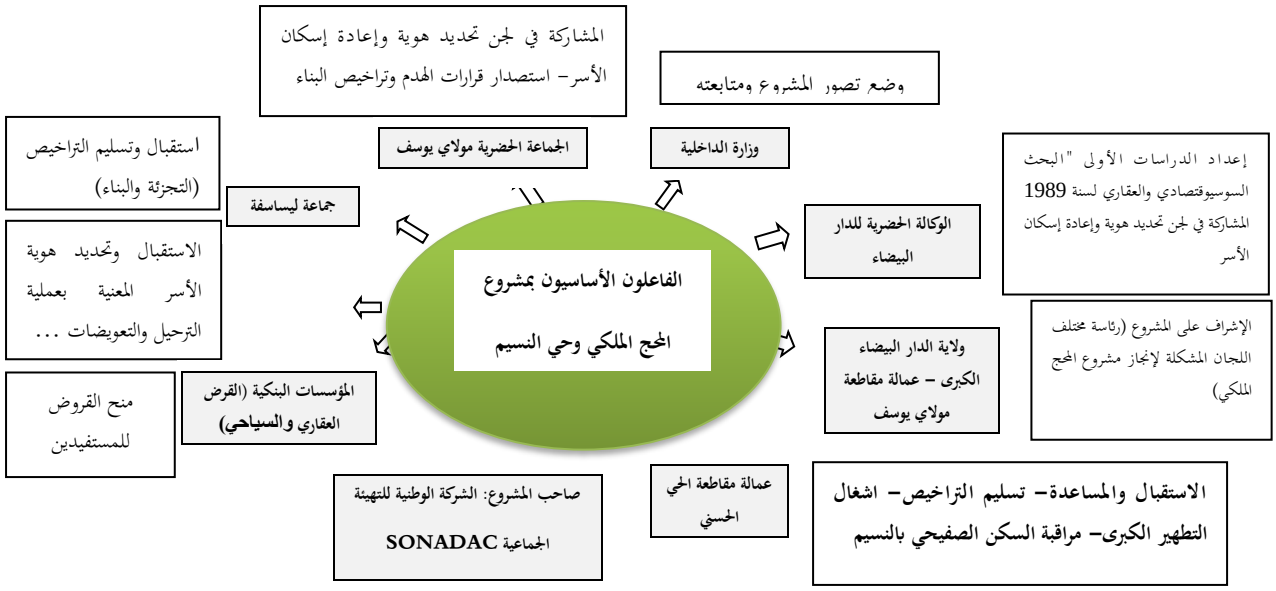

نستشف من خلال الخطاطة أعلاه، تعدد الفاعلين الرئيسين في تهيئة مشروعي النسيم والمحج الملكي؛ حيث يلاحظ أن وزارة الداخلية، هي الطرف المسؤول عن وضع التصور العام لهذا المشروع الضخم. كما أن الوكالة الحضرية للدار البيضاء، قد قامت بالأبحاث السوسيواقتصادية والعقارية، ثم شاركت في لجن تحديد الأسر التي ستستفيد من عملية إعادة الإسكان.

أما بالنسبة لولاية الدار البيضاء الكبرى (حسب التقسيم الإداري السابق) وعمالة مقاطعة مولاي يوسف، فقد أشرفتا على رئاسة مختلف اللجان، المكلفة بتهيئة مشروع المحج الملكي. في حين، فإن مقاطعة الحي الحسني (مجال الاستقبال)، فكان دورها هو استقبال الأسر المرحلة في ترابها بالنسيم، كما عملت على تسليم رخص البناء للمستفيدين ومراقبة الأشغال الكبرى (كأشغال التطهير...) إضافة إلى تتبع أحياء الصفيح[2] التي كانت متواجدة بالنسيم.

ويكمن دور الجماعة الحضرية مولاي يوسف، في المشاركة في لجن تحديد وضبط هوية الأسر المعنية، ثم الإشراف على تقديم شواهد الهدم ورخص البناء. في حين فإن الجماعة المستقبلة، هي جماعة ليساسفة، التي تجلى دورها في استقبال المرحلين وتسليم الرخص للمستفيدين.

أما المؤسسة البنكية التي تكلفت بالتمويل ومنح القروض للمستفيدين، فكانت مؤسسة القرض العقاري والسياحي (CIH)، وفي الأخير، تبقى الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية (SONADC) هي صاحبة المشروع، التي تشرف وتنسق بين مختلف هؤلاء الفاعلين. بينما يلاحظ غياب المجتمع المدني، وممثلي الساكنة المعنية بالاستفادة.

1 الزعيم خالد، (2007)، النسيم حي سكني أم مدينة جديدة؟ بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء. ص.39 (بتصرف).

2 تجدر الإشارة إلى أن العديد من المسؤولين بشركة "صوندك" قد تعرضوا للإعفاء والمتابعة، بسبب تفويت مجموعة من الشقق والمحلات التجارية لأسرهم ولأبنائهم بأثمان هزيلة جدا.

انطلاقا مما سبق، ومن خلال عدة تجارب سابقة، في العديد من المدن المغربية، نستخلص أن تعدد المتدخلين في مشاريع التهيئة والتعمير وإعادة الإسكان، وعدم أخذ خصوصيات واقتراحات الفئة المستهدفة بعين الاعتبار، يؤدي حتما إلى انزلاقات واضحة في هذه الأنواع من المشاريع، والسير بها في أفق غامض أو مسدود، وهذا ما حصل فعلا بالنسبة لساكنة المدينة القديمة، التي خطط لها الإبعاد عن مكان نشأتها، وتغيير إطار حياتها ذي الموقع الاستراتيجي القريب من الميناء[1] إلى حي النسيم المعزول والمفتقر إلى كل أساسيات العيش.

لذا يمكن القول، إن هذه الساكنة رحلت – قسرا- من "كيتوهات (Ghetto)" المدينة القديمة إلى "كيتوهات" الحي الجديد (النسيم) الشيء الذي سيؤثر، لا محالة، في زعزعة استقرارها وفي نمط حياتها، لاسيما، وأن البعض منها يعتبر نفسه الابن البيضاوي الحقيقي الأصيل والمتحضر أكثر من غيره.

وتجدر الإشارة، إلى أن الفئات الأكثر استجابة وانخراطا في المشروع، هي الشرائح الأكثر تضررا ومعاناة، كمنكوبي فيضانات حي بوجدور وفئة المكترين، التي تمثل ما يقارب 80%.

ج– سياسة إعادة الإيواء: حالة مدينة الرحمة

تشرف على عملية إعادة الإيواء، وزارة الإسكان والمؤسسات الموجودة تحت وصايتها، للقضاء على الأحياء الصفيحية، إذ تعمل على تهيئة وتجهيز البقع والتجزئات، بهدف استقبال ساكنة البراريك. وتتراوح مساحة البقع المخصصة للمستفيدين، مابين 64 إلى80 متر مربع.وهي بقع مجهزة بشبكة الواد الحار، والطرق، والماء، والكهرباء. يساهم المستفيدون من هذه المشاريع ب 10.000 إلى 60.000 درهم[2] للبقعة حسب المشاريع الإسكانية، وهناك أخرى، مجانية كمشروع "الوحدة" بمدينة العيون.ولقد تم بهذا الخصوص، وإلى حدود 2015، ترحيل ما يعادل 8490أسرة إلى مدينة الرحمة لوحدها (الجدول2).

جدول رقم 2: توزيع عدد الأسر المستفيدة من مشاريع إعادة الإسكان التابعة لشركة "إدماج سكن"

العملية	عدد الأسر	عدد الأسر المستفيدة
مدينة الرحمة	8 490	8 490
أولاد عزوز	1 920	1 760
الفتح 1	4 174	1 790
الفتح 2	2 592	1 632
الزيتون	740	556
بلاد الصلب	566	-
المجموع	**18 482**	**14 228**

المصدر: شركة إدماج سكن[3]، 2015.

[1] نشير إلى أن ميناء الدار البيضاء يشغل فئة مهمة من الساكنة التي كانت تقطن المدينة العتيقة، كما أن هذه الأخيرة تحتل مكانة مرموقة بالنسبة إليهم، نظرا للقرب من جميع ضروريات الحياة رغم ما كانت تعانيه في المساكن المتدهورة أو الآيلة للسقوط.

[2] Julien LE TELLIER, op. Cit, 2006, p201.

[3] صاحب مشروع الرحمة (maître d'ouvrage) أسست سنة 2003 للقضاء على السكن الصفيحي بالدار البيضاء.

إن أهم ما يمكن استنتاجه من الجدول أعلاه، هو كون الرحمة قد استقبلت أكبر عدد من الأسر الصفيحية المستفيدة (8490 أسرة) من بين المشاريع التي تشرف عليها شركة "إدماج سكن". لذا، يمكن اعتبار هذا المشروع من أهم المشاريع الحضرية "النموذجية" الحالية بجهة الدار البيضاء الكبرى.

خريطة رقم 2: حالة تقدم برنامج إعادة إيواء قاطني أحياء الصفيح بالدار البيضاء الكبرى سنة2015

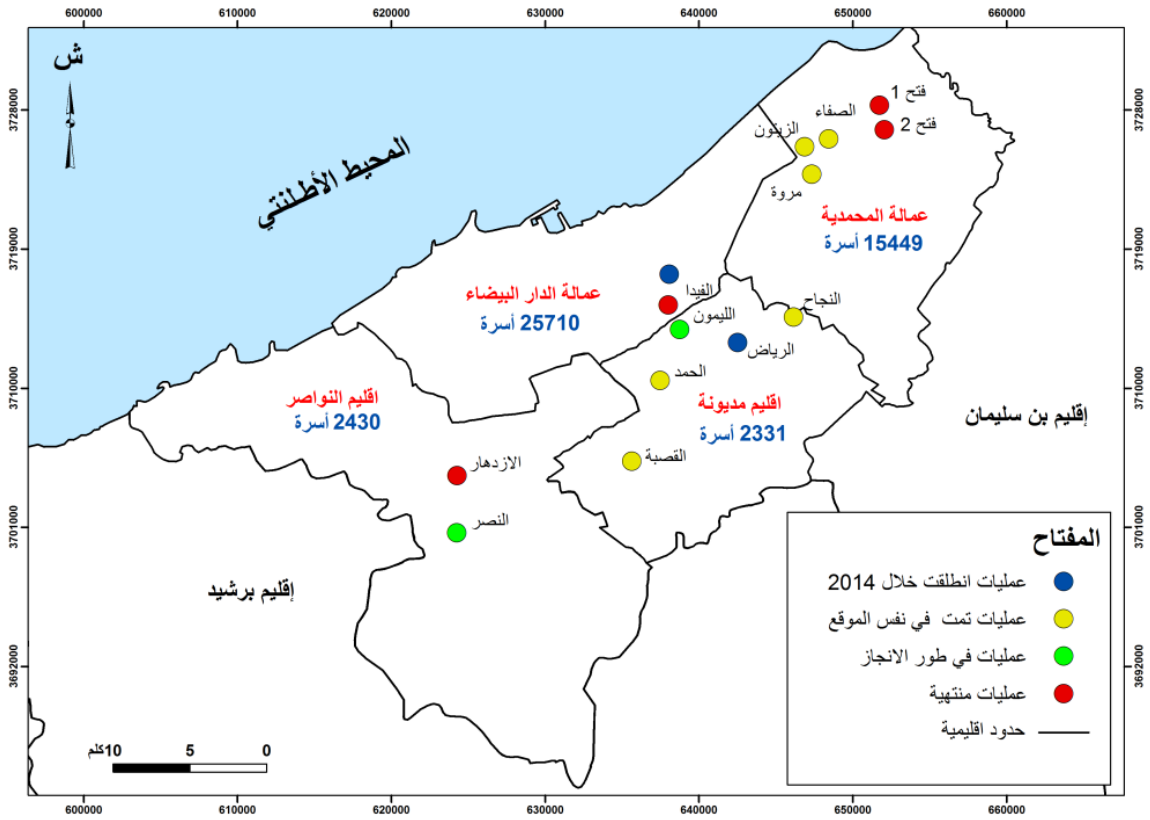

المصدر: شركة إدماج سكن 2015

تجسد الخريطة أعلاه، حالة تقدم برنامج إعادة إسكان قاطني دور الصفيح بجهة الدار البيضاء الكبرى، التي تشرف عليها شركة "إدماج سكن" حيث يلاحظ توطين المشاريع الإسكانية التي تشمل ما يلي:

المشاريع المنتهية: كالازدهار بإقليم النواصر ومشروع فتح 1 وفتح 2 بعمالة المحمدية؛ وأخرى، في طور الانجاز: كالنصر بإقليم النواصر والليمون بإقليم مديونة؛ وثالثة، تمت إعادة إسكانها بنفس المكان: كالحمد والقصبة بإقليم مديونة والصفاء بالمحمدية...؛ ورابعة، أعطيت لها الانطلاقة منذ سنة 2014، كالفيدا بعمالة الدار البيضاء والرياض بإقليم مديونة.

فيما يتعلق بالرحمة، نشير إلى أن هنالك عدد من الأسر الصفيحية، التي لم تستفد، إلى حدود الآن، من عملية إعادة الإيواء، باعتبارها غير مستوفية لشروط الاستفادة حسب أعضاء اللجنة: إما لكونها غير محصية، أو لأنها ترغب في استفادة أكثر مما منحتها اللجنة (كاستفادة الأبناء المتزوجين، أو أخ، صهر... الخ). وتجدر الإشارة، إلى أن مشروع الرحمة عرف تدخل مجموعة من المسؤولين المنتمين إلى مؤسسات مختلفة: عمومية، منتخبون، قطاع بنكي، خاص.(جدول 3)

جدول 3: الأطراف المتدخلة في إنجاز عملية الرحمة: المواكبة الاجتماعية والتقنية

المؤسسة المتدخلة	المهام المنوطة بها
صاحب المشروع: إدماج سكن	الإشراف وتدبير العملية
صاحب المشروع المنتدب: مجموعة العمران	تكوين ملفات الاستفادة
السلطة المحلية	الوثائق الإدارية والإشراف على عملية الهدم
جماعة دار بوعزة	تقديم رخص البناء – وتصحيح الإمضاء
مندوبية الإسكان	تهيئ وتقديم شواهد الاستفادة
الموثقون	تقديم وعد وعقد البيع
وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)	تلعب دور تحسيس وتوجيه الساكنة المعنية ودور الوساطة
الأبناك البنك الشعبي والقرض العقاري والسياحي	تقديم القروض للمستفيدين
المهندس المعماري ومكتب الدراسات	تقديم التصاميم والتتبع التقني للأسر

المصدر: SADIK Abdelouahab[1]

إن تعدد المتدخلين في مشروع إعادة إيواء ساكنة الرحمة، أدى في بعض الأحيان إلى تداخل اختصاصاتهم. مثل التداخل[2] بين مهام السلطة المحلية أو الإقليمية التي تحاول الهيمنة على تدبير وتوجيه عملية الاستفادة وبين صاحب المشروع الذي يشرف على العملية برمتها.

ومن زاوية أخرى، فإنه في بداية انطلاق العملية حدثت بعض الاختلالات تمثلت على سبيل المثال في تعرض بعض المستفيدين إلى الرشوة خلال عملية المصادقة على وثائقهم بالشباك الوحيد، أو من طرف بعض المكلفين بالمصاحبة التقنية مقابل منحهم وثيقة تسمى ب(Bon de coulage) للإدلاء بها لدى المسؤول البنكي بهدف الاستفادة من الدفوعات البنكية الموالية. كما أن الساكنة تتهم كذلك السلطة المحلية وأعوان السلطة بابتزازهم[3]. ونشير كذلك، إلى أن هناك من المستفيدين من حاول القيام بطرق ملتوية لإقناع اللجنة المشرفة والضغط عليها من أجل استفادة أحد أفراد الأسرة (كالابن غير المحصي أو الأخ أو الصهر..)، وهذا ما يؤدي في بعض الأحيان إلى نشوب خلافات حادة بين أعضاء اللجنة المحلية. ومن جهة أخرى، هناك ما يسمى ب "الشريك الثالث" الذي كان له

[1]SADIK Abdelouahab, (2009), Le rôle du crédit « FOGARIM » à l'acquisition d'un logement pour les couches démunies.Cas Projet Madinat Errahma, Casablanca, mémoire du Master en développement urbain, faculté des lettres Ain Choock Casablanca, p122.

[2]نشير إلى ان هناك صراعات حادة وقعت بين المتدخلين في عملية إعادة الإيواء بمدينة الرحمة في العديد من الاجتماعات المحلية والإقليمية خاصة وان شركة" **إدماج سكن**" خاضعة لوصاية ولاية الدار البيضاء الكبرى: فإذا كان هدف السلطة المحلية يتمثل في هدم البراريك الصفيحية أكثر ما يمكن، فان شركة **إدماج سكن** تسعى إلى الحفاظ على الوعاء العقاري.

[3] تحايل البعض على اللجنة لاستفادة أحد أفراد الأسرة غير المحصيين وهذا ما يعرضهم لدفع رشاوي لأعوان السلطة أو رجال السلطة من أجل حصولهم على شهادة الهدم شهادة السكنى.

حظ وافر في مدينة الرحمة، من خلال حصوله على الطابق الأرضي التجاري والطابق السكني الأول.فضلا عن عملية بيع بقع الاستفادة والعودة للسكن الصفيحي من جديد.

3- تعدد الفاعلين وتعثر النتائج

رغم تعدد المتدخلين، في قطاع الإسكان وحجم المهام المنوطة بهم، فإنه، غالبا ما ترافقه نتائج متواضعة، نظرا لتداخل الاختصاصات وتضاربها أحيانا، إضافة إلى سوء التدبير. إلى جانب تعدد مصادر تمويل البرنامج الذي اعتبر "طموحا" على المستوى الرسمي، فإن تداخل مهام الفاعلين أربك العملية وعقد مساطر الاستفادة، رغم أنه تم خلق واعتماد ما يسمى "بالشباك الوحيد"(Guichet unique) في الأحياء المستقبلة للساكنة المستفيدة من المشاريع الإسكانية.

كما أن البرنامج، قد أدخل في فلسفته ما يسمى "بالمصاحبة الاجتماعية" للمستفيدين خلال عملية الاستفادة، وقد قامت بهذا الدور بالرحمة "خلية المواكبة الاجتماعية" التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية.

4-المواكبة الاجتماعية للمستفيدين من مشاريع إعادة الإسكان:

بعد العملية الإرهابية التي تعرضت لها مدينة الدار البيضاء، سنة 2003، تبنت الدولة، مقاربة جديدة في سياسة إعادة الإسكان، يتعلق الأمر باعتماد المواكبة الاجتماعية، التي تهدف تحسيس الساكنة المعنية وإقناعها بأهمية الانخراط في المشاريع الإسكانية.

وفي هذا الإطار، فإن شركة "إدماج سكن" عقدت اتفاقية مع وكالة التنمية الاجتماعية، التي من خلالها تم وضع خلية المواكبة الاجتماعية[1] في الحي المستقبل، والتي كان لها دورا مهما في انطلاق المشروع أولا، وفي كل أطوار ترحيل الساكنة الصفيحية من منطقة إلى أخرى.بل إن المقاربة[2] المعتمدة من طرف المتدخلين والنجاح الذي حققته -على الأقل فيما يتعلق بهدم البراريك- جعلها نموذجا يمكن الاقتداء به وتطبيقه في باقي المشاريع الأخرى، لكن رغم كل ذلك، فإن هذه المقاربة تركت وراءها العديد من المشاكل الاجتماعية التي لازالت عالقة إلى اليوم.

خاتمة:

في الأخير، نؤكد على أن التخطيط الحضري، بالمدن المغربية الكبرى، يواجه مجموعة من التحديات، التي تشكل عائقا أمام إعداد المدن، وتتجلى أبرز هذه الاختلالات في كون: تعدد الفاعلين وانعدام التنسيق بينهم أدى إلى عرقلة العمليات التي تستهدف القضاء على السكن غير اللائق، ثم عدم إشراك الفئات المعنية بعمليات الإسكان، كما أن عدم إيلاء أهمية لتسارع وثيرة نمو السكان جعل ظاهرة السكن الصفيحي والعشوائي تتكاثر بشكل استعصى حله.

[1] تكونت الخلية في البداية من سبع أطر، وبعد ذلك انتقل عددهم إلى 12 إطارا. بعضهم يقوم بعملية المواكبة من خلال الوساطة بين الساكنة وصاحب المشروع والبعض الآخر اهتم بالتنمية الاجتماعية.

[2] نشير إلى أن المقاربة استطاعت تسريع وتيرة الاستفادة وهدم البراريك الصفيحية والانتقال إلى الأحياء المستقبلة، لكن ذلك خلف وراءه العديد من المشاكل الاجتماعية والسوسيو اقتصادية....

وأمام واقع التعمير الذي يقوم على أسس سياسية، فإنه يعتبر "أداة تهدئة قبل أن يكون أداة تهيئة"[1]إضافة إلى أن التخطيط الحضري يتم داخل الحدود الإدارية، وليس في إطار تصور استراتيجي للمدن.

قائمة المراجع:

- اوصار ياسين، (2005):" إشكالية إعادة الإسكان بالدار البيضاء، نموذج المدينة الجديدة النسيم"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، وحدة التكوين والبحث: التعمير والتهيئة كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
- شويكي المصطفى: (2006) "التعمير بالمغرب بين اجترار رواسب الماضي والتهرب من مشاكل الحاضر" ورد في :المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، سلسلة ندوات ومناظرات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، رقم 5، ص.36
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح " حصيلة السنة الأولى، يوليوز 2005.
- Benzakour, S. (1978), Essai sur la politique urbaine au Maroc 1912- 1975, les éditions Maghrébines Casablanca, p.176.
- HAUW D., (2004) les opérations de relogement en habitat collectif à Casablanca, de la vision des aménageurs aux pratiques des habitants, thèse pour l'obtention du grade de docteur, l'université François Rabelais de Tours, p23.
- Julien L., (2006), Les recompositions territoriales dans le Maroc du nord. Dynamiques urbaines dans la péninsule tingitane et Gouvernance des services de base à Tanger et à Tétouan (Maroc) L'inclusion des quartiers pauvres A travers l'accès aux transports et à l'eau potable, thèse de doctorat, Université Aix-Marseille I, p.201
- Rapport annuel du Conseil Economique, Social et Environnemental, 2013.
- Rapport national sur la politique de la population, Haut-commissariat au plan, 2002.
- SADIK A., (2009), Le rôle du crédit « FOGARIM » à l'acquisition d'un logement pour les couches démunies, Cas Projet Madinat Errahma, Casablanca, mémoire du Master en Développement urbain faculté des lettres Ain Chock Casablanca, p.122

[1] شويكي المصطفى:(2006) التعمير بالمغرب بين اجترار رواسب الماضي والتهرب من مشاكل الحاضر :المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، سلسلة ندوات ومناظرات،كلية الآداب سايس، فاس، رقم 5،ص.36

دور الفاعل الترابي في تدبير المجالات الضاحوية بين تحديات التمدين العشوائي ورهان تحقيق التنمية الترابية حالة الضاحية الجنوبية والجنوبية الشرقية للدار البيضاء

The role of the territorial actor in managingsub urban areas between the challenges of unplanned urbanization and the wager of achieving territorial development, the case of the southern and southeastern suburbs of Casablanca

معدل يونس، دكتور في الجغرافيا وأستاذ السلك الثانوي التأهيلي

مختبر المجال، الإعداد، البيئة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء، المغرب

البريد الإلكتروني، y.mouaddal@gmail.com

الملخص

أصبح الفعل التنموي المحلي شأنا عاما، فبعدما كانت الدولة ومؤسساتها هي المعني الرئيس بإعداد البرامج والوقوف على تنفيذها وتتبعها على أرض الواقع، أصبح للفاعل المحلي أشكاله التنظيمية دور أساسي في تنمية المجال، وإبراز تنافسيته عبر عدة آليات. وتعتبر بداية الألفية الثالثة بمثابة انطلاقة لإعمال بمختلف المقاربة الجديدة من أجل الكشف عن الإمكانات الحقيقية للكيانات الترابية والمحلية؛ لخلق تنمية ترابية مندمجة، يسهم في بلورة مرتكزاتها جميع الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين.هذا السياق لا تستثنى منه المجالات الضاحوية المحيطة بالمدن خاصة مدينة الدر البيضاء التي تعرف مجموعة من الاختلالات الناجمة عن سوء التدبير وغياب نظرة شمولية مندمجة لاحتواء التجمعات السكنية العشوائية التي أضحت تعبير مباشر عن تفاقم ظاهرة الإقصاء والتهميش السوسيومجالي.

إن نجاح جل استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يفترض مشاركة واسعة لجميع الفاعلين، فالتدبير الرشيد يعني طريقة مشاركاتية للحكم وتدبير الشأن العام، ترتكز على تعبئة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل ضمان حسن العيش المستدام لجميع السكان.ولن تأتى هذه المشاركة إلا بوجود مناخ مؤسساتي ملائم للتدبير التشاركي مبني على علاقة تعاقدية.

الكلمات المفتاحية: الفاعل المحلي، التدبير، الضاحية، السكن العشوائي.

Abstract:

The local developmentact has become a public affair, for after the state and its institutions were the main concerned with preparing programs, observing their implementation and tracking them on the ground, the local actor had its organizational forms a fundamental role in developing the field and highlighting its competitiveness through several mechanisms. The beginning of the third millennium marks the start of the implementation of various new approaches in order to reveal the truepotential of territorial and local entities. To create an integrated territorial development, all institutional and civil actors Contribute to implementing its foundations. This contextis not excluded from the suburban areas surrounding cities, especially the city of Casablanca, which knows a set of

imbalances resulting from poor management and the absence of a holistic, integrated view to containin form a lsettlements, which has become a direct expression of the exacerbation of the phenomenon of exclusion and Socio-spacial marginalization.

The success of most economic and social development strategies presupposes broad participation by all actors. Rational management means a participatory method for governing and managing public affairs, based on mobilizing political, economic and social actors from the public sector, the privatesector and civil society in order to ensure the good and sustainable livelihood of all residents. This participation will not take place unless there is an appropriate institution a lenvironment for participatory management based on a contractual elationship.

Key words: local actor, management, suburb, Slumhousing

مقدمة

إن أهم خاصية تميز التعمير بالمغرب هو تعدد المتدخلين الأمر الذي يجعلنا أمام فوضى مجالية منظمة، فغياب التعاون والتنسيق والإلتقائية بين الجهات المتدخلة في ضبط مخالفات التعمير يشتت المسؤوليات، كون أن قواعد التعمير لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا تمت حمايتها برقابة قوية فعالة وتدابير زجرية لتفادي كل المخالفات قبل وقوعها. لأن نظام الرقابة والزجر في مجال التعمير والبناء يعد من أصعب العمليات بسبب دينامية الظاهرة والمشاكل التي تفرزها.

هذا الاختلال في التوسع المجالي مرده إلى مجموعة من الأسباب السوسيواقتصادية والتي تتمثل أساسا في كونه ينتظم بشكل جزئي في غياب المعرفة الشاملة بخصوصيات المجال الثقافية والاجتماعية والاقتصادية،ويمكن تفسير هذه الاختلالات أيضا بالدور السلبي للقوى المحلية الفاعلة التي لا تستجيب للتطلعات الكبرى خاصة الجمعيات المحلية والسلطة المحلية والمنتخبين لأجل تنظيم المجال وتأطيره، لأن آليات إنتاج المجال كانت و ما تزال مبنية على القرار السياسي الذي من أولوياته مراقبة المجتمع و التحكم في المجال، وعدم موازاته بقرارات مساندة عمادها التنمية الاقتصادية والسوسيوثقافية للإنسان.

تعتبر مدينة الدار البيضاء بدون شك، إحدى أندر المدن المغربية التي استفادت منذ بداية القرن العشرين من اهتمام خاص من طرف المسؤولين والمدبرين، سواء على مستوى الإدارة الترابية أو على مستوى تنظيم مجالها. وقد ارتبط هذا الاهتمام بمتطلبات النمو السريع للمدينة وما يرافقها من مشاكل اجتماعية.

حيث أضحت المدينة بفعل نموها المتسارع محط انتقاد الجميع نظرا للضغط الذي يترتب عنها بالنسبة للتجهيزات في الوسط الحضري، نتج عن هذا النمو طلب كبير في ميدان السكن الحضري ولما كان العرض غير ملائم لطبيعة الطلب، لاسيما المرتبط بالفئات ذات الدخل المحدود، لجأت هذه الأخيرة نحو الأسواق الموازية التي وفرت عرضا مهما يتكيف مع أوضاعها السوسيواقتصادية بهوامش والمجالات المحيطة بالمدن.كل هذه العوامل ستساهم في انتقال حضري متسارع وإعادة تركيب الهيكلة السوسيومجالية للمجال الحضري.

وبحكم تاريخ مدينة الدار البيضاء المتميز وخصائص موقعها فهي لا تخرج عن هذا التطور؛ حيث عرف مجالها الحضري والمجالات المحيطة به تحولات مهمة بسبب نمو ساكنتها التي تغذت أساسا بالهجرة القروية، الأمر الذي ساهم في تضخم مشاكلها الحضرية، وعلى رأسها المسألة السكنية وفي تغير محتواها الاجتماعي.

1. الإطار النظري والمنهجي

1.1. إشكالية الدراسة

إن الدار البيضاء؛ وما تشهده من تطور كبير على كافة الأصعدة والذي ساهمت فيه العوامل التاريخية بالأساس المرتبطة بتدخل المستعمر، عرفت دينامية كبيرة وبجاذبية مستمرة ساهمت باستقطاب السكان من كافة جهات المغرب، الشيء الذي ساهم في عدم مواكبة الاحتياجات الأساسية من رقع التمدين، ومن البنيات الأساسية وهياكل الاستقبال الضرورية للوافدين الجدد، الشيء الذي سّرع بإبراز دور الإمكانات التي وفرتها الضاحية ومازالت توفرها من الناحية العقارية بالخصوص. لكن انعدام المواكبة الضرورية من الناحية التدبيرية على مستوى التدخلات العمومية في هذه المجالات سرّع؛ ومنذ بداية الاستعمار؛ بتكريس دور المجالات غير المنظمة والبنيات الشاذة من السكن العشوائي في تشكيل المشهد الحضري للدار البيضاء مكونا أساسيا في مورفولوجيته وبنيته العمرانية.

ومن خلال تقييم مجالي للضاحية البيضاوية، يتضح مدى صعوبة تنفيذ توجهات تصاميم التهيئة التي تعد أدوات تنظيمية للتوجيهات التقديرية للتصميم التوجيهي للتهيئة العمرانية، نلاحظ أنها غالبا ما تأتي بآمال كبيرة من أجل تحقيق الرهانات وحل أزمة المجال لكن سرعان ما تنسحب أمام الصعوبات والإكراهات، لتحل المبادرة الحرة مكانها والتي غالبا ما تكرس الفوضى والعشوائية المجالية.

فإلى أي حد يمكن اعتبار القوى المحلية مسؤولة على مجموع هذه التفاوتات السوسيومجالية؟ لاسيما وأنه يمكنها لعب دور الريادة لتحسين الوضع ونقلها من حالة السلب إلى الإيجاب، من خلال الدور المحدد لها في إنتاج وتدبير المجال من خلال اشتغالها الميداني مع المحيط والسكان، لترجمة حاجياتهم في برامج تنمية تهم تنمية وضعهم.

2.1. الفرضيات

بناء على ذلك يقوم البحث على فرضيات متعددة يسلم أولها:

- ✓ بالدور الذي تلعبه الدار البيضاء باعتبارها قطبا وطنيا، يخضع لنفوذه مجموع التراب الوطني، في التأثير على ضواحيها وجعلها تابعة لها في تلقي كافة المؤثرات الناتجة عن ديناميتها الداخلية مجالا يستجيب لحاجياتها في إعادة توزيع الوظائف المجالية الأساسية من السكن، أو من أجل إعادة توطن الأنشطة والوظائف؛ وبالتالي تصبح الدينامية الضاحوية البيضاوية مجال استقبال لمؤثرات المدينة الأم بكل حمولتها الإيجابية والسلبية.
- ✓ وعلى فرض آخر يسلم بدور القوى الفاعلة –المركزية والمحلية –في إنتاج المجالات العشوائية.

3.1. المفاهيم المحورية

- **الفاعل المحلي**: يقصد بالفاعلين مجموع المتدخلين (فرد، أشخاص، منظمات...) في المجال، بشكل مباشر أو غير مباشر، يتميزون بتباين تمثلاتهم ومصالحهم و أهدافهم و بالتالي استراتيجياتهم، قد يشكلون تحالفات لممارسة الضغط أو التحكيم... (الفرد، الدولة، البنيات العابر– دولية، المؤسسات، الجماعات المحلية، الجمعيات...)، يؤدي تدخلهم إلى تحديد نمط الاشتغال الوظيفي للمجال: أنظمة المواصلات، أنظمة الإنتاج والتوزيع، توطين الخدمات، اختيارات التمدين. وسنركز في هذا المقال على إبراز دور المنتخبين الجماعيين والجمعيات المحلية.

- **التدبير**: إن مصطلح " تدبير" يقصد به علم محكم ومعقلن تطور في المجال الاقتصادي خصوصا بالمقاولة، وقسم إلى عدة تقسيمات وفروع أهمها التدبير المالي، لكن بالنسبة للجغرافيا فالهدف من تدبير المجال تحقيق توازنه. فالمجال الجغرافي يعد جزءا محددا من مساحة الكرة الأرضية له دلالات أكثر تجريدا ،قد يكون إنتاجا مثل المجال الاجتماعي، الذي يخضع للتنظيم والإعداد من طرف مجموعة بشرية ،يتمثل ذلك في: التدبير، السكن، المبادلات، التواصل، الاستغلال... وبالنسبة للجغرافي لا يوجد المجال الجغرافي لذاته،بل يتحدد في علاقته بنشاط أو أفراد، أو مجموعات..." إن مفهوم التدبير ومفهوم التنمية متلازمان لأن الغاية من التدبير بلوغ التنمية، ولا يمكن تحقيق التنمية بدون تدبير، فإذا كان هدف التنمية يتمثل في الوصول إلى نوع من التوافق بين مختلف مكونات المجتمع في إطار مجالي محدد، فإن تحقيق التنمية الشاملة لا يمكن أن يتم إلا بإدماج البعد الاجتماعي في كل تصور إلى جانب الحسابات الإدارية ."[1]
- **الضاحية**: تعد الضاحية مجالا وفضاء انتقاليا يربط بين المجال الحضري والمجال الريفي يعيش تحت نفوذ المدينة الأم وفي تبعية لها، فالضاحية ناتجة عن تطور جغرافي ومجالي عرفته المدن المغربية خلال العقود الأخيرة.[2] وتعدد الاصطلاحات والمفاهيم التي تقارب معايير الضاحية؛ فألفاظ الظهير والهامش والأحواز تفيد مفهوم الضاحية. وهناك من اعتبر الضاحية مفهوما حديثا ومجالا مستقلا إداريا لكنه يبقى تابعا وظيفيا وعلى مستويات عديدة للمدينة الأم، كما أن موضوع التهيئة الضاحوية أصبح يطرح بحدة،[3]وبذلك تتموقع في ملتقى تأثيرات متباينة، تؤدي إلى تشكل مشهد انتقالي له خصائص، ترتبط ديناميتها بالطابع الحضري خصوصا. "[4]
- **السكن العشوائي**: البناء العشوائي الصلب أو ما يعرف بالسكن " السري" بالمغرب هو شكل من أشكال السكن غير اللائق الذي يضم عدة أنماط سكنية، تجمعها خصوصيات أهمها: نقصان أو غياب التجهيزات والمرافق الضرورية، بالإضافة إلى البيئة السكنية غير الصحية وارتفاع الكثافة السكانية. والبناء العشوائي هو نوع من التعمير الذي يتم بدون احترام القوانين الرسمية والتجهيز، وأنظمة البناء، وفي غياب رخص التجزئة والبناء.[1] تختلف تسميات هذا النوع من السكن من مجتمع لأخر، هذا الزخم فيالحقل المفاهيمي يشهد على كونية المفهوم، غير أن القاسم المشترك بين مجمل تسميات هذا النوع من السكن هو: الفقر المطلق وسرعة النمو الديمغرافي وما يصاحبهما من ظواهر اجتماعية سلبية تتميز في مجملها بالانحراف. عموما يمكن تعريف هذا النوع من السكن على أنه سكن ينمو في هوامش المدينة وأحيانا في داخلها، يعد سكنا هشا غير لائق مبني بطريقة فوضوية وبمواد مختلفة ومتنوعة، غير مزود بالتجهيزات والقنوات والماء الشروب والطرق المعبدة، ويكون آهلا بطبقات اجتماعية مهمشة ومقصية.

1 امدافعي محمد. المرجع السابق نفسه، 11 ص.

2 عياد مصطفى، (2003)-« مادة الضاحية»، في معلمة المغرب، مطابع سلا، الجزء: 17، ص: 5647 – 5649.

3 الشيخي نور الدين، (2006) – « دراسة جغرافية المجموعة الحضرية التطوانية»، الجزء1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة الأطروحات والرسائل، 22 ص.

4 الشويكي المصطفي، (1996) – « الدار البيضاء، مقاربة سوسيومجالية »، مرجع سابق، 225 ص.

1 بنونة عبد الحق، (2001) – « أثر التشريعات في الحد من البناء العشوائي الصلب بالمغرب »، أشغال ندوة:العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة، الرباط، 106 ص.

المحور الأول: السلطة المحلية: دور المراقبة والزجر أم غض الطرف؟

ليست الجماعة الترابية وحدها الطرف المعني بإشكالية السكن العشوائي؛ إذ نجد السلطات المحلية حاضرة بصفتها تتوفر على مصلحة للتعمير وعلى السلطة التنفيذية التي تسمح بتنفيذ قرارات المجلس الجماعي والاختيارات ذات الطابع الزجري، فعمليات إعادة الإسكان تمت بحضور القوة العمومية، أما على مستوى إعادة الهيكلة فيقتصر دورها على مراقبة نشاط التجهيز التي تزود التجمعات العشوائية بالتجهيزات الضرورية وتسوية وضعيتها العقارية.

إن سلوكات السلطة المحلية اتجاه الجمعيات المحلية عرفت خلال السنوات الأخيرة تغيرا مهما؛ حيث انتقلت من مرحلة الشك وانعدام الثقة إلى مرحلة التعايش والاعتراف بحق الوجود وتقديم العون في ميدان تهيئة المدينة بشكل عام وتهيئة التجمعات العشوائية بشكل خاص. وقد تحكمت في هذا التطور مجموعة من العوامل مثل الظرفية الدولية التي تدعو إلى تدعيم المنظمات غير الحكومية. وأيضا التطورات الحاصلة في ميدان اللامركزية والديمقراطية خاصة وأن المغرب يعيش مرحلة انتقالية تتمثل في توطيد دعائم لمشروع الجهوية المتقدمة، إذا انتقلنا من سلطة الوصاية إلى منطق الرقابة الإدارية وهذا شيء إيجابي يجب أن يكون في إطار الدمقراطية التشاركية وليس الإقصاء[1]، إضافة كذلك إلى انعكاسات الحراك الاجتماعي الذي أصبحت تعرفه هذه المجالات؛ حيث أضحت هذه الضواحي كبؤر خطيرة للتوترات الاجتماعية، إذ تعد هذه التجمعات العشوائية تعبيرا مباشرا عن التغيرات التي تمس النسيج الاجتماعي الحضري والقروي.

فإذا أخذنا موقف السلطة المحلية اتجاه عمليات إعادة الهيكلة نجده لا يخلو من التناقض والغموض فهو يتأرجح ما بين القبول والاعتراف وما بين الحذر والتحفظ وعدم الثقة، فالسلطة رفضت الاعتراف الرسمي بجمعيات هذه التجمعات العشوائية ومنعتهم من إبداء آرائهم، ويبدو أن الاعتبارات السياسية والأمنية هي التي تفسر الغموض تخوفا من توسيع مطالب هذه الجمعيات ومن تدخل في أمور ليست من اختصاصاتها خاصة ما يتعلق بتدبير هذه المجالات من الناحية العمرانية المعروفة بتاريخها السوسيوسياسي الملغوم؛ حيث كانت دائما بؤرا للتوترات الاجتماعية، خاصة وأن هذه التجمعات أصلا يصعب ولا يمكن تسوية وضعيتها العقارية.

ويهدف القانون الجديد 66.122 إلى تمكين المغرب من نص قانوني يتجاوز من خلاله القصور التي يعرفها نظام الرقابة والزجر المعمول به حاليا، بهدف تعزيز الحكامة في هذا المجال، ويهدف هذا القانون إلى تمكين المغرب من نص قانوني يتجاوز من خلاله القصور الذي يعرفه نظام الرقابة والزجر المعمول به حاليا، عبر تعزيز الحكامة في هذا المجال، غير أن هذا الأخير تشوبه مجموعة من السلبيات مثل الوقوع في فخ التعقيدات المتمثلة في كثرة التعديلات والإضافات والإحالات مع تكرار المواد التي تجعل المقتضيات غير واضحة. ولم يتم وضع تصنيف دقيق ومعين للمخالفات التي تشكل إخلالا خطيرا كبيرا بضوابط البناء، بل ثم تحديدها على سبيل الحصر بشكل اعتباطي، وعدم استعمال المشرع لعبارة أو لفظ "جريمة" عوض"مخالفة" حتى لا يفهم أن الأمر يتعلق بمخالفة بسيطة. وكذلك عدم التنصيص صراحة

---

[1] لأن الدستور المغربي نص في الفقرة الأولى من الفصل الأول على أن نظام الحكم في المغرب هو نظام ملكية اجتماعية، وبالتالي فالسؤال الجوهري المطروح هنا هو: من سيقوم بهذا الدور؟ فالجواب هو المجتمع المدني لما له من دور في المجال التربوي والثقافي والتنموي والسياسي بكونه هدفا تطوعيا يغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

2 صدر مؤخرا بالجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 الموافق ل 19 شتنبر 2016 ظهير شريف رقم 1.16.124 صادر في 21 من ذي العقدة 1437 الموافق ل 25 غشت 2016 بتنفيذ القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، يتكون من ثلاث أبواب وعشر مواد، تتوزع بين تتميم وتغيير النصوص المنظمة لقطاع التعمير بالمغرب، ونسخ وتعويض المقتضيات المتعلقة بالمخالفات والزجر.

على مسؤولية رئيس المجلس الجماعي في حالة ثبوت أي تقاعس أو تواطؤ من جانبه، مع التقليص من صلاحيات هذا الأخير في ميدان زجر المخالفات، وإضافة رخص الإصلاح والتسوية والهدم إلى قائمة الرخص المسلمة من قبله.

إن التنزيل الفعلي والأمثل لهذا القانون يتعلق أساسا بإيجاد وعي مشترك ومتكامل بين كل الفرقاء المتدخلين في العملية التعميرية، كما يجب إيجاد سياسة متكاملة وشمولية تستهدف الحفاظ على الخصوصيات السوسيومجالية لكل منطقة والذي تلعب فيها السلطة المحلية دورا أساسيا، مع ضرورة التفكير في تكوين قضاء متخصص في مجال التعمير والبناء في أفق خلق محاكم مختصة؛ إذ لا يمكن إخراج أي قانون تعميري إلى الواقع العملي بغير وجوب تدعيم جدي لمقتضياته والعمل على جعلها أكثر إلزامية.

المحور الثاني: الجمعيات المحلية: مشاركة أم إقصاء من التدبير المحلي

إن توسيع دائرة المشاركة الاجتماعية شيء لا محيد عنه خاصة في ظل الأزمة التي تعرفها المشاركة السياسية. وبالتالي فالدمقراطية التشاركية أصبحت اليوم ضرورية من أجل إنقاذ الدمقراطية التمثيلية من الأزمة التشاركية، كما أصبحت اليوم كتقنية جديدة للمساعدة على اتخاذ القرار. كل هذه المعطيات تقودنا إلى طرح السؤال التالي: **هل يتم إشراك الجمعيات المحلية في تدبير الشأن العام المحلي بمجال الدراسة؟**

تتواجد بالضاحية الجنوبية والجنوبية الشرقية أزيد من 400 جمعية، تتوزع بشكل غير متكافئ على الجماعات تكرس العدالة اللامجالية. فهل تعكس هذه الوفرة الكمية والنوعية للجمعيات الانتظارات الحقيقية للساكنة؟

يتبين من خلال التحري الميداني أن المجالات الاجتماعية والرياضية تحتل الرتبة الأولى ب 44.8%، يليها قطاع التربية ب 17.1%، والميادين المهنية ب 16%، أما مجال حقوق الإنسان مجالا غير نشيط بحيث لا يتعدى عدد الجمعيات التي تشتغل فيه 1%، ونلاحظ أن توزيع الجمعيات أكثر تجانسا بجميع الجماعات؛ حيث يحتل غالبا المجال الاجتماعي الصدارة في جلها، يليه مجال الرياضة والترفيه، بينما نشاط الجمعيات في المجال التربوي والتعليمي يبقى ضعيفا، أما مجال حقوق الإنسان فيحتل دائما المرتبة الأخيرة. فهل توافق هذه التوجهات انتظارات الساكنة المحلية؟

الشكل البياني 1:

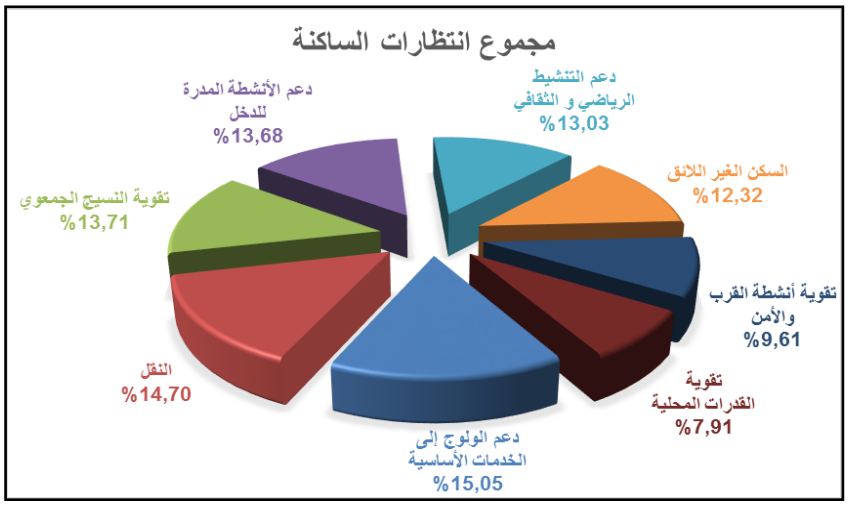

المصدر: أطروحة الدكتوراه، معدل يونس، 2018 (البحث الميداني)

نلاحظ من أن دعم الولوج إلى الخدمات الأساسية يحتل الرتبة الأولى ب 15.05%، يليه قطاع النقل ب 14.70%، ثم تقوية النسيج الجمعوي ب 13.71%، أما دعم الأنشطة المدرة للدخل فاحتل الرتبة الأربعة ب 13.68%، متبوعا بدعم التنشيط الرياضي والثقافي ب 13.03%، يليها محاربة السكن غير اللائق ب 12.32%، ثم تقوية أنشطة القرب والأمن ب 9.61%، وأخيرا تقوية القدرات المحلية ب 7.91%.

يحتل ولوج الخدمات العمومية المراتب الأولى في انتظارات الساكنة وهي تتقاطع مع التوجهات الغالبة للجمعيات المحلية، إذا فهناك تطابق في الإنتظارت مما يوضح بشكل جلي وضعية الإقصاء والتهميش التي تعيشها ساكنة هذه الضواحي.

لبلوغ التنمية الحقيقية وتفعيل هذه المطالب لابد من التوفر على نخب محلية تنتمي إلى نفس المجال مع ضرورة مراعاة مقاربة النوع والشباب، لاسيما وأن هذه الفئة تحتل نسبة مهمة داخل البنية العمرية خاصة التي تتوفر على مستوى تعليمي جيد. ولكي تلعب هذه الجمعيات المحلية الدور المنوط بها اجتماعيا مهما، يجب ألا تكون لها علاقة بالمنظمات السياسية الخارجة عن الإطار الاجتماعي، لأن تحويل القاطنين في هذه المجالات من مستهلكين إلى منتجين فاعلين رهين بتقوية دور الجمعيات المحلية التي تعد جزءا لا يتجزأ من هذه الساكنة وأحد القنوات الأساسية المساهمة في تملك الساكنة لمجالهم.

إن نجاح جل استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يفترض مشاركة واسعة لجميع الفاعلين، فالمقاربة التشاركية تعد أحد أهم عوامل التحولات الاجتماعية لأنها أساس التنمية البشرية التي تضع الإنسان في مركز الاهتمام بغض النظر عن تمايزاته الجنسية والمعرفية والطبقية...، ولن تأتى هذه المشاركة إلا بوجود مناخ مؤسساتي ملائم للتدبير التشاركي مبني على علاقة تعاقدية. فما هو حجم هامش حرية ومناورة الفاعل المدني المحلي في مراحل الإشراك، أم يخضع لتوجيهات القوى السياسية والمنتخبة؟

تعني المقاربة التشاركية إتاحة الفرصة لفئات عريضة من الجمعيات المحلية لِأجل التعبير عن أولوياتها وحاجتها إلى جانب المساهمة في تحسين وتجويد القرار العمومي، وقد ساهم التراكم الحاصل في الممارسة السياسية والدمقراطية كخيار استراتيجي في تطور عملية إشراك المواطنين والساكنة المحلية بتفعيل دورها وذلك بمقتضى مجموعة من القوانين وخاصة منها الميثاق الجماعي لسنة 2009.

الجدول 1: مشاركة الجمعيات في التدبير المحلي

الجماعات	تفعيل لجان المساواة وتكافؤ الفرص	عدد المشاريع التنموية التي تسيرها الجمعيات داخل تراب الجماعات	عدد الجمعيات المشاركة في المخطط الجماعي للتنمية[2]
الجماعة القروية الشلالات	غير مفعلة	جمعية التواصل عين حرودة[3] فيدرالية الشلالات[4]	10 جمعيات
بلدية الهراويين	غير مفعلة	– فضاء التنشيط الثقافي – دار الميمة – مركز التأهيل الإجتماعي	–
بلدية تيط مليل	غير مفعلة	– المركب الثقافي تيط مليل – مركز دار السبيل	–
الجماعة القروية سيدي حجاج واد حصار	غير مفعلة	غير موجودة	–

المصدر: البحث الميداني 2016

نلاحظ على مستوى لجن المساواة وتكافؤ الفرص عدم تفعيلها مما يبرز أن مأسسة المقاربة التشاركية داخل المجالس الجماعية تبقى منعدمة، وهذا يبرز بجلاء التحايل الكبير لإقصاء الجمعيات المحلية بهذه النطاقات الضاحوية. وأيضا يبخس من قيمة ودور هذه اللجنة كهيئة تقوي الدمقراطية التشاركية، رغم كون أن هذه الأخيرة أصلا تبقى هيئة رديفة لا دور لها ولا تتوفر على هيكل تنظيمي يمتعها بالقوة، لأن تعيين أعضائها يكون من قبل رئيس المجلس الجماعي وباقتراح منه، وبالتالي فهي لا تمثل جميع الجمعيات باعتبارها تؤدي دورا بحكم تجربتها وخبرتها فقط وتقصي باقي الجمعيات الأخرى.

أما عدد المشاريع التنموية التي تقوم بتدبيرها الجمعيات المحلية الذي يعد معيارا كميا ونوعيا لتجويد الخدمات فنلاحظ نقصا كبيرا في هذا المجال مما يؤكد إن أغلب الجمعيات المحلية لا تسهم في تدبير الشأن العام التنموي خاصة في اختيار الأولويات الخدماتية للساكنة.[1] فبما أن التنمية تعتمد على العنصر البشري باعتباره محورا جوهريا وطرفا أساسيا في المعادلة التنموية، فلا بد من إعطائه الفرصة في تدبير مجاله الترابي عبر الجمعيات المحلية وليس اعتماد المقاربة الأحادية التي تقوم على إقصائه.

[2] تم أخذ المخطط الجماعي للتنمية للجماعة القروية الشلالات كنموذج للدراسة.

[3] هذا المقر تم إنشاءه من قبل شركة أيانس دارنا، وقد تم عقد اتفاقية عقد شراكة مع الجمعية كمركز للترويض الطبي لذوي الاحتياجات الخاصة.

[4] تم عقد اتفاقية عقد شراكة بين الجمعية والمجلس الجماعي ووزارة البيئة ومجلس الجهة وشركة الدار البيضاء للتهيئة لأجل إعادة تهيئة المنطقة السياحية كاسكاد الشلالات. إلا أن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز الوجود.

[1] لأنه بعد انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم يصبح دور الجمعيات دورا وساطاتيا ترافعيا، بل أصبح دورا خدماتيا.

أما عن مشاركة الجمعيات في المخطط الجماعي للتنمية، وذلك من خلال قياس درجة تفعيل مقترحاتها التي عبرت عنها بواسطة المشاركة، وكذا قياس حجم هذه الأخيرة، فتعبر المؤشرات الإحصائية عن ضعف المقاربة التشاركية؛ حيث لم يتجاوز عدد الجمعيات المشاركة في المخطط الجماعي للتنمية 10 جمعيات عن طريق الخلية المحلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

إذ نلاحظ أن نسبة مشاركة الجمعيات في المخطط الجماعي للتنمية تبقى ضعيفة جدا تتم عبر اللجان المحلية للتنمية البشرية، على الرغم أن اختصاص هذه الأخيرة يتمثل في تعزيز سياسة القرب، وتقييم وتتبع برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإعطاء مقترحات المشاريع بالتشاور مع الساكنة، وكذلك مع مختلف الفاعلين التنمويين، والمصادقة على المبادرات المحلية للتنمية البشرية واقتراح العمليات الخاصة بمحاربة الهشاشة والإقصاء، وتبسيط معايير التأهيل وانتقاء المشاريع؛ حيث أكدت15% من الجمعيات أن شكل المشاركة يتم عن طريق حضور اجتماعات وورشات واقتراحات كتابية، تليها 20% من الجمعيات أكدت أن مشاركتها تتم عن طريق حضور اجتماعات فقط، ولم تعبر أي جمعية على أن مشاركتها تتم عن طريق خرجات ميدانية مما يبرز بجلاء انعدام هذا المؤشر الأساس، و5% تشارك عن طريق اقتراحات كتابية، أما المشاركة عن طريق الورشات والاجتماعات فتمثل 10%.

لا يجادل أحد في أن الجمعيات تعتبر قوة اقتراحية ترافعية، وأمر مشاركتها في المخطط الجماعي للتنمية أمر ضروري لأنها أدرى بانتظارات الساكنة وأقرب إلى التعبير عن حجم ومستوى متطلباتهم وحاجياتهم؛ حيث عبرت الجمعيات المستجوبة أن درجة أخذ اقتراحاتها ضعيفة جدا وصلت إلى 90 % مما يبرز درجة عدم الرضا. ولذلك يجب على المؤسسات العمومية المنتخبة منها والمعينة أن تتخذ إجراءات من شأنها إعادة بناء الثقة للمواطن، ولن يتأتّ ذلك إلا بتفعيل المقاربة التشاركية مع الجمعيات المحلية التي تبدأ بالتدريج بدءا بالإخبار ثم الاستشارة يليه التفاوض وأخيرا نصل إلى درجة المشاركة، لأجل بناء جسر الثقة بين الجميع وتجاوز المنعطفات السابقة المتسمة بالتوجس والتخوف والاحتواء والإذعان، لأن التواصل بين الفاعلين هو العنصر الأساسي للدينامية ولبنة ضرورية لضمان التدبير التشاركي.

إن الشراكة والمشاركة بين الجماعات الترابية والجمعيات في تدبير التنمية الترابية لا تقتصر على آليات وتقنيات بل تخضع كذلك لعوامل مؤسساتية، سياسية، قانونية وهيكلية. فالتدبير الرشيد أو الحكامة تعني طريقة مشاركاتية للحكم وتدبير الشأن العام، ترتكز على تعبئة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل ضمان حسن العيش المستدام لجميع المواطنين عبر برامج فعالة وملائمة لواقعهم السوسيوثقافي.

وتحاول الجمعيات المحلية تعويض دور الدولة على مستوى تكريس مبدأ المشاركة والتشاور بين الساكنة والفاعلين المعنيين، لكن هذا الأخير بدل أن يعمل على تحريك السكان ليدافعوا عن مصالحهم الجماعية يعمل على تحقيق المصالح الشخصية فقط خاصة جمعيات الدعم السياسي، مع العلم أن هذا العمل الجمعوي بالمجال يتسم أصلا بعدم التوازن؛ إذ هو غير نشيط في هذه التجمعات العشوائية، إلا في بداية الحملات الانتخابية أو عند انطلاق بعض المشاريع التنموية بالمنطقة، وبالتالي تعد جمعيات مناسباتية؛ حيث إن جل المبادرات الجمعوية لم تؤطر مسلسل إعادة الإسكان بعد عملية الترحيل إلا بنسب ضعيفة لكي تضمن ديناميته المستمرة وتمنع كل محاولات انحرافه.

وحتى تكون للمشاركة الجماعية تأثير قوي وفعال يجب على السلطات العمومية أن تقبل باستقلالية الحركة الجمعوية استقلالا وظيفيا وتعترف بمكانتها في تدبير وتسيير المجالات الحيوية الهادفة إلى تحقيق التنمية الشاملة، وتقوي طاقتها التنظيمية قانونيا ومؤسساتيا حتى تقوم بدور فعال في مسلسل صنع تنمية هذه التجمعات السكنية المهمشة. كما يبدو أن عامل انتظار التدخلات العمومية والذي

عاشه السكان بهذه التجمعات السكنية لفترة طويلة قد أثر على نفسيتهم وخلقت مناخا يتميز بعدم استقرارهم ومنعهم من أن ينتظموا حول مطالب مشتركة مع الجمعيات المحلية.

وبالتالي فواقع الحال يؤكد إن هناك حتمية في اتجاه فهم الفاعلين المحليين أن التنمية السوسيومجالية ترتكز على التخطيط بالأهداف والنتائج وعلى البرامج والمخططات والمشاريع بطريقة توافقية، بدل الذوبان في تصريف اليومي والآني. والإقرار بكون الحكامة المحلية هي حتمية يمليها نموذج الأزمة الحالي، ولا يمكن تحقيق نتائجها إلا بصياغة نموذج محلي مؤسس على الثقافة والأفكار والدراسات المحلية تعد الجمعيات فيها القنوات الوسيطة بين المنتخب والساكنة؛ حيث أضحت عنصرا من عناصر مشروعية مخرجات السياسة العمومية. فانتشار ثقافتي الخضوع والتهميش وغياب ثقافة التشارك بين الفاعل السياسي والجمعيات المحلية يؤثر على تجويد التنمية، والتي يجب أن يحكمها مبدأ التكامل والمشاركة لا الصدام والتعارض والمصلحة الخاصة للطرفين، وانخراط الجميع في الدينامية التشاركية باعتبار التنمية صيرورة مركبة ومعقدة.

المحور الثالث: المنتخبون المحليون ما بين التدبير وتدارك العجز

تبرز مظاهر التنمية على عدة مستويات تهم التخطيط والتعمير وإعداد التراب ومختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتفافية. ومن أجل تحقيق هذا المبتغى يستوجب توفير أجهزة منتخبة قادرة على ضبط حاجيات الجماعة وإعداد البرامج الكفيلة بمواجهة إكراهات التنمية، وفي هذا الإطار يمكن أن نتساءل عما إذا كانت الموارد البشرية التي تتولى مسؤولية تدبير الشأن المحلي مؤهلة لذلك. [1]

1- البنية العمرية: ضعف واضح للفئة الشابة داخل تركيبة المجالس الجماعية

لا تقتصر مسألة التدبير المحلي على تتبع المداخيل الجماعية ومدى إنشاء التجهيزات، بل تتعدى ذلك إلى الاهتمام بالتركيبة الاجتماعية للمجالس المنتخبة، لكونها عنصرا فعالا في تفسير الموافق والقرارات المتخذة في عملية التدبير المحلي، وكذلك عاملا مهما في تسيير المرافق السوسيوجماعية، لذا تعتبر دراسة الخصائص الديمغرافية والمحددات السوسيومهنية للمستشارين الجماعيين من أهم المؤشرات الدالة على التجانس أو اللاتجانس داخل تركيبة المجالس الجماعية:

الشكل البياني 2:

[1] للتعمق في الموضوع يمكن الرجوع إلى أطروحة الأستاذ امدافعي محمد.

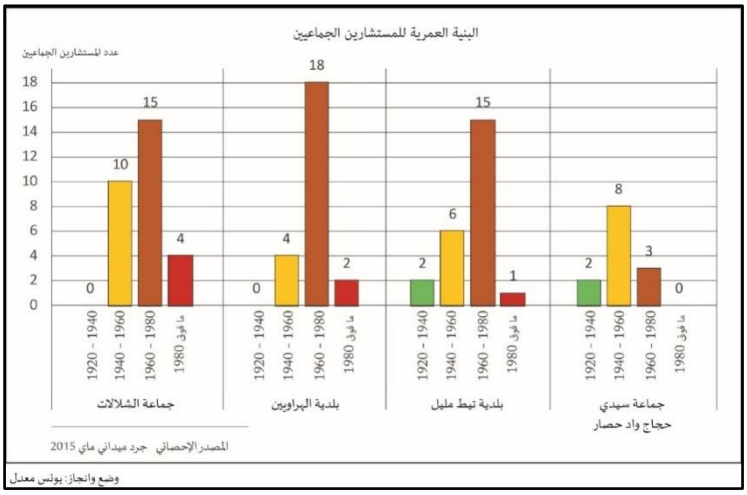

المصدر: أطروحة الدكتوراه، معدل يونس، 2018 (البحث الميداني)

إن الهدف الأساس من دراسة البنية الديموغرافية للمستشارين الجماعيين هو البحث في مدى التجانس الذي يميز المستشارين، ويمكننا تتبع طبيعة التركيبة الديموغرافية والاجتماعية، لمعرفة دورها في التدبير المحلي وإلى أي حد هي متجانسة حتى تتمكن من القيام بعمل جماعي جاد ومسؤول.

تتميز البنية العمرية للمستشارين الجماعيين بهيمنة فئة الكهول ب 57%، تليها فئة الشيوخ ب 35%، أما فئة الشباب فلا تمثل إلا 8%، وبالتالي فهناك إعمال لمعيار المفاضلة الذي يتمثل في إقصاء هذه الفئة الأخيرة في بلورة وصنع القرار المحلي ورسم السياسات العمومية المحلية، مما يجعل المجلس الجماعي أقل دينامية وحركية، كون أن العمل الجماعي يفرض ضرورة التوفر على فئات شابة قادرة على تحمل الصعاب ومشاكل السكان والمجال وما يتطلبه من زيارات ميدانية متكررة.

2-مستويات تعليمية متواضعة لأغلب المستشارين الجماعيين

أصبحت الجماعات المحلية تطلع بمهام متزايدة ومتنوعة في تدبير الشأن المحلي، ومن أجل تحقيق الأهداف المتوخاة وتدعيم قدرات المؤسسات المنتخبة لابد من تكييف دور الجماعات الترابية مع مستجدات الحياة المحلية. وفي هذا الإطار تشكل الموارد البشرية وخاصة الهيئة المنتخبة منها، أحد الركائز الأساسية في الإستراتيجية التنموية التي ينبني عليها تدبير الشأن المحلي الآني والمستقبلي، لكن القيام بهذا الدور يستوجب تثمين هذه الموارد وتأهيلها، فالعنصر البشري المؤهل أصبح يشكل أحد المحددات الأساسية في عملية التنمية البشرية من منطلق أن المعرفة غدت المحرك الرئيسي لعجلة التنمية.

يتجلى من خلال ملاحظتنا الخريطة (1) تدني المستويات التعليمية في كون 15% من مستشاري الجماعات لا تتوفر على أي مستوى تعليمي خاصة جماعة الشلالات التي تصل فيها إلى نسبة 17%، أما المستشارين المتوفرين على المستوى الأولي فنسبتهم تقدر ب4% في بلدية تيط مليل، وبخصوص المستوى الابتدائي فتحتل الجماعة القروية سيدي حجاج واد حصار المرتبة الأولى ب 50%، متبوعة بجماعة الشلالات ب 17%، وبلدية تيط مليل ب 13%، ونفس الترتيب نجده على المستوى الإعدادي باستثناء الرتبة الأولى التي توجد مناصفة بين بلدية الهراويين وجماعة سيدي حجاج واد حصار، وبالنسبة للمستوى الثانوي فتحتل بلدية الهراويين الرتبة الأولى ب36%، يليها الجماعة القروية الشلالات ب25%، وفي المرتبة الأخيرة نجد بلدية تيط مليل ب 22%. أما المستوى العالي والجامعي

فيحتل نسب ضعيفة مقارنة مع باقي المستويات حسب كل جماعة باستثناء بلدية تيط مليل الذي يحتل فيها الرتبة الأولى ب 35%، أما باقي الجماعات فيحتل رتبا متدنية تصل إلى24% ببلدية الهراويين، و14%بجماعة الشلالات، و8%في جماعة سيدي حجاج واد حصار.

وبالتالي نخلص إلى أن المستشارين الجماعيين لا تتوفر فيهم المؤهلات التعليمية الضرورية للقيام بذلك حيث يتم إبعاد الأطر العليا من اتخاد القرار السياسي، وهذا ما يمكن أن يفسر في جزء منه الأسباب التي جعلت هذه الجماعات عاجزة عن القيام بدورهما التنموي على الشكل المطلوب[1].

ولذلك فتوفر عنصر المعرفة لدى المستشار الجماعي، أصبح مع تشعب مشاكل الشأن العام المحلي أمرا ضروريا لأجل تجاوز العديد من المشاكل التي يفرضها العمل الجماعي. فوجود مستشارين لا مستوى معرفي لهم يعمق من هذه المشاكل، ويشكل في العديد من الحالات عائقا أمام تدبير الشأن المحلي وينعكس سلبا على برامج التنمية الترابية، لهذا وجب على الأحزاب السياسية العمل على إفراز كفاءات ونخب محلية مؤهلة لتدبير الشأن العام المحلي مثل إنشاء مؤسسات خاصة لتكوين المستشارين الجماعيين. لأن غياب التكوين التقني والقانوني للنخب المحلية ووجود عدد مهم من الخروقات في التدبير فضلا عن نقص الحكامة أسهم في بروز تمدين فوضوي الذي يحتل رقعة مهمة من رقع الأرض؛ حيث إن التفويض في بعض الحالات لبعض نواب الرئيس وانعدام التخصص القانوني الملائم، يجعل تدبير هذه القطاعات رهين مزاج المنتخبين وفق مصالحهم الخاصة مما يؤدي إلى عدم اتخاذ القرار الملائم وطغيان العمل الارتجالي أو التقديري.

[1] لا يكفي تعديل القوانين وتعديلها أو تحيينها بما يتلاءم وتطور المجتمع، إنما يستلزم الأمر تأهيل مطبقيها وتكوينهم وتلقينهم مستجدات هذه القوانين. للارتقاء بالمنظومة الجماعية إلى مستوى رقى للطموحات والأهداف، ولذلك فتكوين المنتخب الجماعي يعد السبيل الناجع للانتقال من حالة السلب في التدبير والتسيير إلى حالة الإيجاب.

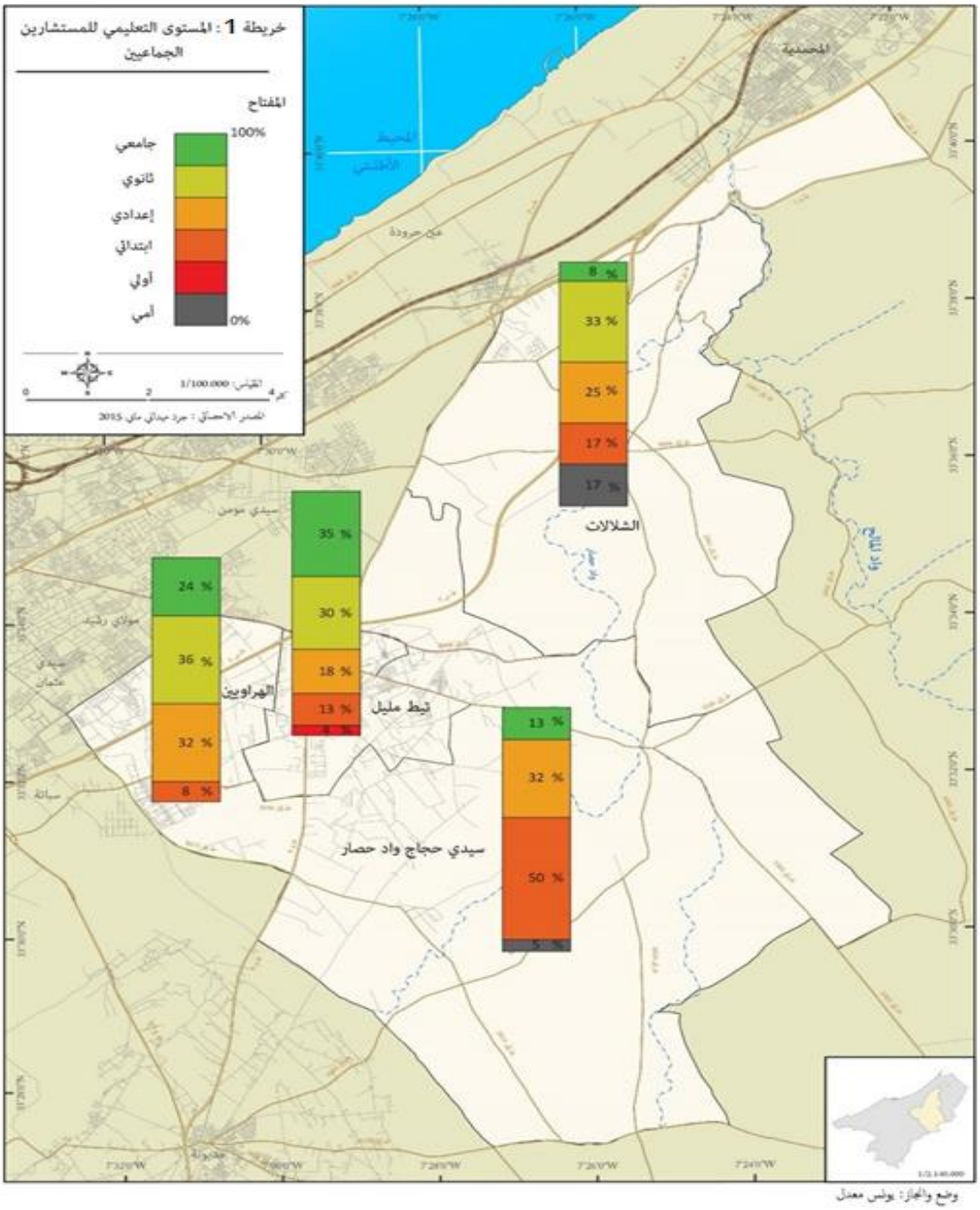

3- البنية المهنية للمستشارين الجماعيين وأصولهم الجغرافية

إذا كانت ممارسة المهام الجماعية لا تمنع المستشارين من ممارسة أعمالهم، فهذا يفرض عليهم ضرورة التوفيق بين مهنهم وواجباتهم داخل المجلس الجماعي؛ إذ أثبت التحري الميداني أن البنية السوسيومهنية للمنتخبين تتميز بهيمنة شريحة الفلاحين في تدبير الشأن المحلي خاصة الجماعتين القرويتين الشلالات وسيدي حجاج واد حصار، وهذا ينسجم مع خصوصية هذه المناطق التي يرتكز اقتصادها أساسا على النشاط الفلاحي؛ حيث يمثل الفلاحون بجماعة الشلالات نسبة 40% من مجموع المنتخبين مقابل 8%للموظفين، أما جماعة سيدي حجاج واد حصار فتمثل فئة الفلاحين 63%. عكس بلدية الهراويين التي تمثل فيها فئة التجار 28%، أما فئة الفلاحين فلا تمثل إلا 9%. والحالة نفسها نجدها في بلدية تيط مليل فأغلب المستشارين إما تجارا أو موظفين.

ويمكن أن نستخلص على ضوء هذه المعطيات أن المستشارين الجماعيين يمارسون إلى جانب التمثيلية السكانية وظائف مهمة على المستوى الاجتماعي أهمها الإنعاش العقاري؛ حيث أغلبها مالكة للعقار أو تمتهن الوساطة العقارية خاصة وأن الأراضي في هذه المنطقة أصبحت تعرف انتعاشا مهما في سوق العقار، وبالتالي فهي تمارس نفوذها على مجال تطبعه سمات الفوضى المجالية من خلال حضور وغلبة الثقافة العقارية على سلوك المنتخبين باعتبار السلطة أداة لامتلاك العقار أو توسيعه، مما قد ينعكس سلبا على عملية التدبير والاستشارة السكانية والأداء التمثيلي.

"وتشكل التطورات التي تعرفها المجالس الجماعية انعكاسا للتحولات المتواصلة والدائمة التي يعرفها المجال الضاحوي؛" [1]حيث توضح المعطيات الإحصائية الخاصة بالأصول الجغرافية للمستشارين الجماعيين أن انتماءاتهم المجالية تختلف حسب الجماعات الترابية:

الشكل البياني 3: الأصول الجغرافية للمستشارين الجماعيين

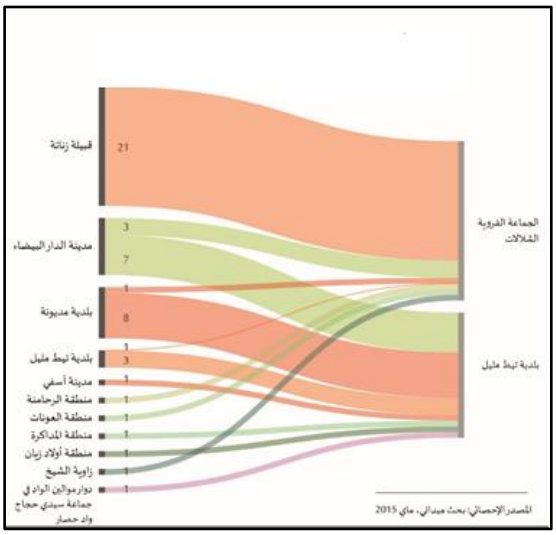

المصدر: أطروحة الدكتوراه، معدل يونس، 2018 (البحث الميداني)

انطلاقا من معطيات المبيان أعلاه يتبين أن الجماعة القروية الشلالات تعرف وجود نسبة 72%من المستشارين من نفس القبيلة (زناتة) تسهم في خلق هوية وظيفية ومجالية مندمجة، أما باقي الأصول فهناك 10%من مدينة الدار البيضاء في حين ينحدر الباقي من مناطق زاوية الشيخ، ومنطقة الرحامنة، منطقة العونات، ومدينة سطات. عكس بلدية تيط مليل التي نجد حوالي 38%من الأصول الجغرافية للمستشارين الجماعيين ينتمون لبلدية مديونة، و33% من المستشارين للدار البيضاء، مما يبرز بشكل جلي الدور الذي أضحت تمارسه المدينة المركز على أحوازها وضواحيها على مستوى الممارسة السياسية.

4- موقع وموقف المستشارين الجماعيين من التمدين العشوائي الهامشي

إن سبل إحداث آليات محلية لتسيير المجال لا يكون إلا عبر وضع نظام تدخل يمكن من إجراء حوارات ومناقشات بين المنتخبين ومجالس المعارضة داخل المجالس الجماعية ويمنحهم حرية المبادرة لملاءمة القرارات مع الوضع الراهن، وكذلك عبر تطوير معايير التعاقد، ومشاركة السكان والجمعيات في عملية التسيير وتخويلهم سلطة المراقبة المالية والإدارية لأجل تحقيق نمو ترابي مستديم.

[1] امدافعي محمد، مرجع سابق، ص 315.

فأمام البنية المجالية المتأزمة التي تتميز بعجز متفاقم ونقص في التجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية وانتشار مهول للتجمعات العشوائية، كان على الدولة أن تنهج مقاربة جديدة تعتمد على معالجة الوضعية ضمن إطارها المحلي وتحت رعاية الجماعات المحلية لتتدخل أكثر فأكثر لاستيعاب هذه الأشكال السكنية التي أصبحت تحتل رقعة مهمة ضمن هذه المجالات، باعتبار أن مشاكل التسيير والتعمير العملي لا يمكن تجاوزها إلا بواسطة هيآت جماعية تقريرية، لأنها أقرب على المستوى المحلي ومن المعنيين بالتعمير أي بالمستعملين.[1]

غير أن دورها في ميدان إعادة الإسكان ظل محدودا ينحصر في منح رخص البناء ورخص التسوية ومراقبة عملية البناء من خلال تقديم المساعدة، ثم استخلاص التكاليف المباشرة بواسطة تسبيقات المستفيدين، وأيضا تسوية الوضعية العقارية للأسر، والتفاوض مع المؤسسات البنكية والمقاولات لتهيئة الأحياء المستقبلة.

وبما أن البحث في الانتماءات السياسية للمستشارين الجماعيين أظهر مستوى اللاتجانس والتنافر الذي يميز أعضاء المجلس الجماعي بالجماعات، وبما أن انتماءاتهم الحزبية مختلفة، فإنه من المؤكد بالتالي أن تصاحبها صراعات سياسية وشخصية بين المستشارين قد تحول دون إحداث تنمية سوسيواقتصادية في المجال، كما تفقد هذه الصراعات الإيديولوجية محتوى الممارسة الجماعية، وتنعكس سلبا على المرافق الاجتماعية وعلى التدبير المحلي الذي يكرس الذاتية في اتخاذ المواقف والقرارات، مما قد يفقد المسؤولية الجماعية مصداقيتها وبالتالي سيوقعها في الاختلال والتصدع وضياع مصالح السكان. ويتضح ذلك بشكل جلي في الجماعة القروية الشلالات التي تعرف تعدد الفرق السياسية المشكلة للمجلس الجماعي (حزب التجمع الوطني للأحرار، بالإضافة إلى حزب النهضة، والمجتمع الديمقراطي، والأصالة المعاصرة، وحزب التنمية المستدامة)، ونفس الحالة ببلدية الهراويين التي تتميز بعدم التجانس السياسي للمجلس الجماعي (حزب الاستقلال، والأصالة والمعاصرة، وجبهة القوى الديمقراطية). إذن هنا يمكننا الإقرار بوجود أزمة لا تجديد النخب السياسية المحلية.

يظهر من خلال محاضر دورات المجالس (الشكل البياني 15) أن الممارسة الفعلية للشأن المحلي تعوقه مجموعة من الصعوبات، تتمثل في طول مدة تطبيق قرارات المجالس وفي ضعف سلطة اتخاذ القرار الذي يظل تحت وصاية السلطات المركزية بدل أن تكون وصاية مصاحبة، مما جعل الجماعة المحلية كهيئة منتخبة تحتل الصدارة في مواجهة قضايا هذه الضواحي دون أن تكون لها سلطات ذاتية للتسيير، إضافة إلى العراقيل المؤسساتية والمالية والبشرية والقانونية والعقارية، وما يزيد في عرقلة العمل المحلي تلك النزاعات والصراعات التي تنشب ما بين المنتخبين متسببة في خلق علاقات معقدة وتوترات لا تخدم الصالح العام وإنما تخدم استراتيجيات الفرق السياسية وسط المجلس

[1] إن امتيازات الجماعة في ميدان التعمير لها مرجعيتها القانونية من الميثاق الجماعي الجديد **2009**، الذي وفر لها إمكانية اقتحامها لقطاع السكن والتعمير كطرف موجه ومخطط ومراقب ومستثمر في نفس الوقت، ففي المادة **38** من الفقرة **3** من الميثاق الجماعي الجديد التي تحدد اختصاصات المجلس الجماعي في ميدان التعمير وإعداد التراب " يقرر–أي المجلس – في إنجاز برامج إعادة الهيكلة العمرانية ومحاربة السكن غير اللائق وحماية وإعادة تأهيل المدن العتيقة وتجديد النسيج العمراني المتدهور."

أما المادة **102** المتعلقة باختصاصات مجلس المقاطعة الذي له الحق في ان " يقترح كل الأعمال التي من شانها لإنعاش السكن وتحسين مستوى الحياة وحماية البيئة وأن يبدي رأيه حول برامج إعادة الهيكلة والقضاء على السكن غير اللائق وحماية وإعادة تأهيل المدينة العتيقة وإعادة تجديد النسيج العمراني المتدهور. كما استعمل المصطلح أيضا في المادة **36** من القانون رقم **79.00** المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم الذي أسند لمجلس العمالة او الإقليم " المشاركة في إنجاز برامج الإسكان أو إعادة هيكلة النسيج الحضري والسكن غير اللائق بالوسط الحضري والقروي ".

وأيضا مصالح النخبة المحلية، مما يوضح غياب الالتقائية والتنسيق والانسجام والتي تعد من المقومات الأساسية للحكامة الترابية كمطلب أني وكوني،والتنمية كحق في بعده الترابي.فالأغلبية والمعارضة هما وجهان لعملة المؤسسة الجماعية،ولازمتان لا مناص منهما للممارسة الديمقراطية الجماعية؛ إذ يتعذر الخوض في الأسلوب الديمقراطي المنتهج محليا اعتمادا على الأغلبية العددية فقط، وفي تجاهل تام للطرف الآخر في اللعبة السياسية؛ أي الأقلية. وبالتالي فهذه الممارسات لها تأثير عميق على مسلسل وعملية صنع القرار المحلي.

خطاطة 1: ترابط البعد المجالي بالأبعاد السوسيواقتصادية

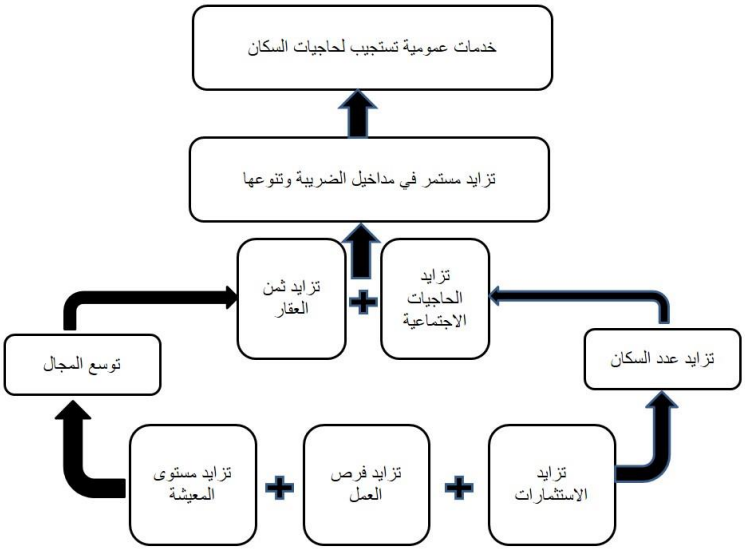

المصدر: إنجاز شخصي للباحث

إضافة إلى هزالة مداخيل الجماعات التي لا تساعد على تقديم خدمات بجودة عالية وهذا مرتبط بتدبير الجبايات المحلية التي تعرف مجموعة من الاختلالات المرتبطة بسوء التدبير، مثل تهرب أرباب الوحدات الصناعية العشوائية وكذا أرباب المحلات التجارية من أداء الرسوم والواجبات الضريبية،[1] ولذلك يعد استخلاص الضرائب أمرا لا محيد عنه، لأن باستخلاص الضرائب تزدهر المنطقة وبالمداخيل المهمة تضمن خدمة المواطنين بجودة أحسن، كذلك هناك عراقيل أخرى مرتبطة بضعف تحديد الوعاء الضريبي وقلة الاستثمار بهذه الضاحية رغم المؤهلات المهمة التي يتوفر عليها المجال.

[1] وبالتالي يلزم إعادة تحيين لجنة من الخزينة العامة للإحصاء واستخلاص الرسوم الضريبية في عين المكان عبر مسح شامل وكلي للمنطقة مع مراعاة الجانب الاجتماعي المحض نظرا للوضع الاجتماعي والمجالي الذي تعرفه المنطقة؛ لذلك فلا بد من التعامل بنوع من المرونة في طريقة استخلاص الضرائب، لأن دور المجلس الجماعي هو مساعدة المواطنين على تقدم وازدهار مشاريعهم لتحقيق الربح وأداء الضريبة المستحقة.

المصدر الاحصائي: جرد لمحاضر برمجة الفائض للجماعات المدروسة لسنة 2014

وضع وانجاز: يونس معدل

وتبقى المساهمة الفعلية للجماعات المحلية في تحقيق التنمية الترابية المندمجة مرتبطة بإزاحة العراقيل المذكورة؛ حيث يعد سوء التسيير الذي تعرفه الميزانية من أهم مميزات التسيير الجماعي بالمجال، بسبب الحجم المرتفع لمصاريف التسيير خاصة مصاريف نفقات الموظفين

والمصاريف الموجهة للإستهلاك التي يتم النفخ فيها لأنه يصعب مراقبتها،[2]إضافة إلى العديد من المشاريع التي برمجت في الدورات السابقة ومرت عليها سنوات ولم تنجز.[3]

يمكن للنخب المحلية لعب دور الريادة لتحسين الوضع الحالي لهذا المجال الضاحوي ونقله من حالة اللاتوازن والتناقض إلى حالة التوازن، من خلال الدور المحدد لها في إعداد وتصور وتدبير برامج تنموية تترجم حاجيات الساكنة المحلية. إذا فلا محيد من اعتماد دفتر للتحملات يخص المنتخبين أثناء مدتهم الانتخابية ينظم علاقتهم بالجماعات والإدارات والجمعيات المحلية ثم السكان، ويكون واضحا من حيث الأهداف والعمليات والنتائج المنتظرة ومحددا للأدوار، ويلزم بانفتاحهم على جميع الفاعلين في تدبير التنمية الترابية

مناقشة نتائج الدراسة

- إن جودة المجال هي نتيجة مباشرة للإيجابية ثقافة التدبير وجودة الأفكار؛ التي تعتبر بمثابة نهج يستند إليه المفكر في بناء رؤيته وفلسفته العلمية والعملية لتحقيق التنمية الترابية المندمجة من خلال التسويق الترابي، لذلك تعد مسألة تأهيل وتجديد الهيآت المنتخبة المحلية إرهاصا ماديا ومعنويا لأنها تبقى مصنع لإنتاج أفكار ومشاريع المجتمع ومدى قابليتها لترجمتها مجاليا، لأن التنمية تعد تغيير جذري في طريقة التفكير والعمل وتحسين الظروف المعيشية للأفراد عبر توجيه تثمين الموارد الترابية بهدف تطوير المجتمع.
- استدامة هذا المجال الضاحوي رهين بتنمية الموارد الترابية وتثمينها، ورفع مردوديتها وتطوير كفاياتها والحرص على التوازن بين الموارد والنفقات لكونها أنجع المناهج لتحقيق التنمية الترابية التي تعاني الخلل في جميع مستوياتها من الإنتاج إلى التدبير. واعتماد مبادئ الانفتاح والتعاون والتنسيق والالتقاء شروط إجرائية لتحقيق الملاءمة والاستدامة في مخرجات عمليات التدبير الترابي.
- ضرورة وحتمية تأهيل المنتخبين وتمكينهم من التكوين المستمر في مجال تدبير التنمية الاجتماع مجالية وفق مقاربات حديثة وعلمية للرفع من قيمة الأداء وتحقيق النجاعة، ثم إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لأدوارهم داخل المؤسسة الجماعية ومنح هذه الأخيرة نوعا من الاستقلالية الحقيقية عبر التدرج في تدبير شؤونها وقضاياها المجالية، وتعزيز اختصاصات وصلاحيات الجماعات الترابية (الذاتية والمنقولة والمشتركة) المرتبطة بمكونات وعناصر الحق في التنمية، ورصد الموارد اللازمة والكافية لذلك. وبالتالي فنجاعة التدبير الترابي رهين بتكوين نخب محلية قادرة على تعزيز التنافسية الترابية في إطار تبني مقاربة الذكاء الترابي وآليات التسويق الترابي والهندسة الترابية، لجدب الاستثمارات.
- إضافة إلى أن غياب تحديد دقيق للأدوار بين الطرفين خاصة الدولة والساكنة، يعرقل تحقيق الأهداف المتوخاة، لكون أن مسألة إعادة الإسكان أو الهيكلة تكون في مصلحة ساكنتها، إذ تسوي وضعيتهم السكنية وتتيح لهم فرصة الاندماج في باقي النسيج الحضري، ومؤشر على الارتقاء الاجتماعي بالنسبة لهم.

خاتمة

2 وخاصة منها لوازم المكاتب وكميات المحروقات والزيوت وشراء السيارات النفعية...إلخ.

3مثل البرنامج التكميلي للكهرباء بالجماعة القروية سيدي حجاج واد حصار الذي لم يتم تفعيله ولم تتوصل الجماعة به بسبب تماطل المكتب الوطني للكهرباء، وبالتالي وجب خلق لجنة للتتبع والبحث عن السبل الناجعة والصحيحة لإخراج جميع المشاريع المبرمجة إلى حيز الوجود.

إن عملية استئصال التجمعات العشوائية لم يواكبه تأطير السكان؛ أي اجتثاث ظروف العيش السيئة، إذا تحتاج المقاربة التنموية بهذه التجمعات السكنية إلى وقفة تقييم موضوعية لإعادة توجيهها إلى السكة الصحيحة، وبالتالي فالمطلوب هو مقاربة تنموية مندمجة شمولية سوسيواقتصادية دامجة تنهي حالات الفقر والهشاشة التي تعيشها هذه الفئة المهمشة لأن تحسين هذه الأوضاع سيقضي على بؤر الفقر الاجتماعي، لاسيما وأن نجاح عمليات السيرورة رهين بانخراط فاعل للعنصر البشري بمقاربته النوعية وبإرادته وتحفيزه.

وبالتالي فلا بد من إنتاج هيآت منتخبة محلية[1] ملتزمة وفاعلة تجاوزت مرحلة اللافعل والجمود السياسي وهيمنة الذهنية السلطوية، تكون قادرة على تجاوز الانحسار والتأزم الاجتماع مجالي الذي يعرفه هذا المجال الضاحوي عبر آليات التدوير والتحرك والتبدل والتجسير بين السياسات القطاعية؛ أي إخراج السياسات الترابية المحلية من سمة الهيمنة إلى دائرة تقاسم الأدوار وتوحيد الجهود للتغلب على منطق الفردانية والأنانيات الإنتخابوية، عبر استحضار الجوانب الموضوعية والمصلحة الجماعية، المبنية على التعاقد والإلتزامدرءا للوقوع في إشكالية تداخل الاختصاص، أو تكبيل أدوار باقي المتدخلين المؤثتين للمجال.

المراجع المعتمدة باللغة العربية

1. السنوسي معنى محمد، (1988) – «أضواء على قضايا التعمير والسكنى بالمغرب»، دار النشر المغربية الدار البيضاء.
2. القندري سهام أحمد، (2002) – «دور الجمعيات الأهلية في مواجهة الآثار السلبية المترتبة على الأزمات»، دراسة مطبقة في الكويت. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد 13.
3. المنصف وناس، (1997) – «الحياة الجمعياتية في المغرب العربي، التاريخ والأفاق»، المجلة العربية لحقوق الإنسان،تونس، العدد 04.
4. امدافعي محمد، (2001) – «التحولات المجالية ودور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال: حالة ضاحية الدار البيضاء الكبرى»، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال. المغرب.
5. أيت حمو سعيد، (2006) – «تراتب المجال حول الدار البيضاء وانعكاسات تمدين أحوازها على الفلاحة»، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية. المغرب.
6. عياد مصطفى، (2003) – «مادة الضاحية »، في معلمة المغرب، مطابع سلا، الجزء: 17.
7. امدافعي محمد، (2000) – « دور المجالس الجماعية في التدبير المحلي، حالة جماعتي مديونة وتيط مليل بظهير مدينة الدار البيضاء »، المدينة المغربية بين التدبير المحلي والتنظيم الجهوي، رقم المجلد 85، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.
8. معدل يونس، (2018) – « إنتاج وتدبير المجالات العشوائية بالضاحية الجنوبية والجنوبية الشرقية للدار البيضاء»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق. المغرب.

المراجع المعتمدة باللغات الأجنبية.

1. Arland Samuel, Jean Yves, Royoux Dominique, (2005)- (collectif) « Rural – Urbain Nouveaux liens, nouvelles frontières», .P.U. Rennes

[1] هنا تبرز مسؤولية الأحزاب السياسية على إعداد نخب وكفاءات لتحمل المسؤولية على المستوى الترابي

2. Armand Colin, (2011) - «Dynamiques des espaces ruraux dans le monde», collection géographie sous la direction de martine GUIBERT Et Yves JEAN.B.E.S.M.l 18/119.
3. ARRIF Abdelmajid, (1999) - « Les competences citadines à l'épreuve de l'exclusion. L'exemple du bidonville de Ben M'sik à Casablanca (Maroc) », pp. 298317 in Signoles P., El Kadi G. et Sidi BoumédineR : L'urbaindans le monde arabe. Politiques, instruments etacteurs, Paris, Editions du CNRS.
4. BELARBI Wafae, (2011) - « Mobilisations des habitants et regulations territoriales dans la périphérie sud de Casablanca – cas de la commune de Lahraouiyine», Thèse de Doctorat Géographie Encadrée par le professeur Abdelghani Abouhani, faculté des lettres et des sciences humaines université Med V – Rabat
5. BELARBI Wafae, (2015) - « Les mobilisations socials dans les territoires périphériques de Casablanca pendant les années 1990 », in L'Année du Maghreb, 12 | 2015, 137153.
6. CHOUIKI Mustapha, (2012) - « Le Maroc Face au défi urbain : Quelle Politique de la ville », Ed LOarraouhidi, Dépôt légal MO2738, Rabat.

بناء مدن الغد المستدامة: المدينة الإماراتية مصدر نموذجا

Building Sustainable Cities of tomorrow: Masdar City as a model

حمرة يسرى[1] **أ.د.شهرزاد زغيب** [2]

[1] جامعة باجي مختار-عنابة-الجزائر، مخبرLFIEGE [1] hamra_yousra@outlook.fr

[2] جامعة باجي مختار-عنابة-الجزائر [2] zeghib.sch@gmail.com

ملخص:

تعد التنمية المستدامة أحد أكثر المواضيع تداولا في الأدبيات العالمية للتنمية وتقارير المنظمات الدولية باعتبارها محورا جوهريا في بناء السياسات العامة للدول، والسبيل الوحيد الذي يضمن الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، ومع تزايد مشاكل النمو والتلوث، أصبحت هندسة المدن تهتم بتبني معايير الاستدامة أكثر من أي وقت مضى. من هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة واقع تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بالمدن العربية، وقد تم اختيار مدينة "مصدر" كنموذج باعتبارها المدينة الأولى عالميا بنسبة 0% انبعاثا للكربون. حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن مدينة مصدر تحسن توظيف خصائص بيئتها بطريقة تمكنها من الاستغلال الأمثل لمصادر طاقتها الطبيعية، أضف إلى ذلك تحقيقها للتكامل بين احتياجات المدينة والأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي)، وهو الأمر الذي يجعلها ترقى لأن تكون مدينة مستدامة بامتياز. وتخلص الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تحويل المدن القائمة إلى مدن مستدامة أو إنشاء مدن أخرى جديدة، تلبي متطلبات الأجيال الحاضرة دون إهمال متطلبات الأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، مدينة مصدر.

Abstract:

Sustainable development is considered as one of the most trending topics in the international literature of development and organizational reports for being a fundamental ax in making general policies of countries, as well as it is the only way to ensure individual's well-being in the present and the future.

As growth and pollution problems increased, Civil engineering become more interested than ever in adopting sustainability standards. Thus, this study attempts to discover the reality of application the concept of sustainable development in Arabian cities. Masdar City has been chosen as a model being the world's only zero-carbon.

The study showed that Masdar city perfectly uses its environmental features in such way that allows it to reach an optimum exploitation of its natural energy resources. In addition, Masdar City integrates both city needs and the three dimensions of Sustainable development (the economic, social and environmental dimensions) making it a sustainable city par excellence.

Finally, the study concludes with a set of findings and recommendations that can contribute to transforming existing cities into sustainable cities or creating new ones that meet the requirements of present generations without neglecting the requirements of future generations.
Key words: Sustainable development, economic dimension, social dimension, environmental dimension, Masdar City.

مقدمة

إن الأزمات البيئية التي حدثت بعد النصف الثاني من القرن الماضي كانفجار مفاعل تشيرنوبل في روسيا والاستنزاف غير العقلاني للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها البترول والغاز الطبيعي والتلوث الكبير الصادر عن النشاط الاقتصادي سواء كان صناعيا أو زراعيا، أدت إلى ظهور وتبلور مفهوم جديد للتنمية وهو التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة.

وانطلاقا من أن المدن هي منابع للازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلا أن النموّ الحضري السريع بهذه المدن لم يكبح هذا الازدهار فقط، وإنما أصبح يمارس الضغط على البيئة الطبيعيّة والصحة العامة فضلاً عن مساهمته في تفشّي الفقر الأزمات الاقتصاديّة؛ الأمر الذي جعل من تبني التنمية المستدامة بهذه المدن مفهوما يفرض نفسه، ويحاول إدراك الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية دون الإضرار بالبيئة.

في هذا الإطار، تظهر الإمارات العربية المتحدة كدولة عربية سباقة في تخطيط و إنشاء المدن المستدامة تنافس المدن العالمية، حيث قامت ببناء العديد من المدن المستدامة التي أرست فيها بنية تحتية متكاملة تُسخر فيها الطاقة المتجددة باستخدام التقنيات والتصميمات المعمارية الحديثة؛ ومن أهم هذه المدن –مدينة مصدر– والتي لم تقتصر جهود الدولة فيها على إنشاء مباني مستدامة صديقة للبيئة ونشر البيئة الخضراء فحسب، بل سعت إلى تطبيق تقنيات وطرق حديثة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتجنب استنزاف الماء والكهرباء، مع استحداث طرق بديلة آمنة تخفف من وطأة التحديات البيئية وتساعد في تكوين بيئة مستدامة مثالية.

إشكالية الدراسة:

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أهم الدول التي تولي أهمية كبيرة لمفهوم الاستدامة في هندسة المدن، ولعل أبرزها "مدينة مصدر" بإمارة أبو ظبي، التي حصدت العديد من الجوائز العالمية الإقليمية والوطنية عن مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة.

من خلال ما سبق عرضه، تتضح إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى تبني مدينة مصدر لأبعاد التنمية المستدامة؟

تندرج تحت الإشكالية المطروحة مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- فيما تتمثل أبعادها؟
- ما الذي يجعل مدينة مصدر نموذجا للمدن المستدامة؟

منهجية الدراسة:

قصد بلوغ أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لتناول الجانب النظري للتنمية المستدامة من جهة، ولوصف وتحليل النموذج المختار للدراسة (مدينة مصدر) من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

- القيام بتأصيل نظري للتنمية المستدامة ومختلف أبعادها؛
- الوقوف على تجربة مدينة مصدر ومحاولة الاستفادة منها في بناء المدن الأخرى.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هيكل الدراسة إلى:

- ماهية التنمية المستدامة؛
- أبعاد التنمية المستدامة؛
- دراسة حالة مدينة مصدر كنموذج للمدن المستدامة؛

1- ماهية التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة خلال القرن الماضي من أبرز إضافة جديدة إلى أدبيات التنمية حيث ارتبطت هذه الأخيرة من جهة بتزايد الوعي إزاء المشاكل البيئية، ومن جهة أخرى بالعلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية البيئية. الامر الذي جعلها تتصدر دراسات الفكر لاقتصادي العالمي. وعلى هذا الأساس لا بد من تحليل ماهيتها من خلال تحديد مفهومها وأهدافها.

1-1-مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير **للجنة العالمية للبيئة والتنمية** لعام 1987 والمعروف بـ:"تقرير مستقبلنا المشترك"، وعرف كذلك باسم تقرير "برونتلاند" نسبة لرئيسة الوزراء النرويجية "هرلام برونتلاند" التي أشرفت عليه، حيث تم تعريف التنمية المستدامة على أنها: "كل الإجراءات والعمليات المتناسقة والمتجانسة اللازمة لتغيير استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات، توجيه التنمية التكنولوجية والتغيرات المؤسسية بما يضمن إشباع الحاجات والأنشطة الإنسانية الحالية و المحتملة مستقبلا " [1] . وبعد هذا الظهور الرسمي للتنمية المستدامة تم تناوله كمفهوم في العديد من الدراسات والتقارير والمنظمات العالمية والتي يمكن ذكر أهمها كما يلي:

-عرفها **قاموس Webster** على أنها: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيدها " [2].

- في حين عرفت في **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** بأنها: " التنمية التي تتجسد في تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية، مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية"[3].

– أما **منظمة الزراعة والأغذية العالمية** فقد عرفتها على أنها:" قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول".[4]

–بينما **البنك الدولي** فيعرف التنمية المستدامة بأنها:" تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن "، حيث أن رأس المال يتضمن رأس المال الصناعي (معدات وطرق)، الفني (المعرفة والمهارات)، الاجتماعي (علاقات ومؤسسات)، البيئي (الغابات والموارد الطبيعية)".[5]

وعلى غرار هذه المنظمات والهيئات الدولية فإن Edward Barbier يعرف التنمية المستدامة بأنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، كما أنه يوضح أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية ". [6]

مما سبق يمكن القول أن التنمية المستديمة هي التنمية التي تسعى لتحقيق التوافق بين الاعتبارات الاقتصادية. الاجتماعية والبيئية، كما تهدف إلى الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني لرأس المال ورفع كفاءة الموارد المتاحة والمحافظة على البيئة، و بالتالي فالتنمية المستدامة من هذا المنظور الواسع و المتشابك لها أهداف محدد يمكن توضيحها في النقطة الموالية.

1–2–أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في النقاط التالية كما يلي: [7]

–احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة، وتعزيز الوعي البيئي؛

–تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا اجتماعيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي؛

–ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط، من اجل الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية واستعمالات الأراضي؛

–إدارة الموارد الطبيعية من خلال إدارة واعية ورشيدة لتحقيق الحياة الكريمة لمختلف فئات المجتمع؛

–ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع المختلفة وتوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي؛

–المشاركة الشعبية الفعالة في شتى مجالات التخطيط وتعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية.

2–أبعاد التنمية المستدامة:

تتطلب عملية تهيئة المدن وفق أبعاد التنمية المستدامة، أن يكون التفكير في ذلك سائرا في ثلاثة اتجاهات رئيسة: المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، وتحقيق عدالة اجتماعية أفقية وعمودية؛ هذا التفكير ثلاثي الأبعاد ما هو إلا تجسيد لإبعاد التنمية المستدامة، والتي يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

شكل (1): أبعاد التنمية المستدامة

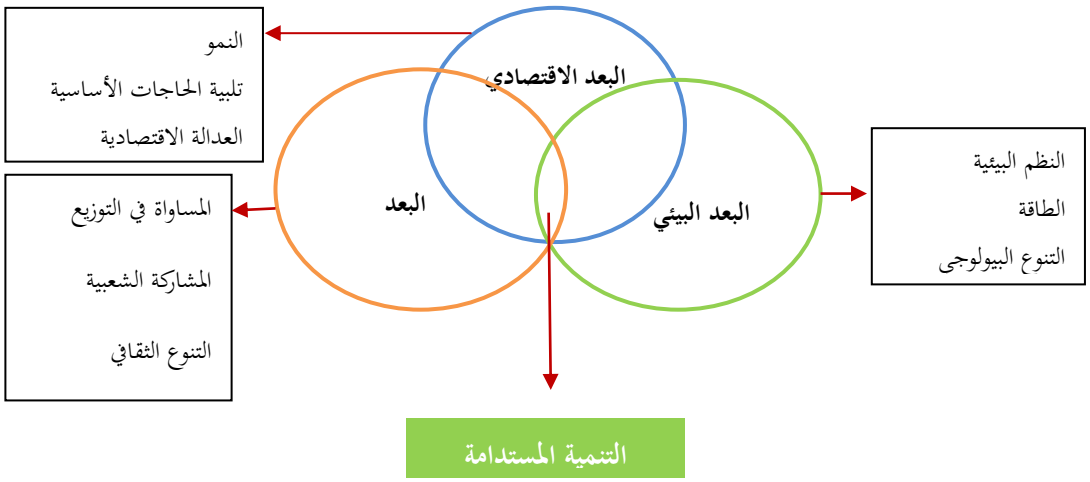

المصدر: محمد مسعودي وآخرون، (2019): العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، ملتقى دولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 02 و03 ديسمبر 2019 ، ص 206 .

يظهر من الشكل(01) تداخل الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة، حيث كل بعد له خصوصيته كما يلي: [8]

-**البعد الاقتصادي**: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يهتم بما يحقق استدامة نمو الدخل القومي الإجمالي بجوانبه الكمية والنوعية، ويشترط على النمو الاقتصادي ألا يكون على حساب البيئة كما يجب أن يكون مقرونا بخلق مزيد من فرص التشغيل وبما لا يؤدي إلى زيادة تركيز الثروة وإفقار غالبية شرائح المجتمع. وتمثل العناصر التالية للبعد الاقتصادي في: النمو الاقتصادي المستديم، العدالة الاقتصادية؛ وإشباع الحاجات الأساسية.

-**البعد الاجتماعي**: والذي يمثل البعد الإنساني للتنمية المستدامة، حيث يهتم بتحقيق المتطلبات المادية والنوعية للحياة الأفراد مجتمعا متماسكا، كما يهتم بتنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وعدالة التوزيع وتوسيع نطاق الحريات السياسية والمشاركة الفعالة؛ هذا ما يجعل الأفراد مستعدين للعطاء والتضحية والعمل الجماعي القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة. وتتمثل أهم عناصر البعد الاجتماعي في ما يلي: المساواة في التوزيع، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، والإنصاف والعدل في اختيارات النمو.

-**البعد البيئي**: إن فلسفة التنمية من منظور بيئي ترتكز على حقيقة مهمة مفادها أن الاهتمام بالبيئة أساس التنمية الاقتصادية وذلك باعتبار أن الموارد الطبيعية أساس كل نشاط زراعي أو صناعي أو حضري ، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر أهمها: الطاقة؛ التنوع البيولوجي؛ القدرة على التكيف؛ والإنتاجية البيولوجية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد لا تعمل بشكل منفصل وإنما تداخل وتتكامل، وهو يتجلى وضوحا من خلال العلاقة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، فكل من هذه الثلاثة يؤثر ويتأثر بالآخر، والشكل (02) يوضح العلاقة التكاملية بين أبعاد التنمية المستدامة كما يلي:

الشكل(02): العلاقة التكاملية بين أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة

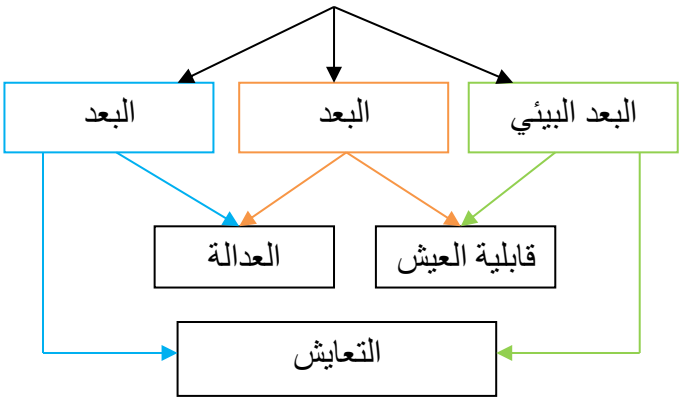

المصدر: شهرزاد زغيب، لمياء عماني، (2011): البيئة والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة –الجزائر، العدد6، ص279.

يمكن تفسير العلاقة بين مختلف الأبعاد من خلال صياغة مجموعة المعادلات التالية: [9]

البعد البيئي + البعد الاقتصادي = التعايش بين الاقتصاد والبيئة

البعد البيئي + البعد الاجتماعي = بيئة يحتمل العيش فيها

البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي = العدالة

البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي + البعد الاجتماعي = تنمية مستدامة

إنطلاقا من هذه الأبعاد التي تحدد متطلبات التنمية المستدامة، يمكن عرض أهم التجارب الرائدة في مجال إنشاء المدن المستدامة من خلال المدينة الإماراتية–**مصدر**–كنموذج.

3– دراسة حالة مدينة مصدر كنموذج للمدن المستدامة:

مدينة مصدر هي تجمع سكني مستدام بإمارة "أبوظبي" عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي أول مدينة خالية من انبعاث الكربون والنفايات في العالم، حيث تم إطلاق هذا المشروع سنة 2006 ضمن فعاليات "رؤية أبوظبي 2030" من قبل شركة "أبوظبي لطاقة المستقبل" والمملوكة بالكامل لشركة مبادلة للاستثمار "Mubadala Company" المؤسسة من قبل حكومة أبوظبي، باعتبارها واحدة من وسائل تحقيق الرؤية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.[10]

لقد تم اختيار إسم "**مصدر**" لهذه المدينة لتكون مصدرا للمعرفة ولمستقبل أنظف وبديل للنموذج الطاقوي الحالي، فمدينة مصدر تهدف لأن تكون «مدينة ذكية خضراء في الصحراء »[11]، ضمن مبادرة واعدة جداً تحمل اسم مبادرة ''الحياة على كوكب واحد''، وهي مبادرة تتلخص في عالم يعيش فيه الناس حياة سعيدة وصحية، ويتمتع كل فرد بحصة عادلة من موارد الأرض، وأن تكون مدينة تجارية قابلة للنمو، وقادرة على توفير جودة عالية للحياة ولبيئة العمل وبأقل التأثيرات البيئية . [12]

3–1– الخطة الرئيسية لمدينة مصدر:

تتضمن الخطة الرئيسية لمدينة مصدر المستدامة على المبادرات الرئيسية التالية : [13]

- ✓ الاستغلال الأمثل للطاقة الشمسية من خلال تعظيم مكاسب الكفاءة، بحيث يتم التوجيه الأمثل لشبكة الطاقة في المدينة وهذا ما يحدّ من الحرارة الشمسية على جدران المباني والشوارع نهاراً، ويزيد من الحصول على الهواء البارد ليلاً.
- ✓ تُكامل كافة أوجه الحياة في المدينة بطريقة تكون فيها الحياة سهلة وسعيدة بحيث تتوفر أماكن عامة وأمكنة الترفيه والتسلية، ويتوفر السكن في مواقع مناسبة بما يؤدي إلى تقليل استخدام وسائل النقل.
- ✓ الاعتماد على منشات ومباني محدودة الارتفاع والحجم، وإتباع تعليمات بناء صارمة من العزل الحراري واستخدام الأجهزة الكهربائية قليلة استهلاك الكهرباء.
- ✓ توفير حياة ذات جودة عالية تضمن منظومة بيئية كفؤة بطريقة ذكية عالية ويعتمد نظام المواصلات على السيارات والحفلات الكهربائية بالإضافة إلى مركبات الطاقة النظيفة الأخرى.
- ✓ ربط مصدر ببقية المناطق الأخرى في مدينة أبو ظبي من خلال سكك قطار ومترو تمر عبر وسط المدينة، بينما تبقى معظم المركبات الخاصة في محيط المدينة في مواقف خاصة وتتصل بالأماكن المختلفة من المدينة من خلال النقل العام.

3-2-تقسيمات مدينة مصدر:[14]

تم تقسيم مدينة مصدر إلى ستة مناطق رئيسية كما يلي:

- المنطقة السكنية:

تمثل 30% من المساحة الإجمالية للمدينة، وهي موطن لـ 56 ألف ساكن وستستقبل يوميا 26 ألف زائر. يتم تشييد المدينة حول ممرات مشات ضيقة ومظللة تصل ما بين الساحات العامة المكشوفة من جهة، وبين المنازل، المدارس، المطاعم، المسارح، والمتاجر من جهة أخرى.

- منطقة الأعمال والأبحاث:

خصص مساحة 24 % من المساحة الإجمالية كمجمع للتقنية المتطورة والتي تعمل بنظام المنطقة الحرة، وخصص للأكاديميين والباحثين والطلاب ورجال الأعمال الممولين بالإضافة إلى أكثر من 15000 شركة مبدعة مكاتب ومراكز أبحاث وعمليات ضمن المدينة.

- المنطقة التجارية بما فيها الصناعات الخفيفة:

تمثل 13% من مساحة المدينة، مستفيدين من نظام التملك الحر 100% من قبل الأجانب والإعفاء من الضريبة والرسوم الجمركية أيضا، مع عدم وجود أي قيود على حركة رأس المال، وذلك كله ضمن أفضل بيئة لحماية الحقوق.

- المنطقة المخصصة لمعهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا:

تمثل 6% من المساحة الإجمالية، فتح أبوابه سنة 2009 وطرح برامج بحثية ودراسات عليا في مجال الطاقة المتقدمة والتقنيات المستدامة، حيث يقدم برنامج ماجستير العلوم في علوم الحوسبة والمعلومات والهندسة الكهربائية والميكانيكية وهندسة النظم الدقيقة وهندسة المياه والبيئة والهندسة الكيميائية.

– منطقة الخدمات والمواصلات:

خصصت لها نسبة 19 %، حيث يمنع فيها سير المركبات داخل المدينة، وبدلا عن ذلك سيتم الاستعانة بنظام المرور العابر في النقل الجماعي العام، والنقل الخاص السريع، وذلك عن طريق الطرق البرية والسكك الحديدية الموجودة التي تربط المدينة بمناطق أخرى.

–منطقة الفعاليات المدنية والثقافية:

تمثل 8 % تشتمل عليه من المدارس والمطاعم والمسارح والمتاجر وغيرها الكثير من وسائل الترفيه.

3–3–مقومات مدينة مصدر:[15]

– موقع المدينة:

تحتل مدينة مصدر موقعا استراتيجيا إذ تقع على بعد 17 كم من جنوب شرق أبوظبي بمساحة تقرب 6 كم^2، وتقع على شبكة الطرق الرئيسة التي تربطها مع المجمعات السكنية ووسط مدينة أبوظبي، وبالقرب من مطار (أبو ظبي)، بما يحقق الوصولية العالمية، لاسيما وأن المدينة تشكل حلقة الوصل المحورية لأسواق الشرق الأوسط وآسيا.

– الاستلهام من التجارب المحلية:

استلهم المصمم المعماري Foster وشركاءه تصميم المدينة من مجموعة من المدن العربية، قلعة مدينة (حلب) في سوريا؛ ومدينة (فاس) في المغرب؛ والأبراج السكنية لمدينة (شيبا) في اليمن، كون هذه المدن تجسد مبادئ المدينة العربية التقليدية التي تتسم بالصروح، والفضاء الاجتماعي المركزي، فضلاً عن المساحات الخضراء. ويؤكد Foster بأن تصميمه يتسم بالاستدامة، والاكتفاء الذاتي.

– الإرادة والتشريعات الحكومية:

تقدم مدينة مصدر العديد من المزايا، بهدف جذب الشركات العالمية للاستثمار في مبادرة المدينة الذكية المستدامة، فضلاً عن الاشتراك في وضع المخططات والتصاميم، ومن ثم عمليات التنفيذ. وقد وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من التشريعات التي تسمح للأجانب حق التملك في الأراضي الإماراتية، وإعفاء الشركات والأفراد من الضرائب، والقيود، والرسوم الجمركية بالكامل، فضلاً عن توفير بيئة أعمال مريحة، وتقديم التسهيلات في الحصول على التأشيرات، وتوفير الأطر القانونية لحماية الملكية الفكرية.

– المشاركة الدولية:

تهدف مبادرة مدينة مصدر، أساساً في إيجاد قطاع اقتصادي جديد في (أبو ظبي) يركز على مصادر الطاقة النظيفة وتطويرها، عن طريق جذب الشركات العالمية للاستثمار، ومن خلال تخصيص الأموال لصندوق دعم التكنولوجيا النظيفة. حيث تم جذب شركات عالمية عاملة في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجية النظيفة، ومؤسسات مصرفية ممولة لمشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وشركات

رائدة في مجال الإلكترونيات والهندسة. من بينها (Consensus Business Group)، (Crédit Suisse) و(Siemens AG)، فضلا عن الشركة المصممة للمشروع (Foster and Partners) .

– المساحات الخضراء والمناطق الترفيهية:

توفر المناظر الخضراء البيئات الترفيهية لسكان مدينة مصدر، فضلاً عما تمثله من مناطق التفاعل الاجتماعي عند مناطق التجمع الحضرية العامة والفضاءات شبه العامة. توقيع المناطق والمتنزهات الخضراء بامتداد حافة المدينة الجنوبية الشرقية حتى حافتها الشمالية الغربية، وتمثل المتنفس الرئيس للمدينة، وحواجز لعزل المدينة عن البيئة الصحراوية المحيطة، فضلاً عن كونها حدوداً خارجية، لمنع تمدد المدينة خارج حدودها بشكل غير مخطط.

– استغلال الفضاء تحت الأرض:

تتسم مدينة مصدر بميزة فريدة من نوعها، من خلال رفع مستوى عموم المدينة سبعة أمتار فوق مستوى سطح الأرض الطبيعية، إذ تستغل الطبقة التحتية لتوفير فضاءات خدمات، وشبكات الاتصالات، وأنابيب المياه، وشبكات الصرف الصحي، وتوفير مساحات الطرق الممغنطة لسيارات النقل الشخصي ومحطات نقل الركاب، وبذلك توفير مساحات إضافية فوق مستوى سطح الأرض، تستغل كمناطق خضراء، ومساحات للأبنية الإضافية، كطريقة ذكية لتوفير تلك المساحات فوق مستوى سطح الأرض.

– الترابط والاتصال:

يتحقق الترابط والاتصال في مدينة مصدر، من خلال التقارب فضلاً عن الربط بالشبكات التي تمتد خلال المنصة التحتية. توفر المسالك لمرور الأعصاب، لتربط كل أجزاء المدينة وتقريب المسافات، فضلاً عف وجود أنواع وسائل النقل، من سيارات النقل الشخصي، إلى السكك الحديدية، ثم نظام مترو الأنفاق. ترتبط المدينة من خلال شوارع المشاة المسقفة، مما يوفر بيئة متقاربة، ومتصلة تشجع على المشي، والحد من استخدام السيارات، وبالتالي الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، والحفاظ على نظافة البيئة.

– ذكاء المدينة:

يتحقق ذكاء مدينة مصدر من خلال إستخدام الوسائل والتقنيات المتطورة كالشبكات الذكية، والعدادات، والمتحسسات في عموم مناطق المدينة، وتتراوح من مناطق تسرب وإعطال شبكات المياه، حتى توجيه سيارات النقل الشخصي بدون سائق بواسطة الكومبيوتر، فضلاً عن العقد الذكية في نظام جمع النفايات بطريقة الشفط بالهواء المضغوط. تقوم أنظمة جمع المياه تحت الأرض بجمع المياه الفائضة عن عملية السقي، ليتم استخدامها مرة أخرى. كما تم نصب أجهزة ذكية في وسط المدينة لغرض الاستخدام الكفء للطاقة، يتم ربطها مع نظام إدارة طاقة البيوت لمراقبة استهلاك الطاقة وضبط الأجهزة المنزلية تبعاً لذلك.

4–3–مدينة مصدر والاستدامة:

تبدي مدينة مصدر جهودا طموحة في سبيل تحقيق نهضة عمرانية خضراء تتيح للمدن استيعاب التوسع العمراني السريع مع خفض تأثيراته السلبية، وهو ما يتجلى في تحقيقها للأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة كما يلي:

جدول1: مدينة مصدر وأبعاد التنمية المستدامة

أبعاد التنمية المستدامة	العناصر	التطبيقات
البعد الاجتماعي	التنوع الاجتماعي	+ستضم 50 ألف ساكن: 30 ألف مقيم و20 ألف عامل؛ +ستضم مختلف الفئات العمرية بشكل عام وفئة الشباب بشكل خاص؛ +تجمع المدينة جميع العرقيات ومختلف الجنسيات؛ +المدينة تعطي أهمية للمساواة بين الرجل والمرأة.
	تنوع المرافق الحضرية	+ 2000 وحدة سكنية ومطاعم ومقاهي؛ +أماكن العمل والترفيه والتسلية والسكن متقاربة بما يسهل التنقل في المدينة.
	الاتصالات ونقل المعلومات	+ توفير جميع المعلومات والمستجدات حول المدينة للقاطنين بها، سواء المعلومات المتعلقة بمختلف الفعاليات والتظاهرات الثقافية والعلمية، آو تلك المتعلقة بالمناخ، درجة استهلاك الطاقة الكهربائية اليومية استهلاك المياه
	النقل والمواصلات	+ نظام نقل غير ملوث يحفز على المشي وركوب الدراجات؛ + استخدام وسائل نقل كهربائية ممغنطة (PRT الشخصية، وGRT جماعية) بالإضافة إلى الميترو نظام LRT؛ +تخصيص مواقف خارج المدينة للسيارات.
البعد الاقتصادي	الاستثمار	+احتضان أكثر من 600 شركة عالمية وناشئة من مختلف الست قارات، من بينهم «سيمنز»، «لوكهيد مارتن»، و«ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة»، و«شنايدر إلكتريك»، «هاونيويل» العالمية؛ +إنشاء منطقة حرة للأعمال بالمدينة.
	الطاقة الشمسية	+بناء مصنع لتوليد الطاقة الشمسية بقوة 40 – 60 ميغاواط الذي سيمد العديد من الأنشطة الأخرى داخل المدينة بالطاقة؛ +نصب ألواح كهر وضوئية في كل أرجاء المدينة قادرة على توليد 10 ميغاواط من الكهرباء، ويغطي إجمالي هذه اللوحات 40% من استهلاك المدينة للكهرباء.
		+تهوية طبيعية نتيجة حسن اختيار موقع المدينة مع اتجاه الرياح الشمالية، +المباني موجهة نحو زاوية 45° من شروق وغروب الشمس للاستفادة بأكبر قدر ممكن من الظل وتصميم ضيق للمرات لتوليد نسيم عليل وكذلك تصميم

	الطاقة الهوائية	برج الريح وسط المدينة لامتصاص الرياح الساخنة، جميع هذه الجهود ساهمت في خفض درجة حرارة المدينة ب 10 درجات عن مدينة أبو ظبي؛ +إنشاء مساحات خضراء لتلطيف الجو وبناء المنشات بطريقة تستفيد أكثر من الإضاءة الطبيعية دون دخول الحرارة إلى المباني، +إنشاء خارج المدينة مزارع للرياح قادرة على إنتاج 20 ميغاواط من الطاقة التي يتم الاستفادة منها في عدة مجالات داخل المدينة.
	إدارة المياه	+وضع مشروع لمحطة تحليه مياه البحر باستخدام الطاقة المتجددة والذي سيكون جاهزا في سنة 2020؛ +تم تخفيض استهلاك المياه بالمباني إلى 40 % ووضع تطبيقات الكترونية بالمنشات والمباني تمكن المقيمين من معرفة كمية المياه المستهلكة من اجل ترشيد استهلاكهم +تجميع مياه الأمطار وإعادة تدويرها للمحافظة على المياه بـ 70% واستخدامها مع المياه الرمادية من الاستحمام والمغاسل؛ +استخدام المياه السوداء من المراحيض والمطابخ كوقود حيوي.
	إ د ا رة النفايات	+استخدام النفايات البيولوجية في الحصول على تربة وأسمدة غنية، +إعادة تدوير المعادن وطحن بقايا الخرسانة لاستعمالهم من جديد في البناء؛ +تحويل بعض النفايات عن طريق الحرق إلى مصدر إضافي للطاقة.
البعد البيئي	**النسيج الأخضر**	+إنشاء حدائق مستقيمة (الأصابع الخضراء) أشبه ما تكون بمثابة إطار لحماية المدينة من المؤثرات البيئية الصحراوية وتجلب النسمات الباردة لوسط المدينة؛ +التناغم في استخدام مكونات المساحات الخارجية المفتوحة والمغطاة، من ممرات المشاة والمسطحات المائية مما يوفر جوا مريحا للسكان؛ +إنشاء امتداد اخضر أشبه بالغابات داخل المجمعات السكنية مما يخلق تناغما منسجما مع النسيج الأخضر.
	الإبداع والابتكار	+ ابتكار طريقة جديدة لتصفية المياه بالمدينة تستخدم تقنية Osmose inversé (التناضح العكسي) واللوحات الكهروضوئية؛ + محطة طاقة شمسية حرارية جديدة من نوعها تستخدم حرارة الشمس دون أشعتها؛

		+ نصب عارضة الكترونية وسط ساحة المدينة تظهر مستوى الاستهلاك الطاقوي بالمدينة وعمود يضيء بالأحمر في حالة استهلاك كبير للطاقة؛ +مصدر هي مدينة ومخبر في أن واحد، فهي تسمح للطلبة بمعهدها إن يشاركوا أفكارهم واختراعاتهم ودراسة مدى إمكانية جعلها جزءا من مخطط استدامة.
	ا لطا قات المتجددة	+مصدر هي أول مدينة في العالم خالية تماما من انبعاث الكربون (أهم غازات الاحتباس الحراري) والنفايات الناتجة عن احتراق الوقود (الناتجة عن المواصلات والمنشات الصناعية) وتعتمد بالكامل على الطاقات المتجددة (الشمسية، الهوائية، المائية، الحرارية والهيدروجينية).
	سياسة إعادة التدوير	+ تقوم مدينة مصدر على مبدأ صفر نفايات، بمعنى كل شيء يعاد تدويره؛ + إقامة مركز لإعادة تدوير مواد البناء يبعد 100 متر عن منطقة البناء، بهدف تقليل حمولات نقل النفايات، لأن: **بناء ايكولوجي=نفايات أقل=رحلات نقل اقل=استهلاك وقود اقل = انبعاث اقل للكربون** + استعمال مواد بناء محلية تم صنعها من مواد مرسكلة من قبل، حيث الفولاذ المستعمل، 40 **%** منه مرسكل، والواجهات تم صناعتها من زجاج مرسكل والرمال لنكون بمثابة عازل جيد للحرارة.

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مجموعة من المصادر:

- غسان حسن محمود، (2018): مفاهيم التخطيط الحضري المستدام وأثرها على البيئة السكنية المجاورة، Wasit Journal of Engineering sciences، العدد 1، المجلد 6، ص33. الرابط: https://www.iasj.net/iasj?func=search&addFilter لوحظ يوم2020/07/05
- Vidéo 1: Masdar, une cité verte au pays de l'or noir
- https://www.youtube.com/watch?v=siRWYv9Fz9s&feature=youtu.be&fbclid=IwAR1A04hzMYIyeBhHmol
- Video 2: Masdar (Abou Dhabi) la ville zéro carbone, zéro déchet https://www.youtube.com/watch?v=uO0nbpTcr5I&feature=youtu.be&fbclid=IwAR2FpEx9HTJQ57_zIFlhDpjK

عند قراءة ما جاء في الجدول أعلاه يتضح أن بناء أو إقامة مدينة **مصدر** الإماراتية كان يخضع لمعايير الاستدامة المتمثلة في أبعاد التنمية المستدامة، وهذا بتجسيد لنظام متكامل يعمل على إدماج الاعتبارات والرهانات البيئية والاجتماعية علاوة عن الاقتصادية ضمن الأولويات والاهتمامات في التخطيط لإقامة مدن مستدامة.

خلاصة

من خلال ما سبق يمكن القول أن مدينة **" مصدر"** تقدم مثالا للريادة في مجال إنشاء المدن المستدامة، فتكريس المعرفة والعلم والتكنولوجيا في سبيل البحث عن مصادر طاقة متجددة وتوظيف معايير البناء الخضراء، والاهتمام بالتجمعات السكانية والمواصلات بها، جميعها كعناصر تساهم في تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– المدينة المستدامة هي مدينة متجانسة ومتكاملة متجذرة في الطبيعة وتفاعلية، تستخدم مواردها بكفاءة لتلبية الحاجات الاجتماعية وتحقيق الوفرة الاقتصادية؛

– تعد التنمية المستدامة توجها ضروريا للمدن، لما توفره أبعادها الثلاث (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية) من قدرات استثنائية في وضع الحلول للمشكلات الحضرية المتفاقمة في المدن التقليدية خاصة في الجانب البيئي؛

– تمثل مدينة مصدر تجربة فريدة ومدينة ملهمة في مجال إنشاء المدن المستدامة.

التوصيات: بناء على النتائج يمكن سرد أهم التوصيات التالية:

– محاولة الاستفادة من مقومات نجاح " **مصدر**" كمدينة مستدامة وسط الصحراء، خاصة وان صحراء الجزائر تمثل أكثر من 80% من مساحة البلد،

– تهيئة وتجهيز بنية تحتية معلوماتية وتقنية عالية، مع توسيع نطاق الشبكات،

– إنشاء حقول طاقة شمسية وهوائية على مستوى مساحات كبيرة من الصحراء ونصب لوحات كهروضوئية على أسطحة المباني والمنشات،

– تسهيل القيود القانونية والإدارية والجمركية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة المستدامة.

الهوامش:

1– مريم بوعشير (2011): دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري قسنطينة، ص36، الرابط: https://bu.umc.edu.dz/theses/economie/ABOU3544.pdf ،لوحظ يوم: 2020/07/05.

2-Beat Burgenmeier, (2005) : Economie de développement durable , 2 eme édition , Bruxelle , p3.

3– لواتي فاطمة، (2019): علم الطوبونيميا واستعماله لنظم المعلومات الجغرافية GIS لإحداث مدينة ذكية مستدامة، المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة، واقع وآفاق، مؤتمر دولي للمركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، يومي 29 و30 مارس، ص218، الرابط: https://democraticac.de/?p=58884 ، لوحظ يوم: 2020/07/05.

4–عبد الرحمن محمد الحسن، (2011): التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر، ص5، الرابط: https://www.researchgate.net/publication/326408723_altnmyt_almstdamt_wmttlbat_thqyqha ، لوحظ يوم: 2020/07/05.

5– فروخي وافية، (2018): تجربة مدينة مصدر الإماراتية، برهان الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 23–24 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02 علي لونيسي، ص9، الرابط: https://univ-blida2.dz/eco/wp-content/uploads/sites/23/2018/04/ ، لوحظ يوم: 2020/07/11.

6- **عبد الخالق عبد الله، (1993)** : التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 167،ص97.

7– **رابح هزيلي، (2015)**: إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة، الجزائر نموذجا،مجلة العلوم الاجتماعية، العدد21، ص165، الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1419، لوحظ يوم: 2020/07/11.

8– زرمان كريم (2010): التنمية المستدامة في الجزائر– من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، ص 197، 198، الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38950 ،لوحظ يوم: 2020/07/15.

9–شهرزاد زغيب، لمياء عماني، (2011): البيئة والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد6،

10- Eleonora Riva Sanseverino and others, (2017): Smart Cities Atlas Western and Eastern Intelligent Communities, Springer International Publishing, page 48, link: https://www.springer.com/gp/book/9783319473604 , seen on: 15/07/2020.

11 –القمة الحكومية، (2015): المدن الذكية المنظور الإقليمي، سلسلة بحوث القمة الحكومية، ص7. الرابط: https://www.worldgovernmentsummit.org/api/publications/document/3f505fc4-e97c-6578-b2f8-ff0000a7ddb6 ،لوحظ يوم: 2020/07/20.

12– إبراهيم العوضي، (2020): مدينة مصدر: أنظف مدن العالم وأكثرها تطوراً، موقع أراجيك، نشر في 26 فيفري، الرابط: ww.aragic.com https://www.arageek.com/ibda3world/masdar-city-the-cleanest-city-in-the-world ،لوحظ يوم: 2020/07/20.

13– عرفان الحسن هبة عبد المنعم (2019): المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية موجز سياسات: العدد الخامس ص 7 الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/smartCities-Arb-Countries%3Alessons-inspired ،لوحظ يوم: 2020/07/20.

14– منال عبد العزيز محمد عبد الله، (2018): مفهوم المدينة الذكية المستدامة وامكانية تطبيقها على مدينة وادمدني بالسودان، كلية الدراسات العليا،جامعة السودان للعلوم والتكولوجيا، السودان، ص31، 33.، الرابط: http://repository.sustech.edu/handle/123456789/21680 ،لوحظ يوم: 2020/07/22.

15– بهجت رشاد شاهين، محسن جبار عودة، (2016): دور البيئة المعلوماتية في بناء المدينة الذكية، Journal of Engineering، المجلد 22، ص 11، 12 و 13، الرابط: https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=111129 ،لوحظ يوم: 2020/07/22.

التمدين الضاحوي بمدينة الجديدة بين أزمة التخطيط الحضري وتحديات التنمية المستدامة
حالة المركز الحضري الناشىء مولاي عبد الله

Suburbanization in El Jadida city Between Urban Planning Crisis and Sustainable Development Challenges
Moulay Abdullah Emerging Center Case

يونس عاميري[1] حسن مزين[2] الحسين مغراني[3]

[1] أستاذ السلك الثانوي التأهيلي؛ باحث في الجغرافيا

[2] أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجديدة

[3] أستاذ باحث, كلية اللغات والفنون والعلوم الانسانية؛ آيت ملول

amiryyounes@gmail.com

ملخص

يعالج هذا المقال موضوع التمدين الضاحوي بمدينة الجديدة بين أزمة التخطيط الحضري وتحديات التنمية المستدامة حالة المركز الحضري الناشىء مولاي عبد الله. عرف هذا التجمع السكاني تحولات مجالية وديمغرافية واقتصادية مهمة منذ الثمانينات تحكمت فيها عوامل مختلفة، أنتجت وضعا مجاليا جديدا، حيث شهد هذا المجال الساحلي توسعا حضريا عشوائيا، بسبب غياب وتأخر إنجاز وثائق التعمير، وهو ما ساهم في تفاقهم مشكل البناء العشوائي، وعكس إنتشار نسيج حضري غير منظم ومفكك، يفتقر للبنيات والتجهيزات التحتية الأساسية. أصبح التحكم في التوسع العمراني لمجال الدراسة يشكل رهانا أساسيا ينبغي العمل على بلورته في شكل خطط عمل توقعية واستباقية، تتضمن رؤية استراتيجية بعيدة المدى تتخطى المعالجة العشوائية، في إطار نموذج تنموي ترابي مستديم للمركز إقليميا وجهويا.

كلمات مفاتيح: التمدين الضاحوي، التخطيط الحضري، التنمية المستدامة، المركز الحضري الناشىء.

Abstract:

This article deals with the topic of suburbanization in El Jadida city between the crisis of urban planning and sustainable development challenges, the case of Moulay Abdullah emerging center. This population cluster has been going through substantial spacial, demographic and economic transformations since 80ths that were governed by different factors resulting in new spacial situation. This coastal space experienced random urban expansion due to the absence and tardiness of construction documents' completion which contributed to the aggravation of haphazard construction problem. This led to the spread of disorganized and incoherent urban fabric lacking essential installations and infrastructures. Therefore, managing the urban expansion in the field of study has become a principle objective that needs elaboration in the form of predictable and anticipatory action plans. The latter should include long-term strategic planning going beyond random management in the framework of a sustainable territorial development paradigm of the center both provincially and regionally.

Key words: suburbanization, urban planning, sustainable development, emerging urban center.

تقديم

أصبحت المدينة في إطار التقسيم الترابي الإداري المغربي الجديد رافعة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة، بالنظر لما عرفته من تطور في تاريخ المغرب الحديث، حيث انتقل عدد سكان مدنه من حوالي 8% من مجموع السكان مع بداية القرن العشرين إلى 60.4% حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، وذلك نتيجة عدة عوامل، منها الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين والهجرة القروية كعاملين أساسيين في تفسير الزيادة السريعة لسكان المدن. يرجع ذلك لعدة عوامل ترتبط أساسا بالزيادة الطبيعية للسكان الحضريين والهجرة القروية. إضافة إلى توسع المدارات الحضرية المحيطة بالمدن الكبيرة، والتي تتم على حساب مجالات قروية ضاحوية آهلة بالسكان، وترقية العديد من المراكز القروية إلى مراكز حضرية ناشئة، تساهم في دينامية سكان المدن والرفع من نسبتهم[1].

إن الدينامية المجالية والتحولات السريعة التي عرفها المغرب خلال العقود الأخيرة، سيما على مستوى التمدين والمرتبطة بتزايد الساكنة الحضرية واشتداد المضاربات العقارية، قد أفرز عدة إشكالات مجتمعية ومجالية كالهجرة القروية، وتزايد الطلب على التجهيزات الأساسية والمرافق العمومية. إضافة إلى متطلبات الشغل ورهاناته الاقتصادية، ويعتبر مركز مولاي عبد الله بضاحية مدينة الجديدة أحد الخلايا الحضرية الناشئة الذي ارتبط نموه بتدخل الدولة إداريا منذ الخمسينات، وتعززت مكانته وأهميته الإدارية والاقتصادية والاجتماعية مع التحولات المجالية التي شهدها ساحل دكالة فلاحيا وصناعيا وسياحيا، مما جعله ينتقل من وضعية تجمع قروية إلى مركز حضري, يعرف نموا ديمغرافيا وتوسعا حضريا عشوائيالم يواكبه تطور على مستوى البنيات التحتية والخدمات العمومية الأساسية, والتي أضحى التحكم فيه اليوم كما وكيفا يطرح عدة صعوبات نظرا للعلاقة التبادلية بين المجال والسكان.

تتمحور إشكالية المقال حول التساؤل المركزي التالي: ما مظاهر وانعكاسات الدينامية الحضرية لمركز مولاي عبد الله؟ وما تحديات اندماجه المجالي والوظيفي إقليميا وجهويا؟

I. توطين مجال الدراسة

ينتمي مركز مولاي عبد الله إلى الجماعة الترابية مولاي عبد الله بالضاحية الجنوبية لمدينة الجديدة بجهة الدارالبيضاء–سطات، يتميز بموقع ساحلي بجانب الطريق الجهوية رقم 301 الرابطة بين الجديدة والوليدية، يبعد عن مدينة الجديدة بحوالي 6 كلمترات، وعن مركز الوليدية بحوالي 60 كلم. ارتبط ظهوره كمركز ناشئ ونموه عموما بتشييد ميناء الجرف الأصفر، وبتوطن الوحدات الصناعية بمنطقة الجرف الأصفر، وبتنظيم موسم "مولاي عبد الله أمغار" سنويا، وبالتأطير الإداري والتقني للجماعة الترابية مولاي عبد الله بإحداث مجموعة من الإدارات العمومية والمرافق السوسيوثقافية بالمركز والأرياف المجاورة له. إضافة إلى موقعه الساحلي المطل على المحيط الأطلنتي (الخريطة رقم 1). انتقل عدد سكانه من 4397 نسمة سنة 1994 إلى 12456 نسمة حسب إحصاء 2014.

[1] عاميري يونس، (2019): "المراكز الناشئة بدكالة: سيرورة التحولات السوسيومجالية ورهانات التنمية المحلية حالة مولاي عبد الله, الوليدية, سيدي إسماعيل, وأربعاء العونات"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية, الجديدة, ص : 4.

الخريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة

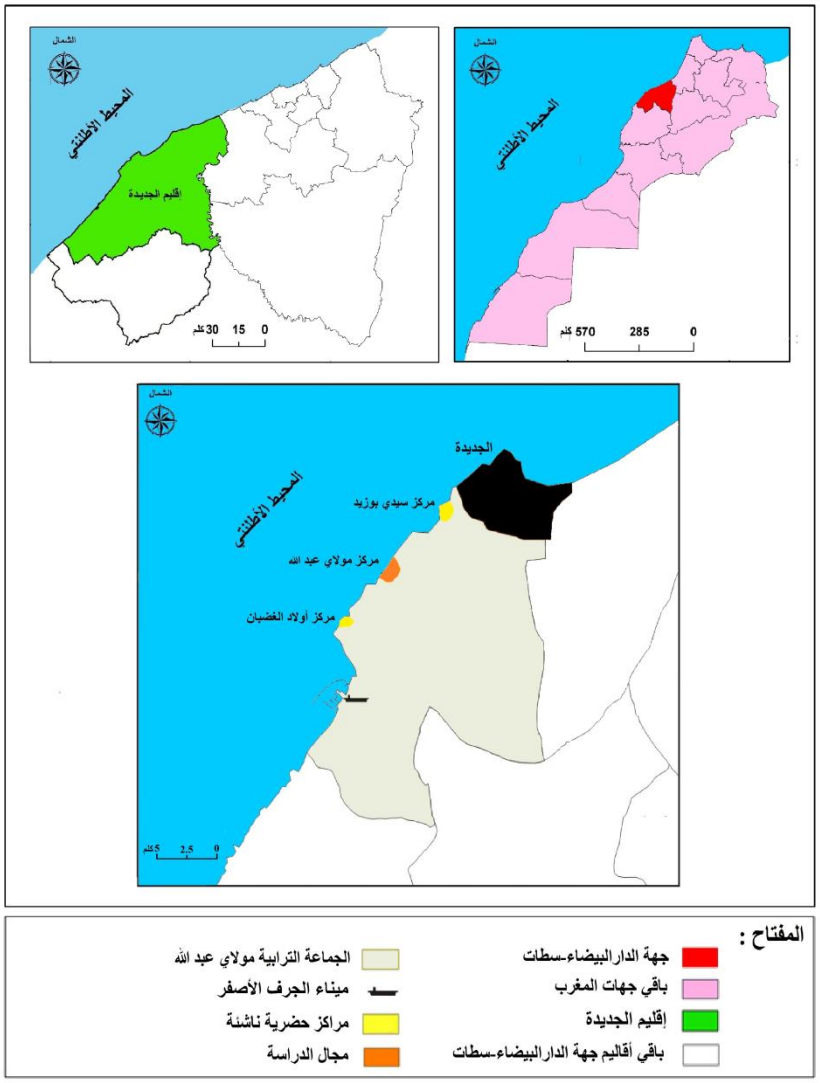

Source: Diagnostic Territorial de la Commune rurale de Moulay abdellah, Royaume du Maroc, Ministère de l'Intérieur, Direction Générale des Collectivités Locales & Agence de Développement Social & L'Initiative Nationale pour le Développement Humain, 2010, p :8, (avec modification).

II. منهجية وأدوات العمل

لإبراز مسألة التمدين الضاحوي بمدينة الجديدة بين أزمة التخطيط الحضري وتحديات التنمية المستدامة حالة المركز الحضري الناشيء مولاي عبد الله، اعتمدنا في هذا المقال على دراسة إحصائية ومجالية، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستنباطي التحليلي الذي ارتكز على قراءة وتحليل مختلف الدراسات والمراجع والوثائق التي تناولت الإشكالية. كما اعتمدنا عدة أدوات للعمل الميداني كالمعاينة الميدانية والمقابلات والاستمارات، حيث تم الاعتماد على عينة 297 رب أسرة أي 10% من مجموع أسر مركز مولاي عبد الله. إضافة إلى المصادر الإحصائية الرسمية، والخرائط الطبوغرافية والصور الجوية بمقاييس وفترات زمنية مختلفة، مع اعتماد مقاربة نسقية تحليلية بهدف إبراز مظاهر وانعكاسات الدينامية الحضرية لمركز مولاي عبد الله الناشيء، وتحديات اندماجه المجالي والوظيفي إقليميا وجهويا.

III. نتائج الدراسة ومناقشتها

1. تعدد مراحل ومظاهر الدينامية العمرانية للمركز الحضري الناشئ مولاي عبد الله

1. 1 توسع عمراني حديث ومتنوع لمركز مولاي عبد الله

شهد مركز مولاي عبد الله منذ ثمانينات القرن الماضي توسعا عمرانيا تدريجيا داخل وخارج السور إكتمل بظهور تجزئات سكنية منظمة. حيث عرف تحولا في نسيجه العمراني. يتخذ هذا التحول مظهرين: الأول يتمثل في تحول السكن الريفي إلى سكن صلب، عن طريق إعادة بناء المسكن الأصلي وتوسيعه. أما المظهر الثاني للتحول فيهم المجال الممتد خارج السور الذي يخضع فيه البناء غالبا لمعايير قانونية، وهو منظم في إطار تجزئات عمومية أو خاصة (الخريطة رقم 2). يمكن التمييز في مراحل نمو المركز بين:

- **المرحلة الأولى (قبل 1970)**: ساعد وجود ضريح مولاي عبد الله أمغار والسوق دورا في إعادة تعمير تيط (مركز مولاي عبد الله حاليا) بعد التخريب الذي تعرضت له. هذا التعمير اتخذ في هذه الفترة طابعا ريفيا حول الضريح قبل أن ينتشر على طول المسالك المؤدية إلى الضريح والسوق، شكلت دواوير المراكشيين والحفظان والدعيجات النواة الأولى لمركز مولاي عبد الله حول ضريح مولاي عبد الله أمغار والسوق الأسبوعي .

- **المرحلة الثانية (ما بين 1970 و1979)**: شكل حي المسيرة الانطلاقة الأولى لأول تجمع سكني منظم بالمركز. عملت السلطات الجماعية على توفير السكن للمرحلين من منطقة الجرف الأصفر، قبل أن يتجه التوسع جهة الشمال الشرقي. أما داخل السور ارتبط التوسع العمراني داخل هذا المجال بالنمو الديمغرافي الذي شهدته الدواوير المتواجدة به (دوار الدعيجات، الزاوية والحفضان). ونظرا لانحصاره بين أسوار تيط فقد عرف حركة توسع داخلية أدت إلى تلاشي البنيات السكنية الموجودة ليتخذ أحيانا طابعا عموديا، حيث ظهرت بعض المساكن المكونة من طابقين وأحيانا من ثلاث طوابق .

- **المرحلة الثالثة (ما بين 1980 و1989)**: تميزت هذه المرحلة بتوافد الساكنة الريفية المحيطة بالمركز بشكل مكثف والتي لجأت إلى الاستقرار في تجزئة المسيرة، يدخل هذا النوع من التجزئات ضمن التجزئات العمومية، بعد إنشاء ميناء الجرف الأصفر، ونتيجة لتوسع الأنشطة المرتبطة به، تم ترحيل سكان مجموعة من الدواوير، الأمر الذي فرض توفير السكن لهم، مما أدى إلى إحداث تجزئة المسيرة 1 و2 المتواجدة بجنوب شرق مركز مولاي عبد الله والتي أوت ما يزيد عن 80 عائلة عبر مراحل. إلا أن الاستفادة اختلفت حسب الأفواج، بحيث قدرت مساحة المنازل للفوج الأول بـ 150 متر^2 ، و بـ 80 متر^2 مربع للأفواج اللاحقة.

- **المرحلة الرابعة (ما بين 1990 و1999)**: عرف مركز مولاي عبد الله في مرحلة التسعينات ظهور مجموعة من الإدارات العمومية والمرافق السوسيوثقافية بالمركز وبأريافه المجاورة، مما أدى إلى إحداث مجموعة من التجزئات السكنية الخاصة لتوفير السكن لموظفي تلك الادرات والمرافق العمومية، وهي: العروي وتيسير ومحمد بن بوشعيب وسانية العرب والتي تتميز بانتظام مبانيها التي تخضع لتصاميم هندسية وتظهر كمجالات متميزة عن بقية النسيج العمراني للمركز.

- **المرحلة الخامسة (ما بين 2000 و2009)**: شهد مركز مولاي عبد الله في هذه الفترة إحداث مجموعة من التجزئات السكنية خارج السور إلى الشمال الشرقي للمركز وهي تجزئة سلامة وتجزئة تيط وتجزئة الأهرام، وتجزئة البركة تهم نوع السكن الاقتصادي، بحيث تمثل مجالا مستقلا ومتميزا عن مختلف أنواع السكن السائدة بالمركز. ونظرا لأن البناء لم يشمل كل البقع الأرضية، فإن هذا الجزء يظهر منعزلا عن بقية المجالات المكونة للمركز.

- **المرحلة السادسة (ما بعد 2009)**: تميز مركز مولاي عبد الله في هذه الفترة بارتفاع عدد ساكنته بفعل موقعه الطرقي المتميز، نمو الحركة العمرانية نتيجة تزايد الطلب على السكن. عرف المركز حركة نمو عمراني سريعة ابتداء من هذا التاريخ حيث عرف قفزة نوعية واضحة. أدى هذا التحول إلى حدوث تغيرات في مرفوجلية وجمالية المظهر الخارجي والداخلي للمباني. كما أن له أيضا نتائج على طبيعة النسيج التقليدي، وعلى شروطه الصحية والسكنية العامة. علاوة على ذلك فقد أدى هذا التوسع الداخلي بهذا المجال إلى تلاشي البنيات السكنية القديمة وحل محلها بنايات تحاكي النمط الحضري سواء من حيث المواد المستعملة في البناء أو من حيث تصميم المساكن.

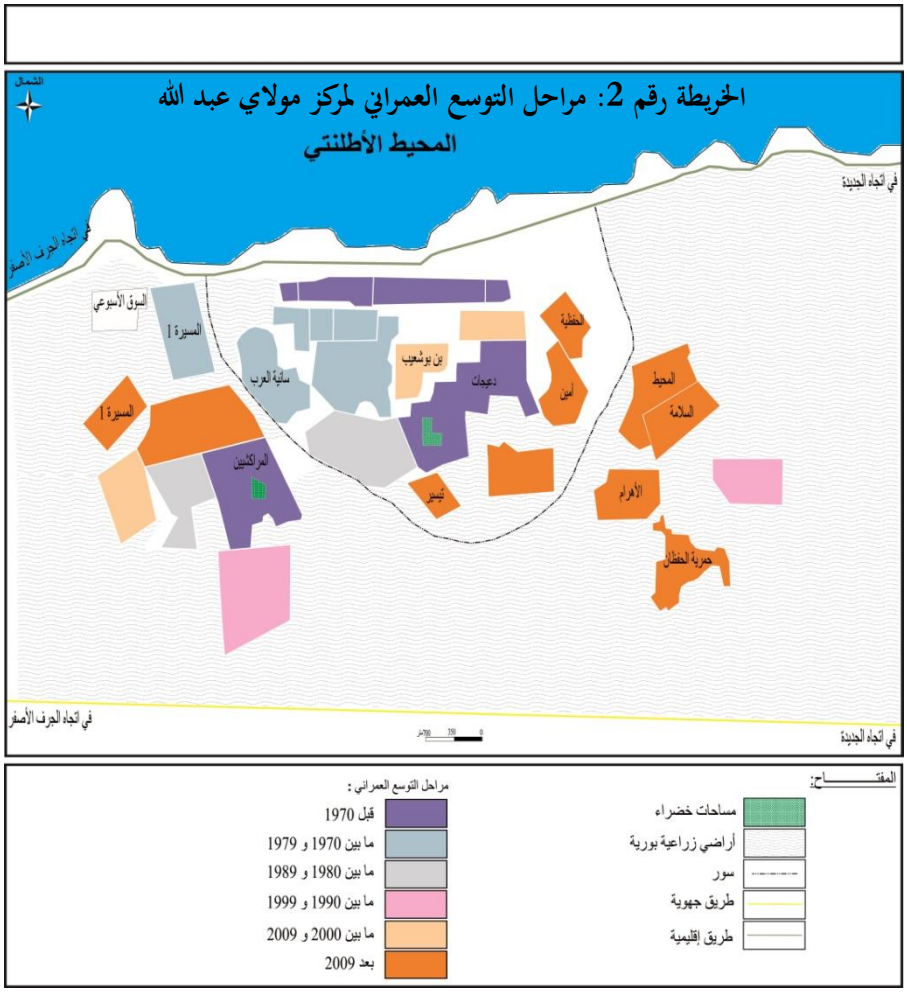

المصدر: الصور الجوية 1969, 1989, 2015, العمل الميداني 2015.

لقد نما المركز الحضري الناشئ مولاي عبد الله وتوسع بشكل تدريجي، رافق هذا النمو تحول وتطور لأجزاء عديدة من هذا المركز مع مرور الزمن من حيث المورفولوجية. يتميز هذا المركز بسيادة بنية داخلية من نوع الأنوية المتعددة من حيث النسيج الحضري، عرف نموا سكانيا مهما، توافدت عليه تيارات الهجرة القروية والحضرية، كما نزح منها عدد كبير من سكانها نحو مدن الدار البيضاء وأكادير والجديدة، في المقابل عانى من غياب أو تعطيل لمجموعة من وثائق التخطيط، وقد صاحب ذلك نمو غير موجه لهذا المركز، يتميز بسيادة أنماط مختلفة من الأحياء بما فيها الأحياء المهيكلة والأحياء غير المهيكلة أو العشوائية والناقصة التجهيز.

1. 2 تزايد وثيرة حركة البناء وإصلاح السكن

تتجلى مظاهر الدينامية العمرانية النشيطة بمركز مولاي عبد الله من خلال تزايد وثيرة حركة البناء وإصلاح السكن في العقد الأخير. فعلى الرغم من أن البنايات السكنية القديمة لا تزال موجودة في النوايا الأصلية للمركز، على شكل دور كبيرة أو صغيرة متجمعة، فإنها بدأت تتلاشى بحلول بنايات جديدة تحاكي النمط الحضري سواء من حيث مواد البناء أو من حيث التصاميم. وهذا ما يفسر ارتفاع عدد محلات بيع مواد البناء بالمجال المدروس. هذه الحركة العمرانية من شأنها اليوم توسيع المجال المبني واكتساب المركز المدروس لأحد مقومات التحضر المجالية. هذا فضلا عن ظهور تجزئات سكنية خلال هذا العقد ذات نمط حديث في البناء وظروف سكن لم تعهدها من قبل. تتكلف بإنشائها شركات ومقاولات خاصة أدخلت إلى المركز أساليب ومعايير حديثة ظلت حكرا على المجالات الحضرية كتجزئات المحيط والأهرام وسلمى.

الجدول رقم 1: تطور عدد رخص الاصلاح والبناء والسكن بالمركز المدروس ما بين 1990 و2015

السنوات	أنواع الرخص			
	الإصلاح	البناء	السكن	تجزئات
2000	20	20	26	-
2001	13	38	09	1
2002	10	32	17	-
2003	19	44	22	1
2004	18	30	15	-
2005	14	37	18	-
2006	19	10	31	1
2007	15	13	31	1
2008	20	20	26	1
2009	19	10	31	1
2010	56	25	11	2
2011	60	37	22	-
2012	72	35	11	1
2013	85	60	18	1
2014	67	35	12	2
2015	86	35	12	2

المصدر: قسم مصلحة التعمير والتصاميم، الجماعة الترابية مولاي عبد الله، 2016.

إن دينامية السكن لا تنحصر فقط على تطور السكن القانوني الذي يحترم معايير البناء التي تفرضها السلطات المختصة (رخصة البناء، رخصة السكن)، بل إن تنامي ظاهرة السكن العشوائي بها يتزايد بوثيرة سريعة لا يمكن الحسم في تقديره، وعموما نستخلص من خلال عدد الرخص التي تم الإدلاء بها بالجماعات الترابية مولاي عبد الله لتشجيع عملية البناء القانوني بالمركز المدروس ما بين سنتي 1990 و2015 أنها سجلت ارتفاعا في الطلب على رخص البناء والاصلاح والسكن ارتباطا بتزايد الطلب على السكن. وينتظر في ظل النمو الإداري للمركز المدروس وأريافه المجاورة أن تزداد حركة العمران به، بالإضافة أن موقعه

بالضاحية الجنوبية لمدينة الجديدة يساعده أن يشكل متنفسا للمدينة التي تعيش مشاكل كبيرة مرتبطة بالطلب على السكن في ظل الصعوبات التي تعيق توسعها العمراني (الجدول رقم 1).

3. 1 أدى التنافس على استعمال العقار إلى ارتفاع قيمته

يلعب العقار دورا حيويا في تحقيق التنمية الترابية، باعتباره الأساس الذي تنبني عليه السياسات العمومية للدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك من خلال توفير الوعاء العقاري اللازم لإنجاز البنيات التحتية الأساسية والمرافق العمومية، وتوفير السكن المتنوع الذي يستجيب لحاجيات مختلف الفئات الاجتماعية، فضلا عن دعم الاستثمار المنتج في قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة والخدمات وغيرها[1]. لقد ساعدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة التي عرفتها مدينة الجديدة وضاحيتها، والتي يمتد نفوذها نحو مجال جماعة مولاي عبد الله في جعل هذا المركز متنفسا مهما لنموها المجالي بلجوء العديد من سكان المدينة إليه، لعلهم يجدون فيه ضالتهم إما باقتناء بقعة أرضية أو بكراء مسكن، خصوصا على الشريط الساحلي حيث يمتد مركز مولاي عبد الله. مما جعل المضاربات العقارية تحتدم بهدف إنشاء وحدات سكنية مختلفة. جعلت المركز يتجه نحو تمدين حقيقي.

لقد أفرز هذا الوضع ارتفاعا في أثمنة العقار، حيث قدر ثمن المتر المربع في السبعينات بـ 60 درهم، لينتقل إلى 225 درهم في الثمانينات، ثم إلى حوالي 700 درهم في التسعينات[2]. خلال العقد الأخير، عرف تزايدا ملحوظا من سنة لأخرى حيث قدر ثمن المتربع مربع الواحد سنة 2015 ما بين 1400 و2000 درهم (الجدول رقم 2)، بفعل التطور العمراني الذي عرفه المركز وارتفاع أثمنة العقار بالمغرب خاصة بالمدن الكبرى والمتوسطة كمدينة الجديدة التي أصبحت تفتقر إلى مجالات شاغرة للبناء .تجدر الإشارة إلى أن أثمنة العقار تختلف بين الأحياء والتجزيئات تبعا للخدمات التي يقدمها، وتبعا للموقع والتجهيز، حيث نسجل:

- أراضي مجهزة قريبة من البحر يتراوح ثمنها بين 2000 و3000 درهم للمتر المربع الواحد بتجزئات المسيرة وسلمى.
- أراضي غير مجهزة قريبة من البحر يتراوح ثمنها ما بين 600 و1000 درهم للمتر المربع بأراضي الزراعات البورية الساحلية.
- أراضي مجهزة بعيدة عن البحر يتراوح ثمنها ما بين 1200 و2000 درهم للمتر المربع بتجزئتي المحيط والأهرام.
- أراضي غير المجهزة وبعيدة عن البحر يتراوح ثمنها مابين 400 و500 درهم للمتر المربع بدواوير الجعيدات والمراكشيين.

[1] عاميري يونس، (2019):"نفس المرجع"، ص: 83.

[2] عبد المجيد هلال، (2004): "التحولات المجالية الساحلية:"حالة جماعة مولاي عبد الله بإقليم الجيدة، دراسة جغرافية باستعمال نظام المعلومات الجغرافية"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، ص: 65.

الجدول رقم 2: تطور أثمنة العقار بالمركز المدروس ما بين سنة 2000 و2015

السنوات	ثمن المتر مربع بالدرهم
2000	700
2001	850
2002	850
2003	900
2004	950
2005	1000
2006	1100
2007	1150
2008	1200
2009	1250
2010	1400
2011	1500
2012	1900
2013	2100
2014	2200
2015	2400

المصدر: العمل الميداني، 2016.

تطرح مسألة استعمال الأراضي المتاحة بمركز مولاي عبد الله عدة مشاكل ترتبط أساسا بضعف الرصيد العقاري بالمناطق المؤهلة للتوسع الحضري وبارتفاع حدة المنافسة على الأراضي المجهزة من طرف مختلف المتدخلين، فالتوسع الحضري الذي يعرفه المركز المدروس يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي ارتفاعا مهما منذ مطلع التسعينات، وارتفعت معه تكاليف السكن. وبالتالي لم يستطيع عدد كبير من ذوي الدخل المحدود مجاراة الوضع، مما فرض عليهم اللجوء إلى المجالات الهامشية، أو الخارجة عن نطاق المدار الحضري، فظهرت بذلك أحياء هامشة ناقصة التجهيز، مما أدى إلى صعوبة وضع هيكلة حضرية منسجمة واقتصادية تغطي كل المساحة المتوقعة. وعلى مستوى التهيئة المجالية فإن احتلال نسيج حضري فوضوي للموقع سيجعل صورته في المحك وسيكون غياب الهوية الحضرية للمراكز الحضرية مسألة محسومة بشكل كبير . يبدو مما سبق أن تحسين الوضعية السكنية يرتبط بوضعية السوق العقارية التي غالبا ما لا تسمح بتوفير الأراضي الكافية والمناسبة لتحقيق ما يتوخاه كل المتدخلين في قطاع التعمير، الشيء الذي جعل الجانب العقاري يتصدر المشاكل التي تثيرها مختلف تدخلات الدولة في مجال التوسيع والتخطيط العمرانيين، ذلك أن العقاري يواجه بنية الأنشطة في بعدها المكاني وله أثر كبير على التحولات التي يعرفها المجال والمجتمع معا.

2. بعض انعكاسات التوسع العمراني للمركز الحضري الناشئ مولاي عبد الله ودواعي ومتطلبات الاندماج المجالي والتنمية المستدامة

1.2 تفاقم السكن العشوائي وتعدد أشكاله

نتج عن سيادة الملكية الفردية للأرض بالمركز المدروس، تفكك وعدم انسجام النسيج العمراني، ووجود جيوب وبقع فارغة وغير مبنية، وتجزئات معطلة بفعل النزاعات العقارية، خصوصا بالدواوير الهامشية كالدعيجات والحفضان والمراكشين، حيث تتركز أكبر الكثافات السكانية. حول بعض السكان مجموعة من البقع الفارغة غير المبنية بتلك الأحياء والتجزئات إلى مطارح للنفايات (الصورة رقم 1). هذه البقع الفارغة تؤرخ للتوسع العشوائي للمركز بفعل الهجرة القروية التي دفعت فئات من السكان الريفيين للنزوح للمركز القريب منهم، حيث وجدوا أمامهم سوقا عقارية رخيصة تتناسب ووضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية. كما أن غياب قوانين البناء ومراقبة السلطة المحلية أفرز أحياءا عشوائية تفتقر للبنيات التحتية والتجهيزية الضرورية. مما نتج عنه اختلال في مواصفات التعمير والهندسة التي تنادي بها المؤسسات المختصة.

لقد عرف هذا النوع من السكن نموا مع بداية القرن الحالي بمركز مولاي عبد الله، ويعزى ذلك إلى الإمكانيات المادية المحدودة للفئات الوافدة، علاوة على ارتفاع عدد الوافدين المشتغلين بالمركبات الصناعية بالجرف الأصفر. الشيء الذي أفرز مضاربة عقارية واضحة، وظهور أحياء سرية عشوائية غير قانونية تحتل حيزا مهما بديناميتها أو بالمساحات التي تحتلها (الصورة رقم 1). يتطلب تأهيلها لإعادة إدماجها حضريا تكلفة مالية ضخمة، ما جعل الفاعلين المحليين يغضون الطرف عن بعض البرامج والمشاريع الإنمائية لتجهيزها، بالإضافة إلى وجود تجزئات سكنية مجهزة لكنها معطلة إما بسبب الإرث أو بسبب التعرض[1].

[1] جاء في الفصل 24 من ظهير التحفيظ العقاري "يمكن لكل شخص يدعي حقا على عقار تم تحفيظه، أن يتدخل عن طريق التعرض في مسطرة خلال أجل شهرين يبتدئ من يوم نشر الإعلان عن انتهاء التحديد في الجريدة الرسمية، إن لم يكن قام بذلك من قبل وذلك: في حالة المنازعة في وجود حق الملكية لطالب أو التحفيظ أو في مدى هذا الحق أو بشأن حدود العقار، وفي حالة الادعاء باستحقاق حق عيني قابل للتنفيذ بالرسم العقاري الذي سيقع تأسيسه، وفي حالة المنازعة في حق وقع الإعلان عنه طبقا للفصل 84 من هذا القانون".

التعرض هو ادعاء يتقدم به أحد من الغير ضد طالب التحفيظ بمقتضاه ينازع المتعرض في أصل حق ملكية طالب التحفيظ أو في مدى هذا الحق أو في حدود العقار المطلوب تحفيظه، أو يطالب بحق عيني على هذا العقار، وينكره عليه طالب التحفيظ الذي لم يشر إليه في مطلب التحفيظ. إذن التعرض هو مؤسسة قانونية نظمها المشرع في قانون التحفيظ بموجبها يتم وقف إجراءات التحفيظ إلى أن يتم الفصل في التعرض المعروض على المحافظ أما بالتصالح بين الطرفين دون اللجوء إلى المحافظ، أو قيام هذا الأخير بمحاولة إيجاد صيغة توافقية بين طالب التحفيظ والمتعرض، وإما بإرسال ملف التحفيظ إلى المحكمة التي تبت في التعرضات وتبين مدى صحتها وجديتها، وهي الحالة الأكثر شيوعا، أي غالبا ما يتم الفصل في التعرضات من طرف المحكمة المختصة.

ويقدم التعرض حسب مقتضيات الفصل 25 من ظهير التحفيظ العقاري المعدل بموجب القانون رقم 14.07 بواسطة تصريح كتابي أو شفوي أمام المحافظ على الأملاك العقارية أو المهندس المساح الطبوغرافي المنتدب أثناء عملية التحديد, لكن العمل اليومي لدى مصالح المحافظات العقارية يؤكد على أنه يحرر محضرا لهذا التعرض يضمن فيه جميع المعلومات الضرورية والتي تساعد المحكمة عند إحالة الملف عليها في البت في هذا التعرض (الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 الموافق لـ 12 غشت 1913, بشأن التحفيظ العقاري كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 14.07 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.177 بتاريخ 22 نونبر 2011، الجريدة الرسمية عدد 5998, بتاريخ 24 نونبر 2011).

الصورة رقم 1 : جيوب وبقع فارغة وسكن سري عشوائي بمركز مولاي عبد الله

المصدر: العمل الميداني، 2016.

يعتبر العقار أحد الركائز المهمة لإنجاز المشاريع التنموية واستقطاب الاستثمارات. لكن الوضعية الشاذة للعقار بالمجال المدروس تحول دون ذلك، فمجموعة من المشاريع كان من شأنها المساهمة في تطوير وتحقيق التنمية المحلية تعرف إكراهات عقارية. كما أن النمو الديمغرافي الذي يعرفه المركز يتطلب مجالات تعمير جديدة ستزيد من تعقد البنيات والتجهيزات التحتية، ونخص بالذكر مشاكل الشبكة المائية والصرف الصحي، وعدم التزام المنعشين العقاريين أحيانا ببعض قوانين التعمير الخاصة بإحداث المرافق العمومية والمساحات الخضراء، وأماكن الترفيه التي أصبحت ضرورة ملحة نظرا للتطور في أعداد وفئات مركز مولاي عبد الله. تتنوع العوامل المسؤولة عن اتساع ظاهرة السكن العشوائي وديناميته بالدواوير والأحياء الهامشية، وبالتالي الزيادة في حجم السكن نظرا لكون هذه الدواوير كانت في الأصل سكنا ريفيا متفرقا تفصل بين مساكنها مساحات فارغة، وبحكم تزايد عدد السكان والأسر، ونمو ظاهرة الهجرة القروية، بسبب تزايد أهمية المنطقة الصناعية بالجرف الأصفر، وتنامي أنشطة الصيد البحري وجمع الطحالب بساحل المجال المدروس.

يتميز المركز المدروس من حيث النسيج الحضري بسيادة بنية داخلية من نوع الأنوية المتعددة، وقد عرفت نموا سكانيا مهما، توافدت عليها تيارات الهجرة القروية، كما نزح منها عدد كبير من سكانها، في المقابل عانت من غياب أو تعطيل لمجموعة من وثائق التخطيط، وقد صاحب ذلك نمو غير موجه لهذا المركز، تتميز بسيادة أنماط مختلفة من الأحياء بما فيها الأحياء المهيكلة والأحياء غير المهيكلة أو العشوائية والناقصة التجهيز، حيث يمثل هذا النوع من السكن جزءا مهما من النسيج العمراني بالمركز المدروس، يمتد على أحياء ومساحات مهمة، يتوطن خصوصا بالدواوير التي شكلت النواة الأولى لنمو المركز وبهوامشه, وبالأراضي الفلاحية البورية المنتشرة إما داخل النسيج العمراني للمركز أو بهوامشه. استفاد السكن العشوائي بالمجال المدروس من انخفاض أثمان العقار أثناء فترة الثمانينات

والتسعينات، حيث كان مجال السوق العقارية مفتوحا على كل الفئات الاجتماعية، وبذلك كانت لتغييرات أسعار العقار أثرها في توجيه التوسع العمراني وتحديد أنماطه وأشكاله ومشهده الجغرافي.

2 .2 ضعف الشبكة الطرقية الحضرية كما وكيفا

تعتبر الشبكة الطرقية عنصرا مهما في هيكلة المجال، حيث تلعب الطرق عبر التاريخ أدوارا هامة في الربط بين مجالات مختلفة، لما لها من أثر بالغ في توطيد العلاقات بين هذه المجالات. تساهم في توسيع المدن وتكسبها دينامية خاصة، باعتماد وسائل النقل التي تنقل السلع والمواد والسكان. لذلك فجودة المحاور الطرقية تنعكس إيجابا على البنية المجالية، بالمقابل رداءتها تعد عائقا أمام تطورها وازدهارها. يتوفر المجال المدروس على شبكة طرقية تربط المركز بعدد من المجالات المجاورة الحضرية والريفية، سواء عبر الطرق الوطنية أو الجهوية أو الإقليمية، سهلت عملية الربط مع الحواضر المجاورة (الدار البيضاء، الجديدة، أزمور، آسفي، سيدي بنور، ...)، وبعض الجماعات القروية المجاورة (أولاد احسين، سيدي عابد، الحوزية، مطران، أولاد أفرح، ...).

الصورة رقم 2: أزقة غير معبدة بمركز مولاي عبد الله

المصدر: العمل الميداني، 2015.

يعاني مركز مولاي عبد الله من النقص النوعي والكمي للطرق الإقليمية والجهوية والوطنية مقارنة مع أهمية موقعه مجاليا ووظيفيا بالجديدة الكبرى، ومساحة الجماعة الترابية مولاي عبد الله الواسعة، وعدد ساكنتها المتزايد. كما تعاني الطريق الاقليمية الساحلية رقم 3423 والطريق الجهوية رقم 301 من هشاشة واضحة، تتجلى أهم مظاهرها في وجود مجموعة من الحفر، وغياب التشوير الطرقي، مما يترتب عنه عدة مشاكل في ظل عدم توفر المركز على محطات طرقية سواء للحافلات أو لسيارات الأجرة، مما يدفعها إلى التوقف بشكل عشوائي. الشيء الذي يؤثر على حركة المرور بتلك المحاور الطرقية. كما تعاني الشبكة الطرقية الحضرية بالمركز من عدة مشاكل، فحوالي 20 كلم بدواوير الدعيجات والمراكشيين والحفظان وتجزئات المسيرة وسلمى، غير معبدة وتطرح مشكل التنقل خاصة خلال فصل الشتاء بسبب انتشار البرك المائية (الضايات) والأوحال، وتؤثر سلبا على جمالية المركز (الصورة رقم 3).

3.2 عشوائية التطهير الصلب وانعكاساتها البيئية

تعرف النفايات الصلبة على أنها جميع المخلفات الناتجة عن الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، سواء كانت داخل المنزل أو أنشطة زراعية أو صناعية أو إنتاجية، أي جميع الأشياء التي يتم تركها وإبقائها من قبل الإنسان في مكان معين، وتركها يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة وعلى صحة الإنسان بشكل مباشر. حسب القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، والذي قام بتعريفها في المادة 3 على أنها كل المخلفات الناتجة عن عملية استخلاص أو استغلال أو تحويل أو استهلاك أو استعمال، وبصفة عامة كل المواد والأشياء المتخلي عنها أو التي وجب التخلص منها بهدف عدم الإضرار بالصحة والنظافة العمومية والبيئة[1].

نعني بالتطهير الصلب مختلف العمليات التي يقوم بها الإنسان للتخلص من النفايات الصلبة التي تترتب عن استعمال الإنسان للمواد الغذائية والطبية والصناعية وغيرها، وفق قواعد وضوابط علمية وقانونية محددة، بتوفير يد عاملة وأسطول من الشاحنات المجهزة ووسائل لوجستيكية متنوعة، والتي تتطلب صيانة ومراقبة منتظمة، وتوفير منظومة طرقية تربط بين الأحياء والمطارح العمومية من أجل محيط بيئي سليم. يتم تدبير قطاع التطهير الصلب بمركز بمولاي عبد الله بواسطة شركات خاصة في إطار ما يسمى بالتدبير المفوض، حيث تقدر النفايات الصلبة بـ 7500 كلغ أي بمعدل 0.60 كلغ للفرد، تدبر من طرف شركة (Casa Technique) خاصة بجمع النفايات وتنظيف الشوارع والأزقة وأخرى خاصة (Groupe Pizzorno Environnement) مكلفة بتهيئة وتجهيز واستغلال مطرح النفايات الصلبة بدوار أولاد ساعد الدراع بمولاي عبد الله على مساحة تقدر بحوالي 27 هكتار (الصورة رقم 3).

الصورة رقم 3: أماكن تجمع النفايات الصلبة ومطرحها بمركز مولاي عبد الله

المصدر: العمل الميداني، 2015.

يعاني مركز مولاي عبد الله من مجموعة من المشاكل البيئية أهمها انتشار وتراكم النفايات المنزلية والمشابهة لها خاصة بالبقع الفارغة والأراضي غير المبنية، وتسود هذه الظاهرة بحدة بدواوير الدعيجات والمراكشيين والحفظان وتجزئة المسيرة. يرجع ذلك إلى أصول ساكنتها

[1] ظهير شريف رقم 153-06-1 صادر في 22 نونبر 2006 بتنفيذ القانون رقم 00.28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، صدر بالجريدة الرسمية عدد 5480 بتاريخ 7 دجنبر 2006.

الجغرافية خصوصا ذوي الأصول الريفية، وكذلك تبعا لمستوى تحضرها ومستواها التعليمي خاصة لدى أرباب الأسر. مما يترتب عنه انبعات روائح كريهة، وتحول مناطق وأماكن إنتشار وتراكم النفايات إلى مستنقعات ملوثة خلال فصل الشتاء، ومراكز لتكاثر لحشرات خلال فصل الصيف. وجب تكثيف الجهود من طرف المسؤولين عن الشأن المحلي، من أجل أن تكون عملية التطهير الصلب بإمكانيات ووسائل عصرية وبطريقة منظمة وفعالة، لأن التطهير الصلب شأن يومي لا يقبل تأخير أو تأجيل جمع النفايات، الذي يؤثر على صحة ساكنة الأحياء والأراضي الزراعية والفرشة المائية الباطنية بالأراضي المجاورة للمطرح العمومي.

4.2 دواعي ومتطلبات الاندماج المجالي والتنمية المستدامة لمركز مولاي عبد الله

تفرض الوضعية الراهنة لمركز مولاي عبد الله الناشئ بالضاحية الجنوبية لمدينة الجديدة، اعتماد نموذج جديد للتنمية المجالية، يجمع بين تأهيل هذا المركز وجعله قاطرة لتنمية المجال، وخدمة تطلعات الساكنة الريفية المجاورة له، بوضع خطة استراتيجية ذات مدى قصير ومدى بعيد لتحقيق التنمية المستدامة، للنهوض بالمركز وتنميته وإدماجه محليا وجهويا ووطنيا. وذلك من خلال حل المشاكل العقارية التي تعيق التنمية الحضرية للمركز وتعرقل محاولات الإعداد والهيكلة، عبر توفير الوعاء العقاري وتنظيمه, حتى يكون أداة للتنمية وجذب الاستثمارات, والتحكم في التوسع الحضري للمركز على مستوى الأحياء التي تفتقر إلى التجهيزات الأساسية من خلال انجاز مخططات للتنمية الحضرية, وتصاميم عمرانية لتنظيم قطاع السكن, وإعادة هيكلة الأحياء المتدهورة وتغطيتها بالتجهيزات الأساسية، في إطار شراكة بين السكان والجماعة الترابية مولاي عبد الله, من خلال تشجيع السكان على إنشاء جمعيات الأحياء, والاهتمام بالمجال البيئي, من خلال إيلاء أهمية خاصة للمساحات الخضراء بتشجيرها والعناية بها, وتنظيم عمليات التطهير الصلب للمحافظة على رونق المركز ونظافة وسطه البيئي, وتغطية المركز بالتجهيزات الأساسية العمومية, ودعم التجهيزات الاجتماعية والثقافية الموجودة خصوصا دار الشباب ودار الطالب والطالبة, وانشاء أندية نسوية وملاعب رياضية, والعمل على إنشاء ورشات للتكوين المهني في الميدان الفلاحي والصناعي والصيد البحري, التي تشكل أحد الروافد التنموية التي من شأنها تمكين الانسان القروي المحلي من تعزيز انتمائه لمجاله وضمان تجاوبه الإيجابي مع موارده من أجل تنميتها.

يعتبر اندماج مركز مولاي عبد الله في مجاله الاقليمي والجهوي، من أهم الأهداف التي تنص عليها مخططات إعداد التراب، حيث تم إعداد مخطط توجيهي للتهيئة العمرانية للجديدة الكبرى في أفق 2025، بمبادرة من الوكالة الحضرية بالجديدة وبمساهمة الجماعات الترابية المحلية، وافقت عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالتعمير بعد عرضه على الجماعات المحلية المعنية به لإبداء أراءها فيه، وتمت المصادقة عليه ودخل حيز التنفيذ سنة 2009. يمتد هذا المخطط على طول الشريط الساحلي من مركز سيدي علي بن حمدوش قرب مدينة أزمور بالشمال الغربي إلى ميناء الجرف الأصفر بالجنوب الغربي، يحده المحيط الأطلنتي غربا، والأراضي الفلاحية جنوبا وشرقا، يبلغ طوله حوالي 35 كلم، وعرضه يتراوح ما بين 10 و15 كلم. تناهز مساحته حوالي 43000 هكتار أغلبها يشمل المجالات الفلاحية بظهير مدينة الجديدة. تدخل ضمن حدود هذا المخطط مدينتي الجديدة وأزمور، والجماعتين الترابيتين الحوزية ومولاي عبد الله. يعتبر هذا المخطط بمثابة وثيقة مرجعية لتأطير النمو بصفة عقلانية تترجم التوافق المنشود بين التنمية واستعمال المجال من جهة، والحفاظ على التوازنات البيئية من جهة أخرى. هدفه تحريك النمو الاقتصادي وخلق دينامية التطور الحضري والإقليمي والجهوي، في إطار من التكامل والتجانس بين وظائف ومكونات المجال (الخريطة رقم 3).

الخريطة رقم 3: مخطط توجيه التهيئة العمرانية للجديدة الكبرى في أفق 2025

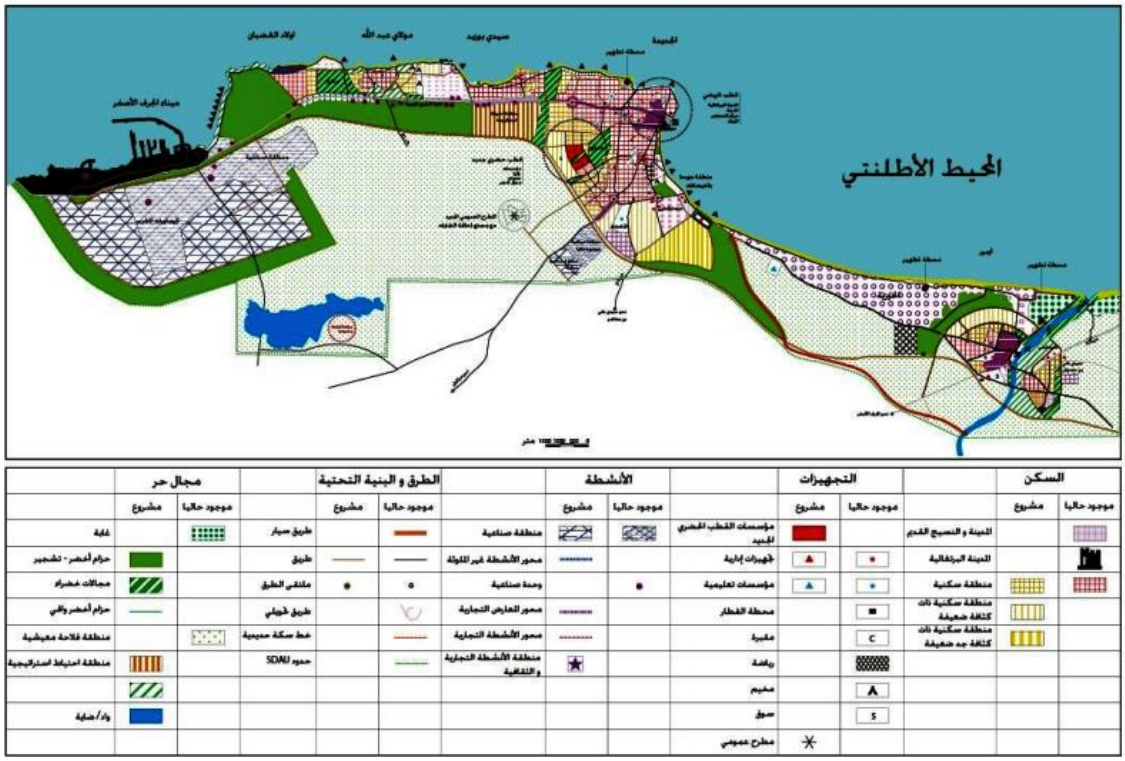

المصدر: كموني عبد الحق، (2012): "تدبير البيئة الحضرية بمدينة الجديدة: التطهير الصلب والسائل"، ص: 175، بتصرف.

يمكن أن يلعب مركز مولاي عبد الله باعتباره أحد مكونات هذا المجال دورا رئيسيا في هذه الوظيفة، من خلال تمكينه من لعب دوره التكاملي في التنمية الإقليمية الترابية، حيث لا يجب الاعتماد في تحقيق التنمية الجهوية على أقطاب تنمية منفردة، وإنما على محاور ومراكز تعتمد أسلوب المجالات ذات القدرة الاقتصادية، وهو ما يستلزم تأهيل مجال الدراسة لكي يتحقق التوازن والتكامل داخل المجال. نظرا لوظائفه الإدارية والخدماتية والاقتصادية، خاصة وأنه يتوفر على إمكانيات ومؤهلات مهمة ومتنوعة، تتجلى في موقع ساحلي جيد، والقرب من مركبات صناعية كبيرة بمنطقة الجرف الأصفر، ومن المنتجع السياحي سيدي بوزيد، وهي عوامل تشكل عناصر قوة لهذا المجال. وبالتالي فإن الاهتمام بهذا المركز الحضري الناشئ، يعتبر خيارا استراتيجيا لتأهيل المجال في إطار التقسيم الجهوي الحالي، وخلق التوازنات بين مكونات التراب الإقليمي، من خلال توزيع المهام المجالية، وتوزيع عادل للسلع والخدمات والحركات البشرية والاستثمارات، وهو ما سيساهم في النهوض بمركز مولاي عبد الله، وتعزيز قدراته، ودعمه بالخدمات والبنية التحتية الأساسية، لرفع جاذبيته للسكان، وتشكيل بنية حضرية متكاملة إقليميا وجهويا.

خلاصة

يبدو من خلال سيرورة الاستعمالات المجالية بمركز مولاي عبد الله أنه عرف تحولات لا تزال مستمرة، وهي في أغلبها تحولات لم تنبعث من الداخل بل فرضتها عوامل خارجية ترجع بالأساس إلى تدخل الدولة في إطار سياسة اللامركزية الصناعية بعد إنشاء ميناء الجرف الأصفر وتوطين مركبات الصناعة الفوسفورية. شهد المركز الناشئ المدروس دينامية عمرانية، حيث عرف توسعا عمرانيا تختلف وثيرته وأسبابه من مرحلة لأخرى، ويشكل القطاع الخاص أهم فاعل في إنتاج السكن الذي قد لا يراعي أحيانا الواقع الاقتصادي

والاجتماعي للساكنة المحلية. كما نسجل تباينات بين أنواع السكن بالمجال المدروس مع سيادة السكن الاقتصادي، مما يعكس التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية للساكنة المحلية. كما عرف المركز المدروس تنامي ظاهرة البناء العشوائي بسبب حاجة فئات عريضة من دوي الدخل المحدود إلى السكن، اتخد أبعادا مجالية سلبية تتجلى في اكتساح الأراضي الزراعية البورية غير المجهزة.

تركز الكثير من النظريات الاقتصادية الحديثة، وتوصيات بعض المؤسسات الدولية المهتمة بمجال التنمية على ضرورة انطلاق التنمية من القاعدة، من خلال الارتكاز على تأهيل المراكز الحضرية الناشئة، باعتبارها حلقة أساسية بين البادية والمدينة. وبالتالي يمكن أن يلعب المركز المدروس دورا مهما في التخفيف من الضغط الذي تتعرض له مدينة الجديدة، وحل أزمات المدينة في إطار تدبير مجالي ترابي مندمج يحقق تنمية مستدامة، لقدرته على إحداث توازن في التنمية بين المجالين الريفي والحضري، لأنه الأكثر قابلية لتقريب النموذج الحضري للأرياف، وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية المحلية، وكذا التخفيف والحد من مؤشرات ومظاهر الهشاشة الاجتماعية، خاصة في مجال خلق فرص الشغل في بعض الأنشطة الاقتصادية لسكانه وسكان المناطق المحيطة به، لتقوية التكامل الاجتماعي والمجالي.

المراجع:

- كموني عبد الحق، (2012): "تدبير البيئة الحضرية بمدينة الجديدة: التطهير الصلب والسائل"، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة.
- عاميري يونس، (2019): "المراكز الناشئة بدكالة: سيرورة التحولات السوسيومجالية ورهانات التنمية المحلية حالة مولاي عبد الله، الواليدية، سيدي إسماعيل، وأربعاء العونات"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة (غير منشورة).
- هلال عبد المجيد، (2010): "دينامية البيئة والمجتمع بساحل الجديدة الإمكانات والإكراهات"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية.
- هلال عبد المجيد، (2004): "التحولات المجالية الساحلية: دراسة جغرافية باستعمال نظام المعلومات الجغرافية"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية.
- المشاريع المنبثقة عن المخطط الجماعي للتنمية بالجماعة القروية مولاي عبد الله, 2011-2016، الجماعة الترابية مولاي عبد الله.
- مخطط توجيه التهيئة العمرانية للجديدة الكبرى في أفق 2025، الوكالة الحضرية، الجديدة.
- ظهير شريف رقم 153-06-1 صادر في 22 نونبر 2006 بتنفيذ القانون رقم 00.28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، صدر بالجريدة الرسمية عدد 5480 بتاريخ 7 دجنبر 2006.
- Benouhoud. A (2007) : «Villes et environnement dans les pays en voie développement : cas de la wilaya du grand Casablanca». Thèse du doctorat d'état. Université Chouaib Doukkali, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, El Jadida.
- Escalier. R, (1982) : «le système urbain : Métropoles et petites villes», Maghreb machrek, N° 96, Paris.

- Jamal. A, (2000) : «croissance démographique et mutations agraires dans le sahel des doukkala». Thèse du doctorat d'état. Université Chouaib Doukkali, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, El Jadida.
- Kerzazi. M, (2010) : «Centres ruraux et Petits Centres Urbains, Outil de Structiration de l'espace rural au MAROC, L'urbanisation de la compagne», publications de de l'Université AGDAL, Faculté des Lettres et des Science Humaines de RABAT, N°162.
- Diagnostic Territorial de la Commune rurale de Moulay Abdellah, Royaume du Maroc, Ministère de l'Intérieur, Direction Générale des Collectivités Locales & Agence de Développement Social & L'Initiative Nationale pour le Développement Humain, 2010.
- Monographie de la commune Moulay Abdellah, 2003, 2006, 2010. Commune Territoriale Moulay Abdellah.

وثائق التعمير بعمالة المضيق الفنيدق: الإكراهات المجالية ورهان التخطيط المستدام (المغرب)

Reconstruction documents of M'diq-Fnideq province: Domain constraints and sustainable planning betting (Morocco)

إلياس أردة[1]، بلال الزروالي[2]

Ilyass Arada[1], Bilal Zarouali[2]

[1] كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان (المغرب)، ilyass.arada@gmail.com

[2] كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان (المغرب)، zaroualib@gmail.com

ملخص:

لقد استفاد المجال المدروس (عمالة المضيق-الفنيدق) من مجموعة من الدراسات التي قامت بها عدة أطراف، ساهمت في تشخيص المؤهلات ورصد الرهانات التنموية، ومن تم وضع تصور مستقبلي لهذا المجال قصد مواكبة الديناميات المجالية التي يعرفها. وعليه، سنسلط الضوء في هذا المقال على أهم التصاميم بالمنطقة، ويتعلق الأمر بالمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للساحل السياحي التطواني (SDAULTT)، والتصميم المديري للتهيئة السياحية لساحل المضيق-الفنيدق، ومخطط توجيه التهيئة العمرانية لمضيق جبل طارق ثم تصاميم التهيئة بالجماعات المكونة لمجال الدراسة. ويبقى القاسم المشترك ما بين هذه التصاميم هو عدم أجرأة جل المقتضيات التي جاءت بها سواء في مجال التعمير أو في مجال البنيات التحتية والتجهيزات الجماعية، بل أيضا أن جل ما أتت به هذه المخططات بعد المصادقة عليها أصبح متجاوزا نظرا لطول المدة الزمنية التي استغرقتها عملية الدراسة والإنجاز.

كلمات مفتاحية: وثائق التعمير؛ المجال؛ التخطيط؛ التنمية المستدامة؛ عمالة المضيق-الفنيدق.

Abstract:

The studied field of M'diq-Fnideq Province has benefited from a series of studies carried out by several parties .contributed to the diagnosis of qualifications and monitoring of development bets, A future vision of this area has been developed in order to keep pace with the field dynamics it knows. Therefore, in this article we will highlight the most important designs in the region, and this relates to the guideline for the urban ization of the tourism coast (SDAULTT) and the administrative design of the tourism configuration of the coast of M'diq-Fnideq Province, The urban ization of the Gibraltar Strait was planned and then the design of the preparation by the groups that made up the field of study. The common denominator of these designs is that most of the requirements they have come into operation have not been activated, whether in the field of reconstruction or in the field of infrastructure and collective equipment, In fact, most of what these plans brought after their approval became exceeded due to the long period of time that the study and completion process took.

Keywords: Reconstruction documents; area; planning; sustainable development; M'diq-Fnideq Province.

مقدمة:

يمثل المجال المدروس (عمالة المضيق-الفنيدق*) بتنوعه الجغرافي والتاريخي والبشري، وغناه البيئي وكذلك بموقعه الإستراتيجي في أقصى شمال المملكة، وبالضبط شمال شرق شبه الجزيرة الطنجية (الخريطة رقم: 1)، الذي ينتمي إداريا إلى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، يمثل وعلى أكثر من صعيد، ميدانا خصبا للدراسة والتحليل من أجل فهم حركيات التطور وأنماط الخطط التنموية التي عرفها ويعرفها حاليا هذا المجال، الذي يتوفر على مؤهلات طبيعية مهمة ومتنوعة تتمثل خصوصا في الشواطئ والجبال، وما توفره من مواقع ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية من مناطق غابوية بكل من جبل موسى وجبل زمزم وكدية الطيفور، (الصور رقم: 1 و2 و3) بالإضافة إلى المنطقة الرطبة مرجة أسمير التي كانت تعتبر محطة للطيور المهاجرة، وأيضا موقعا لتعشيش عدد من الطيور النادرة على المستوى الوطني. كل هذا وغيره، يؤهل المجال المدروس لأن يلعب دورا هاما في ميدان السياحة المستدامة. وتعتبر أيضا الجماعات المعنية بالدراسة من المجالات التي شكلت استقطابا بشريا منذ القدم، فقد بدأت منذ الثمانينيات من القرن الماضي في جذب الأنشطة البشرية والاقتصادية، رافقتها هجرة واسعة استقرت على خط الساحل. حيث تعززت تيارات الهجرة نحو مدن مرتيل، المضيق والفنيدق التي أصبحت ابتداء من هذا التاريخ قبلة للسكان، نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه في توفير فرص الشغل في التجارة والنشاط السياحي.

وقد عرفت الساكنة بالمجال المدروس تزايدا ملحوظا خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، فخلال سنة 1960*، كان تعداد الساكنة لا يتجاوز في أقصى الحالات 4000 نسمة، هذا العدد سيعرف ارتفاعا خلال الفترة البيإحصائية 1971-1982، وذلك من 14926 نسمة إلى 39986 نسمة سنة 1982، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 3.21%، إلا أنه يلاحظ في إحصاء 1994 أن أعداد الساكنة تضاعفت بشكل كثيف، حيث احتلت جماعة الفنيدق المرتبة الأولى بـــ 34486 نسمة، تليها جماعة مرتيل بنحو 23143 نسمة، ثم المضيق والعليين على التوالي بنحو 21096 نسمة و4550 نسمة، مسجلة أعلى معدلات النمو السنوي التي وصلت 6.22% بالفنيدق و7.39% بمرتيل و7.53% بالمضيق ثم العليين بـ 1.83%، متجاوزة بذلك المعدل الوطني 2.06%. ومرد هذا الارتفاع في أعداد الساكنة على مستوى المجال المدروس إلى زيادة النمو الديمغرافي والتوافدات الهجرية، فبحكم الموقع الساحلي والقرب من أهم الأقطاب الحضرية تطوان وسبتة وطنجة، جعلت من هذا المجال وجهة مفضلة لدى نسبة مهمة من المهاجرين.

هذا الأمر كان يوازيه توسع عمراني، غير متحكم فيه، تعجز من خلاله الجهات المعنية على تلبية احتياجات السكان من المرافق والتجهيزات العمومية التي اتضح لنا أنها تتسم حاليا بانتقائية جد واضحة، حيث اقتصرت على بعض أجزاء حواضر عمالة المضيق-الفنيدق، في تغييب واضح لباقي أجزاء المجال، ونتيجة لذلك، ازدادت حدة الفوارق المجالية على مستوى التنمية، لا سيما أن مؤشر الهشاشة في بعض الجماعات المدروسة يبقى مرتفعا حيث وصل إلى 20.25% بالنسبة للعليين و16.40% ببليونش.

على ضوء ما ذكر، وتماشيا مع سياق الموضوع، سنحاول أن نجيب من خلال هذا المقال على تساؤل جوهري يتمحور حول مدى نجاح وثائق التعمير بالجماعات الترابية موضوع الدراسة في فهم وحل الإشكاليات المجالية؟

* من المعلوم أن عمالة المضيق-الفنيدق ظهرت إلى حيز الوجود ككيان ترابي سنة 2005، وذلك بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري للمملكة بإحداث مجموعة من الأقاليم والجماعات الترابية.

* نشير هنا أنه لم يكن أي وجود إحصائي للجماعات الترابية موضوع الدراسة إلا منذ إحصاء 1994، وقبل هذا التاريخ كانت هذه الجماعات تابعة للجماعة الأم كما أشرنا لذلك في الفصل الثاني.

وعليه، نبتغي من هذا المقال تقييم حصـيلة تدخلات الفاعلين التنمويين على مسـتوى مدى أجرأة وتنفيذ مقتضـيات وثائق التعمير، ثم معرفة إلى أي حد استطاعت هذه الوثائق أن تساهم في الحد من الاختلالات التي يعرفها المجال المدروس.

ولإنجاز هذا المقال، فإننا استعملنا تقنيات ووسائل متعددة لجمع المعلومات والمعطيات سواء من المراجع المتصلة بموضوع بحثنا، أومن المصالح الإدارية المتعددة وعلى رأسها الجماعات الترابية موضوع الدراسة.

الصور رقم: 1 و2 و3: مؤهلات مجالية مهمة ومتنوعة

تجسد الصور أعلاه أمثلة لبعض المؤهلات الطبيعية التي يزخر بها المجال المدروس، والتي تتمثل في الشريط الساحلي (1) الذي يمتد من مرتيل مرورا بالمضيق والفنيدق ووصولا إلى بليونش (3)، أما على مستوى الداخل فنجد خلفية جبلية يكسوها غطاء غابي متنوع كسهل ريستينكا بالعليين (2)، ثم بحيرة إيكولوجية كانت مصنفة "مرجة أسمير" كموقع استراحة لآلاف الطيور المهاجرة (1). الصور بعدسة الباحث إلياس أردة، الصورة رقم 1 بتاريخ 07 أكتوبر 2015، الصورة رقم 2 بتاريخ 26 فبراير 2016، الصورة رقم 3 بتاريخ 06 ماي 2017.

الخريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة ضمن المغرب وجهة طنجة–تطوان–الحسيمة

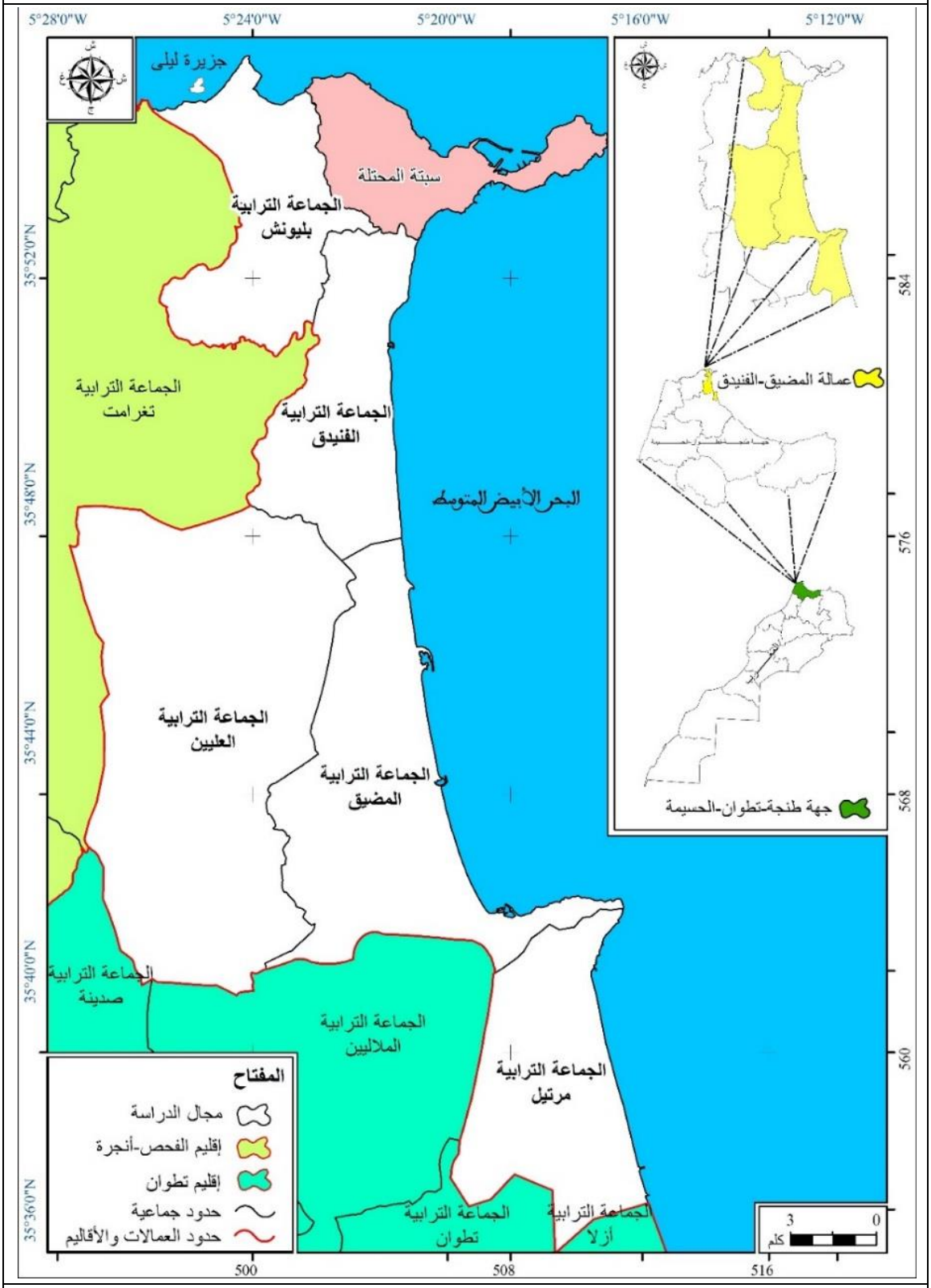

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على خريطة التقسيم الترابي للمغرب لسنة 2015.

1. المجال المدروس بين الاستمرار في إنتاج وثائق تعمير جزء كبير منها لا يفعل وتنامي التحديات التنموية

1.1المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للساحل السياحي التطواني SDAULTT

جاء المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للساحل السياحي التطواني (مرسوم رقم 2.98.52، الصادر بتاريخ 09 فبراير 1998، بالجريدة الرسمية، عدد 4567، بتاريخ 09 مارس 1998) لسد الفراغ الذي عرفه الساحل على مستوى وثائق التعمير التي تنظم وتوجه التهيئة العمرانية بهذا المجال الذي عرف تعميرا عشوائيا، شأنه في ذلك شأن باقي السواحل المغربية، والتي على الرغم من وجود بعض وثائق التعمير التي تنظمها من قبيل مخططات توجيه التهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة وغيرها، فإنها لا تتماشى مع خصوصية المجال الساحلي وهشاشته وكذا ديناميته السريعة، سواء تعلق الأمر بالدينامية البشرية أو الدينامية الطبيعية.

هذا المخطط الذي يشمل سبع جماعات ترابية (أزلا، الملاليين، العليين، تغرامت، مرتيل، المضيق والفنيدق)، يمتد على مساحة إجمالية تقدر بـ 24500 هكتاراً بامتداد طولي قدر بـ 45 كلم وبعرض 5 كلم في المتوسط (الخريطة رقم: 2). جاء في إطار دراسة قام بإنجازها مجموعة من المهندسين المعماريين، بالإضافة إلى فعاليات متعددة الاختصاصات، يقدم تشخيصا وملاحظات عن مجال الدراسة بهدف تقديم القوانين الأساسية التي ستنظم تدخلات التهيئة بهذا المجال الهش. ويرتكز هذا المخطط على مرحلتين متميزتين:

- **المرحلة الأولى:**

تم فيها التركيز على تنمية النشاط السياحي والرفع من أهميته إلى أبعد حد ممكن، وذلك بهدف إعادة هيكلة المجال وتنظيمه، وبالتالي إخراج اقتصاد المنطقة من النفق المسدود عن طريق إحداث وتحديث التجهيزات الضرورية (M.A.T.E.U.H.D.U.W.T, (1998) : " SDAULTT ", Op.Cit, p : 6).

- **المرحلة الثانية:**

تمثلت في البحث عن كل ما من شأنه أن يساعد على رصد المجال لإبراز خصوصيته، وقد تم في هذا الإطار تسوية كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين مختلف الأطراف عبر مقاربة توافقية وتشاركية ترضي الجميع، ومن تم فإن التهيئة بهذا المجال هي بمثابة نظام واختيار متوازيين يهدفان إلى تحقيق نوع من التناغم والتوازن داخل مُكَوِّنات المجال الساحلي، وأخيرا العمل على حماية واستصلاح البيئة، الذي يرتكز على تقنين وعقلنة التدخلات المرتبطة باستغلال المجال الساحلي، وحماية نظامه الحيوي وكذا الحد من تأثير مختلف العوامل التي تساهم في تدهور البيئة الساحلية، خصوصا وأن حماية وتأهيل البيئة أصبح مؤشرا حقيقيا بالنسبة لقياس معدل التنمية على الصعيد الدولي (M.A.T.E.U.H.D.U.W.T, (1998) : " SDAULTT ", Op.Cit, p : 7).

وتتجلى أهم البرامج والآفاق التي يتوقف عليها المخطط في:

- حماية واستصلاح البيئة من خلال:
  - ✓ الحفاظ على الشواطئ والكثبان وحمايتها من التراجع والتآكل؛
  - ✓ الحد من تدهور الغطاء النباتي إضافة إلى الحد من التعرية التي باتت تهدد المنطقة؛
  - ✓ تدبير مشكل التطهير ومعالجة المياه المستعملة للحد من تلوث المياه البحرية؛
  - ✓ السهر على حماية المسطحات المائية من التجفيف.

الخريطة رقم 2: المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للساحل السياحي التطواني لسنة 1998

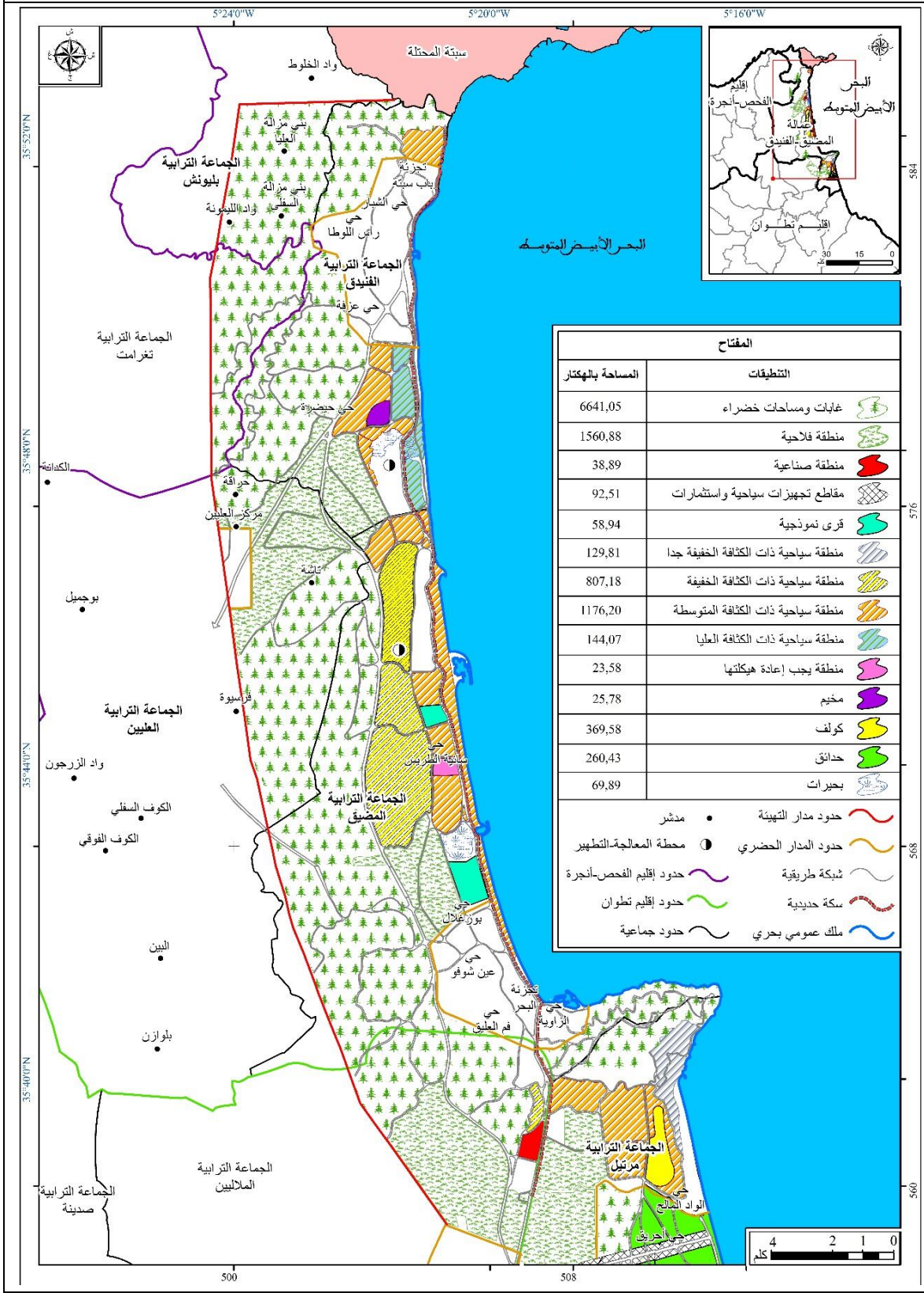

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على تصميم المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للساحل السياحي التطواني، 1998.

- توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية وكذا اعتماد التنمية المندمجة ذات الأبعاد المتعددة، على مستوى جميع القطاعات وذلك من خلال:
  - ✓ العمل على حماية الأراضي الفلاحية من زحف العمران وكل أشكال الاستغلال غير المراقب؛
  - ✓ العمل على تنمية أنشطة الصيد البحري التي تشكل القاعدة الاقتصادية بالنسبة لسكان المنطقة؛
- الحد من عزلة المنطقة اقتصاديا عن طريق:
  - ✓ الاهتمام بالمجال الخلفي للمنطقة المهيأة، لتخفيف الثقل على المجال الساحلي؛
  - ✓ الحد من تكاثر المخيمات العشوائية والعمل على تحسين ظروف الاستقبال السياحي بها؛
- تقوية الطاقة الاستيعابية لاستقبال السياح (M.A.T.E.U.H.D.U.W.T, (1998) : " SDAULTT ", (Op.Cit, p : 33

ارتباطا بجل الأهداف المهمة التي جاء بها هذا المخطط والتي رسمت تصورا مستقبلي لما ينبغي أن يكون عليه المجال المدروس، لكن واقع حال المجال الآن أي على بعد سنة من انتهاء المدة الزمنية المخصصة لهذا المخطط 2020، تبين أن الأهداف التي انطلق منها خاصة في مجال حماية البيئة، من خلال تقنين وعقلنة التدخلات المرتبطة باستغلال المجال الساحلي، كانت لها انعكاسات سلبية على الوسط البيئي (تراجع الكثبان الرملية، تراجع الغطاء الغابيّ)، الذي يعاني من تدهور واضح كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة مرجة أسمير التي تتعرض للإتلاف بسبب القيام بمجموعة من مشاريع البناء علما أن هذه المنطقة محرمة للبناء بمقتضى كل وثائق التعمير، كما أن منطقة كدية الطيفور التي تتميز بمنتوجها الغابيّ وبتنوعها البيئي والجغرافي تتعرض هي الأخرى إلى إتلاف مجالها البيئي بسبب بناء الإقامات السياحية.

في نفس السياق، ومن خلال إجراء مقارنة ميدانية ما بين مقترحات المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للساحل السياحي التطواني والإنجازات التي تمت على أرض الواقع بعد أقل من سنة من الانتهاء بالعمل به، نسجل وجود العديد من الاختلالات، ندرجها كما يلي:

العديد من الشواطئ ماتزال تعرف تدهورا مع تراجع للكثبان الرملية بفعل عمليات البناء، كما نسجل تدهورا كبيرا للغطاء النباتي والغابيّ، وضعف وحدات التطهير؛

الظهير الخلفي للساحل لا يزال مهمشا رغم كثرة البرامج التي تهدف إلى جعل هذا المجال منطقة للتنشيط السياحي لتخفيف الضغط على الساحل؛

النشاط السياحي لا يزال يعتمد على المنتوج الشاطئي (سياحة الشمس والبحر)، الشيء الذي يجعله يعرف دينامية مهمة خلال فصل الصيف، فيما تعرف باقي الفصول حالة ركود تامة. وفي مقابل ذلك، نجد أنه يوجد تأخير في تنفيذ استراتيجية تطوير السياحة الجبلية بالظهير الخلفي لساحل تمودا باي.

"إن القطاع السياحي في المغرب، وفي هذه المنطقة على الخصوص، من حيث مضمونه وخصوصياته يعتبر قطاعا مدمرا للوسط الطبيعي، وكثيرا ما يتطاول على حاجات السكان ومواردهم دون أن تكون له على المستوى الاقتصادي والاجتماعي سوى انعكاسات ضئيلة. إلا أنه يجب التأكيد على كون بعض المرتكزات والتصورات في هذا المخطط قد أصبحت متجاوزة بحكم طول أمد إنجاز الدراسة

وتأخر المصادقة على المخطط بالإضافة إلى بعض المستجدات التي طرحت تصورات جديدة لم تكن واردة فيما قبل والمرتبطة بإحداث الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط وبرمجة مشروع إنشاء منطقة خاصة للتنمية الاقتصادية ذات مستوى دولي والتي ستشمل تشـــييد ميناء هام ومناطق حرة في المنطقة الممتدة بين الفنيدق وطنجة" (العبدلاوي، محمد، والشـــيخي، نور الدين، (2002)، ص 86).

2.1التصميم المديري للتهيئة السياحية لساحل عمالة المضيق-الفنيدق

جاء التصميم المديري للتهيئة السياحية لساحل عمالة المضيق-الفنيدق لسنة 2006 في إطار تأهيل وإعادة موقع هذا الساحل كوجهة سياحية بامتياز، وقد أشرف على إعداده كل من عمالة المضيق-الفنيدق والوكالة الحضرية لتطوان ووكالة إنعاش أقاليم الشمال، وأعده مكتب الدراسات الدولي URBAPLAN.

وقد ركز هذا المخطط على الخيارات الاستراتيجية للتهيئة السياحية بساحل عمالة المضيق-الفنيدق، وعلى المقتضيات الإجرائية لتنفيذ هذه الخيارات، التي ركزت على أن تحافظ الوحدات الســـياحية التي هي في طور الإنجاز على مبدأ "الانفتاح على البحر" مواكبة للتطور الذي يعرفه قطاع الســـياحة، وضـــمانا لجودة المنتوج، (,«Plan d'aménagement touristique, 2006, Op.Cit. p : 37) وهي الخيارات التي تتمثل في:

- التقليل من تأثير مشاريع التهيئة عل خط الساحل:

نظرا للضغط الكبير الذي تعرفه الطريق الوطنية رقم 13 خاصة خلال فصل الصيف فقد اقترح المخطط إنشاء الطريق السيار كخيار يساهم في التخفيف من الضغط، إلى جانب إنشاء العديد من الممرات في اتجاه البحر حتى لا تشكل هذه الطريق حاجزا بين المناطق السياحية وكذا بين هذه الأخيرة والبحر.

- ضبط انعكاسات التمدين بالأجزاء القريبة من الشريط الساحلي:

يتوفر الشريط الساحلي على العديد من الوحدات ذات هندسة معمارية مختلفة، فالمركبات السياحية تتألف أغلبها من مجموعة من الفيلات أو مجمعات صغيرة ضعيفة الارتفاع حولها توجد مراكز الاستقبال والخدمات، أما الإقامات السياحية فتظهر أكبر حجما، هذا النوع من البنايات استهلك بشكل كبير المجال الساحلي الشيء الذي دفع إلى اعتماد استراتيجية تقوم على أساس تشجيع إنجاز المنشآت من نوع طابق أرضي زائد أربعة طوابق تتماشى مع الهندسة المعمارية الأولى. فالضغط الذي يمارسه هذا النوع من المنشآت السائدة يدعو إلى ضبط الانعكاسات المستقبلية سواء على مستوى الأشكال أو على مستوى توزيع الوحدات السياحية. وحتى لا يتم حجب الرؤية في اتجاه البحر يقترح مخطط التهيئة خلق تتابع في الارتفاعات للوحدات على طول الشريط الساحلي، فالوحدات الأكثر ارتفاعا يجب الاحتفاظ بها في اتجاه الداخل والوحدات الأقل ارتفاعا يجب أن تمتد على طول الشريط الساحلي. وبالموازاة مع ذلك، فإن المجال الخلفي الذي يعتمد على الفلاحة، اقترح في شأنه إنشاء إقامات سكنية ثانوية ورئيسة ومطاعم بالمداشر وذلك في إطار تشجيع السياحة الثقافية والقروية.

- برنامج البنيات التحتية وأبعادها البيئية من خلال دراسات الجدوى.
- الربط بشبكة الماء الصالح للشرب من أجل تأمين الطلب المتزايد:

يشير المخطط أن معدل إنتاج الماء يصل، حسب وكالة أماندیس، إلى حوالي 800 لـ/ث مع احتياط مائي مهم يتراوح ما بين 800 و1500 م م^3 بخزان كابو نيكرو، وأن معدل استهلاك الماء بالوحدات السياحية يقدر بحوالي 18 و20 ساعة بينما داخل الوسط الحضري ما بين 13 و15 ساعة، ومن أجل تلبية الحاجات المتزايدة حاليا ومستقبلا ستتكلف وكالة أماندیس بتأمين إيصال الماء للمنطقة حيث سيتم مد قناة ذات قطر 600 ملم ستضاف إليها أخرى مقرر إنجازها بقطر 400 ملم ستمتد على طول الطريق الوطنية رقم 13 وستعمل على تزويد كل المناطق التي ستضاف بجوار طريق السيار بالإضافة إلى مدينتي المضيق والفنيدق.

- مشكل النفايات الصلبة والمطارح العمومية غير المراقبة:

يرى المخطط في هذا الصدد أن الوحدات السياحية، كما هو الحال بالنسبة لكل المناطق السياحية، تعتبر مصدر للنفايات، إضافة إلى النفايات الصادرة من المضيق والفنيدق والتي تشكل مشكلا كبيرا، حيث تعتبر مصدر التلوث المائي بالمجال، ولمواجهة هذا المشكل، يركز المخطط على ضرورة إنشاء مطرح بالمجال الخلفي لسهل رستينكا إلى الشمال الغربي لجبل زمزم، والاعتماد على عملية فرز وتفريق النفايات الصادرة عن الوحدات السياحية حسب طبيعتها (الزجاج والبلاستيك والورق...).

- سقي المجالات الخضراء:

يؤكد المخطط على أن جودة الوحدات السياحية تقوم على وجود مجالات خضراء، الشيء الذي يفرض اللجوء إلى السقي لتلبية المتطلبات المائية التي تختلف باختلاف المساحة، فكولف ذو 18 حفرة مثلا يحتاج إلى حوالي 6000 م^3 يوميا. لذلك يرى المخطط ضرورة استعمال المياه المعالجة في سقي هذه المجالات.

- وقد اعتمد هذا التصميم على استراتيجية تنفيذ تقوم على المبادئ التالية:

✓ تثمين المجالات الطبيعية:

يتجلى مضمون هذه الخطوة حسب المخطط في الاحتفاظ بالعديد من عناصر المجال الساحلي كمجالات طبيعية مع إعادة هيكلتها حتى لا تشكل عائقا أمام التنمية السياحية المرتقبة بالمجال.

✓ هيكلة المشاهد التلية:

تشكل التلال أحد العناصر التي تعطي للمشهد الساحلي جمالية إضافية، لذا يرى المخطط أنه من الضروري هيكلتها حتى تصبح قادرة على استقبال المشاريع السياحية عن طريق إحداث ممرات ومسالك بجوار المجاري المائية وداخل المجالات الغابيّة، إضافة إلى ربطها مع البحر عن طريق إنشاء منافذ في اتجاه هذا الأخير.

✓ إحداث أماكن للراحة والترفيه بالساحل التطواني:

يرتكز هذا المبدأ على إعادة هيكلة مينائي الترفيه مارينا كابيلا ومارينا أسمير، كما سيشكل المجال الممتد على طول الطريق الوطنية رقم 13 مجال استقبال العديد من تجهيزات الترفيه.

✓ إحداث مواقع استقطاب جديدة:

من أجل تحقيق تنمية سياحية ينبغي إحداث أنشطة سياحية بديلة للأنشطة التي تعتمد على الشاطئ، لذا يعتبر المجال الخلفي المجال المناسب لهذا الغرض نظرا لما يتوفر عليه من مواقع متميزة (تلال، بحيرة أسمير، سهل ريستينكا...).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصميم لم تتم المصادقة عليه بعد من طرف السلطات المعنية، بسبب إشكالات قانونية وعقارية وتمويلية وتقنية رفض المسؤولون عن قطاع التعمير والمنتخبون الإفصاح عنها، مما يجعل المنطقة دائما في طور الدراسة حسب رأي أحد المسؤولين.

3.1مخطط توجيه التهيئة العمرانية بمضيق جبل طارق: تصور مستقبلي جديد

لقد جاء مخطط توجيه التهيئة العمرانية بمضيق جبل طارق الذي أحيل سنة 2011 على المجالس الجماعية موضوع الدراسة من أجل دراسته، من أجل مواكبة مشروع الميناء المتوسطي وإعطاء تصورات مستقبلية للمنطقة، نتيجة للانعكاسات المرتقبة لهذا المشروع على تراب جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بصفة عامة وعلى الجماعات الترابية المحيطة بالمشروع بصفة خاصة. ويمتد هذا المخطط على مساحة تقدر بحوالي 960 كلم مربعاً، ويهم 9 جماعات قروية منها جماعة بليونش وجماعتين حضريتين هما المضيق والفنيدق، اللتان تعرفان نموا حضريا سريعا وتعانيان من بعض الجوانب السلبية كالبناء العشوائي، وضعف التحفيظ العقاري وأيضا ضعف الأنشطة الاقتصادية.

وعليه، فإن هذا المخطط جاء بتوجهات وتصورات تصبو إلى النهوض بمجموعة من القطاعات موازاة مع خصوصيات ومؤهلات كل جماعة. ومن ضمن توجهات هذا المخطط العمل على توظيف المؤهلات السياحية بتعزيز وتوسيع مجالات هذا القطاع، وكذا تنظيم المنظومة العمرانية مع العمل على إحداث مدينة جديدة الشرافات بالمنطقة، بالإضافة إلى تجهيز البنيات التحتية، وإحداث منطقة صناعية حرة بملوسة ومنطقة حرة تجارية بمدينة الفنيدق مع العمل على مد الطريق السيار ومد طريق ترام واي بين المضيق والفنيدق ومد خط سكة حديدية رابطة بين ميناء طنجة المتوسطي ومدينة الفنيدق. مع تأكيد المخطط على الحفاظ على الموروث الطبيعي والمواقع البيولوجية كمرجة أسمير وجبل موسى والغابات المحيطة وكل الموارد الطبيعية. ومن الخصوصيات التي ركز عليها المخطط مراعاة مؤهلات كل منطقة على حدة، بحيث ارتأى استثمار القطاع السياحي بالنسبة لمدينة المضيق واستثمار القطاع التجاري بمدينة الفنيدق ثم استثمار القطاع الصناعي بمدينة طنجة وذلك في تكامل بين مختلف الأقطاب المعنية.

وجدير بالذكر، أن المجال الذي شمله مخطط توجيه التهيئة العمرانية بمضيق جبل طارق كان مغطى بتصاميم التهيئة مصادق عليها، وللإشارة فإن هذا المخطط حاليا مازال في طور المصادقة.

4.1تصاميم التهيئة بالمجال المدروس: حصيلة إيجابية في مجملها

يعد قانون التعمير 12.90 بمثابة الأرضية القانونية المحتضنة لوثائق التعمير من بينها تصميم التهيئة، هذا الأخير وحسب المادة 18 من المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 14 أكتوبر 1993 المتعلق بتنفيذ القانون السالف الذكر، يتم إعداده بمسعى من الوزارة المكلفة بالتعمير وبمساهمة من الجماعات المعنية والمجموعات الحضرية في حالة وجودها مع مراعاة الصلاحيات المسندة في هذا الميدان إلى الوكالة الحضرية بموجب التشريع الجاري به العمل (القانون رقم 12.92 المتعلق بالتعمير، المطبعة الرسمية، الرباط، المغرب ص، 8) يوضع لـ:

- جميع أو بعض أراضي كل من جماعة حضرية أو مركز محدد أو منطقة محيطة بجماعة حضرية أو مركز محدد أو مجموعة عمرانية، بيد أنه لا يجوز أن يوضع تصميم التهيئة لجزء من مجموعة عمرانية فقط، إلا إذا كانت هذه المجموعة مغطاة بمخطط توجيه التهيئة العمرانية؛
- جميع أو بعض أراضي جماعة قروية أو جماعات قروية تكتسي صبغة خاصة (سياحة أو صناعية أو منجمية)، ويستوجب نموها العمراني المرتقب تهيئة تخضع لرقابة إدارية، وتتولى الإدارة تحديد هذه المناطق باقتراح من مجالس الجماعات المختصة أو بطلب من عامل العمالة المعنية أو الإقليم المعني في حالة عدم صدور اقتراح من هذه المجالس (دليل الجماعات المحلية في ميدان التعمير، 2009، ص، 14).

ومن بين الأهداف الأساسية التي يسعى تصميم التهيئة لتحقيقها:

- تخصيص مختلف المناطق بحسب الغرض الأساسي الذي يجب أن تستعمل له أو طبيعة النشاطات الغالبة التي يمكن أن تمارس فيها، وذلك بإحداث منطقة سكنية، ومنطقة صناعية ومنطقة تجارية، ومنطقة سياحية، لزراعة الخضروات، ومنطقة زراعية ومنطقة غابية على سبيل المثال؛
- المناطق التي يحظر فيها البناء بجميع أنواعه؛
- حدود الطرق الواجب الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛
- المواقع المخصصة للتجهيزات الجماعية والمنشآت ذات المصلحة العامة التي يتولى إنجازها القطاع الخاص كالمراكز التجارية والمراكز الترفيهية؛
- ضوابط استعمال الأراضي والضوابط المطبقة على البناء، خصوصا تحديد العلو الأدنى والأقصى للمبنى ولكل من أجزاءه وطريقة تسييجه وشروط إقامة العمارات، توجيهها ومواقف السيارات المسقفة أو المكشوفة، والمسافات الفاصلة بين المباني، ونسبة المساحة الممكن إقامة البناء عليها، بالقياس إلى مساحة الأرض جميعها والارتفاقات المعمارية (دليل الجماعات المحلية في ميدان التعمير، 2009، ص، 15).

كل هذا وغيره، أوجب على الجماعات الترابية المكونة لمجال الدراسة على إعداد تصاميم التهيئة لمجالها الترابي، فكانت البداية من حواضر عمالة المضيق-الفنيدق، التي باشرت بتحضير تصاميمها في فترة التسعينيات، وتمت المصادقة عليها في سنة 2001، أي بعد مرور عدة سنوات على إعطاء انطلاقة إعداد تصميم التهيئة، هذا البطء في عملية إعداد هذه الوثيقة التعميرية والمصادقة عليها، غالبا ما تنعكس سلبا على مقتضياتها التي يصبح محتواها متجاوزا وغير صالحة على أرض الواقع، بسبب عدم أخدها بعين الاعتبار لحجم وتيرة الديناميات المجالية التي يعرفها هذا المجال الساحلي.

على مستوى تصميم تهيئة مدينة مرتيل الذي يغطي مساحة 1299,9 هكتار متجاوزا بذلك مساحة مدار تهيئة مدينتي المضيق (708,35 هكتارات) والفنيدق (616,872 هكتاراً)، نجده قد خصص مجموعة من التنطيقات شملت مناطق السكن والأنشطة بنسبة 52,36% من مجموع المساحة الإجمالية لتصميم تهيئة المدينة، بينما التجهيزات السوسيو جماعية والطرق لم يكن نصيبهما من مساحة التصميم سوى 27,97% و18,52% على التوالي، وتبقى هذه التنطيقات هي نفسها التي تشترك فيها الجماعتين الحضريتين المضيق والفنيدق مع وجود اختلاف على مستوى المساحة المخصصة لكل تنطيق على حدة (الخريطة رقم: 3)،

وبغض النظر عن هذا التشـابه الحاصـل في محتوى التصـاميم الثلاث، فإنها أغفلت بعض الجوانب ذات الأولوية يتعلق الأمر بالأنشـطة الاقتصادية والسياحية والبيئية (الجدول: رقم: 1).

الجدول رقم 1: توزيع المساحات حسب تنطيقات تصاميم تهيئة مرتيل والمضيق والفنيدق (بالهكتار)

	مرتيل		المضيق		الفنيدق	
	هـ	%	هـ	%	هـ	%
مناطق السكن والأنشطة						
السكن	510,36	39,27	305,42	43,12	217,78	35,3
الأنشطة	170,07	13,09	45,774	6,46	37,762	6,12
المجموع	680,43	52,36	351,13	49,58	255,54	41,43
مناطق التجهيزات						
التجهيزات السوسيو جماعية	363,39	27,97	241,1	34,04	231,43	37,52
الطرق	240,68	18,52	30,417	4,29	129,9	21,06
المجموع	604,07	46,48	271,51	38,33	361,32	58,57
مناطق يحظر فيها البناء	15	1,15	85,639	12,09	-	-
مجموع مساحة مدار التهيئة	1299,5	100	708,35	100	616,872	100

المصادر (بتصرف):

DIRECTION DE L'URBANISME, 2001, « Plan d'aménagement de Martil. Note de présentation », p.31 ;
DIRECTION DE L'URBANISME, 2001, « Plan d'aménagement de M'diq. Note de présentation », p.22 ;
.DIRECTION DE L'URBANISME, 2001, « Plan d'aménagement de Fnideq. Note de présentation », p.21

وفي نفس السـياق دائما، فإن حصـيلة ما تم إنجازه في إطار هذه التصـاميم إلى حدود سـنة 2013، على مسـتوى حاجات السـاكنة من المرافق العمومية تبقى في عمومها إيجابية بتسـجيل نسـب إنجاز فاقت 100% وهو ما يتبين من خلال مقارنة المرافق الواجب توفرها خلال سنة 2013 وتلك الموجودة سنة 2017، مع وجود بعض المرافق التي لم تصل إلى نسبة التوقعات التي أوصت بها تصـاميم التهيئة، يتعلق الأمر على سـبيل المثال بالمدارس الابتدائية فقد كان من المتوقع إنجاز بمدينتي المضـيق والفنيدق 12 و13 مدرسـة على التوالي، لكن ما تتوفر عليه الجماعتان إلى حدود سـنة 2017، لا يتجاوز 10 مدارس ابتدائية، أي بنسـبة إنجاز بلغت 83,33% بالمضيق و76,92% بالفنيدق (الجدول رقم: 2).

الجدول رقم 2: توزيع حاجات ساكنة مدن عمالة المضيق–الفنيدق من المرافق العمومية حسب تصاميم التهيئة السابقة

المرافق العمومية	مرتيل					المضيق					الفنيدق				
	المرافق الموجودة سنة 1991*	المرافق الواجب إحداثها 1991-2001*	المرافق الواجب إحداثها 2001-2013*	المرافق الواجب توفرها سنة 2013*	المرافق المنجزة سنة 2017	المرافق الموجودة سنة 1991*	المرافق الواجب إحداثها 1991-2001*	المرافق الواجب إحداثها 2001-2013*	المرافق الواجب توفرها سنة 2013*	المرافق المنجزة سنة 2017	المرافق الموجودة سنة 1991*	المرافق الواجب إحداثها 1991-2001*	المرافق الواجب إحداثها 2001-2013*	المرافق الواجب توفرها سنة 2013*	المرافق المنجزة سنة 2017
مدارس ابتدائية	3	5	2	7	11	3	5	7	12	10	4	5	8	13	10
ثانويات إعدادية	0	2	1	3	5	1	1	3	4	4	1	2	2	4	5
ثانويات تأهيلية	1	0	1	1	2	0	0	2	2	3	1	1	1	2	3
مركز التكوين	0	1	0	1	1	0	0	2	2	1	0	0	2	2	2
مستوصف	0	2	1	3	0	1	1	3	4	0	1	1	3	4	0
مركز صحي	1	1	0	1	3	0	0	1	1	2	1	1	0	1	2
دار الشباب	0	1	0	1	1	0	0	2	2	0	2	2	0	2	1
نادي نسوي	2	0	1	1	0	1	1	1	2	2	1	1	1	2	1
دار الثقافة	0	1	0	1	0	0	0	1	1	1	0	0	1	1	1
ملاعب رياضية	1	1	1	2	4	1	1	1	2	5	1	1	1	2	4
المساجد	5	4	3	7	39	1	1	12	13	31	6	6	8	14	39
مساحات خضراء	1	1	1	2	22	1	1	2	3	54	0	0	3	3	21
أسواق	1	0	1	1	5	2	2	1	1	3	1	1	0	1	7
مقبرة إسلامية	1	0	1	1	3	2	2	0	1	2	4	4	0	1	11
وكالة البريد	1	1	1	2	1	1	1	1	2	2	1	1	1	2	1
مركز الأمن	14	0	1	1	3	1	1	0	1	3	1	1	0	1	1
المجموع	31	20	15	35	100	15	17	39	53	123	25	27	31	55	109

المصادر (بتصرف): معاينة ميدانية شخصية، سنة 2017.

URBANISME, 2001, « Plan d'aménagement de Martil. Note de présentation », p : 16 ;'DIRECTION DE L
URBANISME, 2001, « Plan d'aménagement de M'diq. Note de présentation », p : 16 ;'DIRECTION DE L
.URBANISME, 2001, « Plan d'aménagement de Fnideq. Note de présentation », p : 15'DIRECTION DE L

(*): عن الشيخي، نور الدين، (2005)، "دراسة جغرافية للمجموعة الحضرية التطوانية"، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس–أكدال، الرباط، المغرب، ص 581.

الخريطة رقم 03: تصميم تهيئة مدينة الفنيدق لسنة 2001

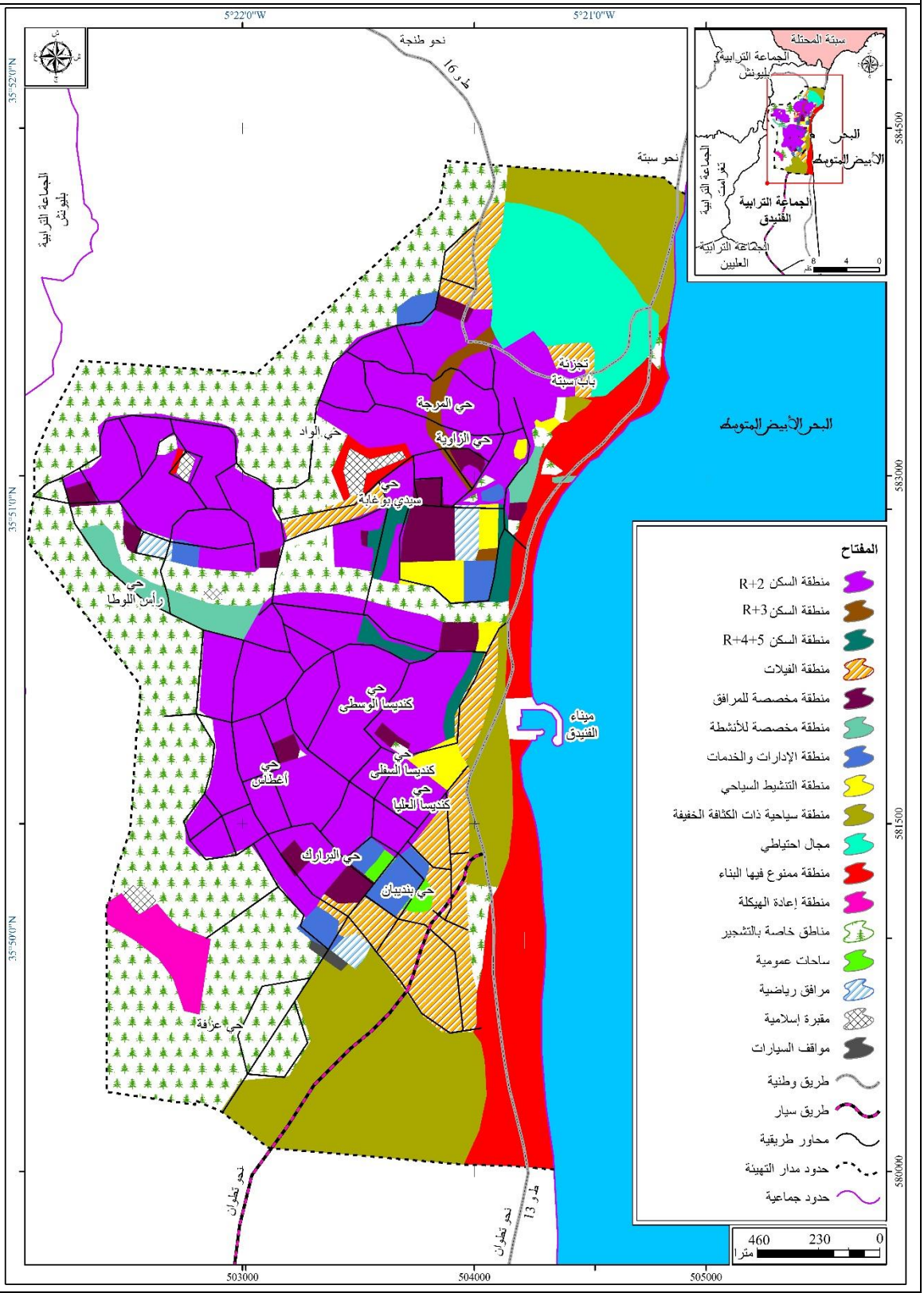

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على تصميم تهيئة مدينة الفنيدق، 2001.

فيما يخص جماعتي العليين وبليونش ووعيا منهما بأهمية وثيقة تصميم التهيئة قامتا بإعطاء انطلاقة إعداد تصميم تهيئة يتماشى والخصوصيات المجالية ويحدد التصور العام للتنمية، وذلك في أفق عشر سنوات، وقد تم المصادقة على هذين التصميمان بمرسوم نشر في الجريدة الرسمية لتصبح بذلك وثائق رسمية تنظم التعمير بالمجال، وتبعا لذلك صودق على تصميم تهيئة مركز جماعة العليين سنة 2012 (مرسوم رقم 2.12.455، الصادر في 30 شتنبر 2012، بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية العليين) وتصميم تهيئة مركز جماعة بليونش سنة 2014 (مرسوم رقم 2.14.71، الصادر في 29 أبريل 2014، بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لبليونش) (الخريطة رقم 4)، فبالنسبة لهذا الأخير الذي يشغل مساحة تقدر بـ 210 هكتارات وهو ما يشكل نسبة 6% من مساحة الجماعة، وبعد الاطلاع على التقرير النهائي للبحث العلني تم تسجيل 74 ملاحظة انتقدت التصميم وطالبت بإجراء تغييرات عليه قبل المصادقة، ذلك أن التصميم في شكله الأولي سيضر بالكثير من الأملاك الخاصة بالساكنة، لكونه يحصر المناطق المسموح للبناء بها. وتحديد مناطق شاسعة ضمن مساحات كل من الملك البحري والملك الغابيّ ومناطق التشجير والمناطق الأثرية وغير ذلك. وهو ما دفع الساكنة للتساؤل عن مصير أملاكها الموجودة بالمساحات المحددة بأحد المناطق المذكورة.

وفي ذات السياق، فإن تقسيم أصحاب الملاحظات المسجلة حسب مناطق وجود أملاكهم، يلاحظ من خلالها أن 25 شخص من هؤلاء يملكون أراضي داخل المساحة المخصصة للتشجير، و40 منهم يملكون أراضي ضمن المساحات المحددة كملك بحري وهم أيضا اشتكوا من شساعة المساحة المخصصة لهذا المجال، وكذلك الشأن بالنسبة لأربعة أشخاص لهم أراضي ضمن مساحات محددة كمناطق أثرية وخمسة آخرين لهم ملكيات وأراضي ضمن مساحات مخصصة للمناطق الخضراء. فضلا عن استثناء منطقة القصارين ومنطقة التراب الزرقاء بمركز الجماعة وعدم ادراجهما ضمن تصميم التهيئة.

ونشير هنا أن الساكنة التي سجلت ملاحظاتها كانت مواقفها تصب في استنكار هذا التصميم ورفضه رفضا تاما، وطالبت بإجراء تغييرات عليه بشكل يتماشى مع مصالحها وملكياتها العقارية.

إلا أن جل الملاحظات التي أبدتها الساكنة ومعها المستشارون الجماعيون لم تؤخذ بعين الاعتبار من لدن الجهات المعنية، إذ ظل التصميم في صيغته الأولى رغم عرضه على أنظار المجلس، الشيء الذي يؤكد أن الجماعة تظل "فاعلا ثانويا في معادلة التخطيط انطلاقا من ضعف إن لم نقل انعدام وقع مشاركتها على انتاج المجال، فليس هناك بلغة القانون أي ضمانة لإلزام الإدارة المكلفة بالتعمير للأخذ بملتمساتها واقتراحاتها المبداة بشأن مشروع تصميم التهيئة" (مالكي، أحمد، (2015)، ص، 68).

الخريطة رقم 04: تصميم تهيئة مركز جماعة بليونش لسنة 2014

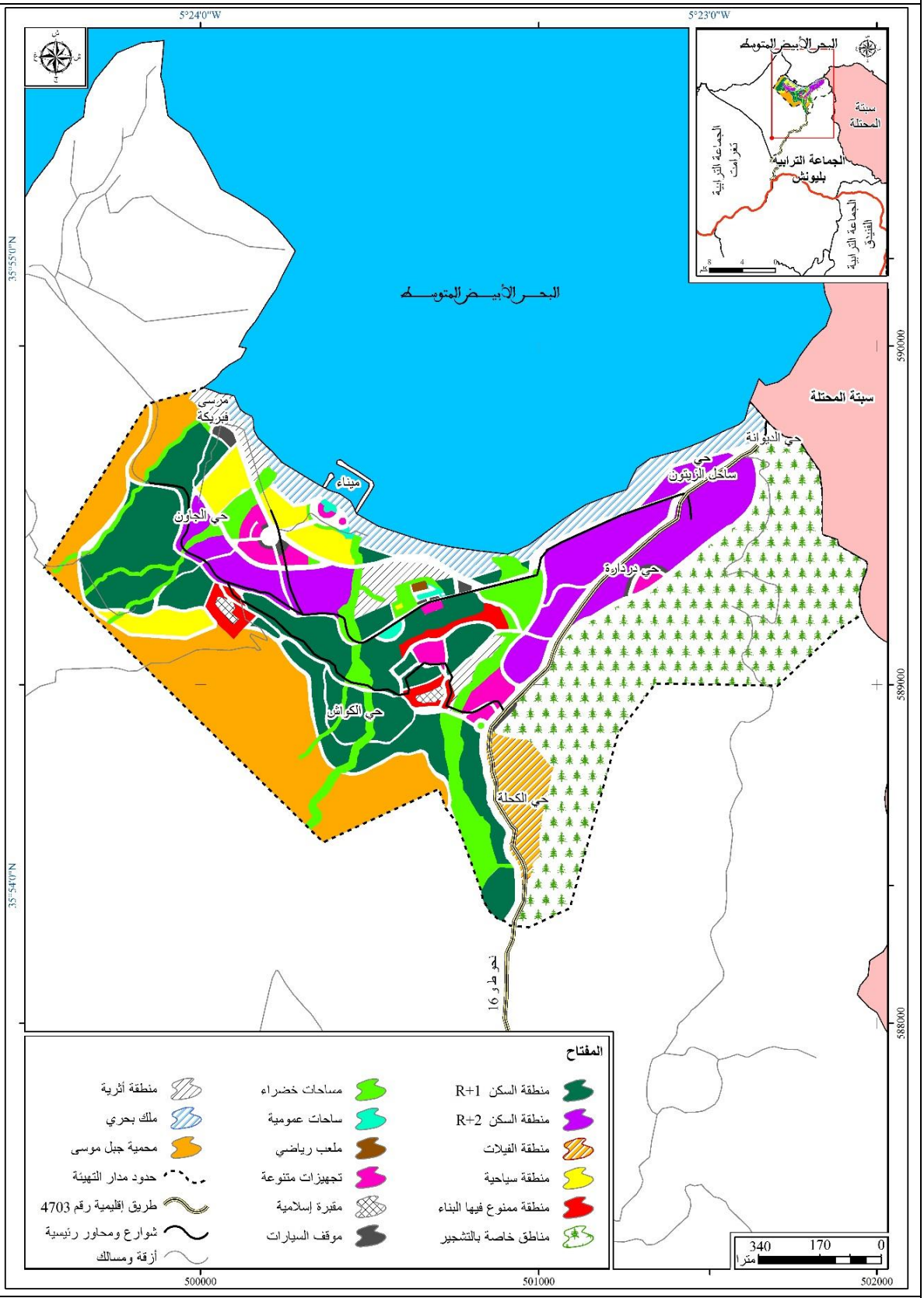

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على تصميم تهيئة مركز جماعة بليونش، 2014.

على مستوى تصميم تهيئة مركز جماعة العليين الذي خصصت له مساحة 170 هكتارا، أي 1,54% فقط من مجموع تراب الجماعة، يلاحظ من خلاله أنه جاء بتصورات طموحة تستشرف مستقبل مركز الجماعة في أفق سنة 2022، وذلك بتحديده لمجموعة من النطاقات التي تروم الإعداد الجيد للمجال عبر تخصيصه مناطق خاصة بالأنشطة والخدمات؛ منطقة خاصة بالنشاط الفلاحي؛ منطقة خاصة بالسكن شبه القروي؛ منطقة خاصة بالسكن الجماعي بطابقين؛ منطقة خاصة بالسكن الجماعي بثلاثة طوابق؛ ثم منطقة سياحية، بالإضافة إلى برمجة مجموعة من المشاريع التي تروم تعزيز البنيات التحتية وتوفير المرافق العمومية من أجل مواكبة التطور الديمغرافي.

وبما أن مدة صلاحية هذين التصميمين قاربت على الانتهاء، لا ضير من استقراء مدى أجرأة مضامينهما على أرض الواقع، فبالنسبة لجماعة بليونش يتبين من خلال رصد واقع حال مركزها أن جل المقتضيات التي نص عليها تصميم التهيئة لا تعدو أن تكون مجرد حبر على ورق، وهو ما يتضح من خلال الأراضي التي أوصى التصميم بمنع البناء فيها نجدها على العكس من ذلك سمح البناء فيها. نفس الأمر بالنسبة لتصميم تهيئة مركز جماعة العليين الذي حاول بلورة رؤية تنموية سوسيو ديمغرافية واقتصادية ومجالية من شأنها الرقي بالجماعة بصفة عامة ومركزها على وجه التحديد. فإذا ما استثنينا بعض الإنجازات المحدودة على مستوى إحداث بعض المرافق العمومية، فإن الحصيلة تبقى جد متواضعة ولا ترقى إلى مستوى الطموحات التي تم تسطيرها.

خاتمة:

على سبيل الختم، يتضح أن المجال المدروس حظي بتغطية مجموعة من وثائق التعمير التي ركزت على تأهيل مدن مرتيل والمضيق والفنيدق عبر تهيئة الطرق الرئيسة والثانوية أيضا وهيكلة الأحياء العشوائية بهذه المدن، وإنجاز مجموعة من مرافق القرب والمساحات الخضراء.

هذه الوثائق التعميرية وإن كانت، من جهة، قد ساهمت بشكل كبير في تغيير المشهد العام للجماعات الترابية موضوع الدراسة على مستوى الواجهات والشوارع الرئيسة، مما أفرز مجالا حضريا على مستوى الجماعات الحضرية يتميز بالازدواجية بين واجهة مهيأة تتوطن بها المساحات الخضراء ومجموعة من المرافق العمومية، وبين مجال داخلي مكون من أحياء ناقصة التجهيز تعاني إكراهات متعددة خاصة على المستوى البيئي.

قائمة المراجع:

المراجع بالعربية:

- الشيخي، نور الدين، والعبدلاوي، محمد، (2002)، "بنية وتحولات المجالات الحضرية الحدودية: حالة الفنيدق"، في "التمدن والتعمير في جبال الريف"، منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، سلسلة دراسات مجالية رقم: 1، تطوان المغرب، الصفحات 49-93.

- مالكي، أحمد، (2015)، "أوجه الديمقراطية في التخطيط الحضري بالمغرب: الواقع والإكراهات"، في: حكامة المدن: الفرص والتحديات، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، سلسلة المؤتمرات والندوات، العدد 48، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، الصفحات 57-71.

- الشيخي، نور الدين، (2005)، "دراسة جغرافية للمجموعة الحضرية التطوانية"، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس-أكدال، الرباط، المغرب، 720 صفحة.

- مرسوم رقم 2.12.455، الصادر في 30 شتنبر 2012، بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية العليين بعمالة المضيق-الفنيدق وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة، الجريدة الرسمية، عدد 6082، بتاريخ 13 شتنبر 2012.

- مرسوم رقم 2.14.71، الصادر في 29 أبريل 2014، بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز الجماعة القروية لبليونش بعمالة المضيق-الفنيدق وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة، الجريدة الرسمية، عدد 6255، بتاريخ 12 ماي 2014.

- مرسوم رقم 2.98.52، الصادر بتاريخ 09 فبراير 1998، بالجريدة الرسمية، عدد 4567، بتاريخ 09 مارس 1998.

- وزارة الدولة في الداخلية، المديرية العامة للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني، 1993، "مرسوم رقم 2.92.832 صادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.92 المتعلق بالتعمير"، المطبعة الرسمية، الرباط المغرب.

- المديرية العامة للجماعات المحلية 2009، الطبعة الأولى، "دليل الجماعات المحلية في ميدان التعمير"، المملكة المغربية وزارة الداخلية، المغرب.

المراجع بالفرنسية:

- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement, de l'urbanisme et de l'Habitat, Direction de l'Urbanisme Wilaya de Tétouan, (M,A,T,E,U,H,D,U,W,T): (1998) «Schéma direction d'aménagement et d'urbanisme du littoral touristique Tétouanais», SDAULTT, Note de présentation -règlement, 73 pages.

- Ministère de l'Intérieur, Préfecture de M'diq-Fnideq, (2006): «Plan d'aménagement touristique», Op.Cit.

- DIRECTION DE L'URBANISME, 2001, « Plan d'aménagement de Martil. Note de présentation ».

- DIRECTION DE L'URBANISME, 2001, « Plan d'aménagement de M'diq. Note de présentation ».

- DIRECTION DE L'URBANISME, 2001, « Plan d'aménagement de Fnideq. Note de présentation ».

التوسع العمراني بالمجال الحضري لبني انصار بين إكراهات التخطيط والانعكاسات البيئية "إقليم الناظور"

منصور الهبوز

أستاذ في سلك الثانوي التأهيلي، باحث في سلك الدكتوراه

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس–فاس

elhabbouz.92@gmail.com

الملخص

عرفت مدينة الناظور أزمة سكنية، منذ بداية الاستقلال بعد خروج الاستعمار وتركه إرثا عمرانيا مفككا، ازداد سوءا منذ بداية الثمانينات. ومنذ هذه الفترة بدأت المجالات الساحلية القريبة من مدينة الناظور تشهد تحولات عميقة على مستوى تطورها الحضري، فعرفت بذلك دينامية مهمة وتحولا من مجالات ريفية في خدمة المدينة إلى مجالات حضرية متعددة الوظائف. فبدأت تظهر تجمعات حضرية تعرف نسب نمو سنوية مهمة، كما هو الحال مركز بني أنصار.

أصبح يعرف هذا المجال حركة تعميرية تتم معظمها خارج الإطار القانوني، مما أدى إلى إنتاج مجالا عمرانيا مشوها وغير منظم يفتقر إلى أبسط التجهيزات الأساسية والخدمات وشروط الحياة، كما انعكس ذلك على البيئة الحضرية التي باتت تعاني من إكراهات متعددة. فرضت هذه التحولات على المخططين وأصحاب القرار التدخل من أجل إعادة الهيكلة وتهيئة وإعداد المجال. في هذا الإطار برمجت الدولة مجموعة من المشاريع السياحية حول بحيرة مار تشيكا، حيث كان الرهان من أجل خلق مشاريع تنموية تحمي البيئة الحضرية للمجال، إلا أن كل هذه المشاريع هي موجهة لإنعاش السياحة تحمل في طياتها مشاريع سكنية كثيفة ستزيد من الضغط على المجال الذي أصبح يعيش على إيقاع الهشاشة والعطوبية.

كلمات المفاتيح: التخطيط الحضري – التهيئة الحضرية– البيئة الحضرية– التدبير المندمج

Résumé

Dans Les premières années de l'indépendance, Les villes de Nador a connu une crise d'habitat héritant d'occupation espagnole un héritage urbain anarchique. Ce dernier est aggravé depuis les années 1980, a partir de cette époque, on assiste dans Les espaces proches de la ville de Nador, à des mutation profondes au niveau de leur évolution urbaine. Ce ci est la source d'une dynamique importante et d'un changement d'espaces rurales du service de la ville à des espaces urbaines plurifonctionnels, d'on l'émergence d'agglomération urbaines qui enregistrent des accroissements démographiques intéressants a l'exemple du centre de Bni nsar.

L'essentiel de l'urbanisation de cet espace s'en dévoulée hors cadre réglementaire.il en résulte un espace urbain déformé, non organisé et dépourvu des équipements de base ainsi que des services et des conditions d'une vie salubrem, Cela s'est également refléter sur l'environnement urbain, Cette situation a incité les décideurs et les planificateurs à intervenus en vue d'une restructuration et d'un aménagement de l'espace en question à cet effet, l'état a programmée un certain nombre de projets touristiques auteur de la lagune de

Marchica ,il s'agit de la création des projets de développement préservant l'environnement urbain de cet espace. Cependant quoique ces projets ont une vocation touristique, renferment des volets résidentiels denses, qui vont certainement accentuer les pressions sur cet espace vulnérable.

تقديم عام

شهد المغرب حركة تمدين سريعة، وذلك منذ النصف الثاني من القرن العشرين، تميزت بتزايد المدن وارتفاع الساكنة الحضرية، ساهم هذا النمو وما واكبه من تراكم متوالي لحاجيات السكان المجالية في الضغط على المجالات الحضرية، سواء الصغرى أو المتوسطة أو الكبرى.

في هذا السياق، عرف المجال الحضري لبني انصار توسعا حضريا مهما ازداد حدة مع بداية الثمانينات، وذلك على حساب المجالات المحيطة فوق أراضي غير صالحة للبناء وعلى طول الشريط الساحلي في ظل المحدودية العقارية التي يعرفها المجال والذي يؤثر فيه موقعه ما بين البحر وبحيرة مارشيكا وحدوده مع مليلية شرقا وجبال كوروكو غربا، هذا الموقع ما فتئ يقلص من خيارات التوسع الحضري بهذه المنطقة وساهم في تدهور وتراجع مجالاتها الإيكولوجية. وهو ما خلف عدة مشاكل بيئية بها، خاصة إذا علمنا أن هذه المجالات تعاني الهشاشة وهي تصنف عالميا ضمن اتفاقية "رامسار" ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية.

تتجلى أهمية هذا الموضوع لسببين أساسيين:

أولا، موقع مركز بني انصار على الساحل، يضم مجالات طبيعية بالغة الأهمية لكنها معرضة للتدهور بفعل التدخل البشري.

ثانيا، تزايد المشاكل والإكراهات التي تعاني منها المجالات الحدودية بالمغرب كما هو حال تلك المناطق الموجودة على حدود سبتة المحتلة (الفنيدق) ومليلية (مجال الدراسة)، حيث ضعف التجهيزات والبنيات التحتية التي أثرت بشكل سلبي على البيئة الحضرية.

ومن هنا، تظهر أهمية هذا الموضوع في الوقوف على العلاقة الجدلية بين التوسع الحضري والبيئة، وكيف يمكن أن نصل إلى تنمية شمولية ومستدامة انطلاقا من توسع وفق شروط سليمة وأبعاد مضبوطة في مجال التعمير؟ هذه الغاية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق رصد الانعكاسات البيئية السلبية التي يخلقها، والتي ستعبد الطريق أمام الفاعلين وأصحاب القرار من أجل برمجة مشاريع تنموية بإمكانها أن تساهم في تجاوز المشاكل التي تعيق استقرار المدينة على المستوى البيئي وتضمن ديمومتها السوسيو اقتصادية.

عموما، من أجل معالجة هذا الموضوع، يتعين علينا منهجيا الوقوف على العناصر التالية:

- ✓ **رصد التوسع الذي عرفه المجال الحضري لبني انصار منذ نشأته إلى اليوم**
- ✓ **الوقوف على الانعكاسات البيئية لهذا التوسع بالمجال المدروس**
- ✓ **تتبع الإكراهات التي يعاني منها المجال على مستوى التعمير، وآفاقه المستقبلة**

المنهجية وأدوات الدراسة

تمت معالجة هذه الدراسة وفق منهجية تتماشى والإشكالية المطروحة، ولكون أن الموضوع المقترح يتمحور حول **التوسع العمراني بالمجال الحضري لبني انصار بين إكراهات التخطيط والانعكاسات البيئية**، فقد تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي الذي يشكل** طريق أساسي لتتبع التحولات التي عرفها المجال، واستحضار أحداث وحقائق وقعت في الماضي لتفسير وفهم الحاضر.

- **المنهج الوصفي والإحصائي**: اللذان يقومان بوصف خصائص الظاهرة المدروسة كما ونوعا؛
- **المنهج التحليلي** والذي يركز على المقاربة المجالية من أجل الحصول المعلومات قصد تحليلها وفق نسق شمولي لفهم الإشكالية وتفسيرها؛

ومن أجل ذلك اعتمدنا أدوات عدة:

- ✓ **العمل البيبلوغرافي**: خلال هذه المرحلة اطلعنا على العديد من الكتب والرسائل الجامعية، الأطروحات والمجلات والمقالات التي عالجت الموضوع، سواء بشكل عام أو على مستوى منطقة دراساتنا.
- ✓ **لعمل الميداني**: حيث قمنا بملاحظة الظواهر والقيام بزيارات متكررة للمنطقة، وبموازاة مع ذلك قمنا بملء الاستمارات التي سوف تغطي لنا جوانب النقص التي تعتري بحثنا، وشملت هذه الاستمارات 200 أسرة موزعة على عينة عشوائية بالمجال المدروس مع الحفاظ على التوازن في ملأها ما بين الأحياء. وتمكن من الحصول على مجموعة من المعطيات الكمية الدقيقة؛
- ✓ **العمل الكارطوغرافي**: اعتمدنا على نظم المعلومات الجغرافية من خلال برنامج ARC GIS، لتحليل وإنجاز بعض الخرائط؛

نتائج ومناقشة

I. مراحل التوسع العمراني ومظاهر التغيرات المجالية بالمجال الحضري لبني انصار

1 – المرحلة الاستعمارية

شكلت بني انصار خلال الفترة الاستعمارية نواة حضرية، على شكل حي أوربي على مساحة تقدر 19هـ (بحكان ميمون 2016) ، جعلت منها السلطات الإسبانية محطة عسكرية لضمان أمن مدينة مليلية، ومراقبة المسالك المؤدية إليها برا وبحرا وضمان سلامة طرق ونقل معدن الحديد من مناجم إيكسان إلى مدينة مليلية المحتلة، وذلك بعد إقامة الشركات المنجية الاسبانية (Mohamed BERRIANE et Hans HOPFINGER,1999)، ومن أجل تيسير تصدير هذه المواد أنشأت اسبانيا شبكة من المواصلات في المناطق القريبة من مناجم الحديد ومددت خط للسكك الحديدية ليربط بين إكسان وميناء مليلية مرورا ببني انصار (الحسن بوظليب 2005).

خريطة رقم 1: وضعية المجال سنة 1988

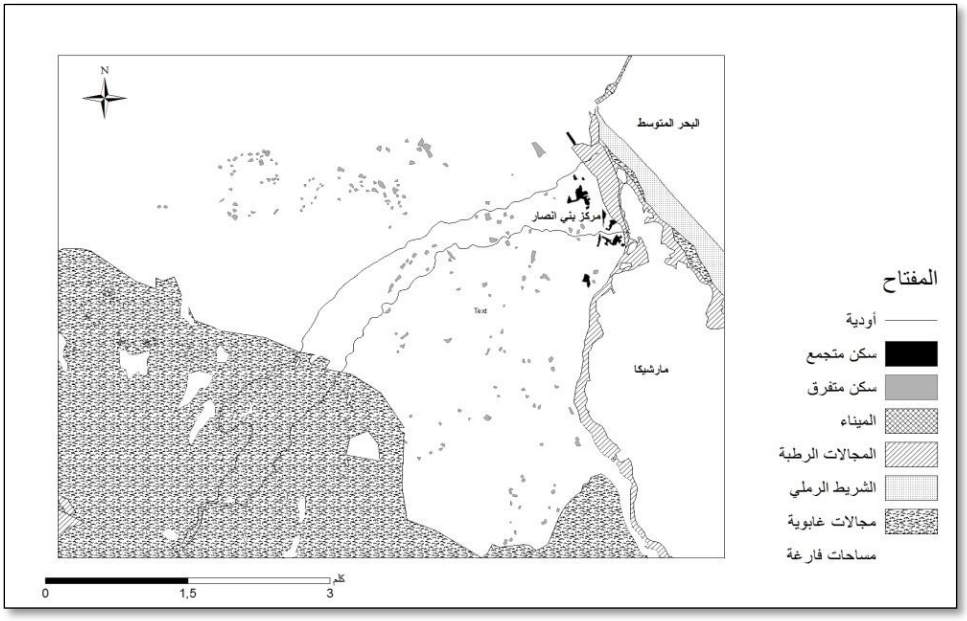

المصدر: الصورة الجوية لبني انصار سنة 1958 + إنجاز شخصي

تميزت بني انصار خلال هذه الفترة بوجود نمطين من السكن:

❖ تعمير متفرق، ويمثل نقط سكنية قليلة ومتفرقة خاصة في دواوير ايت موسى وإغماريين وأيت العربي وأولاد عيسى وأولاد سالم، ويعود السبب في ذلك إلى تغلغل الاستعمار الإسباني في المنطقة واستغلاله لهذا المجال مما أدى إلى تفكيك بنياته التقليدية جعل السكان يتوجهون إلى الهوامش للاستقرار.

❖ تعمير متجمع، يتمثل أساسا في النواة الأوربية الأولى شكلت فيما بعد منطلق للتعمير بالمجال، وقد عمل المستعمر الإسباني خلال هذه الفترة (1900-1956) على وضع النواة الأولى للسكن وجهز المجال بمجموعة من البنيات الأساسية لخدمته، فعمل على بناء مقر للحامية العسكرية ومقر للديوانة ومعمل للدوم والحلفاء ومعمل كيماوي لتخزين الغازات السامة، إضافة إلى بعض المؤسسات البنكية والمدارس. وقد تم تعمير المجال خلال الفترة الاستعمارية من قبل الجالية الأجنبية وثلة من المغاربة الذين كانوا في خدمة الإدارة الاستعمارية.

2- مرحلة ما بعد الاستقلال إلى حدود الثمانينات من القرن 20

مع بداية الاستقلال، بدأ المجال يتوسع أكثر بحكم الموقع الحدودي الذي يميزه، حيث ظهرت الحدود السياسية بين مليلية وباقي المناطق التابعة للناظور، فنشطت تجارة المنتوجات من مليلية وبيعها في لأصحاب المحلات التجارية داخل المجال الحضري للمدينة، مما جعل فئة عريضة من ساكنة الإقليم الاستقرار بالمركز الحضري لبني انصار.

خريطة رقم 2: وضعية المجال سنة 1988

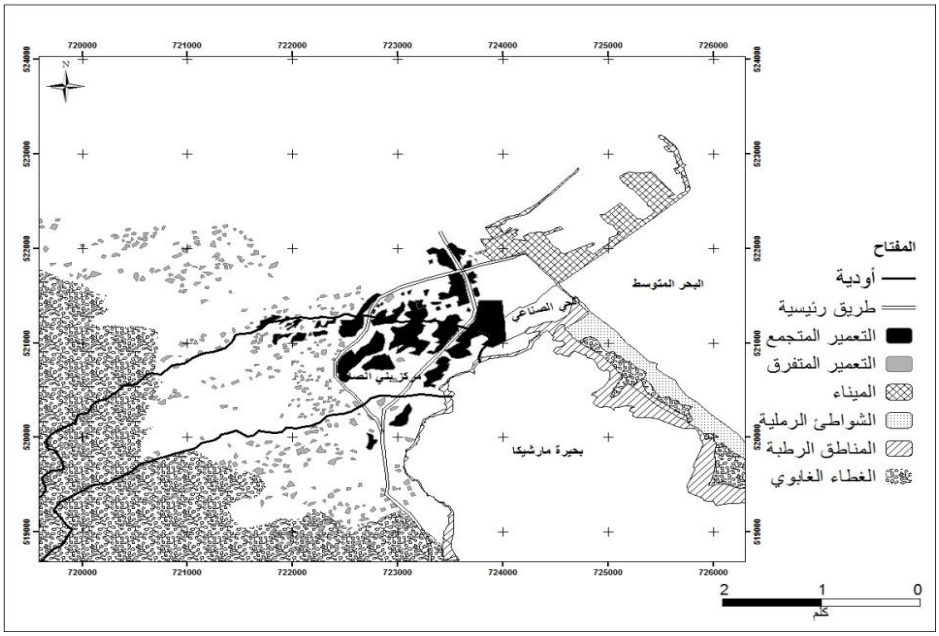

المصدر: الصورة الجوية لبني انصار سنة 1988 + إنجاز شخصي

على هذا الأساس بدأ المجال يتوسع وينمو دون أي ضبط مما نتج عنه وجود لنسيج عمراني غير منسجم ويفتقر إلى التنظيم والتجهيز الضروريين خاصة شبكة تطهير السائل حيث جل المنازل إما تتوفر على حفر وعائية تفتقر إلى الشروط التقنية والصحية مخصصة لتجمع مياه الصرف الصحي أو يتم إلقاء هذه المياه مباشرة في البحر، إضافة إلى غياب المساحات الخضراء. والأخطر من ذلك هو أن هذا التوسع كان في نقط تعتبر من المجالات المهددة بالمخاطر خصوصا الفيضانات، حيث نجد مجموعة من الأحياء كانت تتوسع على حساب الأودية.

3- من التسعينات إلى الفترة الحالية

بدأ المجال يشهد توسعا كبيرا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت مساحته من 191.03 سنة 1988 إلى 850 هك فأكثر سنة 2017[1]. والشيء نفسه يهم السكن المتفرق على صعيد الهوامش، حيث تراجعت المجالات الفلاحية من 525 سنة 1988 إلى 300 هك سنة 2015، علاوة على تراجع مساحات المجالات الرطبة والغابوية. وقد واكب هذه الدينامية الحضرية ترقية الجماعة إلى مركز حضري سنة 1992، وإنجاز تصميم التهيئة سنة 1999، تم أخذ المركز في الامتداد في جميع الاتجاهات (توسع السكن على حساب الأراضي الرطبة والشواطئ الرملية، توسع الحي الصناعي على مشارف البحيرة...).

[1] – تحليل ومعالجة الصور الجوية للمجال خلال فترات 1958-1988-2017، عن طريق برنامج ARC GIS

خريطة رقم 3: وضعية المجال سنة 2016

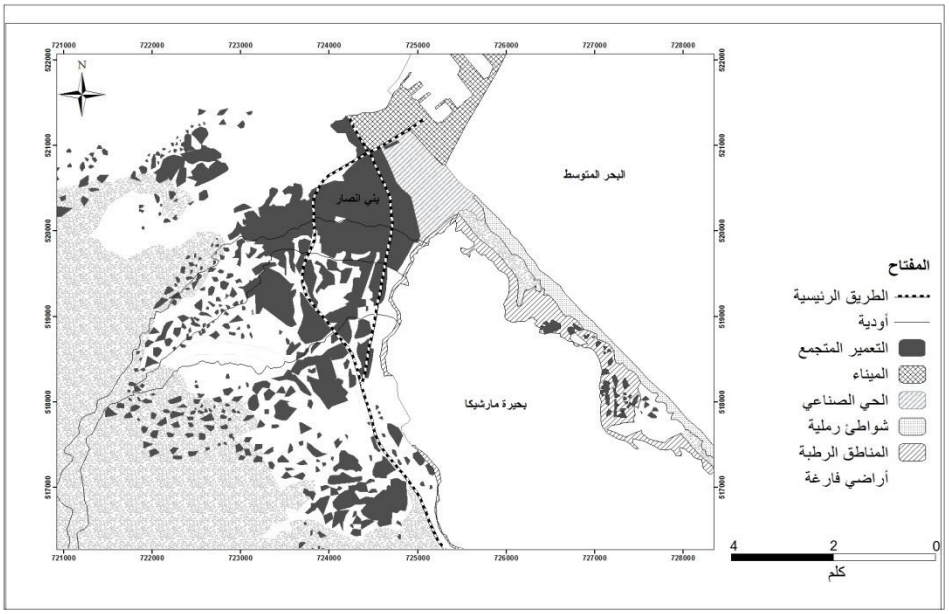

المصدر: الصورة الجوية لبني انصار سنة 2015 + إنجاز شخصي

إن أهم ما يمكن تسجيله خلال هذه الفترة هي سرعة نمو المجال الحضري وامتداد وتوسع السكن على حساب أراضي رطبة وشواطئ رملية، وأيضا توسع الحي الصناعي الذي يوجد على مشارف البحيرة ويطل على البحر الأبيض المتوسط والذي ستكون له انعكاسات وخيمة على البيئة الحضرية لبني انصار عامة والشريط الساحلي بشكل خاص.

إلا أن أبرز تحول عرفه هذا المجال هو سنة 2007 عندما تم إعلان عن مشروع مارتشيكا المتوسط، حيث تم إعداد تصميم خاص لمنطقة مارتشيكا وبرمجة أحد المشاريع السياحية على المجال الحضري لبني انصار، وفي سنة 2009 تم ضم فرخانة إلى المجال الحضري لبني انصار، وبالتالي أصبحنا أمام مدينة صغيرة يتجاوز عدد سكانها 52 ألف نسمة تعرف تطور عمراني قوي، أصبح يشكل تهديد حقيقي للبيئة الحضرية بالمنطقة، خصوصا في ضل ضعف التدخل من طرف المسؤولين على القطاع لضبط المجال وتهيئته والحفاظ على المؤهلات البيئية التي أصبحت تندثر تدريجيا ويتعلق الأمر بالمناطق الرطبة التي صنفت سنة 2005 ضمن المناطق ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية حسب اتفاقية "رمسار".

II-الانعكاسات البيئية للتوسع العمراني لبني انصار

كان لهذه الدينامية أثر كبير على البيئة الحضرية للمجال، فهذا التوسع غير المضبوط أدى إلى خلق نسيج حضري فوضوي غير متجانس، تتفشى فيه ظاهرة البناء غير المنظم والتمدن العشوائي من خلال خلق تجمعات سكنية غير متجانسة وناقصة التجهيز، تعاني من مشاكل بيئية حقيقية سواء على مستوى النظافة الحضرية بشقيها الصلب والسائل (**عبد المجيد بوعولتين 2010**)، أو على مستوى توزيع التجهيزات والبنيات التحتية، إلى جانب مخاطر الفيضانات التي تهدد أجزاء مهمة من المجال المدروس، ناهيك على ضعف المساحات الخضراء وغيابها أحيانا، هذه المشاكل أصبحت تهدد استدامة المجال البيئي، إذ لم يتم اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بتقنين ظاهرة التوسع الحضري، عن طريق إدماج البعد البيئي في سيرورة التنمية.

1 – المجالات الرطبة: نظام إيكولوجي هش

الأراضي الرطبة هي المناطق التي تمثل فيها المياه العامل الأساسي المسيطر على البيئة وعلى الحياة النباتية والحيوانية المرتبطة بها، فالمناطق الرطبة كما تم تحديدها في اتفاقية رمسار هي "مناطق الأهوار والسبخات والمستنقعات أو المياه، سواء كانت طبيعية أو اصطناعية، دائمة أو مؤقتة، راكدة أو متدفقة، عذبة كانت أو مسوس أو مالحة، بما في ذلك مناطق المياه البحرية التي لايتجاوز عمق المياه فيها ست أمتار والمناطق الشاطئية والساحلية والجزر والمسطحات المائية".[1] والمجال المدروس يضم مساحات مهمة من هذه المناطق ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية وتعاني من الهشاشة الطبيعية والتدخل البشري.

خريطة رقم 2: توزيع المناطق الرطبة بالمجال المدروس.

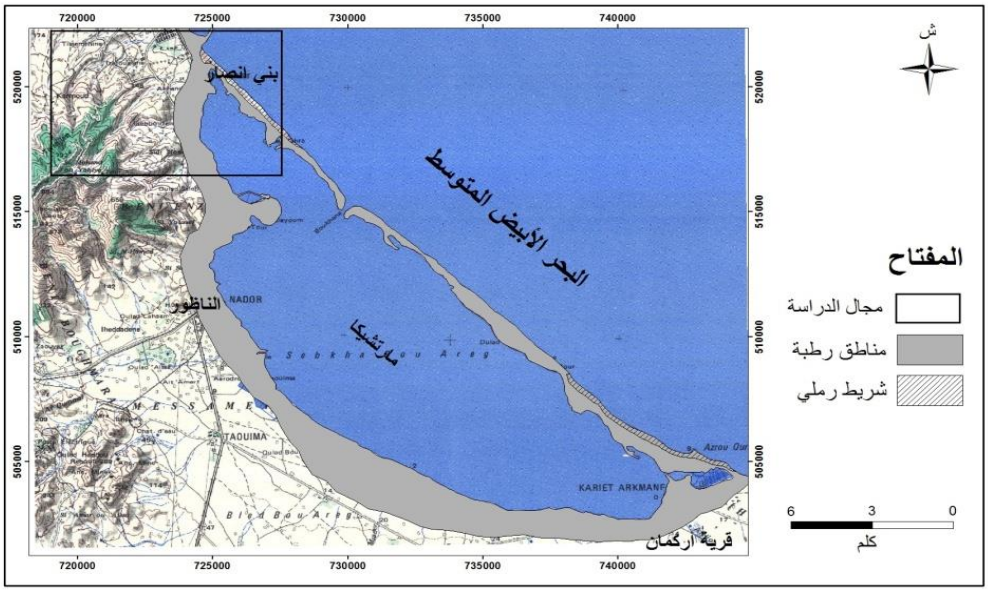

المصدر: الخريطة الطبوغرافية لمدينة الناظور + إنجاز شخصي

طبقا لخصوصيات المجال المدروس والأهمية التي تزخر بها المنطقة الرطبة يمكن رصد مظاهر الهشاشة الطبيعية في العناصر التالية:

☜ أهمية موقع بحيرة مارتشيكا والتنوع البيولوجي والإيكولوجي التي تزخر به، لم يعفيها من معانات عديدة على مستوى التلوث بنوعيه السائل والصلب، إذ ظلت تستقبل لسنوات عديدة كميات هائلة من النفايات الصلبة والمياه العادمة الملوثة، أدى إلى خلخلة التوازن البيئي بها من خلال فقدان مجموعة من أنواع الحيوانات (أسماك وطيور).

☜الهشاشة على مستوى ارتفاع مستوى سطح البحر وتأثيره على مكونات المجال، (Abdellatif KHATTABI 2012) حيث نميز بين ثلاث مستويات من الهشاشة تبعا للارتفاعات المنطقة المدروسة، فهي **مرتفعة جدا** على طول الشريط الساحلي لبوقانا بحكم انخفاض طبوغرافية المجال في هذا الجزء واستقرار نسبة مهمة من السكان على طول هذا الشريط، بينما تقل تدريجيا كلما ابتعدنا عن الساحل في اتجاه المدار الحضري، كما **ترتفع** الهشاشة في الجزء المقابل للحي الصناعي الذي يمكن أن يتعرض لغمر مياه البحر أثناء ارتفاع منسوب مياه البحر.

[1]– دليل اتفاقية رمسار بشأن الأراضي الرطبة، الإصدار الرابع،الطبعة الثالثة، أمغنة اتفاقية رمسار،غلاند سويسرا 2006، ص:7

2- أخطار التلوث البيئي

❖ إشكالية النفايات الصلبة

لقد واكب النمو والتوسع الحضريين بالمجال الحضري لبني انصار ارتفاع في كميات ونوعية النفايات الصلبة، حيث أصبح هذا المجال ينتج كميات كبيرة من النفايات وبأنواع مختلفة، مشكلة عدة نقط سوداء في كل الاتجاهات، فحسب أرقام شركة أفيردا المكلفة بجمع النفايات الصلبة بالمجال، بلغت النفايات الصلبة خلال سنة 2013 حوالي 12719.96 طن وهو رقم قياسي مقارنة بعدد السكان.

مبيان رقم 1: الإنتاج اليومي للنفايات الصلبة بالطن بالجماعات التي توجد تحت نفوذ شركة أفيردا

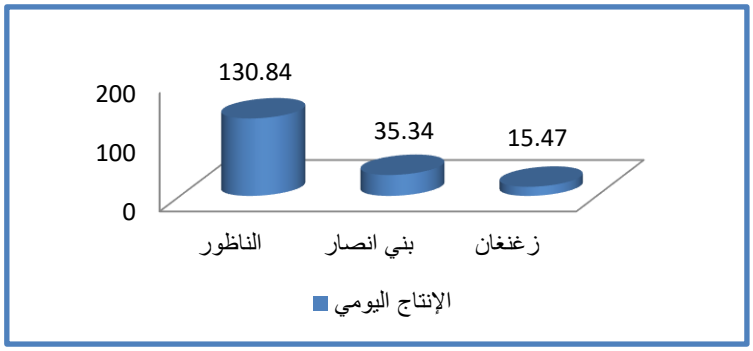

المصدر: شركة أفيردا، مارس 2015.

ويعود هذا الضغط الكبير للنفايات الصلبة بهذا المجال للأسباب التالية:

السبب الأول: التطور الكبير الذي عرفته بني انصار لا على مستوى النمو الديموغرافي والتوسع العمراني، حيث أدى هذا التوسع إلى انتشار أحياء عشوائية غير مقننة تغيب فيها عملية تنظيم جمع النفايات.

السبب الثاني: الموقع الحدودي لبني انصار يجعلها تلعب دور محطة عبور إلى مليلية، حيث تعرف دينامية مهمة على مستوى التجارة في المواد المهربة مما يؤدي إلى ارتفاع كمية النفايات الناتجة عن هذه الأنشطة، وهي ظاهرة تعاني منها كل المجالات الحدودية بالمغرب (**محمد العبدلاوي ونورالدين الشيخي 2002**) (فنيدق، وجدة...).

السبب الثالث: وجود ميناء بني انصار هو الآخر ساهم في معانات هذا المجال من النفايات الصلبة، علما أن الميناء بدوره تغزوه كارثة بيئية سواء تعلق الأمر بالنفايات الصلبة أو السائلة، حيث يرتفع حجم النفايات الصلبة من الأكياس البلاستيكية وبعض الأدوات المستعملة في الصيد كالخيوط والحبال من القماش والعبوات الزجاجية والأحذية وأدوات الطبخ والصناديق الخشبية وغيرها من المواد الصلبة التي تترسب في قعر البحر أو تجمع على ضفافه فتؤثر سلبا على البيئة الحضرية للمجال.

صورة رقم 1: انتشار للنفايات الصلبة داخل المدار الحضري

المصدر: تصوير شخصي، أكتوبر 2017

❖ إشكالية النفايات السائلة

تتوفر بني انصار على شبكة تطهير تعود إلى سنة1983(**Etude D'assinissement Liquide « ONP »2014**) ، تتميز غالبيتها بالهشاشة والتقادم مما يعرضها للانسداد والاختناق في كثير من الأحيان، حيث تعم البرك المائية الملوثة والروائح الكريهة بالأزقة والشوارع خاصة خلال فترة التساقطات المطرية، فأصبح مشكل ضعف شبكة التطهير وغيابها في بعض الأحيان من أبرز الأسباب المؤدية لخطر الفيضان الذي بات يعم المنطقة طوال فترات التساقطات المطرية، فعلى الرغم من إضافة بعض القنوات الجديدة في الآونة الأخيرة وإعادة صيانة بعضها، إلا أن الوضعية ازدادت تدهورا بفعل توالي اختناق هذه القنوات وتسرب المياه العادمة إلى سطح الشوارع والأزقة، هذا يجعل من الرقعة الحضرية تعرف خطورة بيئية وأضرار صحية ناهيك عن مساهماتها في الأخطار الطبيعية كالفيضانات.

صورة رقم 1: تصريف المياه في الهواء الطلق.

المصدر تصوير شخصي، أكتوبر 2017

❖ التلوث الغازي

للهواء أهمية كبرى في الحفاظ على التوازن البيئي، لكن عندما يختلط هذا الأخير مع مواد أخرى مثل الغازات المنبعثة من عوادم السيارات والدخان المصانع... يحدث اختلال في توازن الغلاف الجوي. والمجال الحضري لبني انصار من المجالات التي تتأثر بهذا النوع من التلوث، والذي يكون غالبا نتيجة عوادم وسائل النقل بكل أنواعها بحكم موقعه الحدودي مع مليلية، تساهم بشكل كبير في تلوث الهواء. إضافة إلى وجود حي صناعي بمنطقة الدراسة الذي هو الأخر يفرز كميات كبيرة من الدخان الذي يلوث الهواء الطبيعي.

صورة رقم 3: موقع الحي الصناعي القريب من البحر.

المصدر: **تصوير شخصي، أكتوبر 2015.**

3 – الزحف العمراني على المجالات الغابوية

يتميز المجال الغابوي لبني انصار، الذي يمتد على مساحة تفوق 1000 هكتار بتنوعه البيئي الزاخر بأنواع متعددة من النباتات والوحيش، إلا أن هذه المنظومة البيوجغرافية أصبحت معرضة للتدهور والتناقص، بسبب التطور العمراني غير المراقب، إذ أصبحت المجالات الغابوية التي تغطي سفوح كوروكو والتي تطل على المجال المدروس تتعرض للإجتثات بفعل الزحف العمراني، إضافة إلى الاستغلال المفرط لسد الحاجيات الطاقية وغيرها، كما هو الحال مع الدوم والحلفاء اللذان يستعملان في الصناعة التقليدية. كما تعرضت هذه المجالات الغابوية أيضا للحرائق والتي تسببت لها في دينامية تراجعية خلال السنوات الأخيرة.

صورة رقم 4: الزحف العمراني على المجال الغابوي بالمجال المدروس.

المصدر: تصوير شخصي، أكتوبر 2017.

4– تواتر خطر الفيضانات بالمجال المدروس

لا تختلف الخصوصيات والميكانيزمات المرتبطة بخطر الفيضانات ببني انصار عن مثيلاتها في باقي التراب الوطني من حيث تداخل العوامل الطبيعية والبشرية في حدة المخاطر الهيدرولوجية والرفع من فعالية الجريان السطحي بسبب إشكالية التهيئة الحضرية وإعداد التراب الوطني

❖ **العوامل الطبيعية**

***الشكل التضاريسي العام للمجال المدروس مساعد على الفيضان:** يشغل بني انصار مجالا يتميز بضعف الانحدار، إذ لا يتجاوز 10%، هذا المجال مرتبط بسلسلة جبال كوروكو التي تتميز بانحدارات قوية تفوق 30%، تجعل الانحدارات تقل من العالية نحو السافلة (المجال الحضري لبني انصار)، وبما أن النفاذية تقل مع الانحدار فإن التساقطات التي تتلقاها سفوح كوروكو تتجه بشكل مركز نحو المستويات الأقل انحدارا فيؤدي ذلك إلى حدوث فيضانات الأودية الآتية من هذه السفوح نحو المدار الحضري؛

*شبكة هيدروغرافية كثيفة تساهم في نشأة خطر الفيضانات الحضرية؛

*تراجع الغطاء الغابوي يعمل على تسريع وثيرة الجريان السطحي؛

❖ **العوامل البشرية**

***الزحف العمراني وانعكاساته المجالية:** الاستقرار على الهوامش، فوق أراضي غير صالحة للبناء (على ضفاف الأودية والمنحدرات الصعبة) فتشكلت بذلك أحياء عشوائية غير مؤهلة للتعمير ومعرضة للمخاطر كالفيضانات.

***بنيات تحتية هشة مساندة لظاهرة الفيضانات:** النقص الحاد في هذه البنيات سواء تعلق الأمر بنظام التصريف بنوعيه (المياه العادمة والتساقطات المطرية) أو طبيعة القناطر المهيأة على طول الأودية المخترقة لمجال الدراسة.

صورة رقم 5: اختناق القناطر بسبب النباتات والنفايات.

المصدر: تصوير شخصي، أكتوبر 2017

شكل رقم 1: العوامل المساعدة على نشوء الفيضانات بالمجال المدروس

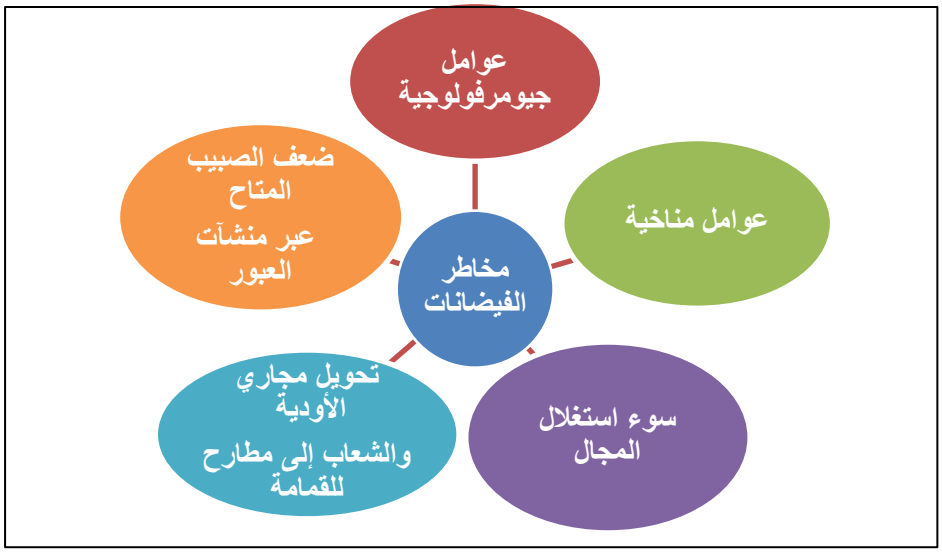

المصدر: عمل شخصي، 2020

ساهمت هذه العوامل في تواتر عدة حالات لفيضانات الأودية بالمجال، ومن أبرز هذه الفيضانات نسجل:

- **فيضان 1995**: خلال هذه السنة عرفت عدة أحياء من المجال المدروس فيضانات عنيفة نتيجة تزايد التساقطات الاستثنائية، نتج عنها أضرار وخيمة خاصة على مستوى البنيات التحتية الطرقية وشبكة الصرف الصحي، خصوصا الأحياء المتواجدة على طول البحيرة؛
- **فيضان 2004**: سجلت المنطقة حالة فيضان قوية خلال هذه السنة، حيث فاض البحر وأدى إلى حصر منطقة بوقانا والأحياء المجاورة لها وتم تسجيل خسائر بشرية ومادية مهمة؛
- **فيضان مارس 2005**: عرفت المنطقة فيضانات قوية، حيث تم غمر مجموعة من الأحياء (بوقانا، حي كاليطا...) وفيضان لواد أوشن وألخندوق وقطع الطريق الرئيسية الرابطة بين الناظور ومليلية؛

صورة رقم 6: فيضانات بني انصار سنة 2005

المصدر: المصلحة التقنية للجماعة الحضرية بني انصار.

III- إكراهات التخطيط وإعداد المجال الحضري لبني انصار وأهم التدابير لتجاوزها

1 – إكراهات التخطيط وإعداد المجال الحضري لبني انصار.

❖ إكراهات طبيعية

ترتبط أساسا بالموقع الجغرافي للمجال المدروس، في سافلة جبل كوروكو وحدوده مع مليلية والبحر المتوسط من الشرق ومدينة الناظور من الجنوب، يجعل من هذا المجال منحصر، لا يستطيع التوسع في الاتجاهات الثلاث، مما يضطر بعض السكان الاستقرار على سفوح كوروكو ذات انحدارات قوية، مما أفرز أحياء هامشية يصعب التدخل فيها من أجل إعادة هيكلتها، ناهيك عن تقطع المجال بمجموعة من الأودية التي هي الأخرى تعيق عملية التهيئة،

❖ إكراهات عقارية

أصبح العقار بالمجال الحضري لبني انصار عائق حقيقي أمام كل تدخلات التهيئة، ففي ظل غياب الرصيد العقاري للدولة بالمجال، تعجز هذه الأخيرة عن قيام بمشاريعها المتعلقة بإعادة الهيكلة، وما يضيف الوضعية تأزما هو حتى الرصيد العقاري الخاص لا يوجد بحكم استنفاذه وصعوبة تجديده في ظل العوائق الطبيعية السالفة الذكر. ومنه فإن غالبية الأراضي بالمجال هي غير صالحة للبناء.

❖ إكراهات إدارية

تتمثل الإكراهات الإدارية أساسا في تعدد الإدارات المسؤولة عن التعمير، فهناك من يرى أن تعدد الأطراف المسؤولة عن القطاع والمتدخلة في التهيئة الحضرية أمر إيجابي وذلك من أجل تعزيز تدخلاتهم على الصعيد المركزي أو المحلي. لكن في المقابل كثرة هذه المؤسسات العمومية والشبه العمومية، المهتمة بالتعمير والتهيئة الحضرية يؤدي إلى انعدام التنسيق وكذا تضارب المصالح وغياب المقاربة التشاركية فيما بينهم.

يظهر هذا جليا بالمجال المدروس من خلال التضارب وعدم التنسيق ما بين الجماعة الحضرية والوكالة المسؤولة عن تهيئة بحيرة مارتشيكا إلى درجة أصبح من الصعب التمييز بين المجالات التي توجد تحت نفوذ الوكالة والمجالات التي توجد تحت نفوذ الجماعة، مما يفسر عمق الأزمة الحضرية بالمجال سواء تعلق الأمر بالانتشار الكاسح لأحياء السكن السري أو على مستوى التدخل من أجل التهيئة.

2 – بعض التدابير لحماية وتأهيل البيئة الحضرية والنهوض بقطاع التعمير بالمجال المدروس

❖ التدبير المندمج للساحل المتوسطي بالمجال المدروس: من خلال التنمية المستدامة للمناطق الساحلية وذلك بضمان مراعاة البيئة والمناظر الطبيعية على نحو ينسجم مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون إغفال الجانب التشاركي بين مختلف المصالح والجماعات المحلية ومختلف الباحثين والفاعلين من أجل إعداد وتطبيق فعلي لخطة مندمجة لحماية وتنمية الموارد؛

❖ العمل على هيكلة كل أحياء المنطقة ومدها بالتجهيزات الأساسية (الماء الصالح للشرب، الكهرباء، شبكة التطهير) وتعزيزها بالبنيات التحتية والمرافق الاجتماعية.

❖ توفير أماكن خاصة للمساحات الخضراء، فالمنطقة تعرف ضعف حاد حول هذه المجالات.

❖ إعادة إصلاح وتجديد شبكة الصرف الصحي لجل الأحياء وفصل شبكة صرف مياه الأمطار عن المياه العادمة، لتخفيف الضغط على الشبكة.

❖ تدعيم قطاع الصيد البحري من أجل تقوية الإنتاج وإيجاد الشغل ومساندة القطاعات الأخرى من صناعة وتجارة وسياحة، وهذا يقتضي القيام بالإعدادات اللازمة لتحسين ظروف المشتغلين بالقطاع وعصرنة الأسطول وتحديث التجهيزات.

❖ إنعاش السياحة عن طريق تثمين الموارد المحلية المختلفة والمؤهلات المتنوعة، وتتمثل هذه المؤهلات في بحيرة بوعرك وسلسلة الشواطئ الممتدة من قرية أركمان إلى بني انصار ومرتفعات كوروكو، هذه العناصر تعتبر قوة للمجال يمكن تثمينها واستغلالها بشكل عقلاني في حماية تامة للتنوع البيولوجي والإيكولوجي بالمنطقة.

❖ إعطاء رؤية واضحة لسكان المنطقة حول مشروع مارتشيكا وأهم الإضافات التي سيقدمها.

❖ تحمل سكان المنطقة مسؤولية الحفاظ على نظافة أحيائهم وعدم رمي الأزبال بالأودية، في المقابل السهر من طرف الشركة المكلفة بتدبير هذا القطاع على توفير الخدمات الضرورية في هذا الشأن.

خلاصة

يعيش المجال الساحلي لبني أنصار على إيقاع تحولات وإختلالات مجالية متنوعة. ومع ذلك، فإن الدينامية التي يعرفها، بالنظر إلى موقعه الجغرافي الحدودي مع مليلية وتوفره على ميناء على الساحل المتوسط، يجعله يلعب دورا مهما في تحريك العجلة الاقتصادية للجهة الشرقية بشكل عام وبني أنصار بشكل خاص.

إن تطور هذا المجال وتوسعه أنتج لنا مجالا عمرانيا مشوها وغير منظم يفتقر إلى أبسط التجهيزات الأساسية والخدمات وشروط الحياة، فأدى ذلك إلى **خلخلة التوازن البيئي**. وهو ما فرض على المخططين وذوي القرار العمل على تهيئة وتنمية المجال الحضري في إطار المشروع الترابي من خلال بناء مشاريع سياحية حول بحيرة مارتشيكا. وهي مشاريع تحمل في طياتها برامج سكنية واقتصادية، ستزيد المجال ضغطا.

لائحة المراجع

- **بحكان ميمون**، (2016/2015)، دينامية التعمير والتهيئة للشريط الساحلي لبحيرة مار شيكا بإقليم الناظور "شمال شرق المغرب"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة،
- **بوظليب الحسين**، (2005-2006). "أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو-مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تمسامان وهوامشه"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز،
- **بوعولتين عبد المجيد**، (2011/2010): "التعمير والبيئة الحضرية بمدينة كلميم"، بحث لنيل دبلوم الماستر في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز فاس، ص: 77.
- **العبدلاوي محمد والشيخي نور الدين**، (2002): "بنية وتحولات المجالات الحضرية الحدودية حالة الفنيدق"، منشورات البحث الجغرافي حول جبال الريف، سلسلة دراسات مجالية رقم:11، تحت عنوان "التمدن والتعمير في مجال الريف بالمغرب تطوان، ص: 50.
- دليل اتفاقية رمسار بشأن الأراضي الرطبة، الإصدار الرابع، الطبعة الثالثة، أمغنة اتفاقية رمسار، غلاند سويسرا،2006

- Mohamed BERRIANE et Hans HOPFINGER, 1999 : "Nador petite ville parmi les grandes ", collection villes du monde arabe, volume n°4, Tours, p: 14
- Abdellatif KHATTABI, « Rapport sous thème vulnérabilité des villes côtières Marocaines au risque climatique (élévation du Niveau de la mer et inondations) cas d'étude de la ville de Nador Institut Royal des Etudes stratégiques (IRES) et école Nationale Forestière d'ingénieurs. « ENFI » Rabat, Octobre 2012.
- Etude D'assainissement Liquide des quartiers non Assainis du centre Béni Nssar, « ONP », 2014, P : 12.

التعمير المستدام بالواحات المغربية، بين ضرورات تثمين التراث المعماري وآفاق توظيف مبادئ استدامته في التخطيط الحضري الحديث

Sustainable reconstruction of Moroccan oases, among the imperatives for the architectural heritage and the prospects for applying sustainable principles in modern urban planning

نورالدين ساليمي، دكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المغرب

رئيس مصلحة التعمير والهندسة المعمارية بالوكالة الحضرية لورزازات–زاكورة–تنغير.

saliminourdine@gmail.com

ملخص:

تعرضت التوازنات البيئية الهشة بواحات الجنوب الشرقي المغربي خلال العقود الأخيرة لاختلالات عميقة وتحولات سريعة، وشكل التعمير الحديث والضغط المفروض على الموارد الطبيعية المحدودة أحد أبرز مظاهرها. فبعدما تميزت هذه المجالات بنظام تعميري يراعي خصوصياتها البيئية وهشاشة مواردها في إطار علاقة تفاعلية خلقها السكان الواحيون مع بيئتهم، اتضح عجز التقنيات والمخططات العمرانية الحديثة وعمليات البناء والتعمير عن تحقيق التوافق مع خصوصيات المجتمع والبيئة المحليين وافتقارها لمبادئ الاستدامة التي ميزت القصور والقصبات العتيقة، وهو ما يتضح بشكل جلي في الاستهلاك المفرط للمجال خاصة الفلاحي والموارد المائية واستعمال مواد وأشكال بناء غير ملائمة ودخيلة عن البيئة والظروف المناخية المحلية، وفي إحداث تغيير جذري وعميق في نمط حياة السكان وعلاقتهم بالأرض بعد تدهور سكن القصور.

في هذا السياق، يعتبر التعمير المستدام من المواضيع التي أصبحت تطرح نفسها بحدة، بالنظر لارتباطه بمصير الأجيال القادمة وحقها في الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تستخدم في البناء، فالتنمية العمرانية المستدامة ستساهم في معالجة مشاكل التدبير الحضري بالواحات وفي الحفاظ على تراثها العمراني، عبر إمكانيات استلهام مبادئ التعمير المستدام الحديث من التراث المعماري الواحي خاصة القصور واستثمار أسس هذه العمارة لإعادة التوازن البيئي في التعمير العصري بالواحات.

الكلمات المفتاحية: الواحة، تعمير، استدامة، بيئة.

Abstract :

The fragile environmental balances of the southernmost Moroccan oases in recent decades have been subjected to profound imbalances and rapid transformations, the form of modern reconstruction and the pressure on limited natural resources is one of their most prominent manifestations. After a reconstruction system that respects their environmental characteristics and their fragile resources, in an interactive relationship created by the living population with their environment, the inability of modern physical techniques and schemes, construction and reconstruction to achieve compatibility with the specificities of

the local community and mobilization, and their lack of sustainability principles that characterized ancient ‘’ksour’’ and ‘’kasbahs’’, was evident. This is clearly reflected in the excessive consumption of the field, especially the peasants and water resources, the use of inappropriate and inconvenient building materials and forms, and the local environment and climate conditions, and in the radical and profound change in the lifestyle and relationship of the population to land after the deterioration of the ksour.

In this context, Sustainable reconstruction is a subject that has become a matter of great concern, given its relation to the fate of future generations and its right to benefit from natural resources used for construction. Sustainable urban development will contribute to addressing the problems of urban management with oases and preserving its urban heritage. Through the possibilities of drawing on the principles of modern sustainable reconstruction from the architectural heritage, the ksour and the foundations of this architecture are invested in restoring the environmental balance in modern oases.
Key words: Oasis, reconstruction, sustainability, environment.

مقدمة:

يعتبر التعمير المستدام من المفاهيم الحديثة المرتبطة بظهور مفهوم التنمية المستدامة، كما يعد من الاتجاهات الحديثة المرتبطة بالوعي بأهمية حماية الأرض وتوازناتها البيئية والحد من انتشار السكن العشوائي والبناء فوق الأراضي الفلاحية. وإذا كان ارتباط التنمية المستدامة بمواجهة أشكال التنمية التقليدية المبنية على تحقيق التراكم الاقتصادي والربح المالي والاهتمام بالجوانب المادية دون استحضار التوازنات الاجتماعية كارتفاع اللامبالاة والقلق والتوتر والأمراض العصبية والنفسية (على مهران هشام، 2006) والجريمة وكذا التوازنات البيئية، والتخلي عن كل ما هو قديم تحت مسمى الحداثة والعصرنة، ثم ارتباطها بأهمية العودة إلى كل ما هو محلي للتخفيف من حدة تيار العولمة، فالتعمير المستدام والذي يساهم في إبراز الخصوصيات الثقافية وتكريس الهوية الجهوية والوطنية خاصة في الجانب السياحي، يعتبر من أهم أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن الهوية المعمارية الجهوية والوطنية، أو إعادة إنتاج هذه الهوية الجهوية في ظل مبدأ اللاتركيز الإداري والجهوية المتقدمة التي اعتمدها المغرب.

إن الدعوة إلى تبني مبدأ الاستدامة في التعمير لا يجب أن يقتصر على تحقيق الأرباح المادية والدعائية الجوفاء، مما قد يفقد للمسألة أهميتها وجديتها، بل لا بد من التعامل الصارم مع هذا الموضوع. وفي هذا الإطار، تعتبر الإشارة إلى ذلك كأحد أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 سنة 2015، من خلال الهدف الحادي عشر حول المدن المستدامة وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، تجسيدا للوعي الدولي بالإكراهات البيئية وضرورة معالجة مظاهر الاختلالات التي تعرفها المدن خاصة الكبرى. وتتضح أهمية الموضوع في الارتفاع السريع لنسبة ساكنة المدن المغربية منذ بداية القرن العشرين، حيث انتقلت من 8% بداية القرن إلى 61%سنة 2014، وسيصل في أفق 2030 إلى 67,8% [1].إلا أن هذا التمدين كان له بالغ الأثر على البيئة[2]. وعلى غرار باقي مناطق التراب المغربي تميزت الواحات بتدهور القصور العتيقة وتوسع المراكز الحضرية الصغرى والمدن، إلا أن تقييم الآثار الناتجة

[1] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه"، ص 52 مصادق عليه خلال دورة المجلس بتاريخ 30 غشت 2018

[2] فقد بلغت كلفة التدهور البيئي في المغرب سنة 2014 حوالي 32,5 مليار درهم أي ما يعادل 3.5 في المائة من الناتج الداخلي الخام، تمثل حوالي 960 درهم للفرد الواحد سنويا (نفس المرجع)

عن هذا النمو يبرز بشكل واضح تنامي الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والتدبيرية والبيئية للمجالات الحضرية كأحد أبرز نتائج محدودية وفشل التخطيط الحضري العصري في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وهنا ننطلق من إشكالية مفادها النظر في إمكانية استثمار المبادئ الأساسية للتعمير العتيق بالواحات (قصور وقصبات) في التخطيط العمراني الحديث.

وفي هذا السياق، يهدف هذا المقال إلى:

– تشخيص وضعية القصور بالواحات وتأثرها بالتحولات التي لحقت منظومتها التقليدية؛

– تحديد مبادئ الاستدامة في التراث المعماري الطيني بالواحات مع إبراز الأثر السلبي للتعمير الحديث على البيئة بالمجالات الواحية؛

– تحديد دور وثائق التخطيط العمراني في تأطير التوسعات العمرانية بالواحة والحفاظ على بيئتها.

1.القصور الطينية والعمارة المستدامة، تجسيد قديم بالواحات لمفهوم حديث

1.1 القصور، أشكال للاستقرار وعمران مندمج بواحات الجنوب الشرقي للمغرب

تنص المادة الأولى من مسودة ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته الصادر في شوال دجنبر 2002[1] على أن "التراث العمراني هو كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء ومباني وحدائق ذات قيمة أثرية أو معمارية أو عمرانية أو اقتصادية أو تاريخية أو علمية أو ثقافية أو وظيفية وتشمل المباني التراثية ومناطق التراث العمراني ومواقع التراث العمراني". وحسب المادة الأولى من اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي أقرها المؤتمر العام[2] في دورته السابعة عشرة بباريس 16 نونبر 1942 فالتراث الثقافي يقصد به:

- الآثار: الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية والنقوش والكهوف ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم؛
- المجمعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.
- المواقع: أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة كذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو الجمالية أو الأنتروبولوجية.

وتندرج القصور والقصبات ضمن تعريف النوع الثاني الخاص بالمجمعات الأثرية دون ان نستثني وجود النوعين الآخرين، فالقصر يقصد به "مجموعة بنايات متماسكة ومتلاصقة فيما بينها، محاطة بسور يصعب الولوج إليه، إلا عبر الباب الرئيسي الذي يكون محروسا، حيث تتجمع المساكن داخل القصر في شكل تراكمي متماسك". أما الشكل الداخلي للقصر ودوره وطريقة بنائه فهي متشابهة تتكون من طابقين أو ثلاث، ذات أروقة تحيط بالساحة المكشوفة وسط الدار. وتخصص الحجرات في الطابق الأرضي لخزن المنتوجات والأدوات الزراعية والحطب وعلف الماشية وحظيرة للحيوانات، حيث كان للنشاط الفلاحي ووظائفه أثر مهم في تشكيل منازل القصور، أما الطابق الأول فيخصص لغرف العائلة وما يتعلق بمعيشتها اليومية كالمطبخ، بينما يتشكل الطابق العلوي من مساكن خاصة بالضيوف غالبا،

[1] جامعة الدول العربية (دجنبر 2002) مسودة ميثاق المحافظة على التراث العمراني وتنميته الصادر عن الجماعة العربية.

[2] http://whc.unecso.org/en/gidelines http://whc.unecso.org/fr/conventiontext

ويعتبر ممرا نحو سطح البنايات الذي يوفر مجالا للاستراحة والنوم ليلا في فصل الصيف الحار (Ait Hamza M. 2009). ويعتمد في البناء على مواد محلية تتمثل في الطين المدكوك والطوب وجذوع النخيل، متكيفة بذلك مع الطبيعة ومندمجة مع الاقتصاد، كما تعبر طريقة البناء عن الاندماج والتعايش الذي يميز ساكنة القصور.

يتضح أن للعامل الطبيعي تأثير واضح على الشكل الداخلي للقصور، فللوظيفة الدفاعية والظروف المناخية دور أساسي في توجيه شكل البناء في البيئة الشبه الصحراوية، فالاعتماد على تسقيف الأزقة والامتداد العمودي للسكن يهدف إلى الاقتصاد في استعمال المجال من جهة وللاحتماء من قساوة برد الشتاء وحرارة فصل الصيف واتقاء الزوابع الرملية من جهة ثانية، كما أن عرض الجدران الترابية السميك يوفر الحماية للساكنة من المخاطر (Montaser E. 1986). إن اعتماد نفس مبادئ البناء وخصائصه هو الذي أعطى للقصور شكلا هندسيا وتصميما عمرانيا متشابها، فهي "مدن قروية" تعكس منظومة عمرانية متكاملة.

فبعض التعاريف تشبه القصر بالمدينة، كما جاء حسب وصف مارمولكربخال (1984) الذي شبه القصور بالمدن التي كانت الحياة بالواحات الجنوبية تدور حولها، أو ما أشار إليه بن محمد قسطاني (2005) عندما شبه القصر بالمدينة وبكون سلوك المقيم بالواحة أقرب بكثير إلى الحضر منه إلى البدو، معتمدا في ذلك على تعريف مكى بن طاهر (Ben Tahar M. 1982)، الذي أشار إلى اتخاذ القصر في الواحات قبل الصحراوية هيئة المدينة والدور خاصية الحضر، وهو ما يضعنا أمام إشكالية رئيسية مضمونها هل القصر مدينة؟، فالحسم في هذا التقابل صعب، نظرا لتخصص ساكنة القصور في الزراعة وارتباط المساكن في الأصل من حيث بنيتها وشكلها بالأنشطة الفلاحية، إضافة إلى الخصوصيات الاجتماعية التقليدية التي ميزت مجتمعات هذه القصور خاصة الروابط القبلية والعائلية.

ويوفر هذا النوع من السكن مناخا اجتماعيا يعبر بشكل واضح عن التضامن والعلاقات المبنية على التعايش بين المكونات الاجتماعية بالقصر، مما يخلق توازنا نفسيا وإحساسا بالأمان لساكنيه، خاصة مع توفيره لمختلف المرافق الاجتماعية العمومية.

بشكل عام، رغم تفاوت الأهمية التاريخية والمعمارية للقصور بالمجال الواحي، فهذا العمران يتميز باندماجه، إلا أن هذه القصور هجرت[1] بشكل شبه كلي، مما ينذر باندثارها وتراجع أدوارها المركزية في تنظيم المجال مقابل هيمنة السكن العصري الحضري.

2.1. القصور، ضحية لزوال عوامل تشييدها وأسس قيامها بالواحات

يعتبر تفكك القصور أهم ظاهرة مجالية تثير الانتباه بالمجال الواحي عموما، نظرا لتضافر عدة آليات وأهمها الضغط الديمغرافي وتنامي حاجيات سكان القصر وتحسن أوضاعهم المعيشة وانفتاحهم على العالم الخارجي، ثم تفكك الأشكال التقليدية للتضامن بالمجتمع المحلي، وهي عوامل كانت وراء تراجع أهمية القصر أو ما يعبر عنه بـ"انفجار القصور".

تميزت المرحلة الأولى بانتشار سكن القصور بامتدادها العمودي وموقعها بجوار الحقول المزروعة قصد مراقبتها وحراستها (أيت حمزة محمد، 1993). أما المرحلة الثانية، فقد جاءت بعد شق أهم الطرق والمحاور الرئيسية وانتهاء فترة ما سمي بـ "السيبا"، مما شجع السكان على التخلي عن القصور والاستقرار على طول تلك الطرق وبناء مساكن تتشابه مع السكن العتيق في استعمال المواد المحلية أو تلك التي يتم فيها الجمع بين المواد المحلية كالتراب والعصرية من إسمنت وحديد. وفي المرحلة الثالثة، يقوم السكان ببناء منزل حديث بكل المقاييس

[1] فمن أصل 350 قصر موجود بحوض درعة، لاتزال 100 قصر فقط هي الآهلة بالساكنة (D.A.T, 2004, p108)،بينما تعرض ثلث مجموع القصور والقصبات بالمغرب والتي يصل عددها إلى أزيد من 4 الآف للتدهور.

اعتمادا على المواد الحديثة، إلى جانب اختيار أشكال هندسية حضرية، تعبر حسب ما أشار إليه ناصري (Nasiri M. 1988) إلى انتشار عقلية جديدة.

صورة رقم 1: طريقة البناء التقليدية بالتراب

المصدر: CERKAS (2005)

صورة رقم 2:مراحل تحول السكن الواحي

المصدر: تصوير الباحث، 2015

لقد كان للهجرة القروية الدولية دور مهم في ظاهرة انفجار القصور وانتشار "الملكية الخاصة" ضمن مجال الأراضي الجماعية التي لم تكن تستغل فلاحيا، فاختلفت بذلك أشكال إنتاج السكن الذي أخذ ثلاثة أشكال رئيسية، حيث ظهر الأول بالقانون العرفي على شكل تجمعات سكنية قرب القصور القديمة، أما الشكل الثاني فيتمثل في السكن المشتت الذي يرتبط بأهمية دور المهاجرين والمشتغلين في أنشطة غير فلاحية في إنتاج السكن الفردي قرب الطرق، وارتبط ظهور الشكل الثالث بدور الدولة وتدخلها لتنظيم التعمير وتوجيهه بمختلف المراكز القروية، عبر إحداث تجزئات عمرانية لم تراعى في تصورها خصوصيات المنطقة الطبيعية (مساكن صغيرة المساحة وأزقة عريضة)، كما خلقت المرافق الحديثة مركزية مجالية جديدة كمحلات التجارة ومقرات الإدارات العمومية والجمعيات، خاصة على طول الطريق وبالمراكز الحضرية والقروية الناشئة (ساليمي نورالدين، 2014).

إذا كان من نافلة القول أن القصور وطريقة بنائها ارتبطت بسياق وظروف تاريخية خاصة (غياب الأمن ونمط العيش المرتبط بالفلاحة ونقط الماء، الارتباط بالجماعة ومؤسسة المشيخة...)، إلا أن مبادئ التعمير المعتمدة فيها وتقنياته يجب أن تشكل مرجعا في التمدين الحديث المرتبط بالمرافق العمومية والأسواق والطرق الرئيسية بدل الفلاحة والماء، وأن لا تشكل قطيعة ذات نتائج سلبية في صيرورة التعمير بالواحات. وعموما لم تصمد القصور والقصبات بالواحات المغربية أمام صدمة التحولات السريعة والعميقة وتغير القيم والممارسات والعادات المحلية، ففقدت بذلك دورها وموقعها كمؤسسة اجتماعية وتاريخية وكإنتاج جماعي حضاري في إطار منظومة السكن وتعمير الواحات، والتي يعتبر قصر أيت بن حدو المصنف على لائحة التراث العالمي نموذجا حيا يعكس قيمتها التراثية.

2.التنمية العمرانية المستدامة/العمارة الخضراء، في التعريف والمبادئ

1.2. التنمية العمرانية المستدامة، في التعريف

تعتبر التنمية العمرانية المستدامة من المفاهيم الحديثة، وترتبط بشكل أساسي ببروز المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة خلال العقود الأخيرة خصوصا منذ السبعينات من القرن العشرين، خصوصا بعد تنامي الاختلالات الناجمة عن تبني النموذج الاقتصادي التقليدي والثورة الصناعية وما نتج عنها من توسعات عمرانية سريعة وعشوائية أحيانا وارتفاع الفقر والهشاشة ومظاهر الفوارق الاجتماعية بين الدول والفئات الاجتماعية.

إن تعدد التعاريف والمفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة وتبنيها من أطراف ذات توجهات ومصالح متباينة بل متناقضة أحيانا، يجعله مفهومها قابلا لتفسيرات متعددة وربما متضاربة (إبراهيم العيسوي، 2019)، وعموما يقصد بالتنمية المستدامة القدرة على تلبية حاجيات المجتمعات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على الاستجابة لحاجياتها، كما يقصد بها حسب تقرير برنتلاند (1987)[1] "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير على فرص الأجيال المقبلة في ضمان الحصول على احتياجاتها " وبالتالي ضمان التوازن في عملية التنمية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وضمان استمرارية الدول والمجتمعات في الحصول على حياه أفضل وعيش رغيد.

أما العمارة المستدامة، أو العمارة البيئية فقد بدأ الوعي بها على يد معماريين أمريكيين (على رأفت، 2006، ص196) (جمال شفيق عليان، 2010)، لتصبح منذ النصف الثاني للقرن العشرين مطلبا عالميا من خلال برنامج الأمم المتحدة البيئي سنة 1972. وترتبط بما يسمى كذلك بالعمارة الحضراء والتي يعرفها كل منبرندا وروبرت فال (Vale, B and Vale, R, 1991) بالمدخل الأخضر للبيئة المبنية كمدخل شمولي لتصميم المباني، حيث أن كل الموارد في صورة المواد أو الطاقات يجب أخذها بعين الاعتبار.

أما كين يانج ken Yeang (1995) (يحي وزيري، 2003) فاعتمد على التعريف العام للتنمية المستدامة، حيث يرى أن العمارة الخضراء يجب أن تقابل احتياجات الحاضر دون إغفال حق الأجيال القادمة لمقابلة احتياجاتهم أيضا، بحيث تعطى الأولوية للتقليل من التأثيرات السلبية لعمليات التصميم على النظام البيئي.

بينما يعرفها يحي وزيرى (2003) على أنها عملية تصميم المباني بأسلوب يحترم البيئة مع الأخذ في الاعتبار تقليل استهلاك الطاقة والمواد والموارد وتقليل تأثيرات الانشاء والاستعمال على البيئة مع تعظيم الانسجام مع الطبيعة، أو ما أسماه أحد الباحثين (على رأفت، 2006، ص202) بالموائمة Appropiateness بين الشيء والمحيط، حيث يجب أن تكون المحافظة على البيئة محددا لفكرة وطريقة تعامل المخطط مع ما يحيط بالمبنى، لإيجاد الرابطة بين العمل المعماري والعمراني والبيئة المحيطة.

كما تفترض العمارة الحضراء الارتباط الوثيق بعدة عناصر أهمها، حسب على مهران هشام (2006)، الوظيفية والجمال البصري والحس الروحي في إطار الظروف البيئية للموقع والموضع، كما يؤكد أنها عبارة عن تنمية مجتمعية نظيفة تستخدم المواد والموارد المحلية المتاحة وتوظفها بشكل لا يتنافر مع عناصر البيئة المحيطة. بينما تتطلب التنمية العمرانية المستدامة توفير التناغم بين احتياجات الإنسان وتطلعاته وبين استعمالات الأراضي وتهيئة الموقع والمكان لهذه المتطلبات البشرية.

[1] La Commission mondiale sur l'environnement et le développement sous présidence Mme Gro Bruntland (Première Ministre de la Norvège): rapport Bruntland 1987

إن الآثار السلبية للنمو الحضري وأشكال التعمير العصري في تراجع الموارد الطبيعية وتلوثها وتدهور ظروف عيش الساكنة، ساهم بشكل مباشر في تنامي الدعوات لتجاوز تلك الاختلالات وبروز مفهوم العمارة المستدامة وإدراج مفهوم الاستدامة في العمارة، هذا بعدما كانت مرتبطة في بروزها بالتنمية عموما.

عموما يمكن القول إن الهدف الرئيسي من اعتماد مبادئ العمارة المستدامة، هو التخفيف الفعلي للتأثيرات العكسية لعميات التعمير والبناء والتخطيط الحضري، وذلك عبر استحضار البيئة والخصوصيات الطبيعية وأيضا الخصائص الاجتماعية المحلية (الجانب الثقافي في المعمار) من جهة، والرفع من إمكانيات الاستفادة من الموارد الطبيعية والبيئة المحيطة من جهة ثانية. ويكون التعمير مستداما، أو ما يمكن تسميته بالتنمية العمرانية المستدامة عندما لا يخل بالتوازن البيئي الطبيعي والثقافي، وهو ما يقتضي مبدئيا على المخططين والمصممين المعرفة الدقيقة للثابت والمتغير في الظروف الطبيعية والبيئة والاجتماعية المحلية للمجال المخطط له، بهدف ضمان اندماج المباني في محيطها والتمكن من تحقيق الانسجام والتوافق بين التصورات والتطبيقات العمرانية والنسيج البيئي والاجتماعي.

كما أن التنمية العمرانية المستدامة تتطلب توفير التناغم بين احتياجات الإنسان وتطلعاته لتحقيق عيش كريم، وبين استعمالات الأراضي وتهيئة المواقع والمكان لهذه المتطلبات البشرية، وتمثل نوعية مواد البناء الملائمة للمعطيات المناخية وتكيف التصميم معها، أحد عناصر العمارة المستدامة والخضراء، فهي تساهم في تحسين نوعية الحياة في المدينة ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني الجانب البيئي والثقافي والسياسي المؤسساتي والاجتماعي والاقتصادي دون ترك أعباء للأجيال القادمة نتيجة استنزاف الموارد الرئيسية (شهرزاد عوابد، 2018،ص14).

تقوم التنمية العمرانية المستدامة أو الخضراء على عدة أسس ومبادي لا بد من توفرها، فهي التي تميزها عن باقي أشكال العمارة التي ظهرت إلى الوجود منذ العقود الأخيرة، ومنها العمارة الذكية والمدن الذكية والمدن الرقمية ومدن المعرفة وغيرها. ومن أبرز هذه المبادئ نشير إلى ما يعرف بمبادئ BERLMAN (شهرزاد عوابد، 2018، ص14) والتي تقوم على أنه لا توجد بيئة عالمية مستدامة من دون بيئة عمرانية مستدامة وأهمية التخطيط العمراني الدائري، ثم التخفيف من الفقر العمراني وضرورة توفر مجتمع مدني قوي واستعمال جديد للأراضي.

ويعتبر الاقتصاد في استهلاك الطاقة والمجالات الفلاحية الخصبة، والتقليل من استخدام الموارد الجديدة، عبر الاعتماد على مواد البناء الصديقة للبيئة المحلية، أحد المبادئ الأساسية للتعمير المستدام، إضافة إلى احترام الخصوصيات الطبيعية والاجتماعية المحلية، ويقصد به الاعتماد على أشكال هندسية ومعمارية تراعي الظروف المناخية والطبيعية والبشرية للمنطقة التي تقع بها وبالمناطق المحيطة (مناخ، نوع الاستقرار وطبيعة المجتمع...)، كما يجب أن تشكل هذه العناصر والعوامل الطبيعية والاجتماعية الإطار والمحتوى العام للعمارة الخضراء (على مهران هشام، 2006)، فاستخدام طاقة نظيفة والحماية من الضجيج والتلوث البصري والتخلص من النفايات والاهتمام بالنباتات والمناطق الخضراء تمثل مدخلا للعمارة الخضراء (جمال شفيق عليان، 2010)، ومن المبادئ الأساسية الأخرى للتعمير المستدام نشير إلى:

- الاعتماد على الأشجار والفضاءات الخضراء من أجل تخفيض درجات الحرارة خاصة في المناطق الحارة والصحراوية، وخاصة استعمال الأشجار القليلة الاستهلاك للموارد المائية، هذا إضافة لدورها في التأثير الإيجابي النفسي والجمالي على الإنسان وتقليل معدلات التلوث وتنقية الهواء (على رأفت، 2006، ص202)، ودورها الترفيهي خاصة داخل المجالات الحضرية ذات الكثافة المرتفعة.

- احترام الخصوصيات الاجتماعية للمجتمعات المحلية، فمثلا في المناطق القروية والواحية أثبتت عدة مشاريع تعميرية كبناء العمارات ذات المساحة الصغرى، عدم ملائمتها لمتطلبات تربية الماشية وارتباط الساكنة بممارسة الأنشطة الزراعية، كما يعتبر تبني المقاربة التشاركية مع فعاليات المجتمع المدني وإشراك المواطنين شرطا أساسيا لضمان استدامة المشاريع التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة.
- استعمال الطاقات النظيفة والمتجددة بمختلف أنواعها، ويقصد بها تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، كما تولد من مصدر طبيعي لا ينضب ومتوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة[1]، وقد تزايدت في العقود الأخيرة، أهميتها (الطاقة الشمسية والمائية والريحية...) كبديل لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة بعد تنامي الاختلالات البيئية وتزايد آثار التغيرات المناخية[2].
- هيكلة الأحياء غير المهيكلة والعشوائية وتحسين بيئتها العمرانية، فتلك الأخيرة من بين أبرز مظاهر الاختلالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل سلبي ومباشر على البيئة الحضرية، وبالتالي فعمليات هيكلة الأحياء السكنية تعتبر ذات أولوية في إطار تحقيق التنمية العمرانية المستدامة.

2.2. خصائص الاستدامة في العمارة الطينية بالواحات، المؤشرات والمعايير

يجب التذكير في البداية أن اعتماد معايير الاستدامة في مختلف مناحي الحياة بالواحات المغربية لم يكن مرتبطا بمفهومها الحالي، بضرورة الحد من الآثار السلبية للتدخلات البشرية، وذلك اعتبارا لكون الواحات وإلى حدود العقود الأخيرة لم تسجل نسبا مهمة للتلوث أو بروزا لآثارا سلبية للتدخل البشري، بل برغبة تلقائية وعفوية في الحفاظ على التوازن الذي يمكن إقامته مع الوسط الطبيعي وضمان استمراره. وقد تم ذلك اعتمادا على تشريعات وقوانين عرفية محلية مدونة (محمد احدى، 2005)، خاصة فيما يتعلق بالماء والمجالات المشتركة والخاصة داخل الواحة، وساهم في ذلك، التشبث بقيم الدين الإسلامي القائمة على أسس الاقتصاد في الاستهلاك وحسن التدبير وقيم التعاضد والتآزر، إضافة إلى طبيعة الإنسان الواحي (قسطاني بن محمد، 2005) المتميز بالمثابرة والصبر وحسن التدبير والمرتبطة بدورها بمحاولة التكيف مع قساوة الظروف الطبيعية ضعف الموارد الاقتصادية والمادية والتقنية المتوفرة للمجتمعات المحلية خلال الفترات السالفة.

إن الوثائق والأعراف المحلية بالواحات والتي تهم عدة قبائل (آيت عطا بالرتب وآيت مرغاد بفركلة وعرف بتودعة وكذا عرف آيت عطا الطاوس بودنيب) تعتبر مفيدة في رسم معالم المعطيات البيئية (محمد احدى، 2005)، كما أن دعمها بالمعاينة المباشرة للظروف الحالية وواقع حال هذه المجالات يمكن من وضع نظرة شاملة حول العلاقة الجدلية التي ضمنت توازنا في علاقة الساكنة بمحيطها الطبيعي، خاصة في مجال البناء والتعمير.

ويمكن القول ان البناء التقليدي بالطين بالواحات اعتمد على"دفتر تحملات عرفي" يخضع عمليات البناء والترميم في مختلف القصور لمبادئ الاستدامة، ضمنت لهذا النوع من البناء احترامه للمعطيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحلية. ومن أبرز تلك المبادئ الاعتماد

[1] منظمة الدول المصدرة للبترول، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، العدد 2007، 33، ص 112.

[2] على الصعيد الوطني، يعتبر إحداث الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة (MASEN) ثم اعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتي اولت اهتماما بالغا باعتماد الطاقات البديلة والطبيعية، مؤشرا على الابعاد التي اصبحت تحظى بها هذه الطاقات في السياسة الوطنية، وفي هذا الإطار أصبحت موارد الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية والتي تميز عدة مناطق بالمغرب كالواحات بفضل مناخها الحار وارتفاع الأيام المشمسة، عنصرا يمكن المراهنة عليه لتوفير الطاقة من جهة وخلق دينامية سوسيواقتصادية من جهة ثانية كبديل عن هشاشة البنية الاقتصادية بالجهة.

على المواد المحلية للبناء المستعملة بالواحات المغربية (القصور والقصبات)، خاصة الطين العازل للحرارة والأحجار السميكة وجذوع الأشجار كالنخيل، فهذه المواد تمتاز باندماجها وملائمتها للبيئة المحلية من خلال تناسقها العام مع محيطها الخارجي (الألوان، الشكل...) وباعتبارها مواد أصلية من الطبيعة لا تسبب مشاكل بعد تحللها وعودتها للطبيعة، بل تصبح قابلة لإعادة الاستعمال وفق نفس المبادئ. إن استعمال هذه المواد (خاصة الطين) يساهم بشكل مباشر في التقليل من اللجوء لاستهلاك مصادر الطاقة وتقليص التكاليف، مما يوفر في معدل استهلاك الطاقة ما بين 10إلى 20 مرة بفضل جاهزية العمل اليدوي مقارنة مع البناء بالإسمنت أو البناء بالطوب (جمال شفيق عليان، 2010)، كما أكدت التجارب أن الموارد المحلية للبناء تقتصد بنسبة 40%من الكلفة العادية للبناء.

إن الحلول التقنية البيئية المستعملة في الموارد المحلية تعتمد على العزل الحراري الطبيعي، فالجدران المشيدة من الطين والحجر لديها توصيل ضعيف للحرارة مما يجعل المباني دافئة شتاء وأقل حرارة في فصل الصيف. فالجدران الطينية السميكة تمكن من ضمان عملية العزل وتحد من سرعة فقدانها للحرارة وتحافظ على ثبات نسبة الرطوبة في الداخل من 45-55% (جمال شفيق عليان، 2010)، كما أن اعتماد الفناء الداخلي وسط المنازل "أراغ" محليا يساهم في التهوية وخلق مناخ محلي مناسب، إضافة لتوفيره لخصوصية الأسر وفضاء خاص لممارسة الأنشطة اليومية. ويمكن اعتبار هذه التقنية من بين الحلول القابلة للاعتماد في البناء بالمناطق الحارة عموما، بحيث يقوم الفناء بإعادة إشعاع الطاقة الشمسية المخزنة نهارا خلال فترة الليل، كما يتم تخزين الهواء البارد ليلا للاستفادة منه نهارا، أما خلال النهار فتتم عملية السحب الهوائي عندما يتعرض الفناء لأشعة الشمس فيقل وزن الهواء الساخن ويرتفع إلى خارج الفناء.

ومن المبادئ الأساسية التي تساهم في تلطيف الجو بالمنازل بالقصور هو استفادتها من القرب المجالي للمجالات الفلاحية الرطبة نسبيا ومصادر المياه والأودية، مما يساهم في تلطيف الجو والتقليل من آثار الزوابع الرملية الحارة التي تعرفها الواحات خاصة خلال فترة الصيف، والتظليل الذي تمنحه الأشجار خاصة النخيل وبالتالي التقليل من استعمال المكيفات الهوائية، كما أن البناء يتم في مواضع بعيدة عن الأخطار الطبيعية، خاصة عن المناطق المهددة بالفيضانات والانزلاقات.

ويعتبر إتباع تضام المباني وتجاورها (التخطيط المدمج أو المتضام) من بين التقنيات المعتمدة في بناء القصور الواحية، ويقصد به تقارب المباني بعضها من بعض، حيث تتكتل وتتراص في صفوف متلاصقة.ففي البيئة شبه الصحراوية الجافة يكون التفاوت كبير بين درجة الحرارة ليلا ونهارا وصيفاً وشتاء، مما يوجب معه استخدام التخطيط المتضام لتوفير أكبر قدر من الظلال التي تسقطها المباني على بعضها البعض والناتجة عن اختلاف الارتفاعات والبروزات في الحوائط الخارجية، بحيث لا يتعرض لأشعة الشمس سوى أقل مساحة من الواجهات والأسطح، ومن ثم تكون الطاقة النافذة أو المتسربة إلى المباني في أضيق الحدود (لعمودي التيجاني، ص243) بهدف منع تعرض واجهاتها الأمامية للعوامل الجوية من أشعة الشمس المباشرة والرياح المحملة بالرمال، فضيق الأزقة وتعرجها يقلل من تعرضها للإشعاع الشمسي، كما يساهم هذا المبدأ في وظيفة بيئية حيث يمنع تحولها إلى أنفاق للرياح الساخنة والمحملة بالأتربة و الرمال.

ومن التقنيات المعتمدة بالمنازل داخل القصور والقصبات بالواحات الجنوبية الشرقية المغربية، نشير إلى المراحيض الجافة، فهي تساهم في إعادة استعمال المخلفات كسماد طبيعي للاستعمال في الزراعة وفي التقليل من استهلاك الموارد المائية للتخلص من المخلفات وكذا الآثار السلبية للتطهير السائل على الطبيعة. والصورة أسفله توضح نموذج بقصبة أمريديل بواحة سكورة، فعلى مستوى شكلها الخارجي، تتوفر خلافا لباقي القصبات، التي تتوفر على أربعة أبراج، على برج خامس يستعمل كمرفق صحي إيكولوجي.

صورة رقم 03: البرج الخامس المميز للقصبة وسط الصورة	صورة رقم04: المرفق الصحي الايكولوجي

المصدر: تصوير الباحث، 2016

المصدر: تصوير الباحث، 2016

من المبادئ الأساسية الأخرى للبناء الطيني والتي تبرز خضوعه لمبادئ حماية البيئة وسلامتها، نشير إلى ما يلي:

-توجيه الأزقة من الشمال إلى الجنوب لتخفيف استهلاك الطاقة نظرا لتقليل فترة تعرضها للإشعاع الشمسي، كما أن تسقيف الأزقة يؤدي إلى توفير المزيد من الظلال والبرودة ويحمي من الشمس التي تتميز بحرارتها بالواحات؛

-الاقتصاد في استهلاك المجال، بحيث أن سكن القصور والقصبات يتسم بتجمعه على مساحات ضئيلة وفق الحاجيات الضرورية للساكنة، وهو ما يساهم في توفر جميع الأسر على مساكن رئيسية واحدة دون الحاجة لبناء مساكن ثانوية. وتجدر الإشارة إلى أن القوانين والأعراف السائدة قبل التدخل الاستعماري الفرنسي منذ بداية الثلاثينات بالواحات، كانت تمنع السكن خارج أسوار القصر كما هو الحال بواحات درعة (Pierre Azam, 1947, p13).

-التناغم مع المجال الوظيفي الزراعي، عبر بناء القصور بمناطق قرب المجال الفلاحي واستعمال موارد وصناعات محلية للتقليل من التلوث ومسافة وتكلفة التنقل، وبالتالي يشكل القصر والواحة وحدة منسجمة غير قابلة للفصل، ثم التقسيم الوظيفي للمجال المبني بالقصور، بحيث تتكون من ساحة مركزية ومسجد يشكلان نواة القصر ثم المباني السكنية ومجالات خاصة بالأنشطة والسوق والأزقة التجارية.

إن تدهور القصور والقصبات بالواحات المغربية وإن كان بدرجات مجالية مختلفة، وارتفاع حدة التوسعات العمرانية الحديثة والعشوائية، ساهم في تنامي الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية السلبية، فمن عيوب العمارة الحالية:

-عدم استحضار الخصوصيات الاجتماعية (أنماط تعمير وتصاميم عصرية لا تتناسب مع الخصوصيات المحلية) في الواحات؛

-عدم ملائمة المباني للمناخ، بحيث تصبح حارة جدا صيفا وباردة جدا شتاءا، مما يفرض استعمالا أكثر لمصادر الطاقة للتبريد والمكيفات الهوائية الكهربائية؛

-اعتماد أشكال معمارية وألوان دخيلة وغير مندمجة لا تعكس الخصوصيات المعمارية؛

-غياب دفاتر تحملات صارمة بخصوص مسألة البيئة، وكذا عدم تعميم دراسات التأثير على البيئة في البناء وعمليات التعمير.

-التوسع العمراني فوق المجالات الواحية والفلاحية وتدهور تلك المجالات الحساسية؛

-البناء فوق الأماكن المهددة لحياة الساكنة خاصة في بجانب الأودية وقرب المناطق المهددة بالانزلاق والانهيار، وما الكوارث والخسائر التي تسجلها عدة واحات في الأرواح والممتلكات خلال فترات الفيضانات لخير دليل على ذلك (2014، 2019).

وقد نتج عن صيرورة التعمير هذه (ساليمي نورالدين، 2005) نمو مراكز حضرية لا تراعي الخصوصيات المحلية وتشكل قطيعة في صيرورة استغلال المجال بالواحات، كما أصبحت تساهم في ارتفاع آثار التدهور البيئي ومظاهر التغير المناخي الذي يهدد الواحات بالنظر لهشاشتها. إن نمط التعمير الحالي بالواحات المغربية وبروز الحاجة الملحة لاعتماد مبادئ الاستدامة في التعمير وعمليات التخطيط الحضري وتثمين التراث المعماري الطيني يفرض تبني مقاربة تدمج هذه العناصر ضمن تصور مندمج قادر على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بهذه المجالات.

لقد أدى مسلسل التعمير العصري والعشوائي إلى إنتاج مدن ومراكز تفتقد لهويتها وشخصيتها المحلية، كما أن نموها تم على حساب التوازنات البيئية وتدهور التراث المعماري المحلي الذي شكل لقرون أهم ما ميز المجالات الواحية، وقد ساهم في ذلك غياب وثائق للتخطيط الحضري (تصاميم التهيئة ومخططات تنمية التكتلات العمرانية القروية) ومحدوديتها في مجال حماية البيئة وعدم أخذها بعين الاعتبار الأبعاد البيئية ومبادئ التنمية العمرانية المستدامة.

3.التنمية العمرانية المستدامة، رهان لضمان استمرار التوازنات البيئية بالواحات

1.3.تثمين مكونات الهوية العمرانية الواحية مدخل أساسي للتخطيط الحضري المستدام

تعتبر العودة إلى مكونات الهوية المحلية بمختلف أشكالها، من أهم الأسس والمقاربات الحديثة في تحقيق المشاريع الموجهة للتنمية المستدامة، خاصة بعدما اتضح فشل العديد من المشاريع الكبرى الفوقية التي لم تستحضر الخصوصيات المحلية للمجالات، في المقابل أظهرت العديد من التجارب أهمية توظيف المعارف المحلية في التنمية، وتأصيل الهوية الثقافية للمجتمع المحلي تعزيزا للشعور بالانتماء لكيان ترابي معين تدعيما لأسس التنمية المحلية، ويجد هذا التوجه تفسيره أساسا في ثلاثة عوامل (لحسن جنان، 2010):

- محاولة التكيف مع التحولات والظروف الخارجية التي تفرضها العولمة؛
- وسيلة للاندماج في الأنساق الشمولية عن طريق تعبئة الموارد والمؤهلات الذاتية للكيانات، والاستثمار في الخصوصية والتفرد؛
- نتيجة للتحولات الداخلية خاصة تراجع دور الدولة وتفويض المزيد من الصلاحيات للمؤسسات المحلية في إطار الديمقراطية واللامركزية وظهور فاعلين محليين جدد، كالجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

وبحكم ما تزخر به الواحات بالجنوب الشرقي من معارف محلية ساهمت في تشكيل حضارة واحية أصيلة مصنفة تراثا عالميا، فقد أصبحت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت إلى استثمار هذا الموروث بمختلف أشكاله في إطار مشاريع تنموية تأخذ بعين الاعتبار تحقيق التناغم بين مكونات مجالها الواحي لتعكس تلك الخصوصيات خاصة المعمارية والثقافية.

1.1.3.تبني استراتيجية لرد الاعتبار للمعمار الواحي في التخطيط الحضري

رغم احتضان المجال الواحي المغربي على العديد من القصور والقصبات تمثل تراثا معماريا أصيلا، إلا أن نسبة مهمة (4/3) منها تعاني من الإهمال والتدهور، ويعتبر رد الاعتبار لهذا التراث على مستوى المراكز الحضرية الواحية، من العناصر الأساسية التي يجب أن تنبني عليها التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وفي هذا الإطار فتثمين القصور والقصبات لا يجب أن يكون مجرد عملية بسيطة للحفاظ على التراث بل عملية حيوية بالنسبة لمستقبل هذه المجالات، فلا يتعلق الأمر بالعودة إلى الماضي عبر إعادة إنتاج للسكن التقليدي (القصور والقصبات) وفقا لنماذج التنظيم المجالي العتيق، وإنما منح دينامية للفعل والممارسة الهندسية والحضرية الموروثة وفتح آفاق للتهيئة

والتخطيط المجالي المستدام والملائم لمتطلبات وحاجيات نمط العيش والحياة العصرية، من خلال محاولة استثمار مبادئ الاستدامة وعناصر القيم الرمزية والأشكال الحضرية والهندسية المتكيفة مع الظروف المناخية للواحات المغربية.

ومن المهم التذكير أن تثمين التراث المعماري الواحي في حد ذاته يعتبر وسيلة وليس غاية، فالمنتوج المعماري يلبي حاجيات حقيقية لمختلف أنشطة التجمعات، حيث يوجد بوجود هذه الحاجيات ويزدهر بازدهار تلك الأنشطة والعكس صحيح. إلا أن عامل الزمن وحنين الإنسان الفطري للاستئناس بأصوله وتاريخه، أعطى للتراث المعماري بعدا آخر غير البعد الوظيفي أو التقني الجاف (مارية دادي ومحمد الحبيب البكدوري، 2009)، فأصبح بالتالي مصدرا للاستلهام وخزانا لذاكرة جماعية يحرص على وجودها وعمرانا لثقافة مميزة يخشي زوالها، والأكيد إنه رغم اهتمام الدولة المغربية بعد الاستقلال بالمجال القروي كاختيار استراتيجي والقيام بعمليات تدخل استثنائية متفرقة وانتقائية، إلا أن السكن القروي طاله التهميش ولم تراعي عمليات التجهيز والبناء الخصوصيات البيئية والاجتماعية بالواحات.

فقد ركز تصميم 1968- 1977 لأول مرة على البعد الجغرافي في مسلسل التنمية، بوضع برنامج عملي لمعالجة السكن القروي وإنقاذ التراث المعماري للواحات (محمد المولودي وهاشم كبيري، 2007، صص67-78)، ورغم الإشارات إلى ضرورة إنجاز عمليات في إطار تنمية السكن القروي بالواحات، إلا أن المخطط الخماسي 68-1972 كان الأول الذي أكد بعد تقييم الوضع السكني بالمجال القروي عموما على ضعف النتائج، حيث استفادت مناطق الجنوب عموما من تجديد 30.000 سكن، منها 6000 على وادي درعة، ورغم ذلك نحى المخطط في خدمة السياسة السابقة بالحد من الهجرة القروية عبر المساعدة على البناء الذاتي ماديا وتقنيا وتجديد القصور وإدخال بعض التجهيزات التحتية عليها، ولقد هدفت هذه العمليات التي لازمت السياسة الفلاحية وتبلورت في إطار ما سمي بالانطلاقة الجماعية أو الإنعاش الوطني، إلى تجديد القصور للمحافظة على التراث المعماري الأصيل كرمز للثقافة المحلية والسياحة (محمد المولودي وهاشم كبيري، 2007).

إن تدهور نسبة مهمة من التراث المعماري وعدم استغلالها بشكل ملائم (كمواقع سياحية، خدماتية...)، يفرض برمجة دراسة حول القصور والقصبات لاختيار تلك التي تستحق تدخلات لإنقاذها وتثمينها، لتفادي الاندثار النهائي لجزء من تراث وطني ذو قيمة رفيعة ثقافيا ومعماريا وهو ما تمت محاولة تحقيقه من خلال البرنامج الوطني للتثمين المستدام للقصور والقصبات 2015-2019.

ويتمثل مضمون هذه العملية في التعرف على كل القصور والقصبات وترتيبها ووضع برنامج لترميم أهمها، ثم إعداد دراسات تحدد العمليات الواجب إنجازها في كل موقع وكلفتها المالية وربط الصلة مع الممولين المحتملين (المنظمات غير الحكومية والجماعات والشركات الخاصة المهتمة بحماية التراث)، ويلعب مركز صيانة وتوظيف التراث المعماري بالمناطق الأطلسية وما وراءها[1] دورا أساسيا في مجال الترميم ورد الاعتبار للقصور والقصبات.

وفي هذا السياق، يقترح إمكانية إنشاء أحياء-بيئية Eco-quartiers لتغطية الطلب المتزايد على السكن وتنظيم عمليات البناء العشوائية وغير القانونية خاصة فوق المجال الفلاحي وبضفاف الأودية، يتم فيها مراعاة خصوصيات الحياة المعيشية والارتباط بأنشطة الفلاحة وتربية الماشية بالمنطقة، ويجب أن يتم في هذه العملية استغلال جميع الخصائص المعمارية والهندسية والبيئية الخاصة بكل مركز

[1] أحدث هذا المركز طبقا للمرسوم رقم 90-861 لـ 5 جمادى الثانية 1410 (3 يناير 1990)، ومن مهامه الأساسية إعادة الاعتبار وتقييم التراث المعماري بالمناطق الأطلسية والصحراوية لأغراض ثقافية واجتماعية بالتعاون مع المؤسسات والسلطات المعنية، بالاعتماد على إنجاز دراسات تقنية اجتماعية اثنوغرافية وإعداد برنامج لصيانة المباني التاريخية والتجمعات المعمارية التي تدخل في إطار التراث الثقافي للبلاد.

على حدة كمناطق بديلة للتهيئة (Ben Attou M, Aziki S. 2014)، ليتم من خلالها استثمار جميع الخصوصيات بإنشاء تجمع سكني منظم يتم فيه احترام اقتصاديات استهلاك المياه وإعادة استغلالها في أنشطة الفلاحة وسقي المجالات الخضراء أو الاستعمالات المنزلية الأخرى، إلى جانب احترام البيئة الواحية الهشة عبر تبني تقنيات منظمة في جمع النفايات المنزلية، حيث يمكن مثلا التفريق بين أنواع المخلفات، وفيما يتعلق ببقايا الخضر يمكن جمعها بشكل جماعي ومعالجتها بطريقة تجعل منها أسمدة عضوية لاستغلالها في النشاط الفلاحي.

شكل رقم1: نموذج للأشكال الهندسية والمعمارية المحلية المرجعية في البناء

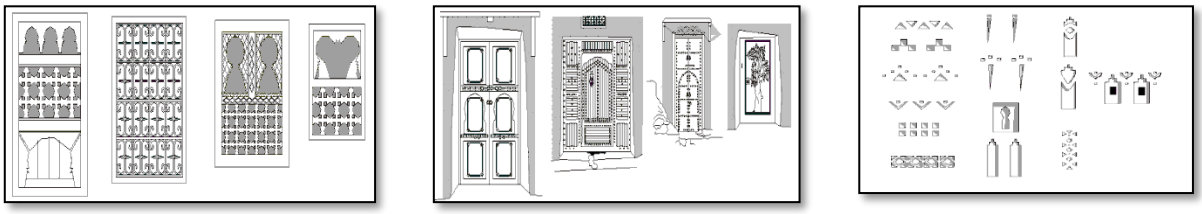

المصدر: مركز صيانة وتوظيف التراث المعماري بمناطق الأطلس والجنوب

2.1.3.تشجيع وتقنين البناء بالمواد المحلية بالمدن الواحية

بحكم خصوصية وتميز واحات الجنوب الشرقي المغربي بالبناء بالتراب والمواد المحلية كتراث عمراني أصيل، يجب دعم استعمال المواد المحلية في البناء واستلهام الأشكال والتقنيات العتيقة في مختلف المشاريع السكنية، بالشكل الذي يعكس فيه التعمير بالمراكز الحضرية والقروية الخصوصيات العمرانية والمعمارية الجهوية، ويقدم بالموازاة مع البعد التنموي لإغناء العلاقات الإنسانية واستمرارية الحفاظ على التقاليد المجتمعية وحماية الموروثات الثقافية (رشيد لبكر، 2003)، التي يعتبر شكل البناء وهندسته أهم مظاهرها. فإذا كان الحجر والرمل والإسمنت والحديد مواد أساسية تستعمل في البناء بمختلف مناطق المغرب، فاختلاف وتنوع طبيعة المناخ بالمغرب من منطقة إلى أخرى قد يجعل هذه المواد لا تصلح للبناء في كل المناطق بنفس المستوى وبنفس الأسلوب أو على الأقل قد يتطلب استعمالها ضرورة تعدد الأساليب والطرق حسب تنوع المناطق (محمد السنوسي، 1988)، كما هو الشأن بالنسبة للتجمعات في الواحات الجنوبية الشرقية للمغرب والتي تتميز بخصوصيات بيئية وبشرية تفرض استعمال التراب في عملية البناء.

أدى تعدد استعمال المواد المحلية بمراكز ومدن المجال الواحي إلى ظهور الهندسة المعمارية الجهوية، فتفجرت عبقرية الإنسان المغربي، فبرزت القصور والقصبات (محمد السنوسي، 1988)، وأصبحت تعاني في العقود الأخيرة تدهورا يهددها بالزوال بعدما هجرها سكانها وفضلوا البناء بالمواد العصرية رغم آثارها السلبية على المجال الطبيعي والبيئي للواحات.

لقد أصبح من الضروري القيام بعمليتين أساسيتين، أولهما ترميم وتثمين ما هو موجود من قصور وقصبات وتجهيزها بالمرافق الضرورية لجعلها مجالا قابلا لعيش الساكنة التي لازالت تقيم بها، وثانيهما تشجيع البناء بهذه المواد وتطويرها بطرق علمية وحديثة كي تصير ملائمة للحاجيات العصرية المتزايدة للساكنة بالواحات في ميدان التعمير، ثم استلهام الأشكال والطرق في البناء العصري من الموروث المعماري المحلي، ويجب تشجيع البناء بالتراب كمادة أساسية وعدم الاقتصار على استعمالها بشكل ثانوي للتزيين. ولتسهيل إنجاز تلك العمليات، يجب تبني الليونة في وثائق التعمير ودراسة ملفات البناء مع تقديم المساعدة للساكنة على البناء وتحفيزها للتكتل في إطار وداديات وتجزئات سكنية لتسهيل عملية تنظيم استغلال المجال.

إن النظام الحالي المتعلق باليقظة ضد الزلازل[1] يتعلق بتطبيق مساطر النظام المضاد للزلازل (2000RPS) المتعلق بالبنايات المشيدة بالمواد الحديثة، في حين أثبتت التجارب على الصعيد العالمي أن حماية الموروث العمراني والثقافي ممكنة. فهشاشة بناءه والعوامل المسببة في ذلك، لا يجب أن تشكل مبررا لانقراض التقنيات المتراكمة التي تتميز باحترامها لمبادئ الاستدامة واحترام البيئة وخصوصيات الموروث العمراني، فالبناء بالتراب لا يتعارض مع الهندسة المقاومة للزلازل، وهو هدف يمكن تحقيقه من خلال دمج المعارف التقنية والتكنولوجية المكتسبة في ميدان الهندسة المضادة للزلازل أثناء مرحلة التصور وإنجاز البنايات بالمواد المحلية.

وفي هذا السياق أعد مشروع حول ضابط البناء المضاد للزلازل المطبق على المباني المنجزة بالمواد المحلية خاصة الطين وأحدثت لجنة وطنية مكلفة بهذه المباني، وتمت المصادقة عليه بتاريخ 23 ماي 2013 وعيا من القطاعات المعنية بهذا الإشكال، فتنمية هذا الشكل من البناء يظل رهينا بتجاوز الفراغ القانوني في هذا المجال، بإيجاد صيغة قانونية تهدف إلى اقتراح التقنيات العلمية الضرورية لإتباعها أثناء البناء بالمواد المحلية، خاصة التراب الذي ينتشر استعماله بجهة درعة تافيلالت، كما أسست وزارة السكنى المركز التقني للبناء بالمواد المحلية ليشكل أداة تقنية في هذا المجال.

يستلزم الأمر كذلك، إعداد دليل للتوجيه والتخطيط لاستعمال المجال، يأخذ بعين الاعتبار البيئة والخصوصيات المعمارية للمنطقة بهدف حماية الوسط واستخلاص الأفضل من المكتسبات والمعارف العمرانية والمعمارية المميزة للمجالات الواحية (اعتمادا على المعلمين ذوو خبرة في هذا الميدان) والعمل على التعريف بهذه التقنيات بإنجاز متحف يكون واجهة لعرض المنتوجات والتراث المادي واللامادي، ليس من أجل تعريف السياح والباحثين بالمكونات الثقافية والمعمارية والهندسية للقصور والقصبات فقط، بل لتشجيع السياحة والأنشطة المرتبطة بها في أفق إعادة استغلال هذا التراث وكذا للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي انخرط المغرب في تفعيلها.

ويجب مواكبة هذه التدخلات بتوفير قاعدة قانونية لحماية الواحات من التدهور ومنع أشكال البناء الدخيل، حيث يعتبر الظهير الشريف رقم 1-80-341[2] المرجع القانوني الوحيد للمحافظة وتصنيف المعالم الأثرية والهندسية، ويعالج هذا القانون في مقتضياته جميع أشكال المصنفات ونتائج تسجيل الآثار والمواقع وتصنيفها، كما يعتبر الحد من التدخلات الممكنة في المواقع والآثار المصنفة، الهدف الأساسي.

لقد تم بالمغرب، تصنيف مجموعة من الواحات والمواقع الخاصة[3] بغية حماية المجال الواحي من التعمير العشوائي ومراقبته والمحافظة على موارده الطبيعية والبيئية، وتقضي هذه النصوص التشريعية بمنع البناء الدخيل من النوع الأوروبي بهذه المناطق وجميع أشكال الإشهار العشوائي، كما تفرض موافقة المصلحة الخاصة بالمباني المصنفة والتاريخية على كل بناية جديدة وحماية الأشكال النباتية والصخرية الموجودة، إلا ان هذه المسطرة ناذرا ما يتم تفعيلها وهو ما ساهم في نمو الأشكال العمرانية غير المندمجة في المجال الواحي.

خلاصة القول، يشكل التراث المعماري والهندسة المعمارية بالمناطق شبه الصحراوية غنى وثروة خاصة من جهة، ومرجعا أساسيا في التخطيط الحضري العصري والمستدام من جهة أخرى، من خلال استلهام العناصر المكونة لها في التمدين الحديث بالمدن والمراكز الحضرية،

[1] لقد شكل زلزال سنة 2004 بمدينة الحسيمة، نقطة حاسمة فرضت ضرورة مراجعة معارف البناء بالتراب وإغنائها ببعض التجارب المعاشة في بعض الدول، فهذه الكارثة الطبيعية أكدت بما لا يدع مجالا للشك أن البناء التقليدي هو الأكثر تهديدا بالزلازل.

[2] بتاريخ 17صفر 1401/ 25 ديسمبر1980، بمثابة نشر القانون رقم 80-22 المتعلق بالمحافظة على المآثر التاريخية والمواقع والمخطوطات والتحف الفنية والقديمة.

[3] قانون 22 صفر 1362 (27 فبراير 1943) الخاص بتصنيف مضايق دادس؛

قانون 24 صفر 1362 (1 مارس 1943) الخاص بتصنيف حوض بوغافر؛

قانون 24 صفر 1362 (1 مارس 1943) الخاص بتصنيف حوض وادى مكون؛

قانون 26 صفر 1362 (3 مارس 1943) الخاص بتصنيف حوض وادي تودغى.

والعمل على المحافظة عليها وإحياءها بفضل ما تزخر به من تنوع على مستوى الأشكال الهندسية المعمارية وما تعبر عنه من مبادئ الاستدامة والانسجام في محيطها الطبيعي والبشري.

ويجب أن تستهدف التنمية العمرانية المستدامة بمناطق الواحات عموما، تحقيق التناغم والتكامل بين احتياجات المجتمع وثقافته بهذا المجال ومعطيات بيئته المحيطة، من خلال محاور مترابطة تشمل كفاءة استخدام مواد البناء المتوفرة والمتاحة وحسن توظيفها في البيئة الواحية، وذلك مع مراعاة الثوابت والمتغيرات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتطور التكنولوجي ومتطلبات العمارة الخضراء.

تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالعمارة المستدامة قد كانت بداياته منذ ميثاق آثينا سنة 1931 وعاد من جديد خلال أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030، بينما برز الاهتمام بالتراث المعماري على الصعيد الدولي من خلال عدة مواثيق تتعلق بحماية التراث الثقافي والمعماري، أهمها الميثاق الدولي لترميم وصيانة المواقع والنصب التاريخية الذي تبنى وطور القرارات الصادرة عن الاجتماع الدولي المنعقد في آثينا سنة 1931 وهو المنطلق الرئيسي لباقي التشريعات الدولية ومنها:

- توصيات اليونسكو لسنة 1967 المتعلقة بحماية المناطق التاريخية،
- ميثاق بورا 1970 المتضمن لمبادئ الحفاظ على التراث؛
- ميثاق صيانة المدن التاريخية والمناطق الحضرية (ميثاق واشنطن) 1987؛
- ميثاق الإيكو موس ومبادئ التحليل والصيانة والترميم للتراث المعماري 2003 والمتضمن لعدد من التوجهات والتوصيات لمبادئ الترميم.

لابد من التذكير بأن من بين إكراهات التخطيط الحضري بالمجالات القروية بالواحات، التركيز على مراكز الجماعات chef-lieu de la commune والتي تحتضن غالبا مقر الجماعة وبعض المرافق العمومية والخدماتية، فين حين يتم إغفال التوسعات العمرانية ببعض القصور والإكراهات البيئية المرتبطة بذلك ثم احتضانها للتراث المعماري المتمثل في القصور والقصبات وهو ما يضرب بشكل مباشر مبدأ تثمين المجالات الواحية في شموليتها ولا تمكن من تحقيق التكامل بين المراكز الحضرية ومحيطها الواحي بشكل يمثل قطيعة في تدبير هذه المجالات.

2.3. التوظيف السياحي للتراث المعماري في التنمية المحلية المستدامة

يشكل الاعتماد على النشاط السياحي محركا قادرا على تعبئة التراث المعماري والحفاظ على النظام البيئي الهش بالمجال الواحي، فالسياحة وسيلة لإحياء العمارة المحلية في واحات درعة وتافيلالت. فهذه الأخيرة تحتضن حوالي 4000 قصر وقصبة يعاني أكثر من ثلثي هذه المواقع المعمارية من التدهور والهجرة، بينما حوالي ربعها هي القابلة للترميم، مشكلة من حوالي 250 ألف بناية ومسكن تأوي ساكنة تقدر بحوالي مليون نسمة[1]. وبالتالي فالإشكالية المطروحة هي كيف يمكن للسياحة المستدامة[2] في المناطق الواحية أن تحافظ وتعيد إدماج

[1] برنامج التنمية المستدامة للقصور والقصبات بالمغرب

[2] إن تصريح كيبك حول السياحة البيئية ينص على ان "السياحة البيئية تحتوى على مبادئ السياحة المستديمة فيما يخص تأثيرها على الاقتصاد المحلي الوطني للمجتمعات ومحيطها كما تضم السياحة البيئية مبادئ خاصة تمزها عن المفهوم العام للسياحة المستديمة (déclaration de Québec, le 1er novembre 2003) فهي تمثل أحد انذر أشكال السياحة التي في خضم بعض الشروط تستطيع ان تساعد على حماية المناطق الطبيعية والثقافية بفضل برامج الثقافة التي تحدثها وتمولها، كما يتوجب عليها احترام مبادئ التنمية المستديمة فيما يخص المحافظة على المحيط المجتمعات الثقافات والاقتصاد المحلي (Nadia BENYAHIA, karimzein , 2003)

القصور والقصبات والمواقع التاريخية في دينامية الاقتصاد المحلي والجذب السياحي والتنمية المستدامة (ساليمي نورالدين، عبد العزيز بويحياوي، 2018).

وتعتبر السياحة البيئية عاملا أساسيا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الموروثات الطبيعية والثقافية كرأس مال للمجتمعات المحلية ويحفزهم على ضرورة المحافظة عليها وحمايتها، فالنشاط السياحي والاستعمالات الناتجة عنه يمكن أن توظف بذكاء لتربية وتسيير ودعم إعادة إحياء هذه العمارة لتجنب مساوئ التحولات البيئية والاجتماعية الثقافية للجماعات المحلية.

يمكن للسياحة أن تساهم في التنمية المحلية المستدامة وإحياء التراث المعماري عبر:

- إعادة استعمال مواد البناء المحلية والتقنيات التقليدية التي تشكل موردا اقتصاديا مهما بحد ذاتها؛
- إحياء التقنيات التقليدية في البناء يساهم في إحياء المعرفة المحلية من ممارسات ومدارك ودور الحرفيين المحليين بمختلف تخصصاتهم ونقل معارفهم للأجيال الجديدة وبالتالي خلق دينامية اقتصادية بديلة قد تساهم في استقرار الساكنة وتقليص الهجرة عبر توفير مناصب الشغل للساكنة المحلية؛
- ربط القصور والقصبات كتراث مادي بالمعرفة المحلية بالبناء والتقنيات التقليدية للساكنة المحلية في إطار تثمين التراث اللامادي.

ويهدف برنامج التنمية المستدامة للقصور والقصبات إلى تبني الفاعلين المحليين لعملية التثمين المستدام للقصور والقصبات عبر تأهيل العشرات من هذه المواقع[1] وتحسين ظروف عيش ساكنتها ثم تقوية القدرات وتحسيس الفاعلين والساكنة حول الأهمية التاريخية والتراثية والاقتصادية للقصور والقصبات وكذا طرق حمايتها وتثمينها، وتوفير رؤية وآليات منهجية لمواكبة التدخل في هذه الأنسجة العتيقة في أفق 2025. إن الفاعلين وأصحاب القرار في ميدان تثمين القصور والقصبات لا يجب أن يطرحوا مأزق الحماية/التنمية، فالمحافظة تقتضي التنمية التي يجب ألا تتم على حساب الخصوصيات المحلية واحترام التوازنات البيئية، فالمقاربة التي يجب اعتمادها تقوم على التوفيق بين حماية هذا التراث المعماري وتحسين ظروف عيش الساكنة المحلية باستثمار هذا الموروث كرافد للتنمية خاصة السياحية وتدخلات مندمجة وفق مبادئ مستوحاة من هذا التراث بذاته.

تكمن أهمية التراث المعماري في كونه نافذة لقراءة مسار وتاريخ المجتمعات التي أبدعته ومحصلة لبناء حضارات متنوعة ومتداخلة بين الأقاليم والشعوب، كما أنه يعتبر حاليا من بين أهم محركات صناعة سياحية ذات بعد استراتيجي تحقق التنمية المستدامة والسوسيواقتصادية باعتبار القصور والقصبات من أهم عوامل الجذب السياحي خاصة في المناطق الواحية والتي اخترنا منها واحات درعة وتافيلالت وتسليط الضوء على نماذج للدراسة، في هذا السياق، نقترح ما يلي:

- بذل المزيد من الجهد في السكن القروي لمواجهة المخاطر ذات الصلة بالتغيرات المناخية في المغرب الذي تعتبر من البدان الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية المتكررة[2]؛

[1] تم اختيار عشرة قصور نموذجية (بالاعتماد على معايير) في مرحلة أولى تستدعي التدخل الاستعجالي ويتعلق الأمر بقصور زناكة ولمعيز بفكيك، تابوعصامت واولاد يحيى بتافيلالت وأيت الحاج على احرطان وألنيف بتنغير وتاوريرت بورزازات وأمزرو وتسركات بزاكورة ثم قصر ألكوم بطاطا بمبلغ إجمالي يتجاوز 13 مليون دولار أمريكي بشراكة بين وزارة السكنى وسياسة المدينة وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (تقرير حول السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه، صودق عليه بتاريخ 30 غشت 2018).

- مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالتعمير بغية استحضار المعايير البيئية المحلية وخاصة الجانب البيئي واعتماد نصوص وأدوات خاصة وإعداد ميثاق للتعمير والبناء المستدام بالواحات؛
- تحفيز وتشجيع البناء المستدام (مثلا جائزة أفضل مبني واحي مستدام كل سنة)، وإحداث شركات أو جمعيات تستعمل المواد المحلية والبناء بالتراب والمحافظة عليه مع إدراج مسألة الاستدامة خاصة في التعمير في المقررات الدراسية وتعزيز الحملات التحسيسية والتواصلية في الموضوع وتشجيع البحث العلمي حوله؛
- اعتماد مبادئ استدامة العمارة التقليدية كمرجعية في استخدام مواد تقليدية وقد تكون بتقنيات حديثة، على المستوى المعماري والعمراني (جمال شفيق عليان، 2010)، بل الثقافي الذي يعكس الخصوصية الاجتماعية للمجتمعات المحلية، خاصة وأن عدة تجارب عالمية أبرزت نجاحها، لكن عبر البحث في إمكانيات تطوير المواد والتقنيات التقليدية وتكييفها مع متطلبات المجتمع المعاصر.
- إدماج القصور في النظام التعميري الحديث، من أجل تثمين للمعرفة المحلية والتراث المعماري في التخطيط الحضري بالمجال الواحي، ومنح دينامية للفعل والممارسة الهندسية والحضرية الموروثة وفتح آفاق للتهيئة والتخطيط المجالي الملائم لمتطلبات وحاجيات نمط العيش والحياة العصرية؛
- بناء مشاريع سياحية على شكل قصور عتيقة لمعالجة مشكلة التوسع العمراني من جهة وتثمين التراث العمراني من جهة ثانية، فاستحداث نماذج عمرانية تقليدية وفق معايير عمرانية ملائمة للظروف المناخية ونمط البنية الاجتماعية، تعتبر استجابة لرغبة السكان في الاستمرار بهذا النموذج المحلي والجمع بين التراث والحداثة كأسلوب جديد للتخطيط الحضري بالواحات المغربية.
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للساكنة، فلا يمكن تصور أية تنمية عمرانية مستدامة في ظل ما تعيشه المجتمعات من ظروف الفقر والهشاشة وباقي أشكال الإقصاء الاجتماعي؛
- ترميم وتثمين ما هو موجود من قصور ذات قيمة تاريخية وتراثية وتجهيزها بالمرافق الضرورية لجعلها مجالا قابلا لعيش الساكنة، واللجوء لعملية التصنيف والترتيب لتسهيل وتقنين عمليات المحافظة والترميم.
- إعداد دليل للتوجيه والتخطيط لاستعمال المجال، يأخذ بعين الاعتبار البيئة والخصوصيات المعمارية للمنطقة بهدف حماية الوسط واستخلاص الأفضل من المكتسبات والمعارف العمرانية والمعمارية المميزة للمجالات الواحية (اعتمادا على المعلمين ذوو خبرة في هذا الميدان) والعمل على التعريف بهذه التقنيات بإنجاز متحف (مراكز تأويل التراث) تكون واجهة لعرض المنتوجات والتراث المادي واللامادي للمجال الواحي؛
- إدراج المسألة البيئة والتنمية المستدامة في وثائق التعمير والقوانين والتشريعات المتعلقة بالتعمير بشكل صريح وواضح، مع إقرار التدابير المواكبة لتفعيل واحترام تلك المقتضيات على أرض الواقع، إضافة لاعتماد الليونة في وثائق التعمير ودراسة ملفات البناء وتقديم المساعدة للساكنة على البناء وتحفيزها للتكتل في إطار وداديات وتجزئات سكنية لتسهيل عملية تنظيم استغلال المجال.

إن أحد العوامل الأساسية في سلامة النظام البيئي للواحات هو تعقيده بتفاعل عدة عناصر مجتمعة: المناخ والأرض والماء والإنسان، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار الأعراف المعمول بها سابقا في أي دراسة تهم تنظيم المجال بمجال الواحات لأن تعطل هذه الأنظمة سيؤدي حتما إلى تعطيل الحياة في الواحات (محمد احدى، 2005).

خاتمة:

شكل التراث المعماري العتيق بالواحات المغربية، تجسيدا تلقائيا وتجريبيا ملائما رغم بساطته لمفهوم التعمير المستدام، فالأسس والمبادئ التي قام عليها هذا التعمير في علاقتها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ضمن الاستمرار والاندماج لهذا النوع من البناء، إلا أن التحولات السوسيومجالية السريعة والعميقة، ساهمت في بروز أشكال عصرية لا تراعي مبدأ الاستدامة.

إن الآثار السلبية لأشكال التعمير العصرية على التوازنات البيئية والاجتماعية بالواحات، يفرض أكثر من أي وقت مضى التعجيل بتبني رؤية شمولية تدمج مبادئ الاستدامة والمحافظة على البيئة في التعمير العصري وفي برامج التخطيط العمراني مع ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر في نظرنا استلهام مبادئ بناء القصور والقصبات ومنحها دينامية جديدة والاستفادة من الأسس المتلائمة مع الحياة العصرية، من بين السبل الكفيلة بتحقيق أهداف التعمير المستدام في هذه الأوساط الطبيعية والاجتماعية الهشة، وإنجاز مشاريع تعبر عن جيل جديد من المباني تشمل المعارف والتراكمات والتقنيات القديمة مع التقنيات المتطورة والحديثة في مجال التعمير والتخطيط الحضري، وهو ما سيساهم بدون شك في إنتاج مراكز قروية وحضرية عصرية مندمجة في منظومتها البيئية والوظيفية للمجال.

لكن تجدر الإشارة أنه قبل ذلك يجب تثمين هذا التراث، وهو ليس مجرد عملية بسيطة للحفاظ، بل عملية حيوية لمستقبل المجال ككل، فنحن إذ ننظر للعمارة التقليدية فنحن"إنما نبحث عن الفكر الذي يكمن وراء بنائها لنتعلم كيف نبني في المستقبل (Gissen, David Big & Green. 2003, p81)، وبالتالي لا يتعلق الأمر بالعودة إلى الماضي عبر إعادة إنتاج للسكن التقليدي (القصور) وفقا لنماذج التنظيم المجالي العتيق.

لائحة المراجع:

-احدى امحمد (2005) "الإنسان والبيئة بواحات الجنوب الشرقي المغرب من خلال الوثائق والأعراف المحلية"، ضمن "البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية منطقة درعة نموذجا"، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 9، صص197-206.

-أيت حمزة محمد (1993). "التوازن الإيكولوجي الواحي بين التنافس والتكامل"، المجال والمجتمع بالواحات المغربية سلسلة ندوات رقم 6، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، صص 77-95.

-التيجاني لعمودي (2015) "الاستدامة في العمارة الإسلامية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ضمن عدد خاص بالملتقى الدولي تحولات المدينة الصحراوية-تقاطع مقاربات حول التحول الاجتماعي والممارسات الحضرية، صص241-250.

-جنان لحسن (2010). "العالم القروي في البحث الجغرافي" مجلة دفاتر جغرافية –العدد السابع، صص 9-33.

-دادي مارية والبكدوري محمد الحبيب (2009)"نحو استراتيجية رد الاعتبار لمعمار واحة فكيك"، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 16،صص 83-90.

- ساليمي نورالدين (2015) "المراكز الحضرية الصغرى وآفاق التنمية الترابية والجهوية بدرعة تافيلالت" ضمن مجلة واحات المغرب، العدد الثالث، منشورات مركز طارق ابن زياد للدراسات والأبحاث الرشيدية، صص 22-31.

-ساليمي نورالدين، عبد العزيز بويحياوي (2018)" أي إسهام للتراث المادي في التنمية المستدامة وتطوير القطاع السياحي بواحات تافيلالت ودرعة: القصور والمواقع التاريخية نموذجا"، ضمن التراث الايكوثقافي وتثمين الموارد الواحية والجبلية، صص176-188. منشورات المركز الدولي للدراسات والابحاث الاستراتيجية في الحكامة المجالية والتنمية المستدامة بالواحات.

-السنوسي معني محمد (1988)."أضواء على قضايا التعمير والسكنى بالمغرب" منشورات دار النشر المغربية، 213ص.
-شفيق عليان جمال (2010)"الاستدامة بين العمارة التقليدية والمعاصرة" مؤتمر التقنية والاستدامة في العمران صص 261-272، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، السعودية.
-شهرزاد عوابد، (2018) البعد البيئي لأدوات التهيئة والتعمير ومقتصايات التنمية المستدامة"، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد الخامسن صص 1-17، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.
-على رأفت، 2006، العمارة البيئية الخضراء والتنمية العمرانية، في العمارة عالم الفكر العدد 4، المجلد 4-3 أبريل يونيو 2006، صص193-214. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب –الكويت.
-العيسوي إبراهيم (2020) "تدريس التنمية المستدامة التحديات الأخلاقية والسياسية"، مجلة عمران العدد 31-8 شتاء 2020 صص 171-181.
-قسطاني بن محمد (2005) الواحات المغربية قبل الاستعمار غريس نموذجا. سلسلة الندوات والأطروحات رقم 3-المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط.
-لبكر رشيد (2003). "إعداد التراب الوطني ورهان التنمية الجهوية" منشورات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والبيئة والإسكان. 249ص.
-المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "تقرير حول السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه"، (صودق عليه بتاريخ 30 غشت 2018).
-مهران هشام على (2006): "العمارة الخضراء والتنمية العمرانية المستدامة"، في العمارة عالم الفكر العدد 4، المجلد 4-3 أبريل يونيو 2006، صص215-243. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب –الكويت.
-المولودي محمد وكبيري هاشم (2007). "السكن الواحي والتنمية القروية بتافيلالت" مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد خاص 2007/11 صص 67-78.
-وزيرى يحي (2003): "التصميم المعماري الصديق للبيئة نحو عمارة خضراء"، مكتبة مدبولي عربية للطباعة والنشر، مصر.
- Ait Hamza M (2009). «Quel aménagement pour les ksours oasiens du sud marocain. In L'environnement oasien face aux mutations économiques et sociales le cas de Figuig ; Actes du colloque international n° 16. Publication de l'IRCAM, Pp 77-96.
- Ben Attou M, Aziki S (2008) ''Modèle urbain oasien et stratégie touristique marocaine : quel lien ? : cas du Draa et de Tafilalet''. Colloque International "Tourisme oasien : formes, acteurs et enjeux". Université Ibn Zohr, Agadir (Maroc), Faculté Polydisciplinaire de Ouarzazate 23-25 octobre 2008, Oct 2008, Ouarzazate, Maroc. <halshs-00793122<
- Gissen, David Big & Green: (2003) ''Toward Sustainable Architecture in the 21st Century, Princeton Architectural, USA.

- Naciri M. (1988). «Les Ksouriens sur la route, émigration et mutation sociospaciale de l'habitat dans l'oasis de Tinejdad » Edition du Centre Naturel de la Recherche Scientifique.
- Pierre Azam(1947), ''La structure politiques et sociale de l'oued Draa'', 20 p, C.H.E.A.M.
- Vale, B and Vale, R, (1991) Green Architecture, Thomes and Hudson, London.

المدينة المغربية: تحديات واستراتيجيات الاستدامة الحضرية
حالة مدينة سطات (المغرب)

The Moroccan city: challenges and strategies for urban sustainability
The case of the city of Settat (Morocco)

عزيز الصبري[1]

مليكة المعقيلي[2]

1. أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي وطالب باحث في سلك الدكتوراه، مختبر "بيئة، مجتمعات وتراب"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
2. أستاذة التعليم العالي، مختبر: "بيئة، مجتمعات وتراب"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

ملخص الدراسة

خلق الله سبحانه وتعالى الكون في أبهى حلة وأدق إحكام وتوازن، وخلق الإنسان ليعمر الأرض، ومع تطور الإنسان وتزايد نمو المجتمعات البشرية بدأت الفجوة تتزايد بين المتطلبات الحياتية للبشر وقدرة البيئة والموارد المتوفرة في الطبيعة على تحمل هذه المتطلبات، هذا بالإضافة للضغط المتزايد على المنظومة البيئة والايكولوجية. ومن هنا نبعت الأفكار المتعلقة بالاستدامة والساعية إلى إعادة التوازن وتوفير الاستمرارية للحياة على الأرض بصورة كريمة في الحاضر مع حفظ حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها بنفس الصورة المتاحة للحاضر.

من هنا، إن السعي لتحقيق بيئة عمرانية وتخطيطية مستدامة في المدن العربية، ومنها مدينة سطات المغربية موضوع الدراسة، يجب أن يكون له الأولوية القصوى، لما لذلك من بالغ الأثر في إعادة التوازن بين النمو والتطور للمجتمعات الحضرية، ومواجهة مختلف التحديات التي باتت تعرفها المدن.

تواجه مدينة سطات في ظل تزايد عدد سكانها وتوسع مجالها الحضري، عدة إكراهات بيئية وعمرانية واقتصادية واجتماعية، مما يتسبب في هدر الطاقات نتيجة ضعف استعمال التكنولوجيات الحديثة...، وهذا ما بات يستوجب اعتماد مقاربة تشاركية وتعبئة جميع الفاعلين لتحقيق الاستدامة الحضرية، أسوة بمجموعة من التجمعات العمرانية حول العالم التي حققت بيئة مبنية تتماشى مع معايير الاستدامة والتخطيط المستدام.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة؛ التخطيط الحضري المستدام؛ مدينة سطات؛ التنمية المستدامة؛ التحديات؛ الاستراتيجيات.

مقدمة

يشهد العصر الحالي طفرة عمرانية كبيرة،حيث يزداد عدد سكان العالم يوميا وبشكل مضطرد، وبالتالي تزداد احتياجاتهم ومستلزماتهم، مما يستدعي التوسع في البيئات العمرانية والحضرية، ويصاحب هذا التطور والتوسع زيادة استهلاك واستنزاف حاد للموارد الطبيعية، هذا بالإضافة إلى الضغط المتزايد على المنظومة الايكولوجية والبيئية، مما يستدعي إعادة النظر في الطرق التي تتم بها البيئة المبينة والمناطق

الحضرية، بحيث يتم التفكير في البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي وفق مفاهيم التخطيط والتنمية المستدامة،وقد شرعت العديد من المناطق العمرانية في العالم في إنتاج وتطبيق مفاهيم التخطيط العمراني المستدام بهدف العيش في حدود ما تقدر البيئة على إتاحته واستيعابه وذلك للحفاظ على استمرارية الحياة وجودتها.

وفي هذا الإطار، يتجه المغرب كغيره من الدول إلى الانتقال نحو المدن المستدامة، من خلال مصادقته على العديد من الاتفاقيات وتنظيمه للعديد من الملتقيات ومنها (قمة 22 بمراكش) التي عنيت بالتغيرات المناخية والتنمية المستدامة، إضافة إلى وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، ودليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط الحضري ...، وذلك في ظل ما تواجهه المدينة المغربية من إكراهات بيئية وعمرانية واقتصادية واجتماعية، تتسبب في هدر الطاقات نتيجة ضعف استعمال التكنولوجيات الحديثة...، ومثالا على ذلك، تعد مدينة سطات المتموقعة داخل سهول الشاوية الخصبة بوسط المغرب، واحدة من المدن المغربية التي تحتاج إلى تطبيق مفاهيم الاستدامة والتخطيط المستدام، والتركيز على تقنيات المعلومات والتكنولوجيات الحديثة التي تعتبر من مقومات المدن المستدامة،في ظل ما يثبته الواقع من فشل التخطيط التقليدي في حل المشكلات التي تعرفها المدينة بل مساهمته أحيانا في تفاقمها. فما السياق الدولي والوطني للاستدامة الحضرية؟ وما التحديات التي تواجه مدينة سطات؟ وما الاستراتيجيات والركائز الكفيلة برفعها والتقليل من أثارها؟

فرضيات الدراسة:

- تعد التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وهشاشة البنية التحتية من الأسباب التي تعرقل تحقيق التنمية المستدامة بمدينة سطات.
- تحقيق البيئة العمرانية لمبادئ التخطيط المستدام سيؤدي إلى الحفاظ على البيئة وخلق ظروف حياتية أفضل داخل المدينة.

1 . السياق الدولي والوطني للانتقال نحو المدن المستدامة

1 – 1 . السياق الدولي

تجسد الوعي برهانات الانتقال نحو المدن المستدامة في عدد من القمم والملتقيات الدولية والإقليمية. ويعتبر مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 في ريودي جانيرو بالبرازيل أول من عرض القضايا البيئية على الأجندة السياسية العالمية[1]، والذي ظهرت فيه فكرة التنمية الحضرية المستدامة. كما عرض مؤتمر " Urbain 21 ببرلين سنة 2000 "أمثلة لأفضل الممارسات في تطبيق التنمية الحضرية المستدامة في المدن حول العالم. وتلاه مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002، حول التنمية المستدامة، الذي أقر خطة شاملة للتنفيذ بشأن التنمية المستدامة[2].

إن التحدي الذي يمثله مفهوم التنمية الحضرية المستدامة يتطلب المساهمة فرديا وجماعيا في التنمية الشاملة. ولهذا، فمن الضروري وضع سياسات حضرية على المدى القصير والبعيد مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير المتخذة من أجل التطور المستقبلي للبيئة العالمية[3].

[1] – بوزغاية باية، (2015)، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 163.

[2] – بوزغاية باية، (2015)، مرجع سابق، ص 161.

[3] – نفسه، ص 168.

وقد تبنت مجموعة من الدول النمط الجديد للاستدامة الحضرية، بل ذهبت به بعيدا، ومن هذه المدن أذكر على سبيل المثال لا الحصر، مدينة ليل (فرنسا) ومنتريال (كندا) ومالمو (السويد) وسونغدو (كوريا الجنوبية)[1].

1 – 2 . السياق الوطني

تعتبر التنمية المستدامة موضوعا جرى تناوله على مستوى الخطاب الرسمي، وعلى مستوى العديد من الكتابات والنقاشات والبرامج. ويتعلق الأمر بكل من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية، الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، الاستراتيجية الوطنية الرقمية، الاستراتيجية الوطنية لتنمية اللوجستيك الحضري، البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة[2]، وغيرها. بيد أن الإدماج الترابي لهذه الاستراتيجيات والبرامج والمخططات في نسق تنمية المدن وفي التخطيط الحضري لا يتم بشكل مهيكل[3]. هذا بالإضافة إلى ترسانة من القوانين أهمها القانون الإطار رقم 12. 99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي نص على إدراج التنمية المستدامة في السياسات العمومية[4].

وهكذا، أطلق المغرب عددا من المشاريع التي تعتمد على مبادئ التنمية المستدامة، كمدينة زناتة[5] والمدينة الخضراء محمد السادس[6] والقطب الحضري للدار البيضاء[7] ...الخ.

وهنا يمكن أن نؤكد على أن الانتقال نحو المدن المستدامة يظل مشروعا سياسيا ومجتمعيا بامتياز، إذ يروم تحرير الطاقات الكامنة للمدينة من حيث الإبداع والتنافسية، كما أنه يتطلب اعتماد مقاربة للتغيير تتسم بتعدد الأبعاد والفاعلين والمستويات.

ووعيا بحاجة المغرب إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في سياساته العمومية، ارتأت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة الانكباب على دراسة سبل نجاح الانتقال نحو المدن المستدامة، وذلك في إطار دراسة استشرافية حول مدينة المستقبل[8].

2 . مفهوم الاستدامة والتخطيط المستدام

2 – 1 .مفهوم الاستدامة

كلمة " مستدام " في اللغة تعني التسبب بالاستمرارية أو المتابعة والاستمرار في الشيء، وكلمة "استدامة" كمصطلح تعبر عن مزيج من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتحققة معا، حيث أن هذه النطاقات الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تتداخل في

[1] – المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير حول " إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة" في 21 دجنبر 017، ص 21.

[2] – حسن الكتمور(2015): الرهانات البيئية ودورها في تحسين إطار حياة الحواضر المغربية، التأهيل الحضري بالمغرب، منشورات الملتقى الثقافي لصفرو، الدورة 20 و21، ص 116.

[3] – المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نفس المرجع السابق، ص 22.

[4]– الجريدة الرسمية عدد 6240 الصادرة بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 هـ (20 مارس 2014).

[5] – مدينة تراعي البعد البيئي، تم إطلاق إنجازها سنة 2006، على مساحة 1860 هكتار، وتوجد بين مدينتي الدار البيضاء والمحمدية.

[6]– تعد مشروعا للمجمع الشريف للفوسفاط بمنطقة بن جرير سنة 2009، تمتد على مساحة 1000 هكتار، من بين مكوناتها الأساسية مركز الطاقة الخضراء.

[7]– يقع المشروع على مساحة 360 هكتار، ويحتضن المركز المالي لمدينة الدار البيضاء.

[8]– المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نفس المرجع السابق، ص 10.

الواقع بصورة مركبة ومعقدة وغير متوقعة وبالتالي لا يمكن الفصل بينهما أو التعامل مع كل واحدة منها على حدة وإهمال الباقي[1]، ويرتبط بالاستدامة اصطلاح "التنمية المستدامة".

ويعد أبرز تعريف للتنمية المستدامة هو الوارد في تقرير برند تلاند Brundtland سنة 1987م[2] حيث عرف التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون إهدار قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة والعيش بكرامة بنفس المقدرة المتاحة للأجيال الحالية". وعرفها وليم روكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة"[3].

وهناك تعريف أخر للاستدامة هي " التطوير والتحسين في جودة الحياة البشرية في ظل العيش ضمن حدود ما يستطيعه النظام الايكولوجي والبيئي".[4]

2 – 2 . مفهوم التخطيط العمراني المستدام

تعتمد الحضارة البشرية دوما على عمليات الإنشاء والبناء والتعمير المتواصل للحفاظ على بقائها، ولكن قدرة كوكب الأرض والطبيعة على دعم هذه العمليات أخذة بالتراجع بسبب الزحف الشديد على الأراضي والتدمير المتواصل للبيئات الطبيعية، والاستنزاف الحاد للموارد والاستهلاك المتزايد لمصادر الطاقة المختلفة، كما أن التغيرات المناخية ومن أمثلتها الاحتباس الحراري ومشكلة طبقة الأوزون تعد أبرز المؤشرات الدالة على تضرر النظام البيئي وفداحة أثار التخطيط العمراني الحالي، ومن هنا تنبع أهمية التخطيط العمراني المستدام كحل بديل للتخطيط وإعادة تخطيط التجمعات الحضرية البشرية[5].

ويقصد به التخطيط الريادي الهادف لإنشاء بيئات عمرانية وحضرية مستدامة وصديقة ومتوازنة مع بيئتها، ويعمل التخطيط المستدام على فتح أفاق للمعماريين والمخططين ليصمموا ويشكلوا البيئة العمرانية بما يحقق النفع والفائدة للإنسان والطبيعة معا، ويمكن تحقيق التخطيط العمراني المستدام عبر توفير مجموعة من العوامل منها الربط بين مناطق البيئة البشرية والبيئة الطبيعية، وكذلك إتاحة الفرصة للتنوع الحيوي بالتواجد في البيئات العمرانية والحضرية البشرية، كما يتعامل التخطيط العمراني المستدام مع الكثافة البنائية وكثافة النقل والمواصلات وتوزيع استعمالات الأراضي، وعلاقة المساحات الخضراء بالمباني والعمل والخدمات والبنية التحتية ... الخ. أي يشمل التخطيط الحضري المستدام كافة مناحي النمو والتطور في التجمعات الحضرية بحيث يتيح الفرصة أمام المجتمعات للنمو والتوسع بصورة مستدامة مسؤولة وصديقة مع البيئة وبما يقلل الآثار السلبية للتخطيط التقليدي ويأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والإيكولوجي[6].

---

[1] – محمد عبد السلام الفرا (2009 – 2010): استراتيجيات تحقيق تخطيط عمراني مستدام في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (SIG)، بحث مقدم للحصول على رسالة الماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية بغزة. ص 26.

[2] – ريدة ديب وسليمان مهنا، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد 25، ع 1 ،2009، ص 2.

[3] – مطانيوس مخول وعدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد 25، ع 2، 2009، ص 38.

[4]- The World Conservation Union (IUCN), United Nations Environment Programme (UNEP), and World Wide Fund for Nature (1991).

[5]– مجد عمر أدريخ (2015): "استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص 40.

[6] – محمد عبد السلام الفرا (2009 – 2010)، مرجع سابق، ص 29.

3. تحديات الاستدامة الحضرية بمدينة سطات

تتطلب نظم التخطيط الحضري المستقبلية التنفيذ ضمن سياق ينطوي على إدراك تام لمختلف العوامل التي تساهم في تشكيل الجوانب الاجتماعية والعمرانية في المدن، إلى جانب إدراك الهياكل المؤسسية التي تسعى لإدارتها. كما تتطلب تلك النظم أيضا إدراك كلا من التحديات الديموغرافية والسوسيو اقتصادية والبيئية الهامة والتي تلوح في الأفق القريب.

3 – 1 . تحديات النمو الديمغرافي

يعتبر النمو الديمغرافي من العناصر التي تؤثر على عملية التمدين، وذلك من خلال تزايد الطلب على الحاجيات الأساسية، وخاصة الشغل والسكن، وقد عرفت مدينة سطات دينامية ديمغرافية ملحوظة ازدادت وثيرتها بشكل سريع، حيث انتقل عدد سكانها من 65.203 نسمة سنة 1982 إلى 142250 نسمة سنة 2014، وقد كان لهذا التزايد تأثيرات سلبية على المشهد الحضري، ما فتئت تتمظهر في السكن والإحياء الناقصة التجهيز وتدهور البيئة الحضرية.

جدول 1: تطور النمو الديمغرافي بمدينة سطات ما بين 1982 و2014 (بالألف نسمة)

السنوات	عدد السكان
1982	65.203
1994	96.217
2004	116.570
2014	142.250

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات: 1982 – 1994 – 2004 - 2014

يطرح النمو الديمغرافي عدة تحديات ذات صبغة اجتماعية واقتصادية ومجالية. كما تتميز البنية العمرية بالمدينة بهيمنة الفئة الشابة (ما بين 15 و 59 سنة) بنسبة 64,9 % من مجموع الساكنة.

وبالرغم مما تطرحه هذه الفئة من تحديات آنية ومستقبلية في ميادين الشغل والصحة والتربية والسكن... واستدامة الموارد، فإنها تمثل إمكانا بشريا مهما بالنسبة للمدينة، يستوجب توظيفها وتثمينها، وذلك من خلال دعم الاستثمار وتوفير فرص الشغل، لا سيما وأن التنمية المستدامة تعمل على التوفيق بين طرفي معادلة السكان/الموارد من أجل ضمان التوازن بينهما، من خلال ضبط معدلات نمو السكان ومعدل نمو الاقتصاد بوثيرة تفوق معدل الزيادة السكانية[1].

[1]– زواوية حلام (2014): دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ص 280.

3 – 2 . تحديات سوسيواقتصادية للاستدامة الحضرية

تعرف مدينة سطات عدة تحديات اجتماعية كالبطالة (21,5 %) والأمية (4,22 %)[1] والهشاشة الاجتماعية وضعف الاندماج الحضري، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها أن المدينة تعرف ركودا اقتصاديا، في ظل وجود مدن مجاورة لها أصبحت تنافسها في جلب الاستثمارات كمدينة برشيد ومدينة الجديدة، وقد رافق هذا الركود نموا ديموغرافيا مهما ساهم في تزايد الطلب على الاحتياجات الأساسية كالسكن والتعليم والتطبيب... .

رغم تخصيص 400 هكتار كمناطق مفتوحة للأنشطة الصناعية والتجارية بمدينة سطات[2]، وتوفر البنيات التحتية الاقتصادية، فإن المدينة تفتقر للجاذبية المرتبطة بتشجيع المستثمرين وتحفيزهم من أجل الاستثمار بالمدينة. إن غياب وحدات صناعية متعددة كفيلة بالتشغيل وخلق الثروة يعتبر من التحديات التي يجب العمل على رفعها بالاعتماد على الاقتصاد الأخضر القليل التكلفة والمدر للدخل.

ومن الاستدامة يتضح أن المسألة الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو والتطور الاقتصادي وأن تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر معالجة المسائل الاجتماعية ومن بينها مشكلة التشغيل. يمكن اعتبار هذا البعد بمثابة " الحلقة المفقودة في معادلة النمو والفقر، وترابطاته مع الأمن والاستقرار الاجتماعي، ونفي ذلك يكون بتجاوز حقوق الإنسان وانعدام الكرامة وتصاعد خطر التوترات الاجتماعية والعنف وانعدام الأمن[3].

3 – 3 . التحديات البيئية

تعاني مدينة سطات من تدهور البيئة الحضرية، حيث يشكل واد بن موسى الذي يمر من وسطها مكانا لتصريف مياه الصرف الصحي والنفايات المنزلية، بالإضافة إلى إشكالية تدبير النفايات على مستوى المطرح العمومي من حيث إعادة تدويرها والاستفادة منها.

تنتج مدينة سطات البالغ عدد ساكنتها 142.250 نسمة (حسب إحصاء 2014) حوالي 130 طن من النفايات الصلبة في اليوم، ويتم التخلص منها في مطرح يوجد على بعد 7كلم من المدينة على مساحة 20 هكتار[4]، دون احتساب النقط السوداء لوضع النفايات المنتشرة في أرجاء المدينة. وتشكل هذه النفايات خطرا على البيئة وعلى الصحة العمومية.

هناك مشكل آخر يطرح نفسه بإلحاح ويتعلق الأمر بالنفايات السائلة الناتجة عن المخلفات المنزلية والمذابح ومحطات الوقود والمصانع الملقاة بها في واد بن موسى الذي يمر من وسط المدينة، وأصبح يشكل مصدرا لتلوث الفرشة المائية والأراضي التي يعبرها إذ لا تعالج محطات تصفية المياه التي أقامتها RADEECسنة 2005 سوى المياه المنزلية المستعملة، أما المياه الصناعية المستعملة فيتم تصريفها في الطبيعة مما سيؤثر سلبا على البيئة وبالتالي على النشاط الفلاحي للسكان.

3 – 4 . تحديات تكنولوجية وطاقية

[1] – المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، "المميزات الديموغرافية والسوسيواقتصادية للسكان حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014"، جهة الدار البيضاء سطات، مدينة سطات، ص 9.

[2]- Royaume Du Maroc Ministère de l'Urbanisme Et de l'Aménagement du Territoire, Agence Urbaine de Settat, Intervention de l'Agence Urbaine de Settat, Juillet 2016, p 35.

[3]– عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط (2006): التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان الأردن، ص 35.

[4] – المخطط الجماعي للتنمية بمدينة سطات، 2014– 2016، ص 25.

تعرف مدينة سطات نقصا كبيرا على مستوى دمج التكنولوجيات والطاقات المتجددة في القطاعات العمومية والاجتماعية (الصحة والتعليم والكهرباء والماء الصالح للشرب وقنوات تطهير السائل والمساحات الخضراء ...)، وذلك بسبب التدبير التقليدي الذي لا يواكب المستجدات والمتغيرات الوطنية والدولية، وعدم الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة.

إن استعمال الطاقات المتجددة، وخاصة الشمسية بمدينة سطات في المنازل والإدارات العمومية والشوارع والساحات تظل شبه منعدمة. وبناءا عليه، فالجماعة الترابية لمدينة سطات مطالبة بالانخراط في استعمال التكنولوجيات الحديثة لتطوير خدماتها في المرافق العمومية والقطاعات الاجتماعية، وتحقيق مردودية مباشرة في العمل الجماعي[1]، والاعتماد على الطاقات المتجددة، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التقليدية، والمحافظة على البيئة الحضرية.

وعليه ينبغي توجيه الاستراتيجية المغربية للتنمية الحضرية نحو مزيد من الاستدامة، وذلك من اجل رفع التحديات في مجال التماسك الاجتماعي والتمدن والحد من التلوث[2].

4 . الاستدامة الحضرية: الاستراتيجيات والمتطلبات والركائز

4 – 1 . استراتيجيات الاستدامة الحضرية

إن استراتيجية الاستدامة الحضرية هي " خطة التنمية المقترحة لإقليم أو منطقة ما، والتي يطرح من خلالها تصور لتوجهات التنمية المستدامة ". وتعرف استراتيجية التنمية المستدامة أيضا بأنها " انعكاس الفكر التنموي على التنظيم المكاني الحضري" بوجود رؤية مستقبلية لحدود التنمية ومحاور ومواقع التنمية الجديدة على المستوى الحضري وبشكل مستدام[3].

اعتمدت برامج التنمية الحضرية المستدامة في مدن العالم النامي على محورين أساسيين:[4]

المحور الأول: هو المجال العمراني (الفيزياوي) الذي يهتم بإدخال مجموعة من التحسينات المادية على البيئة المحلية وتتمثل في تطوير وتحسين المباني ورصف الشوارع وتشجيرها مع توفير البنية التحية الأساسية من الصرف الصحي والماء الصالح للشرب وشبكة الكهرباء والاتصالات والإنارة العمومية وتنسيق الفراغات العمومية.

المحور الثاني: هو التنمية الاجتماعية (المعنوية) والتي تعنى بتنمية الموارد البشرية وذلك بتوفير المتطلبات الأساسية من حيث الرعاية الصحية والتعليم الأساس بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة بفرض إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق منه علاقات اجتماعية جديدة تقوم على أساس المشاركة الشعبية أو وضع قيم مستحدثة تساهم في تغيير أوضاع اجتماعية سائدة كدمج دور المرأة في برامج التنمية.

4 – 2 . متطلبات التحضر المستدام

[1]– رشيد البوني (2016): مطلب الحكامة في التدبير الترابي، ضمن كتاب المدن الجبلية ورهانات التدبير الترابي، أشغال الدورة الأولى للملتقى العلمي الثقافي لمدينة القصيبة 8 و9 أبريل، منشورات الملتقى العلمي الثقافي لمدينة القصيبة، ص 163

[2]– المملكة المغربية، كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة: ملخص الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، أكتوبر 2017، ص 30.

[3]– عبد المعطي، ابتهال احمد، "استراتيجيات التنمية الإقليمية"، قسم التنمية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، مصر. ص 20.

[4]– سيد، هبة عبد الرشيد (2005):"ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية (تطوير مدينة قنا كنموذج بين التجربة والنتائج)، (بحث منشور)، المؤتمر المعماري الدولي السادس، ص 3.

إن عمليات التحضر المستدام بيئيا تتطلب ما يلي:[1]

- الحد من مستوى انبعاثات الغازات الدفيئة وتنفيذ التدابير الجديدة للتخفيف من تأثيرات ظاهرة تغير المناخ والتكيف معها.
- الحد من مستويات الزحف العمراني وإنشاء المزيد من المدن المدمجة والتي تعتمد على خدمات النقل العام.
- الاستخدام السليم والمسؤول للموارد غير المتجددة والحفاظ عليها.
- عدم استنزاف موارد الطاقة المتجددة.
- خفض مستويات الطاقة المستخدمة وأحجام المخلفات الناتجة عن كل وحدة استهلاكية.
- إعادة تدوير المخلفات الناتجة أو التخلص منها بطرق سليمة للحيلولة دون الإضرار بالبيئة الأوسع.
- التخفيف من الأثر البيئي للمدن.

إلا أن تحقيق هذه المتطلبات لن يكون ممكنا إلا من خلال مواجهة عمليات التحضر ضمن أطر التخطيط والسياسات المتبعة على كل من المستويات الإقليمية، والوطنية، والدولية أيضا.

من جانب آخر، فإن الأولويات والإجراءات المتخذة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في كل من المدن والبلدات يجب أن تتضمن التركيز على عمليات التنمية الاقتصادية المحلية، والتي تنطوي على وضع الشروط الأساسية اللازمة لضمان كفاءة تشغيل المنشآت الاقتصادية، سواء كانت كبيرة أو صغيرة الحجم، وسواء كانت تتم في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، بما في ذلك:

- مرافق البنية التحتية والخدمات المضمونة، بما في ذلك إمدادات المياه، وإدارة المخلفات، والنقل، والاتصالات، وإمدادات الطاقة.
- توفير فرص الحصول على الأراضي أو المباني في مواقع مناسبة بالإضافة للتمتع بضمان الحيازة.
- المؤسسات المالية والأسواق القادرة على تشغيل الاستثمارات ومصادر الائتمان.
- قوى عاملة وسليمة ومتعلمة وتتمتع بمهارات مناسبة.
- إطار قانوني يضمن كلامن معايير المنافسة والمساءلة وحقوق الملكية.
- الأطر التنظيمية المناسبة، والتي تساهم في تحديد وفرض الحد الأدنى من المعايير غير التمييزية الملائمة للسياق المحلي من أجل توفير بيئة عمل آمنة وسليمة، ومعالجة المخلفات الانبعاثات والتخلص منها

بيد أن هنالك العديد من الأسباب التي تبرز أهمية إيلاء عناية خاصة لمسألة دعم القطاع الحضري غير الرسمي، والذي يعد عنصرا أساسيا لتحقيق استدامة النظام الاقتصادي الحضري.

أما فيما يتعلق بكل من الجوانب الاجتماعية وعمليات التنمية الاقتصادية، فلا بد من معالجتها باعتبارها كجزء من أجندة التنمية المستدامة. كما أن أجندة الموئل تتضمن العديد من المبادئ ذات الصلة، ما في ذلك تعزيز كلا من:

- الفرص المتساوية والتوفير العادل والمنصف للخدمات.

[1] – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ووزارة التنمية الدولية البريطانية 2002، الصفحات 18 – 27 بتصرف.

- التكامل الاجتماعي من خلال حظر ممارسات التمييز وتوفير الفرص والحيز المادي اللازمين لتحقيق التفاعل الإيجابي.
- نظم التخطيط والإدارة التي تراعي مسائل الإعاقة والنوع الاجتماعي.
- منع مظاهر العنف والجريمة، والحد من مستوياتها والقضاء عليها.

أما على صعيد العدالة الاجتماعية، فثمة إدراك لضرورة إتباع نهج قائم على الحقوق، والذي ينطوي على تساوي فرص الحصول على "خدمات نوعية متساوية "في المناطق الحضرية، وذلك جنبا إلى جنب مع مراعاة احتياجات وحقوق الشرائح الاجتماعية الضعيفة.

4 – 3 . ركائز وأبعاد الاستدامة الحضرية

تحقيق استدامة المدن يمكن تصوره بالتكامل الملزم للركائز الأربعة والمتمثلة في التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والإدارة البيئية إضافة إلى الحوكمة الحضرية Urbain Gouvernance، والتي يمكن اعتبارها كمؤشرات لمستوى تحقيق الاستدامة في مشاريع التنمية الحضرية.

الشكل (1): ركائز الاستدامة الحضرية[1]

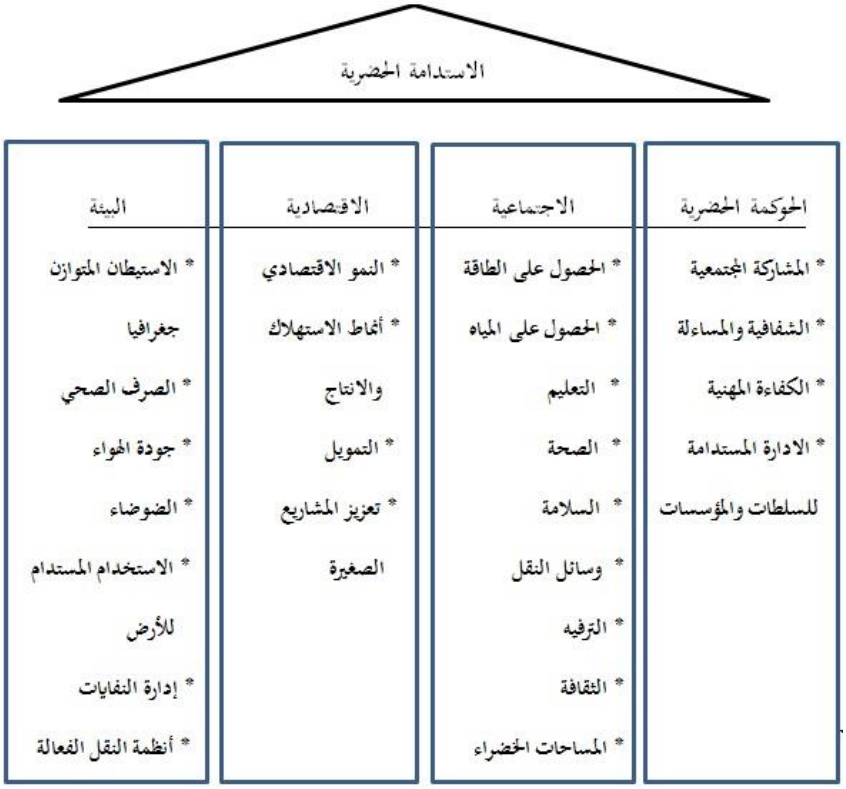

ولبلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحسين ظروف العيش وقابلية المدينة للنمو، ينبغي أن ترتكز استدامة التنمية الحضرية على تطبيق الأبعاد الستة للاستدامة في جميع مناحي تنمية المدن.

[1]– محمد صباح الشابندر وأخرين (2017): الاستدامة الحضرية في المدن ذات المراكز التاريخية والتعليم الاكاديمي المعماري (مدينة أربيل كحالة دراسية)، كلية الهندسة المعمارية، جامعة جيهان، إقليم كردستان العراق، ص 11.

الشكل (2): الأبعاد الستة لاستدامة تنمية المدن[1]

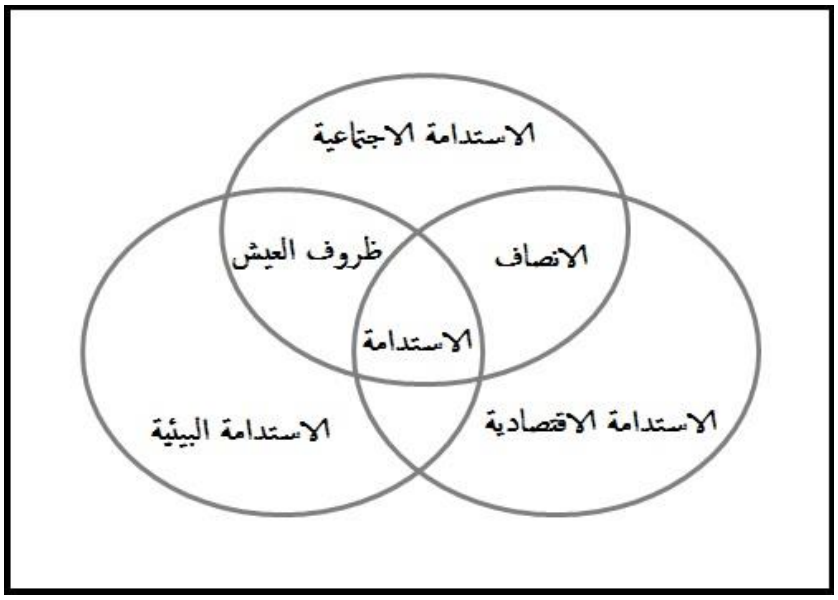

نتائج الدراسة والتوصيات

تعتبر مدينة سطات من المدن التي تطمح إلى الانتقال نحو المدن المستدامة، من أجل الرفع من جاذبيتها ورفع تحدياتها وتحسين جودة خدماتها. ولن يتأت لها ذلك إلا بتجاوز تحديات الاستدامة الحضرية من خلال تفعيل الاستراتيجيات الوطنية في هذا الشأن، وخاصة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، ومخططات التهيئة الخضرية، ودليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، وتيسير ولوج الساكنة للطاقات المتجددة. ولهذا فمدينة سطات وغيرها من مدن الدول العربية تحتاج إلى وضع برامج تنموية مندمجة ومستدامة تعتمد على ما يلي:

- اعتماد المقاربة المجالية والتخطيط الاستراتيجي المبني على مبادئ الاندماجية والشراكة التصاعدية والتعاقد وتبني أسس التنمية المستدامة.
- إعداد قاعدة بيانات حول مختلف الجوانب البيئية للمساهمة في الرفع من مستوى التخطيط الحضري المستدام للمدينة وحساب المؤشرات البيئية (تدبير المخاطر والفيضانات ...).
- إدماج البعد البيئي في مختلف برامج التخطيط والتأهيل الحضري، وفي الاستراتيجيات والمشاريع التنموية المبرمجة بالمدينة.
- تطبيق أفضل لنظم توليد الطاقة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة.
- الاعتماد على التكنولوجيات في تدبير المرافق والقطاعات العمومية والاجتماعية.
- إدماج الطاقات المتجددة في عمليات التهيئة الحضرية وتيسير الولوج إليها.
- الاستفادة من التجارب العالمية في مجال التخطيط العمراني المستدام.

[1] – المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء البيئة "من أجل تعاون إسلامي فعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، مشروع وثيقة توجيهية بشأن المدن الخضراء ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المنعقد بمدينة الرباط، المملكة المغربية، بتاريخ 25 – 26 أكتوبر 2017م، ص 13.

- تعزيز دور المشاركة المجتمعية للسكان عبر إشراكهم في اتخاذ القرار التخطيطي والاستماع لمشاكلهم وأراءهم حتى يتسنى تلافي تكرارها في المشاريع المستقبلية، وبحيث يكون القرار والتخطيط نابع عن حاجة حقيقية وبتجربة واقعية من السكان أنفسهم.

قائمة المصادر والمراجع:

- بوزغاية باية، (2015)، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير حول " إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة" في 21 دجنبر 2017.

- حسن الكتمور(2015): الرهانات البيئية ودورها في تحسين إطار حياة الحواضر المغربية، التأهيل الحضري بالمغرب، منشورات الملتقى الثقافي لصفرو، الدورة 20 و21.

- الجريدة الرسمية عدد 6240 الصادرة بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 هـ (20 مارس 2014).

- محمد عبد السلام الفرا (2009 – 2010): استراتيجيات تحقيق تخطيط عمراني مستدام في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (SIG)، بحث مقدم للحصول على رسالة الماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية بغزة.

- ريدة ديب وسليمان مهنا، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد 25، ع 1 ،2009.

- مطانيوس مخول وعدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد 25، ع 2، 2009.

- مجد عمر أدريخ (2015): "استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- زواوية حلام (2014): دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.

- المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، "المميزات الديموغرافية والسوسيو اقتصادية للسكان حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014"، جهة الدار البيضاء سطات، مدينة سطات.

- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط (2006): التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان الأردن.

- المخطط الجماعي للتنمية بمدينة سطات، 2014- 2016.

- رشيد البوني (2016): مطلب الحكامة في التدبير الترابي، ضمن كتاب المدن الجبلية ورهانات التدبير الترابي، أشغال الدورة الأولى للملتقى العلمي الثقافي لمدينة القصيبة 8 و9 أبريل، منشورات الملتقى العلمي الثقافي لمدينة القصيبة.

- المملكة المغربية، كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة: ملخص الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، أكتوبر 2017.

- محمد صباح الشابندر وآخرين (2017): الاستدامة الحضرية في المدن ذات المراكز التاريخية والتعليم الأكاديمي المعماري (مدينة أربيل كحالة دراسية)، كلية الهندسة المعمارية، جامعة جيهان، إقليم كردستان العراق.

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ووزارة التنمية الدولية البريطانية 2002.

- عبد المعطي، ابتهال احمد، "استراتيجيات التنمية الإقليمية"، قسم التنمية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، مصر.

- سيد، هبة عبد الرشيد (2005):"ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية (تطوير مدينة قنا كنموذج بين التجربة والنتائج)، (بحث منشور)، المؤتمر المعماري الدولي السادس.

- المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء البيئة "من أجل تعاون إسلامي فعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، مشروع وثيقة توجيهية بشأن المدن الخضراء ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المنعقد بمدينة الرباط، المملكة المغربية، بتاريخ 25 – 26 أكتوبر 2017م،

-Royaume Du Maroc Ministère de l'Urbanisme Et de l'Aménagement du Territoire, Agence Urbaine de Settat, Intervention de l'Agence Urbaine de Settat, Juillet 2016.

-The World Conservation Union (IUCN), United Nations Environment Programmed (UNEP), and World Wide Fund for Nature (1991).

تقييم عمليات التهيئة ورد الاعتبار بالأنسجة الحضرية العتيقة: حالة المحلات التجارية بمكناس

The evaluation of the initialization and rehabilitation processes of the antique urban textiles: the case of shops in Meknes.

عبد الحق دادا[1] - بوشتى الخزان[2]

(1) أستاذ الثانوي التأهيلي، طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر التراب والتراث والتاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، *المغرب*.

(2) أستاذ باحث، مختبر التراب والتراث والتاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، *المغرب*.

abdelhak.dada1981@gmail.com
elkhazzanb@yahoo.fr

الملخص:

أصبحت قضايا المدن العتيقة تثير اهتمام العديد من الدارسين والباحثين بمختلف تخصصاتهم، نظرا لكونها مراكز ثقافية وعمرانية وحضارية، كما تعد هذه المجالات فضاءات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياحية ومجالية. فتطوير هذه الأمكنة لا يقتصر على التنمية المجالية للمدينة العتيقة فقط، بل يتجاوزه إلى تحسين ظروف عيش الساكنة في هذا الوسط مما يجعل عمليات التدخل والتهيئة ورد الاعتبار مسألة حتمية، والأكثر من ذلك فإن كل التدخلات التي ترمي إلى تثمين الموارد الترابية – العمرانية قصد تحقيق أهداف تنموية شمولية في حاجة ماسة إلى عمليات تقييم لكل السياسات والاستراتيجيات المتبعة في التدخل ورد الاعتبار. إلا أن هذه الثروة العمرانية تواجه العديد من الإكراهات، حيث لم تعد قادرة على الاستجابة لحاجيات ومتطلبات سكان مكناس عامة وساكنة المدينة القديمة خاصة، الأمر الذي جعل هذا المجال في وضع حرج وفي حاجة ماسة إلى تقييم كل عمليات التهيئة والتأهيل ورد الاعتبار، بهدف الوقوف على الإجراءات المتبعة لجعل هذا النسيج منظومة حية مع البحث على تصحيح مسارات التدخل غير الناجعة قصد إكسابها بعدا جديدا من خلال الحفاظ والتوظيف (الحفاظ على ديناميتها واستمراريتها وإعادة تخطيطها بشكل محكم).

الكلمات المفاتيح: المدينة العتيقة؛ التقييم؛ عمليات التهيئة ورد الاعتبار؛ التجديد الحضري؛ الترميم؛ التدهور، الإنقاذ.

Abstract:

The issues of antique cities have become of interest to many scholars and researchers in their various specializations, given that they are cultural, urban and civilizational centers, and these areas are also spaces for achieving economic, social, tourism and spatial development. The development of these places is not limited to the spatial development of the antique city only, but also to improving the living conditions of the population in this center, which makes the operations of intervention and rehabilitation and restoration inevitable issue, and more than that, all interventions aimed at valuing the earthly-built resources in order to achieve development goals inclusiveness is in dire need of evaluations of all policies and strategies for intervention and rehabilitation. However, this urban wealth faces many constraints, as it is no longer able to respond to the needs and requirements of the residents of Meknes in general and the inhabitants of the old city in particular, which has made this field in a critical situation and in dire need evaluate all the preparation,

initialization and rehabilitation processes, in order to identify the procedures the practice of making this fabric a living system while looking at correcting the ineffective paths of intervention in order to give it a new dimension through preservation and employment (preserving its dynamism, continuity, and re-planning it in a tight way).

Key words: The antique city; evaluation; initialization and rehabilitation; urban renewal ;restoration–deterioration;salvation.

تقديم:

يشكل النسيج الحضري العتيق لمدينة مكناس الذي صنفته اليونسكو تراثا عالميا سنة 1996 مثالا حيا لدينامية اقتصادية واجتماعية ومجالية، هذه المدينة تمتلك رصيدا عمرانيا وتراثيا متميزا يحدد في القصبة الإسماعيلية والمدينة القديمة، هذه الأخيرة أضحت مركزا للعديد من الأنشطة الاقتصادية والتجارية والحرفية والسياحية. وتعد إشكالية تقييم عمليات التدخل بالأنسجة الحضرية القديمة، مرحلة حاسمة وجوهرية للوقوف عن مدى نجاح كل السياسات والاستراتيجيات المعتمدة لتهيئة ورد الاعتبار لهذه المجالات، وأيضا معرفة مختلف الديناميات التي يشهدها هذا المجال، خصوصا وأن مختلف المدن القديمة تعرف تدهورا في نسيجها العمراني وتعاني من وضع اجتماعي هش (**إدريس ديباجي، مارس 2018، ص.7**). أكثر من هذا يتطلب منا ذلك الوقوف عند مفهوم رد الاعتبار: Réhabilitationباعتباره مختلف العمليات أو الإجراءات التي تهتم بكل المباني التاريخية (من حيث ترميمها وحمايتها و صيانتها وإعادة استعمالها...) ومحيطها العمراني (من خلال تحسين طرقها وتزويدها بالبنية الأساسية والمرافق والخدمات اللازمة) وذلك حتى تتكامل المنطقة التاريخية مع المناطق الحديثة بالمدن(**ريهام الخضراوي، 2003،ص.28**).

إشكالية الدراسة:

تعد أهمية تحسين المشاهد الحضرية وعمليات التأهيل ورد الاعتبار لأنسجة المدن العتيقة إحدى الإشكالات الكبرى التي تروق اهتمام الحكومات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين على الصعيد الدولي والوطني والجهوي والمحلي، نظرا لقيمتها ومكوناتها المعمارية–العمرانية والتراثية. ومن أجل فهم وإدراك أهم التدخلات والديناميات التي مست نسيج هذه المدينة عامة (محلاتها التجارية خاصة) وتقييم مدى نجاعة سياسات التأهيل والتهيئة، حاولنا خلال هذا المقال الاستفسار والإجابة على **إشكالية جوهرية** مرتبطة بمدى رضى التجار ووجهة نظرهم حول كل عمليات التدخل ورد الاعتبار والتهيئة التي همت هذا النسيج الحضري قصد الحفاظ على تخطيطها في إطار التنمية المستديمة للمدينة العتيقة ككل.

المنهجية المعتمدة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المقاربة الجغرافية انطلاقا من منهجية الوصف والتشخيص والتفسير والتحليل بهدف ضبط وفهم آليات الظاهرة المدروسة وفق منهجية علمية دقيقة في سياق نسقي، والهدف من ذلك دراسة الموضوع وتحليله بشكل تركيبي للوصول إلى نتائج موضوعية ومنطقية. وهذا لن يتأتى إلا عبر الخطوات التالية: مرحلة البحث البيبليوغرافي، مرحلة البحث الميداني (مقابلات فردية–زيارة مؤسسات–استمارة ميدانية)، مرحلة العمل الكارطوغرافي...

تقديم مجال الدراسة:

تغطي المدينة العتيقة لمكناس مساحة تناهز 96.5 هكتار، تنتمي إداريا لجهة فاس مكناس وتتموضع فوق النهاية الشمالية لهضبة سايس وتقع في الشمال الغربي بالنسبة لمكناس وسط النسيج العمراني للمجموعة الحضرية مما يمنحها مركزية يزيد إشعاعها بنشاطها الاقتصادي المتميز، والذي يستقطب الزوار من داخل وخارج الأسوار، ويجعلها أيضا ممرا هاما للأحياء المجاورة يعتمده الكثير من السكان(**إدريس الفاسي،1988،ص27**).من الناحية الديمغرافية فعدد سكان المدينة القديمة لمكناس وصل حسب آخر إحصاء إلى 41732 نسمة بكثافة تقدر ب 432 ن/كلم وهي كثافة مرتفعة نسبيا مقارنة مع المعدل المحلي لمدينة مكناس.

مبيان رقم 1: نسبة ساكنة المدينة القديمة من مجموع سكان مدينة مكناس ب %

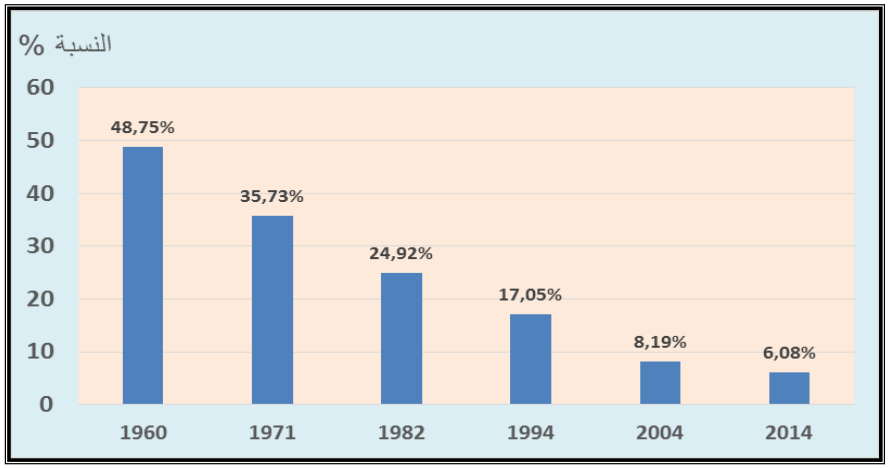

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الإحصاء السكاني 2014

يلاحظ من خلال المبيان تراجع ملحوظ في عدد ساكنتها، كما انخفض وزنها الديمغرافي من 48,75 % سنة 1960 إلى 8,19 % سنة 2004، ثم إلى 6,08 % سنة 2014. بمعنى آخر أن حجم سكان المدينة القديمة تقلص بنسبة -42,67 % خلال مدة 54 سنة أي ما يعادل 44053 نسمة من ساكنتها تقريبا، مما يعني أن هذا المجال أصبح طاردا لقاطنيه.

من الناحية الجغرافية فالمدينة تتموقع على خط طول 32,5° غرب خط غرينتش، وخط عرض 52,33° شمال خط الاستواء، وعلى ارتفاع حوالي 530 مترا عن سطح البحر (**عزيز آيت عقا، 2015،ص.3**). كما تزخر بمؤهلات طبيعية متنوعة (شبكة مائية مهمة، مناخ قاري متوسطي، تربة خصبة....).

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة ضمن التراب الوطني وداخل الجهة وداخل المجال الحضري

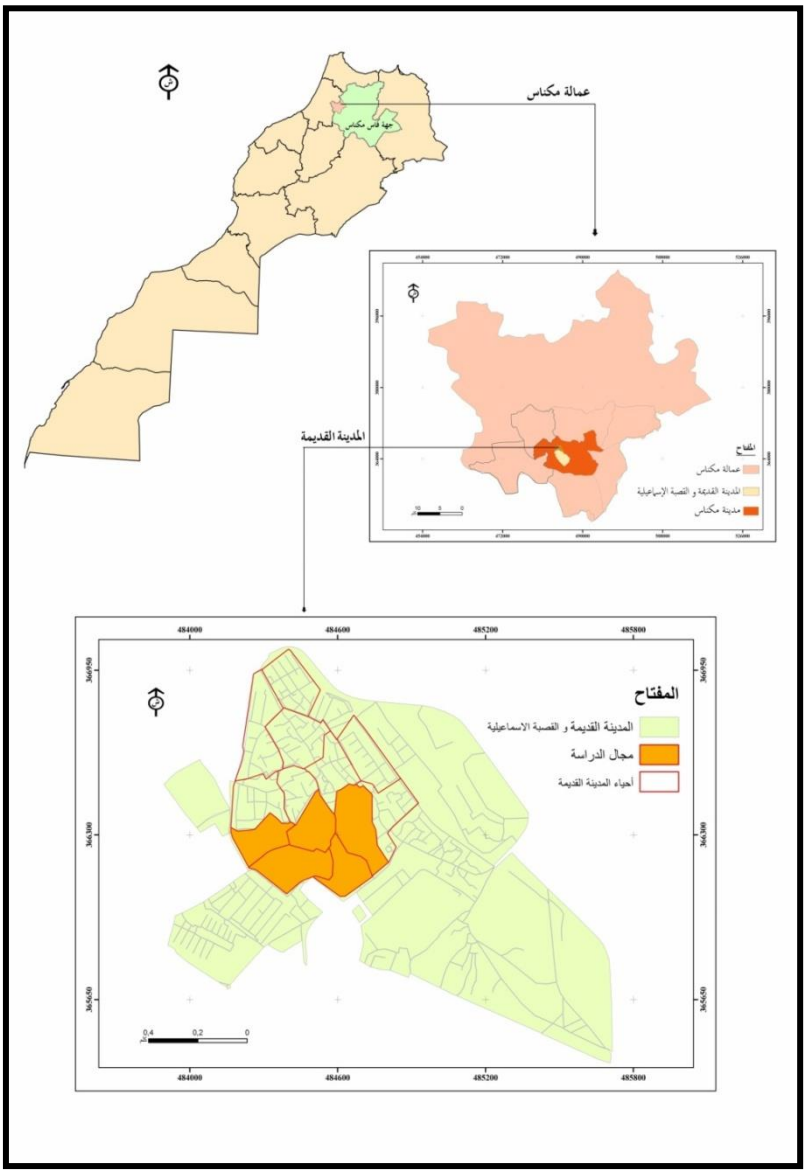

المصدر: إنجاز شخصي 2018 (التصميم الحضري لمدينة مكناس 2013 / Google Earth pro)

1- عمليات التهيئة بالمحلات التجارية داخل النسيج الحضري لمكناس: كثرة الدراسات وغياب الأجرأة

على الرغم من كل المجهودات المبذولة من أجل رد الاعتبار لنسيج المدينة العتيقة لمكناس، فإن وقع عمليات التأهيل والتهيئة في النسيج الحضري القديم لمكناس تبقى نسبيا بعيدة المنال، حيث أكدت الدراسات الميدانية استمرار عمليات التلاشي وتحول في دينامية المجال خاصة الوظيفتين الأساسيتين في المدينة القديمة المتمثلة في السكن والتجارة(نسبيا) ثم الحرف التقليدية. هذا الوضع جعل الفاعلين في مجال التراث العمراني يحاولون إيجاد حلول ناجعة من أجل الحفاظ على تخطيط المدينة العتيقة، وأيضا تجديد تأهيل نسيجها الحضري ورد الاعتبار لإطارها المبني خصوصا المحلات التجارية والحرفية (**مصطفى كنكورة وجواد أبو زيد، ص.72**) ، والتي تشكل مصدر لتنمية شاملة للمدينة، خصوصا وأن البنية الاقتصادية بمكناس القديمة تعرف رواجا تجاريا

وحرفيا مهما في عدة مجالات وأسواق أهمها " قبة السوق" (2912 محلا تجاريا/ 1115 محلا حرفيا) (**مصطفى كنكورة،2010،ص239**).

1-1 مستوى الرضى عن عمليات التأهيل والتهيئة ورد الاعتبار:

من أجل فهم دينامية تأهيل مجال المدينة العتيقة لمكناس استفسرنا التجار عن مدى رضاهم عن عمليات التهيئة بالمحلات التجارية داخل الأحياء المدروسة بالمدينة، حيث استنتجنا أن أغلبية الفئة المستهدفة في العمل الميداني غير راضين عن هذه الاستراتيجيات؛ فمن أصل 70 تاجرا مستجوبا نجد 85,07 % (أي ما يمثل 60 تاجرا) منهم عبروا عن عدم الرضى عن كل هذه التدخلات التي مست نسيج المدينة عامة ومجال محلاتهم التجارية على وجه الخصوص. وقد فسروا ذلك بكون هذه العمليات تفتقد للرؤية الاستراتيجية والتخطيطية مع محدوديتها مجاليا، فضلا عن تركيزها على الواجهات وأسقف المحاور التجارية الكبرى. في المقابل أن 14,03 % صرحوا برضاهم عن الإصلاحات التي همت المدينة مبررين ذلك بالنظرة التفاؤلية حتى ولو كانت التدخلات قليلة ومحتشمة، فضلا عن كون التدخلات إيجابية وفي خدمة المدينة ككل. وهذه الفئة الأخيرة تشمل في الأغلبية موظفين في إدارات عمومية، مما يعني أن التعبير "بنعم" هو إجابة ضمنية عن مسؤوليتهم في التدخلات حتى لا يكونوا في تناقض في تصريحاتهم وبالتالي نقذ ذواتهم. والرسم البياني التالي يبرز هذه النتائج:

مبيان رقم 01: مدى رضى التجار عن عمليات التهيئة بالمحلات التجارية مبيان رقم 02: نظرة التجار لعمليات التدخل بالمدينة العتيقة مكناس

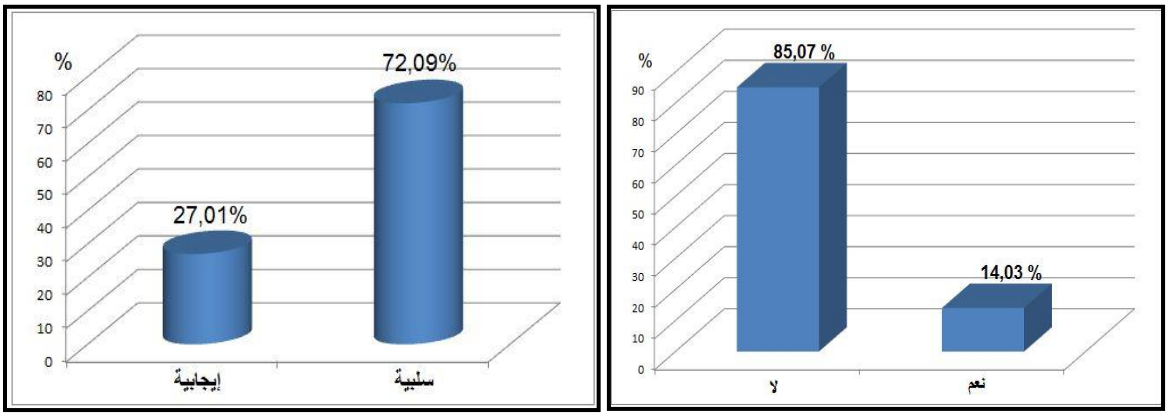

المصدر: بحث ميداني 2018

يتضح من خلال المبيان (**01**) أن نسبة مهمة من التجار وصلت إلى 85,07 % صرحت على أن التدخلات لا ترقى إلى تطلعاتها، وأن 14,03 % عبرت عن رضاها. ومن أجل التأكد أيضا من هذه النتائج تم استجوابهم حول رأيهم بشكل عام في كل التدخلات التي أنجزت بالمدينة القديمة (**مبيان 02**) حيث لوحظ توافق نسبي للتصريحات التي اعتبرت على أن التدخلات إيجابية بنسبة 27,01 %، مع التي عبرت عن رضاها، في المقابل الذين عبروا عن كون التدخلات سلبية 72,09 %، يوافقون النتائج التي عبرت عن عدم الرضا.

وقد برروا ذلك بكون مستويات هذه التدخلات لم تعط الأهمية للمحلات التجارية والحرفية على حد السواء، مع العلم أن الأنشطة الاقتصادية بالمدينة القديمة تمثل 6 %، يخصص منها 62,4 % للقطاع التجاري مما يعني انخفاض بيع منتجات الصناعة

التقليدية[1]. والذي يبرز لنا ذلك هو الاستفسار عن المستوى والمجال الذي يركز عليه الإصلاح داخل هذا النسيج كما سنوضح ذلك لاحقا في الخريطة رقم 04.

وفي هذا السياق يمكن القول أن عمليات التهيئة والحفاظ على تخطيط وتراث المدينة ككل لم يأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر مكون رئيسي من مكونات النسيج الحضري العتيق لمكناس وهي فئة التجار، مما جعل هذه الفئة الأخيرة غير راضية عن التدخل الذي يمس هذا التراث العمراني الأصيل.

2-1- نوعية التدخل حسب رأي التجار:

من أجل معرفة خصوصيات التدخلات التي مست المحلات التجارية داخل الأحياء التي تمت دراستها، قمنا بطرح سؤال على المستجوبين حول نوعية التدخل والمواد المستعملة فيه، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

1-2-1 – فيما يخص نوعية التدخل:

همت الاستمارة 70 مستجوبا في الأحياء المدروسة؛ ففي حي الصباغين صرح 16 % من التجار بكون التدخل ارتبط بالترميم والتأهيل، و18 % عبروا عن كونه ركز على التأهيل، في حين 15 % منهم صرحوا عن أهمية التجديد في رد الاعتبار للمحلات التجارية. أما في حي حمام الجديد ف 100 % عبروا كون التدخلات ارتبطت بالتساوي بين التأهيل والتدعيم. وبالنسبة لحي القرسطون يلاحظ أن 56 % صرحت بكون التدخل عبارة عن عمليات تأهيل والنسبة المتبقية للتجديد. ويمكن إبراز هذه النتائج المستخلصة من العمل الميداني في الشق المرتبط بنوعية التدخل من خلال الخريطة التالية:

خريطة رقم 02: توزيع نسب المستجوبين حول نوع التدخل بالمحلات التجارية بالأحياء المدروسة

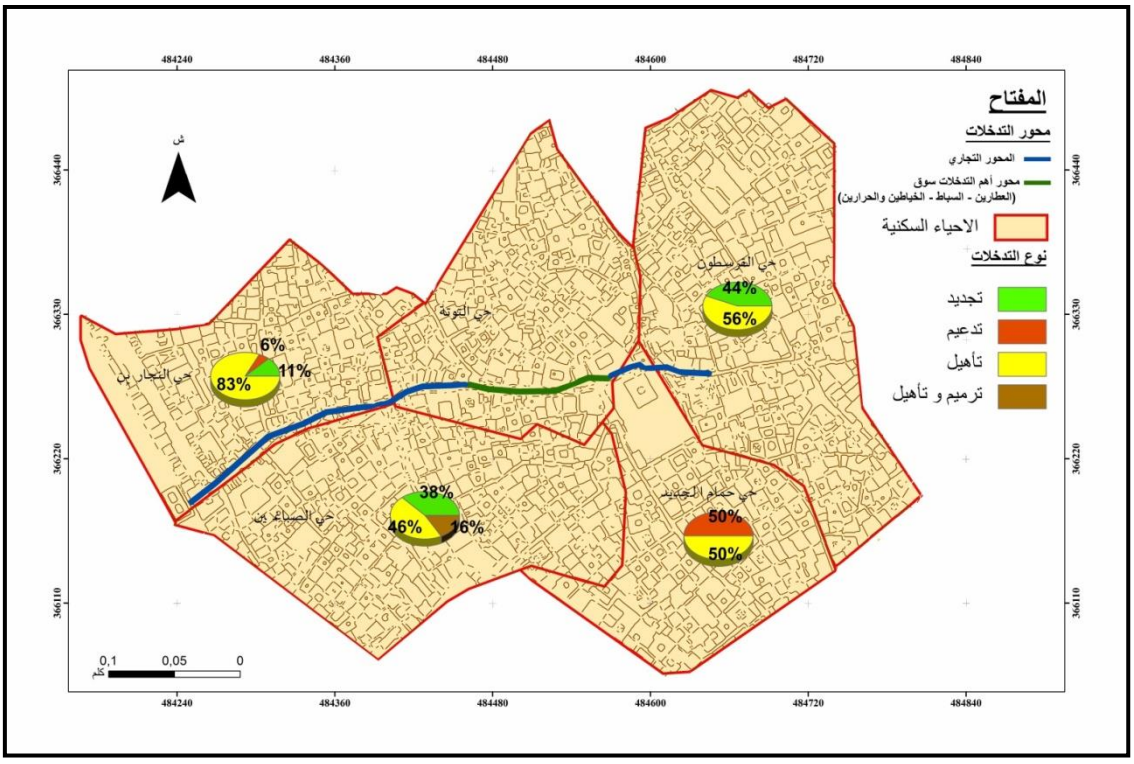

المصدر: بحث ميداني 2018

[1] Agence urbaine de meknès,2015, plan d'aménagement de la médina de Meknès, Rapport justificatif.p.25.

نستنتج من خلال المعطيات الموطنة على الخريطة بأن أغلب التدخلات لرد الاعتبار للمحلات التجارية بالمدينة القديمة لمكناس، خصوصا الأحياء المدروسة، ركزت بنسبة 57 % على التأهيل و30 % على التجديد، مما يعني أن مسألة الترميم التي من اللازم أن تكون جوهر هذه التدخلات للحفاظ على خصوصية هذا النسيج، تبدو غائبة بشكل نسبي باستثناء حي الصباغين بنسبة 16 %. وفي هذا السياق بالنسبة للتخطيط الحضري فيعد المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية SDAU لمدينة مكناس (2013) وثيقة استشرافية للتعمير تهتم بتأهيل وتهيئة المجال العمراني للمدينة العتيقة[1].

2-2-1- بالنسبة لطبيعة المواد المستعملة في التدخلات:

تلعب نوعية المواد المستعملة في عمليات التدخل دورا مهما في حفاظ الإطار المبني على خصائصه تخطيطه العمراني والمعماري التقليدية والتراثي، ومن أجل التعرف أكثر على هذه طبيعة هذه المواد المعتمدة التدخلات وجهنا أسئلة لعينة الدراسة حيث كانت النتائج كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

مبيان رقم 03: توزيع المبحوثين حسب تصنيفهم لطبيعة المواد المستعملة في التدخل في المحلات التجارية(%)

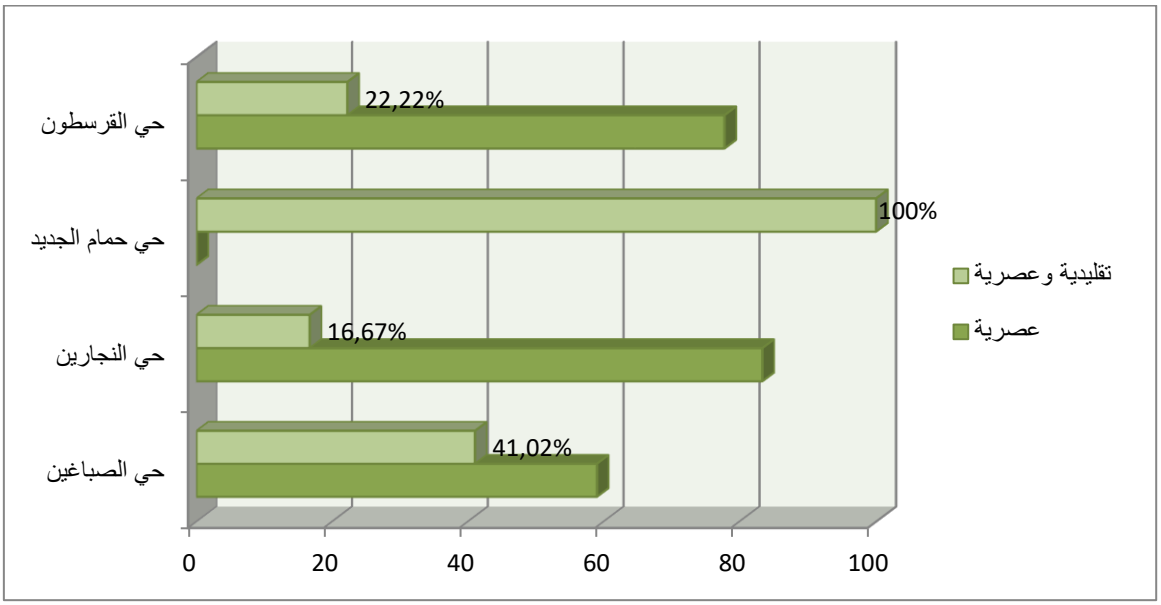

المصدر: بحث ميداني 2018

نستنتج انطلاقا من الزيارات الميدانية والرسم البياني (03) أن هناك تنوع في المواد المستعملة في عمليات التأهيل ورد الاعتبار للمحلات التجارية بالمدينة القديمة لمكناس؛ ففي حيي الصباغين والنجارين "قبة السوق" القلب النابض للأنشطة التجارية بالنسيج القديم يلاحظ هيمنة المواد العصرية في التدخلات والتي بلغت 58,98 % و83,33 % على التوالي، خصوصا داخل المحلات التجارية التي أصلحها مالكوها بأحدث المواد (رخام، جبص، زليج...)، في حين التجار الذين عبروا عن كون المواد عصرية وتقليدية وصلت نسبتهم إلى 41,02 % في حي النجارين و 16,67 %. أما في حي حمام الجديد كلهم اعتبروا التدخلات عصرية وتقليدية

[1] Etude du SDAU du Grand Meknès et Plan D'aménagement de L'agglomération de Meknes, 2013. p.36.

بنسبة 100 %، في المقابل بحي القرسطون 77,78 % أكدوا أن التدخلات كانت بمواد عصرية، والنسبة المتبقية للتصريحات المرتبطة بالتدخلات العصرية والتقليدية.

كما أن هذه الدراسة يمكن توطينها كارطوغرافيا ومجاليا في الأحياء المدروسة في الخريطة التالية:

خريطة رقم 03: توزيع المستجوبين في الأحياء حسب طبيعة المواد المستعملة في التدخل

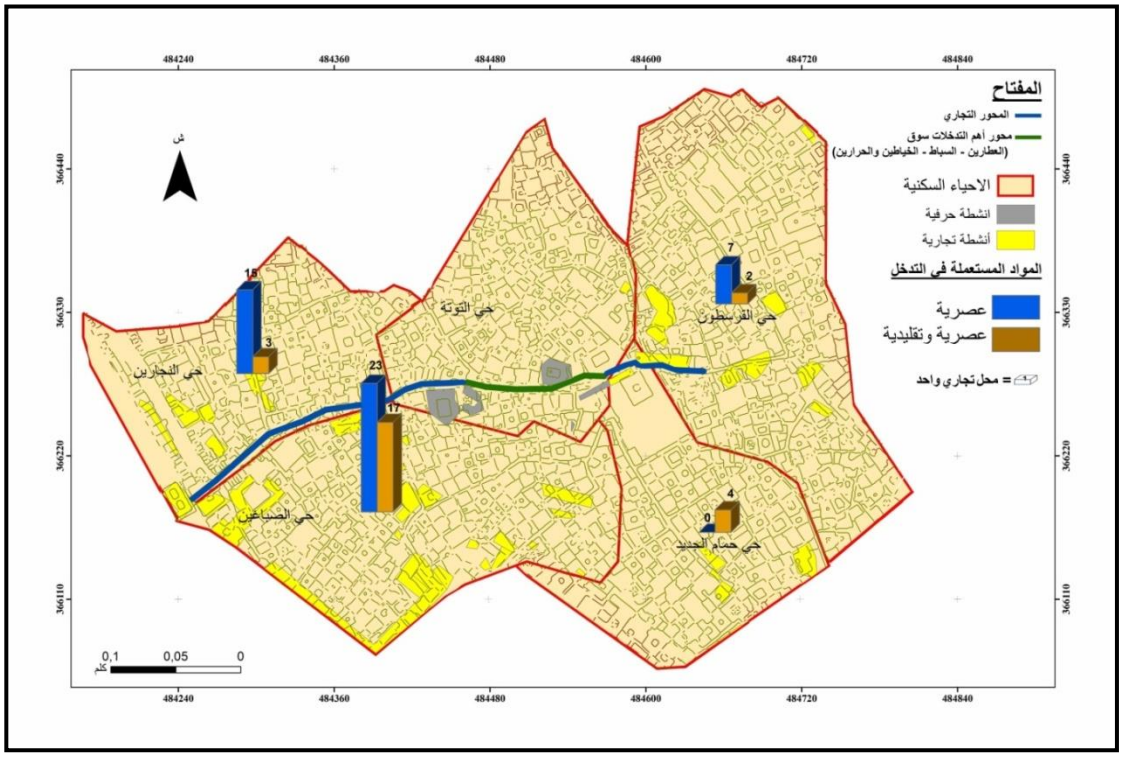

المصدر: بحث ميداني 2018

بالنسبة للتوزيع هنا حددنا عدد المستجوبين في الأحياء المدروسة حيث أن العدد الأكبر ومجال التدخلات المهم كان في حيي الصباغين (40 مستجوبا) والنجارين (18 مستجوبا). ومن أجل التمييز بين طبيعة المواد المستعملة في التدخل اعتمدنا متغير اللون الأزرق (مواد عصرية) والبني (مواد عصرية وتقليدية)، حيث يبدو الاختلاف في التصريحات مع أهمية استعمال المواد العصرية في التدخل، وهذا ما عبرنا عنه مسبقا في تحلينا بيانيا باعتماد النسب المئوية.

إن ما يمكن استخلاصه انطلاقا من المبيان والخريطة، هو أن عمليات التدخل ورد الاعتبار بالمحلات التجارية ركزت على عمليات التجديد داخل المحلات بمواد عصرية بنسبة 64,28 %، في حين واجهات المحلات غالبا ما تمزج بين المواد العصرية والتقليدية بنسبة 35,72 %، مما يعني أن المكونات التقليدية للمدينة تتراجع تدريجي.

صورة رقم 01: مظاهر التجديد في السوق المركزي (ساحة الهديم)

المصدر: تصوير شخصي دجنبر 2018

يظهر من خلال الصورة (01) مظاهر التأهيل والتهيئة الذي شهدته المحلات التجارية في السوق المغطى المحادي لساحة الهديم، حيث تبليط الأرضية وتزيين واجهات المحلات التجارية وتسقيف أروقتها بمكونات عصرية، مما يعني ضرب ذاكرة المدينة وأصالتها عرض الحائط. صحيح أنها أعطت رونقا بالمشهد الحضري لكن في الوقت ذاته يتم طمس وهدم معالم تراثية تعود لقرون مضت.

3-2-1 – بالنسبة لمجال ومستوى التدخلات:

ركزت هذه الدراسة على معرفة المجال أو المستوى الرئيسي المعني باستراتيجيات التدخل ورد الاعتبار في النسيج القديم لمدينة مكناس، فمن خلال استجواب عينة البحث في الأحياء المدروسة خلصنا إلى النتائج التي توضحها الخريطة أسفله:

الخريطة رقم 04: توزيع المستجوبين داخل الأحياء المدروسة حول مجال ومستوى التدخلات بالمدينة

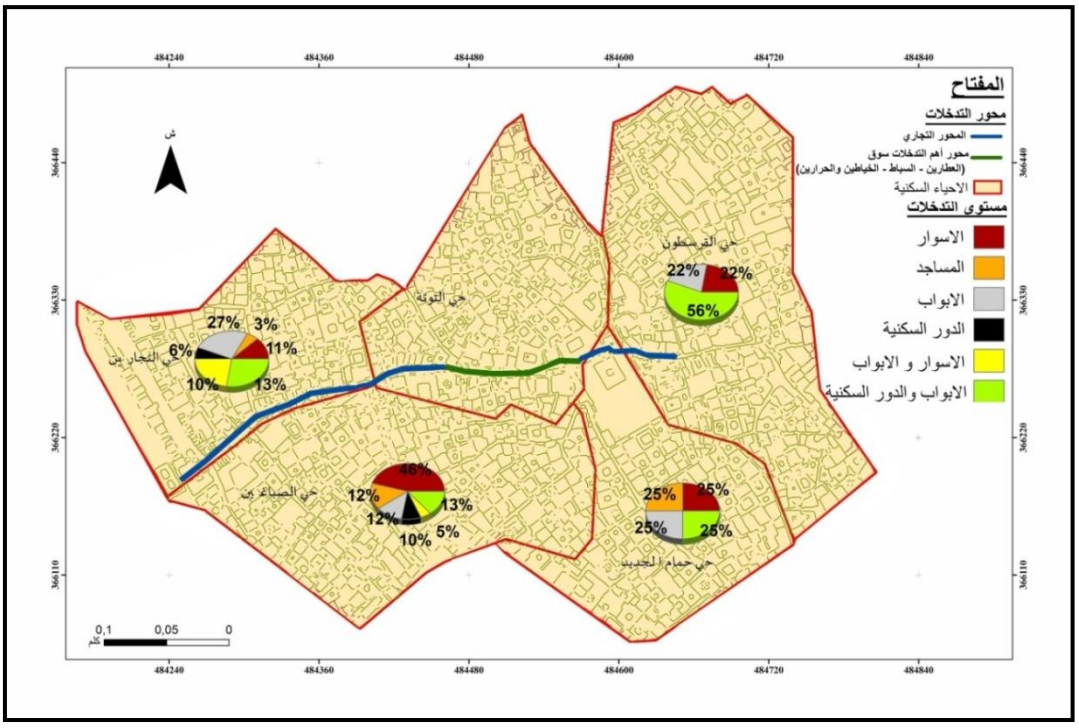

المصدر: بحث ميداني 2018

نلاحظ من خلال الخريطة أن الفئة المستهدفة من الدراسة عبرت بشكل مختلف عن رأيها في المجالات أو المستويات التي ركزت عليها التدخلات، حيث أن الملاحظة الأساسية تكمن في كون المحلات التجارية لم تحظ بهذه الأولوية، في حين أن مستويات التدخل تتوزع بدرجات متفاوتة بالمجال المدروس ما بين الإصلاحات التي مست الأسوار والأبواب والدور السكنية... فإذا أخذنا مثلا حي الصباغين يلاحظ أن 46 % من التجار صرحوا بكون مستوى التدخلات استهدف بالدرجة الأولى الأسوار التاريخية للمدينة، و13 % منهم عبروا عن كون مجال التدخل ارتبط بالأبواب والدور السكنية. وللإشارة هنا فمركز المدينة مرتبط بالجامع الكبير، فانطلاقا من هذه النقطة الحساسة الواقعة شمال حي حمام الجديد تتهيكل جميع الأنشطة الإنتاجية والخدماتية[1]، والتي شهدت بدورها عمليات التأهيل والتهيئة انعكست على دينامية هذا النسيج الحضري العتيق.

وما يمكن استنتاجه من هذه التصريحات أنها لم تحدد لنا الدقة في مستويات التدخل نظرا لكثرتها وتنوعها واختلافها، مع إجماع، ولو بشكل نسبي، عن تركزها في الأسوار والأبواب والدور السكنية.

وأمام هذا الواقع الذي تعيشه المدينة القديمة لمكناس، حسب آراء التجار فيما يتعلق عمليات التدخل ورد الاعتبار لمحلاتهم التجارية وللمدينة ككل، فإن معظم التجار عبروا عن رغبتهم الانخراط في كل الاستراتيجيات المتبعة بنسبة 60 % بهدف تغيير وتحسين مشهد نسيج المدينة، وأيضا نظرتهم التفاؤلية بضرورة مساعدة وتشجيع عمليات التدخل كيفما كانت نتائجها ومردوديتها خدمة للمدينة القديمة، أكثر من ذلك فإن مساهمتهم كانت مادية ب 25 %، في حين مساهمة الدولة ب 75 %. في مقابل رفض 40 % من التجار هذه التدخلات مبررين ذلك بعدم إشراك قاطني هذا المجال في عمليات التدخل، فضلا عن الزبونية والمحسوبية فيما يخص الاستفادة من برنامج رواج الذي أطلقته وزارة الصناعة والتجارة.

[1] KHARMICH(M) ,1991, **Espace vécu dans la médina de Meknès (Maroc)** , Thèse de Doctorat de 3éme cycle en géographie et aménagement, Université Paris IV, Sorbonne ,p.32

عموما فإن تشخيص واقع المدينة القديمة لمكناس بكل مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، مرورا عند مختلف البرامج والاستراتيجيات المتعلقة برد الاعتبار والتهيئة لهذا النسيج، ووقوفا عند آراء التجار في هذا الشأن، دفعنا لاستفسار هذه الفئة عن سؤال جوهري مفاده حول ما مدى رغبتهم في الخروج من المدينة جراء كل هذه التحولات والإكراهات فكانت النتائج كما يلي:

مبيان رقم4: موقف التجار من الخروج من المدينة (%)

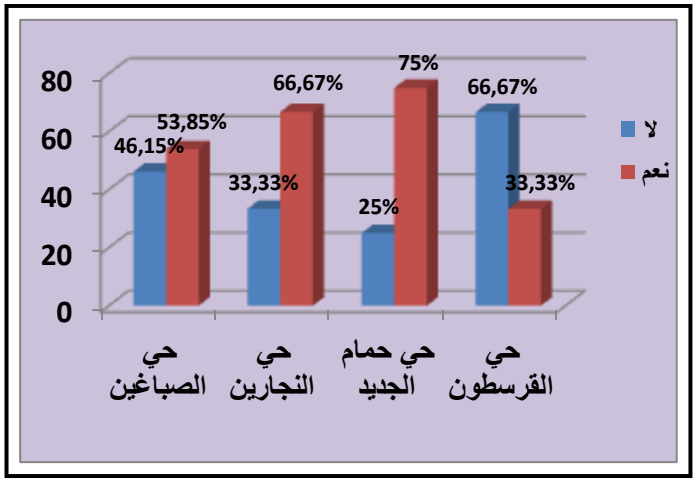

المصدر: بحث ميداني 2018

يتضح من خلال المبيان الرغبة الملحة **للتجار** في الخروج من هذا المجال، حيث هذه الآراء تتقاطع عموما في أغلب الأحياء التي شملها العمل الميداني؛ مثلا أحياء الصباغين، النجارين، حمام الجديد حيث أن كل التجار يصرون على الخروج من المدينة القديمة بنسب 53,85 % و66,67 % و75 % على التوالي. لذلك فإن تأهيل المجال الترابي لمكناس وتنميته وفق مبدأ الاستدامة يجب أن يرتكز على استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والبيئية والتراثية، رغم الاكراهات التي تتجاوز تصميم التهيئة الشمولي للمدينة[1].

من هنا نستنتج أن التجار أبدوا رغبة كبيرة في عدم الاستمرار بالعيش داخل هذا النسيج وبرروا لنا ذلك بكونهم مدركون لحجم الإكراهات والمشاكل بالمدينة كغياب فرص الشغل والبنية التحتية، العديد من المرافق وتلاشي وتدهور المباني، ثم التلوث والهواجس الأمنية. في المقابل يرى البعض، الذي فضل البقاء داخل أحياء المدينة القديمة ودروبها، أنه رغم كل الإكراهات فذلك ليس بالسبب الكافي لمغادرة هذا المجال. حيث تبقى روابطهم بالمدينة، في مجملها، عاطفية، تاريخية، الهوية... تتجلى في الارتباط بالجيران، منزل/ محل الوالدين، إرث الأجداد و ألفة المكان، مصدر رزق...

نتائج الدراسة:

[1] Akhdadach (A), 2016, Impacts de L'urbanisation sur les Terres Agricoles de Meknès : Approche diagnostic territoriale, Thèse de Doctorat en p.11..Biologie, Université Moulay Ismail Faculté des Sciences Meknès

في هذا الصدد، وبعد إنهاء مرحلة العمل الميداني وتقييم الوضعية توصلنا إلى **النتائج** التالية:

- ✓ رصد مجموعة من الإصلاحات والتدخلات العفوية (غير القانونية) في النسيج القديم لمكناس حيث تعتمد طرقا ووسائل أغلبها حديثة لا تتجانس مع الخصائص العمرانية للإطار المبني التقليدي وبالتالي تجاوز التخطيط الكلاسيكي للمدينة؛
- ✓ التشريعات والقوانين العمرانية ومخططات وتصاميم التهيئة لا تتلاءم مع خصوصيات مكونات البناء المعماري والعمراني تقنيا وعقاريا؛
- ✓ تمت ملاحظة ازدواجية الخصائص العمرانية بين البناء الحديث والتقليدي حيث يتم اللجوء إلى التجديد والتأهيل أكثر من الترميم وهذا يفقد المدينة ذاكرتها وهويتها؛
- ✓ إدماج وإدخال تصاميم دخيلة على العمارة التقليدية قريبة من النمط الحديث (الواقيات والأسقف)؛
- ✓ معظم عمليات التهيئة والتأهيل ركزت بالدرجة الأولى على أبواب وأسوار ومساجد المدينة وأبراجها؛
- ✓ إهمال المحلات التجارية في استراتيجيات وبرامج التأهيل مما جعل هذه الأخيرة تختفي داخل هذا النسيج؛
- ✓ غياب أي مخطط شمولي للتعاطي مع الحفاظ على تراث المدينة وتخطيطها ككل، وكذا غياب التنسيق بين مختلف المصالح المتدخلة في المدينة القديمة مما يجعل كل المشاريع بعيدة المنال؛
- ✓ النتائج المتوصل إليها تبقى نسبيا مقبولة من جهة، لأن المجال الحضري القديم لمدينة مكناس يعاني من التلاشي والهشاشة والتدهور المستمر في جميع مكوناته وعناصره؛
- ✓ مختلف عمليات التدخل والتهيئة ورد الاعتبار لم تستطع تحقيق تنمية شاملة وبلوغ الأهداف المسطرة؛
- ✓ أغلب ردود أفعال التجار تتجه نحو عدم الرضى عن كل البرامج والاستراتيجيات المعتمدة في التدخل بحكم التدهور والتلاشي المستمر للإطار المبني، مع فقدانه لخصوصياته المعمارية والعمرانية والتراثية.

من هنا نستنتج أن المدينة القديمة لمكناس يتم إفراغها من محتواها التراثي والعمراني والحضاري، وأيضا يفقدها تخطيطها الكلاسيكي وبالتالي تحدي استدامتها.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة ونتائجها **نقترح** وضع استراتيجية شاملة ومندمجة تجمع بين مختلف الفرقاء والمتدخلين والفاعلين في المجال، وبوجه خاص الساكنة المحلية من تجار وحرفيين...، واعتبارها هدفا وأداة في نفس الوقت، بغية جعل مدينة مكناس القديمة مجالا للتنمية يتمحور حول التراث العمراني بمختلف مكوناته، أكثر من ذلك من اللازم الوقوف والتدخل العاجل بشكل يراعي الأهمية التاريخية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في إطار مقاربة تشاركية ذات أبعاد دينامية بهدف توظيف وتسويق تراث المدينة القديمة لمكناس، أكثر من ذلك أكثر من ذلك فإن تأهيل وتطوير هذا المجال يكمن في إسناده أدوار جديدة ومتطورة قصد إكسابه دينامية وحركية جديدة من منظور اقتصادي وتنموي عن طريق توظيفه في إطار اقتصاد أقطاب التراث، خصوصا وأنها حضيت بإلتفاتة ملكية عندما أشرف العاهل المغربي الملك محمد السادس بتوقيع اتفاقية شراكة لتمويل وإنجاز برنامج تثمين المدينة القديمة لمكناس 2019 – 2023 بقيمة مالية تبلغ 800 مليون درهم بمراكش بتاريخ 22 أكتوبر 2018.

خاتمة:

في ظل التردي الذي أصبحت تعيشه مدننا القديمة، أضحت مسألة رد الاعتبار لهذه الأنسجة أمرا واردا، مفروضا وحتميا، من أجل تأهيليها والنهوض بها كأقطاب جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، إذن فإشكالية رد الاعتبار للمدن القديمة تقودنا إلى تقييم عمليات التدخل بهذه المجالات عامة ومدينة مكناس خصوصا، والوقوف على مختلف الديناميات بهدف اقتراح بدائل والبحث عن الحلول الكفيلة لدمج هذه الأنسجة ضمن نمط اقتصادي عصري متطور يستجيب لحاجيات ومستلزمات الحياة الراهنة.

بالإضافة إلى ذلك يجب تبني رؤى ومواقف جديدة للتعامل مع هذا التراث، بحيث ينبغي التفكير في منطق التسويق الاقتصادي والاجتماعي والسياحي للموارد التراثية، كما تنبغي الاشارة إلى كون هذه الموارد من أبرز المقومات التي يرتكز عليها إعداد التراب، حيث يزخر بلدنا بتراث ذو صبغة عالمية، ويعود ذلك لتجدر الحضارة المغربية وعراقتها من جهة، ثم لغناه بالمشاهد الطبيعية من جهة ثانية.

البيبلوغرافيا:

- ريهام الخضراوي، 2003، الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، دراسة حالة سيوه، رسالة لنيل شهادة الماستر في التخطيط العمراني، جامعة عين شمس، كلية الهندسة.
- عزيز آيت عقا، 2015، مقاربات التمثلات السوسيومجالية للخطر بمدينة مكناس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس.
- مصطفى كنكورة،2010، استراتيجية المحافظة و رد الاعتبار للمدن العتيقة بالمغرب، حالة مكناس من 1912 إلى بداية القرن 21، أطروحة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية سايس ، فاس.
- مصطفى كنكورة، جواد أبو زيد، 2016، البنايات الآيلة للسقوط بمدينة مكناس العتيقة: بين الحد من المخاطر ورد الاعتبار للتراث العمراني، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 22،27-23 أبريل.
- Akhdadach (A), 2016, Impacts de L'urbanisation sur les Terres Agricoles de Meknès : Approche diagnostic territoriale, Thèse de Doctorat en Biologie, Université Moulay Ismail Faculté des Sciences Meknès.
- Kharmich (M),1999 , Espace vécu dans la médina de Meknès (Maroc) , Thèse de Doctorat de 3éme cycle en géographie et aménagement, Université Paris IV, Sorbonne.
- Agence Urbaine de Meknès, 2015, Plan d'aménagement de la médina de Meknès, Rapport justificatif.
- Etude du SDAU du Grand Meknès et Plan D'aménagement de L'agglomération de Meknes, 2013.

التخطيط العمراني للمدينة المغربية بين النظرة الأصيلة والتعايش مع المستجدات الصحية الجديدة: جائحة كورونا نموذجا

The urban planning of the city between the original view And coexistence with the new healthdevelopments : Corona virus as an example

د .علي البوزايني

باحث في التاريخ العمراني للمدينة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس المغرب

elbouzaini.ali@gmail.com

ملخص:

تتناول هده الورقة العلمية موضوع التخطيط العمراني بالمدينة المغربية الأصيلة وكيف تظافرت العديد من العوامل الدينية الثقافية البيئية في إنتاج نمط عمراني أصيل عبر بصدق عن مدى الانسجام القوي بين الإنسان والمجال ويتمظهر ذلك من خلال توزيع الوحدات العمرانية والمعمارية بشكل يتلاءم واحتياجات الساكنة. وهوما ضمن للمدينة استمراريتها لأنها عبرت بحق عن عقيدة وثقافة المجتمع فأصبحت خزانا لمجموعة من القيم الحضارية. لكن التدخل الاستعماري الفرنسي جعل التخطيط المجالي يعرف تطبيق تصورات جديدة تنهل من الثقافة الغربية ومبادئ التنظيم المجالي العالمي. ومع ظهور فيروس كورونا الذي اجتاح العالم ودخول المدن العالمية ومعها المغربية مرحلة من الجمود بد ليل أن الأيام القليلة للحجر الصحي كانت كافية للتعبير عن مدى التنافر الحاصل بين التخطيط الحديث واحتياجات الساكنة فأصبحت مدن أشباح .وفي هدا الإطار تأتي دراستنا هده والتي تهدف إلى النهل من مبادئ التخطيط الأصيل ودمج بعض القيم التي تتلاءم وثقافة الساكنة في التعمير الحالي لإعطاء المدينة نفسا جديدا وبشكل يجعلها تتشبث بثقافتها وتصبح حضنا دافئا لساكنيها في الأيام العصيبة وفي نفس الآن تحترم المعايير الصحية لمواجهة الأوبئة حاضرا ومستقبلا وخصوصا فيروس كورونا والدي قد يلازم الإنسان لفترة طويلة وهو ما يفرض التعايش معه ودلك عبر اللجوء إلى إدخال بعض التغييرات الهندسية والقيمية والتكنولوجية لجعل مدننا تتمتع بمناعة قوية ولن يتأتى دلك إلا عبر تخطيط حضري يستحضر صحة دكاء واستدامة حواضرنا

الكلمات المفتاحية: التخطيط العمراني؛ المستجدات الصحية؛ تخطيط استراتيجي؛ التخطيط الذكي.

Abstract

Well,this research deals with the subject of the urban planning of the authentic moroccan city and how many religions,cultural and environmental factors have come together to produce an authentic urban style that trulyexpressed the strong harmany between humans and the field.Hawever,the french colonial Intervention made the field planning defise the application of men concepts that are taken from the western culture and the principles of a global planning.Also,the outbreak of the corona virus and the Quarantine were clearly enough to express the deep repulsion between the modern planning and the needs of the population.for that reason,our study is aiming at getting from the principles of original planning and incorporating same values that are suitable to the

culture of the Inhabitants,at the same time,it should respect the Health standards to be able to face epidemics,mainly the corona virus which may be associated with people and urges its co-existence.We should also inproduce some technological changes to strenghten the Immunity of our cities,and this couldn t come true,unless,We resort to Urban planning that evokes the health,intelligence and sustainability of our cities.
Key words : urban planning- health developments-Astrategic planning- intelligent planning.

مقدمة:

يعتبر التخطيط العمراني من بين المواضيع المهمة، التي أصبحت تتقاسمها العديد من التخصصات التي تتخذ من المدينة وتنظيم مجالها العمراني كمواضيع للدراسة والبحث، كالجغرافيا ، التاريخ، الهندسة المعمارية، التهيئة الحضرية، علم الإجتماع الحضري، باعتباره أداة لمواكبة وضبط التوسعات العمرانية المتزايدة اعتمادا على أسلوب علمي يهدف إلى دراسة الموارد والإمكانيات المتاحة وطريقة استخدامها لتحقيق أهداف معينة، فلذلك فهذا الموضوع لازم الحضارات القديمة مرورا بالتخطيط للمدينة الإسلامية، وفي هذا الإطار تندرج المدن المغربية الأصيلة والتي تأثرت بالدين كمنهج وطريقة في التنظيم وهو ما انعكس على الوجه المعماري والعمراني للحواضر بكل تفاصيلها وجزئياتها وأيضا في شكلها المادي وهو ماخلق نوع من الإنسجام بين الشكل والمضمون، فنظرة متأنية للمدينة المغربية الأصيلة تظهر أن كنهها لايكمن فقط في كونها أوعية للحركة و أماكن للتجارة والحكم والسكن، بل كانت مرفلوجيتها العمرانية تعبيرا عن التلاحم بين القلب المتمثل في المركز الإشعاعي، وبين باقي الأعضاء والأطراف المكونة للمدينة، لأن بناء المدن ليس فقط بالأحجار ومختلف مواد البناء، بقدر ماهي بالقيم والمبادئ، إنه تخطيط يستمد قوته من ارتباط العلم بالفن والفكر بالمجال بهدف خلق الإنسجام بين الإنسان ومحيطه.

وهو ما أثار إعجاب أعرق المهندسين أمثال لوكريزبيه و Benek ، هذه السيرورة سرعان ماستمرت مع مجيء المستعمر الفرنسي والذي استقدم قوانين وتصورات غربية عبر النهل من ميثاق أثينا، وما نتج عن ذلك من ظهور مجالين متناقضين من حيث التصور، فهناك المجال الأصيل الذي يمثل تلك العلاقة الصادقة بين الإنسان والمجال وآخر يهدف إلى تهيئة الأرضية للإقتصاد الرأسمالي الإستعماري، وكذا الإجتهادات القانونية التي تلت هذه المرحلة بهدف الإستجابة للتطورات التي يعرفها المجال الحضري للمدن لذلك وتماشيا مع المستجدات الصحية التي يعرفها العالم حاليا، فقد حاولنا التطرق لموضوع التخطيط وعلاقته بانتشار الأوبئة، هذه الأخيرة التي لازمت الإنسان خلال مراحله التاريخية كوباء الطاعون الذي ضرب إيطاليا خلال العصر الوسيط فتم اللجوء إلى الكرنتينا كحل لتفادي المزيد من الوفيات، ومع بداية القرن 19 ظهر وباء الكوليرا فتم سن قوانيين تخطيطية تروم تحسين جودة المياه، وتفادي الإزدحام، والآن مع بداية القرن الواحد والعشرينّ، فقد تعرض العالم لأوبئة متتالية بدءا من متلازمة الإلتهاب التنفسي، ايبولا، إنفلونزا الطيور والخنازير، سارس، وصولا إلى وباء كورونا المستجد وما نتج عن ذلك من وفيات وتجميد الإقتصاد العالمي وفرض الحجر الصحي داخل المدن والتي أصبحت كمجالات للأشباح، هذه الكوارث المتتالية والأمراض قد تلازم الإنسان ليصبح مفروضا عليه التعامل مع هذه المستجدات عبر اقتراح مجموعة من الإضافات العمرانية والمعمارية بشكل يجعل مدننا وتفاصيلها قادرة على مجابهة الأوبئة في المستقبل.

لأنه في حالة وقوعها لا ينبغي أن تدخل المدن في حالة سبات، بل يجب أن تستمر الحياة فيها، وفي هذا الإطار ارتأينا الإنطلاق من التخطيط العمراني الأصيل ورصد إيجابياته والتطورات التي عرفها، وما السبيل إلى الحفاظ على هذه القيم واقتراح بعض

الإضافات في التفاصيل العمرانية والتركبة الإنشائية لتصبح مدننا قادرة على المجابهة والتعايش مع الفيروسات والأمراض المعدية، وحتى لا يبقى الضغط فقط على المنظومة الصحية، بل إن تفاصيل المدينة قد تصبح كمنظومة دفاعية بدورها للتصدي للأوبئة، نتساءل عن بعض الإيجابيات التي يضمها التخطيط العمراني الأصيل وهن يحق لنا أن تفاصيل المدينة قد تصبح كمنظومة دفاعية بدورها للتصدي للأوبئة، والتي قد تصبح كقيم نستلهم منها لبناء مدينة مغربية عصرية تستجيب للاحتياجات السكانية ؟ وما هي الاقتراحات التي يمكن أن تجعل المدن المغربية مقاومة للأوبئة من خلال توفرها على نظام عمراني صحي وذكي يؤهلها للصمود والاستمرار في أداء وظيفتها رغم الجائحة؟ للإجابة على هذه الإشكاليات سنعتمد منهجا تحليليا مقارناتيا يروم النهل من القيم الحضارية الأصلية وجعلها قادرة على الإستمرارية واقتراح بدائل وإضافات تجعل مدننا قابلة للتأقلم مع المستجدات.

1- التركبة الإنشائية للمسكن المغربي وأبعاد الثقافية والصحية

اشتقت كلمة مسكن من فعل سكن والسكون هو الهدوء والسكينة والطمأنينة «والله جعل لكم في بيوتكم سكنا " النحل الاية 70، والمسكن المغربي لم يقتصر على الجانب الوظيفي والآلي كما زعمت بعض النظريات الغربية، ولكنه تعبير شامل عن المتطلبات الحياتية للأسر في ضوء التعاليم والقيم الإسلامية، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من سعادة المرء الجار الصالح والمسكن الواسع). هذه المساكن لم يرسمها المتخصصون لوحدهم بل كان هناك توافق بين المالك والبنائين عند وضع التصميم بما يحقق الراحة وانعدام الضرر للغير[1] وهذا ما يعني أن مفهوم المسكن كان ينطلق من ذاتية الفرد وخصوصية الأسرة دون إحداث القطيعة مع البيئة الخارجية أو عزلها عنه، كما تم التشدد في فتح النوافذ (الكوات) لجلب الضوء والهواء، وبالمقابل يمكن الحصول على ذلك انطلاقا من فناء الدار والذي اعتبر متنفسا وفي نفس الآن للتدبر في الكون لانفتاحه مباشرة نحو السماء كما تم توفير بعض الأشجار في الرياضات والتي عوضت المنشئات الترفيهية والحدائق بالخارج[2]، هذه التركبة الإنشائية تعرضت للطمس من قبل القوانين التي نظمت المدينة المغربية في عهد الإستعمار خصوصا وأن هذا النظام القديم كان يوفر راحة نفسية صحية، عبر عدم الإنفتاح على مشاكل المدينة من ضوضاء وتلوث.

[1] محمد بن عبد الله النويصر" خصائص التراث العمراني العربية السعودية، مكتبة الدار المئوية، الرياض:1999.

[2] عثمان عبد الستار " المدينة الإسلامية عالم المعرفة، سلسلة كتبت ثقافية شهرية، يصدر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، 1988 ص: 368.

فلذلك أصبح لزاما إدخال مجموعة من التعديلات على المسكن المغربي الحالي حتى يستجيب للمتطلبات الحسية الثقافية، والصحية في زمن الأوبئة، وخصوصا بعد فرض الحجر الصحي المنزلي وما لذلك من تبعات نفسية، وما العدد الكبير لخارقي الحجر، أو العنف الممارس ضد النساء، وحالات الإنتحار، إلا دليل على انحراف المنازل العصرية والتي في الحقيقة صممت لتكون سكنا عائليا مفعم بالدفء وفي نفس الوقت يحتضن قاطنيه، لكن تبين في النهاية أنها عبارة عن كتل إسمنتية متراصة ومخازن للبشر بدون إنسانية أو حياة ويزداد الأمر سوءا عندما تضيق مساحة الدار بشكل لايتلاءم وعدد أفراد الأسرة، خصوصا وأن عددا لا بأس به من المغاربة يقطنون السكن الإقتصادي .

فالمطلوب إذن هو إدخال بعض التغيرات على التصاميم المستقبلية للبيوت فيما بعد الجائحة كتقليص المساحة الكبيرة لبيت الضيوف والذي يبقى فارغا أغلب الأوقات بدون وظيفة وضمها إلى الشرفات الجميلة والتي تفتقدها أغلب المباني باعتبارها كمتنفس، مع توسيع النوافذ لخلق إضاءة وتهوية والحصول على أشعة الشمس بشكل كاف، خصوصا وأن الخبراء في مجال الصحة تحدثوا عن وجود علاقة قوية بين نقص فيتامين – د – والإصابة بفيروس كوفيد19 يضاف لذلك إعتماد الهندسة الذكية التي تعوضنا عن اللمس عند فتح النوافذ والأبواب، باعتماد أنظمة ذكية، مع توفير حوض لغسل اليدين في كل عمارة بمجرد الدخول من الباب، على أساس أن يكون العداد مشتركا بين سكانها[1]، وتوفير أجهزة القياس الحرارية في مدخل العمارات وتكون مثبتة بصفة دائمة، وضرورة تحسين التهوية في المناطق المزدحمة ، وفي هذا الإطار نتمنى صادقين أن تصبح التكنولوجيا في خدمة السكان، عبر اختراع أجهزة الإستشعار عن بعد، والتي بمجرد ملامسة الفيروس للأسطح يحذر السكان ، على شاكلة الكمامات الذكية، وتكون ردة الفعل عبر إصدار أشعة لمقاومة، ورشح معقمات أو منظفات في شكل بخار وبطريقة ذكية لأنه يتلاشى عبرها مع توسيع الدرجات داخل العمارات لتعزيز التباعد بين القاطنين، ولن يتم ذلك إلا عبر إشراك الساكنة في عملية التصميم حتى تصبح هذه الفضاءات صديقة للإنسان لا أماكن نفوره.خصوصا أن منظمة الصحة العالمية أشارت في تقاريرها أن ما بين % 10 و 30% من المباني العصرية الموجودة بالعالم هي مباني غير صحية حسب المقاييس المعتمدة، وهذه النسبة نفسها للناس الذين يمرضون بسبب هذه المباني[2].

[1] اقتراح تقدمت به الكاتبة ايديلي بيترز، الكاتبة في موقع فاستكامني.

[2] هاشم عبد الله الصالح "الإنسان والبيئة" عالم الفكر، المجلد، 32، العدد 3 مارس 2004 ص:88.

2- تخطيط المجموعات السكنية بين الترابط الإجتماعي والدواعي الصحية

تضم المدينة المغربية الأصلية مجموعات سكنية تدعى بالخطة، وهي طريقة حضارية نهجها الرسول صلى الله عليه بعد هجرته من مكة نحو المدينة لتقوية الإخاء بين كل أطيافها وكانت تضم ساكنة من أسرة معينة أو قادمة من مجال جغرافي واحد لتسهيل عملية إدماجها وتقوية الترابط فيما بين أفرادها مع توفير مرافق إدماجية داخل الحي من مسجد، فرن، حمام، سقاية ... لتسهيل التواصل بين أفراد الحي والإحساس بروح الإنتماء، لكن مع مجيء المستعمر، فقد حاول القضاء على الوحدة وتعويضها بأحياء جديدة عملت على تفتيتها ، وتهميش الأهالي والإستحواذ على أراضيهم الفلاحية، وما نتج عن ذلك من ظهور أحياء الصفيح المحيطة بالمدن، هذه النماذج لم تعهدها المدينة المغربية طيلة إثنا عشر قرنا، حيث تفتقر إلى أبسط شروط الصحة العامة من حيث مواد البناء والتطهير، ورغم مجهودات الدولة الجبارة فلازالت بعض الأحياء قائمة فقد أظهر إحصاء 1994 أن 2 مليون من السكان يقطنون في دور الصفيح.

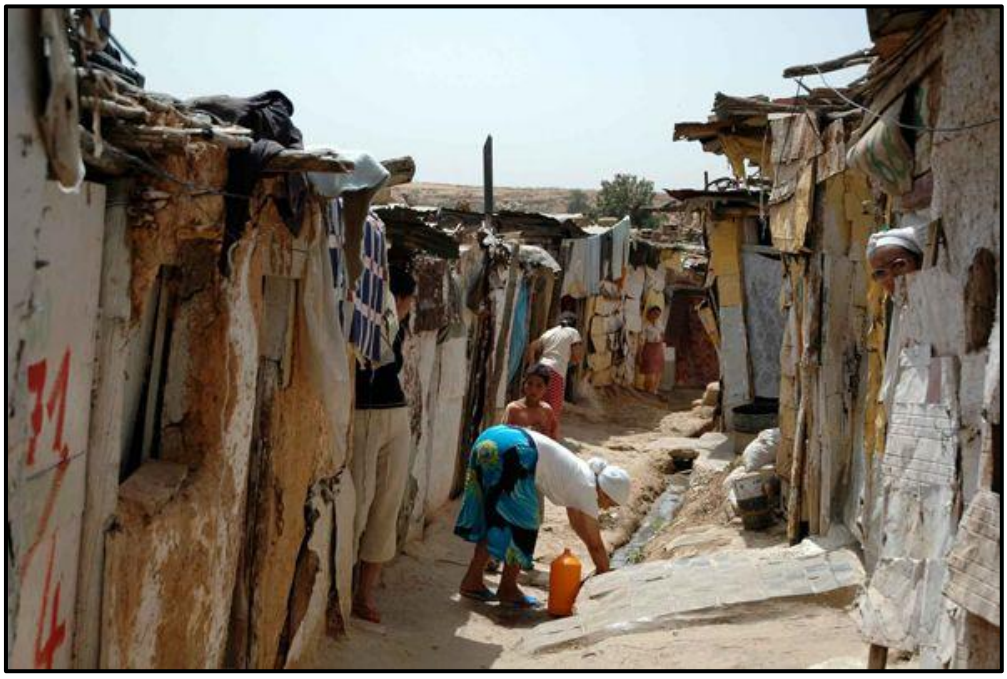

حيث تفتقر للصرف الصحي وبالتالي إحتمال إنتشار الأوبئة يزداد في هذه المناطق، فرغم بعض الحلول التي تم التوصل إليها إلا أن الجودة المعمارية وضمان وسائل الراحة تغيب في بعض الأحياء، فحي البورنيات بمدينة فاس تصل به مساحة بعض المنازل إلى 21 متر مربع[1]، فكيف يعقل ان نطلب من الساكنة المكوث لمدة طويلة بها، والأمر يزداد سوءا داخل دور الصفيح، فلذلك أصبح لزاما في زمن الأوبئة البحث عن بدائل عبر تصميم أحياء تضمن الراحة النفسية والصحية، خصوصا وأن منظمة الصحة العالمية ما فتئت تدعو للتباعد بالأحياء الفقيرة، بل إن نظام الحي في المدينة الأصلية ومرافقه الإدماجية قد يصبح متجاوزا بسبب الضغط السكاني وتعويضه بمرافق واحتياجات تعزز مبدأ التباعد كتوفير كل المستلزمات الضرورية من أسواق ومرافق للتخفيف عن المركز والأسواق الكبرى بشكل يجعل قاطن الحي يلبي حاجياته في محيط لا يتعدى نصف كيلومتر تقريبا. لتفادي الإختلاط والإزدحام، وهنا يمكن أن يتدخل المخطط العمراني

[1]Mohamed Hazoui « l'espace urbain Nord de Fès d'une simple trame d'habitat a une périphérie démesuré « prestation pour obtention du doctorat en géographie université Rabelais, tours, 1990-1991, Volume 1 P : 96.

لفرض بعض الترتيبات على المجزئين العقاريين عبر توفير جزء من القطع لبناء أسواق صغيرة تفي بغرض تجمع سكاني يمكن الإتفاق على عدد المرتفقين بشكل يحافظ على مسألة التباعد الإجتماعي.

3- الشوارع والطرقات بين الوظيفة التواصلية وتحقيق التباعد

تتكون المدينة من مجموعة من التكوينات العمرانية التي أنشئت من أجل الإستجابة للحاجيات الإقتصادية، والإجتماعية، الدينية، البيئية والثقافية، وقد اختلف الإرتفاق بهذه التكوينات حسب الوظيفة المنوطة بها، وفي هذا الإطار تعتبر الشوارع والطرقات إحدى أهم هذه العناصر باعتبارها تسهل عملية التواصل بين كل مجالاتها[1] كما يشير علماء الإجتماع إلى أهمية النقل والتواصل في إحداث التفاعل البشري والذي يؤدي في النهاية إلى نمو المدينة. وخصوصا المركز الذي يمثل مكان إلتقاء كل شرايينها وفي إنسجام وتوافق بين جميع الحاجيات الاساسية، وفي هذا الإطار فقد خضعت مقاييسها بالمدينة العربية الإسلامية عموما والمغربية على الخصوص لضوابط دينية وعقلانية، فعن بشير بن كعب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا تداءر القوم في طريق فليجعلوه سبعة أذرع)[2]، كما تميزت بالتدرج حسب العرض وعلى هذا النحو سار تخطيط المدن الأصيلة كفاس ومراكش .لكن مع مجيء المستعمر وتطبيقه لقوانين تعميرية عصرية فقد اتبع الرؤية الخطية، هذه الطرق في التخطيط يبدو أنها أصبحت متجاوزة.

فالمدينة الأصلية لها إطارها الزمني والمكاني، أما الطرق العصرية فقد أعطت القيمة الكبرى لوسائل النقل على حساب المارة، هذا ما يجعل الإنسان يحب بالدونية في الشارع أمام عمارات شاهقة، فالمطلوب إذن وضع تخطيط يتماشى والظروف الصحية المتعلقة بالوباء والتي أصبح من اللازم التعامل مع هذا التهديد الوبائي بطريقة مستدامة، وذلك عبر توسيع ممرات المشاة والراجلين لتحقيق التباعد خصوصا وأن الجزء الذي يتم تخصيصه للراجلين من الطريق العامة ضيق فلو تحدثنا عن 2 أو 3 أمتار كمعدل فهي لا تكفي لتحقيق التباعد الذي توصي به منظمة الصحة العالمية والمتمثل في مترا ومتر ونصف، فكيف إذن ستستوعب هذا الممرات العدد الهائل من المارة وفي نفس الآن تطبيق توصيات المنظمة، يضاف لذلك ظاهرة احتلال الملك العام ببعض المدن والتي تزيد من تعميق الازمة فالحل يمكن في توسيع هذه الممرات على حساب الشوارع المخصصة للعربات.

Source : Quels aménagements pour les piétons lors de la phase de déconfinement.cerema.fr.

[1] حسن رضوان" التخطيط العمراني الأصيل"بحث لنيل دبلوم مهندس معماري، ENA، الرباط 1976 – 1977 ص: 76-77.

[2] الماوردي " الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مكتبة الحلبي، القاهرة، 1966 ص: 203.

ولم لا قطع بعض الطرق التي تخترق الأماكن المكتظة وتحويلها إلى ساحات للراجلين إن اقتضى الأمر ذلك حتى يتسنى تطبيق التباعد من جهة، والحفاظ على جودة الهواء بالمراكز الحضرية.

4- الاستحضار الجيد للبعد البيئي لتعزيز الصحة الحضرية

تميزت المدينة العربية الإسلامية بوجود حدائق باعتبارها كجزء لا يتجزأ من الثقافة المادية والروحية، فلذلك حاول المسلم تصوير الجنات والحدائق ونعيمها إلى تصور مادي تمثل في المساحات التي تم تخصيصها للترفيه بكل من آسيا، الأندلس، والمغرب، فقد كانت هذه الرئة الخضراء تشكل متنفسا بامتياز، بل إن بعض العائلات حولت باحات الدور إلى مناطق صغيرة لغرس مختلف أنواع الأشجار مع وجود نافورة في الوسط كتصور مبسط لهذه الحدائق لتوفير الراحة النفسية للنساء وبالخصوص اللواتي لا يخرجن وهي فرصة بالنسبة لهن للاسترخاء والهدوء.[1]

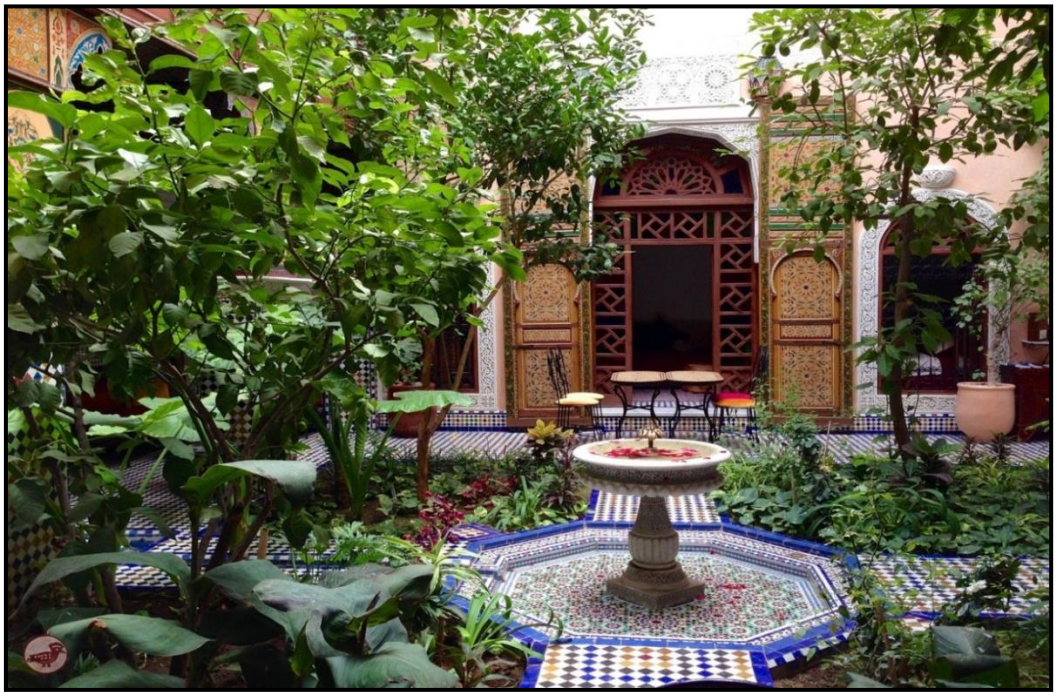

كما كانت الجنانات والبساتين المحيطة بالمدينة مجالات إضافية للنزهة وخصوصا يوم الجمعة، هذا البعد البيئي استمر في المدينة الحديثة عبر وضع تصاميم ومعايير تخطيطية لإنشائها واستثمار الحدائق والمنتزهات في المخططات العمرانية وتحقيق طلب السكان في الترويح عن النفس وتلطيف الظروف الجوية المحلية وقد تباينت مساحتها من منطقة لأخرى تبعا للظروف المناخية، وتصور البلديات لهذه المشاريع البيئية في احترام للمعايير المطلوبة والتي تتراوح بين 2 – 10 متر مربع لكل نسمة لكن الملاحظ أن أغلب المدن بالعالم العربي لا تحترم هذه الشروط حيث لا تتعدي بمدينة الدار البيضاء 1 ,2 متر مربع لكل فرد، وهذا ماجعل هذه المدينة بحكم الكثافة السكنية التي تتوفر عليها تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الإصابات بالمغرب بكوفيد 19. كما يعلم الجميع فإن اغلب الوفيات من العينات التي تعاني من أمراض مزمنة كالربو وارتفاع الضغط الدموي والسكري والأزمات القلبية. وكان بالإمكان تفادي هذه الأمراض عبر توفر حدائق كافية لممارسة الرياضة، حتى لا يصاب المجتمع بهذه الأمراض فيصبح ضحية هذا الفيروس في المقام الأول لذلك فالمطلوب هو تخصيص نسبة

[1] رشيد سليم إدريس "الحدائق هندسة وتنسيق" الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة ص:9.

مهمة من الأراضي التي قد تتوسع على حسابها المدن في المستقبل كمساحات خضراء والوصول إلى المعاير العالمية المطلوبة في هذا الشأن، دون أن ننسى توفير بعض المساحات أو جزء من الشرفات لغرس بعض الأشجار لتصبح متنفسا للساكنة عند تطبيق الحجر الصحي مستقبلا.

5- ضمان الأمن الغذائي المحلي كاستراتيجية حضرية

ظل التخطيط الحضري للمدينة المغربية الأصلية يعتمد على العديد من الركائز والمقومات التي كان متعارفا عليها والتي تعزز علاقة الحاضرة بمحيطها باعتبارها دائما ذاك الخزان الذي تستمد منه قوتها، وقد وضع منظروا التخطيط العديد من الشروط ومنها توفير الميرة، ويقصد بهذا الغذاء الذي تحتاجه المدينة، فمن محاسن مدينة فاس توفرها على مياه أهلتها لأن تتعاطى للفلاحة فجاءت المنتجات بكل أصنافها متنوعة وكافية[1]، نفس الأمر بالنسبة لمدينة مراكش حيث أن بساتينها كثيرة وبحائرها لا تحصى كثرة[2]. هذا التخطيط الإستراتيجي جعل هده المدن تعيش في مناعة من ويلات الحصار. بسبب توفرها على احتياط غذائي مهم داخل الأسواق في شكل عرصات وجنانات بحيث تمون المدينة في حالة الحصار و الأوبئة، لكن ومع التزايد السكاني الهائل وتوسع المدن على حساب المجالات المحيطة بها، فقد تم الإجهاز على الأراضي الزراعية التي ظلت تضمن الغذاء للحواضر على مدى قرون فتحولت إلى كتل إسمنتية حرمت المدن من سلتها وحزامها الغذائي وما نتج عن ذلك من ارتفاع أثمان المواد الغذائية وخصوصا في فترات الحروب والأوبئة، وقد ظهر ذلك بشكل جلي مع اكتساح وباء كوفيد 19 لمختلف دول العالم وإغلاق هذه الأخيرة لحدودها خشية إنتقال العدوى هذا على المستوى الماكرومجالي أما ميكرومجاليا، فإن المدن التي استنفذت المجالات الفلاحية المحيطة بها قد تعاني في حالة منع التنقل بين الأقاليم فلذلك فإن الاستراتيجية الحضرية المقبلة لمدن ما بعد كوفيد يجب أن تجد حلولا لسياستها المتكاملة من خلال الرجوع للتاريخ والاستفادة من الجانب المضيء للتخطيط عبر دعم هذه المناطق الخصبة المجاورة للحواضر المغربية وحمايتها بقوانين كما أن كل من توفر على مساحة ولو صغيرة داخل بيته أن يغرسها فقد يخفف الضغط على الطلب العام، يقول ابن الأزرق "أحسنوا إلى المزارعين، فإنكم لا تزالون سمانا ما سمنوا "[3]. ومن حسن حظ المغرب كبلد فلاحي فإنه لم يعاني بشكل كبير من هذه الظاهرة بسبب رفع شعار المغرب الاخضر والذي نجح في تحقيقه لكن الزيادة المتتالية لتوسع المجالات الحضرية وبهذه السرعة ستكون لها نتائج سلبية لا محال على الأمن الغذائي العالمي والمغرب جزء من هذا النظام العالمي والذي قد يتأثر بطريقة أو بأخرى وأسهل الطرق لمواجهة هذا النقص هو التخطيط الإستراتيجي الفعال، فقد اعترف عميد المعهد الوطني للتعليم في سنغافورة بول تنغ بأهمية هذا التخطيط حيث أكد أن الزراعة الحضرية أصبحت ضرورية لما لذلك من فوائد محتملة عبر تحسين مستوى العيش لفقراء المدن في فترة الجوائح.

6- تعزيز البعد الاستراتيجي والذكي للمجال الحضري

[1] ابن أبي زرع "الأنيس المغرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس" المطبعة الوطنية، الرباط، 1936 ص:33.

[2] الحميري ابن عبد المنعم " الروض المعطار من خبر الأقطار" تحقيق الدكتور إحسان عباس، مكتبة لبنان 1974 ص: 233.

[3] ابن الأزرق " بدائع السلك في طبائع الملك" تحقيق محمد عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، 1988 ج 1 ص: 223.

يعتبر التخطيط من بين الإهتمامات الكبرى لإنجاح شروط الحياة الآمنة بالمدن ومن هذا المنطلق تظهر أهمية التنظيم المجالي في علاقته التفاعلية مع العنصر البشري، ومن تم تنشأ البدايات الأولى لنجاح المشروع الحضري والذي يأخذ بعين الإعتبار جلب المنافع ودفع المضار والتي حددها ابن خلدون ومن حدا حدوه، بهدف تأمين الشروط الأساسية للمدينة والتي تتمثل في وجود الماء، تقدير الطرق والشوارع، بناء المسجد في الوسط ، تقدير الأسواق حتى تفي بالحاجيات الأساسية للساكنة، وإحاطة المدينة بالسور، نقل أهل العلم والصنائع بقدر الحاجة[1] إضافة إلى جودة الهواء، وكلها أمور حاول مخططو المجال الحضري احترامها ووجود أغلبيتها دليل على نجاح واستمرارية المدينة، ولعل بقاء مدينة فاس، مراكش، الرباط، مكناس، بتخطيطها وعمارتها إلى يومنا هذا دليل على عقلانية التنظير إلا أن ذلك كان يتم في ظروف زمنية ومكانية تستجيب للمرحلة بوسائلها واحتياجاتها وتطلعاتها، وهذا ما جعل الفضاءات العامة تتفاعل فيما بينها بطريقة عقلانية بحيث تنطلق من الجزء نحو الكل، أو بعبارة أدق من المسجد حيث القلب النابض نحو الأبواب فمحيط المدينة في تفاعل تام بين مختلف مكونات نسيجها الحضري بما يحقق الاحتياجات السكانية.

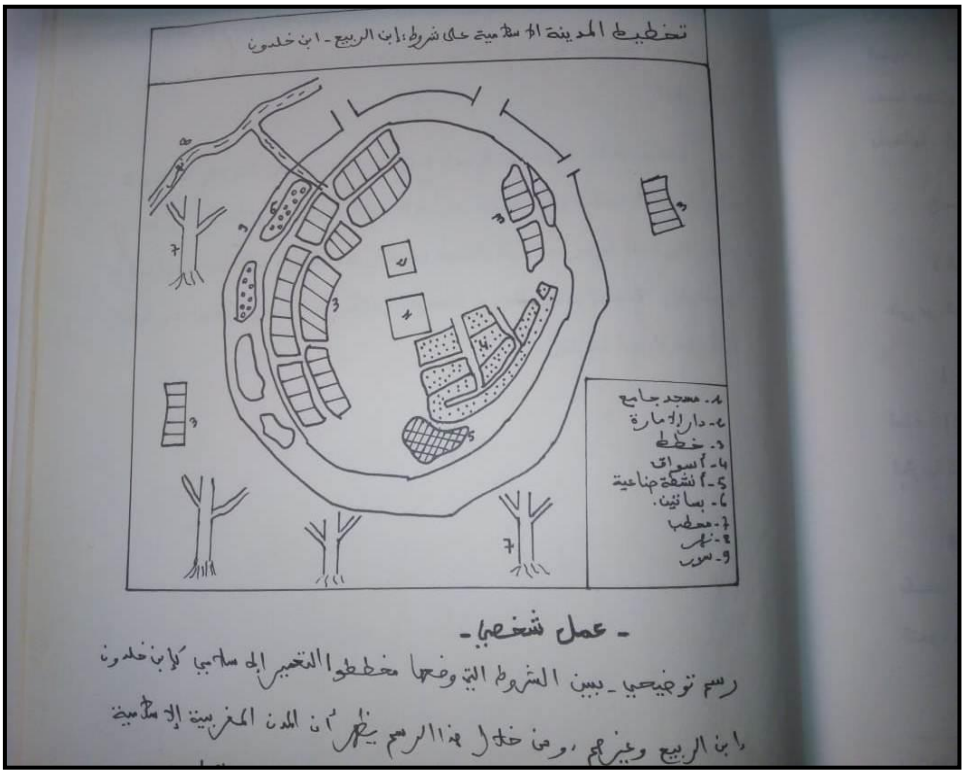

هذا النسق التعميري والعمراني سرعان ما تغير بعد دخول المستعمر ومحاولة تطبيقه لمبادئ جديدة، وخلق احتياجات تستجيب للثقافة الغربية عمرانيا ومعماريا، لكن وتماشيا مع المتغيرات الصحية والتي يعرفها العالم بسبب وباء كورونا المستجد، والذي سيغير مفاهيم علم الإجتماع الحضري بالتوجه نحو العزلة بين الأفراد، واعتماد التكنولوجيا كحلول مستقبلية. وهو ما سيفرض على التخطيط العمراني

[1] ابن الربيع " سلوك المالك في تدبير الممالك " تحقيق ناجي التكريتي، دار الأندلس، بيروت 1981 ص:21.

ومواكبة هذه المتغيرات عبر تقديم مجموعة من الاختيارات والاقتراحات التي تروم تعديل الأماكن العامة لتتناسب مع مبادئ التباعد الإجتماعي من خلال اللجوء إلى التخطيط الذكي وخلق مدن ذكية وإدماج تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات مع البنية التحتية القديمة بما يجعل المدينة أكثر مرونة مع الجوانب الإقتصادية الإجتماعية والبيئية، وخصوصا وأن إنتشار الأوبئة والفيروسات يؤدي إلى تجميد كل الأنشطة، لأنه في حالة ما إذا ضرب وباء جديد، فإن الحياة في المدينة يجب أن تستمر عبر تطبيقات ذكية تجعل الناس يمارسون حياتهم العادية،ولذلك فإن معايير الحواضر ستعرف ثورة تكنولوجية لتصبح الحاجة ماسة إلى إنسان ذكي لتدبير المدينة الذكية.

إذن هي فرصة للمخططين للتفاعل مع المستجدات الصحية الجديدة وإعادة صياغة الفضاءات والخدمات العامة بطرق تحقق الخدمة الكافية وبكل مرونة، وفي هذا الإطار يمكن إعادة التفكير في حركة المرور الخانقة والازدحام وإعادة تنظيم قطاع النقل بشكل يعطي فرصة للطلب الذي سيزداد على الدراجات، السير بالأقدام والسيارات الشخصية في محاولة للابتعاد عن وسائل النقل العمومي، عبر توسيع المساحات المخصصة للراجلين ونقصد هنا الرصيف. على مستوى الوظائف والأنشطة البشرية يجب الاستثمار في البنية التحتية الرقمية خصوصا وأن بعض الإدارات والشركات قد تتنقل إلى خارج المدن تاركة الفرصة لهيكلة حضرية جديدة، كما سيزداد الطلب على العمل عن بعد عوض دفع الناس لركوب وسائل النقل المختلفة من قطارات وسيارات ولما لذلك من أضرار بيئية، والإزدحام وبالتالي سيبقى التخطيط لا يستجيب والمعايير الصحية العالمية والتي تؤكد على التباعد الإجتماعي لتفادي انتشار العدوى، فنحن أمام تحدي مفاده ضرورة الوصول إلى حكامة إلكترونية وتكنولوجية لتدبير مدن المستقبل، فالمطلوب إذن هو تظافر جهود كل من علماء الاجتماع الحضري، المهندسين المؤرخين، أطر التهيئة والتعمير، المنتخبين... لبلورة النموذج الحضري الذي يتماشى والأوبئة وما لذلك من تداعيات على المدن حاليا ومستقبلا.

7- حتمية المقاربة التشاركية في التخطيط العمراني

تعتبر المقاربة التشاركية من بين الضروريات التي أصبحت تراهن عليها المجتمعات، وذلك عبر التأسيس لعلاقة تواصلية بين قاطني المدينة ومتخذي القرار وتشجيع الموارد البشرية حتى تساهم في بلورة مشاركة الأفراد، الجمعيات. والمنظمات التي لا تتوق إلى الربح في صنع القرارات المتعلقة بالمدينة لما لذلك من أهمية في نجاح المشروع الحضري من جهة، وزيادة الشعور بالانتماء للمجال للوصول في النهاية

إلى استدامة بيئية وعمرانية[1]. صحيح أن مسطرة الإعداد والمصادقة على مشاريع تصاميم التهيئة لا تشرك بالشكل الكافي المجالس المحلية في الانجاز كما هو منصوص عليه في ظهير 30 شتنبر 1976 حيث نجد أن دور هذه الجماعات يبقى استشاريا[2]، يضاف لذلك فتح التصاميم أمام المواطنين الذين سيشملهم المشروع لتبقى مشاركتهم لا ترقى إلى المستوى المطلوب نظرا لما يحمله الرسم الكرطغرافي من رموز لا يفهمها العامة، إن اقتراحاتنا تتجاوز هذه النظرية الضيقة التجزيئية للمجال إلى اشراك كل سكان المدينة بمختلف انتماءاتهم، جنسهم، ثقافتهم في مشروع ماكرو مجالي ونقصد به صياغة استراتيجية حضرية من طرف الجميع وبشكل توافقي حتى تستجيب للجوانب الثقافية الحسية، وروح الإنتماء للمكان وخصوصا مع نموذج المدن الذكية التي أصبحت مطلبا في زمن العولمة، هذه التغيرات العمرانية يجب أن تمر عبر المقاربة التشاركية التوافقية من أجل صياغة مجال حضري يسع الجميع ويعبر عن متطلباته ورأيه حول الصيغة الجديدة للفضاء العام الذي قد يحقق المصلحة للجميع في نفس الآن يحافظ على الجوانب الصحية المطلوبة في زمن الأوبئة.

إن المقاربة المطلوبة، هي التي تؤدي لحدوث استقلال فكري، يصبح معها المواطن فاعلا والخروج من الإنتظار السلبي إلى المبادرة والفعل، ومع مرور الوقت قدي يصبح المجتمع قادرا على تبني حلول يتحمل بدوره جزءا من المسؤولية في الإختيارات التي وضعها والتي في النهاية ستكون ناجحة لأنها عبرت عن الإحتياجات الثقافية، والإقتصادية، والإجتماعية والصحة العامة لساكنة المدينة، إن فتح نقاش عمومي حول نموذج المدينة المغربية الذكية والتي تحترم الصحة العامة في زمن الأوبئة أصبح أمرا لا مفر منه، وفي هذا الإطار نقترح أن تتم إضافة " خلية الصحة العامة في المشاريع العمرانية داخل الوكالات الحضرية على أساس أن توكل لها مهمة تطبيق كل الإجراءات التي تراعي الصحة العامة في التصاميم المعمارية و العمرانية من إضاءة، تهوية بشكل جيد، ومراعاة كيفية تنفيذ الفضاء العام الذي سيؤدي إلى تطبيق التباعد الإجتماعي، واستمرار المدينة في أداء وظائفها رغم الجائحة حفاظا على الإقتصاد الحضري من الإنهيار وما لذلك من تبعات اجتماعية بدأت بوادرها تظهر بمختلف دول العالم.

خاتمة:

يتضح مما سبق أن التخطيط الحضري من بين الأدوات المهمة التي رافقت الإنسان منذ نشأته، وقد تباينت طرق التنظيم من مجتمع لأخر وكما تحكمت في ذلك عوامل دينية طبيعية ثقافية ويعتبر التعمير الإسلامي بالمدن المغربية حلقة في سلسلة تاريخ التنظيم

[1] ماهر لفاح "نحو تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في العملية التخطيطية العمرانية: تجربة سنغافورة، "مجلة جامع تشرين للبحوث والهندسية العلمية، سلسلة العلوم الهندسية المجلية 36، العدد 5، 2014 ص: 391.

[2] محمد معنى السنوسي " أضواء على قضايا التعمير والسكن بالمغرب" دار النشر المغربية، البيضاء 1988 ص: 44.

المجالي العالمي وما نتج عن ذلك من مدن عكست بحق الانسجام القوي بين المجال والإنسان شكلا ومضمونا، وقد تمثل ذلك في مختلف الوحدات العمرانية، بل امتد الأمر نحو التركيز على البعد الاستراتيجي وهو ما ضمن للمدينة استمراريتها لأنها عبرت بحق عن عقيدة وثقافة المجتمع، لكن مجيء المستعمر طرحه للعديد من التصورات، انعكس ذلك على التوزيع المجالي، وأغفل بالمقابل مبادئ وقيم أصبح المجتمع في حاجة إليها، وقد أبانت هذه والأوبئة منها وباء كورونا الذي يجتاح العالم عن سلبياتها التي طالت المدن فأصبحت شبيهة بأماكن الأشباح، وهو ما يفرض إعادة النظر في العديد من مبادئ التخطيط التي تحمل لمسة ثقافية، إجتماعية، إقتصادية، وتصورات جديدة تجعل المدن المغربية تتأقلم مع المستجدات الصحية الناجمة عن الأوبئة، وما ينتج عن ذلك من حجر صحي تدخل معه مدننا في سبات يؤثر على الإقتصاد والأنشطة البشرية. فنحن بحاجة إلى مدينة تستوعب ثقافاتنا الأصلية والمتجذرة، وفي نفس الآن ذكية وقادرة على مواكبة العصر مهما كانت العراقيل ولن يتم ذلك إلا عبر اعتماد المقترحات المتواضعة القابلة للنقاش والتي سترجع لا محال للمدينة إنسانيتها، وقدراتها الصحية الكفيلة بمواجهة كل التحديات التي تعترضها في المستقبل.

لائحة المصادر والمراجع المعتمدة:

- ابن الأزرق "بدائع السلك في طبائع الملك " تحقيق محمد عبد الكريم الدار العربية للكتاب 1988.
- ابن الربيع " سلوك المالك في تدبير الممالك" تحقيق ناجي التكريتي، دار الأندلس، بيروت،1981.
- ابن أبي زرع "الأنس المطرب بروض القرطاس في أحبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس" المطبعة الوطنية، الرباط، 1936.
- الحميري عبد المنعم "الروض المعطار في خبر الأقطار" تحقيق الدكتور إحسان عباس، مكتبة لبنان، 1974.
- الماوردي "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" مكتبة الحلبي، القاهرة، 1966.
- محمد معنى السنوسي "أضواء على قضايا التعمير والسكن بالمغرب" دار النشر المغربية، البيضاء، 1988
- محمد بن عبد الله النويصر "خصائص التراث العمراني في العربية السعودية" مكتبة الدار المئوية، الرياض، 1999.
- رشيد سليم إدريس "الحدائق هندسة وتنسيق" الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة.
- حسن رضوان "التخطيط العمراني الأصيل" بحث لنيل دبلوم مهندس معماري، المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، الرباط، 1976 – 1977.
- ماهر لفاح "نحو تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في العملية التخطيطية العمرانية: تجربة سنغافورة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والهندسة العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 36 ع 5 سنة 2014.

- عثمان عبد الستار "المدينة الإسلامية" عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية، شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون الأداب، الكويت 1988.
- هاشم عبد الله الصالح " الانسان والبيئة" عالم الفكر، المجلد 32،العدد ، 3 مارس 2004.
- Mohamed Hazoui « l'espace urbain Nord de Fès d'une simple trame d'habitat a une périphérie démesuré « prestation pour obtention du doctorat en géographie Rabelais, tours, 1990-1991, V1.

لائحة المواقع الالكترونية:

- WWW.BBCFUTURE.COM
- WWW.NOONPST.COM
- HTTPS//BLOGS.WORLDBANK.ORG
- http.//AR.QANTARA.DE
- WWW.JABALIYYA.COM .

المساحات الخضراء: التخطيط العمراني وواقع الحال بمدينة أكادير

دنيا نيوف[1]، محمد جداوي[2]

1. طالبة باحثة، مختبر الجيوبيئية والتنمية بالأوساط القاحلة وشبه قاحلة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – أكادير، جامعة ابن زهر، المغرب
2. أستاذ مؤهل، مختبر الجيوبيئية والتنمية بالأوساط القاحلة وشبه قاحلة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – أكادير، جامعة ابن زهر، المغرب

ملخص

تعتبر المساحات الخضراء جانبا مهما من جوانب الاستدامة الحضرية لما تكتسيها من أهمية على الصعيد البيئي والاجتماعي والاقتصادي. ويشكل التخطيط العمراني ركيزة أساسية وإطارا مرجعيا لتصميمها من خلال تحديد قواعد استعمال الأراضي، كما يلعب دورا أساسيا في توزيعها داخل المجال، هذا بالإضافة إلى انعكاساته عليها من حيث عددها وجودتها على المديين المتوسط والبعيد.

لكن الدينامية الحضرية السريعة التي شهدتها مدينة أكادير وضواحيها أدت إلى تنامي الضغط على العقار قصد إنتاج مزيد من الوحدات السكنية، عبر التجزئات العقارية والمجموعات السكنية، على حساب المساحات الخضراء؛ الأمر الذي يزيد اليوم من حدة الفوارق بين الوحدات المجالية داخل المدينة، ويُصَعِّب إدماج عدد مهم من الساكنة الحضرية لاسيما تلك المتمركزة بالهوامش وفي الأحياء الجديدة.

يشكل تحليل مختلف وثائق التعمير التي غطت أكادير العمود الفقري لهذا المقال، الذي من خلاله، نحاول فهم الأهمية التي أولتها للمساحات الخضراء من ناحية، ومن ناحية أخرى تسليط الضوء على التآكل والتدني الذي شهدته على مختلف مراحل التخطيط والتوسع العمراني.

الكلمات المفاتيح: المساحات الخضراء، وثائق التعمير، التخطيط العمراني، المدينة المستدامة، أكادير.

Abstract

Green spaces are an important aspect of sustainable urban development due to their social, economic and environmental functions. They assume a key role for creating better quality urban areas that satisfy the inhabitant's needs and contribute in their well-being. Spatial planning instruments are the reference that identifies the land use and therefore the distribution of green open spaces. They impact on their quantity and quality in medium and long term. However, the strong and rapid process of urbanization of Agadir and its suburbs accompanied by the high pressure on land to implement more housing programs has significant implications for the decrease of open green spaces. One of the consequences is generating a series of imbalances in land use and compromises the integration of an important number of urban population, especially those who are living in the margins of the city and in the new neighborhoods.

The analysis of the various planning documents, which have covered Agadir, is the backbone of this article, through which we try to understand the importance they have attached to green spaces, and to highlight their decrease on various phases of urbanization.

Keywords: Green spaces, planning documents, urban planning, sustainable city, Agadir.

مقدمة

تتميز مدينة أكادير الساحلية بموقع استراتيجي مهم، إذ تمثل صلة وصل بين شمال المغرب وجنوبه. ولقد شهدت خلال العقود الستة المنصرمة نموا حضريا مضطردا وعرفت ضواحيها زيادة غير مسبوقة في عدد ساكنتها، وذلك بفضل مؤهلاتها الطبيعية، والاستثمارات الفلاحية والسياحية وكذا الصناعية التي استفادت منها، مما جعلها تستقطب أعدادا مهمة من اليد العاملة من مختلف المناطق المغربية. هذا الوضع أدى إلى نمو المدينة على مستوى نسيجها العمراني، الذي بات يعرف تطورا سريعا.

يثير تطور المجال الحضري بأكادير عدة تساؤلات حول الكيفية التي تم بها تأطير تعميره وتخطيط المساحات الخضراء به. ومنها: على أي منطق ارتكزت أدوات التخطيط المجالي؟ وعلى أي مبادئ توجيهية اعتمدت تصاميم التهيئة ومخططات التوجيه؟ وما هي آثارها على مستوى توفير المساحات الخضراء الكافية؟ وما هو حد الفجوة الموجودة بين تخطيط وتدبير المساحات الخضراء؟ وهل نحن أمام تخطيط استباقي يستند على إمكانيات وإطار مرجعي قوي يحل مشكل التنافس غير العادل لاستخدامات الأرض، أم أمام تخطيط يحدده واقع المجال والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمضاربات العقارية؟ إذن، هذه هي الأسئلة التي تحاول هذه المقالة الإجابة عليها.

ويتلخص الهدف الرئيسي من هذه المقالة في محاولة لفهم مقاربة تخطيط المساحات الخضراء من خلال وثائق التخطيط الحضري، لذلك تم الاعتماد على تحليل مختلف وثائق التخطيط الحضري، التي توالت منذ زمن الحماية الفرنسية، والتي تشكل عنصرا أساسيا في فهم تنظيم المجال الحضري في الوقت الراهن.

1. تميز النسيج العمراني لمدينة أكادير خلال فترة ما قبل الحماية بخلو المساحات الخضراء العامة

يعتبر الموقع الجغرافي لمدينة أكادير من المواقع التي نالت أهمية استراتيجية على مر التاريخ، فيما يخص التبادل مع العالم؛ فقد شكل هذا الموقع على مر القرون نقطة عبور ومركزًا ديناميكيًا للتجارة والهجرة بين غرب إفريقيا ووادي سوس وأوروبا. ولقد تم اختيار موضع مدينة أكادير، من أجل الاستيطان من طرف البرتغاليين (سانتا كروز1505)[1]، وفيما بعد خضعت للسيطرة من طرف السعديين (1541)[2] حيث شيدوا بها قصبة عسكرية دفاعية في قمة التل لمراقبة الساحل (1540)[3]، لتصير لاحقا معقلا مدنيا (1572)[4]. وبعد بناء ميناء الصويرة وإغلاق السلطان محمد بن عبد الله لميناء أكادير عام 1774[5]، فقدت المدينة أهميتها لصالح الصويرة التي أصبحت بعد ذلك المنفذ البحري الجديد للتجارة عبر الصحراء. أما في بداية القرن العشرين، فقد أصبحت (أكادير) قرية صيد هامشية اقتصر نشاطها على الصيد والتبادل المحلي، بحيث تركز سكانها بنواتين قديمتين: القصبة المطلة على الخليج التي يعود تاريخها إلى القرن

[1] **Camps G.** (1985), *Agadir (Agadir-n-Irir, ville marocaine)*, in Encyclopédie Berbère, Edisud, vol n° 2, Aix-en-Provence, p. 239. Repéré à http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/903

[2] **PÉRÉ M.** (1967), *Agadir ville nouvelle*, in Revue de Géographie du Maroc, n° 12, Rabat, p. 43.

[3] **Zeys, P.** (1933), *Agadir, conflits immobiliers des confins sud-marocains (1911-1932)*, Edition Félix Moncho, Rabat, p.8.

[4] **TORRES, D.** (1667), *Histoire des Cherifs et des royaumes de Maroc, de Fèz, de Tarudant et autres provinces*, traduit de l'espagnol par M. le Duc d'Angoulesme le Père, publié à la suite de Marmol, traduit par Nicolas Perrot d'Ablancourt, Paris, p. 424.

[5] **Baddou R., Nejjar M.,** (2019), *Agadir*, coll. Un parcours amoureux, Edition Bouillon de culture, Casablanca, p.33.

السادس عشر، وفونتي قرية الصيادين التي تقع بمحاذاة المحيط على الموقع البرتغالي القديم. وقد قدر عدد سكانهما بين 700 و1500 نسمة[1].

ومن أجل تقييم النسيج العمراني لأكادير خلال هذه الفترة، وخاصة على مستوى احتوائه لما يكفي من المساحات الخضراء: حدائق ومنتزهات، تم الاعتماد بشكل أساسي على قصص المستكشفين في القرن التاسع عشر والمخططات والصور. ولقد تبين من خلال ذلك، أن أكادير لم تعدو أن تكون مجرد قرية هامشية لا شأن لها. كتب المستكشف الفرنسي شارل كوشلي Charles Cochelet، وهو في طريقه من السودان إلى الصويرة، عام 1891، "باستثناء عشرات من المنازل التي لا تزال قائمة، تبدو المدينة قطعة من المباني الآيلة للسقوط ولا يمكن إقناع المرء بأنها كانت في السابق المستودع التجاري البربري الرئيسي ".[2]

الشكل 1: **إطلالة على جنوب شرق مدينة أكادير**

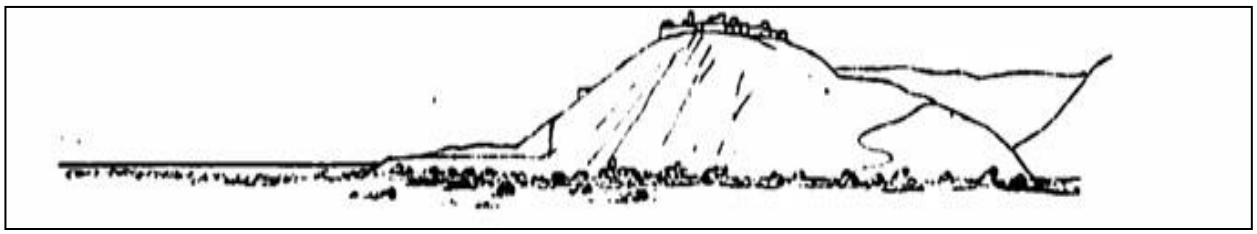

المصدر: رسم بقلم Charles de Foucauld

في رحلته من تيسينت إلى موكادور، توقف شارل دو فوكو Charles de Faucoult في أكادير ولم تثر القرية اهتمامه. يصفها قائلا "فونتي قرية بائسة، يوجد بها عدد قليل من أكواخ الصيادين، على الرغم من أسوارها البيضاء، التي تضفي عليها جو المدينة، أكادير قرية فقيرة، غير مأهولة بالسكان وبدون تجارة "[3].

في غياب المصادر التي تتناول المساحات الخضراء بالقصبة يبقى من الصعب تقييم الحدائق التي كانت داخل أسوارها، لكن إجمالا، ونظرا لطبيعة التنظيم المجالي العتيق لمدينة أكادير –وعلى غرار المدن المغربية العتيقة في ذلك الوقت– المتميز بالمباني الكثيفة والممرات والأزقة الضيقة التي تخلو من الحدائق الجماعية، فيمكن التقدير على أنه كان هناك تواجد حدائق خاصة داخل باحات البيوت.

2. التخطيط الحضري الذي شهدته مدينة أكادير خلال فترة الحماية أولى اهتماما كبيرا بالمساحات الخضراء

1.3 مدينة أكادير متأخرة على مستوى التخطيط المجالي بالمقارنة مع المدن الواقعة بغرب ووسط المغرب

لم تكن مدينة أكادير ذات أولوية من قبل صناع القرار بالرباط (سلطات الحماية الفرنسية)، الذين ركزوا على تعمير مدن وسط المغرب كالرباط والدار البيضاء ومراكش وفاس ومكناس، التي أثارت –بسبب عراقتها– اهتمام المستشرقين والسياح [4]، وكذلك بسبب

[1] 700 est le chiffre avancé par **PÉRÉ M.** (in *Revue de Géographie du Maroc*, p. 44) et **Camps G.** (in Encyclopédie Berbère, pp. 239-242). 1000 est le chiffre avancé par **Aujard R.** (in *l'Hinterland et l'urbanisme de la ville d'Agadir*, p.31).

[2] **Cochelet C.** (1821), *Naufrage du brick français "La Sophie" perdu le 30 mai 1819 sur la côte occidentale d'Afrique, et captivité d'une partie des naufragés dans le désert du Sahara : avec de nouveaux renseignements sur la ville de Timectou,* 2vol.in-8°, Edition P. Mongie Ainé, Paris, p.152.

[3] **Foucauld C.** (1998)**,** *Reconnaissance au Maroc (1883-1884)*, Réédition L'Harmattan, p. 185.

[4] **Clancy-Smith J.** (2011), *Mediterraneans: North Africa and Europe in an Age of Migration, c. 1800-1900*, Berkely: university of California Press, 445p.

وقعها الدفاعي الأمين الذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التوسعات المستقبلية، الشيء الذي غاب عن أكادير وعن منطقة سوس التي كانت تُصنف منطقة غير آمنة[1].

بعد الانتهاء من تهدئة سوس وفتح ميناء المدينة للتجارة، دفعت وفرة الموارد السمكية وتطور نشاط الصيد السلطات الاستعمارية إلى التفكير في التنمية الحضرية للمدينة المستقبلية، وتم تفويض الهيئة المسؤولة عن التنمية الحضرية والمجالية في المغرب لتحويل القرية المتواضعة إلى مدينة نموذجية. إذ في ظل ذلك رأت الإدارة الاستعمارية أن مشروع السكك الحديدية هو مفتاح نجاح تنمية المدينة، إلا أن هذا المشروع لم يخرج إلى الوجود.

ويمكن اعتبار بصمة الفلسفة الاستعمارية الفرنسية خلال الفترة الممتدة بين سنة 1910 و 1920، التي حملها أول جنرال مقيم لفرنسا بالمغرب هيبير ليوطي Hubert Lyautey والمخطط الحضري الرئيسي هانري بروست Henri Prost بأكادير، محدودة، مقارنة بالمناطق الحضرية الكبرى في ذلك الوقت وتعتبر أكادير من الجيل الأخير من المدن التي بنيت في فترة الحماية، إذ لم تبدأ دراسة تنظيم مجالها الحضري سوى عام 1923 لتتزامن مع فترة رحيل وعودة الفريق المخطط–الرائد–إلى فرنسا، وفي هذا السياق تم وضع تصميم التهيئة. (الشكل 2)

الشكل 2: مخطط المدينة الجديدة (مشروع التصميم) بأكادير سنوات 1920

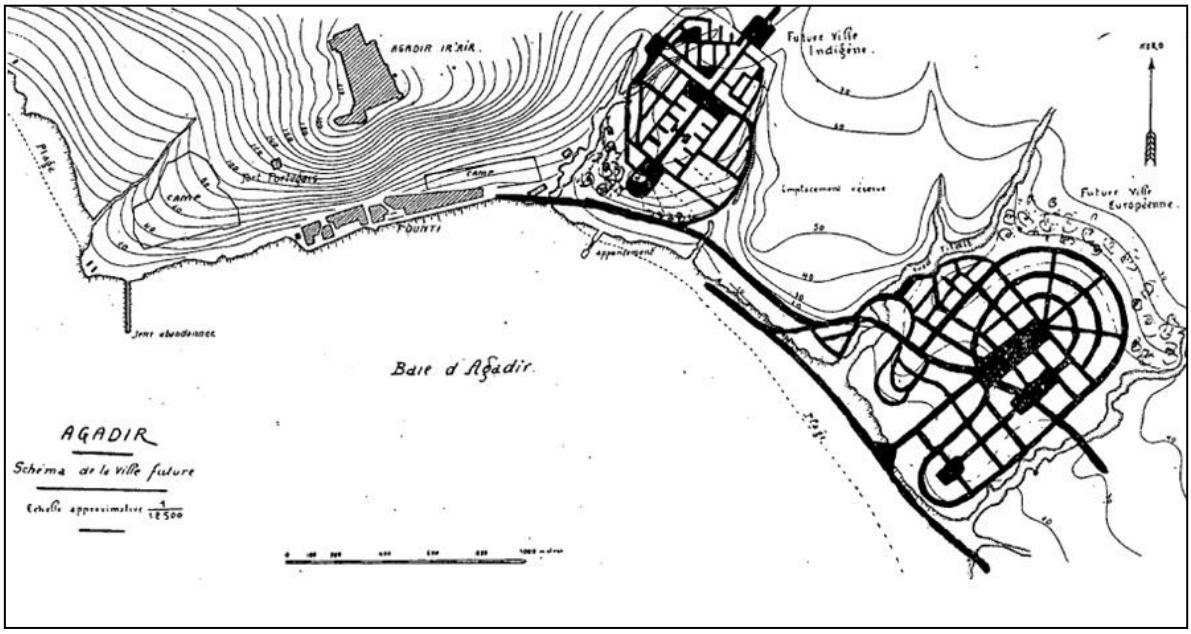

المصدر: Raymond Jean, 1923

لقد سعى مخطط المدينة الجديدة لأكادير، إلى الاعتماد على مبدأ التنطيق أي تقسيم المدينة إلى مناطق منفصلة متخصصة لكل منها ملامحها الخاصة، وفقًا لطبيعة الأرض واتجاه الرياح. وقد تم استيحاء هذا المبدأ من تصورات الهندسة المعمارية الحديثة التي خصصت مناطق للصناعة والإدارة والسكن والترفيه. فتم على إثر ذلك، تطوير المدينة الجديدة على طول الخليج، من خلال استثمار المرتفعات

[1] **Résidence générale de la république française au Maroc**. (1913), courrier n° 629 B.P.2, *rapports avec les européens*, Casablanca.

التي تطل على البحر. هكذا إذن، تجلت أهم العناصر للمدينة فيما يلي: المدينة العتيقة والمدينة الجديدة والمنطقة الإدارية «تفصل هذه التكتلات المختلفة وديان سيتم تأهيلها لتصبح حدائق مزهرة مما سيكون له تأثير مفرح[1] » .

2.3 اهتم التخطيط الحضري بتنظيم الأماكن التي استقر فوقها المغاربة

إن التخطيط المجالي لمدينة أكادير خلال فترة الحماية، استجاب للسياسيات والاستراتيجيات الاستعمارية في ذلك الوقت. بحيث تم الارتكاز على اعتبارات دقيقة: كاعتماد التنطيق، وإعطاء الأولوية لحركة مرور السيارات وإدخال المناطق الطبيعية وسط المدن. وقد كان فريق التخطيط، يبحث عن نماذج جديدة للسكن وارتكز على ثلاثة مبادئ توجيهية أساسية لتخطيط وإعداد تصاميم المدن، تمثلت في: بناء مدن أوروبية وفق تصميمات حديثة وراقية، وحماية المناظر الطبيعية وتعزيز الآثار التاريخية، والفصل بين النوى "العتيقة" القديمة والمدن الجديدة الحاضنة للأوروبيين.

ولقد تم الاشتغال على تصميم تهيئة أكادير في فترة تشوبها العديد من المضاربات العقارية، ومن أجل وضع تخطيط فعال، تدخلت الإدارة الفرنسية وأنشأت لجنة برئاسة بول زيز Paul Zeys[2]، اعتمدت العديد من الإجراءات التنظيمية والقانونية[3]، وفي عام 1928 تمت تصفية العقارات موضوع النزاعات وتم إعلان أراضي المحيط الحضري أراضي مخزنية من قبل الحماية الفرنسية. بعد ذلك بعامين تم تأسيس المدينة فصنفت في مقام بلدية في عام 1930، بينما تمت المصادقة على تصميم التهيئة المتعلق بها في عام 1932.

كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية، تصب اهتمامها –بالدرجة الأولى– على إنشاء مدن أوروبية جديدة، قبل أن تولي اهتمامها في مرحلة ثانية بسكن المغاربة. لذلك، كان يتم إنتاج مجال حضري منظم موجة للسكان الأجانب، في حين كان يتم تهميش المناطق التي يستقر فوقها المغاربة وحرمانها من العملية التخطيطية[4]، خاصة حينما يتعلق الأمر بهوامش النواة الأوربية.

ومع ذلك، فإن هذه القاعدة العامة، التي تخص المدن التي خضعت للحماية الفرنسية كان لها استثناء ملحوظ بأكادير. حيث يكمن الاختلاف الأساسي عن المدن الأخرى في أن تخطيطها خصص مدينة جديدة لإيواء المغاربة. أي أن المدينة العتيقة هي أيضًا جديدة، وتجاور في الوقت نفسه المدينة المخصصة للأوروبيين منذ بداية التصميم، وعليه يمكن اعتبار "هذه هي المرة الأولى بالمغرب، وربما في كل شمال إفريقيا، التي ندرس فيها مدينة عتيقة جديدة."[5].

أهم ما يمكن استنتاجه، أنه على عكس ما شهدته المدن المغربية الاستعمارية الأخرى (الرباط ومراكش وفاس ...)، فإن التدخلات التي تمت على مستوى التخطيط المجالي لمدينة أكادير لم تهم فقط المناطق المخصصة للأوروبيين، ولكن شملت أيضًا المناطق التي استقرها بها المغاربة؛ بمعنى هذا التخطيط أعطى أهمية كمية ونوعية لتخطيط مدينة أكادير في عمومها.

3.3اهتمام واسع بالمساحات الخضراء ضمن عملية التنظيم الحضري لمدينة أكادير

[1] **Raymond J.** (1923), *Dans le Souss mystérieux, Agadir*, Revue La Géographie, n°3, Tome XXXIX, p. 340.

[2] رئيس غرفة محكمة الاستئناف بالرباط ومفتش الأحكام القضائية الشريفة

[3] **Zeys, P.** (1933), *Agadir, conflits immobiliers des confins sud-marocains (1911-1932)*, Edition Félix Moncho, Rabat, 272 p.

[4] **Dethier J.** (1970), *60 ans d'urbanisme au Maroc : l'évolution des idées et des réalisations*, in "Bulletin économique et social du Maroc", n°118-119, p. 56.

[5] **Raymond J.** (1923), *Dans le Souss mystérieux, Agadir*, Revue La Géographie, n°3, Tome XXXIX, p. 340.

يتبين من خلال تحليل وثائق التخطيط الحضري في فترة الحماية، أن المخططين الحضريين، قد أولوا اهتمامًا كبيرًا بالمساحات الخضراء وبذلوا جهودا حثيثة في إدماج الحدائق في التنظيم الحضري لأكادير، وذلك على الرغم من مناخها الجاف. لكن تجدر الإشارة إلى أن التصميم لم يكن النموذج الأكثر مثالية لمفهوم نظام الحدائق والمتنزهات systèmes de parcs الذي وضعه جان كلود نيكولا فوريستيي Jean Claude Nikolas Forestier ولا يمكن إدراجه في نفس مرتبة تصميم مدينة الرباط مثلا. تركزت الجهود بأكادير على طول الساحل، وسعى المخططون إلى حماية الكثبان الرملية والواجهة البحرية من التوسع العمراني. كما تمت برمجة مساحات خضراء سواء داخل المدينة على شكل ساحات مغروسة وحدائق تحيط بالمرافق العمومية، أو إعطاء أهمية لعمليات التشجير التي شملت المناطق المتاخمة لمحيط المدينة والتي تكلفت بها مصلحة المياه والغابات.

ففي تالبورجت، تم إنشاء مساحة خضراء على الطرف الجنوبي الغربي: ساحة تالبورجت المطلة على البحر والمغروسة بأشجار النخيل كما تم تشجير منحدرات الحي على طول وادي الغزوة المؤدي إلى الخليج. وفي الأحياء العتيقة أنجزت إدارة الحماية حدائق قرب. فوفقًا لمسح طبوغرافي لحي فونتي يرجع إلى تاريخ 20 يونيو 1931، يظهر تخصيص بعض الأراضي لإحداث حدائق عامة، من بينها: حديقة للحيوانات بالقرب من مكان الري على طول شارع الكابتن ألبيرت، وحديقة على شكل مدرجات مزروعة تؤدي نحو المخيم العسكري.

أما فيما يخص المدينة الأوروبية الجديدة فقد تم تشييدها وفقًا لمقاربة المشاهد الحضرية مع إعطاء أهمية للحدائق. وكان الموقع الجغرافي عنصرًا مهمًا في اختيارات التنمية وتوزيع الكتل المبنية والمساحات الخضراء والطرق. تبنت المدينة الأوروبية تصميم حدوة حصان يخترقها محور طرقي يطل على البحر: شارع ليوطي (الكتاني)، مما يعكس رغبة المصممين في تعزيز علاقة الأحياء الجديدة بالشاطئ.

ويمكن إبراز الأهمية الممنوحة للمساحات الخضراء جليا من خلال الجهد المبذول في أربعينيات القرن الماضي على الأرض المتاخمة للواجهة البحرية جنوب "بورغينيو" Bourgignon، والتي تحولت تدريجيًا، على طول أكثر من 500 متر حتى منفذ "واد تناوت" إلى منتزه أخضر تحفه أشجار النخيل.

وتجدر الإشارة، إلى أنه قبل أن تشهد المدينة تمددا مجاليا، كان لموقع الواجهة البحرية دور في تطوير المدينة ويمكن اعتباره النواة الأولى لنشأتها. فمع فتح أكادير للتجارة، وفي انتظار تصفية مشكل العقار، استقر الوافدون الجدد بالواجهة البحرية وفق عقود كراء. إذ سمحت لهم السلطات الاستعمارية باحتلال الأرض شريطة أن تكون منشئاتهم ذات طبيعة مؤقتة تسهل إزالتها. كان هدف الإدارة الاستعمارية هو تحرير العقار فيما بعد لتوجيهه لإحداث حدائق. وبمجرد حل النزاعات العقارية وبعد بناء مدينة تالبورجت، قررت هذه السلطات، في عام 1938، من ناحية، نقل الخدمات العامة (المدرسة، مكاتب البريد، التلغراف، المكاتب)، ومن ناحية أخرى إعادة جنوب الواجهة البحرية إلى ما كانت عليه؛ أي جعلها منطقة يحظر فيها البناء على شاكلة منتزه الإنجليز Promenade des anglais بمدينة نيس الفرنسية.

أُسندت عملية تخطيط المشاهد الطبيعية على الشاطئ الجنوبي للواجهة البحرية إلى مارسيل زابورسكي Marcel Zaborski، مهندس المشاهد الطبيعية؛ الذي تم استدعاؤه من قبل ليوطي Lyautey للانضمام إلى فريق تنسيق الحدائق. عين قائداً فنياً للمنتزهات والمشاتل في المغرب. وسينضم مصمم المناظر الطبيعية جان شالي Jean Challet إلى الفريق في عام 1951. صممت حدائق النزهة الخضراء للشاطئ حسب أشكال عضوية وتم غرس النخيل بشكل لا يحجب منظر البحر. بعد حرب عام 1945، تم تصميم كتل

دائرية يتم عبرها النزول تدريجيا نحو الشاطئ. يمكن اعتبار هذه الحديقة من النقط الإيجابية لتصميم أكادير تحت الحماية إذ حافظت على الخط الساحلي من أي تمدين.

4.3عن الضغط على المجال يولّد إجراء تحيينات متوالية لوثائق التخطيط الحضري

لقد عرف تصميم التهيئة لمدينة أكادير تعديلات عديدة ومتوالية، ففي فترة قصيرة نسبيا وتحت الضغط العمراني من 1932 إلى 1952؛ تم القيام بسبعة تحديثات انبثقت عنها سبعة تصميمات مختلفة. وفقًا لروبر أوجارد Robert Aujard[1]، "يمكن اعتبار وثائق التخطيط الحضري المصاغة، قبل عام 1947، بمثابة مخططات لأفكار لم يتم تطويرها بشكل كافٍ " متجاوزة منذ الولادة". كان الهدف من وراء التعديلات المتوالية التي خضعت لها تصاميم التهيئة (1934، 1936، 1939، 1945، 1947)، هو معالجة أوجه القصور المختلفة (عدم ملاءمة التضاريس، الصرف الصحي، السير الميكانيكي الحديث، وفتح مناطق جديدة للتعمير) . إذ في أقل من عشر سنوات (من عام 1932 إلى عام 1939) تم الانتقال من 100 هكتار من المناطق المفتوحة للتعمير إلى 1000 هكتارا. ولقد استهدف هذا التوسع بالدرجة الأولى المناطق السكنية المخصصة للأوروبيين. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذه التصاميم أدت إلى تخطيط واسع وممتد، ولا سيما في المناطق السكنية المخصصة للأوروبيين ومثلت المسافات الطويلة في هذا النموذج عبئًا ثقيلًا للغاية بالنسبة لمسيري المدينة.

[1] **Aujard R.**(1955)**,** *L'hinterland et l'urbanisme de la ville d'Agadir***,** Rapport, p.45.

الشكل 3: مجموعة التعمير أكادير جنوب – شرق في سنة 1952

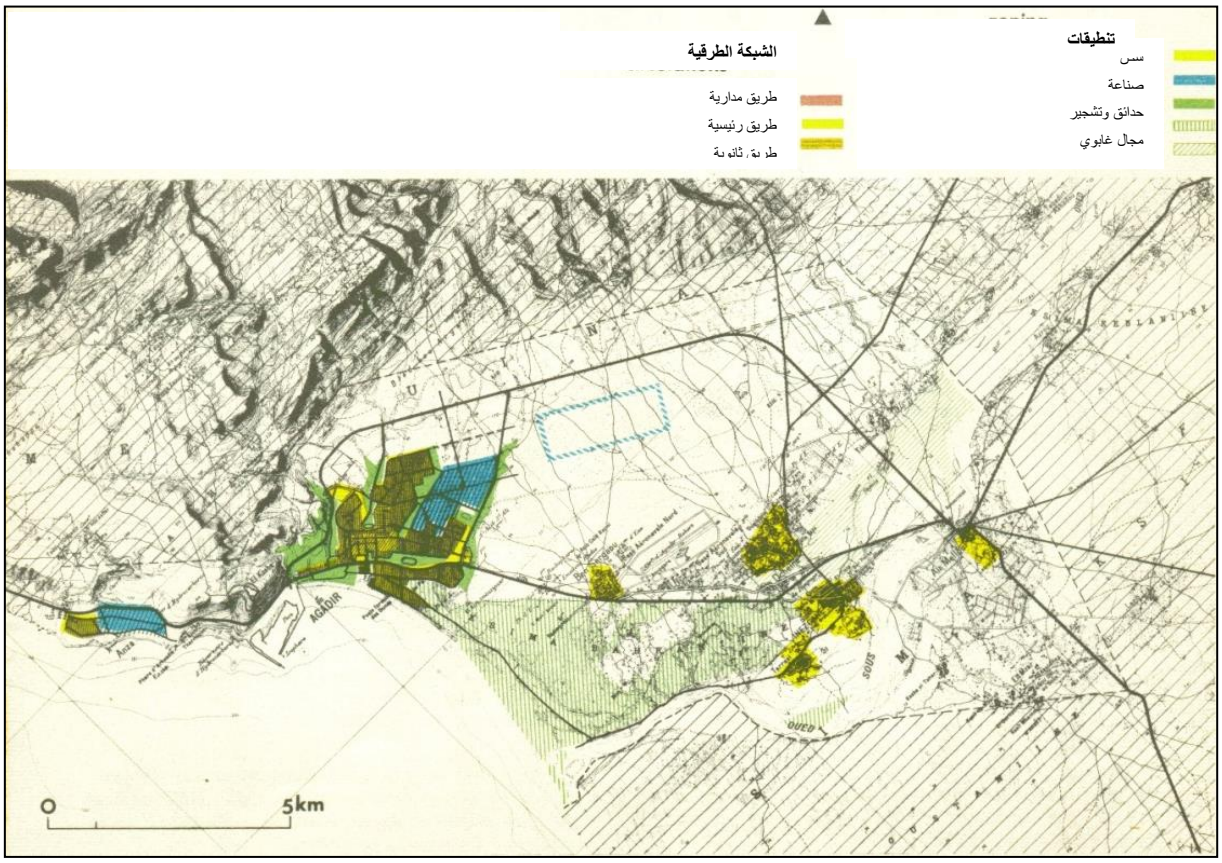

المصدر: Ecochard,1952

شهدت أكادير طفرة اقتصادية وحضرية بعد عام 1947؛ خاصة بعد إحداث المناطق الصناعية التي جذبت أعدادا كبيرة من اليد العاملة القروية. وقد صاحب هذه الديناميكية اكتظاظ سكاني بكل من أحياء تالبورجت وفونتي التي لم تعد قادرة على استيعاب التدفق المستمر للوافدين. ومخافة أن تتشكل مدن الصفيح على غرار ما حدث بمدن أخرى كالدار البيضاء، تمت تغطية أكادير وضواحيها بمخطط إقليمي "مجموعة التعمير جنوب – شرق سنة 1952"، تحت إدارة إيكوشار. من خلال هذه الوثيقة تمت برمجة الحي الصناعي والمنطقة السكنية المرتبطة به مع تحديد المناطق المفتوحة للبناء، وتلك المخصصة لحماية المناطق الطبيعية ومناطق التشجير والحدائق. إن تدخل إيكوشارد هذا، يبصم تغييرا في طبيعة التعمير التي مرت من الحركة الثقافية نحو الحركة التقدمية حيث صار الجانب الكمي في إنتاج الوحدات السكنية أهم الأولويات.

3. عملية إعادة إعمار أكادير (1960–1973) أسفرت عن تغييرات جلية على مستوى تخطيط المساحات الخضراء

1.3 إعادة إعمار مدينة أكادير أفرزت مدينة جديدة بدل المدينة التقليدية

في 29 فبراير 1960، ضرب الزلزال أكادير وأرداها تحت الأنقاض. وعلى الرغم من أن الزلزال الذي بلغت قوته 5.75 درجة على مقياس ريختر، يعتبر معتدلًا مقارنة بزلازل أخرى[1]، إلا أنه أجهز على العديد من الأحياء[2] وخلف ضحايا قدر عددهم ما بين 15000 و 20000[3] لساكنة قدرت بـ 35.000.

شكلت الكارثة الطبيعية للزلزال نقطة حاسمة في تعمير المدينة وتشكيل معالمها الجديدة، خاصة أنها حدثت في فترة تاريخية حساسة إذ لم يكن قد مضى على استقلال المغرب سوى أربع سنوات. هذا الحدث جعل عملية إعادة إعمار مدينة أكادير، رهانًا مهمًا، وأولوية وطنية تجسد إرادة وعزيمة الدولة. ومن أجل مواجهة الكارثة وإدارة الأزمة، قامت الدولة بتعبئة شاملة على مختلف الأصعدة، خاصة على مستوى آليات التخطيط والتجهيز.

عرضت كل من فرنسا والولايات المتحدة مساعدتهما التقنية في وضع التصاميم وسرعان ما أضحت إعادة الإعمار ملفا مثيرا للجدل وللتنافس بين البلدين، وأطلق على هذه المرحلة اسم معركة التصاميم[4]. فقد تمت استشارة شخصيات كبيرة ذات صيت في مجال التخطيط. إذ دعت الدولة الفرنسية لو كوربوزييه Le Corbusier[5] للذهاب إلى أكادير أملا في أن تعهد له الحكومة المغربية بإنجاز تصاميم إعادة الإعمار. كما دعى السفير الأمريكي، تشارلز يوست Charles Yost، المخطط الأمريكي هارلاند بارثولوميو Harland Barthalomew لتقديم مقترحاته. ولم يتوصل لو كوربوزييه الشهير إلى اتفاق مع السلطات المغربية، بينما تولى الأمريكي هارلاند بارثولوميو، الذي كان متقلدا للجنة التخطيط في مبنى العاصمة واشنطن، مسؤولية تنفيذ التصميم.

بعد أشهر تم التخلي عن المشروع الذي طوره هارلاند بارثولوميو؛ إذ اعتبرت السلطات المغربية أن المتغيرات الأولية طموحة ومكلفة للغاية كما أنها لا تتوافق وواقع المجال. كان رسم بارثولوميو على شاكلة خطة هيبوداميان متضمنة لشبكة من الشوارع العمودية كتلك المتواجدة بمانهاتن. غير أن تضاريس أكادير كانت غير مستوية. وعرف هذا المقترح معارضة شرسة من طرف مهندسي مصلحة التعمير، التي كانت جزءًا من وزارة الأشغال العامة وكانت تضم آنذاك عددا كبيرا من المهنيين الفرنسيين بالإضافة للمهندسين المعماريين المغاربة الشباب الذين تلقوا جميعًا تدريبهم المهني في فرنسا وتبنوا نفس المنهج في التخطيط الحضري ونفس طريقة رؤية المشروع الحضري.

وفي نهاية المطاف، تم إيكال مخطط إعادة الإعمار لمصلحة التعمير تحت إدارة المهندس المعماري مراد بن امبارك الذي كشف عن التصميم المديري في أغسطس 1960، أي بعد ستة أشهر فقط على مرور الزلزال. وقد تألفت النواة الأساسية لفريق إعادة الإعمار من بيير ماس P.Masse وجان شالي J.Challet. وبناءً على اعتبارات جيولوجية وزلزالية، تقرر عدم الاحتفاظ بموقع أكادير الأصلي القديم وتحويل إعادة بنائها جنوبا بين واد تيلدي وواد لحوار مع تخصيص كل ما يقع شمال وادي تيلدي إلى منطقة خضراء محظورة البناء.

[1] كالزلزال الذي ضرب سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960

[2] دمرت أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكان القصبة و فونتي، و 90٪ من تالبورجت، 70٪ من الحي الإداري، 60٪ من الواجهة البحرية ،نجت المنطقة الصناعية نسبيًا

[3] لم يحدد عدد الضحايا بدقة وأعلنت مصالح الصحة العامة عن عدد يناهز 18000 ضحية

[4] **Segalla S. (2016),** *Natural Disaster, Globalization, and Decolonization : The case of the 1960 Agadir Earthquake,* in French Mediterraneans Transnational and Imperial Histories, university of Nebraska, p.114.

[5] سبق للكوربوزييه أن وضع تصاميم لعدة مدن جديدة مثل شانديغار، عاصمة الهند

اختفت معظم قيود التخطيط، ولا سيما مشكل العقار إذ أطلقت الدولة مشروعًا واسعًا لحيازة الأراضي لتجاوز ما من شأنه إعاقة تحقيق المشروع خصوصا مع الطبيعة العقارية المعقدة وتم توفير 400 هكتار[1] من الأراضي الخاصة للدولة بعد مصادرة حوالي 1000[2] قطعة أرض. كان التحكم في العقار أمرا ضروريا لتفادي ما حدث في المشاريع الحضرية الكبرى التي لم تتكلل بالنجاح بسبب المضاربات العقارية[3]. رافقت التدابير العقارية مجموعة من الإجراءات الاستثنائية: الإجراءات المؤسساتية (إنشاء المنذوبية السامية لإعادة البناء ذات الاختصاصات الموسعة)، الإجراءات المالية (إحداث صندوق إعادة الإعمار الخاص بأكادير وكذا ضريبة التضامن في يوليو 1960)، و كذا الإجراءات التقنية والقانونية عبر تطوير الدراسات الحضرية وقواعد مكافحة الزلازل (معايير أكادير 60).

من المهم التأكيد على أن الزلزال أسفر عن تغييرات على المستويين الديمغرافي والثقافي. فالمدينة العتيقة اختفت تمامًا لتصبح أكادير الجديدة تعبيرا عن مغرب جديد وحديث؛ إذ اعتمدت إعادة بناء المدينة على مبادئ ميثاق أثينا، الرائجة في ذلك الوقت مع تخصيص جانب مهم للمكون السياحي.

وعلى أساس ذلك، تم إعداد التصميم الجديد ل 50.000 نسمة، وبشكل عام فهو لا يشكل اختلافا قطعيا مع تخطيط المدينة السابق، إذ تم إدراج المباني التي صمدت أمام الزلزال وكذا المناطق الصناعية، كما تم الحفاظ بالطريق المدارية لمخطط عام 1952 مع إعادة تأهيل الميناء والحفاظ على تصفيف البنايات على طول الساحل. وتمحور التصميم حول مجموعة من الوظائف التي تمثلت في الوظيفة الإدارية (كعاصمة الجهة) والسياحية (نظرا لمناخ أكادير الاستثنائي ومنفذها البحري) و الصناعية (النشاط المتعلق بتحويل منتجات الصيد والزراعة). تم تقسيم التصميم الجديد إلى 6 قطاعات لكل واحد منها خصائصه المحددة: المركز الحضري، تالبرجت الجديدة، المنطقة الصناعية الجنوبية، حي أنزا، القطاع السكني، قطاع السياحة والسباحة.

2.3إعطاء اهتمام واسع للمساحات الخضراء من خلال تصميم إعادة الإعمار لسنة 1960

على شاكلة تخطيط المدينة إبان فترة الحماية، خصصت عملية إعادة الإعمار مجموعة من المساحات الخضراء. وعلى الرغم من أن التصميم جاء متضمنا لمساحات خضراء مهمة داخل المدينة وعلى جنباتها، فقد تم التفريط بحدائق مهيكلة في الخطة الجديدة، أبرزها حديقة منتزه الواجهة البحرية التي طبعت الذاكرة الجماعية للسكان، من أجل إنجاز منشآت سياحية. وتضمنت "المدينة الحديثة" مسارات وحدائق للمشاة تربط بين المناطق المخطط إحداثها. كما تم تجميع المنشآت الرياضية في مجموعات مغمورة في مساحات الخضراء. وللاستفادة من الموقع، تم تخصيص المناطق السفلى من المدينة للحدائق العامة.

[1] **Culot M. et Thiveaud J.-M. (dir.).** (1992), *Architectures françaises d'Outre-mer*, IFA, Mission des Travaux historiques de la Caisse des Dépôts et Consignations et Liège, Mardaga, coll. « Villes », Paris, 405 p.

[2] **Hicks David T. (1967)**, *Rebuilt Agadir*, *the architectural review*, volume n° 848, p. 295.

[3] كلندن (بعد حريق 1666) وسان فرانسيسكو (زلزال 1906)

الشكل 4: تصميم إعادة إعمار مدينة أكادير المنجز في سنة 1960

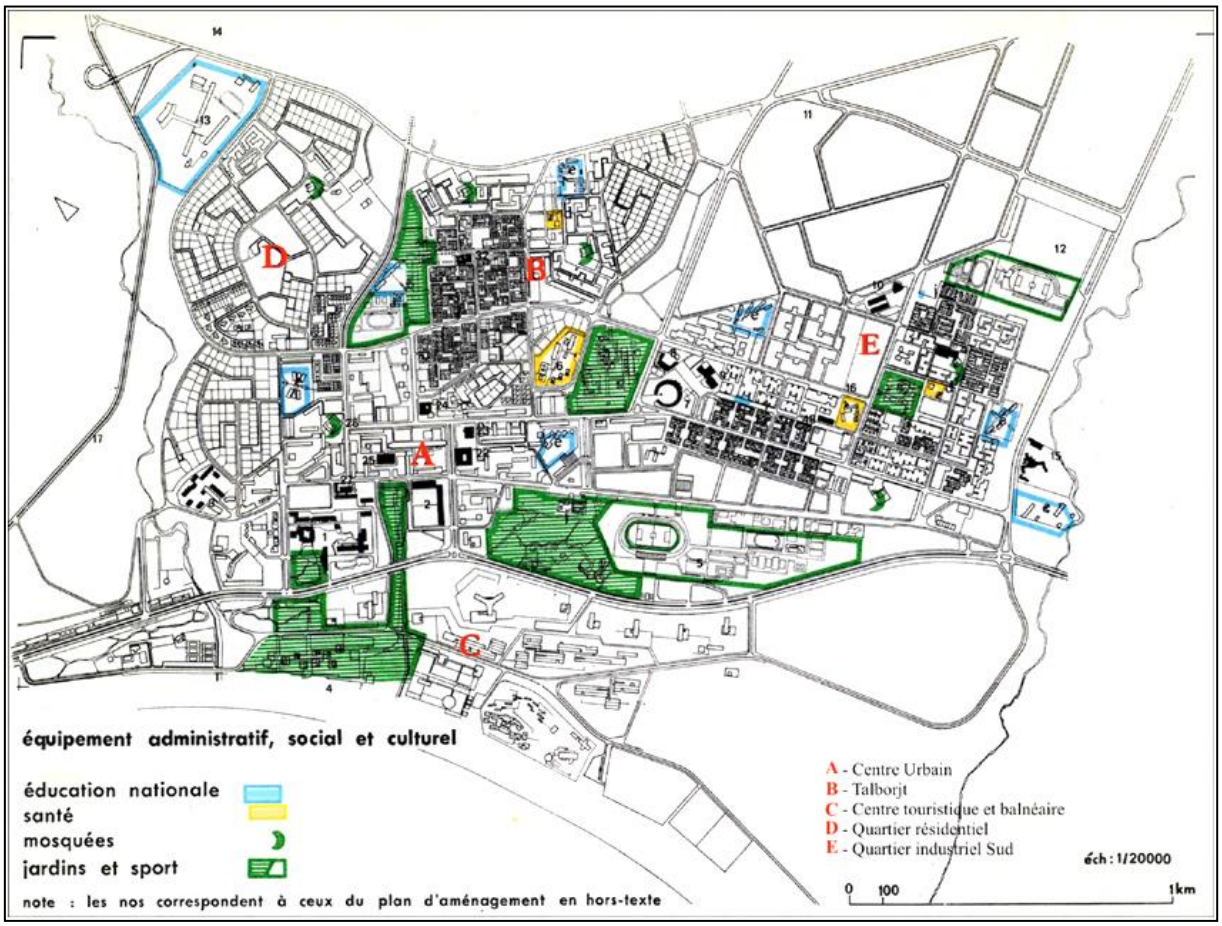

المصدر: Revue africaine d'architecture et d'urbanisme A+U, 1966

لقد أوكلت دراسات الحدائق والتشجير والمنتزهات الحدائق –في إطار عملية إعادة الإعمار– إلى الإدارة المركزية بمصلحة التعمير في الرباط تحت إشراف جان شالي Jean Challet، مهندس المشاهد الطبيعية، الذي عمل سابقا في تطوير منتزه خليج أكادير خلال الفترة الاستعمارية. صممت المساحات الخضراء في إطار شمولي يضم مختلف المساحات العامة المفتوحة الفارغة في المدينة والتي شملت المساحات المخصصة للتشجير المحيطي والحضري، والساحات المختلفة، والمنشآت الرياضية؛ ثم المنتزهات والحدائق. كما استخدمت مصطلحات: الحدائق والمنتزهات والتشجير عوض مصطلح المساحات الخضراء. وأوضح جان شالي أنه "في مفهومها العام، اعتبرت

المساحات الحرة، والرياضة، والحدائق والمنتزهات خدمات عامة، وبالتالي، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنسيج الحضري وباختيارات تهيئة المرافق".[1] في هذا الإطار اعتبرت الحدائق العامة مرافق مهمة للتماسك الاجتماعي داخل الأحياء.

ويمكن اعتبار الحدائق التي تولى "شاليه" إنجازها مستوحاة بشدة من التقاليد العربية الأندلسية إذ سعى من خلال تصاميمه إلى إعادة تأويل الحديقة المغلقة المسورة. قام أولاً ببناء حديقة لالة مريم، وهي حديقة صغيرة في المنطقة الصناعية الجنوبية التي صممت أمام الزلزال، على مساحة 1.5 هكتار. كما قام بتصميم حديقة المركز الحضري على مساحة 5 هكتارات والتي تحتوي على منطقة مخصصة للعب للأطفال ذات إطلالات بصرية على القصبة، وحديقة ثالثة في منطقة تالبورجت الجديدة، المزروعة على الجزء المغطى من واد تاناوت. لم يرتكز تصميم هذه المساحات على مقاربة تضخيمية وإنما كان وفق مقياس إنساني à échelle humaine يسعى للتأقلم مع البيئة الحضرية. وتم تفضيل استخدام النباتات المحلية للحد من الصيانة خصوصا في بيئة لا تتوفر على المياه بكثرة. كما تم استخراج التربة السطحية من واد لحوار، واستقدمت النباتات من أكادير نفسها ومن مشاتل مدن أخرى.[2]

ولتعزيز الروابط بين القطاعات الحضرية، ملئت مقاطع من الوديان بالردم وأنقاض الزلزال، وزرعت أخرى على شكل حدائق وممرات. إذ اعتبر المصممون الوديان عقبة تحول دون تحقيق وحدة المدينة. فوادي تاناوت الذي فصل، قبل الزلزال، بين حدود المدينة الجديدة والمنطقة الصناعية تم ردمه بعد صب مليون متر مكعب[3] من الأنقاض وبني على جزء منه المبنى الأيقوني "أ" الذي يبلغ طوله 150 مترًا، والذي صممه المهندسون المعماريون لويس ريو Louis Riou وهنري تاستمين Henri Tastemain، ليكون تشييده أشبه بجسر و لا يزال فرق المستوى ملموسا اليوم. كما تم تحويل حوض واد تاناوت، الذي يربط المركز الحضري والمنطقة الساحلية والسياحية، إلى حديقة في وقت لاحق (وادي الطيور). فيما يتعلق بالتشجير وحتى حدود يونيو 1965: تم غرس 85000[4] شجرة جديدة في المدينة شملت تلال تالبرجت والمنطقة الإدارية، وأسرة واد تلدي والضفة اليمنى لوادي لحوار، وجزءا من تانوات ومنطقة عزل الحي الصناعي.

أما تثمين المشاهد الطبيعية بالمدينة فقد اعتمد بالأساس على إنشاء إطارات بصرية متنوعة تطل على البحر والقصبة من خلال تطبيق قواعد بناء خاصة (القالب، الارتفاع، إلخ). إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه القواعد احترمت في بادئ الأمر لكن لحقتها تغييرات حالت دون إمكانية الإطلال على البحر كتلك المنشآت التي أنجزت على محور منطقة تالبورجت على سبيل المثال، والتي وجب تصميمها بشكل متعرج لتحرير مشهد الشاطئ. وبالنسبة لأشجار التصفيف كان خيار المصممين ألا تشمل كل أرصفة الطرق الحضرية إذ لم يتم زرعها إلا في بعض ممرات العبور ومناطق السكن الفردي وأماكن وقوف السيارات.

[1] **Challet J.** *(*1966), *les espaces libres publics*, A+U Revue africaine d'architecture et d'urbanisme n° 4, p. 58.

[2] من دشيرا التي استحدتث ومشاتل الدولة في شمال المغرب

[3] **Lenz Architekten + Ingenieure.**(1968), *Planification et reconstruction d'Agadir*, Baumeister n° 10, p.1172

[4] **Challet J.** *(*1966), *les espaces libres publics*, A+U Revue africaine d'architecture et d'urbanisme n° 4, p. 59.

الجدول 1: المساحات الخضراء المبرمجة في تصميم إعادة إعمار مدينة أكادير في سنة 1960

المساحات الخضراء	المساحة بالهكتار
التشجير	95[1]
الحدائق العمومية الحضرية	8
فضاء ات مزروعة مختلفة	15
مشتل	4
المجموع	122
تهيئة رياضية	30
المجموع	152

المصدر: روبر بمبيزيR. Bombezy

غطت المساحات الخضراء ما مساحته 122 هكتار[2] أي ٪ 10.16 من مساحة 1200 هكتار من محيط البلدية، بنسبة 24.4م [2] لكل فرد من مجمل 50.000 نسمة التي توقعها تصميم المدينة. وبرمجت المساحات المفتوحة المخططة لتفي باحتياجات السنوات العشرين القادمة. وحشدت لها إمكانيات مهمة. وتجدر الإشارة إلى أن الأسعار المخصصة لإنشاء المساحات الخضراء (6.2 مليون درهم) كانت قريبة من أسعار الصرف الصحي (6.9 مليون درهم)، وتوزيع المياه (6.2 مليون درهم) والكهرباء (6.3 مليون درهم) ، الأمر الذي يسلط الضوء على الأهمية الذي أوليت لها.

بشكل عام، يبدو أنه قد تم إعطاء اهتمام كافي لتطوير المساحات الخضراء خلال هذه الفترة (1960-1973)، لكن في المقابل لم يتم احترام التنطيق الذي تم خلال فترة الحماية، الذي عمل على حماية حدائق خليج أكادير من التوسع العمراني ومن الخوصصة.

3.3 الإجهاز على المساحات الخضراء لفائدة المنشآت السياحية

إسوة بالمدن الساحلية الإسبانية ذات المناخ المشابه لأكادير، ولا سيما جزر الكناري التي نجحت في استقطاب السياح، راهنت مدينة أكادير بدورها على القطاع السياحي. هكذا تقرر منذ الدراسات الأولى تخصيص المنطقة الساحلية للنشاط السياحي على مساحة حوالي 190 هكتار واستبدلت الحدائق الواقعة بين طريق محمد الخامس والساحل إلى منتجعات سياحية.

صورة 1: حدائق الواجهة البحرية و الكثبان الرملية قبل الزلزال

صورة 2: حدائق الواجهة البحرية و الكثبان الرملية بعد الزلزال

المصدر : Marie-France Dartois{online http://mfd.agadir.free.fr/}

[1] تشجير تالبرجت القديمة

[2] **Bombezy. R**, (1966). *Les équipements*, A+U Revue africaine d'architecture et d'urbanisme n° 4, pp. 28–33.

انطلقت أعمال البناء في عام 1964، وابتداءً من 1970[1]، أُنشئت العديد من الفنادق والمنتجعات. وتجدر الإشارة إلى أن تصميم التهيئة للمنطقة السياحية والبحرية لعام 1976، أعاد تنظيم المجال مع تخصيص بعض الفضاءات الخضراء العمومية ذات مساحات مختلفة غير أنها لم تسلم بدورها من زحف الإسمنت. في بداية إعادة الإعمار، اعتبرت الإدارة أن المناطق المشجرة توفر بيئة مميزة لإقامة منشآت سياحية، ولكن مع زيادة عدد الفنادق، تآكلت المساحات الخضراء تدريجيا رغم كونها مبررا لهذا التنطيق.

لم تنجز المساحات الخضراء كما خطط لها. في بادئ الأمر تحدثت الإدارة عن منشئات على شاكلة القرى السياحية (village de vacances) المتفرقة ذات الكثافة المنخفضة. ولكن فيما بعد ظهرت منطقة كثيفة من حيث البنايات، والتي بدت على شكل فنادق واحية تلتف حول المسابح. أقيمت المنشآت الفندقية على حساب المساحات الخضراء وتم تدمير الكثبان الرملية التي امتدت على بعد 6 كيلومترات من واد تنوت إلى واد سوس[2]، مما حال دون الحفاظ على التوازن البيئي للشاطئ. وتجدر الإشارة إلى أن خيار تمدين الواجهة البحرية أثار معارضة علماء الزلازل. ويشدد روثي Rothé على أن "مشروع إعادة بناء جزء من المدينة في منطقة الكثبان الرملية جنوب الواجهة البحرية مفاجئ لعلماء الزلازل الذين يعتبرون أن مناطق الكثبان الرملية خطيرة. . . "[3]

فيما يتعلق بتوزيع المساحات الخضراء، خلال هذه الفترة، فمعظم التدخلات تمت بأكادير المركز؛ بحيث استحوذت مناطق إعادة الإعمار الجديدة تقريبًا على كل المساحات الخضراء. بذلك، يكون التصميم قد أدار ظهره لأنزا؛ إذ تم نقل الصناعة الملوثة هناك لتجنيب أكادير المركز التلوث على اختلاف أنواعه. ومن ناحية أخرى، ركزت الجهات المختصة في تدخلها على برمجة المرافق الأساسية في مدينة الطبقة العاملة: مدرسة ومستوصف وسوق ومركز شرطة، في حين لم يتم التخطيط للمساحات الخضراء، وقد تفاقم هذا الوضع في فترة ما بعد إعادة الإعمار.

من أجل إدارة حالة الطوارئ، خصصت بعض الأحياء، عقب الزلزال، لاستقبال مساكن مسبقة الصنع للضحايا. في البداية ونظرا لطبيعتها المؤقتة لم يتم التخطيط بها لمساحات خضراء لكن بعد مرور سنين أصبحت هذه المناطق شبه خالية من المساحات الخضراء. ونخص بالذكر أمسرنات وأنزا، كما أن حي الخيام الذي استقر فيه العمال عام 1947 بخيامهم لم يعن بأي تدخل في هذه الفترة بالإضافة لبوأركان على الرغم من جاذبيتهما الكبيرة لساكنة البوادي.

أسفرت الدينامية الحضرية التي عرفتها أكادير على تغييرات في وظائف دواوير بنسركاو وتيكوين المحيطة بها لتكون ضواحي سكنية للعاملين بالمدينة. ويمكن تفسير وضع المساحات الخضراء في هذه المناطق اليوم بهذه العوامل التاريخية إذ لم تكن جزءا من المحيط الحضري للمدينة. ومع التوسع الحضري الذي ستشهده المنطقة سرعان ما سيبرز جليا عدم التوازن في المساحات الخضراء بين المركز والضاحية.

4. شهدت مدينة أكادير توسعا عمرانيا مهما بعد 1975 مقابل ضعف الاهتمام بالمساحات الخضراء

1.4. التخبط في عملية التخطيط الحضري أغفل الاهتمام بالمساحات الخضراء

[1] **Secteur touristique et balnéaire**. (*1986*), *Situation de valorisation des parcelles à la date du 17-10-1986*, wilaya d'Agadir.

[2] **AOUICHE I**. (2016), *Dynamique morphosédimentaire de la baie d'Agadir, approche multi-méthodes et préconisations pour une gestion intégrée de la zone côtière*, Thèse de Doctorat d'Université Cadi Ayyad. Marrakech.

[3] **ROTHÉ J.-P.** (1962), *Le séisme d'Agadir et la séismicité du Maroc*, Notes et Mémoires du SGM, N°154.

في عام 1970، انتهت أشغال إعادة الإعمار، ليتم سحب التدخل المباشر للدولة كداعم للمشروع مع عدم الاستمرار في التدابير المتخذة. في عام 1973 حلت الهيئة العليا للإعمار بناء على الظهير رقم 1.72.509. وتم تكليف البلدية بالتدبير.

شهدت أكادير على غرار العديد من المدن المغربية الأخرى، بعد منتصف السبعينيات، نموا حضريا مهما؛ بحيث توسعت نواة المدينة ومعها كذلك الدواوير المحيطة بها. كما شهد الجزء الشمالي الشرقي تمددا مجاليا خارج ما تم التخطيط له مسبقا. في هذا الإطار، أُحدثت العديد من التجزئات السكنية العمومية دون تخطيط واضح ودون صلة بالقطاعات الأخرى للمدينة. كما أدى تعدد الهياكل الجديدة المعنية بالتعمير في وقت لاحق إلى تشتت الجهود وإعاقة التنمية الحضرية المنسجمة. إذ قام كل من هؤلاء المتدخلين ببناء مساكن والمشاركة في عمليات التعمير دون تنسيق يذكر.

تشكل هذه الفترة على كافة التراب الوطني بزوغ تعمير "الرسوم"، أي أنه أنتجت خلالها وثائق وتصاميم في غياب الإرادة السياسية والإدارية لم يكن تنفيذها وإنجازها وفق الشكل المزمع له. كما عرفت هذه الفترة تغييرا في منهجية التخطيط؛ إذ تم الانتقال من مرحلة تم التركيز فيها على تنظيم نمو المدينة كمجال رئيسي عبر تخصيص الأراضي داخل نفوذها إلى مرحلة جديدة تم الاهتمام من خلالها بوضع توجيهات تنظيمية وسياسات تهيئة تشمل وحدات مجالية كبرى. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه منذ هذه الفترة، توجهت الإدارة في المغرب لتعبئة الخبرة الأجنبية في إعداد وثائق التخطيط الحضري. وهكذا، تدخل معهد التعمير والتهيئة الحضرية في منطقة «إيل دو فرانس » IAURIFفي أكادير في أواخر السبعينيات لإعداد المخطط المديري للتهيئة الحضرية وقد كانت أكادير أول مدينة مغربية تستفيد من إعداده على مستوى المغرب. خلال هذه الفترة، لم تكن المخططات المديرية محكومة بأي نص للتشريع المغربي.

منذ السبعينيات، تجاوز النمو السكاني في أكادير توقعات 50 ألف نسمة التي خطط لها تصميم التهيئة في البداية. استقطبت المدينة استثمارات اقتصادية كبيرة في السياحة والصيد والصناعة، وجذبت عاملين نزحوا من البوادي بسبب الجفاف، بحثا عن فرص جديدة. فارتفع عدد السكان من 331 61 في عام 1971، إلى 94286 في عام 1978 ببلدية أكادير، كان يعيش منهم ٪26 في مدن الصفيح[1].

في عام 1978، طُلب من معهد التهيئة والتعمير إعداد المخطط المديري للمجال الحضري لأكادير من أجل تخطيط تنمية المدينة والمناطق المحيطة بها (أنزا، بنسركاو، دشيرة، تيكوين، إنزكان وأيت ملول) على المدى المتوسط والبعيد. احتفظ التخطيط المجالي بأفق عام 2002 لتكتل يضُم 664000 نسمة. ركزت هذه الدراسة بشكل رئيسي على مشاكل الإسكان والنقل والمناطق الصناعية ونصت على تطوير أقطاب حضرية جديدة متكاملة وفق تعمير متعدد المراكز على طول المحور RN1. من أهم الخيارات التي جاء بها المخطط إنشاء ثلاث مدن جديدة، لتوجيه التمدين وتحسين ظروف السكن: أكادير جنوب–شرق، وتاسيلا على طول (RP40)، وتاما أونزا في الشمال الغربي. كان الهدف من هذه الكيانات المستقلة الجديدة هو ضمان إعادة توازن منطقة أكادير الكبرى. ولقد لاقت استراتيجية المدن الجديدة عدة انتقادات. وشكلت أكادير جنوب–شرق "حي الداخلة"، امتدادا سكنيا وليس كيانًا مستقلاً حقيقيًا خلاف ما خطط له نظرا للعديد من المعطيات كبعد مراكز العمل، والتأخير في تثمين الأراضي، وضغط المضاربة العقارية الخ.

[1] **Schéma directeur de l'aire urbaine d'Agadir et de son arrière-pays**, (1982).

الشكل 5: مخطط توجيه التهيئة العمرانية لأكادير لسنة 1982

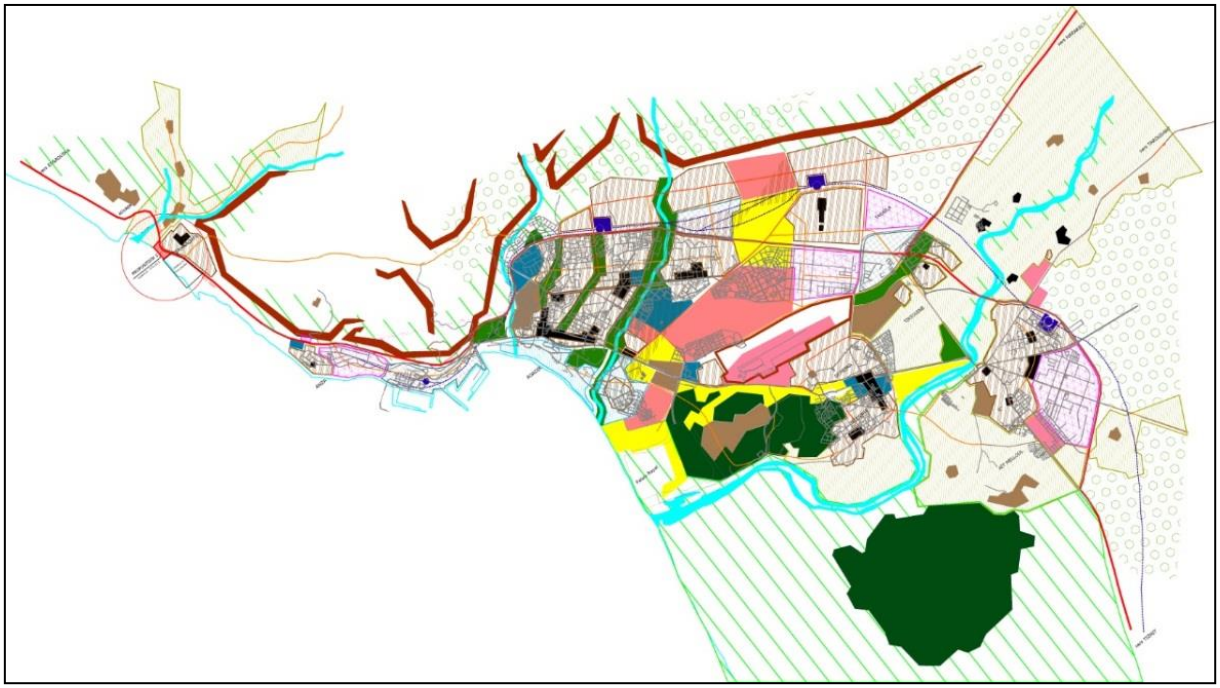

المصدر : IAURIF, 1982

بعد أقل من 10 سنوات من دخوله حيز التنفيذ، في عام 1987، تمت مراجعة المخطط وتعديله. فحافظ المخطط الجديد على التنمية متعددة المراكز وأضاف مناطق أخرى من شأنها أن تفتح للتعمير. تخلى عن مدينة تاما أو أنزا الجديدة وتم الحفاظ على تاسيلا ولكن مع تبني توسع حضري تدريجي. كما قام بمراجعة مخططات الطرق مع مراعاة المسارات المعدلة من قبل تجزئات جديدة (على سبيل المثال تجزئة الحسنية 1984). في كلا المخططين، لم تخضع طريقة برمجة المساحات الخضراء لنفس المنطق. فعلى اختلاف مكاتب الدراسات والسياق العام اختلفت مقاربة تقدير احتياجات المساحات الخضراء المستقبلية واعتبارات المشاهد الطبيعية.

أثيرت في المخطط الأول مسألة حماية المناطق الطبيعية، إذ نص على تدابير وقائية فيما يتعلق بالغابات والمناطق المعيشية والزراعية. علاوة على ذلك، ارتأى المخططون أن يكون مبدأ استقلالية الأحياء أو المدن الجديدة مُرتكزًا على تمدين متقطع تخترقه مساحات خضراء بدلاً من توسع خطي. هكذا صممت أشرطة خضراء coulées vertes على طول الوديان لتشكل حدودا واضحة بين الكيانات الجديدة وتميّز الانتقال فيما بينها. ولكن هذا الخيار لم يكن واقعيا لأن عمليات البناء كانت قد بدأت بالفعل في أجزاء من هذا المجال المخصص. ظل هذا الخيار على مستوى الرسم ولم تتم ترجمته إلى توصيات تعنى ببرمجة المساحات الخضراء الحضرية على مستوى تقرير الإطار المرجعي.

في نسخته المعدلة، يوجد اختلاف ملحوظ في طريقة النظر للتوسعات والعمليات الجديدة الأمر الذي ترجم على مستوى المساحات الخضراء بإعادة تصميم الأشرطة الخضراء المدرجة في النسخة السالفة الذكر؛ إذ تقلصت مساحتها وخططت لمساحات جديدة بتيكوين مع برمجة حديقة عامة بين شارع الحسن الثاني ومحمد الخامس. خصص المخطط حوالي 200 هكتار للمناطق الطبيعية لتشمل

التكتل بأكمله أي 7.100 هكتار من الأراضي المفتوحة للتعمير بنسبة 70 هكتار لأكادير و10 هكتار ببنسركاو و40 هكتار بتيكوين.

الشكل 6: مخطط توجيه التهيئة العمرانية لحاضرة اكادير لسنة 1995

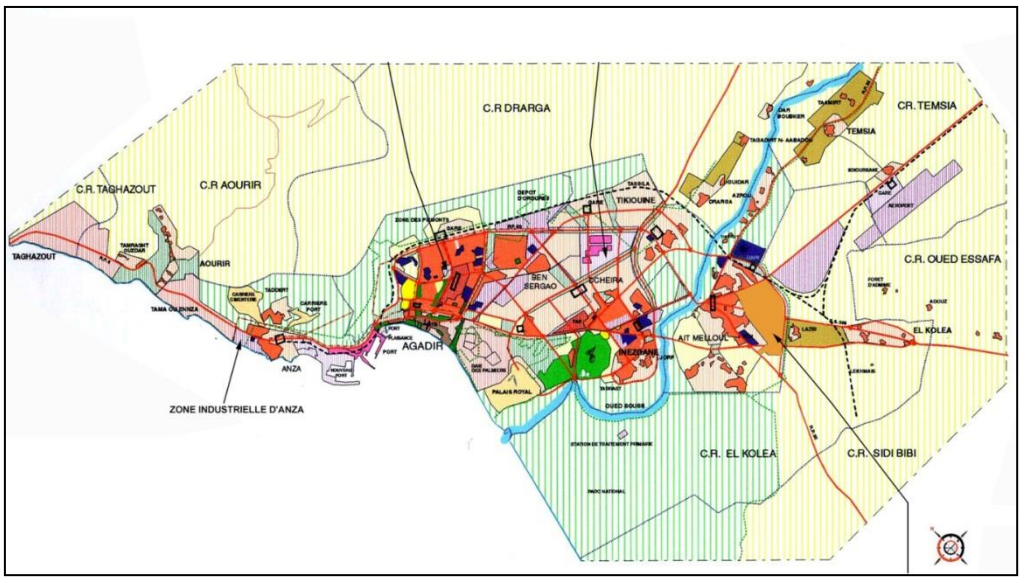

المصدر : PINSEAU, 1982

منذ التسعينيات، تم إنشاء مجمعات سكنية جديدة: الهدى، الزيتون، تليلة، الحي المحمدي، فونتي العليا، أدرار، أنزا العليا. وفي عام 1994، تم إنشاء الوكالة الحضرية لأكادير وفي عام 2001[1] تمت المصادقة على تصميم التهيئة، لكي يشكل بذلك الإطار المرجعي الذي يحدد خيارات التنمية المحلية واستعمالات المجال بشكل تفصيلي. لم يشمل مدار التهيئة أنزا و بنسركاو وتيكوين .[2] استمرت آثاره القانونية سارية المفعول طيلة 10 سنوات فيما يتعلق بالشق المرتبط بالتجهيزات والطرق.

2.4. استدراك الاهتمام بالمساحات الخضراء على مستوى التخطيط لكن وجود مشكل في التنفيذ

حددت ضابطة التهيئة المساحات الخضراء القائمة سلفا وتلك التي سيتم إنشائها. رغم أن تصميم التهيئة الحالي والمنتهية صلاحيته خصص بعض المساحات للحدائق إلا أنه بعد سنوات تحولت إلى مشاريع سكنية وسياحية. بالنسبة للحدائق: تم تخطيط 25 حديقة بمساحة 261,679 م ^{2} موزعة على النحو التالي: 120,890 م ^{2} من الحدائق القائمة و140,789 م ^{2} من الحدائق المخططة. فيما يتعلق بالمربعات squares، فقد تم الاحتفاظ بالمربعات الأربعة القائمة على مساحة 8270 مترًا مربعًا، مع برمجة اثنين آخرين على مساحة 4325 م ^{2}. بالنسبة للحدائق: تم تطوير حديقتين قائمتين على مساحة 60100 م 2، وهما امتداد حديقة ابن زيدون وحديقة "محمد الخامس".

[1] Homologué par décret n 2-01-436 du 23 avril 2001 (B0 n 4900 du 07 mai 2001).

[2] في عام 1992، كان التقسيم الإداري يفصل أنزا عن أكادير واعترف بنسركاو وتيكوين كبلديات حضرية. في وقت لاحق، في عام 2002 ، تغيرت الحدود الإدارية ليشمل المحيط الجماعي لأكادير أنزا وتيكوين وبنزركاو وسفوح الجبال التي كانت جزءًا من بلدية دراركة

الشكل 7: توزيع المساحات الخضراء بأكادير في تصميم التهيئة الحالي

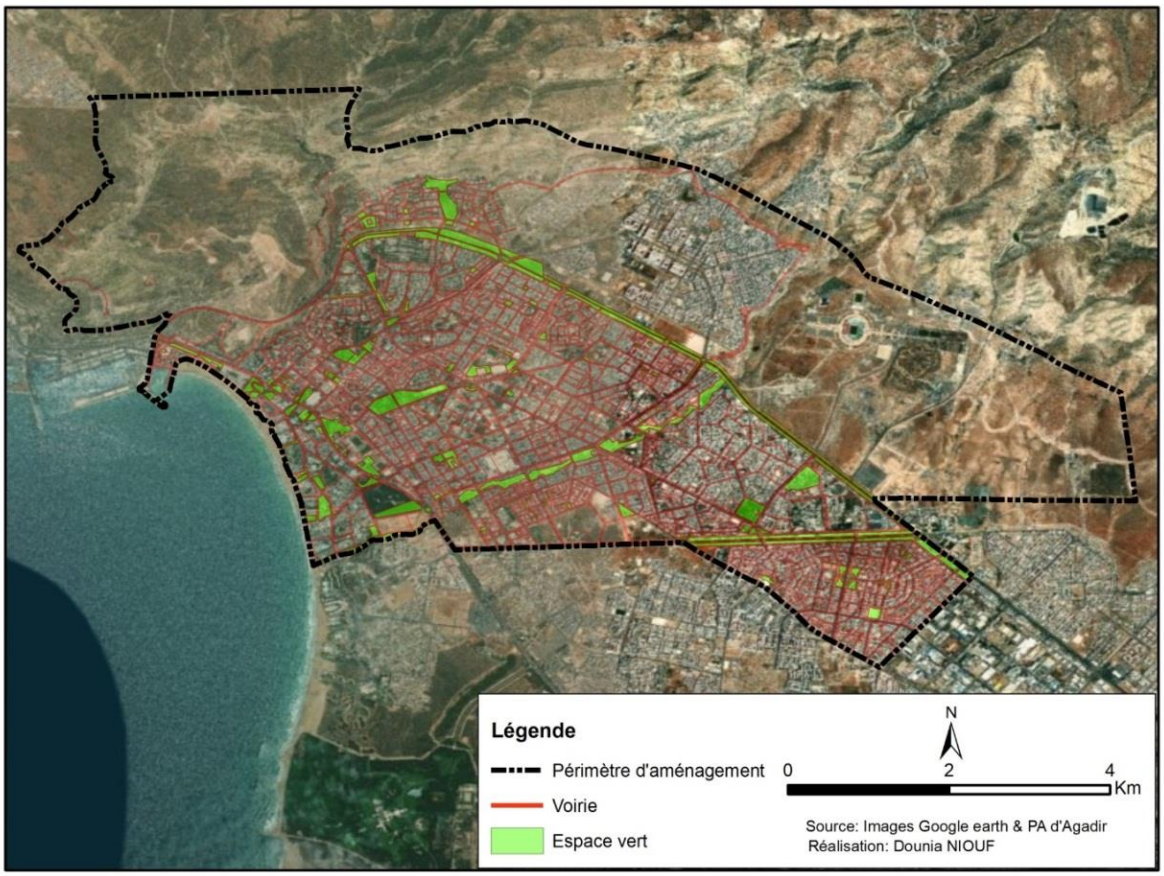

عرفت المساحات الخضراء التي خُطِّط لها، استهدافا واسعا، خاصة من طرف المشاريع الخاصة التي تمت في إطار مسطرة الاستثناء على الأوعية العقارية المخصصة لها (مشاريع عقارية أو سياحية أو لبناء مرافق عمومية)؛ و على سبيل المثال V276على مساحة 6400 م ^{2} وV72 على مساحة 14250م ^{2} اختفيا كليا. حتى حدود اليوم، هناك العديد من المشاريع الكبرى قيد التنفيذ في المناطق التي كانت مخصصة في البداية للمساحات الخضراء.

صورة 3: دمج المساحة الخضراء V276 مع المنشأة السياحية

صورة 4: تحويل الحديقة V 91 إلى مكتب مبيعات وملهى ليلي وصالة ألعاب رياضية

المصدر :التقاط شخصي، يناير 2020

لم تتوفر التجزئات الجديدة على مساحات خضراء تتوافق وعدد السكان، ونخص بالذكر كلا من حي السلام، أدرار، تليلة... و يمكن اعتبار المساحات الخضراء شبه غائبة في المجموعات السكنية والتجزئات الجديدة، وإذا كانت موجودة، فإنها منخفضة الإشعاع إذ أعطيت الأولوية من طرف المقاولين لبناء المزيد من المساكن أما الحدائق العامة فهي ثانوية. ومنذ 2011 إلى غاية اليوم تعيش المدينة على وقع فراغ تشريعي. وهكذا، يستمر التوسع الحضري في النمو على شكل تجزئات منفصلة في غياب نظرة شمولية تحقق وحدة المدينة وانسجامها.

خاتمة

لقد مرت أكادير من أربع مراحل كبرى أثرت في بنية نسيجها العمراني، تُختصر فيما يلي: مرحلة ما قبل الحماية أي قبل 1913، مرحلة الحماية، مرحلة إعادة الإعمار بعد الزلزال المدمر، ومرحلة التوسع ابتداءً من منتصف السبعينات إلى غاية حدود اليوم. كل من هذه المراحل تعكس أحداثا وتحولات مهمة على المستوى الحضري والديموغرافي والسوسيو-اقتصادي، أثرت بشكل كبير على تخطيط المساحات الخضراء في النسيج العمراني.

لقد حاولنا من خلال هذا المقال، تتبع التطور العمراني لمدينة أكادير والدور الذي أُوليَّ للمساحات الخضراء منذ نشأتها وحتى حدود اليوم. إذ تبرز ثلاث نقط أساسية: الأولى، أنه تم إيلاء مكانة مهمة للمساحات الخضراء في إطار وثائق التعمير خاصة قبل السبعينات. الثانية، حدوث تذبذب واضح على مستوى خيارات تخطيط المساحات الخضراء عبر مختلف مراحل التخطيط حيث لم تكن هنالك استمرارية في الطريقة التي دمجت فيها المساحات الخضراء في النسيج الحضري. والثالثة، أنه ابتداءً من مرحلة ما بعد إعادة الإعمار، وقعت فجوة بين توجهات التصاميم وما تم إنجازه على أرض الواقع حيث أسفر الضغط الذي شهدته الأوعية العقارية المخصصة للمساحات الخضراء عن اختلال حضري كبير لفائدة مشاريع سكنية وسياحية.

على الرغم من أن المخططات والتصاميم لا تستطيع لوحدها حل إشكالات التعمير إلا أنها تظل أداة أساسية لتأطير نمو المدينة إذا ما تمت ترجمة خياراتها على أرض الواقع عبر تدبير حضري مستدام. ومن ناحية ثانية، يقف الفراغ القانوني الذي تشهده أكادير اليوم -على مستوى التدبير المجالي- في وجه تطوير سياسة متجانسة، خصوصا فيما يتعلق بالمساحات الخضراء. وقد فاقم التعمير عبر التجزئات، من اختلال النسيج الحضري خاصة بين الأحياء الجديدة الواقعة على أطراف المدينة والمفتقرة للمساحات الخضراء والمركز الذي عرف تركيزا للمجهودات خلال مرحلة إعادة الإعمار.

يبقى تصميم التهيئة الموجود في طور الإنجاز، إذا ما رافقته أدوات تنزيل جدية (على مستوى التخطيط والإمكانيات المالية) و إرادة سياسية، رهانا كبيرا يمكن من خلاله تخصيص مساحات خضراء من شأنها تقليص الاختلالات وإنشاء روابط وظيفية بين الأحياء المختلفة لأكادير. الشيء الذي سيحسن من جودة حياة الساكنة ويساهم في تحقيق الاستدامة الحضرية.

قائمة المصادر والمراجع :

AOUICHE I. (2016), *Dynamique morphosédimentaire de la baie d'Agadir, approche multi-méthodes et préconisations pour une gestion intégrée de la zone côtière*, Thèse de Doctorat d'Université Cadi Ayyad. Marrakech.

Aujard R. (1955)**,** *L'hinterland et l'urbanisme de la ville d'Agadir***,** Rapport, p.45.

Baddou R., Nejjar M., (2019), *Agadir*, coll. Un parcours amoureux, Edition Bouillon de culture, Casablanca, p.33.

Bombezy. R, (1966). *Les équipements*, A+U Revue africaine d'architecture et d'urbanisme n° 4, pp. 28–33.

Camps G. (1985), *Agadir (Agadir-n-Irir, ville marocaine),* in Encyclopédie Berbère, Edisud, vol n° 2, Aix-en-Provence, p. 239. Repéré à http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/903

Challet J. *(*1966), *les espaces libres publics*, A+U Revue africaine d'architecture et d'urbanisme n° 4, pp. 58-59.

Clancy-Smith J. (2011), *Mediterraneans: North Africa and Europe in an Age of Migration, c. 1800-1900,* Berkely: university of California Press, 445p.

Cochelet C. (1821), *Naufrage du brick français "La Sophie" perdu le 30 mai 1819 sur la côte occidentale d'Afrique, et captivité d'une partie des naufragés dans le désert du Sahara : avec de nouveaux renseignements sur la ville de Timectou,* 2vol.in-8°, Edition P. Mongie Ainé, Paris, p.152.

Culot M. et Thiveaud J.-M. (dir.). (1992), *Architectures françaises d'Outre-mer,* IFA, Mission des Travaux historiques de la Caisse des Dépôts et Consignations et Liège, Mardaga, coll. « Villes », Paris, 405 p.

Dethier J. (1970), *60 ans d'urbanisme au Maroc : l'évolution des idées et des réalisations*, in "Bulletin économique et social du Maroc", n°118-119, p. 56.

Foucauld C. (1998)**,** *Reconnaissance au Maroc (1883-1884),* Réédition L'Harmattan, p. 185.

Hicks David T. (1967), *Rebuilt Agadir, the architectural review,* volume n° 848, p. 295.

Lenz Architekten + Ingenieure. (1968), *Planification et reconstruction d'Agadir*, Baumeister n° 10, p.1172

Raymond J. (1923), *Dans le Souss mystérieux, Agadir,* Revue La Géographie, n°3, Tome XXXIX, p. 340.

PÉRÉ M. (1967), *Agadir ville nouvelle*, in Revue de Géographie du Maroc, n° 12, Rabat, p. 43.

ROTHÉ J.-P. (1962), *Le séisme d'Agadir et la séismicité du Maroc*, Notes et Mémoires du SGM, N°154.

Segalla S. (2016), *Natural Disaster, Globalization, and Decolonization : The case of the 1960 Agadir Earthquake,* in French Mediterraneans Transnational and Imperial Histories, university of Nebraska, p.114.

TORRES, D. (1667), *Histoire des Cherifs et des royaumes de Maroc, de Fèz, de Tarudant et autres provinces*, traduit de l'espagnol par M. le Duc d'Angoulesme le Père, publié à la suite de Marmol, traduit par Nicolas Perrot d'Ablancourt, Paris, p. 424.

Zeys, P. (1933), *Agadir, conflits immobiliers des confins sud-marocains (1911-1932),* Edition Félix Moncho, Rabat, 272 p.

الإدارة المستدامة للمخلفات الحضرية في الجزائر: وصفة بيئية وفرصة اقتصادية

حالة عنابة (شمال شرق الجزائر)

Sustainable management of urban waste in Algeria : an environmental prescription and an economic opportunity. Case of Annaba (North-Eastern Algeria)

الدكتور شاوي صالح

كلية علوم الأرض، جامعة باجي مختار–عنابة، الجزائر

Dr. Chaoui Salah, Annaba University, chaouisalah2007@yahoo.fr

ملخص:

البيئة الحضرية من القضايا التي كانت ومازالت محط إهتمامات السياسات الدولية ومنه جاءت الإستفهامات المتعلقة بها في إطار مباديء التنمية المستدامة، لاسيما بعد إنعقاد المؤتمرات والندوات التي تطرقت إلى دراسة الوضع البيئي القائم جراء التطور التكنولوجي المسجل. الجزائر تعيش تداعيات التدهور البيئي، سنت قوانين وبرامج تتعلق بتسيير المخلفات الحضرية للإستجابة للمتطلبات الإجتماعية والإقتصادية سعيا منها للحفاظ على الصحة، الوجه العمراني و النسق البيئي. يسلط البحث الضوء على ولاية عنابة، التي تعيش، خلال الحقبة الأخيرة، تدهورا حضريا و بيئيا نتيجة إفراز المخلفات وانتشارالمكبات العشوائية مقابل قصور السلطات المحلية للتكفل بها. و عليه طرحنا التساؤل الجوهري اللآتي: هل يمكن إرساء إدارة إيكولوجية للمخلفات الحضرية للتقليص من أضرارها الصحية و البيئية من جهة، و من جهة أخرى تجنب تحمل الأجيال القادمة التكاليف المترتبة عنها ؟ كيف السبيل إلى تحقيق تنمية مستدامة عبر اقليم الولاية؟

كلمات مفتاحية: التسيير الإيكولوجي، المخلفات الحضرية، الصحة، التنمية المستدامة، عنابة.

Abstract:

The urban environment is one of the challenges that was at the center of international policy concerns and from there, the related questions arose within the framework of the principles of Sustainable Development, especially after the conferences devoted to study of the current environmental situation following the recorded technological development. Algeria, living in a deterioration of its environment, has promulgated texts and developed programs related to Urban Waste Management to meet social and economic requirements to preserve health and environment. The research highlights Annaba Wilaya, which has known an urban and environmental degradation due to the production of waste and the spread of wild dumps in front

of the incapacity of local authorities to take care of them. Consequently, we posed the following questions: Can we set up an ecological management of urban waste to reduce their health and environmental impacts and avoid that future generations bear their costs? How to achieve sustainable development across the Wilaya territory?

Key words: Ecosystem management, Urban waste, Health, Sustainable Development, Annaba.

مقدمة :

أثيرت مسائل البيئة خلال انعقاد الملتقيات الدولية حول الموضوع، حيث أدى النمو السريع على الصعيد الصناعي، التجاري و النمو الحضري كإفراز للإقتصاد المزدهر، إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن و تغيير أنماط إنتاجه و استهلاكه، إلا أنه أدى في المقابل إلى الاستنزاف الغير عقلاني بعيدا عن الإستغلال الراشد للثروات الطبيعية النافذة، و ذلك لخدمة مختلف مناحي التنمية وبعيدا عن فرص تحقيق توازن بين الثنائية: البيئة والتنمية. ما سبب ظهور كميات كبيرة من المخلفات الحضرية، التي يتم التخلص منها في أماكن كانت فيما مضى بعيدة غير أنها اقتربت تدريجيا جراء توسع رقعة التجمعات العمرانية و تزايد معها كم المخلفات، فألحقت بذلك أضرارا بالغة بالإنسان وحيزه البيئي الذي يتعايش معه حيث يؤثر فيه و يتأثر به.

بإيعاز وضغط من الجماعات العلمية في العديد من بقاع العالم تنامى إدراك الأفراد، الجماعات و المنظمات بتدهور البيئة بصفة عامة والحضرية بصفة خاصة إزاء إستفحال ظاهرة المخلفات. فقد أصبح من الواضح للعيان أن رفاهية الإنسان وأمنه فوق الكوكب الأزرق يتوقف على تقليل الآثار البيئية السلبية لأنشطته الهادفة في الأساس لتحقيق رغباته و متطلباته. وعليه ترمي خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة آفاق2030 إلى محاربة مظاهر التبذير و ضمان أنماط الإستهلاك و الإنتاج المستدامين.

فعلى سبيل المثال و حسب تقديرات البنك العالمي، إن عدد سكان المدن العالمية سيبلغ مستقبلا حد 4.3 مليار نسمة و ستبلغ معها الأعباء العالمية للمخلفات البلدية الصلبة قيمة 2.2 بليون طنا سنويا بمعدل انتاج يومي سيصل إلى 1.42 كلغ/للفرد آفاق2025 ، و هو ما يمثل 3 أضعاف المعدل السائد مقارنة لعام 2002 و هو أيضا ما يؤكد قصور إدارة المخلفات للتكفل الناجع بها[1]. الشيء الذي جعل آلية إدارة المخلفات و معالجتها موضوعا شائكا مطروحا للنقاش بنحو مكثف سيان على المستوى الوطني و الدولي. ومن ثم استوجب الأخذ بعين الإعتبار البعد البيئي في عملية التنمية لاسيما بعد ظهور المفهوم الجديد "التنمية المستدامة"أو " التنمية المتواصلة"، فالإتجاه اليوم نحو البيئة واعتبارها قضية جوهرية تؤسس عليها أي تنمية اجتماعية كانت أو اقتصادية. ولأن المخلفات

تكتسي أبعادا متشعبة مع الظروف والإمكانات المتاحة ، بات من الضروري مضاعفة الجهود من خلال إنفاذ استراتيجية تضمن نقلة نوعية في إدارة النفايات لمواجهة المشكلات التي تعوق فاعليتها وقدرتها على حماية الوسط البيئي.

تعيش الجزائر، على غرار دول الجنوب مظاهر التدهور البيئي الدؤوب، حيث طبقت برامج في مجال الحفاظ على المحيط على المستويين المحلي و الجهوي، كما أنها عززت أطرها القانونية والمؤسساتية، و ذلك من خلال سن العديد من النصوص و المراسيم الوزارية المتعلقة بحماية الصحة العامة والبيئة. و سعيا منها لبلوغ الأهداف المرجوة ضمانا لترقية واستدامة مجمعاتها الحضرية. بالإضافة لإنشاء عدة هيئات إدارية (محليا و مركزيا)، تسهر جميعها على تسيير قطاع البيئة عامة و تسيير المخلفات بصفة خاصة. كما تم إسناد إختصاصات و صلاحيات للبلدية والولاية باعتبارهما المؤسستان الأساسيتان لحماية البيئة على المستوى المحلي.

تعرف ولاية عنابة (شمال شرق الجزائر)، في الوقت الراهن، تراجعا لإطارها الحضري و الطبيعي، نتيجة نموها السكاني المتسارع وتوسعها العمراني اللافت، أدت إلى بروز مشاكل بيئية من ضمنها طرح كميات هائلة من المخلفات الحضرية وانتشار المزابل العشوائية عبر تجمعاتها الحضرية و الريفية على حد سواء، مقابل عجز جلي لمصالح النظافة التابعة للجماعات الإقليمية للتكفل بالظاهرة، ما كان له الأثر السلبي على الصحة العامة و جودة الحياة الحضرية فيها. بناء على ما سبق ذكره و للإجابة على التساؤلات الواردة أعلاه وضعنا جملة من الفرضيات كما يلي:

- أدى نقص الوسائل، الإمكانات و الوعي البيئي إلى تفاقم مشكل المخلفات الحضرية وتأثيرها السلبي على المؤشرات البيئية.
- إن عدم احترام الطرق التنظيمية و العلمية قصد التكفل الإيكولوجي بالمخلفات أفرز تسييرا افتقد عنصر النجاعة و الفاعلية.
- الإدراك الفعلي بأضرار النفايات على الصحة و البيئة، و المعرفة بجدواها الاقتصادية والاجتماعية يسهم في التقليل منها و تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

وانطلاقا مما سلف و قصد تحقيق الأهداف التي يرمي اليها هذا البحث المتواضع، سنتناول الموضوع وفق المحاور التالية:

- ماهية و أهداف التنمية المستدامة؛
- جهود الجزائر في مجال إدارة المخلفات الحضرية ؛
- البيئة الحضرية والاستراتيجية الوطنية؛
- عرض تقديمي و بيانات عن ولاية عنابة؛
- واقع وآفاق إدارة المخلفات الحضرية بعنابة.

ليخلص البحث في الأخير إلى جملة من التوصيات بشأن بعض الموضوعات المتعلقة بالبيئة بما في ذلك إدارة المخلفات كآلية لتقديم المشورة لأصحاب القرار.

1-بعض المفاهيم:

أعطيت عدة تعاريف لمفاهيم البيئة والتنمية لابأس أن نتطرق لبعض منها.

أ- تعريف البيئة: اختلفت تعاريف مفهوم البيئة حسب كل معيار يأخذه الباحث. " فهناك من يرى أن الحديث عن البيئة يعني الحديث عن المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وما يشمله من ماء وهواء و فضاء وكائنات حية و منشآت أقامها الإنسان لإشباع رغباته"، " وهناك من يعكس إليه المصطلح تصورات أخرى تدل على الجانب السلبي لهذا المفهوم كالأضرار، التلوث، تدهور إطار المعيشة..الخ." وثمة مفهوم آخر يرى "أنها حقيقة علمية وموضوع قلق وتخوفات كبيرة وهي مصطلح ايكولوجي يقصد به مجموعة من العلاقات المتبادلة تربط بين المجموعات الإنسانية" [2].

ب- التنمية : تحتل التنمية مركز الصدارة في دراسات الفكر الاقتصادي العالمي، حيث بدأ مع نهاية القرن الماضي يظهر مفهوم جديد و هو التنمية ذات البعد البيئي (تنمية اقتصادية – بيئية)، أي و التي تستند إلى مفهوم التنمية المتواصلة، فهذا المفهوم يقوم في جزء منه على تحقيق التكامل و التوازن بين البيئة و التنمية. ولذلك نجد أن نظريات التنمية الاقتصادية أصبحت تفرق بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية و تعرف بالتنمية الخضراء أو المتواصلة و بين التنمية الاقتصادية التي لا تراعي البعد البيئي. و لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الحديث لا بد من التغلب على مشكلة البيئة أي ضرورة ربط بين السياسات التنموية و البيئية. فإذا كانت الاهتمامات منصبة سابقا على آثار التنمية في البيئة، فإن اليوم استوجب فهم الطرائق التي يمكن للتدهور البيئي أن يقود إلى وقف التنمية بل ربما تغيير اتجاهاتها، و لهذا يمكن تحديد أهم الآثار البيئية على الاقتصاد[3].

ج- **تعريف النفاية:** النفايات موضوع معقد لتعريفها بشكل محدد ك لكثرة المتغيرات المحيطة به و لابأس التذكير ببعض التعاريف؛

- تعريف منظمة الصحة العالمية: بعض الأشياء التي أصبح صاحبها لا يريدها في مكان ما ، ووقت ما و التي أصبحت لا قيمة لها.

- تعرف النفايات وفق اتفاقية بازل:" المواد أو العناصر التي يتم التخلص منها أو التي من المفترض أن يتم التخلص منها أو تلك التي ينبغي التخلص منها بموجب القوانين المحلية المطبقة" [4].

- تعريف بيئي واقتصادي: من وجهة نظر بيئية " تشكل النفاية خطرا ابتداء من الوقت الذي تحدث علاقة بينها وبين البيئة هذه العلاقة يمكن أن تكون مباشرة أو نتيجة للمعالجة" و تعرف النفاية اقتصاديا " كل مادة أو شيء قيمته الاقتصادية معدومة أو سلبية بالنسبة

لمالكه"[5]. كما عرفتها منظمة الصحة العالمية:" بعض الأشياء التي أصبح صاحبها لا يريدها في مكان ما و وقت ما والتي اصبحت ليست لها قيمة"[6].

- يعرف المشرع الجزائري النفاية (المخلف) déchet على أنها: كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتوج أوكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه، أو يلزم بإزالته او بالتخلص منه[7].

2- التنمية المستدامة؛ ماهيتها ومراميها

تحتل التنمية الصدارة في أجندة دراسات الفكر المحلي و الدولي بداية من نهاية القرن المنصرم. فكرة تشق طريقها تدريجيا في جميع أصقاع العالم بحسب إرادة الحكومات و مسؤولية المواطنين لقبول يوميا سلوكيات معدلة. و قد إرتبط مفهوم التنمية بالبيئة، والتي بدورها تصب في مفهوم التنمية الهادفة في مضمونها إلى تحقيق توازن و تناسق بين الأنظمة البيولوجية، الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدعوة سرا أو جهرا للإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية لاسيما تلك الغير متجددة للوفاء باحتياجات الإنسان وذلك للحفاظ على نصيب الأجيال الصاعدة générations futures وكذا تجنب الأعباء التي تنجم عن إصلاح النسق البيئي الذي تلوثه الأجيال الحالية. لتكون حلقة تواصل بين الأجيال المتلاحقة.

يمكن تلخيص المحطات الكبرى التي عرفها المفهوم الجديد في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بستوكهولم عام 1972 من أجل وضع مخطط لمكافحة بعض المشاكل التي تهدد البيئة. فتقرير برانتلاند انفرد بالسبق في إعطاء مفهوم التنمية المستدامة développement durable: " هي تلك التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الحاضرة دون أن تتعرض للخطر قدرة الأجيال اللاحقة في الاستجابة لحاجياتهم" الذي أصبح منذ ذلك الحين بمثابة الأرضية المعتمدة في الإتفاقيات اللاحقة. ثم مؤتمر ريو سنة 1992 أين تم تبني مخطط عمل شامل من أجل ضمان تنمية مستدامة لكل المجتمعات البشرية لتأتي بعدها الأجندة 21 كامتداد لها. حيث وعلى إثر " قمة الأرض" تأكد فيه التزام جميع الدول بحماية البيئة في جميع بقاع العالم، كما سادت القناعة بأنه لا يمكن حل المشاكل البيئية بالأخذ بعين الإعتبار مجال دون آخر[8].

وعليه فالتنمية المستدامة تديرعلى الأقل ثلاث مجموعات من الإهتمامات (شكل1): البعد البيئي الذي يتضمن احترام البيئة عبر احترام التنوع البيولوجي، الموارد الطبيعية، الهواء والماء، تسيير النفايات، البعد الإجتماعي الهادف لتحقيق العدالة الإجتماعية عبر تحقيق العدل و المساواة، القدرة على العمل والمشاركة و التحرك الإجتماعي، البعد الإقتصادي بغية تحسين الدخل الإقتصادي من خلال توفير الخدمات، تحقيق النمو الصناعي والزراعي وكذا خلق مناصب شغل خضراء emplois verts [9].

الشكل رقم 1: الأساسيات التي ترتكز عليها التنمية المستدامة

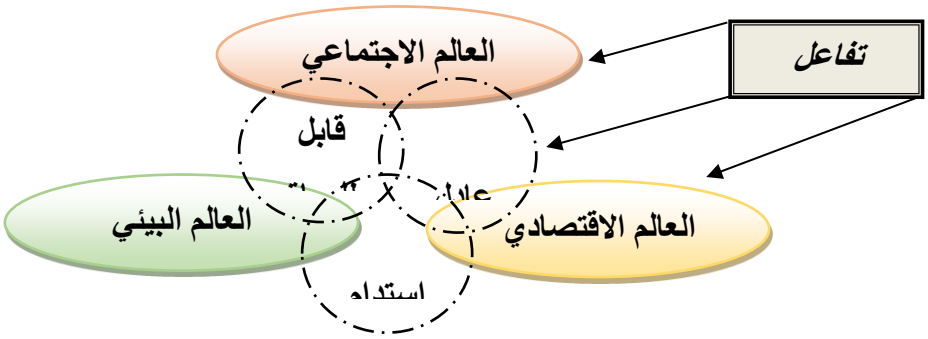

1-2- خصائص المخلفات الحضرية

النفاية هي كل مخلف عن صيرورة إنتاج، تحويل أو استعمال. كل العناصر والمواد المفروزة و كذا كل البقايا من المواد أو تلك التي يتخلى عنها صاحبها. كما تعرف على أنها كل البقايا الناتجة عن عملية الإنتاج أو الاستعمال بصفة أعم هي كل فضلات يتخلى عنها صاحبها لعدم صلاحيتها حفاظا على نظافة المجال والصحة. ولتفادي الأخطار المحدقة التي تسببها هذه المخلفات. و منه نشأت فكرة التسيير الإيكولوجي للمخلفات ابتداء من إفرازها إلى غاية التخلص منها والتي تدخل ضمن مبادئ التنمية المستدامة[10].

تتعدد مصادر المخلفات فمنها المنزلية، التجارية، الصناعة بالإضافة إلى مخلفات الرعاية الصحية حيث كلما زادت مساحات التجمعات الحضرية و نشاطات الإنسان كلما زادت كمية المخلفات. و يختلف معدل الإنتاج الفردي للمخلفات في اليوم من مدينة إلى أخرى حيث يكون المعدل الفردي مرتفعا لدى المدن الكبرى عنه في المدن الصغرى. إن معرفة مكونات النفايات يمكن من الكشف عن الجزء القابل للتثمين الطاقوي والمادي، الجزء القابل للتسميد و الجزء القابل للإحراق، كما أنه يساعد أيضا على عملية التخطيط لإنجاز الهياكل اللازمة للإدارة والمعالجة الفعالة[11].

3- جهود السلطات العمومية في مجال إدارة المخلفات الحضرية

بالإضافة إلى الفوائد العديدة التي جلبها التقدم الإقتصادي و الإجتماعي الجاري في الجزائر، فقد أدى إلى بروز بعض المشاكل: الزيادة المستمرة في إنتاج المخلفات، ظهور المخلفات الصناعية السامة و المعقدة وكذا المنتجات المستهلكة produits jetables.

تفاقمت هذه الظاهرة تدريجيا بسبب زيادة عدد الساكنة الذي كان 39.87 مليون نسمة سنة 2015 ثم انتقل إلى 42. 2 مليون نسمة سنة 2018 ليتجاوز حد 43 مليون نسمة سنة 2019[12]، على مساحة تقدر ب 2.381.741 كم^2 من جانب و من جانب ثان، إرتكازهم خصوصا على المنطقة الشمالية للوطن، حيث تتوفر المراكز الحضرية، المناطق الصناعية و الخدمات. إلى جانب

النقائص المسجلة في البنى التحتية الموجودة، الأمر الذي نتج عنه تلوث الأرض و المياه جراء التفريغ غير المنظم للمخلفات و الذي أدى بدوره إلى المساس الخطير بصحة الأفراد و الجماعات.

و في هذا الصدد، تم إحصاء الآلاف من مواقع للتفريغ العشوائي على المستوى الوطني بدون دراسة مسبقة ودون احترام شروط حماية المحيط. إذ تغطي هذه المواقع مساحة معتبرة تفوق 150 ألف هكتارا من الأراضي، وهو يمثل بذلك وعاءا عقاريا كان يمكن توجيهه لإنجاز أشغال التهيئة العمرانية (إنجاز مساحات خضراء، فضاءات للعب و الترفيه أو مرافق عامة)[13]. ضف إلى ذلك النقص المسجل على مستوى الكم فإن الوسائل المادية المتاحة غير ملائمة، إلى جانب ذلك ضعف عنصر التأهيل البشري. أما بالنسبة لشروط إزالة المخلفات، فإن تسجيل إنتاج الأطنان منها أضفى إلى وضعية بيئية عامة تبقى تبعث على القلق.

لقد صادقت الجزائر على جل إن لم نقل كل الإتفاقيات المتعلقة يالشأن البيئي، منها التوصيات المنحدرة عن قمة ريو (1992)، بيد أنها تشهد، بالرغم من المجهودات المبذولة، تدهورا لوضعها البيئي القائم على إثر السياسة المتبعة خلال سنوات السبعينات(الصناعة المصنعة) التي شجعت على حركة النزوح الريفي نحو المدن واستفحال ظاهرة البناءات الغير شرعية. مما أدى إلى طرح كميات معتبرة من النفايات قدرت ب 12مليون طنا سنة 2020 ، حيث يتراوح معدل حصة الإنتاج اليومي لكل ساكن 0.8 كغ في المدن المتوسطة ويصل حد 1.2 كغ في المدن الكبرى (2005) [14]. بالمقابل نجد أنه لا تخضع من هذه الكميات سوى نسبة ضئيلة في حدود 2% لآلية الرسكلة ما أدى إلى تلويث المؤشرات البيئية و المساس بالصحة. ولهذه الأسباب سطرت السلطات العمومية جملة من البرامج والقوانين يتم التوصل من خلالها إلى التكفل الناجع بالنفايات، إبتداء من مصدر إنتاجها إلى معالجتها مرورا بالرسكلة والتثمين دون إحداث ضرر أو خطر على المنظومة البيئية[15].

1-3- إدارة المخلفات الحضرية: أي آليات؟

أرست السلطات العمومية في الجزائر مؤسسات و تقنيات لتسيير المخلفات الحضرية، وأنشأت الوكالة الوطنية للنفايات AND سنة 2002، تهدف إلى ترقية فرز النفايات وجمعها ونقلها و تثمينها و إتلافها و مساعدة البلديات في مجال تسيير النفايات و كذا إعداد البرامج التحسيسية و الإعلامية. أما المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف CNPP فيدخل في إطار وضع سياسة وطنية لحماية البيئة للتخفيض من التلوث الصناعي. ليأتي المرصد الوطني للبيئة ليضطلع بمهمة متابعة البيئة و التنمية المستدامة بوضع وسائل حديثة على غرار مؤشرات الحالة البيئية. ثم المرصد الوطني للتكوين في البيئة الذي يعنى بتنشيط برامج التكوين و تسيير مراكز الردم التقني بالإضافة إلى عملية تثمين المخلفات. أما الأليات التقنية فنلخصها في عملية المسح الوطني للنفايات و إصدار القانون رقم 19/01

للنفايات المتعلق بتسيير و مراقبة النفايات إطلاق و البرنامج الوطني للإدارة المتكاملة النفايات المنزلية PROGDEM منذ سنة 2004 ناهيك عن برنامج دعم التسيير المندمج للنفايات AGID خلال سنة 2016 في إطار التعاون الجزائري البلجيكي.

2-3- نظرة إستشرافية لإدارة المخلفات الحضرية:

إذا علمنا أن كمية المخلفات المفرزة تتحكم فيها عدة عوامل مختلفة اجتماعية كانت أو اقتصادية : التربية و السلوك، هياكل التدوير و التسميد، نظام الجمع، التطور الصناعي، المستوى المعيشي.. [16]. و لما كانت كمية المخلفات في تزايد مستمر، حيث قدرت سنة 2013 بحوالي 10,3 مليون طنا لتنتقل ، حسب بعض التقديرات، إلى أكثر من17 مليون طنا آفاق سنة 2030. و لمواجهة الوضعية المقلقة، جعلت الجزائر من تسيير النفايات محورا جوهريا في سياستها البيئية. حيث تم بعث البرنامج الوطني لتسيير النفايات المنزلية على المستوى الوطني الذي يهدف إلى التسير المدمج للنفايات إلى تنظيم عمليات إدارة المخلفات وإعطائها قبل ذلك قيمة مضافة عن طريق المعالجة الصديقة للبيئة. بالإضافة إلى تحسين قدرات التسيير و تمهينها و إنشاء مراكز الدفن التقني(CET) .

كما تم إعتماد التدابير الواردة في القانون أعلاه مشفوعا برسم منهجية برنامج عشري لوضع حيز التنفيذ مشاريع التنمية من خلال المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة. و قد سخرت الدولة عدة إمكانيات ضرورية لضمان تسيير مدمج للمخلفات الحضرية و تجسيد الأهداف المنشودة: تحسين الإطار المعيشي و حماية الصحة، التخلص السليم والإيكولوجي للنفايات و تثمين النفايات القابلة للاسترجاع، خلق مناصب شغل دائمة[17]. للمرور من حلقة التخلص من النفايات إلى الإدارة المتكاملة لها، تجدر الإشارة إلى أن بعض المواد تتطلب مئات السنين لتتحلل: البلاستيك (200 سنة)، الألمنيوم (300سنة)، الخشب والنباتات (2-5 سنوات) و حتى إلى مدة غير منتهية على غرار شبكة الصيد[18].

قررت السلطات العمومية أن تتوخى في النظام التشريعي عنصر التجديد، وبناء قدرات مؤسسية تدريجيا، في تنفيذ برامج التدريب وتطوير برامج استثمارية كبرى لتحقيق صناعة المخلفات industrie des déchets و كذا بلوغ أهداف الإدارة المتكاملة للمخلفات. وقد وضعت السلطات العمومية صوب أعينها استراتيجية تشغيلية أفق 2035 تهدف إلى تجسيد معالم بيئة صحية و آمنة (المادة 68 من الدستور) والحفاظ على المورد من جهة، و إلى منع الهدر بأشكاله و أحواله، تشجيع الفرز الانتقائي في المنبع، تقليل المخاطر الصحية والبيئية للنفايات، تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" pollueur payeur و تعزيز دور الشريك المتمثل في القطاع الخاصsecteur privé [19].

4- تقديم حالة الدراسة

ولاية عنابة إحدى كبريات الولايات بالشمال الشرقي للجزائر، بشريط ساحلي يمتد على طول 80 كلم. يتشكل إقليم الولاية من منطقة السهول التي تحتل ما يقرب من 20% من المساحة الإجمالية و منطقة جبلية تحتل 52% من أراضي الولاية بأعلى قمة باسم بوزيزي (1008 م فوق مستوى سطح البحر)، بالإضافة إلى تلال و سفوح تغطي 26% و 18% عبارة عن سهول. أما المناخ السائد فهو مناخ البحر الأبيض المتوسط المتميز بالرطوبة شتاء والحرارة صيفا. ويتراوح هطول الأمطاربين 650-1000 مم/سنة، ويتراوح متوسط درجة الحرارة بين 14°-34°. ولولاية عنابة أيضا شبكة هيدروغرافية لعل أهمها بحيرة فيتزارا lac Fetzara(14000 هكتارا) ذات المياه العذبة والمصنفة عالميا والتي تغذي وادي سيبوس (255 كم)[20].

تبعد ولاية عنابة حوالي 700 كم عن العاصمة. إداريا تتشكل من 12 بلدية و 05 دوائر. تتربع على مساحة تقدر ب20, 1393كم^2 ما يمثل حوالي 0.06 من المساحة الإجمالية للبلد. يحدها البحرالأبيض المتوسط شمالا، ولاية الطارف شرقا، ولاية سكيكدة غربا و ولاية قالمة جنوبا (شكل3،2). تتميزالولاية بتأثير جهوي وقاعدة صناعية عريقة. عرفت الولاية نموا ديمغرافيا سريعا، حيث قدر عدد سكانها 638 218 نسمة (1966) لينتقل إلى 455 888نسمة (1987) ليصل ، حسب آخر إحصاء، إلى 668 598 نسمة (2008) بنسبة زيادة سنوية تبلغ 0,9%. و يعيش 72,56% من مجموع الساكنة داخل المناطق الحضرية و يتمركز 273 ألف ساكنا و هو ما يقارب النصف بالتجمع الرئيسي(مدينة عنابة) أين تتواجد المرافق العمومية و الخاصة الكبرى وتتوفر الخدمات.

و نتيجة لكون الولاية تنطوي على هياكل نقلية، صناعية، صحية سياحية هامة، جعلها تعيش ديناميكية اقتصادية و تشهد توسعا عمرانيا لافتا و غير مسبوق. بالإضافة إلى تغير طريقة الاستهلاك لدى المواطنين، رافقه في المقابل إفراز أكوام هائلة من المخلفات الحضرية، ما أدى إلى المساهمة في الإضرار بالصحة و البيئة عل حد سواء.

شكل رقم 3،2: الموقع الجغرافي لولاية عنابة

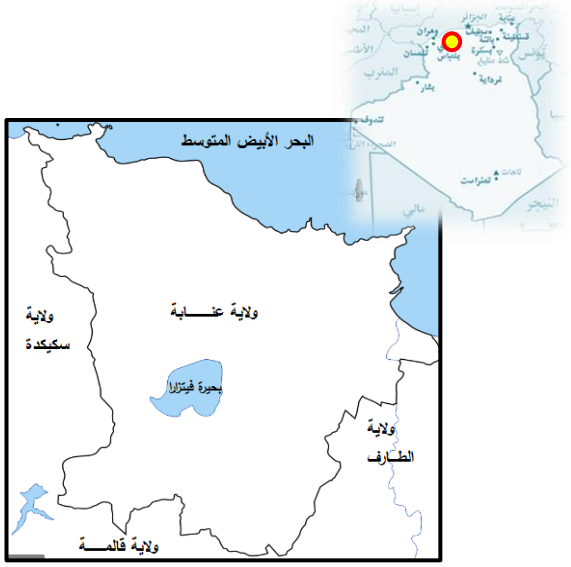

1-4- أين ولاية عنابة من إدارة المخلفات الحضرية ؟ و ماهي الآفاق؟

تفرز ولاية عنابة كميات لا يستهان بها من المخلفات الحضرية تناهز460طن/يوميا. منها ثلاثة أرباع صادرة عن مجموعة عنابة الحضرية لوحدها و المشكلة من الأربع بلديات الكبرى:عنابة، البوني، الحجار و سيدي عمار. و نظرا لتأثيرها الجهوي، تتميز الولاية أيضا بتدفق كبير للسكان غير المقيمين ، الذين يتفاعلون في انتاج المخلفات، خاصة خلال الفترة الصيفية أين تتم زيادة كمية النفايات بنسبة تصل حد 20%، الأمر الذي يتطلب برامج و خطط عمل مناسبة. و حسب تقديرات المخطط التوجيهي ما بين البلديات لتسيير النفايات (2002)، فإن المعدل اليومي لانتاج النفايات بالولاية يبلغ 0.7 كلغ/ساكن، حيث يتم جمع معظم المخلفات من طرف مصالح النظافة التابعة للبلديات.

و كان لظهور المزابل الفوضوية المترامية على الأرصفة و جنبات بعض المحاور داخل التجمعات الحضرية و خارجها، على غرار الحزام السهل الغربي[1](مجرى مائي ضخم من الخراسانة المسلحة)، فكانت أحد أسباب المشاكل التي تشوه و تهدد النسق البيئي عامة و الحضري خاصة. و عليه و في إطار عملية ذات بعد وطني لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين قامت مصالح الدولة و البلديات و المجتمع المدني سنة1917 ب56 عملية تنظيف وإزالة مست بالأساس المكبات الفوضوية المدرجة كنقاط سوداء و هذا عبر جميع أنحاء الولاية. أضفت العمليات أعلاه إلى جمع كمية تقدر ب 8115 طنا. كما تقوم البلديات بعمليات أخرى تتضمن تنظيف و تنقية تطوعية و منظمة خلال أيام عيد الأضحى و شهر الصيام[2].

و قد أضفت المعاينة الميدانية التي قمنا بها و الحوار الذي أجريناه مع المجتمع المدني والجمعيات و مساءلة جملة من المختصين و المشرفين على عملية إدارة المخلفات بالولاية إلى تأكيد قصور في آلية إدارة المخلفات الحضرية ، وكذا نقص الإمكانات البشرية والمادية المسخرة. ومن جهة أخرى عدم التطبيق الميداني للإجراءات الردعية و نقص الثقافة البيئية من خلال تنفيه المخلفات. و لذلك تعتبر الإدارة الإيكولوجية للمخلفات ذات أهمية قصوى في الإدارة الحضرية عبر إقليم الولاية من شأنها أن تسمح بتحويل المواد المسترجعة من

[1] حزام السهل الغربي هو مجرى مائي ضخم من الخراسانة المسلحة غير مغطى يقع غرب التجمع الرئيسي (مدينة عنابة)، أنجز في الأصل لتصريف المياه النقية ليتحول خلال سنوات إلى مكب للمياه القذرة و مرتعا للقاذورات و المخلفات الحضرية المختلفة..

[2] تزداد النفايات كما و نوعا خلال الفترة الصيفية و خلال عيد الأضحى و أيضا في شهر رمضان أين و صلت نسبة هذه الزيادة حسب تقديرات، حد 20 % أي زيادة بخمس الكمية المطروحة في الحالات العادية.

إلى مواد أولية ثانوية يمكن أن تعوض المواد الأصلية و تقلل من اِستنزاف الثروات الطبيعية في المنبع، ما يمكن من خلق مجال خصب لإنشاء مؤسسات إقتصادية صغيرة و التي ستؤدي بدورها إلى بعث مئات مناصب الشغل المؤقتة و الدائمة على حد سواء. كما أن نظام الجمع و الفرز الإنتقائي للمخلفات له تأثير إيجابي على الوضع البيئي، كما تسمح عمليات المعالجة بالتقليص من التلوث بأشكاله عن طريق تخصيص أماكن للتفريغ المنظم و الحد من ظاهرة الرمي و الإتلاف العشوائي لهذه النفايات ، وهو ما يتيح فرصةِ ظهور إطار للعيش الجماعي الآمن و الصحي(مساحات اللعب و مساحات للترفيه) الذي ينشده المواطن العنابي.

و من رحم إقليم ولاية عنابة و بقرار سياسية، و لدت المدينة الجديدة ذراع الريش (بلدية واد العنب)، لتتسع رقعة التعمير و التأثير الجهوي على مساحة تقدر بَ 1400 هكتار و تزداد معهما كمية المخلفات الحضرية المفرزة، لكن لتتدعم معهما أيضا قائمة هياكل المعاجة . إذ تم تخصيص أرضية 40 هكتار لإنشاء مركز لاستعادة النفايات، وهو مشروع ضخم يهدف للحفاظ على البيئة وخلق الوظائف. كما تم دراسة إمكانية تحويل 10 هكتارات من الأراضي المخصصة لإنشاء مركز مكب تقني في مركز استعادة النفايات والذي سيضم العديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بمعالجة المخلفات المنزلية ، سيعزز المركز بذلك نشاط عشرات الشركات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة في مجالات إعادة التدوير وتحويل المواد إلى مواد أولية ثانوية. هذا و تعنى الرؤية المستقبلية بالإدارة الغير تقليدية بتطبيق الإدارة الهوائية المخلفات gestion pneumatique على لإخفاء المخلفات عن المشهد الحضري عل مستوى مناطق معينة من المدينة ليتم تعميمها بعد ذلك . و لبلوغ ما وصلت إليه المدن المتقدمة في هذا المجال : من خلال خطط لوضع صناديق كمكبات (فوقية و تحتية) ذكية كأثاث حضري يمكن تجهيزه بكاميرات وأنظمة تكنولوجية حديثة للفرز الداخلي وحرق النفايات واسترداد الغاز وتحويله إلى طاقة، يبقي، في تقديرنا، الكثير فعله و قبل ذلك توفر الإرادة السياسية.

2-4- المؤسسة الولائية "عنابة نظيفة" للتخلص من المخلفات الحضرية:

لقد تم إدراج الإدارة المتكاملة gestion intégrée للمخلفات على مستوى الولاية عن طريق نقل الخدمة إلى مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري (EPIC)، والتي تعمل على مستوى التجمع الرئيسي وعلى مستوى بلدية البوني، مع فتح آفاق توسيع الخدمة إلى بلديات أخرى. وقد وسعت المؤسسة الولائية لتسيير المدافن التقنية نشاطاتها لتشمل القطب العمراني الجديد الكاليتوسة ببلدية برحال و كذا على مستوى تجمعي خرازة و واد زياد الواقعين على الطريق الوطني رقم44.

يتم جمع المخلفات الصلبة التي تفرزها الولاية من قبل مصالح البلديات للنظافة عموما و من قبل مصالح مؤسسة "عنابة نظيفة" على مستوى مدينة عنابة ابتداء من سنة 2015 عن طريق إدارة مفوضة و فقا لما ينص عليه القانون البلدي. العملية تنطلق من الحاويات

الحديدية أو البلاستيكية بأحجامها المختلفة على مستوى المجمعات السكنية و من أمام أبواب المنازل بالنسبة لوسط المدن و التحصيصات: عنابة وفق05 قطاعات[21]، الحجار، البوني، برحال. إلا أنه يسجل نقص في الموارد البشرية والمادية الموجهة لعملية الجمع والنقل، ما أدى إلى انتشار المزابل العشوائية لتشكل بذلك بؤرا سوداء، داخل و خارج التجمعات العمرانية و حتى على مستوى الواجهة البحرية لتمثل خطرا محدقا بالصحة العامة (صورة2،1)، من خلال انتشار الروائح الكريهة، الحشرات، الحيوانات المتشردة ناهيك عن تلويث المؤشرات البيئية التي تؤدي إلى أمراض متنقلة عن طريق الحيوان (Zoonoses) و الماء (MTH)على حد سواء[22].

صورة رقم 2،1: ظاهرة الإحراق العشوائي يمينا، الحاويات مملوءة و رقعة المخلفات تتمدد يسارا مما يشوه الوجه الرونقي العمراني.

المصدر: الكاتب، 2015

3-4- عملية استرداد وتحويل النفايات الحضرية:

يعرف نشاط الإسترداد حركية نسبية رغم غياب سياسة واضحة لتطوير سوق النفايات، وهو يركز بالأساس على الحديد، البلاستيك و الورق التي أضحت نشاطا يستقطب عددا متزايدا من الخواص (جدول1) من خلال انتشار حظائر الجمع التي يتم تموينها من طرف خواص بصورة غير منظمة للتخلص من البقايا و العتاد المستعمل الذي يباع إلى مؤسسات صغيرة لتحويله إلى تجهيزات أخرى، غير أن المواد الحديدية تباع إلى مسترجعين كبار الذين بدورهم يصدرونها عبر المرفأ إلى خارج الوطن[23]. وهي ديناميكية يمكن إدماجها بصفة تدريجية في سير العجلة الإقتصادية.

جدول رقم 1: مقارنة نسبية مئوية بين مكونات المخلفات الحضرية بعنابة

الرقم	المواد المنتجة	النسبة المئوية (%)
01	المواد العضوية	68,22
02	البلاستيك	11,22
03	الورق و الكرتون	12,56
04	الحديد	3,67
05	الزجاج	2,11
06	مواد اخرى	2,22

المصدر: مركز الدفن التقني CET مابين البلديات القلتة الزرقاء بعنابة، 2013

4-4- هياكل و آليات المعالجة بولاية بعنابة :

يتم التعامل مع النفايات الناتجة عن بلديات الولاية من خلال هياكل المعالجة المتاحة التي أنجزت من طرف مديرية البيئة ثم حولت إلى المؤسسة الولائية للتسيير و الإستغلال : (01) مركز الردم التقني (CET)، (04) مكبات مراقبة و(01) مركز للنفايات الخاملة déchets inertes موزعة كما يلي:

- مركز الدفن التقني مابين البلديات (القلتة الزرقاء) لمجموعة عنابة الحضرية (عنابة والبوني والحجار وسيدي عمار كبلديات كبرى).
- المفرغة المراقبة décharge contrôlée بين البلديات لدائرة عين الباردة (عين الباردة، العلمة و الشرفة).
- المفرغة المراقبة ما بين البلديات لدائرة برحال (برحال، ووادي العنب وتريعات).
- المفرغة المراقبة الخاصة ببلدية سرايدي.
- المفرغة المراقبة الخاصة ببلدية شطايبي، بالإضافة إلى مركز النفايات الخاملة للولاية بأكملها (شكل 4).

شكل رقم 4: توزيع مراكز الدفن التقني و المفارغ المراقبة عبر إقليم ولاية عنابة

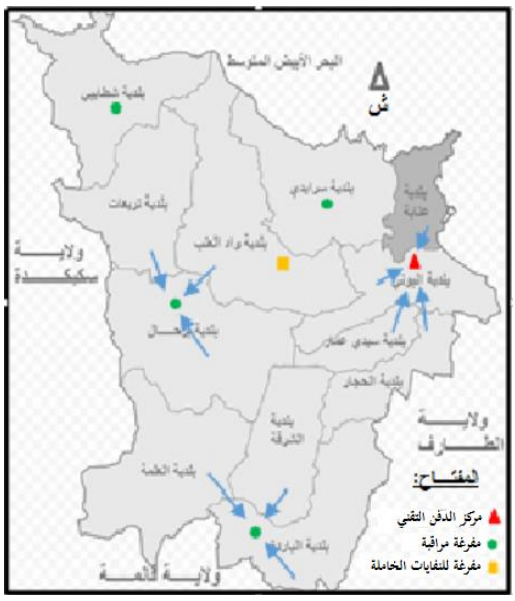

المصدر: البلديات المشكلة لإقليم ولاية عنابة، معالجة الكاتب، 2020

و لقد إستفادت عنابة الكبرى من مركز الدفن التقني ما بين البلديات يقع على بعد 20 كلم غرب المدينة. تسيره مؤسسة ذات طابع تجاري و اقتصادي EPWG-CET. و يتكون من 5 مدارج ممسكة متشبعة منها ما خضع لعملية التعلية للزيادة في سعتها بالإضافة لتهيئة مساحة لإسترجاع المواد و فرزها ثم بيعها لمؤسسات صغيرة. وتشيرالمعطيات المستقاة من مصالح المركز ذاته يستقبل حوالي400 طنا/يوميا من المخلفات، منها 57% واردة من بلدية عنابة لوحدها[24]. إن الردم التقني هي الآلية المستعملة للتخلص من المخلفات الحضرية بالإضافة إلى إحراق البيوغاز المسترجع دون استغلال. إلا أن ما يلاحظ هو الرمي العشوائي لكميات من النفايات و حتى الخطيرة في العراء ودون معالجة في ظل غياب عملية الجمع الإنتقائي في المنبع. بالرغم من أن لهذه الألية دور فعال لا يمكن تحييده في تقليص حجم النفايات التي يمكن تحويلها من مصدر خطر محدق إلى سانحة اقتصادية مدرة للأموال و مساهمة في التنمية المحلية والأريحية الإقتصادية للجماعة الإقليمية [25].

5- دور الثلاثية : البلدية و المجتمع المدني و المراقبة في تحسين آلية إدارة المخلفات

إن التسيير الإيكولوجي للنفايات الحضرية بتوظيف مبادئ التنمية المستدامة من شأنه أن يسهم في إنشاء منظومة عمرانية نظيفة غنية وجاذبة، لما له الأثر الإجتماعي الإيجابي على تحسين الإطار المعيشي للمواطن دون إهمال البعد البيئي. إن المهام الأساسية للبلدية ليست جمع المخلفات فحسب ولكن أيضا التخلص منها و معالجتها بطرق عملية و علمية تساعد على حماية النسق البيئي من التلوث

بأشكاله، ولكن أيضا الإستفادة من هذه المخلفات عن طريق تدويرها قصد الإنتقال السلس إلى نظام الإقتصاد الدائري[1] بعيدا عن الإقتصاد الخطي المفضي إلى تكدس المخلفات. و ذلك لتحقيق عائد إقتصادي من هذه الموارد يمكن إستثماره في دعم الجهود المبذولة للحفاظ على صحة الأفراد و حماية النسق البيئي.

ينص قانون البلدية و القانون المتعلق بالنفايات[2] على أنه يمكن للبلدية كجماعة إقليمية التدخل مباشرة أو تفويض متعاملين على أن تبقى مسؤولة أمام المستعملين(26). كما سطرت الوزارة الوصية برنامجا لرفع مستوى التأهيل لمصالح البلدية و شرطة البيئة و تكوين مسيرين لمراكز الدفن التقني. كما يشكل التعليم البيئي محورا رئيسيا في نجاح كل سياسة بيئية طموحة، وعليه فإن وزارتي تهيئة الإقليم والبيئة والتربية الوطنية إتفقتا على العمل سويا لتدعيم التربية البيئية في المنهج الدراسي.

من جانب آخر، فإن للمجتمع المدني دورلاغنى عنه بوصفه مؤهل لكي يوجه السكان في عملية حسن تسيير المخلفات و تغيير السلوكات عن طريق الإلحاح على احترام قواعد النظافة والامتثال لمواقيت وأماكن رفع القمامة والمبادرة بالفرزالأولي للمخلفات. إن التعامل المرن مع المخلفات كمشكلة حضرية باعتماد تسيير يحمل أفكار تختلف باختلاف المتدخل بيد أنه يرتكزعلى:

- إيجاد آلية للتوفيق بين كمية و نوع المخلفات المطروحة من جهة، و أفضل الطرق للتعامل معها بدءا من جمعها إلى معالجتها؛
- التحكم في كل العناصر التي ترتكز عليها العملية في جميع مراحلها.

لذا وجب التركيز على الثقافة البيئية لضمان تفاعل المعنيين بهذه العملية (منتخبين، سكان، صناعيين، إداريين، مقاولين...الخ) . لقد أصبحت السياسة التشاركية politique participative في تسيير المخلفات على أيامنا آخذة في الإنتشار. بل إنها أصبحت توجه أعمال السياسيين و المتدخلين على الفضاء لكون نظافة المدينة مسؤولية الجميع يلعب فيها الفرد دورا محوريا بانخراطه الطوعي لكن قبل ذلك بعد إفهامه و إقناعه بالأهداف العامة و السامية للإدارة المستدامة للمخلفات(27). هذا ويبقى لتطبيق تدابير

[1] الاقتصاد الدائري أو ما يسمى الاقتصاد المغلق للمواد، هو نظام حديث يهدف إلى القضاء على التبذير و الحفاظ على المنتجات. برز كخيار مهم نحو تبني إعادة التدوير كنموذج يهتم بقضية البيئة و يحافظ على مكوناتها و لايعمل على تدميرها (نموذج صديق للبيئة) لكونه يسهم في تحويل المخلفات إلى موارد يمكن الاستفادة منها وإعادة استخدامها. وظف مصطلح الاقتصاد الدائري للمرة الأولى من قبل اثنين من خبراء الاقتصاد البيئي البريطانيين، ديفيد بيرس، وآركيري تيرمز في كتابهما «اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة» الصادر عام 1989 عن جامعة «جونز هوبكنز» الأمريكية،

[2] ينص القانون البلدي و القانون المتعلق بتسيير و مراقبة النفايات على أنه من مسؤوليات الجماعة الإقليمية ضمن المهام الموكلة لها في إدارة هذه النفايات و المحافظة على النظافة العمومية.

المحافظة على البيئة الواردة في نص القانون المتعلق بتسيير النفايات نصيبه في إنجاح العملية. وبناء عليه فإن وزارة العدل، سلك الشرطة والدرك الوطني مجندون كل في ما يخصه للسهر على تطبيق نصوص القانون (الملوث مسدد)، ولذات الغرض يتم تنظيم لقاءات دورية لتعميم تدابير المراقبة من جانب و ومن جانب ثان، تحسيس الأسلاك المكلفة بتطبيق التشريع الذي يبقى الكثير فعله من أجل تجسيده في الواقع.

خاتمة:

لقد تبين من متضمن المقال تنامى إدراك الأفراد، الجماعات و المنظمات بتدهور البيئة إزاء إستفحال ظاهرة المخلفات الحضرية. حيث أصبح من الواضح للعيان أن رفاهية الإنسان وأمنه فوق المعمورة يتوقف على تقليل الآثار البيئية السلبية لأنشطة الإنسان المختلفة، الهادفة أساسا لتحقيق متطلباته المتعددة و المتغيرة التي أفرزت أشكالا من النفايات و التلوث البيئي. إن تنامي المشاكل المتعلقة بالبيئة الحضرية على وجه الخصوص وما ينجر عنها من أخطار تمس بالإنسان و البيئة، دفعنا إلى تسليط الضوء على إدارة المخلفات الحضرية بولاية عنابة التي تعرف زحفا عمرانيا سريعا. فالتشخيص للوضع القائم يستدعي وضع آلية وبعث استراتيجية تدخل فاعلة تقوم على العمل الجماعي دون كلل أو ملل و على تكييف النصوص التشريعية لخصوصيات كل منطقة مع التجسيد الفعلي لها. إن المخلفات الحضرية التي تتزايد كل عام كما وكيفا، تشكل ضغوطا على الموارد الطبيعية و البيئية، تتطلب في المقابل إدارة غير تقليدية على طريق إدارة ذكية متكهنة للضرر البيئي و متكيفة للظرف الإقتصادي من خلال الإحتكاك، الإحتكام و المفاضلة فيما بين الخبرات الناجحة و المتاحة، وبمدى تعامل الجماعات الإقليمية مع الفاعلين في مجالات الإسترجاع، الرسكلة، التثمين، التسميد و توليد الطاقة.

إن الأخذ بضوابط التنمية المستدامة أو المتواصلة بأبعادها الثلاثة (الإجتماعية، الإقتصادية و البيئية) في إدارة المخلفات من شأنه أن يسهم من جهة، في محاربة شبح البطالة من خلال الزيادة في فرص الشغل الأخضر (الموسمي و الدائم) و من جهة أخرى، في تحقيق أسباب تنمية محلية و تلبية الحاجة إلى مستقبل أكثر إخضرارا و رفاهية لكن صديق للبيئة. و في ضوء النتائج المتوصل إليها، تمر الإدارة الإيكولوجية للمخلفات الحضرية كثروة منثورة ومهدورة عبر زمرة من التوصيات يمكن حصر أهمها فيما يلي :

- ضرورة التفعيل الميداني للأطر التشريعية و تحيينها بإقحام الفاعلين وفق خطة عمل جماعي و ميداني؛
- تقديم مواد تعليمية للرفع من الوعي البيئي لدى الجمهور لكونه يشكل محورا رئيسيا في نجاح كل سياسة بيئية طموحة من أجل تكوين مواطن"صديق للبيئة" وإشراكه في مراحل اتخاذ القرارات والسياسات الحضرية؛
- التنازل عن جزء من الخدمة العمومية دون التخلي عن المراقبة كمهمة أساسية للجماعات الإقليمية؛

– تشجيع وفتح أبواب الإستثمار في مجال الاسترداد، تدوير وتثمين المخلفات قصد خلق ديناميكية اقتصادية خضراء لإعطاء دفعة نوعية للتنمية المحلية[28]؛

– إنشاء البنى التحتية الضرورية داخل المدن مشفوعة بدراسات التأثير على البيئة[29]؛

– إخراج البحوث الأكاديمية في مجال البيئة و المخلفات الحضرية من أسوار الجامعة إلى آفاق المؤسسات الإقتصادية الرحبة؛

– الأخذ بعين الإعتبار من خلال إنفاذ على أرض الواقع الإتفاقيات الدولية المرتبطة بالبيئة بصفة عامة و المخلفات الحضرية بصفة خاصة و المصادق عليها. و بالمقابل تشجيع وتحفيز كل من يعمل على إتخاذ تدابير محسوسة و ملموسة لتعزيز عوامل و معالم الإستدامة في إدارة المخلفات الحضرية في القطاعين الشريكين تباعا العام و الخاص.

المراجع و الهوامش :

[1]–بيتر هيك و رانا هانسا داسا يانكي، الإقتصاد الدائري: كيفية تحويل الأعباء إلى موارد، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، عدد19، جانفي 2018، ص ص 4-10.

[2]– بديار عادل، تثمين النفايات الصلبة وإدارتها دراسة حالة المسيلة، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2007، 130ص.

[3]– زغيب شهرزاد، البيئة والتنمية الاقتصادية، ملتقى دولي حول اقتصاد البيئة، يوم 18– 19نوفمبر2007، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة.

[4]–بيتر هيك و رانا هانسا داسا يانكي، مرجع ذكر سابقا، 2018.

[5]– بديار عادل، مرجع ذكر سابقا، 2007

[6]–بوعفار آمال، 2012، تسيير النفايات الصلبة و انعكاساته على التنمية المستدامة، حالة ولاية سكيكدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد البيئة، جامعة عنابة، ص ص .69-70.

[7]– القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12ديسمبر2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، المادة 3، ص ص10-11. متاح على الرابط : https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2001/A2001077.pdf?znjo=77. (2019.08.23).

[8]- Redjel, Omar, Vers un Développement Durable…Phénomène de prolifération des déchets urbains et stratégie de préservation de l'écosystème, cas de Constantine, Mémoire de Magister, Université Mentouri Constantine, 2004,163p.

[9]– زغيب شهرزاد، مرجع ذكر سابقا،2007.

[10]– مديرية البيئة لولاية سكيكدة، تقرير ورشة تكوين إطارات في تسيير النفايات الصلبة الحضرية، 26-27 /2005/07، 29 ص.

[11]– الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، المؤسسة العامة للتعليم التقني و التدريب المهني، *"تقنية البيئة إدارة المخلفات"*، المملكة العربية السعودية،2000 .97ص.

[12]– الديوان الوطني للإحصاء ONS، 2019.

13- Chaoui Salah, La gestion des Déchets Solides Urbains : Quelle méthode de traitement ?, Nature & Technology Journal, Vol. A, Fundamental and Engineering Sciences, n°18, 2018, pp. 43-53. Lien: http://www.univ-chlef.dz/revuenatec/issue-18/Article_B/Article_467.pdf (consulté le 15/02/2020).

Algérie, - Djemaci Brahim. &M, AZ – Chertouk, La gestion intégrée des déchets solides en 14 Lien : Contraintes et limites de sa mise en œuvre, CIRIEC N° 2011/04, 2011, pp.27-28. http://www.ciriec.uliege.be/wp-content/uploads/2015/08/WP11-04.pdf (consulté le10/02/2019).

[15]– الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، مرجع ذكر سابقا،2000.

[16]- Redjel, Omar, Vers un Développement Durable...Phénomène de prolifération des déchets urbains et stratégie de préservation de l'écosystème, Cas de Constantine, Mémoire de Magister, Université Mentouri Constantine, 2004,163p.

[17]– أزراق بوعلام، إستراتيجية الجزائر حول تسيير وإزالة النفايات الصلبة، متاح على الموقع info@mir-algeria.org، (أطلع عليه 2015.07.04).

18-Chaoui Salah, Gérer les Déchets Solides Urbains à Annaba, Diagnostiques et Perspectives, Thèse 226-230. 2019, pp. de Doctorat, Université Badji Mokhtar, Annaba,

[19]–موقع وزارة البيئة و الطاقات التجددة (05.05.2020) http://www.meer.gov.dz/a/?page_id=212

[20]– ولاية عنابة، الموقع: ‹ wiki › ar.wikipedia.orgولاية_عنابة

[21]– مديرية البيئة لولاية عنابة، الحصيلة السنوية عن البيئة، 2017، ص ص 08-11.

[22]– مخوخ عوامر، النظافة شرط هام لتنمية مستدامة محلية، ملتقى حول اليوم الثاني للإعلام حول النظافة والجماعات المحلية، يوم 11فيفري2009 قسنطينة، ص10-12.

[23]- Chaoui Salah, Op. cit, 2019.

[24]- مديرية البيئة لولاية عنابة، المرجع ذكر سابقا، 2017.

[25]- بديار عادل، مرجع ذكر سابقا، 2007

[26]- قانون رقم10/11 المؤرخ في 22 يونيو2011 يتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية رقم 37. مؤرخة في 2011/06/22. متاح على الرابط: https://www.joradp.dz/trv/acollectivit%C3%A9s%20territoriales.pdf (أطلع عليه 2019/09/7)

[27]- Chaoui Salah, Op. cit, 2019.

[28]- النمر محمد، التسيير المستدام للنفايات المنزلية دراسة ميدانية بلدية قسنطينة، مذكرة ماجستار، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2009، ص291-294. متاح على الرابط: https://bu.umc.edu.dz/theses/economie/AANA3055.pdf (أطلع عليه 2019/12/15).

[29]- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، دليل إعلامي حول تسيير و معالجة النفايات الحضرية الصلبة، 2003، 232 ص.

استدامة التخطيط الحضري بالجزائر

The Sustainability of urban planning in Algeria

د صيد احمد سفيان، د أسماء قواسميه، د صيد صالح

قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

قسم علوم الأرض و الكون جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر

قسم الحقوق جامعة الشريف مساعدية سوق اهراس الجزائر

الملخص :

تسعى جل الدول الى اعتماد سياسات تتماشى ووتيرة النمو الحضري من اجل تلبية متطلبات السكان وخلق استدامة عمرانية تعكس مستويات التنمية الواجب تحقيقها.

وفي هذا الصدد فان النمو السكاني المتسارع والهجرة الريفية الذي شهدته المدينة الجزائرية غداة الاستقلال ،ادى الى تشكيل اختلالات مجالية ترجمت من خلال التوسعات العمرانية العشوائية في ضل غياب الرقابة والادوات التخطيطية وتسجيل العجز بين العرض و الطلب مما ادى الى تفاقم الازمات(ازمة السكن ،الشغل ،نقص التجهيز،...)،وامام هذه الوضعية المزرية ،سعت الدولة الى اعتماد سياسات وادوات تخطيطية مستنبطة من التجارب الاجنبية، وسن التشريعات الخاصة بالتهيئة و التعمير، الا ان حجم المشاكل المسجلة وعدم تجانس هذه السياسات التخطيطية مع هوية المجتمع وخصوصيات المجال، ادى الى استحالة اعتمادها .

ومع بداية التسعينات وفي ضل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها الجزائر، تم اعتماد اول قانون للتهيئة والتعمير(90-29) والهادف الى اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط اشغال الاراضي كأدوات تخطيطية والزامية اعتمادها لجل المدن، الى ان عدم التطابق بين الاطار النظري التخطيطي والتطبيق الميداني، حال دون بلوغ الاهداف المرجوة، مما ادى الى اعادة التفكير في خلق تكامل بين الشركاء والمتدخلين في التخطيط الحضري واعتماد سياسة المدن التوابع و المدن الجديدة لتخفيف الضغط على الحواضر الكبرى .

ان الوضعية الراهنة التي يتسم بها التخطيط الحضري بالجزائر، يستدعي اعادة النظر في السياسة المعتمدة وتكيفها مع التحولات الاقتصادية من اجل استدامة المدينة والتنمية على حد سواء.

الكالمات الدالة: تخطيط جضري، المدينة، التحولات، الاستدامة

Abstract

Most countries seek to adopt policies that are compatible with the pace of urban growth in order to meet the needs of the population and to create urban

sustainability that reflects the levels of development to be achieved.

In this respect, the rapid population growth and rural immigration that the Algerian city witnessed after independence has led to the formation of spatial imbalances that have resulted in a random urban expansion in the absence of tools for monitoring and planning and for recording the deficit between supply and demand, which has led to the aggravation of crises (housing, work, etc.). Lack of equipment ...), and in the face of this miserable situation, the state has sought to adopt policies and planning tools drawn from foreign experiences and to enact preparation and reconstruction laws, but the scale of the problems recorded and the inconsistency of these planning policies with the identity of the society and the particularities of the area have led to the impossibility of adopting them.

At the beginning of the 1990s, and in the midst of the economic and social transformations which Algeria has undergone, the first preparation and reconstruction law (90-29) was passed, aimed at adopting the master plan for preparation and reconstruction and the regional development plan as planning tools and making it compulsory to adopt them for most cities, to the inadequacy of the theoretical framework Planning and implementation on the ground have prevented the desired objectives from being achieved, which has led to reconsidering the creation of complementarity between partners and actors in urban planning and adopting a policy of subordinate and new cities to reduce the pressure on the large metropolises.

The current situation which characterizes town planning in Algeria calls for a revision of the adopted policy and its adaptation to economic transformations with a view to the sustainability and development of the city.

Keywords: urban planning, city, transitions, sustainability

أهمية موضوع البحث:

ترجع أهمية موضوع البحث في أنه يتناول واقع ورهانات تحقيق استدامة التخطيط الحضري بالجزائر، من خلال استنتاج العبر من التجارب المعتمدة سابقا لتفادي الاختلالات واقتراح البدائل والاستراتيجيات الكفيلة بالارتقاء بالمدينة، وتحقيق تهيئة عمرانية شاملة وفق مبدا التشاور والشراكة في صياغة القرار.

وباعتماد المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، ليتضمن البحث:

- واقع التخطيط الحضري بالجزائر ورهانات استدامة التخطيط الحضري.

- تكيف السياسات المعتمدة والتحولات الاقتصادية و الاجتماعية.

- استراتيجية التكامل بين المتدخلين في انتاج المدينة وفق خطة تنموية شاملة تتماشى وهوية المجتمع وخصوصيات المجال

الكلمات الدالة: المدينة الجزائرية، واقع التخطيط الحضري ،سياسات التهيئة والتعمير ،عوائق التخطيط العمراني ،استدامة التخطيط الحضري.

مقدمة:

إن المبدأ الأساسي لاستدامة التخطيط الحضري بالجزائر هو أن الاستدامة يجب أن ترتكز على تضافر ثلاثة ركائز هي: التنمية الاقتصادية، والمساواة الاجتماعية، والحماية البيئية، إلى جانب التخطيط الحضري الراشد. وتترابط عناصر البيئة، والثقافة، والتنمية في الإقليم ترابطاً لا فكاك منه، ومن ثم فإن من المهم للغاية بل ومن الملح بصورة متزايدة إحراز تقدم في التعجيل ببلوغ التنمية المستدامة. وتحقيقاً لذلك فإن الحاجة تدعو إلى خلق فرص العمل على نطاق واسع والتركيز على التخفيف من وطأة الفقر، ولو أن ذلك سيعتمد أيضاً على سياسات هي في جانب منها خارج نطاق الاستراتيجية. وعلى المستوى الاجتماعي فإن من الحيوي تحسين مستويات المعيشة بالاستناد إلى مبادئ الوصول إلى الخدمات الأساسية والموارد المالية، وتحقيق المساواة بين الجنسين وكذلك بين الأجيال. وسيتطلب تنفيذ الاستراتيجية أيضاً ترويج التسيير المحسن، إلى جانب العدالة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ومن الواجب أن تحظى النُهج المستندة إلى التنمية المحلية، والمجتمع المدني، وانخراط القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ومشاركة الجهات المعنية متعددة الأطراف، وعلاقات الشراكة، ومساءلة المؤسسات بمساندة قوية.

من اجل معاينة الوضعية الراهنة للمدينة الجزائرية ، يستوجب علينا التدقيق في التحولات و السياسات المنتهجة و التي ادت الى تكوين نتاج حضري يعكس خصوصية كل مرحلة والاختلالات المجالية المسجلة.

1-التخطيط المستدام للمدن:

ان المدن اليوم هي مكان انتاج و استهلاك اكثر البضائع الصناعية ،فهي تستهلك ثلاثة ارباع طاقة العالم و تسبب على الاقل ثلاثة ارباع تلوث الارض (Rogers ,1997), وعلى هذا الاساس برزت ضرورة اعتماد مفهوم استدامة المدن وفق مفهوم التنمية المستدامة.

فالمدينة مركب متغير ومعقد من الانشطة الانسانية و التأثيرات البيئة، وحتى نخطط لمدينة مستدامة نحتاج الى فهم معمق للعلاقة بين الاطار البشري والاحتياجات المتزايدة على المجال ،الطاقة وفق منهج اجتماعي ،اقتصادي وبيئي ،فالمدن المستدامة تتضمن الخصائص التالية (Rogers ,1997):

– مدينة عادلة, من خلال توفير المتطلبات و الاحتياجات الضرورية بشكل عادل لاسيما فيما يخص الاسكان ،التعليم ،الصحة.

–مدينة جميلة: يحرك الفن والعمارة و الحدائق فيها الخيال و الابداع .

–مدينة مبتكرة : تتجاوب و التغيرات و تتأقلم مع التحولات الاجتماعية و الاقتصادية.

– مدينة بيئية: تقلل من الاثار البيئية و تتوازن فيها المساحات الخضراء مع الجزء المبني ،مع استخدام عقلاني لمصادر الطاقة,

– مدينة مرنة : مندمجة و كثيرة التمركز: سهولة المبادلات والتنقل بين الاطراف و المركز، بشكل منسجم يساهم في خلق ديناميكية حركية بين مختلف مكونات المجال الحضري.

فالاستدامة تعد وسيلة وليست نتيجة محددة ،تتناسب مع قوة و مرونة حل المشكلة في المكان اكثر من التوجه نحو نتائج محددة، كما ان الاستدامة بشكل جوهري تمثل سياسة اكثر منها اداة تخطيطية و العائق الاساسي امام تجسيد هذه السياسة يكمن في غياب النماذج التخطيطية التي تدمج الاستدامة في جوهر اهدافها ، وتشكل تكامل مجالي بين المستوى المحلي ،الاقليمي و الوطني.

وفي هذا الصدد فان استدامة التخطيط الحضري تستوجب استدامة استخدام الارض الحضرية ،بشكل راشد يهدف الى صياغة التصورات المستقبلية للتنمية العمرانية لتلبية الاحتياجات و المتطلبات الانية والحفاظ على الاوعية العقارية التي يمكن ان تستوعب التوسعات العمرانية المستقبلية.

تبنت معظم الدول المتقدمة، ممثلة في أجهزة التخطيط العمراني، مجموعة من الرؤى والمناهج، والتي تكاد أن تتطابق مع ما تم الاتفاق عليه عالميا في مجالات التنمية المستدامة – العمرانية والتشييد والتعمير، والبناء والتي تتميز:

- ✓ اعتماد قواعد وممارسات جديدة ومعاصرة لمفهوم التنمية المستدامة تمكنها من مواجهة تحديات الحاضر و متطلبات المستقبل.
- ✓ إنشاء المجتمعات المستدامة، وإعادة تطوير وخلق توازن بين المناطق الحضرية والريفية وتثمين مواقع التراث العمراني.

- ✓ دمج مفهوم الاستدامة في القوانين والتشريعات المتعلقة بالتهيئة والتعمير.
- ✓ تبني استراتيجيات وسياسات عمرانية مستدامة وراشدة ، تضمن توازن وتنمية القطاعات الاقتصادية، والبيئة، والاجتماعية. وفق منظور متكامل بدأ من المستوى الوطني والإقليمي وحتى المستويات المحلية،
- ✓ اولوية الحرص المستمر على تقديم قيم جديدة مضافة خلال ما تقوم به من أعمال ومشروعات مع الاخذ بعين الاعتبار هوية المجتمع وخصائص المجال

2-مراحل التحضر في الجزائر

إن التحضر في الجزائر ليست ظاهرة جديدة في الوسط الجزائري بل قديمة قدم الحضارات التي شهدتها منطقة البحر المتوسط ،ونتيجة لتعاقبها على هذا الجزء من المغرب العربي بدا بالغزو الروماني فالاجتياح الوندالي ثم البيزنطي إلى الفتوحات العربية الإسلامية ،مرورا بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي، والتي تركت بصماتها شاهدة في التراث العمراني بالجزائر، إذ ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر،

جدول رقم (1): تطور السكان ونسبة التحضر بين 1966- 2008

العام	السكان الحضر	سكان الريف	مجموع السكان	للسكان الحضر %
1966	3 482 778	8 518 243	12 000 022	31.4
1977	6 785 686	10 215 261	16 000 948	40.0
1987	11 249 444	11 693 594	23 038 942	49.70
1998	16 937 966	12 926 133	29 867 100	58.30
2008	23027876	11052155	34080030	67.57

المصدر: الاحصاء العام للسكن والسكان بالجزائر(1966،77،87،98،2008)

وصلت نسبة الحضر في الجزائر في تعداد 1987 حوالي 49% من مجموع السكان في حين أن هذه النسبة كانت حوالي 5 %في بداية القرن التاسع عشر أي بعبارة أخرى فقد ارتفعت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان بحوالي 43% في ظرف قرن ونصف في

حين قدر عدد سكان الجزائر سنة 2012 بـ37،1مليون نسمة، وتتلخص مجمل مراحل التحضر في الجزائر كما يلي:

1-2 مرحلة الأولى –فترة الاحتلال الفرنسي (1830–1962): وهي مرحلة استكمال الغزو الفرنسي للجزائر وتوسيع الاستيطان الأوروبي على حساب أراضي القبائل والعروش المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة والأحواض الداخلية وإقامة المستوطنات والأحياء الأوربية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة وتدعيمها بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية , أنجزت بأيادي جزائرية استقطبت من الأرياف تبدأ هذه الشبكة عند مصادر المواد الأولية من معادن وثروات طبيعية أخرى وتنتهي عند الموانئ من اجل ربط الجزائر بفرنسا في مجال التصدير والاستيراد المواد الأولية الخام مقابل المنتجات الصناعية الفرنسية

ضلت الأغلبية الساحقة من الجزائريين خلال هذه المرحلة تعيش في الأرياف بأوضاعها المزرية المتدهورة في جميع المجالات الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية والعمل في الأشغال الشاقة كحفر خنادق السكك الحديدية وإنجاز الموانئ وشق الطرق عبر الجبال.

واستمرت هذه الوضعية الصعبة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية,وقد أدت هذه الظروف السياسية والاقتصادية إلى الهجرة من الأرياف إلى المدينة بحثا عن ظروف أفضل ،لتظهر بوادر نشاة الاحياء الفوضوية .

كما تميزت بمرحلة اندلاع ثورة التحرير والسنوات الأولى من الاستقلال التي شهدت معدلات نمو حضري مرتفع وهجرة من الأرياف اتجاه المدن بسبب انعدام الأمن ,وسياسة التشريد والطرد والتقتيل الجماعي وإقامة المحتشدات لمراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن الثورة, بعد الاستقلال تواصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس واستقرارهم في المدن زيادة عن الهجرة المكثفة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن من جراء مغادرة الفرنسيين الجزائر،

تميزت هذه المرحلة من ناحية التخطيط العمراني ،باعتماد المخطط الشطرنجي في رسم معالم الانسجة العمرانية الا وروبية والتي اصبحت بعد الاستقلال مراكز للمدن الجزائرية، كما تعرضت الانسجة العمرانية العربية و العثمانية الى التدمير وتغير معالمها.

2-2 المرحلة الثانية –مرحلة تخطيط الجزائر المستقلة(1962–1987):

تميزت بالتخطيط الاقتصادي وانتهاج النظام الاقتصادي الاشتراكي، وبناء القرى الاشتراكية , و اعتماد سياسة التصنيع كل ذلك أدى إلى هجرة السكان إلى المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل بسبب سياسة التوطين الصناعي بالمدن ،مما ادى تهميش الريف ، وبالتالي تعميق الاختلالات المجالية بين الريف و المدينة ،بالرغم من اعتماد بعض الادوات لتخطيط الحواضر الكبرى ،كمخطط التعمير المؤقت او مخطط التعمير الموجه ،الا انها لم تحقق الاهداف المرجوة منها.

مما ادى تشبع المدن وكثرة الأزمات الاجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة وانتشار البطالة وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الحاجيات السكانية المتزايدة، مما ادى الى :

-ارتفاع معدلات النمو الحضري التي أصبحت تتراوح ما بين 3-6%سنويا في مختلف إحجام المدن الجزائرية

-عدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري و احترام مخططات التهيئة والتعمير بسبب الاختلال في التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني في ضل غياب وسائل المراقبة وقلة إمكانيات التمويل بسبب الازمة الاقتصادية وتقهقر سعر النفط والذي يعد الركيزة الرئيسية للاقتصاد .

وكمحاولة لحل المشاكل المتعلقة بالتهيئة الوطنية لمحو الاختلالات المجالية وتحقيق توازن جهوي واعادة تثمين الموارد البشرية و الطبيعية وتحقيق تخطيط عمراني ناجع ،تم سن قانون التهيئة العمرانية سنة 1987(قانون التهيئة العمرانية و التعمير رقم03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية) والهادف الى:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية و التشغيل و تساوي الحظوظ في الترقية و الازدهار بين جميع المواطنين.
- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم لدعائم التنمية و وسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل و الحواضر و المدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا و الجنوب و دعم الأوساط الريفية و الأقاليم و المناطق و الجهات التي تعاني صعوبات و تفعيلها من أجل استقرار سكانها.
- إعادة توازن البنية الحضرية و ترقية الوضائف الجهوية و الوطنية و الدولية للحواضر و المدن الكبرى.
- حماية الفضاءات و المجموعات الهشة ايكولوجيا و اقتصاديا و تثمينها، حماية الأقاليم و السكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية ،بالإضافة الى التثمين و التوظيف العقلاني للموارد التراثية و الطبيعية و الثقافية و حفظها للأجيال القادمة

كما تضمن قانون التهيئة العمرانية، اعتماد عدة مخططات متكاملة تمثلت في:

ا- المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (S.N.A.T) :

يرتكز على عمل منسق يشمل جميع قطاعات الدولة و مراعات ضرورات التنمية الدائمة و متطلبات التضامن الوطني و كذلك خصوصيات أقاليمنا و عوائقها .

ب- المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية(S.R.A.T):

يتولى المخطط في حدود مجاله شرح و توضيح التوجيهات و المبادئ المقررة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يبين كل مخطط جهوي للتهيئة العمرانية تفاصيل الصورة المستقبلية لإقليم الجهة.

ج- المخطط الولائي للتهيئة (P.A.W) :

تبادر كل ولاية بإعداد مخططها المتميز للتهيئة بالتشاور مع المعنيين منهم الأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين للولاية و مختلف المجالس الشعبية و ممثلي الجمعيات المهنية . يهدف المخطط الولائي للتهيئة الى توضيح التوجيهات المعدة في المخططين و شرحها فيما يخص الإقليم الذي تتعلق به و إدخال التوجيهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهيكل الولاية

2-3 المرحلة الثالثة –مرحلة ما بعد الاصلاحات(1990-2012)

في ضل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية وانتهاج الدولة للنظام الاقتصادي الحر وفتح المجال امام القطاع الخاص مع بداية التسعينيات ،ولتصحيح الاختلالات المسجلة في الفترة السابقة، تم انتهاج سياسة راشدة وفق ارادة سياسية لتثمين المجال و ترقية المدينة لكونها الواجهة التي تعكس وتيرة التنمية .

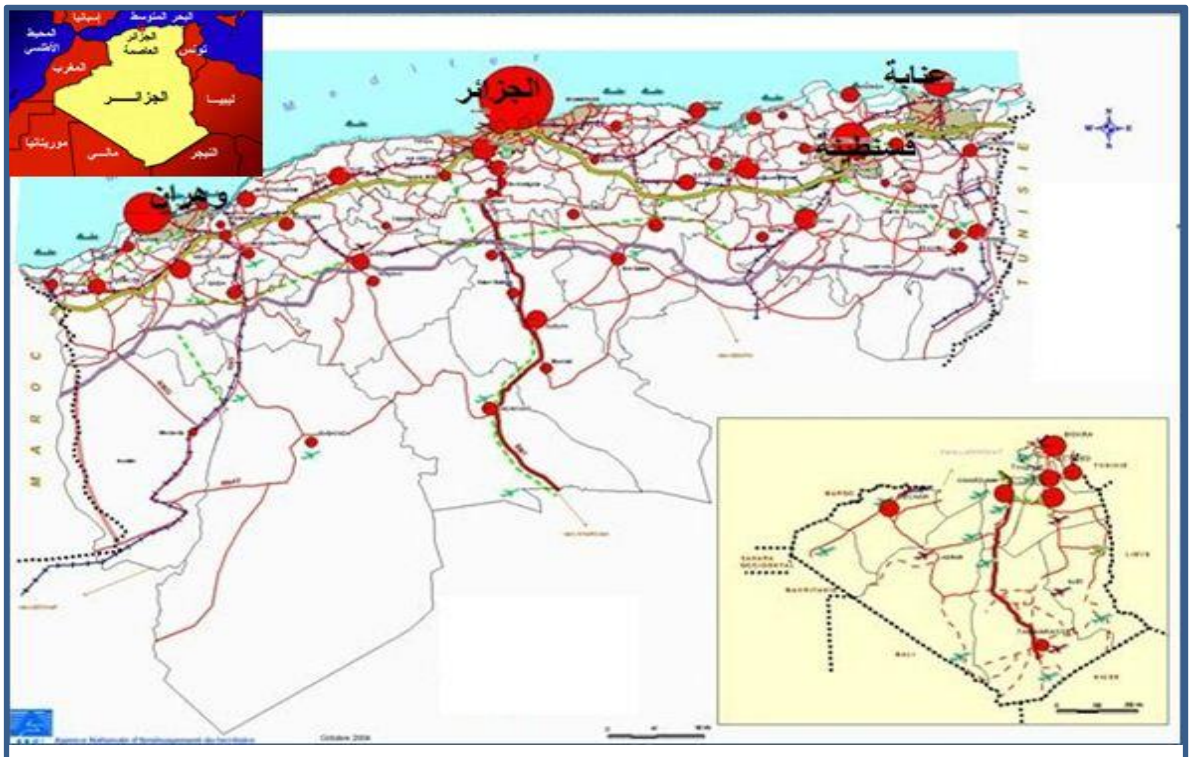

خريطة رقم (1) الشبكة العمرانية بالجزائر 1998

وفي هذا الصدد و لاستكمال التخطيط العمودي المنبثق من قانون التهيئة العمرانية السابق الذكر و فقد تم سن اول قانون للتهيئة و التعمير سنة 1990(القانون 90-29) ليكون بمثابة القاعدة التشريعية لتخطيط المدينة ، والذي اشتمل على :

1-3-2 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

قد اعتمد في الجزائر على عدة وسائل لتنظيم المجال العمراني من بين هذه الوسائل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والذي عوض المخطط العمراني الموجه بعد أن اثبت عدم فعاليته ، وهو يختلف عن المخططات السابقة في كونه لا يهتم بالهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني لتجمع حضري فقط كما يراعي جوانب الانسجام والتجانس والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة أي بالإضافة إلى اهتمامه بالجانب المعماري في إطاره التوسعي فهو يرسم ويحدد أفاق التوسع العمراني مستقبلا كخلية عمرانية للنسيج الحضري والمعماري على مستوى الوطن ، وهو بهذا يقضي على الطابع التقني الانفرادي المستقل ، أي أنه جاء من أجل ملا الفجوات التي أوجدها المخطط العمراني على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية.

ظهر بموجب القانون 29/90 المؤرخ في 01_12_1990م ، المعدل والمتمم بالقانون 05/04 المؤرخ في 14-08-2004 المتعلق بالتهيئة والتعمير ،كأداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري حيث أنه يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية او مجموع البلديات ، ويضبط الصيغة المرجعية لمخطط شغل الأراضي (المادة 16 من القانون 29/90(،كما أنه يأخذ بعين الاعتبار جميع التصاميم التهيئة ومخططات التنمية.

2-3-2 مخطط شغل الأرض

هو أداة حديثة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري من الأدوات التهيئة والتعمير ، ظهر بموجب قانون 29/90 المؤرخ في 12.01. 1990 م ، للتحكم في تسيير المجال ، من اجل ضمان التوعية الحضرية والمعمارية للمدينة من خلال الاستجابة للمشاكل والخيارات ،يحتل المستوى القاعدي في المنظومة التخطيط العمراني في الجزائر.

3-القانون التوجيهي للمدينة كأداة لاستدامة التخطيط:

يندرج مشروع هذا القانون(القانون رقم 06/06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006) في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها. باعتماد عدد من المبادئ والاعتبارات تتمثل في وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة. بناء على مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة والإسهام في إنجاحها وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة، وتجسيد مهام المراقبة ومتابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية والعمل والتضامن وتعزيز حضور الدولة وتطبيق القانون وتحديد إطار مؤسساتي وتنظيمي لتسيير المدينة وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم، التقليل من الاختلالات في المناطق

الحضرية ومراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير والتدخل والاستشارة تقوم على مبادئ التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة للمدينة وإنشاء مصدر للمدينة يتولى تخطيط سياسة المدينة ومتابعة تنفيذها .

1-3 أهداف القانون التوجيهي للمدينة:

يهدف القانون التوجيهي للمدينة الى الرقي بالمدينة الجزائرية و تتلخص مجمل الاهداف فيما يلي :

- ✓ تحديد الأحكام الخاصة بعناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة .
- ✓ تقليص الفوارق ين الأحياء و ترقية التماسك الاجتماعي و القضاء على السكنات الهشة و غير الصحية.
- ✓ التحكم في مخططات النقل و التنقل و حركة المرور من خلال تدعيم الطرق و الشبكات.
- ✓ ضمان توفير الخدمة العمومية و تعميمها
- ✓ حماية البيئة ، الوقاية من الأخطار لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ ترقية الشراكة والتعاون بين المدن وادماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية و العالمية.
- ✓ ترقية الوظائف الاقتصادية للمدينة و اعادة هيكلة و تأهيل النسيج العمراني .
- ✓ تصحيح الاختلالات الحضرية و المحافظة على المساحات العمومية و المساحات الخضراء و ترقيتها .
- ✓ تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية

يعتبر القانون رقم 06/06 بمثابة وثبة جديدة لتصحيح الاختلالات المسجلة سابقا وفق تقنين لمرجعيات و اسس علمية و صياغتها على شكل قاعدة تشريعية تتمشى و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تشهدها الجزائر لكونها تتسم بـ:

ا- الشمولية: كما تنص عليه المادة الثانية من هدا القانون من خلال التطرق الى المبادئ العامة لسياسة المدينة من اجل تلبية اغراض عملية التخطيط العمراني بشكل متكامل

ب – المرونة: يبرز جليا في الفصل الرابع ،حيث نجد ان هدا القانون منح صلاحيات و قواعد ثابتة و قوية للفاعلين في المدينة للقيام بمهامهم .

ج – الملاءمة والمواكبة: مضمون القانون يتناسب مع كافة التطورات و المستجدات الزمانية و المكانية و يتضح دلك من خلال الفصل الثالث الدي ضم الربط بين سياسة المدينة و التنمية المستدامة

د – الوضوح **و الشفافية:** تتسم نصوص هدا القانون بالوضوح و لا يتخللها أي غموض قد يشكل عائق في تجسيد المخططات للارتقاء بالمدينة و اعتماد يوم وطني لإبراز المكانة التي تحض بها في التنمية.

نتائج وتوصيات:

بالرغم من المجهودات المبذولة و السياسات المنتهجة ،و التي تحمل في طياتها منظور الاستدامة شكلا و مضمونا ،الا ان الوضعية الراهنة تستدعي اعادة النظر بشكل معمق و راشد من جل تحقيق تخطيط عمراني مستقبلي يتماشى و متطلبات السكان مع مراعاة الجانب البيئي ، العمراني و المعماري العربي الذي يعكس هوية المجتمع وخصوصية المجال ، لتتخلص رهانات تجسيد استدامة التخطيط الحضري بالجزائر فيما يلي :

- ✓ **التسيير الراشد للعقار:**

من بين الاشكاليات العويصة والتي ادت الى تشكيل النتاج الحضري للمدن ،لاسيما في فترات سابقة ،الا وهو العقار، والذي شهد في فترات سابقة تبذير واستغلال غير عقلاني سواء ضمن عمليات التعمير المخطط و العشوائي ،وامام تشبع المدن ونقص الاوعية العقارية التي تستوعب التوسعات المستقبلية ،اصبح من الضروري تثمين العقار لا سيما من خلال سن تشريعات وخطط للمسح الاراضي من اجل تحديد الملكيات و احداث واجهزة كفيلة بالسهر على تسير السوق العقارية لمنع المضاربات وتطبيق قوانين صارمة لمرقبة عمليات التعمير و البناء .

- ✓ **سياسة المدن الجديدة كاستدامة للتوسع العمراني:**

في اطار الاستراتيجية الوطنية للتهيئة العمرانية المنتهجة من طرف الدولة لتخفيف الضغط على الحواضر الكبرى ،لا سيما في ضل تشبع التجمعات العمرانية التوابع ونفاذ الاوعية العقارية ،فان سياسة المدن الجديدة (وفق قانون رقم 02-08 ممضي في 08 مايو 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها) تعكس وضعية مزرية لا سباب متعددة تتلخص بالإنجاز و التمويل والمطابقة ،فانه من الضروري اعادة النظر في هذه السياسة من اجل تلبية احتياجات السكان المتزايدة لا سيما على السكن و توفير متطلبات الاجيال القادمة ،من خلال توفير الغلاف المالي الكفيل بإنجاز المشاريع المبرمجة وتكيفه بشكل يتماشى والتغيرات المسجلة في اسعار مواد البناء ،لتفادي العجز.

- ✓ **مبدا الموازنة بين اولوية التوسع العمراني والحفاظ على الاراضي الزراعية:**

ان التوسعات العمرانية التي شهدتها المدينة الجزائرية ،ادت الى تبذير مساحات زراعية واسعة (سهل متيجة، قسنطينة ،عنابة،....)،مما يستدعي وضع اليات كفيلة بتصنيف الاراضي الزراعية المحيطة بالمدن من حيث المردودية و الجودة ،وبالتالي تجنب تعمير الاراضي الزراعية ذات المردودية المرتفعة والمتوسطة، مع التوسع عند الضرورة ضمن الاراضي الرديئة المردودية ،مع الزامية استصلاح اراضي زراعية جديدة .

- ✓ **توفير الامكانيات المائية ومعاجلة مياه الصرف الصحي:**

من بين المشاكل التي تصاحب النمو العمراني ،تزايد الطلب على الموارد المائية الكفيلة بتحقيق الاكتفاء المائي وتلبية احتياجات السكان و النشاطات ،وفي هذا الصدد سعت الدولة الى انشاء السدود وتحلية مياه البحر و تجديد الشبكات التقنية لتفادي التبذير، و بالرغم من المجهودات المبذولة الا ان الطلب يفوق العرض ،لاسيما في ضل غياب توعية و ثقافة استهلاكية

من الضروري اعتماد تقنيات وانجاز محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، واستغلال المياه المعالجة لتغطية جزء من احتياجات النشاطات والمناطق الصناعية

- ✓ **تقليل التلوث وتكثيف المساحات الخضراء**

تعد المدينة من اكثر المجالات المشكلة للتلوث، بفعل التركز السكاني و الانشطة على حد سواء ،مما يستدعي فرض اجراءات تنظيمية تفرض على المؤسسات و الانشطة المراد توطينها اعداد دراسات للتأثير ،لتحديد مدى التلوث الذي تسببه و التقنيات المعتمدة للتقليل من التلوث ،بالإضافة الى تكثيف المساحات الخضراء ونشر ثقافة بيئية .

- ✓ **اعتماد مبدا التكامل والتشاور في اتخاذ القرار:**

ان التحولات الجوهرية التي انتهجتها الجزائر على جل الاصعدة لتصحيح الاختلالات المجالية و الارتقاء بالبيئة الحضرية، تماشيا ومتطلبات السكان لتحقيق استدامة حضرية، تستوجب اعتماد مبدا التكامل و التشاور في صناعة القرارات بين مختلف المتدخلين في انتاج المدينة (جماعات محلية ،هيئات ،جمعيات واشراك المجتمع)

المراجع:

- بشير تيجاني "التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر" ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000.
- الدليمي خلف حسين, "التخطيط الحضري –اسس ومفاهيم–",الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع ,الاردن,2002

- احمد خالد ،علام "تخطيط المدن", مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة،1991
- محمد الهادي لعروق " مدينة قسنطينة –دراسة في جغرافية العمران–",ديوان المطبوعات الجامعية,1984
– القانون رقم 90/29 المؤرخ في 14جمادى الأول عام 1411 الموافق أول ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير.
– القانون رقم 06/06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006المتعلق بسياسة المدينة
– القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، (ج ر 77).
– القانون 02-08 المؤرخ في 08 مايو 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها،(ج ر 34)
– القانون 03-10 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، (ج ر 43)
- Rogers: "cities for a small planet" , Richard Rogers & Philip Gumuchdjian, England, Butler and Tanner Ltd, Frome. 1997
- Rapport commission d'aménagement du territoire et d'environnement ;Oct 1995

Croissance et hiérarchie urbaines dans la wilaya de Skikda (Algérie)

Urban growth and hierarchy in the wilaya of Skikda (Algeria).

BOUSMAHA Ahmed[(1)], BOULKAIBET Aissa[(2)] et CHOUAI Said[(3)]

1. Maître de conférences (Classe A), Laboratoire RNAMS, Faculté des Sciences de la Terre et d'Architecture, Université d'Oum El Bouaghi, Algérie. Email : bousmaha06@yahoo.fr
2. Maître de conférences (Classe B), Institut de Gestion des Techniques Urbaines, Université d'Oum El Bouaghi, Algérie. Email : boulkaibeta@yahoo.fr
3. Maître de conférences (Classe A), Laboratoire RNAMS, Institut de Gestion des Techniques Urbaines, Université d'Oum El Bouaghi, Algérie. Email : saidchouai25@gmail.com

Résumé

Cette étude s'articule sur deux méthodes complémentaires. La première correspond à une dimension descriptive et analytique de la zone d'étude qui vise à mettre en exergue les bases productives régionales et le processus d'urbanisation. La seconde engage une réflexion de fond sur l'analyse du système urbain. Cette dernière est appréhendée à partir de plusieurs critères : la taille, la distance inter villes, le rayonnement…). L'étude de la hiérarchie démographique des agglomérations de la wilaya de Skikda est saisie à travers la loi rang-taille. D'autres indicateurs seront utilisés, comme la loi de Reilly pour pouvoir mettre en exergue la force d'attraction d'une ville. Pour déterminer cette zone d'attractivité on utilise ce qu'on appelle des modèles gravitaires qui permettent de calculer des points de rupture.

Cette recherche montre également comment, à l'échelle locale, la ville « primatiale », correspondant généralement au chef-lieu de wilaya, connait à l'heure actuelle de profonds changements, tant économiques que sociaux. Ces changements sont le plus souvent imposés « par le haut », dans le cadre de politique de l'aménagement du territoire (promotion administrative, industrialisation,...). Ainsi, cette étude vise à apporter certains éléments de compréhension sur la dynamique démographique des villes et l'évolution des hiérarchies urbaines dans la wilaya de Skikda, à travers la comparaison des différentes distributions rang-taille des villes dans l'espace et dans le temps.

Mots clés : croissance urbaine, urbanisation, hiérarchie urbaine, système urbain, ville primatiale, Skikda.

Urban growth and hierarchy in the wilaya of Skikda (Algeria).

Abstract

This study is based on two complementary methods. The first corresponds to a descriptive and analytical dimension of the study area which aims to highlight the regional productive bases and the urbanization process. The second one is a fundamental reflection on the analysis of the urban system. The latter is apprehended on the basis of several criteria: size, distance between cities, influence...). The study of the demographic hierarchy of the agglomerations of the wilaya of Skikda is captured through the rang-size law. Other indicators will be used, such as Reilly's law, in order to highlight a town's attractiveness. To determine this zone of attractiveness, so-called gravity models are used to calculate breaking points.

This research also shows how, on a local scale, the "primatial" city, which generally corresponds to the chief town of the wilaya, is currently undergoing profound changes, both economic and social. These changes are most often imposed "from above", within the framework of regional planning policies (administrative promotion, industrialization, etc.). Thus, this study aims at providing some elements of understanding on the demographic dynamics of cities and the evolution of urban hierarchies in the wilaya of Skikda through the comparison of the different rang-size distributions of cities in space and time.

Key words: urban growth, urbanisation, urban hierarchy, urban system, primatial city, Skikda.

الملخص

تعتمد هذه الدراسة على طريقتين متكاملتين. الأول يتوافق مع بُعد وصفي وتحليلي لمنطقة الدراسة يهدف إلى إبراز عملية التحضر. الطريقة الثانية تتضمن تحليل النظام الحضري. يتم التعرف على هذا الأخير على أساس عدة معايير: الحجم، والمسافة بين المدن، ومجال النفوذ، الخ.). إن دراسة التسلسل الهرمي الديموغرافي لتجمعات ولاية سكيكدة مأخوذة من قانون حجم المدن المعروف بقانون جورج

زيف. بالإضافة الى استخدام مؤشرات أخرى، مثل قانون رايلي وليام ، من أجل تسليط الضوء على جاذبية المدينة او مجال نفوذها. من أجل تحديد منطقة الجذب هذه، تُستخدم نماذج الجاذبية لحساب نقاط الانكسار.

يوضح هذا البحث أيضًا كيف أن المدينة "المهيمنة" على المستوى المحلي، والتي تتوافق عمومًا مع المدينة الرئيسية في الولاية، تخضع حاليًا لتغييرات عميقة، اقتصادية واجتماعية. غالبًا ما يتم فرض هذه التغييرات "من أعلى"، في إطار سياسات التخطيط الحضري والمجالي (الترقية الإداري، والتصنيع، الخ.). وبالتالي، تهدف هذه الدراسة إلى توفير بعض عناصر فهم الديناميكيات الديموغرافية للمدن وتطور التسلسل الهرمي الحضري في ولاية سكيكدة من خلال مقارنة توزيعات الأحجام المختلفة للمدن في المكان وعبر الزمن.

الكلمات المفتاحية: النمو العمراني، التحضر، هيراركية حضرية، النظام الحضري، المدينة المهيمنة، سكيكدة.

1- Introduction

Le phénomène urbain a atteint une grande ampleur en Algérie entière et ce, avec d'importantes différences d'une région à l'autre. C'est pourquoi nous avons manifesté un réel intérêt à l'analyse du système urbain de la wilaya de Skikda, du rôle des petits centres dans le mouvement d'urbanisation et l'étude de la diffusion régionale des agglomérations urbaines, ainsi que celle des conséquences de la croissance urbaine. Les facteurs de cette croissance urbaine sont d'ordres endogènes (croissance démographique et industrialisation, promotion administrative, etc.) et exogènes (exode rural, solde migratoire positif, etc.).

En effet « l'essor des nouvelles formes d'activités et de relations a provoqué et accompagné le mouvement d'urbanisation au Maghreb » (R. Escallier, 1982). A Skikda, c'est le développement industriel qui a stimulé l'urbanisation depuis les années 70 (Boukerzaza H., 1985). L'amorce de l'industrialisation, renforcée par la mise en place d'un encadrement tertiaire, a contribué à la transformation de bien des bourgades en petites villes et a favorisé l'urbanisation galopante des villes. Le poids des caractéristiques géographique et historique, le volontarisme Etatique, l'influence du politique notamment la politique d'aménagement du territoire (J.-C. Brulé et J. Fontaine, 1986) sur l'organisation spatiale, notamment la promotion des agglomérations au rang du chef-lieu de Wilaya qui représente un élément moteur des nouvelles fonctions urbaines (Jacques Fontaine, 1983) et la politique

d’industrialisation accompagnée par un projet de politique spatiale (Georges Mutin, 1985) et la mise en dynamique de ces territoires littoraux (Gérard Maurer, 1985) par les biais démographique et migratoires (Robert Escallier, (1985), André Prenant (1986), sont des éléments essentiels pour appréhender les étapes de la structuration progressive du l’urbanisation de la wilaya de Skikda.

Les villes connaissent une mutation socio-économique. Elles sont devenues des territoires stratégiques pour tout un ensemble de processus sociaux, économiques et politiques revêtant une importance cruciale dans l'ère actuelle de la mondialisation. Aujourd’hui, la ville peut être perçue comme la représentation de la question sociale en termes urbains, la projection du clivage entre marginalisation des territoires et intégration ou mise en réseaux (PAW de Skikda).

2- Méthodologie

Pour montrer le déséquilibre dans le fonctionnement de l'espace qui trouve son explication dans la hiérarchie des centres urbains de la wilaya, nous utiliserons la loi Rang-taille, souvent appelée "**la loi de Zipf**", qui va nous permettre d’étudier la relation entre le rang et la taille des villes. L'approche fonctionnelle de la hiérarchie des centres est également intéressante car elle permet d'appréhender de façon relativement précise le rôle des centres d'après les équipements et les services destinés aux populations rurales. Mais, cette approche exige des enquêtes sur terrain, c’est une mission impossible dans le contexte de la conjoncture actuelle, la pandémie du Corona virus (Covide-19).

Pour bien montrer les aires d’influences et établir le rayonnement théorique de la ville de Skikda, nous avons utilisé **le modèle gravitationnel de Reilly**. Ce dernier nous a permis de savoir si les aires d'influence sont fonction de la taille de la ville et de la situation géographique de chacune d'elles par rapport à la ville primatiale « Skikda ».

3- Présentation de la zone d’étude

En 2008, la wilaya de Skikda comptait 890 466 habitants (ONS[1], 2008) sur une surface de 4026 km2, soit une densité de 223,22 habitants/km^2. Elle se caractérise par l'inégale répartition des densités de population qui trouve son explication notamment dans les facteurs historiques et géographiques. La wilaya dispose de 130 km de côtes qui s'étalent d'El Marsa à l'est jusqu'à Oued Z'hour au fin fond du massif de Collo à l'ouest. Le relief est très accidenté sur la frange littorale est, dans les massifs de Collo, Azzaba et la Marsa. Dans ce relief, on distingue trois types de zones topographiques, les zones de montagnes, les zones de plaines et les zones de piémonts (Figure 1).

Figure 1 : Topographie de la wilaya de Skikda

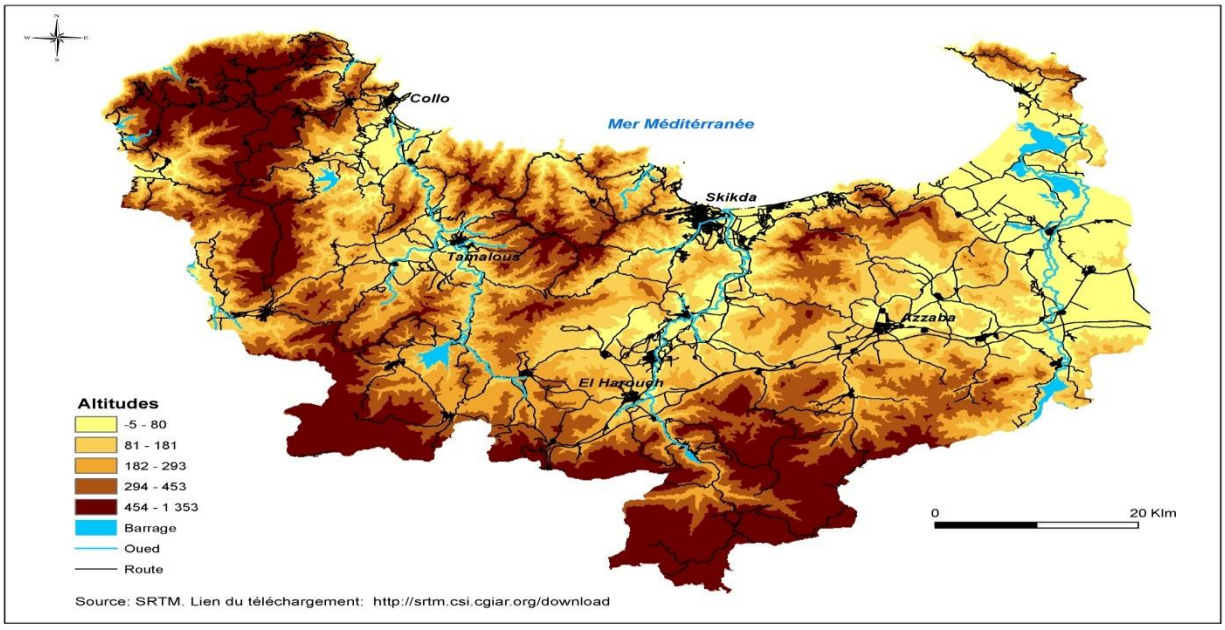

Source : auteurs, 2020

3.1. Dualité spatiale : Plaines/montagnes

La particularité de cette wilaya réside dans le fait qu'elle concentre un nombre important de la population de l'Est algérien et connaît un dynamisme démographique et économique important. Cependant, la distribution géographique des agglomérations urbaines et des activités économiques sont très déséquilibrées. La

[1] ONS : Office National des Statistiques

répartition des populations souligne la juxtaposition d'espaces surpeuplés à d'autres faiblement occupés.

La poussée urbaine se traduit par l'augmentation remarquable du nombre des petites agglomérations et par le gonflement des villes anciennes et plus particulièrement le chef-lieu de la wilaya (Skikda). Cependant, cette poussée urbaine est en décalage avec les plans d'urbanisme (Bouchemal S (2010), Bousmaha A et Chouache A. (2017). En Algérie, plusieurs travaux de recherche ont proposé des lectures critiques aux instruments de planification spatiale et de gestion urbaine, en montrant les défaillances et les dysfonctionnements de la planification urbaine et ses limites. Pour Sidi Boumedine, l'urbanisme de plan se pose avec plus d'acuité aujourd'hui, y compris, dans les pays les plus développés, et montre ses limites quant à l'anticipation des phénomènes et dynamiques urbaines à venir. Il se retrouve confronté à l'ensemble de ces mutations (Sidi Boumedine, 2013). Skikda connaît aujourd'hui une crise multidimensionnelle notamment le problème d'accessibilité (Boulkaibet, Bousmaha, 2020) et la crise foncière patente, la crise de logements, etc. dans le contexte d'un dysfonctionnement de la planification urbaine et l'échec de la politique de l'aménagement du territoire.

L'urbanisation a gagné, approximativement, l'ensemble du « bas-pays » de cette wilaya notamment la vallée du Safsaf, avec une croissance spectaculaire autour de la grande ville de Skikda et des noyaux anciens. Environ 60 % de la population vit dans des agglomérations chefs-lieux tandis que les agglomérations secondaires et les zones éparses représentent 20 % de la population chacune. La plupart des petits centres très dynamiques, centres spécialisés en rapide gestation et aux « fonctions routières » contribuent à l'urbanisation ambiguë des campagnes (Robert Escallier, 1985). L'urbanisation a gagné également le Sud algérien comme la région d'Oued Souf qui connaît une dynamique urbaine remarquable (Abdaoui et al. 2020).

L'urbanisation rapide de Skikda a fait l'objet ces dernières années, de constats négatifs, portant sur le phénomène de l'étalement urbain et ses conséquences épouvantables sur les terres agricoles (Bousmaha et Boulkaibet, 2019). En effet, les

espaces périurbains sont actuellement engagés dans un double mouvement, d'urbanisation et de fort développement endogènes, d'une part, et d'urbanisation et d'influences exogènes, d'autre part.

La croissance rapide des villes algériennes pose plusieurs problèmes. En effet, les changements urbanistiques et les mutations économiques et sociales se répercutent sur les coûts du foncier (la spéculation foncière) et du logement, des transports, des services, de la santé, et la pollution, etc.

Skikda, à titre d'exemple, connaît une crise foncière sans précédent. Privée d'une prise en charge sérieuse, elle continue à subir le développement quasi anarchique, malgré le bilan de l'appropriation des outils d'urbanisme (PDAU et POS).

De profondes disparités apparaissent entre les communes, ces variations sont importantes. Un nombre important de ces facteurs a trait à l'environnement naturel. L'intensité du peuplement est en relation avec l'existence des plaines et des vallées qui s'allongent le long des voies de communication. Deux facteurs essentiels peuvent être mentionnés, il s'agit de l'inégale répartition géographique des villes et des unités industrielles. Il est exceptionnel que de fortes densités de population soient liées à une activité rurale.

Les fortes densités de population rurale sont de reflet des liens étroits avec la ville et les fonctions urbaines, comme dans le cas de la zone périurbaine ou se tissent des mouvements pendulaires quotidiens autour de Skikda, Azzaba et El Harrouch.

Les montagnes-refuges du Tell étaient au début du XIXème siècle, très peuplées et habitées par des paysans sédentaires, alors que les plaines intérieures étaient sous-peuplées, elles étaient sillonnées par des nomades qui n'y faisaient qu'un peu de céréaliculture ou d'élevage extensif (Côte Marc, 1983). Aujourd'hui, les densités de la population révèlent des changements notables. Les plaines sont les plus peuplées. L'opposition est sensible entre les plaines surpeuplées et les montagnes peu occupées. Ce déséquilibre spatial tient en partie aux flux migratoires qui privilégient désormais les centres urbains et notamment les petites villes situées à proximité des

grandes. Il est aussi accentué par l'exode rural. L'attraction des villes ne repose pas sur l'emploi industriel mais sur le B.T.P et sur les activités tertiaires, scolaires, administratives et commerciales, notamment. Le long de la vallée du Safsaf qui coïncide avec l'axe routier El Harrouch-Skikda, les densités de peuplement sont très élevées.

Sur la vallée du Safsaf, nous avons enregistré la densité la plus forte en 2008 : la commune de Skikda avec 3147 hab. /km² Hammadi Krouma 485 hab. /km². avec et la commune d'El-Harrouch avec 485 hab. /km².

À l'ouest de la wilaya de Skikda, le Massif de Collo qui se prolonge vers la mer par la presqu'île du Cap Bougaroun s'étend sur une superficie de 134700 hectares, soit 36 % de la superficie de la wilaya de Skikda (4137, 26 Km2). Le massif de Collo est caractérisé à 90 % par un relief de montagne. Il est structuré par deux petites villes, celle de Collo et celle de Tamalous occupant une place de premier plan comme « pôles » structurants de la partie Nord-ouest de la Wilaya de Skikda (Agaguenia Sihem, 2019).

La densité de la commune de Collo est importante, elle représente 1487 hab. /km² (ONS, 2008). La situation géographique excentrique, c'est à dire loin des influences directes des grandes villes, fait de cette ville, d'origine précoloniale, un véritable pôle d'attraction des populations rurales d'un espace rural montagnard environnant très répulsif. En effet, les densités de population les plus faibles correspondent à l'existence de vastes espaces improductifs ou de zones montagneuses, ou bien, le plus souvent, à l'histoire de la dépopulation rurale, conséquence de la polarisation de l'économie régionale par les centres urbains.

Figure 2 : Répartition des densités de population

Figure 3 : Répartition de la population occupée et activité dominant

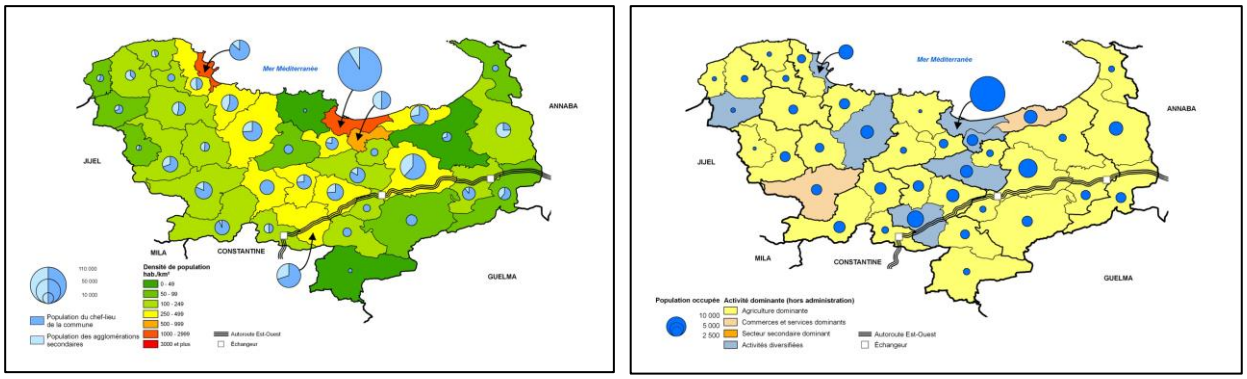

Source : Schéma d'aménagement du corridor de l'autoroute Est-Ouest. 2009.

Selon le rapport du schéma d'aménagement du corridor de l'autoroute Est-Ouest. 2009, les secteurs de l'agriculture, de la forêt et de la pêche constituent 45 % des emplois de la wilaya, suivis de l'administration avec 15 % des emplois, du commerce et des services avec 13 % chacun, puis du secteur des bâtiments et travaux publics qui représentent 8 % des emplois et finalement de l'industrie avec 7 % des emplois. Vingt-neuf des 38 communes (76 %) ont comme principales activités les secteurs de l'agriculture, de la forêt et de la pêche.

Les trois communes dont les densités de la population les plus élevées soit Skikda, Collo et Hammadi Krouma (Figure 2) représentent environ 25 % de la population, mais 29 % des emplois, et ce, principalement dans les secteurs de l'administration, du commerce et de l'industrie. Ces trois communes offrent 74 % de l'emploi de la wilaya dans le secteur de l'industrie et 42 % de l'emploi dans le secteur de l'administration. La commune de Skikda est fortement industrialisée avec plus de 22 % de l'emploi de celle-ci dans le secteur industriel. Elle représente à elle seule 56 % des emplois du secteur industriel de la wilaya. Deux zones industrielles sont situées dans la wilaya dont une à Skikda spécialisée dans l'industrie pétrochimique et une à Azzaba spécialisée dans le secteur de l'industrie lourde (PAW de Skikda, 2012).

L'agriculture est l'activité dominante dans la wilaya de Skikda, ce qui confirme sa vocation agricole (Figure 3). Cependant, certaines communes font des exceptions, il s'agit de Skikda, Hammadi Krouma, Collo, Tamalous et El Harrouch ou l'activité

est très diversifiée (hors administration). Quant à Filfila et Oum Toub, le commerce et les services sont des activités dominantes.

3.2. L'inégale diffusion spatiale du fait urbain

La diffusion spatiale du fait urbain est le produit combiné de plusieurs facteurs : le milieu physique, le poids de l'héritage, l'inégale distribution des investissements publics, etc. Dans ce contexte, Chérif Rahmani a signalé à propos disparités régionales au Maghreb : « Des écarts et des disparités régionales prennent des proportions pathologiques dans les régions les plus déshéritées où ils sont ressentis comme tels. Il s'agit, dans ces conditions, de véritables antinomies entre modes de vie, dans un espace maghrébin hétérogène et désarticulé » (C. Rahmani, 1982). Il est important de souligner que la colonisation a été déterminante dans le déséquilibre de l'espace régional en Algérie. Cependant, l'Etat indépendant n'a pas réussi à effacer ce déséquilibre malgré la politique d'équilibre régionale engagée depuis plusieurs décennies. Les distorsions locales, entre autres, ont engendré des mouvements intenses de populations régionales.

Figure 4 : Grandes occupation du sol et diffusion spatiale des agglomérations urbaines dans la wilaya de Skikda en 2008

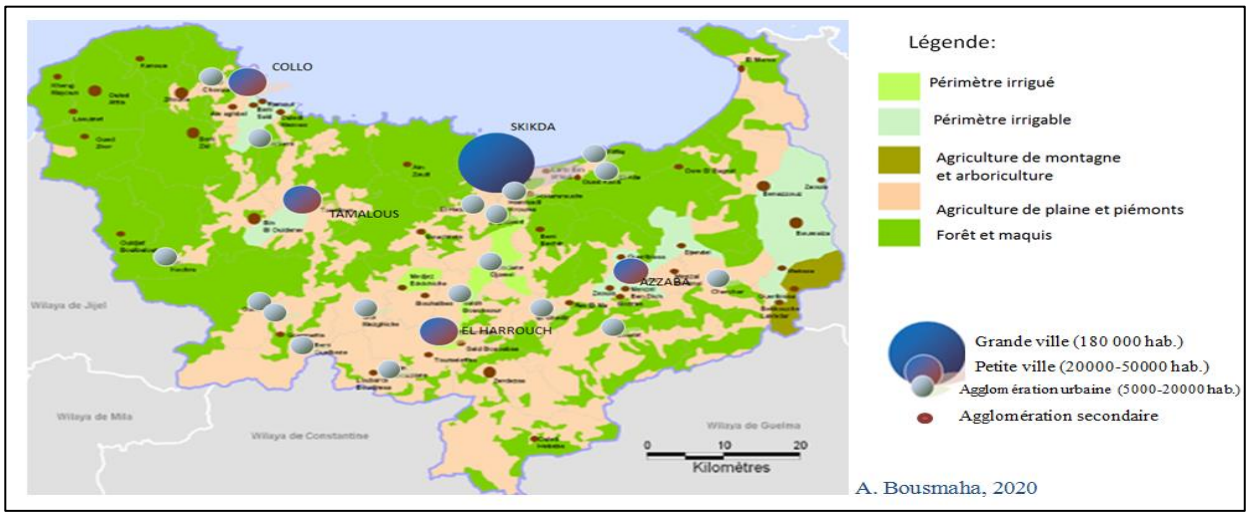

Source : PAW 2012, et modifications apportées par les auteurs

3.2.1. Les facteurs historiques

La colonisation française a entraîné une phase d'urbanisation rapide correspondante à l'irruption du mode de production capitaliste et à la mise en place de nouvelles structures socio-spatiales. La colonisation a fait surgir de nombreux pôles de croissance et a structuré à son bénéfice, une fraction importante de l'espace algérien située principalement le long de la bande littorale et les riches plaines côtières connues sous le nom de « l'Algérie utile » (A. Bousmaha, 1994).

Les ruraux déracinés durant la guerre d'indépendance, mais "regroupés" dans des semi-agglomérations, "contrôlés" dans les petits centres urbains ou à la périphérie des villes, n'ont pas regagné leurs terroirs, la plupart se sont installés définitivement en ville. Selon Boudjelida, la région d'Azzaba est un bon exemple pour analyser les déplacements des populations durant la guerre d'indépendance. Les regroupements de population en 1959-1960 montrent l'ampleur du phénomène. Dès 1959, beaucoup de "mechtas"[1] ont été rasées. Les populations ont été contraintes de se déplacer vers d'autres secteurs. Azzaba et Es-Sebt ont été les points d'accueil les plus importants. Elles ont accueilli près de 3000 personnes (H. Boudjelida 1982).

La fin de la période coloniale a été marquée par le développement rapide des agglomérations suite à l'accélération de l'exode rural. De 1954 à 1966, le taux d'accroissement (moyen annuel) des populations urbaines de la wilaya de Skikda aurait été de 5,55 % (H. Boudjelida, 1982). "Cette phase d'urbanisation démographique a été déterminante pour l'avenir algérien. La société algérienne reprenait à son compte le réseau de villes coloniales. La ville, autrefois symbole de la domination étrangère, devient symbole du nouveau pouvoir algérien" (J C. Brûlé, G. Mutin, 1982).

3.2.2. Politique de développement : l'inégale distribution des investissements publics

Depuis l'indépendance, l'effort de la modernisation du pays (vigoureux processus d'industrialisation, densification de la trame administrative, actions de planification spatiale) a profité essentiellement aux villes, chefs-lieux administratifs de wilaya ou

[1] Mechta : En Algérie, hameau constitué d'un certain nombre de gourbis.

de daïra "tous les efforts du socialisme étatique sur les secteurs secondaires et tertiaires vont dans le sens d'une urbanisation rapide" (M. Côte, 1983).

Au début des années 70, le lancement de l'industrialisation a encore généré l'exode rural, notamment de la main d'œuvre agricole du fait de la dévalorisation du travail de la terre. S'ensuit la décennie noire des années 90, qui a contraint les populations rurales de s'installer en ville.

Pour contrebalancer la concentration industrielle d'Alger et de ses environs, le modèle de développement se base sur la création de pôles, le plus souvent situés sur le littoral (Annaba et Skikda à l'Est et Arzew à l'Ouest) mais aussi dans des villes intérieures (Constantine, Sétif, Sidi Bel Abbes, Saida). (Boukhemis Kaddour, Zeghiche Anissa, 1983). Cependant, la zone pétrochimique a été réalisé sur les terres agricoles et représente un grand risque aux habitants (Bousmaha et Boulkaibet (2019), et à l'environnement. Les terres agricoles se trouvant autour des grandes agglomérations sont les plus touchées par l'urbanisation car elles constituent le siège de multiples transformations socio-spatiales (Nemouchi, 2011). Selon le Plan d'Aménagement de la Wilaya (PAW) de Skikda : La part de la S.A.U /habitant est de 0.14ha en 2008 et, est jugée faible par apport à la norme nationale qui est de 0.32ha /habitant. Cette situation risque de s'accentuer davantage à l'avenir au vu de l'accroissement démographique et de l'étalement urbain.

L'implantation du pôle industriel et la promotion administrative de Skikda ont eu leurs répercussions sur la ville; Skikda est devenue un pôle attractif d'un flux d'immigration très important, l'installation des migrants dans la ville de Skikda a atteint son maximum entre 1966 et 1977 avec une population estimé de 90000 habitants. En 1973, le taux de croissance démographique global de la ville a atteint 7,6% dont 33% dû à l'accroissement naturel et 43% à la migration. (Boukhemis Kaddour, Zeghiche Anissa, 1983). *« Le développement accéléré de son urbanisation, conséquence d'une forte immigration vers les unités et complexes industriels implantés dans l'aire de Skikda, c'est fait et continue de se faire sur des espaces qui s'étendent au-delà de ses périmètres »* (ANAT, 1998). En effet, la ville s'agrandit

par l'arrivée de migrants désireux d'échapper à la misère rurale, le poids démographique des villes augmente, les décideurs qui y vivent tendent à favoriser les villes, lors de l'attribution des ressources publiques, les villes deviennent encore un peu plus attractives, de nouveaux migrants arrivent en ville, le pouvoir politique des villes est renforcé, etc. Si un équilibre entre ville et campagne est théoriquement imaginable, son maintien se heurte à l'avantage urbain. (Jacques Véron, 2008).

4. Les grandes lignes de l'armature urbaine

Dans l'ensemble, les grandes lignes de l'armature urbaine régionale sont tracées depuis l'indépendance, elles épousent parfaitement la trame de l'organisation spatiale coloniale. De 1966 à 2008, l'armature urbaine s'est enrichie de plusieurs centres, pourtant, elle offre les mêmes disparités spatiales, et oppose des régions bien urbanisées et organisées à des régions retardées, faiblement urbanisées. En effet, les régions défavorisées demeurent sensiblement les mêmes qu'au lendemain de l'indépendance, les années passant ayant même entraîné un processus de concentration de la population urbaine sur le « bas pays », le long des couloirs naturels et des axes de communications.

Le processus cumulatif d'urbanisation : gonflement rapide des villes et multiplication des petites agglomérations, caractérisent essentiellement l'axe fondamental de Skikda-El Harrouch. La période récente correspond à une phase de renforcement et de resserrement des mailles du réseau urbain. Elle accompagne l'élargissement de la micro-urbanisation à l'ensemble des régions, même si demeurent des inégalités sensibles dans la distribution des agglomérations urbaines.

Le mouvement d'urbanisation s'est sensiblement renforcé corrélativement aux promotions administratives et aux implantations industrielles dans l'ensemble régional.

En effet, l'industrialisation et la promotion administrative ont représenté pour plusieurs des centres l'impulsion décisive (création d'équipements : services publics diversifiés et attractifs).

Des petits axes faiblement urbanisés apparaissent. Il s'agit de : l'axe Collo-Sidi-Mezghich qui s'étale le long du bas pays, sur la voie menant de Collo à Salah Bouchaour. En 1966, cet axe n'existait pas encore. On y a recensé une seule ville (Collo) qui est d'origine précoloniale. En 1977, Tamalous fut promue au rang de petite ville. En 1987, grâce à la promotion de Kerkera et de Sidi-Mezghich au rang des agglomérations urbaines.

Trois agglomérations rurales en 1966 sont devenues urbaines en 1987. Ces agglomérations sont : Salah Bouchaour déjà urbaine en 1977, Filfila et Emjez-Edchich.

L'axe urbain El Harrouch-Skikda présente tant par la composition que par la hiérarchisation des centres, des caractères fondamentalement différents de celui des autres axes. Il est dominé par le développement de l'énorme agglomération de Skikda suite à sa promotion administrative en 1974 et l'implantation de la zone pétrochimique dans les années 70; celle-ci exerce une influence prépondérante sur les zones qui composent la région centrale de la wilaya correspondant au couloir de la vallée du Safsaf. Cependant, l'effet d'aspiration qu'elle crée, nuit à l'affirmation de l'épanouissement de véritables centres régionaux. Mais, le desserrement de Skikda favorise le développement et l'épanouissement des activités économiques et l'équipement des agglomérations situées dans sa périphérie notamment Filfila et Hammadi Krouma. Il y a, donc, une cristallisation autour de ce grand noyau urbain. Selon le PDAU intercommunal, l'action préconisée est la consolidation des agglomérations secondaires, pour faire face à la nouvelle conurbation naissant en jouant le rôle de contrepoids.

La conurbation Skikda, Hammadi Krouma et Sud Skikda est un fait accompli par l'option du scénario extension. Les centres secondaires de Oued Righa, Beni Bechir, El Hadaiek, Hammadi Krouma devront guider ou freiner l'exode vers Skikda. Ces centres secondaires d'appui seront des centres de soutien pour l'une et les autres mais dont l'aire d'influence est plus réduite (PDAU intercommunal). Dans ce contexte, nous signalons que les nouveaux projets d'aménagement ont été réalisés

sur certaines exploitations agricoles collectives (EAC) périphériques (Bousmaha et Boulkaibet, 2019).

A l'Ouest, le fait urbain dans la zone montagneuse est représenté par Collo qui exerce son influence sur la région ouest et Kerkera récemment promue au rang de l'urbain et au Sud-Ouest, il n'est représenté que par deux agglomérations intramontagnardes : il s'agit d'Oum Toub et Beni Ouelbane. Ces deux centres sont devenus urbains en 1987. Ils exercent une réelle influence auprès des montagnards, comme pôles d'animation économique, lieux d'échanges, de collecte et de distribution, foyers de distribution de nouveaux modes de consommation. Leur croissance est essentiellement d'origine migratoire.

Les villes chefs-lieux de Daïra ont généralement prospéré. Durant la période récente, elles ont bénéficié d'importants investissements de la part de l'Etat : implantations industrielles et promotions administratives qui sont les principaux facteurs de l'urbanisation.

5. La croissance démographique des agglomérations urbaines

La croissance démographique influence directement l'ensemble des secteurs économiques et présente de ce fait des conséquences multiples tant sur l'emploi, que sur la consommation, l'éducation, la santé, l'équilibre régional, ou l'urbanisation. C'est pourquoi nous avons jugé utile l'étude de l'évolution de la population. La population constitue le thème central de toute analyse spatiale ou étude d'aménagement et de planification. Elle est connue sous le vocable démographie qui est employé fréquemment « comme synonyme d'une population humaine définie, dans une certaine aire géographique, à travers ses caractéristiques majeures » (G. Poulalion, 1984).

5.1. La typologie des taux d'accroissement démographique des agglomérations

Le taux de croissance annuel moyen de la population est un indicateur permettant d'examiner l'évolution de l'effectif de la population d'une agglomération au cours d'une période donnée. Dans notre cas, les périodes considérées sont deux périodes censitaires de 1987-1998 et de 1998-2008. Nous avons utilisé les données officielles du Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH), de l'Office National des Statistiques (ONS).

La connaissance de l'évolution de l'effectif de la population et de ses différences sur le territoire de la wilaya de Skikda permet de savoir où des infrastructures et services supplémentaires, notamment dans les domaines du logement, des écoles, de l'emploi, etc., pourraient être nécessaires dans le but d'absorber l'éventuelle population supplémentaire.

L'intérêt du TCAM est de fournir une indication sur le taux de croissance moyen sur une période donnée. Et la comparaison de deux TCAM permet, par suite, de comparer les fluctuations du phénomène observé relativement à ces deux périodes. Le TCAM donne une moyenne des évolutions annuelles mais ne tient pas compte des variations internes de la période étudiée. En effet seules les valeurs initiales et finales rentrent dans son calcul. L'accroissement de la population est représenté par un taux global moyen annuel calculé sur la base de la formule suivante :

$$TCAM = \left(\sqrt[n]{\frac{\text{valeur finale}}{\text{valeur initiale}}} - 1 \right) \times 100$$

Où :
Po : est la population de départ
P1 : est la population d'arrivée
n : est le nombre d'années écoulées entre les deux valeurs.

Les différentes villes ont connu une croissance démographique mais les taux d'accroissement (moyen annuel) sont différents. La distribution très inégale des flux migratoires, la position géographique et l'inégale distribution des programmes d'investissement sont à l'origine de l'inégal dynamisme démographique des agglomérations urbaines. Beni Ouelbane et Oum Toub ont connu un taux très élevé

durant la période intercensitaire 1977-1987, sans doute dû à leur promotion administrative et la disponibilité du foncier ; elles jouaient le rôle de relais entre le monde rural et le monde urbain notamment Skikda.

Figure 5 : Evolution des taux d'accroissement démographique (moyen annuel) par agglomérations de 1977 à 2008 (%)

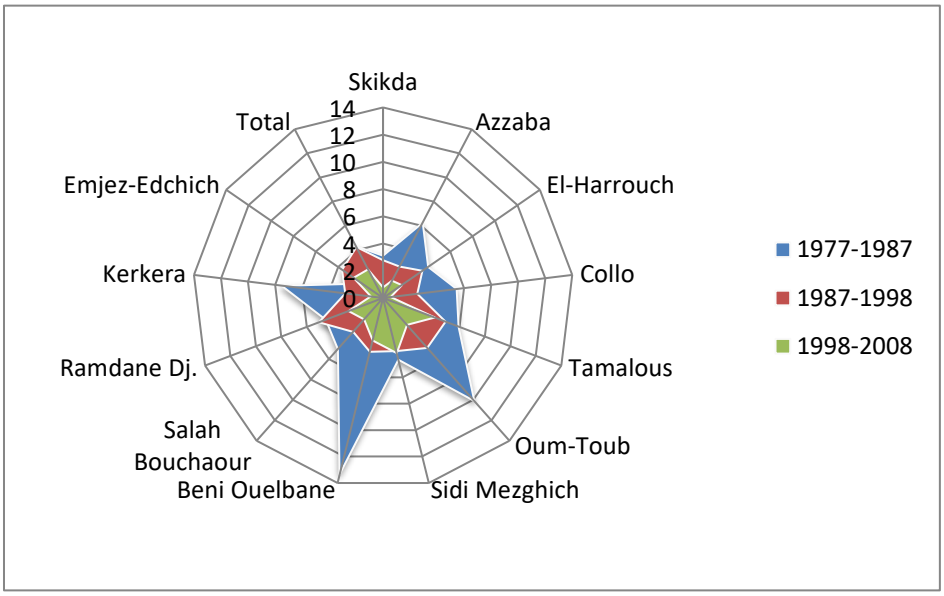

Source : recensements divers, 0NS

La position organique et spatiale des petites villes, au sein du réseau urbain peut être un élément déterminant de leur croissance.

5.2. Typologie de la croissance démographique

Plusieurs types de croissance démographique des agglomérations urbaines se distinguent :

Le type 1 : retient les agglomérations qui ont connu une croissance importante durant la période 1977-1987, mais ont baissé durant la période allant de 1998 à 2008. Ce type compte 2 agglomérations : Beni Oulbane qui a vu son rythme de croissance passé de 13,36 entre 1977 et 1987, à 3,21% entre 1998 et 2008. Oum Toub de 10,11 à 2,64 %. Les facteurs de cette croissance démographique sont à prépondérance exogène. C'est à dire que ces agglomérations urbaines sont attractives aux populations rurales de leur arrières pays respectifs.

Type 2 : il compte 2 agglomérations urbaines **:** Tamalous **et** Sidi Mezghich. Ces deux agglomérations se caractérisent également par une croissance à prépondérance exogène forte, mais elles ont gardé, relativement, le même rythme de croissance entre 1998 et 2008. Leur taux est supérieur à la moyenne régionale durant les deux périodes.

Type 3 : retient 3 agglomérations urbaines dont le taux d'accroissement est proche à la moyenne régionale. Il s'agit de Ramdane Djamel, Salah Bouchaour et Bekkouche Lakhdar.

Type 4 : Ce type compte notamment les principales villes de la wilaya :

- Skikda, l'agglomération chef-lieu, son taux de croissance démographique a tendance à la régression : il est passé de 3,11 % entre 1977 et 1987 à 0,77 % entre 1988 et 2008. En valeur absolue, la population de la vile a été multipliée par 1,93 entre 1977 et 2008 (presque le double): Elle est passée de 94 719 habitants en 1977 à 94719 en 1987, à 128747 en 1998, ensuite à 169528 en 1998, pour atteindre 182903 en 2008 (soit un gain de 88184 habitants en 31 ans) et selon nos estimations, elle représente 200537 habitants en 2020. Les facteurs à l'origine de cette croissance sont à la fois exogènes (flux migratoires) et endogènes (promotion administrative et industrialisation). La croissance démographique s'accompagne d'une expansion des espaces urbains au détriment des espaces ruraux et agricoles. Sur le plan spatial, cette croissance urbaine se répercute sur le développement de la consommation des ressources naturelles et accentue principalement les tensions sur le foncier agricole (Bousmaha A. et Boulkaibet A., 2019). Aujourd'hui, la ville souffre d'une forte pression foncière. Grace à son plan directeur d'aménagement et d'urbanisme (PDAU) intercommunal, ses grands projets récents ont été implantés sur le territoire des communes voisines (comme l'université, programme de logements, équipements divers,…)[1.]
- La population de Collo est passée de 12 408 en 1977 à 29354 habitants en 2008 (soit un gain de 16946 habitants en 31 ans). Son taux de croissance démographique est passé de 5,45 % entre 1977 et 1987 à 0,56 % entre 1998 et 2008. Les contraintes naturelles et sa position géographique excentrique ont fait d'elle une ville répulsive.
- El Harrouch voit sa population passée de 12 920 en 1977 à 33085 habitants en 2008 (soit un gain de 20165 habitants en 31 ans), mais avec un taux 4,03 % entre 1977-1987, 3,52 % entre 1987-1998, et 1,67 % entre 1998-2008. Selon nos estimations, la population d'El Harrouch représente 40359 habitants en 2020.

[1] L'extension spatiale de la ville de Skikda a été stimulée à la fois par une mobilité résidentielle du centre vers la périphérie, par un solde démographique naturel et par l'exode rural. À cette dynamique s'ajoute la réalisation récente de grands projets d'aménagement (pôle universitaire, pôles urbains, équipements sanitaires, touristiques, zones d'activités, etc.). Ces nouvelles réalisations ont consommé d'importantes surfaces agricoles. Plusieurs facteurs expliquent cette situation, au premier rang desquels les contraintes liées aux conditions physiques du site à l'ouest et au sud, caractérisé par la présence de la mer au nord, et de la zone industrielle à l'est. L'urbanisation récente s'est faite au détriment des terres agricoles au sud de la ville de Skikda (Bousmaha et Boulkaibet, 2019).

- Azzaba également a connu une baisse de son taux d'accroissement démographique : de 6,25 % en 1977 et 1987 à 2,60 % entre 1987 et 1998, et 1,43 % entre 1998 et 2008. En valeur absolue, la population est passée de 12 063 habitants en 1977 à 33766 en 2008 (soit un gain de 21703 habitants en 31 ans) et elle compte 40038 habitants en 2020 selon nos estimations[1].

Type 5 : ce type compte une seule agglomération (Emjez Edchich) qui a connu un taux faible durant la première période 1,87 % largement inférieur à la moyenne régionale, ensuite son taux a progressé à 2,63 % représentant une exception par rapport à l'ensemble des agglomérations de la wilaya de Skikda. Sa population est passée de 5 646 habitants en 1977 à 13019 en 2008, soit un gain de 7373 habitants en l'espace de 31 ans. C'est une agglomération qui dépend à la commune d'El Harrouch mais, qui, sous doute, a reçu les investissements publics nécessaires au développement local et par conséquent elle a connu un exode massif des populations rurales durant les années 90, les années noires d'Algérie.

Type 6 : ce type contient une seule agglomération, il s'agit de Kerkera qui a connu un taux élevé durant la première période 7,5 %, ensuite son taux a chuté à 0,91% durant 1998-2008. C'est une agglomération située dans la commune de Tamalous, qui n'a pas reçu, suffisamment, les investissements publics nécessaires à son développement local et par conséquent elle est devenue répulsive malgré sa position géographique favorable sur la route nationale RN85, à environ 9 km de Collo et de 6 km de la mer méditerranée. Le nombre d'habitant est passé de 4 275 habitants en 1977 à 8 815 en 1987, ensuite à 11941 en 1998, pour atteindre 13059 habitants en 2008 (un gain de 8784 habitants de 31 ans, soit + 283 hab. /an). Durant la première période cette agglomération (Kerkera) était rurale et n'a pas bénéficié d'activités économiques permettant de fixer la population. Mais son passage à l'urbain en 1987, lui a permis de devenir une ville attractive des populations. Ainsi, l'essor de nouvelles activités et la promotion administrative contribuent à promouvoir les

[1] La formule utilisée dans les estimations de la population est la suivante : **Pn = P0 (1+r)n**
Où : **P n** : Population finale, **P0** : Population initiale, **r** : Taux d'accroissement moyen annuel, **n** : Nombre d'année.

régions enclavées et en crise et permettent l'émergence des centres urbains à travers le passage du rural à l'urbain.

Figure 6 : Typologie de la croissance démographique durant les deux périodes intercensitaires 1977-1987 et 1998-2008

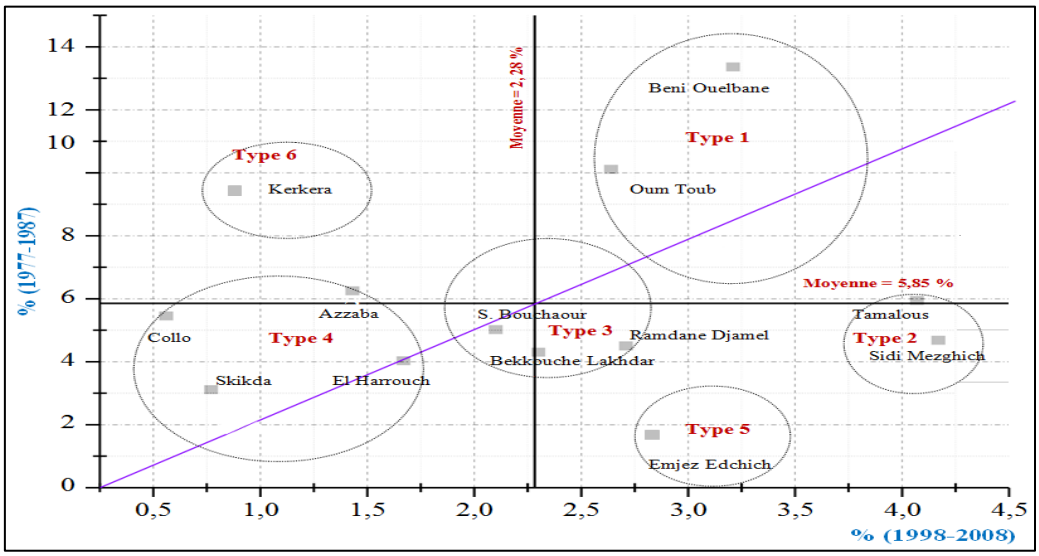

Source : auteurs sur la base des données de l'ONS

La croissance démographique de ces agglomérations urbaines est bien entendu, due à une forte attraction des populations rurales. En effet, les centres urbains qui ont été dotés d'une infrastructure administrative, d'infrastructures routières et d'équipements sanitaires et socio-culturels, etc. ont pu se développer et sont devenus des centres d'attraction et de fixation des ruraux.

6. La hiérarchie des centres urbains

L'analyse spatiale met en évidence des structures et des formes d'organisation spatiale récurrentes, que résument par exemple la hiérarchie urbaine, les réseaux, etc. Elle analyse des processus à travers des concepts comme ceux de distance, d'interaction, de portée spatiale, de polarisation, de centralité, de stratégie ou choix spatial, de territorialité... Des lois de la spatialité relient ces formes et ces processus,

et sont intégrées dans des théories et des modèles du fonctionnement et de l'évolution des systèmes (D. Pumain, 1982).

La loi de G.K. Zipf, dite la loi « rang-taille », permet d'établir une synthèse de la distribution des villes selon leurs tailles démographiques (Guérin-Pace 1995, Moriconi-Ebrard 1993, Pumain 1982, Schaffar 2009). Cette loi est « un des faits les plus frappants en sciences sociales en général » (Gabaix et Ioannides, 2004, p.739). En effet, la hiérarchisation urbaine a été souvent analysée sur la base de la loi Rang-Taille, connue souvent par la loi de Zipf (1949) qui a montré que les forces d'organisation spatiale de concentration-dispersion agissent de manière à ce que la taille des villes (P) se distribue de manière régulière en fonction inverse de leur rang (r) selon la relation : Pr = b.ra où a et b sont des paramètres qui varient selon les espaces et les périodes (A. Belhedi, 2004).

Dans l'étude de la hiérarchie urbaine dans la wilaya de Skikda, nous avons utilisé l'approche numérique de la hiérarchie des agglomérations. Il s'agit d'un grand « classique » de l'analyse spatiale, la loi rang-taille, parfois nommée « loi de Zipf ». Ce modèle est assez simple à appliquer et constitue donc une bonne introduction aux modèles d'analyse spatiale. En l'occurrence, la loi rang-taille permettra d'analyser la hiérarchie des villes.

La « loi » rang-taille permet de caractériser en partie la hiérarchie des villes dans un système urbain. Le nom de Zipf1 fut associé à une loi statistique selon laquelle la taille des grandes villes d'un système urbain est « proportionnelle » à leur rang (c'est-à-dire au classement par ordre décroissant des tailles des grandes villes).

La loi Zipf de est une loi qui illustre le caractère inégalitaire des hiérarchies au sein des systèmes. Ainsi, selon cette loi, il existe peu de grandes villes et beaucoup de petites villes. La loi rang-taille est devenue une des lois fondamentales de la géographie urbaine.

[1] La loi de Georges Zipf citée par P.H. DERYCKE (1979).

Pour analyser le degré d'intégration du système urbain, à partir de la relation qui existe entre le rang et la taille, nous avons utilisé la forme suivante:

$$Pn = \frac{P1}{Rn \times Q}$$

P1 : Population de la plus grande ville ;

Pn : Population de la ville n ;

Rn : Rang de la ville n ;

Q : Constante = 1

Toutes les agglomérations de la wilaya de Skikda sont rangées par ordre décroissant selon l'effectif de leur population. D'après cette formule, il suffirait de connaître la population de la ville principale pour en déduire la taille des autres villes et même la population urbaine totale. En effet, la première ville a une population P1, la seconde aurait une population P2 égale à P1/2, P1/3, P1/4, P1/5 et ainsi de suite...

Ainsi, la population de la deuxième plus grande ville représente à peu près la moitié de la population de la première, celle de la troisième ville représente un tiers de la première et, de façon plus générale, la population de la ville de rang n correspond à une proportion 1/n de la population de la plus grande ville.

De ce fait, dans la wilaya de Skikda l'écart est important entre la population réelle et la population calculée.

L'allure présentée par les figures correspondant à 1998 et 2008 sont intéressantes à examiner. La première ville a une taille nettement supérieure à celle que prévoit la droite d'ajustement en 1998 et 2008. Cette distribution dite "*primatiale*" caractérise l'Algérie entière. Il y'a un net décrochement au deuxième et au troisième rang (Azzaba et El Harrouch). Quant à Collo, Tamalous, Oum Toub, Oued Righa et Sidi Mezghiche, elles ont une distribution presque régulière par rapport à la droite d'justement et plus proche de la norme.

En 1998, la première ville (Skikda) dépassait largement la droite d'ajustement. Elle était plus que trois fois plus peuplée que la ville située immédiatement après elle.

Son indice de commandement (indice de Stewart)[1] a une tendance à la baisse, il représentait 1,98 contre 1,90 en 2008. En fonction de la droite d'ajustement, l'on peut estimer que sa population devrait être 119171 habitants au lieu de 169528 habitants (elle dépasse la taille théorique de 50 mille habitants).

Le rapport entre la population réelle et la population théorique[2] montre la primatie de Skikda représente 1,3067 en 2008, contre 1,4225 en 1998 soit une légère diminution entre 1998 et 2008.

Dans le cadre du volontarisme Etatique, Skikda a connu sa promotion administrative au rang de chef-lieu de wilaya en 1974 et ses implantations industrielles à partir de 1970, qui ont fait d'elle un véritable pôle de développement. Dans ce contexte, elle est devenue un centre d'attraction des populations rurales, de son arrière-pays notamment, et en tant que chef-lieu de wilaya, elle assure l'encadrement surtout administratif de son territoire.

En 1998, le graphique montre également que les villes, en général, ont une distribution irrégulière par rapport à la norme, excepté l'agglomération située au 10ème rang (Beni Oulbane). Il y'a un net décrochement de la deuxième et troisième ville (Azzaba et El Harrouch). En effet, il manque 30 241 habitants à Azzaba et 11633 à El Harrouch pour être dans les normes. Ensuite, la distribution des agglomérations est légèrement supérieure à la droite d'ajustement du rang 11 jusqu'au rang 16. Cependant, l'agglomération classée au dernier rang (17ème) (Bekkouche Lakhdar) a une distribution inférieure à la droite d'ajustement et présente un déficit de 719 habitants.

En 2008, le graphique montre que la distribution des villes demeure irrégulière par rapport à la norme. La première ville dépasse toujours la droite d'ajustement mais son indice de commandement a légèrement baissé en 2008 (1,90). Elle compte 42930 habitants de trop par rapport à la taille corrigée.

[1] Indice de Stewart (Is) = P1/(P2 + P3 + P4)

[2] Le rapport entre la population réelle de la première ville (P1) et sa population théorique (b) calculé selon la loi Rang-taille (Pr = b.ra), s'écrit: p2 = P1/b et exprime la primatie.

Azzaba et El Harrouch sont sous-représentées et nettement inférieures en taille à ce que voudrait la distribution de la droite d'ajustement en 2008. Consécutivement, il leur faut environ 36 mille et 13 mille habitants pour qu'elles soient dans les normes. L'instabilité observée dans la relation rang-taille est le produit combiné de plusieurs facteurs :

- l'inégal dynamisme démographique des villes au sein du réseau urbain,
- le résultat de l'inégal dynamisme économique et spatial.

Comme nous l'avons signalé précédemment, les villes qui ont reçu d'importantes implantations industrielles et d'équipements sont très dynamiques et connaissent un développement important. Ces villes animent et maîtrisent bien leurs arrière-pays. Sans doute, le dynamisme des petites villes a une traduction spatiale. Il signifie qu'un réseau urbain équilibré est en train de se produire et si les taux d'accroissement démographique resteront identiques, on aura une meilleure distribution spatiale des centres de vie citadine dans un futur proche.

Tableau 1 : Profil urbain wilaya de Skikda (2008)

Agglomérations	Rang	Inv. Rang	Population réelle **A**	Population corrigée **B**	Différence **A-B**
SKIKDA	1	1,000000000	182903	139973	42930
AZZABA	2	0,500000000	33766	69986	- 36220
EL HARROUCH	3	0,333333333	33085	46657	-13572
COLLO	4	0,250000000	29354	34993	-5639
TAMALOUS	5	0,200000000	23728	27994	-4266
OUM TOUB	6	0,166666667	19916	23328	-3412
OUED RIGHA	7	0,142857143	19130	19996	-866
SIDI MEZGHICHE	8	0,125000000	17405	17496	-91
BENI OULBANE	9	0,111111111	16891	15552	1339
SALAHBOUCHAOUR	10	0,100000000	16724	13997	2727
RAMDANE DJAMEL	11	0,090909091	16520	12724	3796
AIN KECHERA	12	0,083333333	13811	11664	2147
KERKERA	13	0,076923077	13059	10767	2292
EMDJEZ EDCHICH	14	0,071428571	13019	9998	3021
AIN CHARCHAR	15	0,066666667	12486	9331	3155
EL HADAIEK	16	0,062500000	10252	8748	1504
ES SEBT	17	0,058823529	9845	8233	1612
BEKKOUCHE LADAR	18	0,055555556	7873	7776	97
EL OULOUDJ	19	0,052631579	7599	7367	232

OUED KSOB	20	0,050000000	6690	6998	-308
BOUCHETATA	21	0,047619048	6601	6665	-64
CHERAIA	22	0,045454545	5960	6362	-402
Total		3,69081325	516 617	516 605	

Figure 7 : Hiérarchie démographique des centres du système urbain de la wilaya de Skikda (2008)

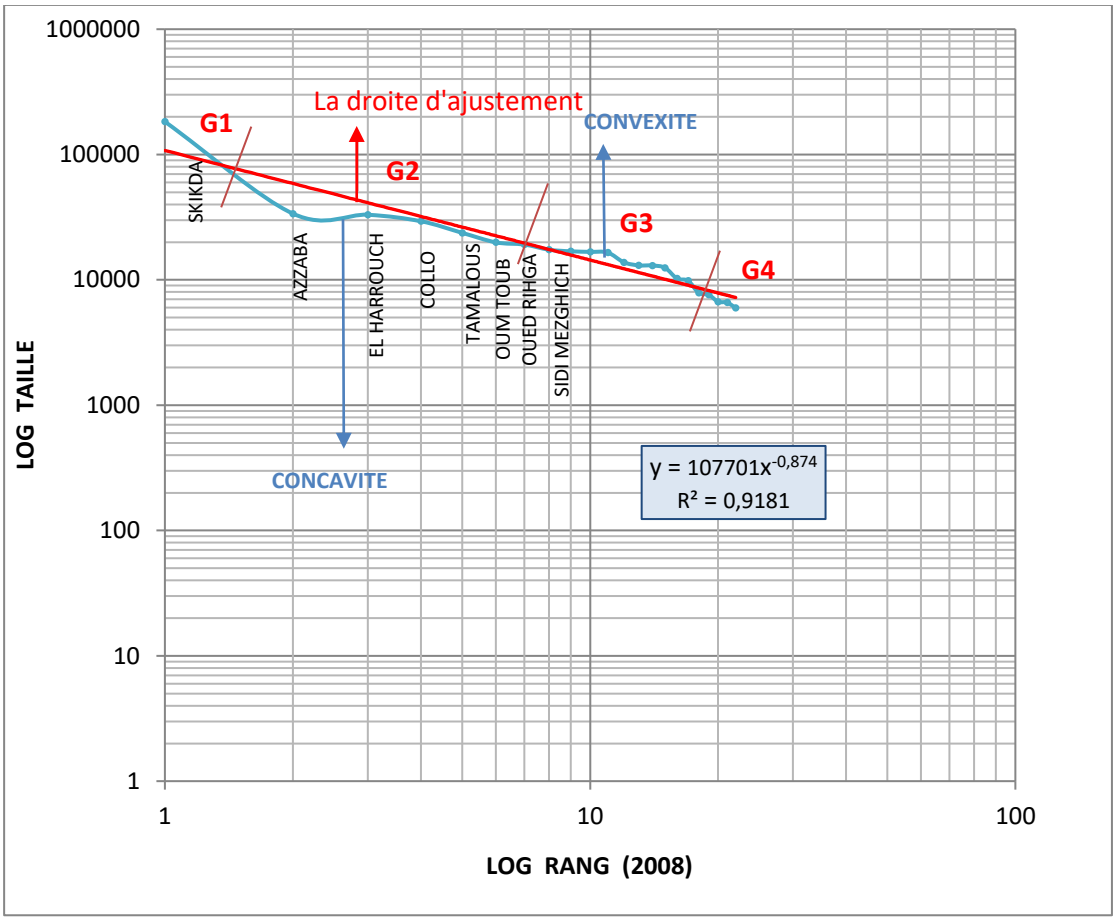

Source : auteurs sur la base des données du tableau n°1

Tableau 2 : Profil urbain de la wilaya de Skikda (1998)

Agglomérations	Rang	Inverse Rang	Population réelle A	Population Corrigée **B**	Différence A-B
Skikda	1	1,000000000	169528	119171	50357
Azzaba	2	0,500000000	29344	59585	-30241

El Harrouch	3	0,333333333	28090	39723	-11633
Collo	4	0,250000000	27774	29793	-2019
Oued Righa	5	0,200000000	16544	23834	-7290
Tamalous	6	0,166666667	16017	19862	-3845
Oum Toub	7	0,142857143	15405	17024	-1619
Salah Bouchaour	8	0,125000000	13624	14896	-1272
Ramdane Djamel	9	0,111111111	12693	13241	-548
Beni Oulbane	10	0,100000000	12373	11917	456
Kerkera	11	0,090909091	11941	10834	1107
Sidi Mezghiche	12	0,083333333	11638	9931	1707
Ain Kechera	13	0,076923077	10188	9167	1021
Emdjez Edchich	14	0,071428571	10084	8512	1572
Ain Charchar	15	0,066666667	10060	7945	2115
Es Sebt	16	0,062500000	8303	7448	855
Bekkouche Lakhdar	17	0,058823529	6291	7010	-719
	TOTAL	3,439552523	409897	409893	

Source : auteurs

Figure 8 : Hiérarchie démographique des centres du système urbain de la wilaya de Skikda (1998)

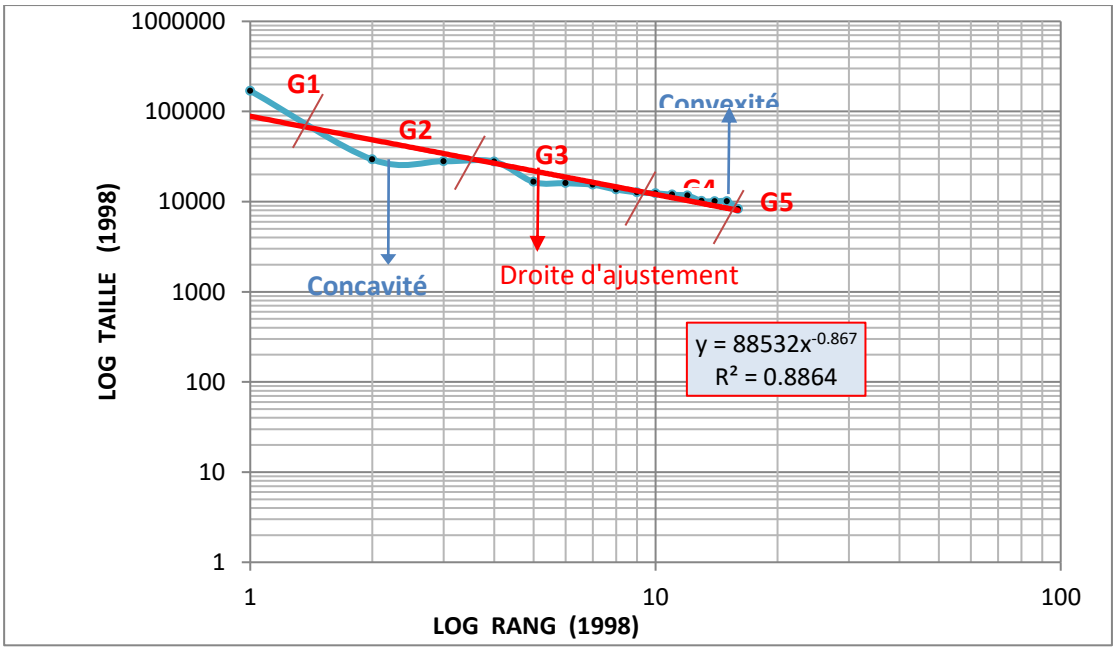

Source : auteurs sur la base des données du tableau n°2

Tableau 3 : Evolution des Indices de Primatie de 1966 à 2008

Rang	Villes	1966	1977	1987	1998	2008
1	Skikda P1	62 102	94 719	128 747	169528	182903
2	Azzaba P2	9 034	12 063	22 120	29344	33766

3	El Harrouch P3	9 532	12 920	19 184	28090	33085
4	Collo P4	10 828	12 408	21 113	27774	29354
ΣP2+P3+P4		29 394	37 391	62 417	85208	96 205
ΣP1+P2+P3+P4		91 496	132 110	191 164	254736	279 108
Population urbaine ΣPU		121791	170379	259650	409897	516 617
Population totale ΣPT		328 253	466900	622 510	786 155	899 816
I**ndicateurs**						
Indice de Jefferson (Ij) **j = P1/P2**		**6,87**	**5,85**	**5,82**	**5,77**	**5,41**
Indice de Stewart (Is) **s = P1/(P2 + P3 + P4)**		**2,11**	**2,53**	**2,06**	**1,98**	**1,90**
Part de Skikda dans l'Urbain (%) P1/ ΣPUx100		50,99	55,59	49,98	41,35	35,40
Part de Skikda dans la Pop. Totale (%) P1/ ΣPTx100		18,91	20,28	20,68	21,56	20,32
Le poids des 4 plus grandes villes par rapport à la population urbaine (%) Prim 4 = P1+P2+P3+P4/ ΣPUx100		75,12	77,53	73,62	62,14	54,02
Taux d'urbanisation Pop. Urb. /pop. Tot.x100		37,10	36,49	41,71	52,14	57,41

Source : auteurs

Skikda se présente alors comme une ville primatiale dont le poids est prépondérant dans le système urbain régional. Elle se détache du reste des villes de la wilaya et est nettement au-dessus des trois villes suivantes dans la hiérarchie : Azzaba, El Harrouch et Collo. En effet, Skikda est six fois plus peuplée que la deuxième ville, Azzaba.

La population totale des trois villes de rang immédiatement inferieur (Azzaba (deuxième), El Harrouch (troisième), Collo (quatrième), est de 96 205 habitants. La population de la ville de Skikda représente environ deux fois la population de ces trois villes réunies. C'est qui explique l'importance de l'indice de Stewart (Is) (1,90 en 2008), contre environ deux fois la population des trois agglomérations situées après elle avec un indice de 2,11 en 1966. Donc, l'indice de Stewart est un bon indicateur de la primatialité de la ville de Skikda.

Le poids de la ville de Skikda par rapport à la population urbaine de la wilaya a tendance à diminuer, il représentait 55,59 % en 1977 contre 35,40 % en 2008. Cette diminution s'explique par le passage des agglomérations rurales au rang de l'urbain et l'émergence de des petites villes. La wilaya comptait 12 agglomérations en 1977

contre 22 en 2008, c'est à dire que 10 agglomérations étaient rurales en 1977, ont acquis des caractères urbains. Quant à son poids par rapport à la population totale de la wilaya, il était de l'ordre de 18,9 % en 1966, puis il a augmenté progressivement pour atteindre 21,5 % en 1998 avant de diminuer à 20,3 % en 2008. La primatialité de Skikda est confirmée par les données du tableau n°3.

Le taux d'urbanisation a progressé de 20 points entre 1966 (37 %) et 2008 (57 %), témoignant de la transition démographique dont les facteurs sont à la fois endogènes et exogènes. En effet, d'une population à majorité rurale à une population à majorité urbaine. On estime qu'en 1990, la wilaya de Skikda compte un habitant sur deux urbain.

Face à ces constats, il est urgent de préconiser une politique urbaine visant une répartition des populations et des activités d'une façon équitable sur l'ensemble du territoire de la wilaya de Skikda, pour réaliser une justice socio-spatiale et avoir une armature urbaine harmonieusement répartie sur l'espace de la wilaya de Skikda.

7. L'indice d'autonomie urbaine

La situation géographique des agglomérations est un élément qui détermine bien leur autonomie. Nous avons utilisé une formule basée sur la population des agglomérations urbaines par rapport à la population de l'agglomération la plus importante et la plus immédiate ainsi que la distance qui les sépare. La formule utilisée est la suivante :

$$I.A.U. = \frac{P1 \times D^2}{P2}$$

Ou

P1 = Population de la petite ville,

P2 = Population de la ville la plus importante,

D^2 = Distance[1] entre ces deux villes au carré.

[1] Les distances sont calculées depuis le site https://calculerlesdistances.com

Si l'agglomération urbaine se trouve à mi-chemin entre deux villes de même taille, on tient compte de la moyenne des deux indices. Cette formule semble donner un aperçu positif sur le degré d'autonomie urbaine.

Tableau 4 : Indice d'autonomie urbaine de quelques agglomérations en 2008

Agglomérations	Population	Distance par rapport à la ville la plus importante	D^2	Indice d'autonomie
Collo	29354	69	4761	764,09
Oum Toub	19916	55	3025	329,38
Tamalous	23728	43,1	1857,61	240,98
Azzaba	33766	33,2	1102,24	203,48
El Harrouch	33085	30,3	918,09	166,07
Ramdane Djamel	16520	15,1	228,01	20,59
Emdjez Edchich	13019	6,54	42,77	3,04

Source : auteurs

Au fur et au mesure qu'on s'éloigne d'un grand centre urbain, l'indice augmente et plus le nombre de population de l'agglomération considérée est important plus l'indice est grand.

- Collo se trouvant à 69 km de Skikda, elle compte l'indice le plus élevé : 764,09. C'est-à-dire qu'elles peuvent pleinement jouer leur rôle dans le processus de développement local et se développer du fait de leur distance et situation géographique excentrique.
- Oum Toub se situe à 55 km par rapport à Skikda, son indice est de l'ordre de 329,38.
- Tamalous a un indice d'autonomie moyen du fait de sa distance par rapport à la ville la plus importante et son poids démographique.
- Azzaba (33766 habitants), a également un indice moyen (203,48), l'on peut dire alors que vu la distance et son poids démographique, Azzaba peut se développer facilement car elle n'est pas directement concurrencé par Skikda et échappe relativement à son contrôle.
- El Harrouch avec un indice de 166,07 elle est plus au moins autonome de Skikda.
- Ramdane Djamel a un indice faible 20,59. Ceci laisse supposer la proximité d'un grand centre urbain beaucoup plus important et dont elle dépend pour un grand nombre de services. En effet, Ramdane Djamel avec ses 16520 habitants ne se trouve qu'à 15,1 Km de Skikda. On peut

considérer alors que Ramdane Djamel a beaucoup moins d'atouts pour se développer sans être concurrencé par Skikda, elle peut être court-circuitée ou phagocytée.

- Emdjez Edchich avec un indice faible (3,04). Ceci laisse supposer la proximité d'un grand centre urbain beaucoup plus important et dont elle dépend pour un grand nombre de services. En effet, Skikda avec ses 182903 habitants ne se trouve qu'à 6,5 Km. On peut considérer alors que l'agglomération d'Emdjez Edchich est phagocytée par Skikda et elle a beaucoup moins d'atouts pour se développer.

L'indice d'autonomie urbaine est très significatif, mais il ne faut pas négliger le choix des pouvoirs publics qui permet à tout centre urbain quel que soit sa taille de jouer le rôle qui lui est dévolu. Ainsi le rayonnement d'une ville sur son espace environnant s'accroît avec l'importance de la taille et décroît avec la distance. Cette décroissance devient nulle lorsqu'on s'éloigne du premier centre urbain et que l'on se rapproche du second.

8. Le modèle gravitationnel de Reilly

Les hiérarchies de centres qui émergent et évoluent sous la contrainte de la proximité géographique peuvent être analysées avec des outils de géométrie fractale, mis au point par les mathématiciens et des physiciens. Certaines dynamiques géographiques se rapprochent ainsi de celles des systèmes complexes analysés par beaucoup de disciplines aujourd'hui.[1] Mais dans cette étude nous avons utilisé le modèle gravitaire de Reilly.

Développé en 1931 par William J. Reilly, il permet, notamment à l'aide de la formulation mathématique de Converse (1949), de connaître l'attraction relative de deux centres urbains sur une population localisée dans une zone intermédiaire. La loi de Reilly expose que l'attraction est proportionnelle à la taille des centres et inversement proportionnelle au carré des distances entre la zone intermédiaire et les centres urbains concernés.

Pour Reilly, la force d'attraction exercée par une ville j sur un lieu i est

[1] Denise Pumain « Calculer et prédire avec le modèle gravitaire ». Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne.2016

proportionnelle à sa taille (Mj) et inversement proportionnelle au carré de la distance (Dij) qui sépare i et j.

Reilly montre ensuite que l'on peut déduire de sa formule le point d'équilibre O entre les aires d'influences de deux villes a et b situées à une distance Dab, et de tailles respectives Ma et Mb :

$$\frac{M_a}{D_{Oa}^2} = \frac{M_b}{D_{Ob}^2} \Leftrightarrow D_{Oa} = \frac{D_{ab}}{1+\sqrt{\frac{M_b}{M_a}}}$$

Ce modèle donne des résultats significatifs notamment pour les grandes villes. Denise Pumain (2016) a signalé à ce propos, que l'extension à taille égale de l'influence des centres est, en général, plus vaste, la portée spatiale est plus grande lorsqu'on est dans une zone de plaine que lorsqu'on est dans une zone un peu plus sinon montagneuse, en tout cas collinaire.

L'exemple de Skikda en témoigne. Parallèlement et pour bien montrer ces aires influences, nous avons établi une figure qui retrace les aires de rayonnement théorique. Ces aires d'influence sont fonction de la taille des agglomérations et de la distance de chacune d'elles par rapport à Skikda.

Tableau 5 : Modèle de Reilly appliqué à Skikda et les autres villes de la wilaya 2008

Agglomérations	**Taille**	**Distance par rapport à Skikda**	**Da[1] km**	**Db[2] km**	**L'aire d'influence depuis Skikda km**
Skikda	182903				
Azzaba	33766	33,2	23,2	10	23,20
El-Harrouch	33085	30,3	21,26	9,04	21,26
Collo	29354	69	59,46	9,54	59,46
Tamalous	23728	43,1	31,68	11;42	31,68

[1] Da : est la distance de l'aire d'influence que la ville de Skikda (référence) exerce sur la ville de comparaison.
[2] Db : est la distance de l'aire d'influence que la ville concernée exerce sur son environnement, en comparaissant à la ville de référence de Skikda.

Oum Toub	19916	55	41,35	13,65	41,35
Sidi Mezghiche	17405	32,2	24,60	7,6	24,60
Beni Oulbane	16891	27,08	20,78	6,3	20,78
Salah Bouchaour	16724	23	17,65	5,35	17,65
Ramdane Djamel	16520	15,1	11,61	3,49	11,61
Ain Kechera	13811	66	51,77	14,23	51,77
Kerkera	13059	59	46,55	12,45	46,55
Emdjez Edchich	13019	6,54	5,16	1,38	5,16
Ain Charchar	12486	46	36,47	9,53	36,47
El Hadaiek	10252	24	19,40	4,6	19,40
Es Sebt	9845	38	30,84	7,16	30,84
Bekkouche L.	7873	50,49	41,81	8,68	41,81
El Ouloudj	7599	75,49	62,70	12,79	62,70
Bouchetata	6601	39,38	33,09	6,29	33,09
Cheraia	5960	71,03	60,16	10,87	60,16

Source : auteurs sur la base des données RGPH, ONS, 2008.

Figure 9 : Le rayonnement de Skikda d'après le modèle de gravitation de Reilly

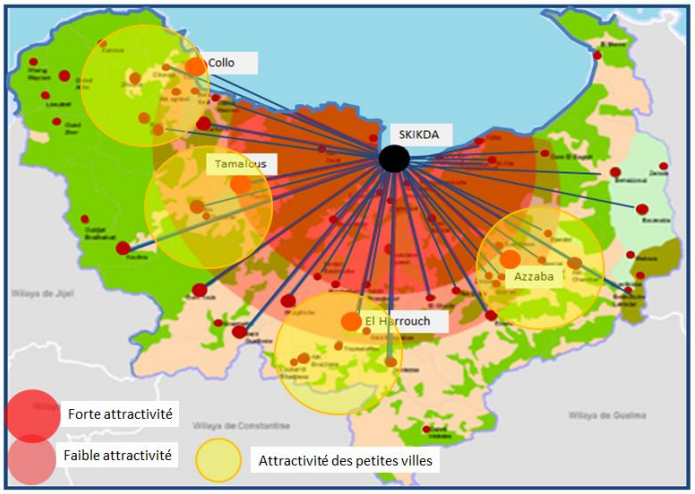

Source : auteurs

9. Conclusion

Les transformations économiques et sociales que l'Algérie a connues au cours des trois dernières décennies, ont entraîné de sensibles modifications dans la distribution

géographique des populations. La transition démographique par le passage d'une société rurale traditionnelle à une société urbaine moderne est le fait le plus marquant.

La volonté de l'Etat et la politique d'aménagement du territoire ont participé au développement des agglomérations chefs-lieux de wilaya. Skikda en est un parfait exemple.

Certes, ce qu'il faut retenir, c'est d'abord l'idée de permanence qui se dégage: permanence de l'hypertrophie de l'agglomération de Skikda et permanence des déséquilibres entre les régions ou le fait urbain reste marginal dont les facteurs sont d'ordres historiques (les héritages de la colonisation), naturelles (diversité du milieu physique, dualité spatiale plaines/montagnes), politiques (inégale répartition des investissements publics).

L'application de la loi de Zipf a montré le déséquilibre du système urbain dans la wilaya de Skikda. La ville primatiale (Skikda) est incontestablement hégémonique dans le territoire qu'elle commande. L'avenir de l'armature urbaine est conditionné par les choix politiques d'aménagement du territoire.

L'application de modèle de Reilly a donné des résultats significatifs sur le pouvoir de commandement spatial de Skikda. Certes, les petites villes occupent une place relativement faible dans le système urbain, mais, elles représentent un niveau bien vivant de l'armature urbaine régionale. Elles règnent, en général, sur une région dont elles assurent les fonctions commerciales et les principaux services. Elles occupent, donc, une place importante dans la stratégie du développement local et régional.

Bibliographies:

- Abdaoui G.R., Tabet A.A., Bouaicha F., Bousmaha A., Bouchemal S. (2020). Sprawl, Specificity and Dynamics of Inter-Municipal Urban Agglomerations of the Souf Valley (South East Algeria): Using GIS Techniques. International Journal of Innovation and Applied Studies. ISSN 2028-9324. vol. 29, no. 4, pp. 991–1014, July 2020. http://www.ijias.issr-journals.org/fr/contact.php.

- Agaguenia Sihem, (2019), Potentialités d'innovation territoriale dans les petites villes de montagne. Cas de la ville de Collo, un territoire en montagne littorale, Massif de Collo (Nord–est algérien). Thèse de doctorat en Aménagement du Territoire, université d'Annaba.
- ANAT, 1998 : Agence Nationale de l'Aménagement du Territoire.
- Belhedi Amor, (2004). Le système urbain tunisien. Analyse hiérarchique démo-fonctionnelle sur la base de la loi Rang-taille. Cybergeo : European Journal of Geography [Online], Space, Society, Territory, document 258, Online since 09 February 2004, connection on 20 July 2020. URL : http://journals.openedition.org/cybergeo/3877 ; DOI : https://doi.org/10.4000/cybergeo.3877
- Bouchemal Salah, (2010). La production de l'urbain en Algérie : entre planification et pratiques. In : Djelloul Y., Emelianoff C., Bennasr A. (dirs.). L'étalement urbain : un processus incontrôlable ? Rennes : Presses Universitaires de Rennes. p. 135-150. (Espace et territoires).
- Boudjelida H. (1982) : Habitat rural et organisation spatiale dans une petite région de l'Algérie du Nord : le cas d'Azzaba. Doctorat de 3ème cycle, Université de Montpellier 3.
- Boukerzaza H. (1985). Décentralisation, développement local et aménagement du territoire en Algérie, le cas de la wilaya de Skikda. Thèse 3ème cycle, Montpellier.
- Boulkaibet A., Benmissi H., (2018), la répartition spatiale des enjeux vulnérables aux risques industriels dans la daïra de Skikda (Algérie): un essai de bilan cartographique. Sciences & Technologie. D, Sciences de la terre, 227-245.
- Boukhemis Kaddour, Zeghiche Anissa, (1983). Développement industriel et croissance urbaine : le cas de Skikda (Algérie). In: Méditerranée, troisième série, tome 47, 1-1983. pp. 27-34
- Boukhemis Kaddour, Zeghiche Anissa, (1983). Approche des déterminants de la migration interne en Algérie à travers deux cas : Constantine et Skikda. Annales de géographie Année 1990 552 pp. 180-188.
- Boulkaibet A., Bousmaha A. (2020), Mesurer l'accessibilité spatio-temporelle par le transport en commun, approche par isochrones de l'accessibilité à partir d'arrêts de Bus dans la ville de Skikda (Nord Est Algérien). International Journal of Innovation and Applied Studies, ISSN: 2028-9324, August 2020. http://www.ijias.issr-journals.org/fr/contact.php.

- Bousmaha Ahmed et Boulkaibet Aissa (2019). Planification foncière et espaces agricoles périurbains en Algérie. Le cas de l'agglomération de Skikda. in revue Développement Durable et Territoires. vol. 10, n°3, 2019. https://journals.openedition.org/developpementdurable/16002
- Bousmaha Ahmed et Chouache Abdelkader (2017). L'étalement urbain et ses impacts sur le foncier rural en Algérie. Le cas de Sétif et sa région. in : La petite exploitation agricole méditerranéenne, une réponse en temps de crise Editeurs scientifiques : Paoli J.C. (coordinateur), Anthopoulou T. (ed.), Ben Saad A. (ed.), Bergeret P. (ed.), Elloumi M. (ed.), Napoléone C. (ed.), Vianey G. (ed.). Options méditerranéennes série A. Numéro 117, pages 155-166. ISSN : 1016-121X – ISBN:978-2-85352-562-7 © CIHEAM,2017. https://om.ciheam.org/om/pdf/a117/a117.pdf
- Bousmaha Ahmed, (1994). Petites villes et urbanisation dans la région centrale du Tell de l'est algérien. Thèse de doctorat en géographie (nouveau régime), Université de Nice Sophia Antipolis, 404 p.
- Bousmaha Ahmed (2014). Le rôle des petites villes dans le mouvement d'urbanisation en Algérie : le cas de la région centrale du tell de l'est algérien. Sciences & Technologie D - N°39, Juin (2014). pp.29-44 http://193.194.84.141/index.php/d/article/view/1723
- J C. Brûlé, G. Mutin, (1982) : Industrialisation et urbanisation en Algérie, in Maghreb et Machrek n° 96.
- Brulé J.-C. et Fontaine J., (1986). L'Algérie : volontarisme politique et aménagement du territoire. In URBAMA en collaboration avec l'Université de Franche-Comté. 248 p.
- Côte Marc (1983): « L'espace algérien, les prémices d'un aménagement », Office de Publication Universitaire (O.P.U.), Alger, 1983.
- Derycke P.H. (1979), L'économie et planification urbaine. Tome 1, l'espace urbain. Théories, P.U.F. Paris.
- Escallier Robert (1982) : Le système urbain marocain : métropoles et petites villes, in Maghreb-Machrek n° 96.
- Escallier Robert, (1985), Population et urbanisation, pp. 119-173 in Le Maghreb : hommes et espaces sous la direction de Jean-François Troin, Armand Colin Editeur, Paris, 360 p.
- Fontaine Jacques, (1983). Villages Kabyles et nouveau réseau urbain en Algérie, le cas de wilaya de Béjaïa, URBAMA fascicule 12, Tours. 273 p.
- Gabaix, X. (1999). La loi Zipf et la croissance des villes. The American Economic Review : 89, 2, 129-132.

- Guérin-Pace F., (1995). Rank-size distribution and the process of urban growth, Urban Studies, 32, p551-562
- Maurer Gérard, (1985). Mise en valeur et aménagement du milieu naturel. pp. 15-76 in Le Maghreb : hommes et espaces sous la direction de Jean-François Troin, Armand Colin Editeur, Paris, 360 p.
- Mutin Georges, (1985). L'industrialisation : un phénomène général aux effets diversifiés, pp. 220-251 in Le Maghreb : hommes et espaces sous la direction de Jean-François Troin, Armand Colin Editeur, Paris, 360 p.
- Nemouchi Hayette, (2011), « Pratiques sociales et problèmes fonciers en Algérie ». In Elloumi M. (ed.), Jouve A.-M. (ed.), Napoléone C. (ed.), Paoli J.C. (ed.), 2011, « Régulation foncière et protection des terres agricoles en Méditerranée ». Montpellier : CIHEAM, Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n°. 66. 2011 pp. 127- 143.
- Moriconi-Hébrard François, (1998). Un modèle pour la croissance des systèmes urbains, la loi de la métropolisation / A growth model for urban systems, the metropolitan concentration law. In: Revue de géographie de Lyon, vol. 73, n°1, 1998. Varia. pp. 55-70
- O.N.S. (2008) Office National des Statistiques : Recensement Général de la Population et de l'habitat.
- PAW de Skikda, (2012). Plan d'Aménagement de la Wilaya de Skikda Mission 03 - Plan d'aménagement intégré par aire de planification, 2012.
- Prenant André, (1986). Réduction de l'exode rural et nouveaux modes de fixation des migrants par les petites villes et les moyennes villes, pp.471-557 in Petites villes et villes moyennes dans le Monde Arabe, URBAMA n°17 Tome II, 1986. (Tome I et II 838 p.).
- Rahmani Chérif, (1982). La croissance urbaine en Algérie, coût de l'urbanisation et politique foncière. O.P.U. Alger. 317 p.
- Pumain Denise, 1982, La dynamique des villes, Economica, Paris.
- Pumain Denise, (2016), « Calculer et prédire avec le modèle gravitaire vidéo 2.4 : Le modèle de Reilly et le géomarketing » MOOC Échanges et proximité : la première loi de la géographie Plateforme FUN-MOOC - Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne-Session mai-juin 2016.
- Poulalion Gabriel, (1984). La science de la population. Paris, Litec, 1984, VIII, 333 p.
- Reilly W. J. (1931) The Law of Retail Gravitation, W. Reilly ed, 285 Madison Ave, New York, NY.

- Schaffar A. (2009). Croissance et hiérarchie urbaines dans les pays émergents. Economies et finances "thèse de doctorat. Université de la Réunion; Université de Toulon Sud, 2009.
- Schéma d'aménagement du corridor de l'autoroute Est-Ouest. 2009. Étude de la bande autoroutière.
- Sidi Boumedine Rachid (ed). (2013). L'urbanisme en Algérie : Echec des instruments ou instruments de l'échec ? Alger : les Alternatives Urbaines. 232 pages, ISBN 978-9931-9010-5-1
- Véron Jacques, (2008), Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de l'urbanisation du monde. Dans Mondes en développement (n° 142), pages 39 à 52.

ANALYSE DES PROJETS DE DEVELOPPEMENT RURAL DURABLE DANS LA REGION STEPPIQUE DE LA WILAYA DE TLEMCEN - ALGERIE

ANALYSIS OF SUSTAINABLE RURAL DEVELOPMENT PROJECTS IN THE STEPPE REGION OF TLEMCEN CITY- ALGERIA

Dr. ZEKRI Nadia[1] Dr Sid Ahmed Soufiane [2]
[1]Département des Ressources Forestières, Faculté SNVSTU, Université de Tlemcen, Algérie.
Laboratoire de recherche : Gestion conservatoire de l'eau, du sol et des forêts et développement durable des zones montagneuses de la région de Tlemcen.
[2] Département d'aménagement, Faculté sciences de la terre, Université Badji Mokhetar Annaba (Laboratoire des analyses urbaines et environnementales)

Résumé

Pour assurer un développement agricole durable du pays, une sécurité alimentaire de la population et minimiser ainsi les importations, l'Etat Algérien a opté une nouvelle stratégie de développement rural durable (SDRD). Cette dernière avait comme objectifs l'amélioration des conditions de vie de la population rurale, pour freiner l'exode vers les villes et empêcher l'abandon des terres agricoles.

Cette nouvelle stratégie à été mise en œuvre depuis 2009 à travers des Projets de Proximité de Développement Rural Intégré (PPDRI) et des Projets de Proximité de Lutte contre la Désertification (PPLCD) particulièrement dans les zones pauvres, marginalisées et sensibles à la désertification.

Après presque dix ans du lancement de ces projets au niveau national, cette étude a pour but une analyse du bilan des projets réalisés dans la région steppique de la wilaya de Tlemcen. Cette région présente un niveau de pauvreté et de chômage élevés et elle est sensible à la désertification. Pour se faire une collecte de données au niveau des administrations spécialisées et des sorties sur terrain ont été effectué.

Les résultats obtenus montrent une certaine amélioration des conditions de vie de la population notamment au niveau des infrastructures (voies d'accès pour le désenclavement, électrification et mobilisation de l'eau). Néanmoins la réalisation de certaines actions a subit beaucoup de difficultés. Soit par manque de financement affecté

à certains secteurs ou par insuffisance des capacités du secteur des forêts à gérer ce genre de projets avec leurs différents programmes.
Mots clés : Développement rural durable, Projet de proximité, Bilan, Région steppique de la wilaya de Tlemcen, Algérie.

Abstract

The Algerian government applied a new Sustainable Rural Development Strategy (SRDS) to ensure sustainable agricultural development and food security for the population, and to minimize imports. The SRDS aims to improve the living conditions of the rural population; to eliminate the massive exodus of people to cities; and to prevent people's leave of their lands.

In 2009, the SRDS was implemented through Integrated Rural Development Proximity Projects (IRDPP) and Desertification Control Proximity Projects (DCPP), particularly in poor, marginalized, and sensitive areas to desertification.

The data was collected from specialised administrations, and field trips in the steppe region of Tlemcen city. Results were analysed to provide knowledge about the city, which is known of its high number of pauverty and unemployibility, and its manifestations of desertification sensitivity.

The results demonstrated some improvement in the living conditions of the population, in terms of infrastructure: (1) access to routes for opening up to the world, (2) electrification, and (3) water mobilisation. The achievement of some planned actions faced many difficulties. First, there were a lack of funding allocated for certain sectors. Second, there was an insufficient capacity of the forestry sector to manage this type of projects with their various programs.

Keywords: Sustainable Rural Development, Proximity project, Assessment, Steppe region of Tlemcen city, Algeria.

1. Introduction

L'Algérie indépendante a favorisé le développement des "villes", en les privilégiant en matière d'emploi, de logement et d'accès aux divers services. Cela a affaibli les zones rurales qui sont devenue symbole de vie dure et sous développée. En plus durant la décennie noire des années 90, ces zones ont subit en particulier les effets d'un terrorisme dévastateur sur le plan humain et matériel (Bessaoud, 2006). Cela a induit à un exode rural massif qui a provoqué une dominance du mode de vie urbain au détriment du rural.

Afin de remédier à ces écarts et assurer au même temps un développement agricole

durable du pays, l'Algérie a adopté durant cette dernière décennie la politique du renouveau rural. Cette dernière a été mise en œuvre à travers une démarche multisectorielle basée sur une approche participative menée par l'administration décentralisée. Tout en mettant en mouvement l'ensemble des acteurs nationaux et locaux des zones rurales et en commençant par les ménages ruraux.

Les principaux objectifs de cette nouvelle stratégie étaient de relever le défi de la sécurité alimentaire et de promouvoir un développement durable et harmonieux des territoires ruraux. Cela se fait en assurant l'équité dans la réalisation des projets pour tous les territoires sans discrimination ou marginalisation ni exclusion d'aucun. Les autres défis se convergent vers la lutte contre la désertification et la protection des ressources naturelles du pays.

Pour parvenir à ces objectifs, des projets de développement rural ont été mis en place. Il s'agit des Projet de Proximité de Développement Rural Intégré (PPDRI) et des Projets de Proximité de Lutte contre la Désertification (PPLCD) qui s'initient sur quatre (04) principaux thèmes fédérateurs suivants (Ghazi, 2012):

- La modernisation des villages et des K'sour pour l'amélioration de la qualité et des conditions de vie en milieu rural ;
- La diversification des activités économiques qui vise le développement de l'économie locale ;
- La protection et la valorisation des ressources naturelles ;
- La protection et la valorisation du patrimoine matériel et immatériel par le développement des produits du terroir et la préservation des sites et produits historiques et culturels.

Les PPDRI et les PPLCD impliquent la prise en charge du développement local par les communautés rurales ciblées en s'appuyant sur les cinq programmes suivants (Ministère d'agriculture et de développement rural, 2010) :

- La protection des bassins versants de barrages : il porte sur l'application des études réceptionnées définitivement pour 34 bassins versants sur une superficie de 3,5 millions d'hectares localisés au niveau de 25 wilayas et concernant plus de 350 communes dont la population recensée est de 7 millions d'habitants ;
- La lutte contre la désertification : il est prévu sur 30 wilayas et 338 communes. Il vise un espace de 2,5 millions d'hectares dont 137 000 ha seront traités ;
- La réhabilitation et l'extension du patrimoine forestier : il a pour objectif

notamment l'amélioration de l'état et de la productivité des peuplements forestiers par la réalisation des travaux sylvicoles sur 118500 ha et la plantation sur 36 000 ha ;

- La conservation des écosystèmes naturels : il est attendu que ce programme touche 52 communes et 35 000 ménages ruraux, le traitement d'un espace sur 188000 ha et la création de 17 500 équivalent emplois permanents ;
- L'extension de la surface agricole utile pour la mise en valeur des terres agricoles sur 230 000 ha.

Dans ce cadre, notre présente étude se veut une analyse des projets du développement rural durable : PPDRI et PPLCD effectués dans le Sud de la wilaya de Tlemcen. Tout en mettant en valeur les principales actions réalisées, les objectifs escomptés et leurs résultats. Ainsi que de mettre le point sur les insuffisances actuelles et de proposer des solutions pour l'avenir.

2. Matériels et méthodes

2.1 Zone d'étude

La région steppique de la wilaya de Tlemcen est située entre les coordonnées angulaires de longitude 1° 03' 10'' Est à 1° 52' 16'' Ouest et de latitude 34° 41' 12'' Nord à 40° 12' 24'' Sud (Medjahdi, 2011). Elle occupe toute la partie Sud de la wilaya sur une superficie de 3268,4 Km^2 et un périmètre de 606,76 Km. Elle est représentée par des grandes étendues arides et semi arides à vocation agro-pastorale et qui appartiennent à l'ensemble des hautes plaines Sud Oranaises. Sur le plan administratif, elle regroupe cinq (05) communes : Sebdou, Sidi Djilali, El Gor, El Bouihi et El Aricha (Fig.1).

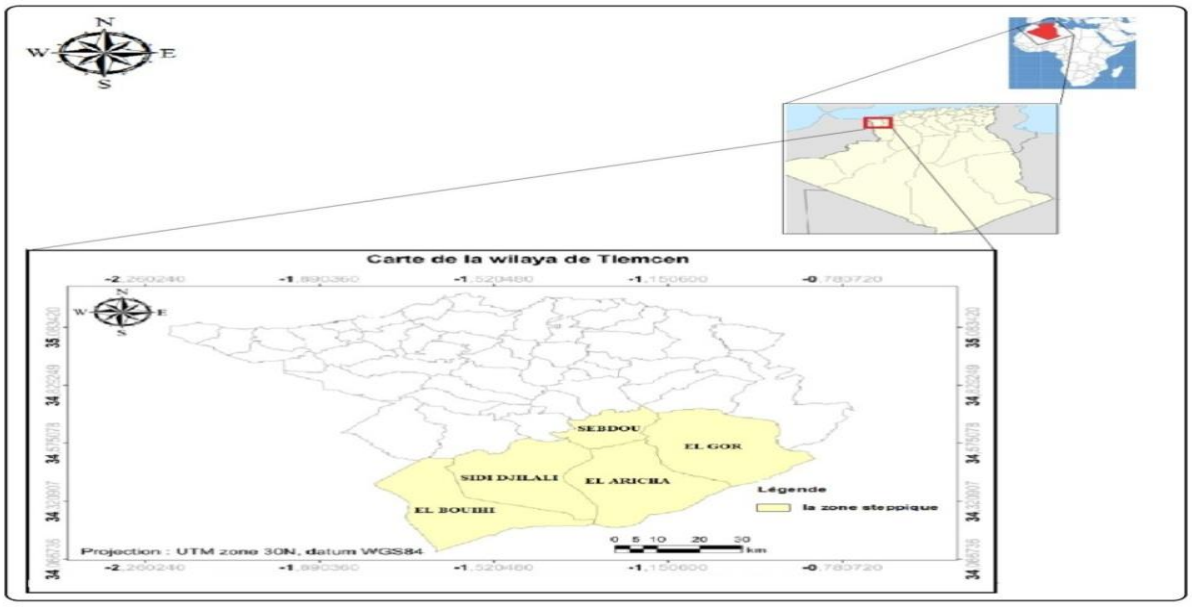

Figure 1: situation géographique de la région steppique de la wilaya de Tlemcen (Zékri, 2017)

Le relief est accidenté au niveau des massifs montagneux. Les autres parties présentent des pentes modérées formant ainsi des glacis. Le réseau hydrographique contient plusieurs cours d'eau temporaires endoréiques et exoréiques. Les sols sont peu profonds, avec une assise de couches calcaires sensibles aux érosions hydriques et éoliennes.

Il règne dans la zone d'étude, le climat méditerranéen semi continental à continental, avec un bioclimat semi-aride à aride. Les précipitations sont très irrégulières d'une année à l'autre et au cours de la même année (entre 100 et 400 mm) et tombent souvent sous forme d'orage. La saison sèche se prolonge sur une durée de 5 à 6 mois et se déroule de la mi-mai au début d'Octobre (Bekkouche, 2011; Bekkouche et *al*, 2013).

La végétation est composée essentiellement par des formations ouvertes clairsemées steppiques et forestières. Ces dernières enregistrent un recul chaque année au profit des cultures agricoles notamment la céréaliculture et l'oléiculture.

La zone d'étude compte actuellement 73041 habitants, soit 4% de la population totale de la wilaya de Tlemcen sur 1/3 de son espace. Avec une densité de 164 habitants/ km^2 dans la commune de Sebdou et seulement 10 à 12 habitants/km^2 dans les autres communes. Le taux de chômage moyen est très élevé (46%), il traduit les faibles sources d'opportunités économiques dans cette région (Direction de Planification et d'Aménagement du Territoire, 2014). La vie de la population est organisée autour des activités agro-pastorales. L'activité agricole est dominée par une céréaliculture de subsistance sur 35 750 ha, localisés essentiellement dans les communes d'Al Aricha et d'El Gor. Les pratiques pastorales sont basées sur l'élevage du cheptel bovin (8 538 têtes), caprin (8 065 têtes) et principalement ovin (400 610 têtes) pour la compagne 2014-2015 (Direction des Services Agricoles de Tlemcen, 2016).

2.2 Approche méthodologique

Après presque 10 ans du lancement des projets du développent rural durable, il est temps d'effectuer un bilan pour visualiser leur efficacité sur la population et sur le milieu rural. Dans ce cadre cette étude a pour but l'analyse des Projets de Proximité de Développement Rural Intégré (PPDRI) et des Projets de Proximité de Lutte contre la Désertification (PPLCD) réalisés dans la région steppique de la wilaya de Tlemcen. Pour se faire une collecte de données au niveau de la conservation des forêts de la wilaya de

Tlemcen et la circonscription des forêts de Sebdou a été mené. Suivie par des sorties sur terrain pour visualiser l'état des différentes actions des programmes exécutés et leur impact sur les communautés rurales.

Les données collectées ont concerné les projets lancés depuis l'année 2009, le nombre des ménages ruraux touchés ainsi que le volume de chaque action. Les principales actions réalisées ont été observées sur terrain et photographiées.

2.3 Bilan des PPDRI et des PPLCD

A travers le territoire national algérien, plus de 10 000 PPDRI ont été lancé. Ils ont touché 2 174 localités rurales et ils permettront d'améliorer les conditions de vie de 727 000 ménages ruraux soit 4 471 000 habitants. Ils serviront à l'ouverture de 1 millions d'emploi et auront un impact sur la préservation et la valorisation de 8,2 millions d'hectares situés dans les zones de montagnes, les espaces steppiques et les zones sahariennes. Ils assureront aussi l'extension de la surface agricole utile (SAU) de prés de 250 000 ha (Ministère d'agriculture et de développement rural, 2010).

Les actions réalisées sont soit à caractère individuel ou collectif. Leurs objectifs sont de permettre d'améliorer durablement les revenus des populations rurales et d'une manière générale leurs conditions de vie. Pour minimiser l'exode rural vers les villes et l'abandon des terres agricoles. Elles se discernent parmi les domaines suivants :

- Mise en valeur des terres agricoles (défoncement, améliorations foncières) ;
- Aménagements hydrauliques (ouvrages de captage d'eau, de stockage d'eau, de dérivation d'oueds, canaux d'irrigation ou de drainage, équipements d'irrigation) ;
- Travaux de conservation des sols (lutte contre l'érosion torrentielle, banquettes antiérosives, fixation de dunes, plantations fourragères pastorales, entretien des parcours et mise en défens) ;
- Amélioration des systèmes de production agricole (plantations fruitières, viticoles, fourragères, palmeraie) ;
- Production animale (appui à l'élevage familial, création d'unités d'élevage de petite dimension, petites unités de fabrication d'aliments du bétail ou de collecte du lait, création de marché local) ;
- Valorisation des produits agricoles (réalisation d'unités de stockage, transformation et conditionnement des produits agricoles ou de cueillette, appui à

l'élevage familial, création d'unités d'élevage de petite dimension, petites unités de fabrication d'aliments du bétail ou de collecte du lait) ;

- Equipement des exploitations agricoles (mobilisation de l'eau, alimentation en énergie électrique, voies d'accès, opérations nécessaires à une utilisation rationnelle et optimale du patrimoine foncier à mettre en valeur) ;
- Activités liées à l'agriculture et à l'artisanat rural (meunerie, huilerie, forge, sparterie, vannerie, fabrication de tapis, préparation de laine, de cuirs et peaux, tannerie, bourrellerie, sellerie, séchage, fabrication d'emballages en bois, d'articles de liège, ateliers de conditionnement et transformation, transport des produits, services de prestations techniques) ;
- Actions de consolidation des activités économiques (habitat rural, désenclavement, électrification, service sociaux, etc.). La demande d'habitat rural doit être liée à la réalisation d'une action du PPDR par l'adhérent du PPDR ;
- Actions de formation et de perfectionnement (destinées aux communautés rurales et au personnel d'encadrement des projets).

Dans la wilaya de Tlemcen 432 projets ont été lancé (Tab. 1) et ils ont touchées 364 localités rurales réparties sur 52 communes (Badaoui, 2017).

Tableau 1 : PPDRI lancés dans la wilaya de Tlemcen selon les thèmes fédérateurs

Thèmes fédérateurs	Nombre de PPDRI lancés
Modernisation des villages	17
Diversification des activités économiques	148
Protection et valorisation des ressources naturelles	260
Protection et valorisation du patrimoine matériel et immatériel	7
Total	**432**

La mise en œuvre de ces projets s'appuie sur la Stratégie Nationale de Développement Rural Durable (SNDRD). Dans le cadre d'une démarche participative basée sur l'ouverture, l'écoute, la concertation et la décentralisation répondant aux préoccupations

des populations de proximité. Ils contribueront à l'allègement de la pauvreté rurale et la revitalisation des espaces ruraux.

Les actions réalisées sont à caractère individuel (défoncement, plantation rustique d'Olivier et du Cerisier) et/ou collectif (forage, canaux d'irrigation, bassin, aménagement et captage des sources) et ceux dans un objectif de leur permettre d'améliorer leur cadre de vie, de subvenir à leur besoin et surtout de les stabiliser sur place.

Dans la zone d'étude, 31 PPDRI et 41 PPLCD ont été lancés depuis l'année 2009 (Fig.2).

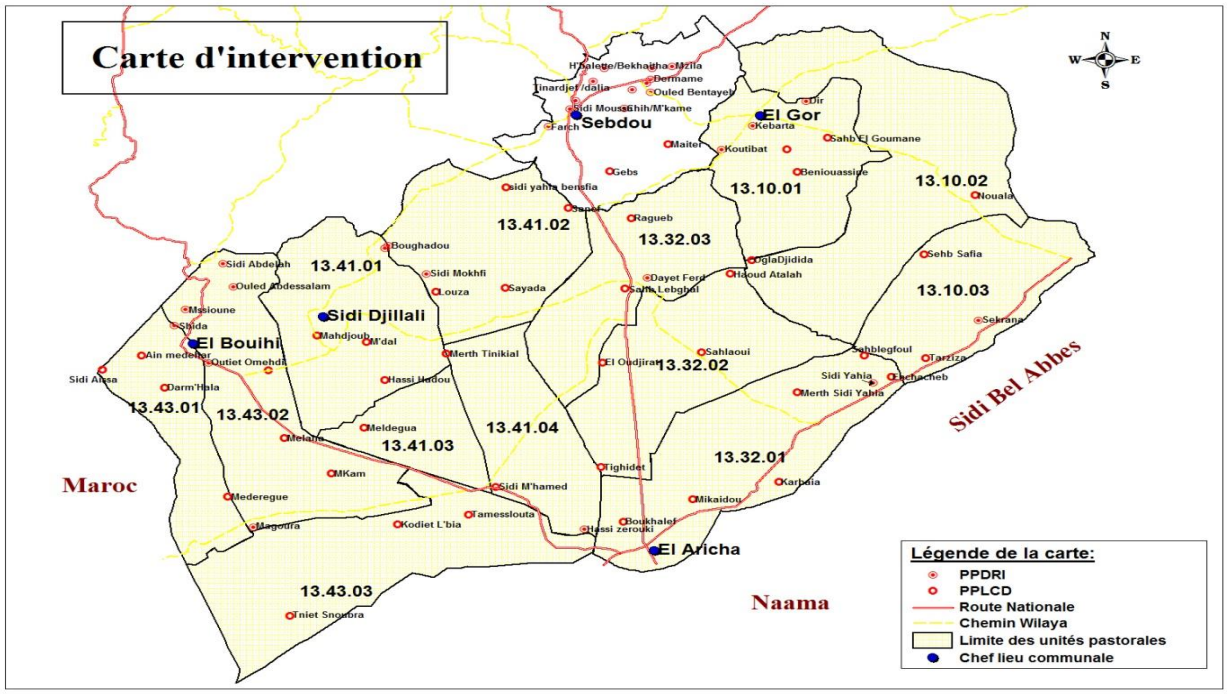

Figure 2 : localisation des PPDRI et des PPLCD dans la région steppique de la wilaya de Tlemcen (Circonscription des forêts de Sebdou, 2014)

La commune de Sebdou a bénéficié de 12 PPDRI et de 2 PPLCD seulement. À cause de la dominance de l'activité agricole par rapport à l'activité pastorale de sa population et sa sensibilité faible à la désertification. La commune d'El Aricha par contre vu sa sensibilité élevée à la désertification et l'abondance du mode de vie pastoral, a bénéficié

de 12 PPLCD et de 2 PPDRI seulement. La commune d'El Gor a bénéficié de 5 PPDRI et de 7 PPLCD, celle de Sidi Djilali de 5 PPDRI et de 10 PPLCD et enfin la commune d'El Bouihi a bénéficié de 7 PPDRI et 10 PPLCD.

Les principales actions réalisées dans les cinq communes de la zone d'étude, dans le cadre de la lutte contre la désertification entre 2009 et 2017 sont données dans le tableau suivant :

Tableau 2 : Principales actions des PPLCD réalisées dans la zone d'étude entre 2009 et 2017

Actions	**Réalisations cumulées**
Plantation de bande forestière	130 Ha
Equipement pour l'énergie solaire	156 unités
Aménagement de piste	88 km
Plantations pastorales en sec	534 ha
Travaux de conservation des eaux et des sols	1000m^3

Source : Conservation des forêts de Tlemcen (2018)

Dans le cadre de l'amélioration des conditions de vie des populations rurales, les principales actions réalisées entre 2009 et 2017 sont citées dans le tableau suivant :

Tableau 3 : Principales actions des PPDRI réalisées dans la zone d'étude entre 2009 et 2017

Rubrique	**Actions**	**Volume réalisé cumulé**	**Nombre de ménage touché**
Mise en valeur des terres	Défoncement	1956 Ha	240
Plantation fruitière	Plantation fruitière	3841 Ha	840
Mobilisation des ressources en eaux	Captage et aménagement de sources	39 unités	50
	Réalisation des Seguia	33950 ML	200
Désenclavement	Aménagement de pistes	576 km	300
Energie	Acquisition d'équipement utilisant l'énergie solaire	156 unités	480

Source : Conservation des forêts de Tlemcen (2018)

La plantation de bandes forestières notamment à base de Pin d'Alep ou de Cyprès toujours vert permettra la protection des routes et des pistes contre l'ensablement. La plantation pastorale assure une diminution de la charge pastorale en augmentant l'offre fourragère et la plantation forestière permet la lutte contre l'érosion et la désertification.

Pour permettre la restauration des parcours steppiques, 14 000 ha a été mise en défens en 2010 pour une duré de 3 ans (Circonscription des forêts de Sebdou, 2014). Cette action fera augmenter la phytomasse des parcours en assurant la reconstitution du tapis végétal.

L'action de désenclavement par l'ouverture de pistes, permettra de faciliter le déplacement de la population entre les localités et à l'intérieur des terres agricoles. La mobilisation des ressources hydriques notamment par la réalisation de forages et des réservoirs d'eau assure l'alimentation de la population en eau pour l'irrigation et l'abreuvement du cheptel.

Les travaux de conservation de l'eau et du sol pour lutter contre l'érosion hydrique se particularisent dans les actions de la correction torrentielle et la fixation des berges.

Pour augmenter et diversifier les revenues de la population rurale, des actions de mise en valeur des terres agricoles par le défoncement ont été menés. Des subventions de l'Etat pour la plantation des espèces rustiques et pour l'acquisition de matériels pour les petits élevages ont été facilitées.

Résultats et discussion

Après avoir collecté les données aux niveaux des administrations forestières, sur la nature et le volume des actions des projets réalisées, nous avons effectué des sorites sur terrain. Ces dernières nous ont permis de visualiser leur l'état et de distinguer leur impact sur la population rurale locale.

Les principales actions de développement rural dont a bénéficié la zone d'étude sont illustrées dans les photos suivantes :

Photo 1 : réalisation d'un forage dans la commune de Sebdou

Photo 2 : réalisation d'un forage dans la commune d'El Aricha

Photos 3 : réalisation d'une piste dans la commune d'El Bouihi

Photo 4 : réalisation d'une piste dans la commune de Sebdou

Photo 5 : réalisation dune piste dans la commune de Sidi Djillali

Photo 6 : plantation d'Olivier dans la commune de Sebdou

Photo 7 : Correction torrentielle dans la commune d'El

Photo 8 : mise en place d'un kit solaire dans la commune d'El

L'analyse des données collectées et des enquêtes terrain, ont permis de dégager des différences en terme de succès entre les projets PPDRI et PPLCD réalisés dans les cinq communes de la zone d'étude.

Les actions réalisées en termes d'infrastructures (notamment l'ouverture de piste), de réalisation de forages et d'oléiculture ont marqué beaucoup de succès et de satisfaction de la population locale. Par contre certaines actions ont été marginalisé par cette dernière vue la dominance de l'activité de l'élevage dans la région.

Les projets réalisés dans la daïra de Sidi Djilali (qui englobe les deux communes de Sidi Djilali et d'El Bouihi) ont marqué un taux de réussite faible par rapport à ceux réalisés dans la daïra de Sebdou (englobant les communes de Sebdou, El Aricha et El Gor). Cela a été dû principalement au désintéressement de la population locale vis-à-vis de certaines actions misent en œuvre, notamment la plantation fruitière. Cela est plutôt dû à la concentration de la population sur l'activité de l'élevage seulement. Une satisfaction a été constatée surtout pour les actions de mobilisation de l'eau et de désenclavement.

Toutes ces actions ont permis une certaine amélioration des conditions de vie de la population de la région steppique de la wilaya de Tlemcen. Cette amélioration a été remarquée surtout au niveau des infrastructures : voies d'accès pour le désenclavement de la population, électrification et mobilisation de l'eau.

Néanmoins la réalisation des projets du développement rural (PPDRI et PPLCD) a subit beaucoup de difficultés parmi les quelles on cite :

- Il n'y a pas de complémentarités entre le secteur des forêts et les autres secteurs. La participation de ces derniers dans les projets reste faible et insignifiante par manque de financement ;
- Le budget alloué est insuffisant pour contribuer au développement des localités surtout isolées. L'intervention de ces programmes s'oriente essentiellement dans les chefs lieus des communes ;
- Les petites unités d'élevages n'ont pas été concrétisées sur le terrain par manque de financement ;
- L'absence d'une expertise extérieure et la surcharge du personnel forestier par des missions inadaptées à son profil a conduit à un ralentissement dans l'exécution de certaines actions ;
- Il se voit un besoin en formation du personnel forestier pour mieux gérer ce genre de projets ;
- Après approbation de certains PPDRI, des insuffisances ont été soulevées, comment remédier à cette situation ? et est ce qu'il y a lieu de revenir dans ces localités ? ;
- Les associations ne sont pas présentes dans toutes les localités et là ou elles sont présentes, elles ne jouent pas pleinement leurs rôles ;
- Le manque des moyens matériels reste un obstacle pour la gestion et le suivi de ces projets ;
- Les études préalables dans un projet restent le point le plus important pour améliorer techniquement les rendements des actions agricoles ;
- La lenteur des études surtout en matière d'ouvrages hydrauliques, ne permet pas de concrétiser le projet au temps voulu.

2.4 Conclusion

Depuis l'indépendance de l'Algérie, la plus part des projets réalisés au profit des populations, ont enregistré un taux d'échec élevé à cause de la centralisation des décisions menées pour ces projets, sans prendre en considération les besoins immédiats des bénéficiaires. Le programme du renouveau rural, à travers les PPDRI et PPLCD comme outils d'intervention, a mis en application à une large échelle l'approche participative qui fonde l'esprit de proximité et l'approche intégrée qui traduit la volonté de mutualisation des ressources pour un développement plus efficace. Ils ont favorisé l'émergence, certes timide mais réelle d'une nouvelle forme de gouvernance du développement local (Souidi et Bessaoud, 2011). Mais la mise à l'épreuve de terrain de cette démarche à l'échelle nationale a montré de nombreuses difficultés qui ont traduit des résultats moins satisfaisants.

Dans la zone d'étude, on a constaté la réussite de certaines actions notamment le désenclavement de la population et la mobilisation de l'eau, mais d'autres n'ont pas vu le

jour. À cause soit du manque de financement par l'absence de la participation de certains secteurs ou à cause du désintéressement de la population locale vis-à-vis de quelques actions misent en œuvre, notamment la plantation fruitière.

Toute fois avec l'accroissement progressif du nombre de PPDRI et PPLCD, les capacités du secteur des forêts à gérer ce genre de projets s'avèrent insuffisantes. Du fait qu'il n'a pas bénéficié d'une réorganisation adaptée à cette mission ni d'un renforcement en moyens matériels et humains. Ce handicap est accentué par la diversité des actions retenues dans les PPDRI et les PPLCD dont beaucoup n'entrent pas dans les compétences des forestiers.

En effet, les projets de développement rural ont donné des résultats plus ou moins positifs en fonction des efforts fournis par les différents acteurs intervenants dans leur réalisation (administrations, autorités locales) et de la réceptivité de la population concernée. Mais pour garantir une efficacité et une durabilité plus satisfaisante de ces projets il faut :

- s'investir plus dans la sensibilisation de la population qui est dans sa majorité sans niveau scolaire et qui s'appuis essentiellement sur l'activité du pâturage pour vivre ;
- multiplier l'opportunité d'emploi et ne pas se limiter au mode de vie pastoral ;
- mettre en valeurs les ressources économiques et touristiques du milieu rural et ne pas s'arrêter au développement rural à court terme.

Références bibliographiques

Bessaoud O., 2006. La stratégie de développement rural en Algérie. Options Méditerranéennes, Sér. A, n°71, pp 79-89.

Ghazi Z., 2012. Politique du renouveau rural : impacts et perspectives d'évolution. Comm. Séminaire sur la mise en place d'un dispositif de formation au développement rural, Ain Témouchent, pp 8- 13.

Ministère d'agriculture et de développement rural, 2010. Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, 7 p.

Mjahdi R., 2011. Etude du processus du rajeunissement des Sols steppiques de l'Ouest Algérien. Mém. Mag., Univ. Tlemcen, 90 p.

Zékri N., 2017. Caractérisation des formations superficielles et analyse spatiale de la sensibilité à l'érosion des sols dans la wilaya de Tlemcen-Algérie. Thèse de Doctorat en Foresterie, Univ. Tlemcen, 132 p.

Bekkouche, 2011. Evolution spatiale du paysage steppique dans le Sud de Tlemcen. Mém. Mag., Univ. S.T.H.B., Alger, 91 p + annexes.

Bekkouche A., Ayache F. et Bouazza M., 2013. The bioclimate in the steppe of Tlemcen (Oran, western Algeria). Journal of Life Sciences, Vol. 7, No 3, pp. 313-321.

Direction de Planification et d'Aménagement du Territoire, 2014. Rapport final de la révision du PDAU des communes de Sidi Djilali, d'El Aricha, d'El Bouihi et d'El Gor.

Badaoui, 2017. Présentation de la stratégie de développent rural dans la wilaya de Tlemcen. Mémoire de confirmation. Dép. Ressources Forestières, Univ. Tlemcen, 80 p.

Circonscription des forêts de Sebdou, 2014. Rapport sur la zone steppique de la wilaya de Tlemcen : Problématique, états des lieux, interventions. 48 p.

Souidi Z. et Bessaoud O., 2011. Valorisation des espaces ruraux en Algérie : une nouvelle stratégie participative. Rev. New Médit, N. 1, pp 17- 24.

Environmental Architecture and Economic Development

Dr. Attia El-Gayar

Soil-water management Professor

Soil, Water& Environment Research Institute, Agriculture Research Centre, MINAGRI, Giza, Egypt.

attiaelgayar@yahoo.com

Abstract

Considered green or sustainable architecture a modern trends in architectural thought and interested in the relationship between buildings and the environment, where you must check the needs of the present without losing sight of the right of future generations to meet their needs - as it also appears to reduce the impact of buildings on the environment by reducing the economic costs of construction and operation , so they are highly efficient system compatible with the surrounding less collateral damage the environment it is an invitation to deal with the environment better. They become expansion to create a friendly environment or application of the standards of cities a prerequisite aims to provide energy consumption through optimal use of natural sources of energy (solar - energy winds) and invent new methods for new and renewable energy, in addition to the rationalization of water consumption and recycling of solid waste and attention to the realization of agriculture and forestation, which reduces carbon emissions and improves the quality of the environment in general and the internal environment and the air inside buildings, in particular, and thus improve the health of society and the increasing age the default of the buildings and the preservation of the ecosystem - which ultimately leads to higher productivity and boost the economy in various sectors.

In the case of sustainable cities, the integration of green design and smart technology methods not only helps to reduce energy consumption and reduce the environmental impact, but also reduces the construction costs and maintenance costs and creates a comfortable working environment and improve the health of users and reduces the legal liability that may arise because of the buildings diseases and raise property value

buildings and lease revenues.The relationship between environmental and economic development of cities is the relationship of a close balance between development and environmental protection and sustainability .

we will show Here are the concepts of sustainability and green architecture in the urban sector and new environmental standards for the building with some global models of green building with green and sustainable architecture related to urban heritage and also a green business practices with an explanation of the most important factors and their priority in the environmental property and sustainable economic development of the Arab world.

Key words: green architecture, sustainable cities, natural energy sources, smart technologies, architectural heritage, economic development.

1. Introduction

Sustainability is comprehensive therefore a complex subject. It is of vital importance to all because it deals with the survival of human species and almost every living creature on the planet. Sustainable and eco-friendly architecture is one of the main aims that humans for creating a better life have made as the ultimate model for all their activities. For this reason, moving towards a greener architecture is well-thought-out the main goal of the present architecture of our time.

At the rate the development needs of this world is using the scarce and limited resources found on the earth, it is becoming obvious that unless there are major changes to Man's thinking and behavior, the future of civilization as known today is dubious. This complex subject has no straight forward solution, especially considering that sustainability is a goal for all to reach as they continually strive to reach towards it.Green architecture produces environmental, social and economic benefits. Environmentally, green architecture helps reduce pollution, conserve natural resources and prevent environmental degradation. Economically, it reduces the amount of money that the building's operators have to spend on water and energy and improves the productivity of those using the facility.And, socially, green buildings are meant to be beautiful and cause only minimal strain on the local infrastructure.

The buildings in which we live, work, and play protect us from nature's extremes, yet they also affect our health and environment in countless ways. As the environmental impact of buildings becomes more apparent, a new field called "green building" is gaining momentum.Green, or sustainable, building is the practice of creating and using healthier and more resource-efficient models of construction, renovation, operation, maintenance and demolition.

Nowadays, due to a growing understanding of human interaction with nature, it is widely accepted by the scientific community that consuming energy from non-renewable sources has caused serious environmental damage. Among human activities, the construction industry stands out as one of the sectors that consume more raw materials and energy, this way, no society can achieve a sustainable development unless the construction sector, which gives it support, goes through deep transformations. The production chain of this sector has significant environmental impacts at all stages of its process… Any society seriously concerned about this issue should put the improvement of the construction sector as a priority [1]. Facing these circumstances, the actors in the construction sector are trying to make their activities more sustainable, adopting the principles of bioclimatic design, and looking for solutions in building materials that are less harmful to the environment. Most environmentalists believe nowadays, that is possible to reach a balance between economic growth, social justice and environmental preservation, this makes more sense than ever, since it promotes an economy based on a type of growth that provides a sensible distribution of benefits and a more respectful use of natural resources.

The process of urban expansion has caused many difficulties with the large amount of waste generated by the construction and demolition of buildings. When associated with the increasing cost of raw materials, it has become difficult to manage resources in this sector. Thus, in addition to the effort to increase the optimization of construction materials in building, the recycling of waste has become very important, since most of this waste has the potential to be transformed in a new source of raw materials.

The search for efficiency in managing resources requires extensive knowledge of the materials life cycle, which should not be limited only to their use in the building

process, but extended to every aspect of the material life cycle, from the extraction until their total destruction.

1.1. Green Architecture

Green architecture, or green design, is an approach to building that minimizes harmful effects on human health and the environment. The "green" architect or designer attempts to safeguard air, water, and earth by choosing eco-friendly building materials and construction practices. The environmental issue and the rational use of resources have been highlighted as one of the most discussed issues across all sectors of society. Therefore the population is more alert about the problems associated with the construction industry, since the construction sector is responsible for this situation. Although construction is considered an important sector in our society, through the role it plays in the economy by creating jobs and boosting the country's growth and development, nonetheless it is a sector that consumes a lot of energy and contributes the most to Earth's pollution, due to its production methods. So it is imperative to realize the source of the problems in order to find solutions that can maximize the potential and minimize the waste of construction materials. This depends primarily on how natural resources are managed.

Man has always taken advantage of natural resources, but the population growth of the planet, especially in the last century, also increased the need for raw materials. Although the crust of the Earth contains a huge amount of resources, it is believed that technological evolution will not allow the extraction of these resources so as to satisfy human needs. Thus some researchers are developing studies that estimate the time when some of the main resources used by mankind will be exhausted, such as crude oil (41 years), natural gas (63 years), iron (95), charcoal (150 years), among others. However, these estimates would be quite different if the consumption patterns of developed countries would spread to the rest of the world, in which case the resources we have at our disposal would run out much faster.

It is well known that there are serious environmental problems associated with the extraction of raw materials and the production of building materials. There are, nevertheless, authors that do not believe the greenhouse effect is the more serious

consequence for the environment, but this does not mean we should ignore the high levels of carbon dioxide in the atmosphere, since they might contribute to various respiratory pathologies, such as bronchitis and asthma.

Today, we know that the most damaging impacts to the planet come from the extraction of resources and its impact on the site, drastically reducing biodiversity, altering the landscape and, in the case of mining, generating large amounts of waste.

Leaks or spills are often associated with the extraction and transportation of raw materials, and these are the cases most harmful to the environment. There are four conditions regarding the use of raw materials that we must comply with in order to achieve a sustainable society: do not take more out of the crust of the Earth than can be replaced; do not use man-made materials which take a long time to decompose; maintain the conditions for Nature to keep its production and its diversity; use resources efficiently and correctly – stop being wasteful [2]. While all the conditions presented above should be taken into account in the way we manage natural resources, it is impossible to apply the first three conditions in the short term, since that would bring results too radical for a suitable adaptation of society. However, the fourth condition must be taken into particular attention by architects and engineers, as they are primarily responsible for choice and management of the building materials.

Zero-energy buildings are not realistic, but zero-CO2 building does require some qualification. Building materials and elements, including energy-generating installations such as solar panels and wind turbines, have an embodied energy.This embodied energy is generally associated with CO2 emissions.The concept of a zero-CO2 building can therefore currently only be applied to the building's operation. Moreover, a further distinction is required between zero-CO2 energy supply technologies and renewable energy: not all renewable energy is necessarily zero-CO2.The power from the sun, wind, rivers and tides is considered renewable, as is that derived from renewable biofuels, geothermal and ground heat.Yet for instance, once installed, a PV installation requires negligible energy to operate, while a geothermal system requires energy to operate pumps and also, sometimes, heat pumps.

In developed countries, the renewable systems most commonly linked to buildings are solar thermal, PVs and geothermal.Wind power is limited by site and planning

restrictions, hydro power is possible only where suitable watercourses exist, and large-scale biofuels use is constrained by the relative scarcity of renewable fuel, whereby domestic biofuel systems, such as wood-burning stoves, are widespread.These technologies are well established and are continuously being improved, while new technologies are also being developed.

In addition to renewable sources of zero-CO2 power, energy can also be extracted from various waste streams.These include sewage, agricultural waste and municipal waste. Anaerobic digestion of biodegradable material produces mainly methane gas; some CO2 and minimal impurities.This can be used to power conventional combined heat and power generators or could be used as a hydrogen-rich fuel for fuel cells, when technologies become sufficiently developed. As general waste and sewage sludge disposal becomes more costly and controlled, new ways of using waste material to produce energy will become cost-effective.While such forms of energy generation may appear unrelated to building design, small-scale generation using, for example, agricultural waste to supply small communities, may become increasingly possible as small-scale generation technology improves[2].

1.2. Green Architecture and Green Design

Green architecture defines an understanding of environment-friendly architecture under all classifications, and contains some universal consent, It may have many of these characteristics:

- Ventilation systems designed for efficient heating and cooling.
- Energy-efficient lighting and appliances.
- Water-saving plumbing fixtures.
- Landscapes planned to maximize passive solar energy.
- Minimal harm to the natural habitat.
- Alternate power sources such as solar power or wind power.
- Non-synthetic, non-toxic materials.
- Locally-obtained woods and stone.
- Responsibly-harvested woods.
- Adaptive reuse of older buildings.
- Use of recycled architectural salvage.

- Efficient use of space.

While most green buildings do not have all of these features, the highest goal of green architecture is to be fully sustainable.

Also Known As: Sustainable development, eco-design, eco-friendly architecture, earth-friendly architecture, environmental architecture, natural architecture.

2. METHODOLOGY

In order to achieve the stipulated aim, the study presented in this paper, traces the following steps:

- General overview on applying "Green Architecture "as a concept of sustainability.
- Defining Considerations for Green Building.
- Defining the benefits of applying criteria for Green Building strategies that could maximize energy efficiency, and indoor air quality.
- Describing case Study potentials in terms of Green Building aspects.

3. CONSIDERATION FOR GREEN BUILDING

Green building involves consideration in four main areas: site development, material selection and minimization, energy efficiency, and indoor air quality.

- Consider site development to reduce the impact of development on the natural environment. For example, orient the buildings to take advantage of solar access, shading and wind patterns that will lessen heating and cooling loads.
- Carefully select materials that are durable, contain recycled content, and are locally manufactured to reduce negative environmental impacts. A growing market exists of quality recycled products at affordable prices.
- Incorporate energy-efficient design into buildings to create an efficient and comfortable environment. Take advantage of the natural elements and technologies to conserve resources and increase occupant comfort/productivity while lowering long-term operational costs and pollutants.

- Design for high indoor air quality to promote occupant health and productivity.
- Minimize the waste in construction and demolition processes by recovering materials and reusing or recycling those.

4. THE PRINCIPLES OF GREEN BUILDING DESIGN

The green building design process begins with an intimate understanding of the site in all its beauties and complexities. An ecological approach to design aims to integrate the systems being introduced with the existing on-site ecological functions performed by Mother Nature.

These ecological functions provide habitat, respond to the movements of the sun, purify the air as well as catch, filter and store water. Designers can create features in their buildings that mimic the functions of particular eco-systems. Species that thrive in natural ecosystems may also utilize habitats created in man-made structures. Creating new habitat on structures in urbanized areas is especially important to support bio-diversity and a healthy ecosystem.

The following points summarize key principles, strategies and technologies which are associated with the five major elements of green building design which are: Sustainable Site Design; Water Conservation and Quality; Energy and Environment; Indoor Environmental Quality; and Conservation of Materials and Resources. This information supports of the use of the USGBC LEED Green Building Rating System, but focuses on principles and strategies rather than specific solutions or technologies, which are often site specific and will vary from project to project.

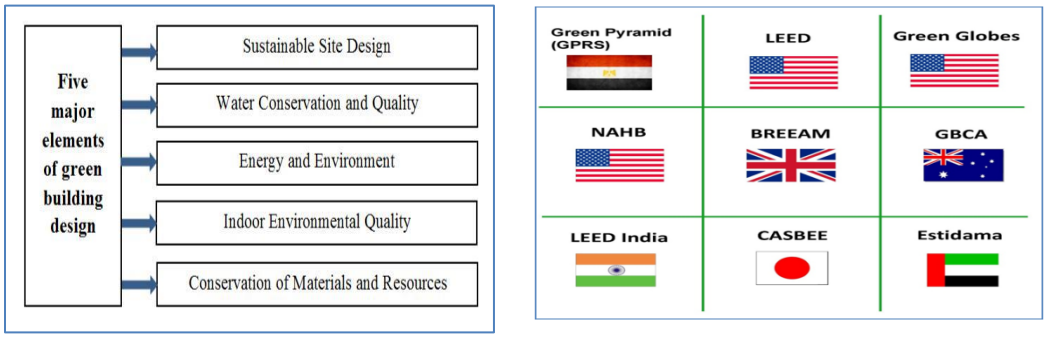

Figure 1 Elements of green building design Rating Systems

4.1. Water Systems

Water - often called the source of life - can be captured, stored, filtered, and reused. It provides a valuable resource to be celebrated in the process of green building design. According to Art Ludwig in Create an Oasis out of Greywater, only about 6% of the water we use is for drinking. There is no need to use potable water for irrigation or sewage. The Green Building Design course introduces methods of rainwater harvesting, grey water systems, and living pools.

The protection and conservation of water throughout the life of a building may be accomplished by designing for dual plumbing that recycles water in toilet flushing or by using water for washing of the cars. Waste-water may be minimized by utilizing water

conserving fixtures such as ultra-low flush toilets and low-flow shower heads. Bidets help eliminate the use of toilet paper, reducing sewer traffic and increasing possibilities of re-using water on-site. Point of use water treatment and heating improves both water quality and energy efficiency while reducing the amount of water in circulation. The use of non-sewage and greywater for on-site use such as site-irrigation will minimize demands on the local aquifer.

The traditional procedures for waste treatment developed in a linear model, which assumes that nature is an inexhaustible source of resources and possesses an inexhaustible capacity for waste disposal, are beginning to be replaced by a model based on extending the life cycle of building materials, together with a more efficient waste management. In this scenario, recycling emerges as a practice that presents

solutions regarding how to manage the waste, with the aim of saving energy and natural resources by returning to the production cycle those materials which otherwise would have no utility. The raw materials for producing construction materials are increasingly scarce and therefore its extraction is more expensive and more difficult. The use of landfills for the deposit of waste has also produced a negative impact on people and landscapes. In addition, landfill sites are usually located far from large urban areas, implying an increased cost with transportation. On top of this, such condition comes together with the rising price of fuel, further aggravating the whole situation.

Given these circumstances, recycling has become a credible option as regards the disposal of waste from the construction and demolition of buildings. Therefore, many companies producing construction materials began to see this practice as a new source of raw materials, which tends to be increasingly important in producing construction materials. Recycling construction and demolition waste, like any other construction activity, requires basic planning to be effective. In fact, the requirements of coordinating a successful construction waste recycling effort are quite similar to the types of planning required for basic construction project management, including scheduling, training, monitoring, and recordkeeping [6]. This means that this kind of planning requires a careful thought, and if the costs of stages like transportation are not calculated correctly, it can turn all the effort economically enviable.

Many of the efforts to reduce environmental problems in the construction sector address the issue in a simplistic way, since the methods being used ignore the need for a critical reflection about the cultural values of a consumerist society, based on a production system where capital assumes too much importance at the expense of moral values.

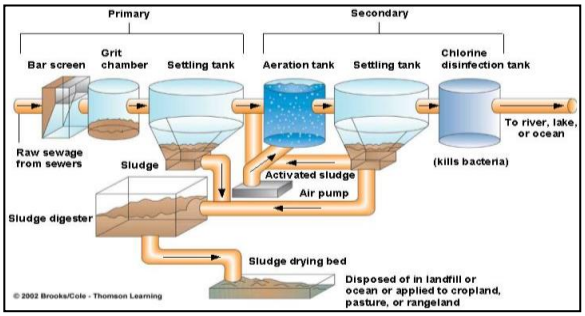

Figure 2 Sewage water treatments

4.2. Natural Building

A natural building involves a range of building systems and materials that place major emphasis on sustainability. Ways of achieving sustainability through natural building focus on durability and the use of minimally processed, plentiful or renewable resources, as well as those that, while recycled or salvaged, produce healthy living environments and maintain indoor air quality. Natural building tends to rely on human labor, more than technology. It depends on "local ecology, geology and climate; on the character of the particular building site, and on the needs and personalities of the builders and users [2].

The basis of natural building is the need to lessen the environmental impact of buildings and other supporting systems, without sacrificing comfort or health. To be more sustainable, natural building uses primarily abundantly available, renewable, reused or recycled materials. The use of rapidly renewable materials is increasingly a focus.

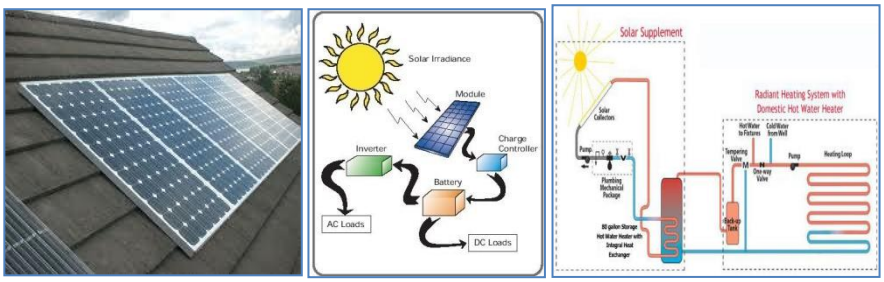

In addition to relying on natural building materials, the emphasis on the architectural design is heightened. The orientation of a building, the utilization of local climate and site conditions, the emphasis on natural ventilation through design, fundamentally lessen operational costs and positively impact the environmental. Building compactly and minimizing the ecological footprint is common, as are on-site handling of energy acquisition, on-site water capture, alternate sewage treatment and water reuse.

4.3. Passive Solar Design

Energy efficiency is a key point in the search for sustainability in the construction sector. Both the architect as the future user of the building are responsible for this matter, since they decide how to build it. The first is the one who creates the project and the latter dictates its demands, thereby the ideal is that both parts share a concern about the sustainability of the building, and if this does not happen, the architect should be the first to warn the customer on this issue.

In the late eighties, the concept of embodied energy in building materials was first adopted in the United States. According to this concept, the extraction of raw materials, the production and transportation of construction materials, and the building construction could be translated into energy expended during all these processes. As a result of studying this concept, we started to realize that one of the most effective ways to save energy was to preserve and reuse existing buildings. Up until recently, the concept of embodied energy has never gained great visibility outside some groups of environmental protection, since preserving a building by its asset value was more appealing than doing it in order to save energy and resources. However, with the current energy costs and the growing scarcity of raw materials, it makes even more sense to understand the best way to take advantage of existing buildings.

With regard to environmental and energy issues, it is more advantageous to preserve and reuse existing buildings. However, this practice depends on the durability of the materials used, which can be defined as their ability to sustain a minimum performance under degradative factors [3]. Thus, there is a clear advantage in using materials that are as durable as possible, allowing the buildings to have a longer service life. In contrast, the use of materials with a reduced durability usually requires a larger number of maintenance and rehabilitation interventions and it may even be necessary to replace the component, involving the consumption of energy, raw materials and expenses with manpower. Thus, environmentally, it is preferable to use a material with high embodied energy but also high durability, instead of a material with low embodied energy but with a shorter life time, since the production of both can cause nearly the same environmental damage. It should be noted that the durability of materials does not concern only technical factors, but it has an important aesthetic factor associated, which must respond to society demands during a relatively long period of time.

In this context emerges another notion that is quite relevant with regard to energy saving. The thermal inertia of a building is its ability to counteract variations in temperature inside, and reduce the transfer or transmission of heat. This is due to its ability to accumulate heat in the building elements [4]. This issue is of great importance in areas with a large temperature range, within a short time. In this way, optimizing the thermal inertia in a given environment must allow the temperature inside a building to remain stable, reducing the need for any mechanical solutions to adjust the interior temperature, which in turn reduces the energy consumption of the building.

Passive solar design refers to the use of the sun's energy for the heating and cooling of living spaces. The building itself or some element of it takes advantage of natural energy characteristics in its materials to absorb and radiate the heat created by exposure to the sun. Passive systems are simple, have few moving parts and no mechanical systems, require minimal maintenance and can decrease, or even eliminate, heating and
cooling costs.

Passive solar design uses that to capture the sun's energy:

- ✓ Solar passive features
- ✓ Shape and form of buildings.
- ✓ Orientation of the facades.
- ✓ Design of Building plan and section.
- ✓ Thermal insulation and thermal storage of roof.
- ✓ Thermal Insulation and thermal storage of the exterior walls.

Homes in any climate can take advantage of solar energy by incorporating passive solar design features and decreasing carbon dioxide emissions. Even in cold winters, passive solar design can help cut heating costs and increase comfort.

Solar buildings are designed to keep environment comfortable in all seasons without much expenditure on electricity 30 to 40% savings with additional 5 to 10% cost towards passive features.

Major Components: Orientation, double glazed windows, window overhangs, thermal storage walls roof, roof painting, Ventilation, evaporation, day lighting, construction material etc.

Designs depend on direction & intensity of Sun & wind, ambient temp., humidity etc. Different designs for different climatic zones.

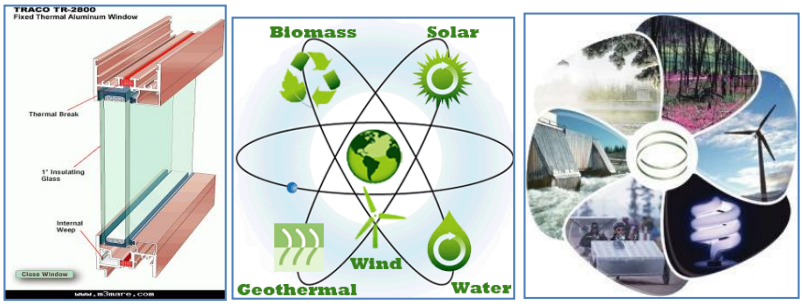

4.4. Green Building Materials

Green building materials are generally composed of renewable rather than non-renewable resources and are environmentally responsible because their impacts are considered over the life of the product. In addition, green building materials generally result in reduced maintenance and replacement costs over the life of the building, conserve energy, and improve occupant health and productivity. Green building materials can be selected by evaluating characteristics such as reused and recycled content, zero or low off-gassing of harmful air emissions, zero or low toxicity, sustainably and rapidly renewable harvested materials, high recyclability, durability, longevity, and local production[2].

The materials common to many types of natural building are clay and sand. When mixed with water and, usually, straw or another fiber, the mixture may form cob or adobe (clay blocks). Other materials commonly used in natural building are: earth (as rammed earth or earth bag), wood (cordwood or timber frame/post-and-beam), straw, rice-hulls, bamboo and stone. A wide variety of reused or recycled non-toxic materials are common in natural building, including urbanite (salvaged chunks of used concrete), vehicle windscreens and other recycled glass.

One-half of the world's population lives or works in buildings constructed of earth. Straw bale construction is now gaining in popularity and Many jurisdictions in California have adopted the Straw bale Building Code. Green Building Design favors natural building for its local availability, ease of use, lack of toxic ingredients, increased energy efficiency, and aesthetic appeal[6].

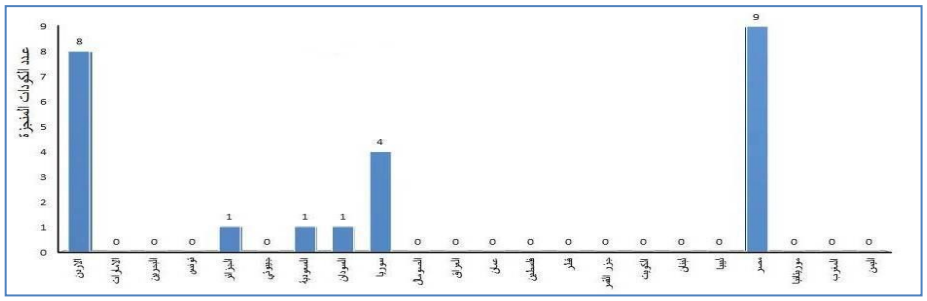

Number of codes made by all Araba States

Several other materials are increasingly avoided by many practitioners of this building approach, due to their major negative environmental or health impacts. These include unsustainably harvested wood, toxic wood-preservatives, Portland cement-based mixes, paints and other coatings that off-gas volatile organic compounds (VOCs), and some plastics, particularly polyvinyl chloride (PVC or "vinyl") and those containing harmful plasticizers or hormone-mimicking formulations.

The search for sustainability in construction leads to the development of innovative materials, together with more technologically advanced approaches. However, the practice of deconstructing buildings, when they become obsolete, is probably the most efficient, from an ecological perspective, this way, the recap of the Selective Demolition concept is particularly important since, nowadays, in most developed countries, there is a movement of urban renewal dictated by the need for better land use in areas of high population density [5]. In most countries of the world, the demolition of a building is still carried out with the intention that it should be as fast and inexpensive as possible, without a careful selection of the various resulting wastes. However, these criteria are changing due to the increasing amount of demolished buildings, the need of efficient land use and the environmental concerns of society. The current procedure is a Selective Demolition,

seeking to deconstruct carefully and doing a screening of the different components rather than demolishing the buildings indiscriminately. This type of practice is not entirely new. During the nineteenth century, throughout Europe there have been cases of complex metallic structures, including pavilions, factories, and railway stations that were commonly used, but when for some reason they no longer made sense in their surrounding context, were dismantled and rebuilt elsewhere. However, technological developments and the latest construction methods do not favor this type of practice. What happens now is the recovery of deconstruction, since it responds to many of the current needs of the sector.

In order to carry out the deconstruction of a building it is important to realize, , that its composition consists of several layers, normally the main structure being the most enduring (approximately 50 years), while the other layers have a smaller duration and require maintenance in a considerably shorter period of time, such as the interior and exterior coatings, servicing, etc. In modern buildings there has been a tendency to incorporate the different layers in a single component. Although this may have advantages in some situations, it is not a solution that benefits the building in the long term, since the durability of materials in different layers is normally incompatible, thus resulting in different levels of degradation in the same component, invalidating future efforts for reusing and eventual recycling. It should therefore be accomplished a smooth transition between the different layers forming the building. Thus, the maintenance and replacement of the various components will be ensured, also allowing, in the demolition phase, an appropriate separation of the materials and enhancing their reuse and recycling[6].

4.5. Living Architecture

The environment like our bodies can metabolize nutrients and waste. Living Architecture focuses on these processes, integrating ecological functions into the buildings to catch, store, and filter water, purify air, and process other nutrients. Living Architecture also addresses biophilia, the documented health benefits associated with being in touch with living systems in the built environment.

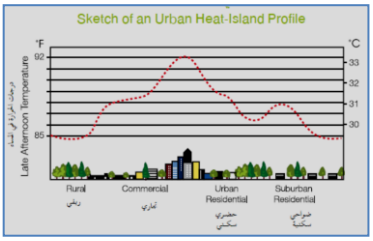

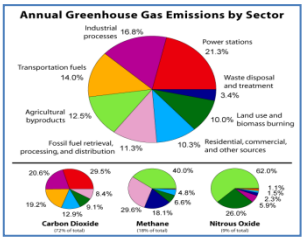

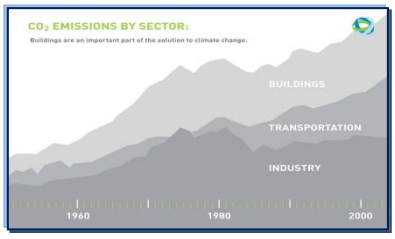

Throughout history greening of outside walls and roofs of buildings has taken place. Reasons for doing so were the increase of insulation (keep cool in summer and keep cold out in winter), improved aesthetics, improved indoor and outdoor climate, reduce the greenhouse gases such as Carbon Dioxide (CO2), Carbon Monoxide (CO) and Nitrogen

Dioxide (NO2) as well as increasing ecological values by creating habitats for birds and insects [2].

4.5.1. Green roofs

Serve several purposes for a building, such as absorbing rainwater, providing insulation, creating a habitat for wildlife, increasing benevolence and decreasing stress of the people around the roof by providing a more aesthetically pleasing landscape, and helping to lower urban air temperatures and mitigate the heat island effect

There are two types of green roof:

1. Intensive roofs, which are thicker, with a minimum depth of 12.8 cm, and can support a wider variety of plants but are heavier and require more maintenance.
2. Extensive roofs, which are shallow, ranging in depth from 2 cm to 12.7 cm, lighter than intensive green roofs, and require minimal maintenance.

The term green roof may also be used to indicate roofs that use some form of green technology, such as a cool roof, a roof with solar thermal collectors or photovoltaic panels. Green roofs are also referred to as eco-roofs, vegetated roofs, living roofs, green roofs and VCPH. (Horizontal Vegetated Complex Partitions).

Green Roof

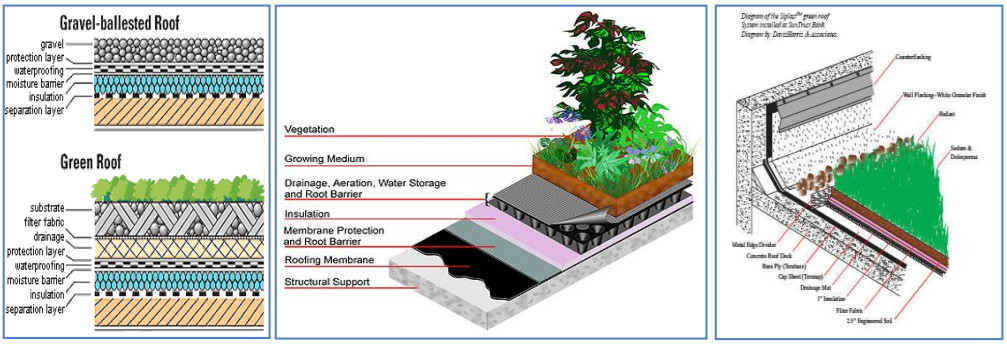

4.5.2. Green Walls

Also known as vertical greenery is actually introducing plants onto the building façade. Comparing to green roof, green walls can cover more exposed hard surfaces in the built environment where skyscrapers are the predominant building style.

If a skyscraper has a plant ratio of one to seven, and then the façade area is equivalent to almost three times the area. So, if the building is covered two thirds of the façade, this have contributed to doubling the extend of vegetation on site. So a skyscraper can become green, thus increasing the organic mass on the site.

There are three types of Green Walls:

The green walls can be divided into three fundamental types according to the species of the plants; types of growing media and construction method.

1. Wall-climbing Green wall is the very common and traditional green walls method. Although it is a time consuming process, climbing plants can cover the walls of building naturally. Sometimes they are grown upwards with the help of a trellis or other supporting systems.

2. Hanging-down Green Wall is also another popular approach for green walls. It can easily form a complete vertical green belt on a multi-story building through planting at every story compare to the wall-climbing type.

3. Module Green Wall is the latest concept compared to the previous two types. It requires more complicated design and planning considerations before a vertical system can come to place. It is also probably the most expensive green walls method[2].

5. GREEN BUILDING BENEFITS

Green building is not a simple development trend; it is an approach to building suited to the demands of its time, whose relevance and importance will only continue to increase

- Comfort. Because a well-designed passive solar home or building is highly energy efficient, it is free of drafts. Extra sunlight from the south windows makes it more cheerful and pleasant in the winter than a conventional house.

- Economy. If addressed at the design stage, passive solar construction doesn't have to cost more than conventional construction, and it can save money on fuel bills.

- Aesthetics. Passive solar buildings can have a conventional appearance on the outside, and the passive solar features make them bright and pleasant inside.
- Environmentally responsible. Passive solar homes can significantly cut use of heating fuel and electricity used for lighting. If passive cooling strategies are used in the design, summer air conditioning costs can be reduced as well[4].

Green Home Building Green Building Innovation Green Building and Sustainability

6. CASE study

The study area has a typical Mediterranean climate. It is characterized by a long fairly warm season and a short slightly rainy temperature winter, favorable for thermophilic biological spectrum. Precipitation falls mainly during the colder season from autumn to spring. The prototype is therefore designed for the warm humid climate of Northern Western Coast Hinterland in Alexandria region.

Tab 1 Global Green Economy Strategy

Policy Context: *Multiple crises* *Climate Change* *Poverty* *Core policy principles underlying a Green Economy*		**Sustainable cities**	**Clean technology and material efficiency**	**Buildings**
Transport	**Renewable Energy**	Waste	**Ecosystems and ecological infrastructure**	**Water**
Forest	**Agriculture**	**Enabling Conditions (domestic and int'l)**	**Policy** recom-Mendations	**Impact** assessment

6.1. Localized Indigenous Knowledge (IK).

In addition to IK, Development professionals treasure this local knowledge, finding it extremely useful in solving complex problems of health, agriculture, education, and the environment, both in developed and in developing countries, enhancing the ways that knowledge has been adapted, applied, and disseminated.

Investigations from existing housing units within the study area habitat demonstrated the combination of indigenous architectural elements leading to much more efficient buildings in terms of adaptability to IK.Major IK concepts applied:

- Courtyard. Courtyard homes are more prevalent in the study area, as an open central court can be an important aid to cooling house in warm weather. Courtyard draws fresh air down through the wind catch. The comforts offered by a courtyard-air, light, privacy, security, and tranquility - provides the shadows are properties nearly universally desired in human housing. Courtyard used for many purposes including cooking, sleeping, working, playing, gardening, and even places to keep animals.

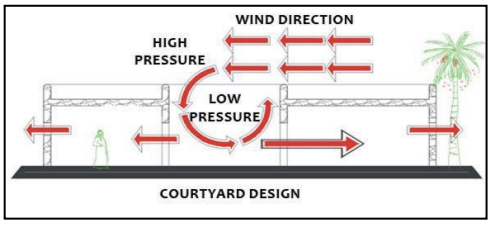

Courtyard design

- Thickness of stone walls. The walls are designed to provide insulation, sunlight filters through increase wall thickness (40-50 cm).
- Roof. It is placed a mixture of sand and lime mortar above the linoleum protect the bishop from the impact of the sun's heat and reduces the permeability of water falling from the rain in the winter.
- Narrow openings. Narrow openings and high from the ground to prevent the entry of heat during the day for the inside and maintain them for the night

6.2. Housing Prototype Suggestion

This study produced prototype referred to as Typical Housing Prototype (THP) which is built with a central courtyard, single-story two bedrooms. The plan of the prototype is shown in Fig. below.

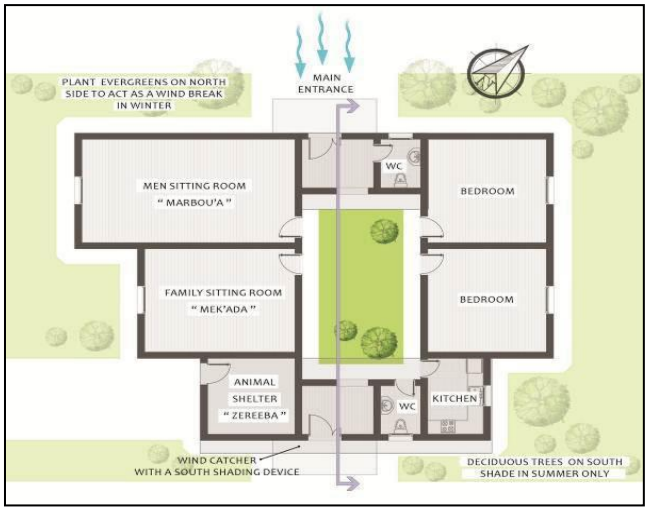

House prototype floor plan

Features were considered to optimize the integration of passive design strategies. Building orientation determines the amount of solar radiation it receives. In addition to other elements such as Evergreen trees were planted on north side to act as a wind break in winter, while deciduous trees on south side to shade in summer only.

Courtyard design.The central courtyard allows spaces for relaxation and interaction of occupants keeping their activitiesaway from neighbors in addition to passive cooling strategies. It achieves enough daylight penetration, reduces solar heat and promotes cooling breezes while keeping out hot and dusty wind.

Sun angles and Shadings.The design doesn't oversize the amount of south-facing windows as oversizing can lead tooverheating. Horizontal exterior overhangs are used on the south side of the building to block direct summer sun. Ideal proportions for an

overhang are calculated by latitude (Alexandria, 31.2000° N).The overhang is large enough to block summer sun, but doesn't block sun in winter.

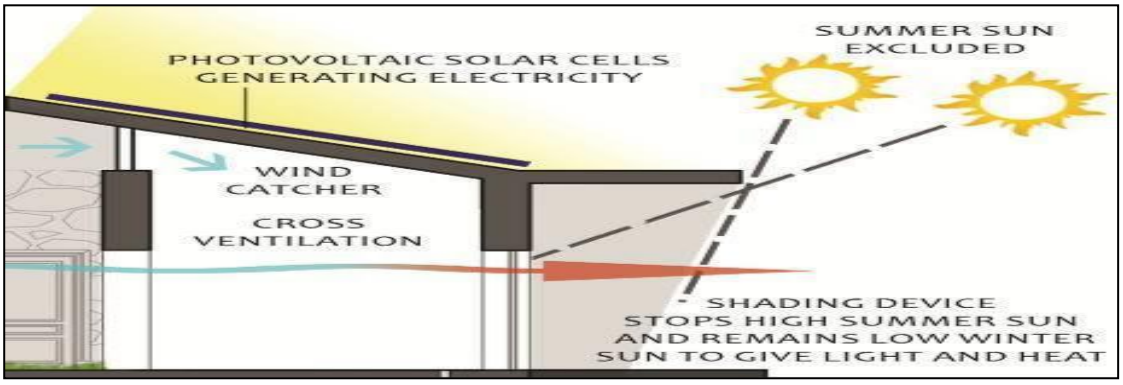

South horizontal overhangs

Thermal Mass.The walls of the house are thick and massive. The high-mass walls are cooled from the cool night timetemperatures. In turn, the walls then cool the occupants during the day by accepting the heat radiating from their bodies.

Construction Materials:

- ***Walls:*** Solid 8" Masonry wall which could be double wall for maximizing thermal mass.
- ***Roof Construction:*** Flat light weight concrete (20 cm) and plaster (1 cm).
- ***Floor:*** Slab on Grade covered by carpet or casework.

Rain water harvesting. The roof of the building consists of gutters or pipes that deliver rainwater falling on the rooftop tothe storage tank. Harvested water can be used for toilet flushing and garden irrigation.

Aquifer Water. Well pumps are built to be used for extracting water from an underground source.

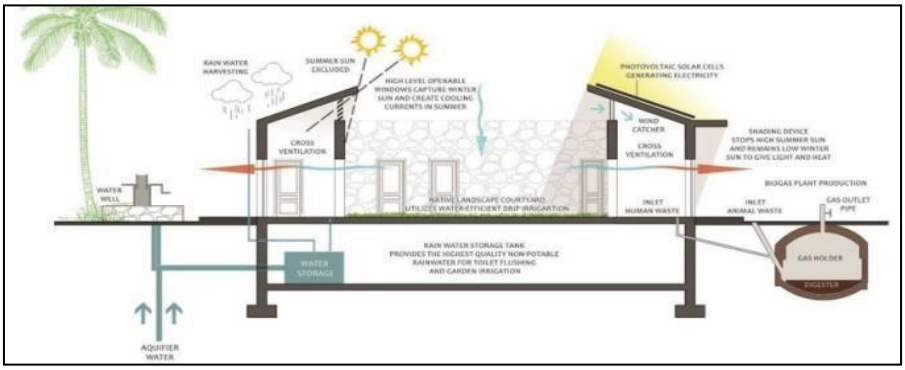

Cross section of the suggested prototype ***Energy Systems.***

- ***Biogas Plant production.*** Biogas is one of many renewable energy systems that provide greater independence at very low cost.Produced gas from anaerobic digestion of organic material will usually be piped from the top of the tank to a biogas cooking stove and/or biogas lights.

- ***Photovoltaic (PV array).*** Photovoltaic panels are installed on south-facing roof which is inclined with an angle to maximizethe amount of electricity produced.
- ***Solar domestic hot water.*** Solar hot water systems are used to collect energy from the sun in panels or tubes to producedomestic hot water used in the house.

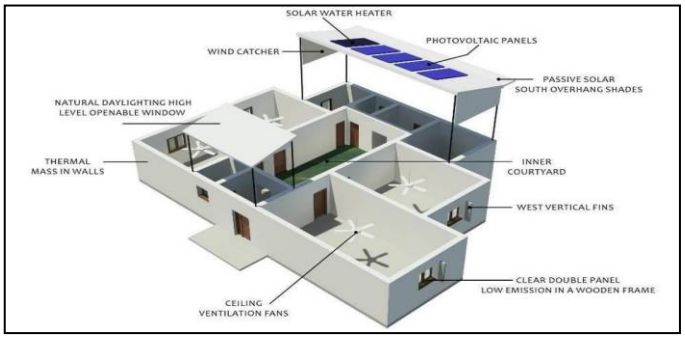

3D model of the suggested prototype

7- Strategies for Sustainable Architecture

We can conclude that the theme of sustainable architecture has currently a great visibility, so the actors in the construction sector should look for new practices that can meet the expectations of society. The scope of sustainability in architecture is to adopt different strategies, in order to reduce the energy consumption of buildings and the pollution associated with this activity. Among all the issues dealing with sustainability in construction, the way to manage the construction materials is certainly the most significant. Thus, the management of construction materials should not be limited only to the construction process, since in order to ensure its efficiency there must be a broad knowledge of all the production processes of the material.

There are several practices enabling the optimization of construction materials, including selective demolition and waste recycling, which are certainly the most efficient, since they promote the extension of the materials life cycle, reducing the dependence of pure raw materials in the industry[1].

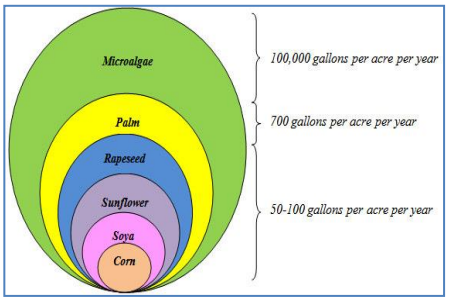

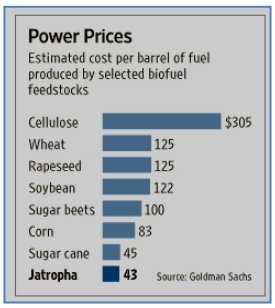

8-Conclusion

Principles of Green Architecture are: Water features and their management; natural building design; passive solar design; green building materials; living Architecture. These principles are applied in a sustainable fashion to achieve an eco- friendly building.

Any architect has the ability to change an entire building process by specifying materials with low carbon dioxide emissions.

Green building standards are available for almost every type of building on a global basis and these standards are well developed and are regularly being updated; they cover all phases of a building's life cycle from design through demolition.

Buildings that have been designed according to sustainability standards need to be operated and maintained according to these same standards.

Buildings that were built prior to enacting these sustainability standards can also be upgraded to meet the standards that have subsequently been put in place.

Green buildings must have a number of common components: these include a focus on energy efficiency and, in some cases, renewable energy; the efficient use of water; the use of environmentally desirable building materials and specifications; a minimization of the waste and toxic chemicals generated in the building's construction and operations; good indoor air quality; and an eye on so-called "smart" growth and sustainable development.

Green architecture produces environmental, social and economic benefits. Environmentally, green architecture helps reduce pollution, conserve natural resources and prevent environmental degradation. Economically, it reduces the amount of money that the building's operators have to spend on water and energy and improves the productivity of those using the facility. And, socially, green buildings are meant to be beautiful and cause only minimal strain on the local infrastructure.

Traditional building materials are to be adapted to meet code-required standards for health and safety in contemporary buildings. Not only are they cost effective and environmentally friendly, but, when used correctly, these natural alternatives match the strength and durability of many mainstream construction materials.

New building technologies, and in particular ICT automation and new materials, are to constantly be introduced to enhance the sustainable building process with the goal of reducing the impact of the building on the surrounding environment by using resources more efficiently (e.g. energy, water); enhancing and protecting the health and well-being of the occupants; and reducing any negative impacts.

References

[1] P. Paiva, A Reciclagem na Construção Civil: Como Economia de Custos, Bacharelato em Ciências Contábeis, Faculdade de Economia, Administração e Contabilidade de Ribeirão Preto.

[2] B. Berge, The Ecology of Building Materials. 1st edition. Oxford: Architectural Press, 2001.

[3] Garantia da Durabilidade dos Materiais de Construção. (Ouctober 13 2012). [Online]. Available: http://www.apcmc.pt

[4] Thermal Inertia. (March 27, 2012). [Online]. Available: http://www.futureng.pt

[5] C. Lourenço, Optimização de Sistemas de Demolição – Demolição Selectiva. Departamento de Engenharia Civil e Arquitectura, 2007.

[6] G. Winkler, Recycling Construction and Demolition Waste A LEED-Based Toolkit. 1ª Edition, McGraw-Hill, 2010